

جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لابن مالك
جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائي الجياني الأندلسي (٦٧٢هـ)

السفر الأول

تحقيق ودراسة

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

تقديم الطالب
عدنان خلف قليل



بإشراف
الأستاذ الدكتور/ محمود محمد الطناحي

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

« المجلد الثاني »

* باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر *

(ص) فبلا شرط (كان) و(أضحى) و(أصبح)
و(أمسى) و(ظلّ) و(بات) و(ليس) و(صار)
وصلةً لما الظرفية : (دام)، ومنفية بثابت متصل[1]
النفي مذكورٍ غالبا متصل لفظا أو تقديرا أو مطلوبة النفي[2] :
(زال) ماضي (يزال) و(انفكّ) و(برح) و(فتئ)
و(فتأ) و(أفتأ) و(وَنى)[3] و(رام) مرادفتاها .

(ش) شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأي إسناد مباين ثانيهما للحالية بتمحض[4] تعريفٍ أو بتمحض[5] جمودٍ أو بعدم الاستغناء عنه دون عارضٍ نحو قولك : صار الذى آمن أخانا بعد أن كان عدوّنا ، وكان مالُكَ فِضّةً فصار ذَهَبا ، ففي منصوبي كان وصار من مباينة الحال ما ذكرتُه ، فمَنْ ألحق بهما فعلا لا يُساويهما في هذا الاعتبار فهو محجوج، وسيأتي القول في ذلك مبسوطا إن شاء الله تعالى .

ولأفعال هذا الباب انقسامات بنسب مختلفة ، فأوّل انقساماتها ، ح انقسامها[6] إلى ما يعمل بلا شرط أي موجبا وغير موجب، وصلة وغير صلة ، وهو الثانية الأولى .

===== وشرح الأشموني : (١ / ٢٢٥)، وهو عجز بيت وصدره :

" فوالله ما فارقتكم قاليا لكم .:. ... ... البيت،

ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع .

(١) متصل ، ساقطة من م والتسهيل ، وفي الأصل رسم فوقها الحرف خ .

(٢) في ع : " ومنفية بثابت متصل غالبا (زال) .

(٣) في ط ، ك ، م : " وأفتى " .

(٤)(٥) في ك : " بمحض " .

(٦) زيادة من " ع " .

وإلى ما يعمل بشرط كونه صلةً لِما الظرفيّة، أي المصدريّة التي يُقصد بها وبصلتها التوقيتُ، كقولك : نجاتك ما دام اللهُ ملجأك .

وإلى ما يعملُ بشرط كونه منفيًّا أو منهيًّا عنه، وهو أربعة أفعال مشهورة ملحق بها اثنان .

فالأربعة : زالَ وانفكَّ وبَرِحَ وفَتِئَ، وقد يقال : فَتَأَ وأفتأَ . والملحقات بهنّ : وَنَى ورامَ، التي مضارعها : يَرِيمُ .

ومعنى الستّة إذا نُفيت[1] - داخلة على الجملة - الإعلام[2] بلزوم مضمون الجملة في المضيّ أو في الاستقبال نحو: مازالَ العِلْمُ حَسَنًا، ولن يزالَ الجَهْلُ[3] قبيحًا .

وقد تناول قولي: منفيّة[4] المنهيَّ عنه، لأنّه منفيٌّ في المعنى، والمنفيَّ بـ(ليس)، فالمنهيُّ عنه كقول[5] الشاعر:

صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المو .·. تِ فنِسيانُه ضَلالٌ مُبِينُ

والمنفيّ بليس كقول[6] الشاعر:

ليس يَنْفَكُّ ذا غِنًى واعتِزازٍ .·. كلُّ ذي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

---

(١) في ط: " بقيت " .

(٢) في م : " الأعمال " .

(٣) في ك : " العلم " .

(٤) في ط : " وكذا المنفي بليس " .

(٥) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح عدة الحافظ : ص ١٩٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٨٣ ، وورد كذلك في المقاصد النحوية : ١٤/٢ ، والهمع : ١١١/١ ، وشرح التصريح : ١ / ١٨٥ .

(٦) ورد بدون نسبة في المقاصد النحوية : ٢ / ٧٣ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٥ ، والهمع : ١ / ١١١ ، وشرح الأشموني : ١ /٢٢٧ .

وقيّدتُ (زال) بكون مضارعها (يزالُ) ، (احترازا من (زال) بمعنى تحوَّلَ ، فمضارعه[1] (يزولُ) وهو فعل لازم[2]) ، واحترازاً من (زال الشيء) بمعنى عزَلَه ، فمضارعه (يزيل) .

وقيّد (وَنَى) و (رامَ) الملحقتان[3] بهنّ بمرادفتهما لهنّ ، احترازا من وَنَى بمعنى فتَرَ (ومن (رامَ) بمعنى حاول وبمعنى تحوَّل ، ومضارع التي[4] بمعنى حاول (يَرُومُ) ، ومضارع التي بمعنى تحوَّلَ يَرِيمُ)[5] وهكذا مضارع المرادفة زال ، وهي ووَنَى بمعنى زالَ غريبتان[6] ، ولا يكاد النحويّون يعرفونهما إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب . ومن شواهد استعمالهما[7] قول الشاعر[8] :

لا يَنِي الحُبُّ[9] شِيمَةَ الحُبِّ مادا .'. م فلا تَحْسِبَنَّهُ ذا ارعواءِ

وقال آخر في إعمال (يَرِيمُ) العَمَلَ المشارَ إليه[10] :

إذا رُمْتَ مِمَّن لا يَرِيمُ مُتَيَّمًا .'. سُلُوًّا فقد أبعدتَ في رَومِكَ المَرْمَى

وأشرت بقولي : فيهما وفي أخواتهما منفيّةً بثابت متصل غالبا ، إلى أنّ نافيهما[11] قد يُحذف كقوله تعالى : * تَفْتَؤُ تذكرُ يوسفَ *[12] أي لا تزالُ تذكر يوسفَ .

---

(١) في ع : " فمضارعها " .

(٢) مابين الحاصرتين مكرر في " ط " .

(٣) في ط : " الملتحقتان " ، وفي ع : " الملحقان "

(٤) في ع : " الذي " .

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٦) في م : " عربيتان " .

(٧) في ط ، ك : " استعمالها " .

(٨) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٢٨٣ ، والمساعد : ١/ ٢٤٩ ، والهمع : ١/ ١١٢ .

(٩) في ك ، ع : " الحب " .

(١٠) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١١٩ ، وشفاء العليل : ص ٢٨٤ ، والمساعد : ١/ ٢٥٠ ، والهمع : ١/ ١١٢ .

(١١) في ع ، ك : " نافيها " .

(١٢) الآية (٨٥) من سورة يوسف .

ومن حذف نافيها قول الشاعر:(١)

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيـ ـتَ بِهالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

أي : لا تنفك(٢) ومنه قول امرأة من العرب(٣):

تزالُ حِبالٌ مُبْرماتٌ أُعِدُّهـا .·. لها ماَمشى يوماً على خُفِّهِ الجَمَلْ

أي : لا تزال .

وأشرت أيضا بقولي متصل غالبا إلى أنّ النافي قد يوجد منفصلا كقول الشاعر:(٤)

ماخِلتُني زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا .·. أَشكو إِليْكُم حُمُوَّةَ الأَلَمِ

أراد : خِلتُني مازلتُ بعدكم و(خِلتُ)(٥) هنا بمعنى أيقنتُ ، وهو أيضا غريب.

ومن الفصل بين النافي والمنفي في هذا الباب قول الآخر:(٦)

ولا أراها تزالُ ظالِمَـــةً / .·. تُحدِثُ لي قَرْحَـــةً وتَنْكَؤُها (٥٥/أ)

أراد : وأراها لا تزالُ ظالمة(٧).

(ص) وكلّها تدخل على المبتدأ إن لم يُخبر عنه بجملة

طلبية ولم يلزم التصدير أو الحذف أو عدم التصرف أو الابتدائية

لنفسه أو مصحوب لفظي أو معنوي . وتَدَّرَ(٨):

وكُوني بالمَكارِمِ ذَكِّريني(٩) ... ...

---

(١) هو خليفة بن بزار، الانصاف: ص ٨٢٤، وشرح المفصل: ٧/ ١٠٩، ١١٠، والمقاصد النحوية: ٢/ ٧٥، والخزانة: ٤/ ٤٧، والهمع: ١/ ١١١.

(٢) زيادة من "ع".

(٣) هي ليلى، امرأة سالم بن قحفان، وشرح الحماسة: ص ١٧٢٧، وشرح المفصل ٧/ ١٠٩، والخزانة: ٤/ ٤٨.

(٤) ورد بدون نسبة في التذييل: جـ٢ لوحة ١١٧، والمقاصد النحوية: ٢/ ٣٨٦، والصحاح، واللسان (ضمن).

(٥) في ك، م: "وجاءت هنا".

(٦) هو ابن هرمة، المغني: ص ٤٣٩، وشرح أبياته: ٦/ ٢٢١، والهمع: ١/ ١١١.

(٧) زيادة من "ع". (٨) في ع: "واستندر".

(٩) صدر بيت لبعض بني نهشل، وعجزه: ... .·. ودلّي دَلَّ ماجِدَةٍ صَناعِ

المغني: ص ٦٤٧، والهمع: ١/ ١١٣، والخزانة: ٤/ ٥٧.

(ش) جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها[1]، وقد تعرّض لذلك بعضهم دون حصر، وقد بيّنت ما أغفلوه من ذلك، فإنّ الحاجة داعية إلى معرفته، فمن ذلك المبتدأ المخبَر عنه بجملة طلبيّة نحو: زيدٌ اضربْه، وعمروٌ لا تصحَبْه[2]، وبشرٌ هل أتاك؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرُها من العوامل اللفظية، وقول من قال:

وكوني بالمكارمِ ذكّريني[3] ... ...

نادرٌ لأنّ الخبر فيه جملة طلبيّة.

ومن المبتدآت التي لا تدخلُ عليها[4] هذه الأفعال كلّ مبتدأ تضمّن معنى الاستفهام أو الشرط، فاستحقّ لذلك أن يكون مصدّرًا[5] نحو: أيُّ القومِ أفضلُ؟ وأيُّهم يأتِ فلهُ حقٌّ، وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمّن ذلك.

ومما يجب تصديره فيمتنع دخولُ هذه الأفعال عليه المقرونُ بلام الابتداء، لأنّ لها صدرَ الكلام، فلا يَعمَلُ[6] فيما اقترنت به غيرُ الابتداء.

ومما لا تدخُلُ[7] عليه هذه الأفعال ما لزم حذفُه، كالمبتدأ المنوي قبل النّعت المقطوع كقولك: الحمدُ لله الحميدُ، بالرفع، وقد تقدّم الإعلام بما يُحذف من المبتدآت على سبيل اللزوم.

ومما لا تدخل [عليه][8] هذه الأفعال ما لا يتصرّفُ نحو: طُوبى للمؤمنِ، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر، وما لزم الابتدائية بنفسه[9] نحو: "نولُكَ أنْ تفعلَ"

---

(١) في ك: "عليه".

(٢) في ط: "لا تشتمه".

(٣) سبق الاستشهاد به قريبا.

(٤) في الأصل: عليه، والمثبت من ط وك.

(٥) في ط: "صدرا".

(٦) في ك: "تعمل".

(٧) في م: "يدخل".

(٨) تكملة من ط، ع، ك، م.

(٩) في ع: "لنفسه".

أقاموه مقام : ينبغي لك أن تفعل "فلم تدخل الأفعال عليه كما لا تدخل على ما أُقيم مقامه ، وكذا قولهم : " أقلّ رجلٍ يقولُ ذلك إلّا زيدٌ "[1] أقاموه مقام : مايقولُ ذلك رجلٌ إلا زيدٌ ، فعاملوه معاملته في امتناع دخول الفعل عليه ، ومجيء (إلا) بعده .

وما لزم الابتدائية لصحوب لفظيّ المبتدأ الواقع بعد (لولا) الامتناعية والواقع بعد إذا المفاجأة .

وما لزم الابتدائية[2] لصحوب معنويِ ما التعجّبيّة ومابعد (لِلّهِ) في التعجب نحو : لِلّهِ دَرّك .

ومن اللازم الابتدائية لصحوب معنوي ماجرى مثلا نحو قولهم : " الكِلابُ على البَقَرِ "[3] و " العاشِيَةُ تَهيجُ الآبِيَةَ "[4] و " إلا يناسْ قبْلَ الإبساس "[5] فهذه وأمثالها من المبتدآت التي وردت أمثالا لا تفارقها الابتدائية ، لأنّ الأمثال لا تُغيّر .

(ص) فترفعه ويُسمّى اسما وفاعلا ، وتنصب خبرَه ويُسمّى خبرا ومفعولا ، ويجوز تعدّده ، خلافا لابن درستويه .

(ش) الشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر ، وعبّر سيبويه[6] عنهما باسم الفاعل واسم المفعول ، فقال قاصدًا هذا الباب :

---

(١) في الأصل ، ط ، ك ، م : " زيدا " ، والمثبت من " ع " ، وموافق لما في الكتاب : ٢ / ٣١٤ .

(٢) في الأصل ، ط ، ك ، م : " الابتداء " والمثبت من " ع " .

(٣) جمهرة الأمثال : ٢ / ١٦٩ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٤٢ ، والمستقصى : ١ / ٣٤١ ، والأمثال لأبي عبيد : ص ٢٨٤ ، وفصل المقال : ص ٤٠٠ ، وفي ع : " الكراب " بدل " الكلاب " . قال الميداني : هذا من قولهم : كَرَبت الأرض ، إذا قلبتها للزراعة .

(٤) الأمثال لأبي عبيد : ص ٣٩٢ ، والأمثال للضبي : ص ١٤ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٥٧ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٩ ، والمستقصى : ١ / ٣٣١ ، والمفاخر : ص ١٦٠ ، واللسان (عشا) .

(٥) مجمع الأمثال ١ / ٥٩

(٦) في ك ، م : " وغير سيبويه عبر عنهما " .

هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد[١]. وكذا فعل المبرّد ، فإنه ذكر هذه الأفعال في بابها ثم قال : وهذه أفعال صحيحة كضَرَبَ ، ولكنّا أفردنا لها بابا ، إذ كان فاعلُها ومفعولُها يرجعان إلى معنى واحد[٢]. فأيِ التعبيرين استعمل النحويّ أصابَ ، لكن الاستعمال[٣] الأشهر أولى .

وإذا دخل شيءٌ من هذه الأفعال على خبر متعدّد نَصَبَ الجميعَ كما ينصب الخبر الذي لم يتعدد ، فيقال في : " هذا حُلْوٌ حامِضٌ[٤] " : كان هذا حُلْوًا حامضًا ، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا ثَبتَ بعامل ، أي بالابتداء ، وكان وأخواتها أقوى منه ، ولذلك[٥] انتسخ عمله بعملها ، فكما جاز للعامل الأضعفِ أن يعملَ في خبرين فصاعدا ، كذلك يجوزُ للعامل الأقوى بل هو بذلك أولى .

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدّد الخبر في هذا الباب[٦]، لأنّه شبيه بمفعول مايتعدّى إلى مفعول واحد ، فكما لا يتعدّى[٧] الفعل المتعدّي إلى واحد إلى أكثر من واحد ، لا يَنصب بأفعال هذا الباب إلّا خبرٌ واحد .

وهذا منعٌ لا يُلتفَتُ إليه ولا يُعرَّجُ عليه .

(ص)[٨] وتُسمى نواقِصَ لعدم اكتفائها بمرفوع ،

---

(١) الكتاب : ١ / ٤٥ .

(٢) المقتضب : ٤ / ٨٦ .

(٣) في ك : " التعبير " .

(٤) الكتاب : ٢ / ٨٣ .

(٥) في ك : " فلذلك " .

(٦) الهمع : ٢ / ٧٥ .

(٧) في ع : " لا يعدى " .

(٨) قبله في التسهيل وحده : " وتختص (دام) والمنفي بما بعدم الدخول على ذي خبر مفرد طلبي " .

لا لأنّها تدلّ على زمنٍ دون حَدَثٍ(١)؛ فالأصحّ

دلالتها عليهما(٢) إلّا ليس .

(ش) زعم جماعةٌ منهم ابنُ جني وابن برهان والجُرجانيّ أنّ كان وأخواتِهـا تَدُلُّ على زمن وقوع الحَدَث(٣) ولا تدلُّ على حَدَث ، ودعواهم باطلةٌ من عشرة أوجـه :

أحدها : أن مدّعي ذلك معترف بفعليّة هذه العوامل ، والفعليّة تستلزم الدّلالة على الحدث والزّمان معًا ، إذ الدّالّ على الحَدَث وحدَه مصـدرٌ ، والدّالّ على الزمان وحدَه اسمُ زمان ، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان ، فبطل كونُها دالّة على أحد المعنيين دون الآخر .

الثاني : أنّ مدّعي ذلك معترف بأنّ الأصلَ في كلّ فعلٍ الدّلالةُ على المعنيَيْن ، فحكمه على العوامل المذكورة / بما زعم إخراجٌ لها عن الأصل فلا يُقبل (٥٥/ب) إلّا بدليل .

الثالث : أنّ العوامل المذكورة(٤) لو كانت دلالتها مخصوصةً بالزّمان لجاز أن تنعقد(٥) [جملة تامة من(٦) بعضها ومن اسم معنى ، كما ينعقد(٥) منه](٧) ومن اسم زمان ، وفي عَدَم جوازِ(٨) ذلك دليلٌ على بطلان دعواه .

---

(١) في الأصل : " حدوث " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) في الأصل ، ط ، م " عليها " والمثبت من ع والتسهيل .

(٣) في ع : " الخبر " .

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٥،٥) في ط : " تعتقد " .

(٦) في ط : " في بعضها " .

(٧) مابين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٨) في الأصل ، ط ، م " جواز عدم " والمثبت من ع ، ك .

الرابع: أنّ الأفعال كلّها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معيّن فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، كقولنا: أهانَ وأكرمَ، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث، فإذا فُرض زوال ما به الافتراق وبقاءُ ما به التساوي، لَزِم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرقٌ (ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك[1]) (لم يكن فرق بين: كان زيد غنيًّا، و: صار غنيًّا، والفرقُ حاصل، فبَطَل ما يُوجب خلافَه، ولو كان الأمر كذلك[2])، لزم تناقضُ قولِ من قال: أصبح زيدٌ ظاعنا، وأمسى مقيما، لأنه على ذلك[3] التقدير بمنزلة قوله[4]: زيد قبلَ وقتنا ظاعنٌ مقيمٌ، وإنّما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الإصباح والإمساء، وذلك[5] هو المطلوب.

الخامس: أنّ من جملة العوامل المذكورة انفكّ، ولابُدّ معها من نافٍ[6]، فلو كانت لا تدلّ على الحدث الذي هو الانفكاك، بل[7] على زمن الخبر، لَزِمَ أن يكون معنى: ما انفكّ زيدٌ غنيًّا، ما زيدٌ غنيًّا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المُراد، فوجَبَ بُطلان ما أفضى إليه.

السادس: أنّ من جملة العوامل المذكورة دامَ، ومن شرط إعمالِها عملَ كان كونُها صِلةً لِما المصدريّة، ومن لوازم ذلك صحّة تقدير المصدر في موضعها

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من "ك".

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط".

(٣) في ع: "هذا".

(٤) في ك: "قولك".

(٥) في ط: "وهذا".

(٦) في ك: "حدث".

(٧) بل، ساقطة من "ع".

كقولك[١] : جُدْ مادُمتَ واجدا ، أي[٢] : جُدْ مدّةَ دوامك واجدا ، فلو كانت دامَ مجرّدةً عن الحَدَث لم يقُمْ مقامها اسمُ الحَدَث.

السابع : أنّ هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل[٣] عليها أنْ ، كقوله تعالى : ﴿ إلا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾[٤] لأن أَنْ هذه وماوُصِلت به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرُها صريحا في قول[٥] الشاعر:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومِهِ الفتى .·. وكونُك إيّاهُ عليكَ يسيرُ

وقد حكى أبو زيد في كتاب الهمز مصدر(فَتِئَ) مستعملا ، وحكى غيره : " ظَلِلْتُ أَفْعَلُ كذا ظُلُولاً " (وبِتُّ أفعلُ كذا بَيْتُوتَةً)[٦] وجاءوا بمصدر كاد في قولهم : " لاأفعل ذلك ولاكيدا " أي: ولا أكاد كيدا.

وكاد : فعل ناقص من باب(كان) إلا أنّها أضعفُ من كان إذ لا يُستعمَلُ لها اسمُ فاعل ، واسم فاعل كان مستعمَلٌ ،ولا يُستعمَل منها أمر، والأمر من كان مستعمل ، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد وهي أضعفُ من كانَ ،فأنْ لا يمتنع استعمالُ مصدر كانَ أحقّ[٧] وأولى .

الثامن : أنّ هذه الأفعال لو كانت لمجرّد الزمان ،لم يُغْنِ عنها اسمُ الفاعل كما جاء في الحديث : " إنّ هذا القرآنَ كائنٌ لكُم أجْرًا وكائنٌ عليكُم وِزرًا "[٨]

---

(١) بعدها في ع : " في " .

(٢) أي: ساقطة من ع .

(٣) في ط،ع : (يدخل) .

(٤) الآية (٢٠) من سورة الأعراف .

(٥) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٢٢ ،وشفاء العليل :ص ٢٨٦ ، والمقاصد النحوية : ٢/ ١٥ ،والهمع: ١/ ١١٤ ،وشرح الأشموني : ١/ ٢٣١ .

(٦) زيادة من " ع " .

(٧) في ك : " أجود " .

(٨) أخرجه الدارمي في السنن منسوبا لأبي موسى ، في باب فضل من قرأ القرآن من كتاب فضائل القرآن : ٢/ ٤٣٤ ، قال : " عن أبي موسى أنه قال : ان هذا القرآن كائن لكم أجرا وكائن لكم ذكرا وكائن بكم نورا ، وكائن عليكم وزرا ".

وقال سيبويه : قال الخليل : هو كائن أخيك[1] على الاستخفاف[2] ، والمعنى : كائن أخاك ، هذا نصّه ، وقال الشاعر:[3]

وماكلُّ مَنْ يُبدِي البَشاشَةَ كائنًا .·. أخاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ[4] لكَ مُنْجِدا

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان ، بل هو دال على الحدث وما هو به قائم أو ما هو عنه صادر ، ومثل ذلك قول الآخر:[5]

قَضَى اللهُ ياأسماءُ[6] أَنْ لَسْتُ زائلًا .·. أُحِبُّكِ حتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ

أراد : لست أزال أحبّك ، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل .

التاسع : أنّ دلالة الفعل على الحَدَث أقوى من دلالته على الزمان (لأن دلالته على الحدث لا تتغيّر[7] بقرائن ، ودلالته على الزّمان[8]) تتغيّر[9] بالقرائن ، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان .

العاشر: أنّ هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلصة[10] للزمان لم يُبْنَ منها أمر كقوله تعالى : ﴿ كُونوا قوّامِينَ بالقسطِ ﴾[11] لأنّ الأمر لا يُبنى[12]

---

(١) في ط : " أخاك " .

(٢) في ط ، ك : الاستحقاق .

(٣) ورد بدون نسبة في شرح الكافية الشافية للمصنف : ١ / ٢٨٧ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٧ ، والهمع : ١ / ١١٤ ، وشرح التصريح : ١ / ١٨٧ ، وشرح الأشموني : ١ / ٢٣١ .

(٤) في ط ، ك : "تلقه" .

(٥) هو الحسين بن مطير الأسدي ، مجالس ثعلب ص ٢٦٥ ، وأمالي المرتضى : ١ / ٤٣٥ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٨ ، واستشهد به المصنف في شرح عدة الحافظ : ص ٢٤ ، وشرح الكافية : ص ٣٨٧ .

(٦) في ط : " ياسماء " .

(٧ ، ٩) في ك : " تتعين " .

(٨) ساقطة من " ط " .

(١٠) في ك : " مخلصا " .

(١١) الآية (١٣٥) من سورة النساء ، والآية (٨) من سورة المائدة .

(١٢) في م : " لا ينبني " .

مما لا دلالة فيه على الحدث ، وما ذهبت إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافي . وأجاز السيرافي الجمع بين كان ومصدرها توكيدا ، ذكر ذلك في شرح الكتاب ، فإن[1] قد ثبت بالدلائل المذكورة أنّ هذه الأفعال -غير ليس- دالّة على الحَدَث والزمان كغيرها من الأفعال فليُعلم أنّ سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع ، وإنّما لم تكتف[2] بمرفوع ، لأنّ حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها[3] ، فمعنى قولك[4] : كان زيد عالما : وُجد اتّصافُ زيدٍ[5] بالعلم ، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك ، فلهذا لم يُستغن به عن الخبر[6] الثاني ، وكان الفعل جديرا بأن يُنسب إلى النقصان .

وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله : تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة[7] . فبيّن أنّ (كان) مسندة إلى النسبة ، فمن ثمّ بيّنّا[8] عدم الاكتفاء بالمرفوع .

(ص) وإن / أُريد بـ(كان) :ثَبَتَ أو كَفَلَ أو غَـزَلَ[9] ، (٥٦/أ)

وبتواليها الثلاث : دَخَلَ في الضُحَى ، والصَّباح والمساء ،

---

(١) في ط : " فإذا " ، وفي ع : " وإذ " ، وفي ك : ساقطة .

(٢) في ك ، ع : " يكتف " .

(٣) في ك ، ع : " معمولها " .

(٤) في ع : " ذلك " .

(٥) في ك : " وحدا في المضاف " .

(٦) في ع : " الجزء " .

(٧) الكتاب : ١ / ٤٥ .

(٨) في ع : " نشأ عدم " .

(٩) في الأصل ، ط ، ك : " عزل " والمثبت من ع ، م والتسهيل .



وبظلّ: دام أو طال ، وبات: نزل ليلا ، وبصار: رجع أو ضمّ أو قطع ، وبدام: بقي أو سكن ، وببرح: ذهب أو ظهر ، وبونى: فتر[1] ، وبانفكّ: خلص أو انفصل ، وبفتأ: سكّن أو أطفأ[2] سمّيت تامّة ، وعملت عمل ما رادفت .

وكلّها تتصرّف إلّا ليس ودام ، ولتصاريفها ما لها ، وكذا سائر الأفعال .

(ش) جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة إلّا ليس وزال التي مضارعها يزال ، وفتئ بكسر التاء مهموزا ، وكذا فتأ وأفتأ مرادفتاها ، وحكم ما ينصب[3] إلى التمام حكم ما هو في معناه .

وأجاز أبو عليّ في الحلبيّات وقوع زال تامّة ، وقد يعضد رأيه في ذلك بقول الراجز[4] :

وفي حمىً بغيه تغجّس[5] ... ولا يزال وهو ألوى أليس[6]

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر . ولنا أن نقول : الخبر محذوف ، والتقدير : ولا يزال متغجّسا وهو ألوى أليس . والتغجّس : التكبّر ، والأليس : الشّجاع .

وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت ، وثبوت كلّ شيء بحسبه ، فتارة يعبّر عنه بالأزليّة نحو : كان الله ولا شيء معه ، وتارة يعبّر عنه بحدث[7] ، كقوله :

إذا كان الشّتاء فأدفئوني[8] ... فإنّ الشّيخ يهرمه[9] الشّتاء

---

(١) بعدها زاد في التسهيل : وبرام: ذهب أو خارق .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " طفأ " ، والمثبت من ع ، ك والتسهيل .

(٣) في ع : " ما نصب " .

(٤) استشهد بهما المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ص ٤١٠ ، ووردا كذلك في المخصص : ٣ / ٨٣ .

(٥) في ط : " تغحش " .

(٦) في ط : " أليش " .

(٧) هو الربيع بن ضبع ، جمل الزجاجي : ص ٤٩ ، وأمالي المرتضى : ١ / ٢٥٥ ، وشرح شذور الذهب : ٣٥٤ ، والهمع : ١ / ١١٦ .

(٨) في الأصل ، ك ، ط ، م " فادفوني " ، والمثبت من ع .

(٩) في ط ، ع : " يهدمه " .

وتارة يعبّر عنه بحضر،[1] كقوله تعالى : * وإن كان ذو عسرة *[2]، وتارة يعبّر عنه بقدر أو وقع نحو : " ماشاء الله كان ".[3]

وتتم كان أيضا بأن يراد بها معنى كَفَلَ فتتعدّى بعلى ، ومصدرها كيانة.[4]

وتتم (كان أيضا مرادا بها معنى غزل[5] ، حكى ذلك أبو محمد البطليوسي .

وتتمّ توالي كان الثلاث)[6] وهن : أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهنّ الدخول في الضحى والصّباح والمساء ، كقوله تعالى : * فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون *[7] وكقول الشاعر:[8]

ومن فعلاتي أنني حسن القِرى . : إذا الليلة الشّهباء أضحى جليدها

وتتم ظلّ بأن يراد بها معنى دام أو طال ، وتتم بات ، في قولهم : بات بالقوم أو باتَ القومَ إذا نزل بهم ليلا ، فتستعمل متعدّية بالباء وبنفسها ، وتتم صار بأن يراد بها معنى رجع فتتعدّى بإلى ، أو معنى ضمّ أو قطع فتتعدّى بنفسها إلى مفعول واحد . وتتمّ (دام) بأن يراد بها معنى بقي ، كقوله تعالى : * خالدين فيها مادامت السّموات والأرض *[9] أو (بمعنى)[10] سكن ، ومنه الحديث:

---

(١) في ع : " بحضر " .

(٢) الآية (٢٨٠) من سورة البقرة .

(٣) الهمع : ٢ / ٨٣ .

(٤) في ط : " كفالة " .

(٥) في الأصل ، ع ، م : " عزل " والمثبت من ط .

(٦) مابين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٧) الآية (١٧) من سورة الروم .

(٨) هو عبد الواسع بن أسامة ، شرح المفصل : ١٠٣/٧ ، التذييل : جـ٢ لوحة ١٢٣ ، وشرح الأشموني : ١/ ٢٣٦ ، والهمع: ١١٦/١ .

(٩) الآية (١٠٧) من سورة هود .

(١٠) زيادة من " ع " .

" نُهِيَ أن يُبال في الماء الدّائِم"(١) أي السّاكن . وتتم (بَرِحَ) بأن يُراد بها معنى ذَهَبَ أو معنى ظَهَرَ، وقد فُسِّر قولُهم (٢) : " بَرِحَ الخفاءُ"(٣) بالوجهين .

وتتم (وَنَى) بأن يراد بها معنى فَتَرَ ، وهو أشهر من استعمالها بمعنى زال(٤) الناقصة .

وتتم (انفكَّ) بأن تكون مطاوع فكَّ الخاتم وغيره إذا فصله والأسير إذا خلّصه .

(وتتم فَتَأ(٥) بأن يُراد بها) معنى (٦) كَسَرَ أو أطْفَأ ، قال الفراء : فتأته عن الأمر أي : كسرته ، وفتأت النارَ : أطفأتها (٧)) .

وماسوى ليس ودام من أفعال هذا الباب ، يتصرّف ، أي(٨) يُستعمل منه ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ واسم فاعلٍ ومصدرٌ ، إلا أنّ(٩) الأمر لا يتأتّى صوغُه من ملازمات النّفي ، ولمضارعها والأمر (منها)(١٠) ما لماضيها ، وكذا جميع الأفعال المتصرفة .

(ص) ولا تدخل(١١) (ليس) وتوابعُها على ما خبره مفرد

استفهاميّ أو مضاف إليه ، ويوافقهن في عدم الدخول على

ما خبره فعل ماض (صار) باتّفاق ، والبواقي على رأيٍ .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في باب البول في الماء الدائم من كتاب الوضوء : ١ / ٦٩ ولفظه " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم " .

(٢) في ك ، م : " بعضهم " .

(٣) الأمثال ، لأبي عبيد : ص ٦٠ ، وجمهرة الأمثال : ١ / ٢٠٥ ، ومجمع الأمثال : ١ / ٩٥ ، والمستقصى : ٢ / ٧ واللسان (برح) .

(٤) في الأصل ، ط ، ك ، م : دام ، والتصويب من ع .

(٥) في الأصل ، ط ، م : " فتي " ، والمثبت من ع .

(٦) زيادة من " ع " .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٨) في ط : " بأن " .

(٩) في ط : " لأن " .

(١٠) زيادة من " ع " .

(١١) في ط : " تدل " .

وقد تخالفهنّ ليس.(١)

(ش) المرادُ بتوابع ليسَ: دامَ وزالَ وانفكَّ وبَرِحَ وفَتِيءَ ووَنَى ورامَ ، لأنّهنّ تَبِعن ليس حين ذُكرت في أول الباب .

والحاصل أن لَيْسَ والمذكورات بعدها متساويات في عدم الدخول على مبتدأ خبره مفرد استفهاميّ نحو (: كَيفَ زيدٌ ؟ وأَينَ عمرٌو ؟ أو مضاف إلى مفرد استفهاميّ نحو)(٢): غلامُ من زيدٌ ؟ ، وصارَ(٣) مساوية لِلَيْسَ وتوابعها السبعة في عدم الدخول على مبتدأ خبرُه فعلٌ ماضٍ ، وربّما خالفتهن ليس فوليها فعل ماضٍ كما جاء في الحديث من قول النّبي صلّى الله عليه وسلم لرجل : "أليس قد صَلَّيْتَ معنا(٤)" ، وحكى سيبويه عن بعض العرب : "ليس خَلَقَ اللّهُ أَشْعَرَ منه(٥)" و "ليس قالَها زيدٌ" ، وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي : وقد تخالفهنّ ليس ، أي : قد تخالف (ليس) (صار) و (دام)(٦) وما ذُكر بعدها(٧) بالدّخول على فعلٍ ماضٍ .

---

(١) عبر عنه في التسهيل بقوله : "ولا تدخل صار وما بعدها على ما خبره فعل ماضٍ ، وقد تدخل عليه ليس إن كان ضمير الشأن ، ويجوز دخول البواقي عليه مطلقا ، خلافا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـ" قد " ويجوز في نحو : أين زيد ؟ توسيط ما نفي بغير (ما) من زال وأخواتها لا توسيط (ليس) خلافا للشلوبين " .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٣) في ع : " أو صار " .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في باب إذا أقرّ بالحد ولم يبين ، من كتاب الحدود : ٨ / ٢٠٧ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٤٧ .

(٦) في ع : " ومادام " .

(٧) في ك : " بعدهما " .

وأشرت بقولي : والبواقي على رأيٍ ، إلى ماذهب إليه بعض النحويين من أنّ (كان) و(أصبحَ) و(أمسى) و(أضحى) و(ظلّ) و(باتَ) لا تدخل على ما خبره فعل ماضٍ ، فلا يُقال على هذا الرأي : كان زيدٌ فعلَ ، ولا : أصبح عمروٌ قرأَ .

وهذا الرأي باطل ، إذ ليس لصاحبه حجّة مع [أنّ] (١) الاستعمال بخلافه ، كقول الشاعر : (٢)

وكُنّا حَسِبْنا كُلّ بيضاءَ شحمةً .·. ليالي لاقَيْنا (٣) جُذامَ (٤) وحِمْيَرا

وكقول الآخر : (٥)

أمسَتْ خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا .·. أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ

(ص) وتَرِدُ الخمسة الأوائل بمعنى صار ، ويلحقها (٦)

ما رادفها من : (آضَ وعادَ وآلَ / ورجعَ وحارَ (٥٦ / ب)

واستحال وتحوّلَ وارتدّ) . وندر الإلحاق بـ(صار)

في " ما جاءت حاجتَك (٧) " و " قعدتْ كأنّها حَرْبةٌ (٨) " .

والأصحّ أن لا تلحق بها (آل) و(قعد) مطلقاً ،

وأن لا يجعل من هذا الباب (غدا) و(راح) ولا (أسحَرَ

وأفجَرَ وأظهرَ) .

---

(١) زيادة من " ع " .

(٢) هو زفر بن الحارث ، المغني : ص ٧٠٨ ، وشرح أبياته : ٧ / ٣٣٠ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٨٢ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٩ .

(٣) في ك : " لاقتنا " .

(٤) في ط : " جذاما " .

(٥) هو النابغة الذبياني ، ديوانه : ص ٨١ ، وفيه تخريجه .

(٦) في التسهيل : ويلحق بها .

(٧) الكتاب : ١ / ٥٠ و٥١ - ٢ / ١٧٩ .

(٨) اللسان (قعد) .

(ش) الخمسة الأوائل هي : كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلّ ، والأصل في (كان) الدلالة على دوام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرّض لانقطاع ، ولذا قيل في قول الله تعالى : * وكانَ اللهُ عَلى كُلِّ شيءٍ قَدِيرًا *[١] أي : لم يزل على كلّ شيءٍ قديرًا[٢]، ومنه قول الشاعر:[٣]

ولكِنِّي مَضَيتُ ولم أُجَدِّفْ[٤] .·. وكان الصَّبرُ عادةَ أوّلِينَا

ومثله قول الآخر:[٥]

وكُنتُ إذا جَارِي[٦] دعا لِمَضُوفَةٍ .·. أُشَمِّرُ حتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي

فإن قصد الانقطاع ، جيء بقرينة كقوله تعالى : * إذْ كُنتُمْ أعداءً فألَّفَ بينَ قُلُوبِكُم *[٧] وكقول الشاعر:[٨]

وكانوا أُناسًا يَنْفَحُونَ[٩] فأصبَحُوا .·. وأكثَرُ ما يُعطُونَكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ

وتُستعمل بمعنى (صار) دالة على التحول من وصف إلى آخر، كقوله تعالى : * وبُسَّتِ الجِبالُ بَسًّا * فكانَتْ هَباءً مُنبَثًّا * وكُنتُم أزواجًا ثلاثةً *[١٠] وكقول الشاعر:[١١]

---

(١) الآية (٢٧) من سورة الأحزاب .

(٢) في الأصل ، ك : " قدير " ، والتصويب من ع ، ط .

(٣) ورد بدون نسبة في اللسان (جدف) .

(٤) في ك : " أحرف " ، والتجديف : كفر النعمة .

(٥) هو أبو جندب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ص ٣٥٨ .

(٦) في ك : " جار " .

(٧) الآية (١٠٣) من سورة آل عمران .

(٨) هو أعشى تغلب ، ديوان الأعشين : ص ٢٩٠ ، والحماسة البصرية : ٩٨/١ ، وأمالي ابن الشجري : ١٢٣/١ ، والمساعد : ٢٦٧/١ .

(٩) في الأصل : " ينفخون " ، والمثبت من ع ، ط ، م .

(١٠) الآيات ٥ ، ٦ ، ٧ من سورة الواقعة .

(١١) نسبه المصنف لذي الرمة في شرح الكافية الشافية : ص ٣٩٣ ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ونسبه ابن يعيش لابن كنزه في شرح المفصل : ١٠٢/٧ ، وهو في ديوان ابن أحمر : ص ١١٩ ، منسوبا له . وانظر الخزانة : ٣١/٤ .

بَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها .·. قطا الحَزْنِ قد كانَتْ فِراخًا بُيُوضُها

والأصل في (أَضْحَى وأَصْبَحَ وأَمْسَى[1] وظَلَّ) النّواقص الدّلالةُ على ثبوت مضمون الجملة في الضّحى والصّباح والمساء والنّهار، وقد يَرِدْنَ بمعنى (صار) كقول الشاعر:[2]

ثُمَّ أَضْحَوْا[3] كأنَّهم وَرَقٌ جَـ ـفَّ[4] فأَلْوَتْ بِهِ الصَّبا والدَّبُورُ

وكقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾[5] ، و(كقول الشاعر:[6]

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوا .·. أَخْنَى عليها الذي أَخْنَى على لُبَدِ

وكقوله تعالى)[7] : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[8] .

وزعم الزمخشري أن (بات) قد تُستعمل بمعنى (صار)، وليس بصحيح لعدم شاهدٍ[9] على ذلك، مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : " فإنَّ أحدكم لا يدري أينَ باتَتْ يدُهُ "[10]، ولا حاجة إلى ذلك، لإمكان حمل (بات) على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا، كما أن (ظلّ) غير المرادفة لـ(صار) لثبوت مضمون الجملة نهارا، كما قال الشاعر:[11]

---

(١) في الأصل وطرم : وليس . والتصويب من ط وع .

(٢) هو عدي بن زيد، ديوانه : ص ٩٠ وفيه تخريجه .

(٣) في ع : " أصبحوا " .

(٤) في ع : " خف " .

(٥) الآية (١٠٣) من سورة آل عمران .

(٦) هو النابغة الذبياني، وتقدم الاستشهاد به قريبا .

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٨) الآية (٤) من سورة الشعراء .

(٩) في ع : " شاهد " .

(١٠) أخرجه البخاري في باب الاستجمار وترا من كتاب الوضوء : ١/٥٢ .

(١١) ورد البيتان بدون نسبة في التذييل : جـ٣ لوحة ١٩٦، واستشهد بهما المصنف في شرح الكافية الشافية : ص ٣٩٤، وشرح العمدة : ص ٧٦٩ ولم ينسبهما .

أظلّ أرعى وأبيتُ أطحنُ ∴ الموتُ من بعضِ الحياةِ أهونُ

ومن أصحّ ما يتمسّك[1] به جاعل (بات) بمعنى (صار) قول الشاعر:[2]

أجنّي كلّما ذُكرتْ كُليبٌ[3] ∴ أبيتُ كأنّني أطوى بجمرِ

لأنّ (كلّما) تدلّ على عموم الأوقات . و(أبيت) إذا كانت على أصلها مختصّة بالليل . وتلحق بـ(صار) في الاستعمال ماوافقها معنى من الأفعال التي أولها (آض) وآخرها (ارتدّ) فمثال آض قول الراجز:[4]

ربّيته حتّى إذا تمعددا ∴ وآض نهدًا كالحصانِ أجردا

ومثال (عاد) قول الشاعر:[5]

وصار[6] مُضلّي مَنْ هُديتُ برُشدِهِ ∴ فللهِ مَغوٍ عادَ بالرُّشدِ آمِرا

ومثال (آل) قول الشاعر:[7]

وعروبٍ غيرِ فاحشةٍ ∴ قد ملكتُ ودَّها حِقَبا

ثم آلتْ لا تكلّمنا ∴ كلُّ حيٍّ مُعقَبٌ عُقَبا

---

(١) في ك : " مايحتج " .

(٢) هو عمرو بن قيس المخزومي ، شرح أشعار الهذليين : ص ٨٠١ ، وفيه تخريجه . وأراد بـ(أجنّي) : من أجل أنّي .

(٣) في الأصل ، ط ، ك ، م : " كليبا " ، والمثبت من " ع " .

(٤) نسبا للعجاج ، المحتسب : ٢/٣١٠ ، والمنصف : ١/١٢٩ ، ٣/٢٠ ، والمخصص : ١٤/١٧٥ ، وشرح المفصل : ٩/١٥١ ، واللسان (معد) ، والمقاصد النحوية : ٤/٤١٠ ، والخزانة : ٣/٥٦٣ ، وليسا في ديوانه المطبوع .

(٥) هو خنافر الحميري كما في أمالي القالي : ١/١٣٥ ، ونسب لسواد بن قارب ، استشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٣٨٩ ، وورد في التذييل جـ٢ لوحة ١٢٨ ، وشفاء العليل : ص ٢٩١ ، وشرح الأشموني : ١/٢٢٨ .

(٦) كذا ، وصوابه (وكان) .

(٧) ورد الثاني بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٢٨ ، وشفاء العليل : ص ٢٩١ ، والمساعد ١/٢٦٨ والهمع : ١/١١٢ ، واللسان (عقب) .

ومثال (رَجَع) قول النبي عليه السلام : " لا ترجعوا بعدي كفّارا يضرب بعضكم رقاب بعض(١) " . ومنه قول الشاعر:(٢)

قد يرجع المرء بعد المقت ذا مِقَةٍ .'. بالحلم فادرأ به بغضاء ذي الإحن

ومثال (حار) قول الشاعر:(٣)

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه .'. يحور رمادا بعد إذ هو ساطع(٤)

ومثال (استحال) قول النبي صلى الله عليه وسلم : " فاستحالت غَرْبا(٥) " ومثله قول الشاعر:(٦)

إنّ العداوة تستحيل مودّةً .'. بتدارك الهفوات بالحسنات

ومثال (تحول) قول امرئ القيس:(٧)

... ...'. فيالك من نُعمى تحولن أبؤسا

ومثله قول الآخر:(٨)

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في باب الإنصات للعلماء من كتاب العلم : ١/ ٤١ ، وأورده أيضا في كتاب الحج : ١٣ والمغازي ٧٧ .

(٢) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٢٨ ، وشفاء العليل : ص ٢٩١ .

(٣) هو لبيد بن ربيعة ، ديوانه ص : ٨٨ ، وشفاء العليل : ص ٢٩١ ، والمساعد ١/ ٢٥٩ ، والهمع : ١/ ١١٢ .

(٤) تكملة من " ع " وحدها .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف ، من كتاب التعبير : ٩/ ٤٩ ، وأيضا في باب مناقب عمر: ٤/ ١٩٨ .

(٦) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٢٨ ، وشفاء العليل : ص ٢٩٢ ، والمساعد : ١/ ٢٥٩ ، والهمع : ١/ ١١٢ .

(٧) ديوانه : ص ١٠٧ ، وفيه تخريجه ، والمغني : ص ٣٢٠ ، وشرح أبياته : ٥/ ١١٧ .
وصدره : " وبدلت قرحا داميا بعد صحة .'. ... البيت .

(٨) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٢٨ .

لا يُؤيِسَنَّكَ سُولُ عَيْنٍ عَنكَ فكم (١) .·. بُؤسٍ تحوّلَ نُعْمَى أنْسَتِ النَّصَبَا (٢)

ومثال (ارتدّ) قول الله تعالى : ﴿ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ (٣) . وإنما استحق (ارتدّ) أن يكون بمعنى (صار) لأنه مطاوع (رَدَّ) بمعنى (٤) (صَيَّرَ) كقوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ﴾ (٥) وكقول الشاعر: (٦)

فَرَدَّ شعورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا .·. وردَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

وند ر إلحاق (جاء) و (قعد) بـ (صار) في قولهم : " ما جاءَتْ حاجَتَك " (٧) وفي قولهم : " أرهَفَ شَفْرَتَهُ حتَّى قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ " (٨).

والفراء يرى استعمال (قَعَدَ) بمعنى (صار) مطّردا ، وجعل من ذلك قول الراجز: (٩)

لا يُقنِعُ الجاريَةَ الخِضَابُ .·. ولا الوِشاحانِ ولا الجِلْبَابُ

مِنْ دونِ أنْ تَلْتَقِي الأرْكَابُ .·. ويَقْعُدَ الإرْبُ لَهُ لُعَابُ

وحكى الكسائي : "قَعَدَ لا يُسألُ حاجةً إلا قضاها" بمعنى (صار) . ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر: (١٠)

---

(١) في ع : " عتق " .

(٢) في الأصل ، ط ، ك ، م : " النصا " ، والمثبت من " ع " .

(٣) الآية (٩٦) من سورة يوسف .

(٤) في ع : " لمعنى " .

(٥) الآية (١٠٩) من سورة البقرة .

(٦) نسبا لعبد الله بن الزبير في شرح الحماسة : ص ٩٤١ ، وللكميت الأسدي في أمالي القالي : ٣ / ١١٥ وليس في ديوانه المطبوع ، وانظر المقاصد النحوية : ٢ / ٤١٧ ، واللسان (سمد) .

(٧) الكتاب : ١ / ٥٠ ، ٥١ ، ٢ / ١٧٩ ، ٣ / ٢٤٨ .

(٨) اللسان (قعد) .

(٩) وردت الأبيات بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٧٤ ، والأضداد لأبي حاتم : ص ١٣٥ ، والصحاح ، واللسان (ركب) . والإرْبُ هنا : العُضو ، وفي ع : الأير .

(١٠) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه ، ديوانه : ص ٣١٤ ، وفيه تخريجه .

مَايَقْسِمُ اللهُ أَقْبَلْ[1] غيرَ مُبْتَئِسٍ .·. مِنْهُ وأَقْعُدْ كَرِيمًا نَاعِمَ البَالِ

وأَلحق قوم بأفعال هذا الباب (غدا وراح) . وقد يُستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه : " أُغْدُ عالمًا أو متعلّمًا ولا تكُنْ إمّعَةً "[2]، وبقول النبي صلى الله عليه وسلم : " لو توكّلتم على اللهِ حَقَّ توكّلِه لرُزِقْتُم كما تُرزَقُ الطَّير، تَغْدُو خِماصًا وتَروحُ بِطانًا "[3] .

والصّحيح أنّهما ليسا[4] من الباب ، وإنّما المنصوب بعدهما حال ، إذ لا يُوجد إلا نكرة .

(ص) وتوسيطُ[5] أخبارها كلّها جائز مالم يعْرِضْ مانعٌ أو موجب، (وكذا تقديم خبر (صار) وماقبلها جوازا ومنعا)[6] ووجوبا ، وقد يُقدّم خبر (زال) ومابعدها ، منفيّةً بغير (ما) (لا بها ، خلافا لابن كيسان وللكوفيين إلا الفراء[7]) .
ولا يتقدّم خبرُ " دام" اتّفاقا ولا خَبرُ " ليس" على الأصحّ .

(ش) / توسيط الخبر كقوله تعالى : ﴿ فما كان جَوابَ قومِه إلّا أَنْ قالُوا ﴾[8] (٥٧/أ)
والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ وكان حقًّا علَيْنا نَصْرُ المُؤمنين ﴾[9]، لأنّ بعض القرّاء أجازَ الوقف ، على (حقًّا) ناويًا في كان ضميرًا .

---

(١) في الأصل ، ط ، ك : " فاقبل " ، وفي م : " مايقبل " ، والمثبت من ع .
(٢) الفائق في غريب الحديث : ٥٧/١ .
(٣) أخرجه ابن ماجة في السنن في باب التوكل واليقين من كتاب الزهد : ١٣٩٤/٢ ، وانظر النهاية : ١٣٦/١ .
(٤) في ك : " ليستا " .
(٥) في ط : " وتوسط " .
(٦) مابين الحاصرتين مكرر في ط .
(٧) مكانه في التسهيل مايلي : " ولا يطلق المنع ، خلافا للفراء ، ولا الجواز خلافا لغيره من الكوفيين " .
(٨) الآية (٥٦) من سورة النمل ، والآيتان ٢٤ ، ٢٩ من سورة العنكبوت .
(٩) الآية (٤٧) من سورة الروم .

وأمثلة التوسيط مع غير (كان) من أخواتها سهلة ، فاستغنى عن ذكرها . والتوسيط أيضا جائزٌ مع (ليس) و (دام) وإن كانا لا يتصرفان ، لأنّ الأقلّ محمولٌ على الأكثر، ومثال ذلك مع (ليس) قول الشاعر:(١)

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا(٢) وعَنْهُم ∴ فليْسَ سواءً عالِمٌ وجَهُـــولُ

ومثال ذلك مع (دام) قول الآخر:(٣)

لا طِيبَ لِلعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً ∴ لَذَّاتُه بادِّكارِ المَوْتِ والهَـرَمِ

وإنّما خصصتُ(٤) (ليس) و (دام) بالاستشهاد على توسيط خبرهما(٥)؛ لأنّهما ضعيفتان لعدم تصرّفهما في أنفسهما ، فربّما اعتُقِد عدمُ تصرفهما في العمل مطلقا ، وقد وقع في ذلك ابن معطٍ رحمه الله ، فضمّن ألفيته منع توسيط خبر (ليس) و (ما دام)(٦) ، (وليس له في ذلك متبوع ، بل)(٧) هو مخالف للمَقِيس(٨) والمسموع ، أمّا مخالفته للمقيس(٨) فبيّنة ، لأنّ توسيط خبر (ليس) جائزٌ بإجماع مع أنّ فيها ما في (دام) من عدم التصرف ، وتفوقها ضعفا بأنّ منع تصرّفها لازمٌ ، ومنع تصرف (دام) عارضٌ ، ولأنّ (ليس) تشبه (ما) النافية معنى ، وتشبه (لَيْتَ) لفظا ، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة ، ومثل ذلك مفقود في الأفعال ، فثبت بهذا زيادة ضعف (ليس) على ضعف (دام) ، وتوسيط خبر (ليس) لم يمتنع ، فأنْ لا يمتنع توسيط خبر (دام) لنقصان ضعفها أحقّ وأولى .

---

(١) هو السموءل ديوانه : ص ٩٢ ، وشرح الحماسة : ص ١٢٣ .

(٢) في ك : " عني " .

(٣) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٢٩٤ ، والمساعد : ١ / ٢٦١ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٠ ، والهمع : ١ / ١١٧ .

(٤) في الأصل : " اختصت " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٥) في ع : " خبريهما " .

(٦) في ع : " ودام " .

(٧) ساقطة من " ك " .

(٨ ، ٨) في ك : " للقياس " .

ونبهتُ بقولي : مالم يَمْنع[1] مانع ، على أن توسيط الخبر قد يمتنع وذلك إمّا لسبب يقتضي (وجوبَ تقديمه نحو: كم كان مالُك ؟ وأين كُنتَ ؟ وإمّا لِسَبَبٍ يقتضي)[2] وجوبَ تأخيره ، نحو: كان فتاك مولاك ، وماكان زيد إلّا في الدار .

ونبّهتُ بقولي : أو موجب ، على أنّ توسيط الخبر قد يجب ، وذلك إذا كان الاسم مقصودا بحصر، نحو قوله تعالى : ﴿ ماكان حُجَّتَهُمْ إلّا أنْ قالوا ﴾[3].

وقد يُحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسمُ على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو [قولك][4] : كان شريكَ هندٍ أخوها ، وولِيَّها كان أبوها ، فواجب[5] في هذه المسألة وشبهها تقديمُ الخبر أو توسيطه ، ويمتنع[6] تأخيره لئلا يتقدّم الضمير على مفسِّرٍ مؤخَّرٍ رتبةً ولفظًا ، فلو كان في مثل هذه المسألة قبل الفعل ماله صدر الكلام تعيَّن التوسيط[7]، نحو قولك : هل كان شريكَ هندٍ أخوها ؟ .

وأشرت بقولي : وكذا تقديم خبر صار وماقبلها ، إلى أنّه يجوزُ تقديم الأخبار المذكورة إن لم[8] يعرض مانعٌ ولا موجب . فمن أسباب عُروض المانِع ، خوفُ اللّبس ، نحو: كان فتاك مولاك ، فمثل هذا لا يتميز فيه الاسم إلا بالتقديم ، ولا الخبر إلا بالتأخير ، فالتزم وكان غيره ممنوعا ، وهكذا[9] نحو: صار عَدُوّي صديقي .

---

(١) في ع : " يعرض " .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٣) الآية (٢٥) من سورة الجاثية .

(٤) زيادة من " ط " .

(٥) في ك : " فوجب " .

(٦) في ك : " وامتنع " .

(٧) في ط : " التوسط " .

(٨) في ع : " فان لم "، وفي ك : " لو لم " .

(٩) في ك : " وكذلك " .

ومن أسباب عروض المانع ، حصرُ الخبر[1] نحو: إنّما كان زيد في المسجد ، فتأخير الخبر في مثل هذا ملتزم وغيره ممنوع ، لأنّ حصرَ الخبر مقصود ، ولا يُفهم إلا بالتأخير .

ومن أسباب عروض المانع اشتمالُ الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم نحو: كان يَعْلُ هندٍ حبيبَها ، فتأخير الخبر في مثل[2] هذا ملتزم ، وغيره ممنوع ، لأنه لو توسّط[3] أو قدّم ، لزم عود الضمير إلى متأخر لا يتعلّق به العامل . وبعض النحويين[4] لا يلتزم تأخير الخبر في مثل هذا ، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، فلو وُسّط الخبر فقيل : كان حبيبَها بعلُ هند ، لم يضرّ ، لأن الضمير عائد على ما هو كجزء [من[5] مرفوع الفعل ، (ومرفوع الفعل)[6] مقدّر التقديم ، وما هو كجزئه][7] مقدر التقديم [معه][8] ، إذ لا يتم معناه إلا به ، ويلزم من جواز هذا جواز : كان حبيبَها الذي خطب هندا ، لأن ما يتمّ به المضاف بمنزلة ما يتمّ به الموصول ، وهذا لا يجوز ، فكذلك[9] ما أشبهه .

وأمّا عُروض موجب تقديم الخبر ، فإذا كان فيه معنى استفهام نحو: كَمْ كان مالُك ؟ (وكيفَ كان زيدٌ ؟)[10] وكذا إذا كان مضافا إلى ما فيه معنى استفهام نحو: غلامَ

---

(١) في ع : " خوف اللبس " .

(٢) مثل : ساقطة من " ك " .

(٣) في ع : " وسط " .

(٤) في ك : " وبعضهم " .

(٥) في الأصل بياض ، والمثبت من ع ، م . وساقطة من ط ، ك .

(٦) ساقطة من " م " .

(٧) في ع : " كجزأيه " .

(٨) تكملة من " ع " .

(٩) في ك : " وكذلك " .

(١٠) ساقطة من " ك " .

مَنْ كان زيد ؟ . ولا حظّ لـ(زال) ومابعدها في وجوب تقديم الخبر ، لأنّهنّ لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها ، وقد تقدّم التنبيه على ذلك[١].

وتشارك (زال) وأخواتها إذا نفيت[٢] بغير (ما) صارَ وأخواتها في جواز تقديم الخبر نحو: قائما لم يزل زيدٌ ، وفي التخيير بين تقديمه وتوسيطه[٣] عند امتناع تأخيره نحو: في الدار لم يبرحْ صاحبُها ، ولا ينفكُّ مع هند أخوها ، فلو كان النفي بـ(ما) لم / يجز التقديم ، لأنّ لها صدر الكلام ، ولذلك جرت مجرى حرف (٥٢/ب) الاستفهام في تعليق أفعال القلوب ، وقياس (إنْ) النافية أن تجري مجراها في غير التعليق ، كما جرت فيه مجراها كقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٤]. وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ(ما) مع أنه موافق للبصريين في أنّ (ما) لها صدر الكلام ، لأنه نظر إلى [أنّ][٥] (مازال زيدٌ[٦] فاضلا) بمنزلة (كان زيدٌ فاضلا) في المعنى فاستويا في جواز تقديم الخبر ، وهذا الذي اعتبره ضعيف ، لأن عروض تغيير المعنى لا يُغيِّرُ[٧] الحكم ، ولذلك استُصحِبَ للاستفهام[٨] في نحو: علمت أزيدٌ ثَمَّ أَمْ عمرو ، ما كان له من التزام التصدير ، مع أنّ معنى الاستفهام قد تغيّر[٩].

وأجاز الكوفيون إلا الفرّاء[١٠] ما أجازه ابن كيسان لأنّ (ما) عندهم ليس لها تصديرٌ مستحقّ ، حكى ذلك ابن كيسان .

---

(١) في ك : " عليها " .

(٢) في ع : " بقيت " .

(٣) في ع : " أو توسيطه " .

(٤) الآية (٥٢) من سورة الاسراء .

(٥) زيادة من " ع " .

(٦) في الأصل : " زيدا " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٧) في ط : " لكم " ، سهو .

(٨) في ع ، ك : " الاستفهام " .

(٩) في ك : " يغير " .

(١٠) في ك : " غير الفراء " .

واختُلف في تقديم خبر ليس عليها ، فأجازه سيبويه ووافقه السّيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري ، ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السّراج والجرجاني وبه أقول[١] ، لأن (ليس) فعلٌ لا يتصرّف في نفسه فلا يتصرف في عمله كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ وفعل التعجب ، مع أن (لَيس) شبيهةٌ في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو (ما) بخلاف (عسى) ، فإنها تشبه حرفا يشبه الأفعال وهو لَعَلّ (والوَهْنُ الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال ، أشدّ من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال)[٢].

وكان مقتضى تشبيه[٣] ليس بـ(ما) وعسى بـ(لعلّ) امتناع توسيط خبريهما[٤] كما امتنع توسيط خبري شبيهيهما[٥]، لكن قصد ترجيح ماله فعليّة على مالا فعليّة له والتّوسيط كاف في ذلك ، فلم تجز الزّيادة عليه تجنّبا لكثرة مخالفة الأصل .

قال السيرافي : بين ليس وفعل التعجب ونِعْم وبِئْس فرقٌ ، لأن لَيْسَ تدخلُ على الأسماء كلّها مظهرها ومضمرها ، ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ، ونِعْمَ وبِئْسَ لا يتّصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم ، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ولا يكون فاعله إلا ضمير (ما) فكانت لَيْس أقوى منها .

قلت : فعليّة نِعْم وبئس أظهرُ من فعليّة لَيْسَ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ معنى[٦] نِعْم وبِئْس يستقلّ باسم واحد ، لأن معنى : نِعْم الرجلُ ، مدح الرجل أو كمل الرجل ، إلّا أنّ الرجل مبهم ، والمُراد تعيينُ ممدوح فاحتيج إلى مخصوص بعد الفاعل ، أو إلى ما يدلّ عليه قبل نِعْمَ .

---

(١) المسألة (١٨) من الانصاف : ١ / ١٨٠ .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من "ك" .

(٣) في الأصل ، م : " شبيه " وفي ع : " شبه " ، والمثبت من " ط " .

(٤) في ك : " خبرها " .

(٥) في ط : " شبيهيهما " ، وفي ع : " تشبيهيهما " ، وفي ك : " شبيهتهما " .

(٦) معنى ، ساقطة من ك .

فالحاصل أنّ مطلوبَ نِعْم إنّما هو الفاعلُ، والمخصوصُ[1] بالمدح إنّما يطلبُهُ الفاعلُ لا نِعْمَ، لأنّها غيرُ عاملةٍ[2] فيه بإجماع، بخلاف الجزء الثاني من مصحوبَيْ[3] ليس، فإنه معمولٌ لها، فمعنى (ليس لا يستقلّ[4] إلا بجزأين، مسندٍ ومسندٍ إليه، فكانت أشبه بالحروف، وكانت نِعْم وبئس (أشبه[5] بالأفعال.

الثاني : أنّ (نعم وبئس) يقوم كلّ واحد منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل الصريح مقامه، فمن كلام العرب الفصيح : "عَلُمَ الرجلُ فلانٌ" بمعنى نِعْمَ[6] العالِمُ فلان، "ولَيْسَ" لا تقومُ إلا مقامَ حرف، ولا يقوم مقامها إلّا حرف.

الثالث: أنّ ليس ونِعْم وبِئْس)[7] مشتركة[8] في مفارقة الأصل، لأنّ أصل كلّ منها فعلٌ[9]؛ لكنّ لَيْسَ فارقت أصلَها فِراقا لازما على وجه عُدم به النظير في الأفعال، وثبت به شبه الحرف، ونِعْم وبِئْس بخلاف ذلك[10]؛ لأنهما لم يفارقا أصلهما فراقا لازما، بل أصلهما[11] مستعمل، ولم يُعدم بهما فُعل بهما النظير في الأفعال، ولا ثبت به شبه الحرف[12]، لأنّ الذي

---

(١) في الأصل : أو المخصوص، والتصويب من ع، ك، م، وساقطة من ط.
(٢) في ط : " فاعلة ".
(٣) في ك : " معمولي ".
(٤) في ك : " لا يستعمل ".
(٥) بداية سقط من " ك ".
(٦) نعم، ساقطة من " ط ".
(٧) نهاية سقط من " ك ".
(٨) في ع : " مشاركة ".
(٩) في ك : " فعل معهما "، بدل : منها فعل ".
(١٠) في ك : " مخالف لذلك ".
(١١) في ك : " ماثل أصلهما ".
(١٢) في ط : " ولا ثبت في الاسماء به شبهه الحرف ".

فُعِل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطّرد في كل فعل على (فَعِل) ثانيه حرف حلق ، وفعليّة[1] ما رُوعي[2] أصلُه وسُلك به سبيلُ مطّردة[3] في الأفعال أقوى من فعليّة مالم يُعامل بهذه المعاملة .

وأمّا تفضيل (ليس) على نِعْم وبِئْس بإعمالها في الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة ،فشيءٌ ثَبَت على خلاف الأصل ،لأنّ شبهها في اللفظ[4] والمعنى بالحرف ، أقوى من شبههما[5] بالفعل ،فأَنْ يُسلك[6] بها سبيلُ الأشبه بها أولى ،ولكن[7] لو فُعل بها ذلك لم يَبْقَ مايدلّ على فعليّتها فرفعت الضمائر المتصلة لذلك .

وإذا كان هذا التفضيل مُحوجاً[8] إلى اعتذار ،فلايُجعل سببا لتفضيلٍ آخر فيُستباح من أجله تقديم الخبر، لأنّ ذلك تكثيرٌ لمخالفة الأصل ، ومُحوجٌ[9] إلى اعتذارٍ ثانٍ .ومع هذا فقد شاركتْها نِعْمَ وبِئْسَ في رفع الضمير مستترا ،وبارزا[10] :

قال الكسائي : رُوِي عن بعض العرب : " الزَّيدانِ نِعْمَا رجلَين ،والزَّيدونَ نِعْمُوا رجالا[11]" وقال الأخفش : ناسٌ من العرب يرفعون النّكرة بـ(نِعْمَ) مفردةً ومضافةً[12] .

---

(١) في ع : " وفعليته " .

(٢) في ع ،ط ،ك ،م : " مارعى " .

(٣) في ك : " مطرد " .

(٤) في ع : " باللفظ " .

(٥) في ع : " شبهها " .

(٦) في ط: " سلك " .

(٧) في ع : " لكن " ،بحذف الواو.

(٨) في الأصل : " مخرجا " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٩) في الأصل ،ك : " ومخرج " ، والمثبت من ع ،ط ،م .

(١٠) في ع : " أو بارزا " .

(١١) شرح المفصل : ١٢٧/٧ ،والإنصاف : ١٠٤/١ ،وشرح الكافية للرضي : ٣١٣/٢ .

(١٢) شرح المفصل : ٧ / ١٣١ .

وأمّا فعلُ التعجب فهو وإن لزم طريقة واحدة راجحٌ على (ليس) من أربعة

/ أوجه : (٥٨/أ)

أحدها : تمكّنه في الفعليّة لفظا ومعنى ، لأنه على وزن (أَفْعَلَ) وهمزتُه معدّية ك(أكرمَ) وغيره من الأفعال المُعدّاة بالهمزة ، وهو مع ذلك متضمّن[(١)] لحروف مصدر ودالّ على معناه ، و (ليس) بخلاف ذلك .

الثاني : أنّ فعل التعجب تلزمه نونُ الوقاية مع ياء المتكلّم كما تلزم سائر الأفعال المتعدّية و(ليس) بخلاف ذلك .

الثالث: أن لفعل التعجب صيغتين ، إحداهما كصيغة الماضي ، والأخرى كصيغة الأمر ، وذلك ضَرْبٌ من التصرف ، و(ليس) بخلاف ذلك .

الرابع: أنّ فعل التعجب يعمل في الظرف والحال والتمييز بخلاف ليس ، فإنّها لا تعمل إلّا في جزأي إسناد[(٢)] .

وأمّا (عسى) فشاركتْ (ليس) في إعمالها في الأسماء كلّها ، مظهراتِها ومضمراتِها ، ومعارفها ونكراتها ، وتفوقها بأشياء منها :

أنّ فعليّتها مجمعٌ عليها[(٣)] ، وفعليّة ليس مختلَف فيها .

الثاني : أنّ ليس من الأفعال المعتلّة العين ، وعسى من الأفعال المعتلّة اللام ، وهي جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلال (بالقلب ك(رمى) وليس جاريةً على خلافِ ما يجب لنظائرها من اعتلالٍ كاعتلال)[(٤)] هاب ، وسلامةٍ كسلامة (صَيِدَ[(٥)] البعيرُ)

---

(١) في ع : " مضمن " .

(٢) في ع : " الاسناد " .

(٣) في الأصل : " عليه " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٥) كذا ضبطت في الأصل ، وفي ع : " صِيدَ " ، وبدون ضبط في بقية النسخ .

الثالث: أنّ عسى وإن لم تتصرف بأن يُجعل لها مضارع وأمر واسم فاعل ، فقد جُعل لها حظّ من التصرف بأن أُجيز في عينها الفتحُ والكسرُ، فقيل : عَسَيتُ وعَسِيتُ ، وبنَوا منها فعل[1] تعجب فقالوا : " ما أعساهُ بكذا ، وأعْسِ به أن يكون " ، وقالوا : هو عَسٍ[2] بكذا ، أي : خليق ، [و][3] بالعَسَى أن تفعلَ ، وهو مصدر عَسِيتُ ، وهذا كلّه موجب للمزيّة على لَيْس ، فلو قدّم خبر (ليس) مع كون هذه الأفعال لا يقدّم عليها شيء مما يتعلّق[4] بها ، لكان ذلك تفضيلا للأضعف على الأقوى ، فوجب ألّا يُصار إليه .

وعَضَد قوم جوازَ تقديم خبر[5] ليس بقوله تعالى : * ألا يَوْمَ يأتيهمْ لَيْسَ مصروفًا عنهم *[6] قالوا : لأنّ (يوم)[7] معمولُ (مصروفا) ولا يقعُ المعمولُ إلّا حيثُ يقع العامل ، ولنا ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو : أمّا زيدا فاضربْ ، وعمرًا لا تُهِنْ[8] ، وحقّك لن أُضيّع ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمّا) تقديم الفعل ، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و [لن][9] تقديمهما عليهما[10] ، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس) تقديم الخبر.

---

(١) في ع : " فعلي " .

(٢) في ط : " عسي " .

(٣) تكملة من " ع " .

(٤) في ك : " يتوقف " .

(٥) في ك : " الخبر على ليس " .

(٦) الآية (٨) من سورة هود .

(٧) في ط : " يوما " .

(٨) في ط : " فلا تهن " .

(٩) في نسخ التحقيق (أن) تحريف، والتنظير يقتضي ما أثبت .

(١٠) في ط ، ك : " تقديمها عليها " .

الثاني : أن يُجعل (يوم) منصوبا بفعل مضمر ، لأنّ قبله مايحسبه * يَومَ يأتيهم *[1] جواب ، كأنه قيل : يعرفون يومَ يأتيهم ، و * لَيْسَ مصروفًا *[1] جملة حاليّة مؤكّدة أو مستأنفة .

الثالث: أن يكون (يوم) مبتدأ بُني لإضافته إلى الجملة ، وذلك[2] سائغٌ مع المضارع كسوغه مع الماضي ، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر .

(ص) ولايلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافا لقوم ،

ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم[3] تأخّر مرفوعه ، ويقبّحه

تأخّر منصوبه مالم يكن ظرفا أو شبهه .

ولا يمتنع هنا تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه إن ظهر

الإعراب .

وقد يخبر هنا وفي باب (إنّ) بمعرفة عن نكرة اختيارا .

(ش) [قد][4] ذكر ابن السراج أنّ قوما من النّحويّين لا يُجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة [قال][5]: والقياس جوازه وإن لم يُسمع . فأجاز[6] أن يقال : أبوه قائم كان زيد ، فهذا مثالُ التقديم . وأجاز أيضا أن يُقال : كان أبوه قائم زيد.[7] وماذهب إليه من الجواز هو الصّحيح ، لأنّه وإن لم يُسمع مع (كان) فقد سُمع مع الابتداء كقول الفرزدق[8] :

(١ ، ١) آية (٨) من سورة هود .

(٢) في ع : " فذلك " .

(٣) في الأصل والتسهيل : " التقدم " ، والمثبت من ع ، وفي ط ، ك ، م ، ساقطة .

(٤ ، ٥) تكملة من " ع " .

(٦) في ع : " وأجاز " ، وفي ك : " فأجازوا " .

(٧) المساعد : ١ / ٢٦٢ .

(٨) ديوانه : ١ / ٢٥٠ ، والخصائص : ٢ / ٣٩٤ ، والمغني : ص ١٢٤ ، والمقاصد النحوية : ١/ ٥٥٥ ، والهمع : ١ / ١١٨ .

إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ .·. أَبُوهُ ولا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ

أراد : أبوه ما أمّه من مُحارب ،[1] فأبوه : مبتدأ ،وأمّه : مبتدأ ثان ،ومن مُحارب : خبره ، وهما خبر المبتدأ الأوّل ، فقُدّم الخبر وهو جملة ،فلو دخلت (كان) لساغ[2] التقديم أيضا ، كقولك : ما أمّه من محارب كان أبوه .

والتوسيط أولى بالجواز كقولك : ما كان أمّه من مُحارب أبوه .

وإذا كان للخبر[3] المتقدّم[4] معمول مؤخّر،[5] امتنعت المسألة إن كان[6] مرفوعا مفردا أو مصحوبا بغيره ، نحو : قائما كان زيدٌ أبوه ،[7] وآكلا كان زيدٌ أبوه طعامَك .
فإن كان المعمول منصوبا لا مرفوعَ معه ، جازت المسألة على قُبْح نحو : آكلا كان زيدٌ طعامَك . فإن[8] كان المعمول ظرفا أو شبهه ، حَسُنَت المسألة نحو : مقيما كان زيدٌ عندك ، وراغبا كان عمروٌ فيك ، وسبب ذلك أنّ حَقّ العامل أن لا يُفصل بينه وبين معموله ، فإن كان مرفوعا كان فصله أصعب[9] لكونه كجزء رافعه ، فلم[10] يجز بوجه ، وإن كان / مفعولا به ، قبح ولم يمتنع ، لأنه ليس كجزء ناصبه ، فإن كان ظرفا (٥٨ / ب) أو شبهه ، حَسُنَ فصله لاتّساعهم في الظروف وشبهها . وإلى هذا أشرت بقولي :
ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخّر[11] مرفوعه .

---

(١) في ع : " ما أبوه أمه من محارب أبوه ولا كانت " .
(٢) في ك : " امتنع " .
(٣) في الأصل ، ك ، م : " الخبر " .
(٤) في ع ، م : " المقدم " .
(٥) في ك : " معمولا مؤخرا " .
(٦) في ع : " وان كان " .
(٧) بعدها في ط : " والمصحوب لغيره نحو : آكلا ... "
(٨) في ك : " وان كان " .
(٩) في ط ، ك : " أضعف " .
(١٠) في ك : " ولم " .
(١١) في ط : " تأخير " .

وإذا اشترك في هذا الباب الخبر والمخبر عنه في تعريف أو تنكير ، لم يلزم مالزم في باب الابتداء من تأخير الخبر، إلا إذا لم يظهر الإعراب نحو: كان فتاك مولاك ، ولم يكن فتى أزكى منك ، فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم نحو : كان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، ولم يكن خيرا منك أحد ، و(خيرا منك لم يكن أحد)[1].
ولمّا كان المرفوعُ هنا مشبّهًا بالفاعل ، والمنصوبُ مشبّهًا بالمفعول ، جاز أن يُغني هنا تعريفُ المنصوب عن تعريف المرفوع ، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ، فمن ذلك قول حسّان رضي الله عنه[2] :

كأنّ سُلافةً[3] من بَيتِ راسٍ ∴ يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

فجعل (مزاجها) وهو معرفة خبرَ كان ، وعسل : اسمَها وهو نكرة ، وليس القائل مضطرا ، لتمكنه من أن يقول : (يكون[4] مزاجُها عَسَلٌ وماءُ) فيجعل اسم كان ضمير (سُلافة[5]) ومزاجها عسل : مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان ، ومثله قول القطامي[6] :

قِفي قَبلَ التفرُّقِ ياضُباعا ∴ ولا يَكُ موقفٌ مِنكِ الوَداعا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارا لا مضطرًا ، لتمكنه أن يقول : (ولا يكُ موقفي منك الوداعا) أو (ولا يكُ [منك][7] موقفنا الوداعا) . والمحسّنُ لهذا مع حصول الفائدة شبهُ المرفوعِ بالفاعل ، والمنصوبِ بالمفعول ، وقد حصل هذا الشبه

---

(١) ساقطة من " ط " .
(٢) ديوانه : ص ١٧ وفيه تخريجه .
(٣) في ك : " سبيئة " .
(٤) يكون ، ساقطة من " ط " .
(٥) في ك : " سبيئة " .
(٦) ديوانه : ص ٣١ ، وفيه تخريجه .
(٧) زيادة من ع ، م ، وفي ك : " موقف منا الوداعا " .

في باب (إنّ) على أن جُعل فيه الاسم نكرة ، والخبر معرفة ،كقول الشاعر:[1]

وإنّ حراماً أن أسُبَّ مجاشِعاً .·. بآبائي الشُّمِّ الكِرامِ الخضارِمِ

(ص) - فصل .

يقترنُ بـ(إلا) الخبر المنفيّ إن قُصِدَ إيجابه وكان قابلا ،

ولا يُفعل ذلك بخبر بَرِحَ وأخواتها ،لأنّ نفيها إيجاب ،

وماورد منه بـ(إلّا)مؤوّلٌ .

(ش) يتناول الخبرُ المنفيُّ خبرَليس وماقبلها من أفعال هذا الباب إذا تلت[2] نفيا ، ويتناول أيضا ثاني[3] مفعولي ظنّ وأخواتها إذا تلت[4] نفيا أيضا ،فإن قُصد إمضاء النفي ، جيءَ بالخبر مجرّدا نحو: ليس زيد قائما ،وماكان[5] منطلقا ،وماعلمتُه عاجزا . وإن قُصد الإيجاب جيءَ[6] بإلّا ، نحو : ليس زيدٌ إلّا قائما ،وماكان إلا منطلقا ، وماعلمتَه إلا عاجزا . فإن كان الخبر ممّا لا يُستعمل إلّا في نفيٍ ،لم يقترن[7] بإلّا نحو : ماكان مثلُك أحدًا ، وماكنتَ تَعيجُ[8] ، أي : تنتفِعُ ، فلو قرنت (أحدا) أو[9] (تعيج) بإلّا ،لم يجز ، لأنّ (إلا) تنقض النّفي ، و(أحد) و(تعيج) من الكلم[10] التي لا تستعمل إلا في النّفي ،[11] فإليهما وإلى أمثالهما[12] أشرتُ بقولي : إن قُصد إيجابه وكان قابلا .

---

(١) هو الفرزدق ، ديوانه : ٢ / ٣٠٠ ، والمقتضب : ٤ / ٧٤ ، والبحر المحيط: ٤ / ٤٤٦ ، والهمع: ١ / ١١٩ ، وروايته في الديوان هكذا :
وليس بعدلٍ إن سببت مقاعساً .·. بآبائي ... البيت ، وعلى هذا يفوت الاستشهاد به .

(٢) في ط: " ثبت " .

(٣) في ك : " قولي " ، بدل " ثاني " .

(٤) في ط: " ثبت " . (٥) في الأصل، ط، ك، م " ومازال " والتصويب من ع .

(٦) في ع : " قرن بالا " . (٧) في ع : " لم يقرن " .

(٨) في ط : " ماكان مثلك أحدا يعيج " .

(٩) في ع ، ك : " و " تعيج .

(١٠) في ك : " الكلام " .

(١١) في ع : " نفي " . (١٢) في ط: " فإليها وإلى أمثالها " .

ثم قلت : ولا يُفعل ذلك بخبر برح وأخواتها (أي :لا يقترن خبرُ برح وأخواتها[1] بإلّا لأنه موجب)[2] ، وإنّما يُجاءُ بإلّا لإيجاب ماليس موجبا ، فكما لا يقال :كان زيد إلا قائما ، لا يقال : مازال زيد إلا قائما ، لأنّ مقتضى كانَ ومازالَ واحدٌ . فأمّا قول ذي الرمّة[3] :

حراجيجُ ماتَنْفَكُّ إلّا مُناخَةً .·. على الخَسْفِ أو نَرمي بها بلدًا قفرا

ففيه أربعة أقوال :
أصحّها : أنّ (تَنْفَكّ) : فعل تامّ ، وهو مطاوع[4] (فكّه) إذا خلّصه أو[5] فصله ، فكأنه قال : ماتتخلص[6] من السّير أو تنفصل[7] منه إلا في حال إناختها على الخسف .

الثاني : أن تكون (تَنْفَكّ) ناقصة ، والخبر (على الخسف) ، ومناخة : حال ، فكأنه قال : ماتنفك كائنة على الخسف ، أي : الذّل والتعب ، أو مرميًا بها بلد قفر[8] إلا في حال إناختها .

الثالث: أنّ إلا زائدة ، قاله ابن جنّي في المحتسب ، وحمل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿ وإنْ كلٌّ إلا ليوفّينّهم ﴾[9] .

الرابع: أنّ ذا الرمّة أخطأ بإيقاع إلّا موقعا لا يصلح إيقاعها فيه ، وهذا أضعف الأقوال .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من ك ، م .
(٢) ساقطة من " ط " .
(٣) ديوانه : ٣ / ١٤١٩ ، وفيه التخريج .
(٤) في ط : " مضارع " .
(٥) في ع : (و) فصله .
(٦) في ك ، م : " مايتخلص " .
(٧) في ع : " أو مايتفصل " .
(٨) في ط : أي مرميا . . . وفي ك : أو نرمي بها بلدا قفرا . وفي م : أو مرمي بها بلد قفر .
(٩) من الآية ١١١ من سورة هود ، والقراءة في المحتسب : ١ / ٣٢٨ .

(ص) وتختصّ (ليس) بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، وبجوازِ الاقتصار عليه دون قرينة، واقترانِ خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلّا.

وتُشاركها في الأول[1] كان بعد نفي أو شبهه (وفي الثالث بعد نفي)[2] وربما شُبّهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية[3] فوليت الواو مطلقا.

(ش) قد تقدّم في باب الابتداء، أن من أسباب (كون)[4] تجويز كون المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفي، واسمُ ليس - لإفادتها النّفي - كالمبتدأ الواقع بعد نفي، فلذلك اختصت لَيْس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة كقول الشاعر:[5]

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ ولَيْسَ شَيءٌ باقِيًا ∴ مِنْ زائرٍ طَرْفَ الهَوى ومَزُورِ (٥٩/أ)

ولإفادتها النّفي أيضا، اختصّت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة، لأنّه بذلك يشبه[6] اسم (لا) فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر كقول الشاعر:[7]

أَلا يالَيْلَ وَيْحَكِ نَبّئينا[8] ∴ فَأمّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ

أراد: فليس منك جودٌ، أو ليس عندك جودٌ. ومثله قول الآخر:[9]

---

(١) في ط: "الأولى".

(٢) ساقطة من "ط".

(٣) في الأصل، ط: "بالحال"، والمثبت من ع، ك والتسهيل.

(٤) ساقطة من ع.

(٥) استشهد به المصنف في شواهد التوضيح: ص ١٤١، ولم ينسبه، وورد كذلك في التذييل: جـ٢ لوحة ١٤٠، وشفاء العليل: ص ٣٠١، والهمع: ١/ ١٢٠.

(٦) في ط: "أشبه".

(٧) هو عبد الرحمن بن حسان، الكتاب: ١/ ٣٨٦، والهمع: ١/ ١١٦.

(٨) في الأصل: "بيتنا"، والمثبت من بقية النسخ.

(٩) ورد بدون نسبة في التذييل: جـ٢ لوحة ١٤٠، وشفاء العليل: ص ٣٠٢، والهمع: ١/ ١١٦.

بِئْسَتُمُ (١) وخِلتُمْ أنّهُ لَيْسَ ناصِرٌ (٢) ∴ فَبُوِّئْتُمْ (٣) مِنْ نَصْرِنا خَيْرَ مَعْقِلِ

وحكى سيبويه : " ليس أحدٌ (٤) "، أي : ليس هنا أحدٌ .

ومثال اقتران خبرها بواو لكونه جملة موجبة بإلّا قول الشاعر: (٥)

لَيْسَ شيءٌ إلّا وَفيهِ إذا ما ∴ قابَلَتْهُ عَيْنُ البَصيرِ اعتِبارُ (٦)

ومثال ذلك في مجيء (كان) بعد نفي (قول الشاعر: (٧)

ماكانَ مِنْ بَشَرٍ إلا وَمِيتَتُهُ ∴ مَحْتُومَةٌ لكنِ الآجالُ تَخْتَلِفُ

وأمّا مشاركةُ (كانَ) بعد نفي) (٨) لـ(لَيْسَ) (٩) في مجيء اسمها نكرة محضة فكثيرٌ ومنه قول الشاعر: (١٠)

إذا لَمْ يَكُنْ أحدٌ باقِيًا ∴ فإنَّ التَأسّي دَواءُ الأسَى (١١)

ومثال ذلك بعد شبه النفي قول الشاعر: (١٢)

---

(١) في م : " بئستم " وفي ع : " بيستم " .

(٢) في ك : " غيرناصر " .

(٣) في ط، ك : " غامضة " .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٤٦ .

(٥) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٢٦٥، والتذييل : جـ٢ لوحة ١٤١ ، وشفاء العليل : ص ٣٠٢ ، والهمع : ١/١١٦ .

(٦) في الأصل ، م : " اعتبارا " ، والمثبت من ع ، ط ، ك .

(٧) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٤١ ، وشفاء العليل : ص ٣٠٢ ، والهمع : ١/١١٦ .

(٨) مابين الحاصرتين ساقط من " ك " .

(٩) في الأصل ، ط ، ك : " نفي ليس " ، والتصويب من " ع " .

(١٠) استشهد به المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٤١ ، ولم ينسبه ، وورد كذلك في المساعد : ١ / ٢٦٦ ، والهمع : ١/ ١٢٠ .

(١١) في ط : " داء الأسي " .

(١٢) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٤١، والمساعد : ١/ ٢٦٦ ، وشفاء العليل : ص ٣٠٢ ، والهمع : ١ / ١٢٠ .

ولو كانَ حيٌّ في الحَياةِ(١) مُخلَّدًا .·. خلَدْتَ(٢) ولكنْ ليسَ حيٌّ(٣) بِخالِدِ(٤)

ومثله قول الآخر(٥):

فإن يكُ شيءٌ(٦) خالِدًا أو مُعمَّرا .·. تأمَّلْ تجدْ مِنْ فوقِهِ اللّهَ غالِبـــا(٧)

ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية في اقترانها(٨) بالواو قول الشاعر(٩):

فظلّوا ومِنْهم سابِقٌ دَمْعُهُ لَهُ(١٠) .·. وآخرُ يَثْني دمعَةَ العَينِ بالمَهْــلِ

ومثله قول الآخر(١١):

وكانوا أُناسا يَنفَحُونَ(١٢) فأصبَحُوا .·. وأكثرُ مايُعطُونَكَ النّظَرُ الشَّــزْرُ

(ص) وتختصّ كان بمرادفة (لم يزل) كثــيرًا ،

وبجواز زيادتها وسطا باتفاق، وآخرا على رأي. وربّمـــا

زيدَ أصبح وأمسى ومضارع (كان) و(كان)(١٣) مسندة إلـــى

ضمير ماذكر وبين(١٤) جار ومجرور.

---

(١) في ك : " في البلاد " .

(٢) في ط: " لخلدت " .

(٣) في ك : " ليس شيء " .

(٤) في ط: " مخلد " .

(٥) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٤١ .

(٦) في م : " شــيئا " .

(٧) في ع ،ك : " عاليا " .

(٨) في ط: " اقترانه " .

(٩) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٢٦٧، والتذييل : جـ٢ لوحة ١٤٢ ، وشفاء العليل : ٣٠٣ ، والهمع : ١/ ١١٦ .

(١٠) في الأصل ،ط ،ك : "سائق دمعه " ،والمثبت من ع .

(١١) هو أعشى تغلب ،وسبق الاستشهاد به في هذا الباب .

(١٢) في ط: " يمنحون " ، وفي ك : "ينفخون " .

(١٣) كان ،ساقطة من " ط " .

(١٤) في ع ،م والتسهيل : " أو بين " .

(ش) الأصل في كان أن يُدلّ بها على حصول[1] معنى ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرّض لأوليّة ولا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية . فإن قُصد الانقطاعُ ضُمّن الكلامُ ما يدلّ عليه ، كقول الله تعالى : ﴿ واذكُروا نِعمَتَ اللهِ عَليكُم إذْ كُنتُم أَعداءً فألَّفَ بَينَ قُلوبِكُم ﴾[2] وكقول الشاعر[3] :

وتَركِي بِلادِي والحَوادِثُ جَمَّةٌ ∴ طَرِيداً وقِدْماً كُنتُ غَيرَ مُطَرَّدِ

وقد يُقصد بها الدوام كما يُقصد بـ (لم يزل)[4] كقول الله تعالى : ﴿ وكانَ اللّهُ على كُلِّ شيءٍ قَديراً ﴾[5] وكقول الشاعر[6] :

وكُنتُ امرأً لا أسمعُ الدّهرَ سُبَّةً ∴ أُسَبُّ بِها إلّا كَشَفتُ غِطاءَها

وتختصّ (كان) بجواز زيادتها[7] بلفظ الماضي متوسّطة بين مسنَدٍ ومسنَدٍ إليه ، نحو : ما كان أحسنَ زيدا ، أو " لَمْ يُرَ كانَ مِثلهم "[8] ، أو بين صفة وموصوف كقول الشاعر[9] :

فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قَومٍ ∴ وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

ولا يمنع من زيادتها إسنادُها[10] إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاءِ ظنّ[11] إسنادُها في نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، هذا مذهب سيبويه .

---

(١) في م : " خصوص " تحريف .

(٢) الآية (١٠٣) من سورة آل عمران .

(٣) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٣ لوحة ١٠٠ ، وشفاء العليل : ص ٥٧٩ .

(٤) في ط : " لم يكن " .

(٥) الآية (٢٧) من سورة الأحزاب .

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/٢٦٧ .

(٧) في ط : " بزيادتها " .

(٨) الخزانة ٩/٢٠٧ ، ٢١٢

(٩) هو الفرزدق ، ديوانه : ٢/ ٢٩٠ ، والكتاب : ٢/١٥٣ ، وجمل الزجاجي : ص ٤٩ ، والمغني : ص ٣١٧ ، والخزانة : ٤/٣٧ ، والمقاصد النحوية : ٢/٤٢ .

(١٠) في ع : " اسناده " .

(١١) في ع : " من الظن " .

وشذت[1] زيادتها بين على ومجرورها في قول[2] الشاعر:

سَرَاةُ بَنِي أبي[3] بَكْرٍ تَسَامَوْا[4] ∴ عَلى كانَ المُطَهَّمَةِ[5] الصِّلابِ[6]

وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى مضمرٍ[7] منويٍّ، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبالَى بأن يقال: خلوُّها من الإسناد إلى منويٍ يلزم منه كون الفعل حديثا عن غير محدَّثٍ عنه، لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالَى بخلوِّها من الإسناد، كما أنَّ الضمير الواقع فصلا لمَّا قُصد به ما يُقصد بالحروف[8] من الدلالة على معنى في غيرها، استُجيز ألا يكون له موضع من الإعراب.

وأيضا فإن (كان) قد زيدت بين على ومجرورها، فإذا نُوي معها فاعلٌ لزم الفصل (بين الجار والمجرور[9] بجملة ولا نظير لذلك، وإذا لم ينوَ)[10] معها ضميرٌ فاعل كان الفصل بكلمة واحدة فلا يمتنع كما لم يمتنع فيما بين[11] عن ومن والباء[12] وربَّ والكاف ومجروراتها.

---

(١) في ط: "وشذوذ".

(٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية: ص ٤١٢ وورد كذلك في شرح المفصل: ٧/ ٩٨، ٩٩، والمساعد: ١/ ٢٧٠، والمقاصد: ٢/ ٤١ والخزانة: ٤/ ٣٣، والهمع: ١/ ١٢٠، ويروى أيضا "على كان المسومة العراب".

(٣) أبي، ساقطة من ط، ع.

(٤) في ع: "تسامى".

(٥) في ط، ع: "المسومة".

(٦) في ع، ك: "العراب".

(٧) في الأصل، ع، ك، م: مصدر، والمثبت من ط.

(٨) في ط: "بالحرف".

(٩) في الأصل، ط: جار ومجرور، والمثبت من ع، ك.

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من ط، م.

(١١) في ع: "بما بين".

(١٢) بعدها في ك: "الزائدة".

وأجاز بعض النحويين زيادة كان آخرا قياسا على إلغاء ظنّ آخرا .

والصحيح منع ذلك لعدم استعماله ، ولأن الزيادة على خلاف الأصل فلاتُستباح

في غير مواضعها المعتادة .

وشذّت زيادة يكونُ(١) في قول(٢) أم عقيل بن أبي طالب(٣) :

أنتَ تكونُ ماجِدٌ(٤) نَبيلُ ... إذا تهبُّ شَمْألٌ بَليلُ .

وأجاز الفراء زيادة(٥) (يكون)(٦) بين (ما) وفعل التعجب ، نحو : ما يكونُ

أطولَ هذا الغلامَ ، ويشهد لقوله قول رجل من طيّ(٧) :

صدقت قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا ... طِفلاً يُبَذُّ(٨) ذوي السِّيادةِ يافِعا(٩)

قال الفراء : وأخوات كان تجري مجراها . قلت : / ولا خلاف في زيادة كان بعد (٥٩/ب)

ما التعجبية كقول الشاعر(١٠) :

ماكانَ أسْعَدَ مَنْ أجابكَ آخذا ... بِهُداكَ مُجْتنِبًا هَوًى وعِنادا

---

(١) في ط : " تكون " .

(٢) أم ، ساقطة من " ط " .

(٣) استشهد بهما المصنف في شرح الكافية : ص ٤١٣ ووردا في المساعد : ١/ ٢٦٨ ، وشفاء العليل : ص ٣٠٥ ، والمقاصد النحوية : ٢/ ٣٩ ، والهمع : ١/ ١٢٠ ، وشرح التصريح : ١/ ١٩١ ، والخزانة : ٤/ ٤١ .

(٤) في ك ، م : " ماجدا " .

(٥) في ط : " زيادتها إذا ... "

(٦) في الأصل وط وع : تكون ، والمثبت من ك .

(٧) المساعد : ١/ ٢٦٨ .

(٨) في ع : " يبذ " .

(٩) في ع ، م : " نافعا " .

(١٠) هو عبد الله بن رواحة - رضي الله عنه - كما في المقاصد النحوية : ٣/ ٦٦٣ ، وانظر شفاء العليل : ص ٣٠٣ ، وشرح الأشموني : ٣/ ٢٥ ، وليس في ديوانه المطبوع .

وشذت أيضا زيادة (أصبح وأمسى) في قول بعض العرب : " ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها وما أَمْسَى أَدْفَأَها "(١). وأجاز أبو علي زيادة أصبح في قول الشاعر:(٢)

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشانِيهِما .·. أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

وكذلك أجاز(٣) زيادة أمسى في قول الآخر:(٤)

أَعاذِلَ قُولِي(٥) ما هَوِيتِ فأَوِّبي .·. كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى(٦) لَدَيْكِ ذُنُوبِي

(ص) وتختصّ كان أيضا بعد (إِنْ) أو (لو) بجواز حذفها مع اسمها ،إن كان ضميرَ ما عُلِم من غائب أو حاضر،(٧) فإنْ حَسُنَ مع المحذوفة بعد (إِنْ) تقديرُ (فيه) أو (معه) أو نحو ذلك ، جاز رفع ماوليها ، وإلّا تعيّن نصبه . وربّما جُرّ مقرونا بـ(إن لا) أو بـ(إِنْ) وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف ، وجعلُ ما بعد الفاء الواقعة جوابَ (إِنْ)(٨) المذكورةِ خبرَ مبتدأ(٩) أولى من جعله خبرَ(كان) (مضمرةً أو مفعولا بفعل لائق أو حالا ، وإضمار كان الناقصة قبل الفاء)(١٠) أولى من

---

(١) أورد ه المصنف في شرح الكافية : ص ٤١٤ ، وانظر الأصول لابن السراج : ١٠٦/١ .

(٢) استشهد به أيضا في شرح الكافية : ص ٤١٤ ، وورد في شفاء العليل : ص٣٠٤ والهمع: ١٢٠/١ ، وشرح الأشموني : ٢٤١/١ .

(٣) في ك : " اختار " .

(٤) استشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٤١٤ بدون نسبة وورد في التذييل جـ٢ لوحة ١٤٤ ، وشفاء العليل : ص ٣٠٤ ، والهمع : ١٢٠/١ ، وشرح الأشموني : ٢٤٢/١ .

(٥) في ك : " قومي " .

(٦) بعدها في الأصل : " كثيرا " ، سهو .

(٧) في الأصل وحدها : " من حاضر أو غائب " .

(٨) في ط : " الواقعة بعد ان " ، وفي ع : " الواقعة بعد جواب ان " .

(٩) في ط : " ابتداء " .

(١٠) مابين الحاصرتين ساقط من " ط " .

التامّة ، وربما أضمرت الناقصة بعد (لَدُن) وشبهها ،
والتزم حذفها معوّضا منها (ما) بعد (أنْ) كثيرا وبعد
(إنْ) قليلا . ويجوز حذف لامها الساكن جزما ،
ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن وفاقا ليونس.(١)

(ش) مثال حذف كان بعد (إنْ) مع اسمها وهو ضميرٌ غائبٍ معلومٍ قول الشاعر :(٢)

أَنْطِقْ بِحَقٍّ وإنْ مُسْتَخْرِجا إِحَنًا .·. فإنَّ ذا الحقِّ غلّابٌ وإنْ غُلِبا

ومثال الحذف مع كون الاسم ضميرَ حاضرٍ(٣) قول الشاعر :(٤)

حَدِبَتْ عليَّ بُطُونُ(٥) ضَبَّةَ كلُّها .·. إنْ ظالِمًا فيهم وإنْ مَظْلُوما

ومثال الحذف بعدَ لو والاسم ضمير غائب قول الشاعر :(٦)

لا يأْمَنِ الدَّهْرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكًا .·. جُنُودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ

ومثاله والاسم ضمير حاضر قول الشاعر :(٧)

عَلِمْتُكَ مَنّانًا فَلَسْتُ بآمِلٍ .·. نَداكَ(٨) ولو غَرْثانَ(٩) ظَمآنَ عارِيا

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٠٠ .

(٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ١٤٠ ، وورد كذلك في التذييل : جـ٢ لوحة ١٤٥ ، وشفاء العليل : ص ٣٠٥ ، والهمع : ١ / ١٢١ .

(٣) في ط : " غائب " ، سهو .

(٤) هو النابغة الذبياني ، ديوانه : ص ١٠٣ ، وفيه التخريج ، واستشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٤١٥ وشواهد التوضيح ص ٧١

(٥) في ك : " حدثت علي بطنان " .

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٢٧١ ، والمغني : ص ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٥ / ٨١ ، والهمع : ١ / ١٢١ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٥٠ .

(٧) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ١٤٠ ، وورد كذلك في شفاء العليل : ص ٣٠٦ ، والمساعد : ١ / ٢٧١ ، والهمع : ١ / ١٢١ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢١ .

(٨) في ك : " قراك " .

(٩) في ط : " ولا غرثان " .

فالنصب في مثل هذا متعيّن لعدم صلاحية تقدير ما يُجعل خبرا من (فيه) أو (معه) أو نحوهما ، فلو صلح[1] تقدير شيءٍ من ذلك لجاز الرفع نحو : " الناسُ مَجْزِيُّون[2] بأعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ[3] " ومثله : " المَرْءُ مقتولٌ بما قَتَلَ بِـهِ ، إنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ وإنْ خِنْجرًا فَخِنْجرٌ[4] " ، ومّا مثل به سيبويه " مررتُ برجلٍ صالحٍ ، إنّ لاصالِحًا فطالحٌ " و " إن لا صالِحًا فطالِحًا[5] " أي : إن لم يكن صالحا فقد لقيته طالحا ، هذا تقدير سيبويه[6] ، فنصب (طالحا) على الحال .

وحكى يونس : " إن لا صالحٍ فطالحٍ[7] " والتقدير : إن لا أمرّ بصالحٍ ، فقد مررتُ بطالحٍ ، وأجاز : امرُرْ بأيّهم[8] أفضلُ ، إن زيدٍ وإنْ عمرٍو ، على تقدير : إنْ مررتَ بزيدٍ ، وإنْ مررت بعمرٍو[9] .

وجعل سيبويه إضمار الباء بعد (إنْ) هذه أسهل من إضمار (رُبَّ) بعد الواو[10] ، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : وربما جر مقرونا بـ (إن لا) أو بإنْ وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف عُرف[11] .

ثم بينت أن الاسم الواقع بعد الفاء في الحديثين المذكورين ونحوهما ، يُرفع على أنه خبر مبتدأ ، ويُنصب على أنه خبر (كان) مضمرة ، وقد يجعل مفعولا بـه

---

(١) في ط : " فلو صح " .

(٢) في الأصل : " مجزون " والمثبت من بقية النسخ .

(٣) استشهد به المصنف في شواهد التوضيح ص ٧١ وقال محققه : " لم أقف على هذا الحديث " كما استشهد به سيبويه دون إشارة إلى أنه حديث - الكتاب ١/٢٥٨ ، انظر الحديث النبوي في النحو العربي ص ٢٩٣

(٤) حديث ، انظر المراجع السابقة .

(٥) في ط : " وان طالحا فطالح " ، تحريف ، وانظر الكتاب : ١/٢٦٢ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

(٨) في الكتاب : على أيهم " .

(٩) في الكتاب : ١/٢٦٣ : أو مررت " .

(١٠) الكتاب : ١/٢٦٣ .

(١١) عرف ، ساقطة من ع ، ك .

أو منصوبا على الحال ، إلّا أنّ رفعه أجود ، لأن المحذوف معه[1] شيء واحد ، ومع النصب شيئان : فعل واسم مرفوع به ، ولأن[2] وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعليّة ، ويجوز جعل مابعد الفاء مفعولا به فيكون التقدير : إن كان عمله خيرا (فيُجزَى خيرًا أو فيُعطى خيرًا ، ويجوز جعله حالا ، فيكون التقدير : إن كان عمله خيرا فيلقاه خيرا)[3] أو نحو[4] ذلك .

وقد أشار سيبويه إلى ذلك كله .

(ثمّ بيّنتُ أن ارتفاع الاسم قبل الفاء في مثل " إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ "[5] بِكانَ الناقصة)[6] أولى من ارتفاعه بكان التامة ، وسبب ذلك أنّ إضمار الناقصة مع النصب متعين ، وهو مع الرفع ممكن ، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمالان على سَنَنٍ واحد ، ولا يختلف العامل ، ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد (إنْ) الشرطية لا يستغني عن مفسر[7] ، نحو قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[8] فخُولف هذا في كان الناقصة ، لوقوع ثاني جزأيها موقع المفسّر ، ولأنها تُوُسّع فيها بما لا يُستعمل في غيرها . فمقتضى الدليل أن لا تشاركها التامّة في الإضمار المشار إليه ، لكن أُجيز فيها لشبهها بالناقصة فلا يستويان في التقدير .

ومثال إضمار كان الناقصة بعد لَدُنْ قول الشاعر[9] :

مِنْ لَدُ شَـوْلاً فإلى إتْلائِهـا

---

(١) في ع : " منه " .

(٢) في الأصل ، ط ، ك : " وأن " ، والمثبت من " ع " .

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٤) في الأصل ، ط ، ك ، م : " ونحو " والمثبت من " ع " .

(٥) سبق شاهدء قريبا .

(٦) مابين الحاصرتين ساقط من " ط " .

(٧) في ط : " يستغني عن معبر " .

(٨) الآية (٦) من سورة التوبة .

(٩) ورد بدون نسبة في الكتاب : ١ / ٢٦٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٢٢ ، وشرح المفصل : ٤ / ١٠١ ، والمغني : ص ٤٧١ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٥١ ، والخزانة : ٢ / ٨٤ ، واللسان (شول) .

يصف إبلا ، والتقدير: مِنْ لَدُ[1] أَنْ كانت شَوْلا . كذا يقدره الجمهور، وعندي أن تقدير (أَنْ) مستغنًى عنه ، كما يُستغنى عنها بعد مُذْ ،

ومثال إضمار كان بعد شبيه لَدُنْ قول الشاعر:[2]

/ أَزمانَ قومِي والجَماعَةَ كالذِي .:. لَزِمَ الرِّحالةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلا (٦٠/أ)

أراد :أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي لزم الرِّحالة ،كذا قال سيبويه[3].

ومثال التزام إضمار كان بعد (أَنْ) معوضا منها [ما][4] قول الشاعر:[5]

أبا خُراشةَ أَمّا أنتَ ذا نَفَرٍ .:. فإنَّ قومِي لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أراد : لأَنْ كُنْتَ ، فحذف[6] اللام فبقي (أَنْ كُنْتَ) ثم حذف (كان) وجاء بالضمير المنفصل[7] خلفا عن المتصل وبما قبله[8] عوضا من كان فالتزم[9] حذفهما لئلا يجتمع العِوض والمعوّض منه ، ومثل[10] " أمّا أنتَ ذا نفرٍ[11] " أمّا أنتَ مرتحِلاً "

---

(١) في ط:" لدن " .

(٢) هو الراعي ،ديوانه : ص ٢٣٤ ، وفيه التخريج ،وورد في الكتاب : ١/ ٣٠٥ ،والخزانة : ١/ ٥٠٢ ،

(٣) قال سيبويه بعد إيراد الشاهد :" كأنه قال :أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان " . الكتاب : ١/ ٣٠٥ .

(٤) زيادة من ع ،ك .

(٥) هو العباس بن مرداس ، الكتاب : ١ / ٢٩٣ ، والخصائص : ٢ / ٣٨١ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٤ ، وشرح المفصل : ٢/ ٩٩ ، والإنصاف :ص ٧١ ، والمغني :ص ٣٤ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٥٥ ، والخزانة : ٢ / ٨٠ .

(٦) في ك :" بحذف " .

(٧) في الأصل ،ط ،ك ،م :" وجاء بالمنفصل ، والمثبت من " ع " .

(٨) في ط:" وماقبله " .

(٩) في ع :" والتزم " .

(١٠) في الأصل ، ك :" ومثال " ، والمثبت من ع ،ط ،م .

(١١) سبق في شاهده قريبا .

من قول الشاعر:[1]

إمَّا أقمتَ وإمَّا أنتَ مُرتحِلا .·. فاللهُ يكلأُ ما تأتي وما تذرُ

ومثال إضمار كان معوضا منها (ما) بعد (إنْ) قول العرب: "افعلْ ذا إمَّا لا"[2]

أي: إن كنت لا تفعل غيره. ومثله قول الراجز:[3]

أمرعتِ الأرضُ لو أنَّ مالا . لو أنَّ نوقًا لكَ أو جِمالا

أو ثُلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمَّا لا

[أراد: إن كان لا يكون لك غيرها، وأمثال "أمَّا أنتَ ذا نفرٍ" كثيرة، بخلاف "إمَّا لا"][4] فإن استعماله قليل لأن الحذف فيه أكثر.

ومما تختص[5] به كان جوازُ حذف لام مضارعها الساكن جزما كقول الله تعالى: * ولَمْ يَكُ مِنَ المُشْرِكِينَ *[6]، وكقوله تعالى: * ولا تَكُ في ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ *[7]. فإن ولي ساكنٌ امتنع الحذف عند سيبويه[8]، ولم يمتنع عند يونس[9]، وبقوله أقول، لأن هذه النون إنما حُذفت للتخفيف، وثِقَلُ اللفظِ بثبوتها قبل ساكن أشدُّ من ثِقَلِه[10]

---

(١) ورد بدون نسبة في شرح المفصل: ٢/٩٨، ٩٩، المغني: ص ٣٤، وشرح أبياته: ١/١٧٩، والخزانة: ٢/٨٢، والمساعد: ١/٢٧٤.

(٢) الكتاب: ١/٢٩٤، ٢٩٥.

(٣) ورد بدون نسبة في المساعد: ١/٢٧٥، وشفاء العليل: ص ٣١٠، والهمع ١/١٢٢، وشرح الأشموني: ١/٢٤٥.

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من "ط".

(٥) في ط: "تخص".

(٦) الآية (١٢٠) من سورة النحل.

(٧) الآية (١٢٧) من سورة النحل.

(٨) قال سيبويه: "ولا يقولون لم يك الرجل، لأنها في موضع تحرك" الكتاب: ٤/١٨٤.

(٩) شرح الكافية: ٢/٣٠٠.

(١٠) في ط: "ثقلها".

بثبوتها دون ذلك ، فالحذف حينئذ أولى ، إلا أن[1] الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف ، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[2] ، وفي قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[3]

وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرا ومنه قول الشاعر:[4]

لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ ∴ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرْ[5]

ومنه قول الآخر:[6]

فإِنْ لَمْ تَكُ[7] المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ∴ فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

ومنه قول الآخر:[8]

إذا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى ∴ فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ[9]

ولا ضرورة في هذه الأبيات ، لإمكان أن يقال في الأول : لم يكن حقٌّ سِوَى أَنْ هاجه[10]

---

(١) في ك : " لأن " .

(٢) الآية (١٣٧) من سورة النساء .

(٣) الآية (١) من سورة البينة .

(٤) هو حسيل بن عرفطة ، النوادر : ص ٧٧ ، والخصائص : ١ / ٩٠ ، والمنصف : ٢٢٨/٢ ، وشرح الكافية : ٣٠١/٢ ، والخزانة : ٤ / ٧٢ ، والهمع : ١٢٢/١ .

(٥) في ط : " بالسور " ، وفي ك : " بالشرر " .

(٦) هو الخنجر بن صخر الأسدي ، شفاء العليل : ص ٣١١ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٦٣ ، والهمع : ١٢٢/١ ، وسقط البيت من " م " .

(٧) في ط : " فإلا تك " .

(٨) ورد بدون نسبة في المساعد : ٢٧٦/١ ، وشفاء العليل : ص ٣١١ ، والهمع : ١ / ١٢٢ .

(٩) في ك : " الزمائم " .

(١٠) بعدها في ع : " رسم دار قد تعفى بالسرر " .

وفي الثاني : فإن تكن[1] المرآة أخفت[2] وسامة[3] ؛ وفي الثالث : إذا لم يكن من همّة المرء ما نوى[4] .

(ص) ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غير ظرف وشبهه ، من معمول خبرها[5] ، واغتفر ذلك بعضهم مع اتصال[6] العامل ، وما أوهم خلاف ذلك قدّر فيه[7] ضمير الشأن اسما (خلافا للكوفيين[8]) .

(ش) لا يجوز عند البصريين أن يُفصل بمعمول[9] خبر كان بينها وبين اسمها والخبر متأخر نحو : كان طعامك زيدٌ يأكل[10] ، وكذا لو لم[11] يتأخر الخبر نحو : كان طعامك يأكلُ زيدٌ ، هو[12] أيضا غير جائز عند سيبويه كالأول ، ومن الناس من أجاز الآخر[13] دون الأول ، وكلاهما عند الكوفيين جائز[14] ، ومن حجتهم قول الشاعر[15] :

---

(١) في ع : " فإن (لم) تكن " .

(٢) في ع ، ك : " أبدت " .

(٣) بعدها في ع : " فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم " .

(٤) بعدها في ع : " فليس بمغنٍ عنه عقد الرتائم " .

(٥) في ط : " خبر متى " .

(٦) في ك : " ايصال " .

(٧) بعدها في ك : " البصريون " .

(٨) ساقطة من التسهيل .

(٩) في ط : " بمفعول " .

(١٠) في ك : " زيدا أكل " .

(١١) في ط : " أو لم يتأخر " ، وفي ك ، م : " وكذلك لو لم " ، وفي ع : " ولذلك لو لم " .

(١٢) في الأصل : " وهو " ، وفي ك : " وهذا " ، والمثبت من ط ، ع ، م .

(١٣) في الأصل : " الأخير " ، والمثبت من بقية النسخ .

(١٤) الهمع : ٢ / ٩٢ .

(١٥) هو الفرزدق ، ديوانه : ١ / ١٨١ ، والمقتضب : ٤ / ١٠١ ، والمغني : ص ٦٧٥ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٤ ، والخزانة : ٤ / ٥٧ ، والهمع : ١ / ١١٨ .

قنافِذُ(١) هَدّاجونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم ∴ بما كانَ إيّاهُمْ عَطِيّةُ عَوَّدا

ومثله قول الآخر:(٢)

فأصبحوا والنّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ ∴ وليسَ كُلَّ النّوى يُلْقِي المَسَاكِينُ

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يُضمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسما فيرتفع(٣) الإشكال ، ويجوز جعل كان في البيت الأول زائدة ،ويجوز جعل (ما) بمعنى الذي ، وفي (كان) ضمير (ما) وهو اسم كان ،و(عطيّة) مبتدأ خبره (عوّد) وهو ذو مفعولين : أحدهما :إياهم ، والثاني : (هاء)عائدة على (ما) حُذفت(٤) وهي مقدّرة ،فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلا بالخبر،نحو: كان عندك مُقيما زيدٌ ،أو منفصلا نحو: كان عندك(٥) زيدٌ مقيما ،لأن الظرف والمجرور يتوسّع فيهما توسعا لا يكون لغيرهما ، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه كقول الشاعر:(٦)

كما خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يوما ∴ يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظنّ ، نحو: أغدًا تقولُ زيدًا / منطلقًا(٧) ،ولو قلت: أأنت تقول؟ لبطل النصبُ ولزمت(٨) الحكاية في اللغة المشهورة ،وقد أُجيز: ماغدًا

---

(١) في الأصل :" قنافيد" ،وفي م :" قنافود" ، والمثبت من ع ،ط ،ك .

(٢) هو حميد الأرقط ،الكتاب : ١ / ٧٠ ،والمقتضب : ٤ / ١٠٠ ،وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،والمقاصد النحوية : ٢ / ٨٢ ،والخزانة : ٤ / ٥٨ .

(٣) في ط :" فيرتفع" .

(٤) في ط :" محذوفة" ،وفي ع :" وحذفت" .

(٥) عندك ،ساقطة من "ك" .

(٦) هو أبو حيّة النّميري ،الكتاب: ١ / ١٧٩ ،والمقتضب : ٤ / ٣٧٧ ،وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٥٠ ،وشرح المفصل : ١ / ١٠٣ ،والإنصاف :ص٤٣٢ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ٤٧٠ ، ٤٧٢ ،واللسان (عجم) .

(٧) في ك :" زيد" .

(٨) في ع :" ولزمه" .

زيدٌ ذاهبا ،بإيلاء الظرف (ما) وهو معمول خبرها ،فإجازةُ ذلك في كان أولى .

(ص) ألحق الحجازيون بليس (ما) النافية بشرط

تأخير[(١)] الخبر وبقاء (نفيه وفَقْدِ (إنْ) . وعدم تقدم

غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر)[(٢)] .

و(إنْ) المشار إليها زائدة كافّة لا نافية ، خلافا

للكوفيين[(٣)] .

وقد تُزاد قبل صلة (ما) الاسمية والحرفية وبعد (ألَا)

الاستفتاحيّة وقبل مَدّةِ / الإنكار. (٦٠/ب)

وليس النصب بعد (ما)لسقوط باء الجَرّ، خِلافا

للكوفيين[(٤)]، ولا يُغني عن اسمها بدل موجَب، خلافا

للأخفش[(٥)]، وقد تعمل متوسّطا خبرها وموجَبا بإلّا ،

وفاقا لسيبويه في الأوّل ،وليونس في الثاني[(٦)] .

والمعطوف على خبرها بـ(بَلْ)و (لكن) موجَب فيتعيّن رفعُه .

(ش) للعرب[(٧)] في "ما "النافية الدّاخلة على المبتدأ والخبر مذهبان :

أحدهما : مذهب أهل الحجاز ، وهو إلحاقها في العمل بِلَيْسَ ، وعلى مذهبهم نزل القرآن قوله تعالى : * ماهذا بَشَرًا[(٨)] * وقوله تعالى *ماهُنَّ أمّهاتِهِم[(٩)] *.

---

(١) في ط والتسهيل :"تأخر" .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من" م " .

(٣) الهمع : ٢ / ١١٢ .

(٤) الانصاف ،المسألة (١٩)ص ١٦٥ ،وانظر الكتاب : ١/ ٥٧ .

(٥) الهمع : ٢/ ١٠٩ .

(٦) الهمع : ٢/ ١١٠-١١٣ .

(٧) في ك :" المعروف " ،بدل :" للعرب " .

(٨) الآية (٣١) من سورة يوسف .

(٩) الآية (٢) من سورة المجادلة .

والثاني : مذهب غير أهل الحجاز وهو إهمالها ، وهو مقتضى القياس لأنها غير مختصة ، فلا تستحق عملا كما لا تستحقه (هلْ) وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة .

وذكر الفراء أن أهل نجد يجرّون الخبر بعدها بالباء كثيرا ويدعون الباء فيرفعونه ،[1] فجعل بعض النحويين هذا مذهبا ثالثا في (ما) . وضعف هذا الرأي بيّن ، لأنّ دخول الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بني تميم معروف ، لكنه أقل منه[2] في لغة أهل نجد ، فمذهبهما واحد ، ولمّا كان عملُ (ما) استحسانيّا لا قياسيّا ، اشترط فيه تأخُّر[3] الخبر وتأخُّر معموله وبقاءُ النفي وخلوُّ (ما) من مقارنة (إنْ) ، لأنّ كل واحد[4] من هذه الأربعة حالٌ أصلي ، فالبقاء عليها تقوية والتخلّي عنها أو عن بعضها توهين ، وأحقّ الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلوّ من مقارنة (إنْ) لأن مقارنته[5] لـ (ما) يُزيل شبهها بـ (ليس) لأنّ (ليس) لا يليها (إنْ) ، فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال وبطل الإعمالُ دون خلاف ، ولا تلزم[6] مثل هذه المباينة بنقض النفي ولا بتوسط الخبر [لأن ليس قد ينتقض نفيها ويتوسّط خبرها ، ولذلك لم ينعقد الإجماع على إبطال العمل بنقض نفي (ما) ولا بتوسّط الخبر][7] كما سيأتي ذلك مبينا إن شاء الله تعالى .

---

(١) قال الفراء : " وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا ، فقالوا : " ما هذا بشرٌ " " ما هن أمهاتُهم " معاني القرآن : ٣ / ١٣٩ .

(٢) في ك : " أولى منه " .

(٣) في ك : " تأخير " .

(٤) في ع : " واحدة " .

(٥) في ط : " لأن مقارنتها لما ، وفي ع : لأن مقارنة ان لما . وفي ك : لأن مقارنته لها .

(٦) في الأصل ، ط : " يلزم ، وفي ك : " يلتزم " ، والمثبت من " ع " .

(٧) تكملة من ع وحدها .

ومثال إبطال العمل لنقض النفي[1] قوله تعالى : ﴿ وما محمدٌ إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل ﴾[2].

ومثال إبطاله لتوسط الخبر قول الشاعر:[3]

وما خُذَّلٌ قومي فأخضعَ للعِدى ∴ ولكنْ إذا أدعوهم فهمُ هُمُ[4]

ومثال إبطاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر:[5]

وقالوا تعرَّفْها المنازلَ من منًى ∴ وما كلَّ من وافى منًى أنا عارفُ .

على رواية من روى (كلّ) بالنصب . وأمّا على رواية الرفع، فكلّ : اسم ما، وأنا عارف: خبرها ، وكان ينبغي أن يقول : أنا عارفه ، لكنه حذف الضمير ونواه ، كما فعل من قال : " . . . كله لم أصنعِ "[6] فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عمل (ما) كقولك : ماعندك زيدٌ مقيما ، وكقول الشاعر:[7]

بأُهبةِ حربٍ كُنْ وإنْ كُنْتَ آمِنا ∴ فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوالي مُواليا

ومثال إبطال العمل لاقتران (ما) بإنْ قول الشاعر:[8]

بني غُدانةَ[9] ما إنْ أنتمُ ذَهَبٌ ∴ ولا صَريفٌ ولكنْ أنتمُ خَزَفُ

---

(١) في ط: " المنفي " .

(٢) الآية (١٤٤) من سورة آل عمران .

(٣) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٥٥ وأوضح المسالك : ٢٧٩/١ ، والمقاصد النحوية : ٩٤/٢ .

(٤) في ط: " مهيم " .

(٥) هو مزاحم العقيلي ، الكتاب: ٧٢/١ ، والمغني :ص ٧٧٤ ، وشرح شذور الذهب: ص ١٩٥ ، والمقاصد النحوية : ٩٨/٢ .

(٦) جزء بيت لأبي النجم العجلي، سبق الاستشهاد به .

(٧) ورد بدون نسبة في المساعد : ٢٧٨/١ ، وأوضح المسالك : ٢٨٣/١ ، والمقاصد النحوية : ١٠١/٢ ، وشرح التصريح : ١٩٩/١ ، وشرح الأشموني : ٢٤٩/١ .

(٨) ورد بدون نسبة في المغني : ص٢٢ ، وشرح شذور الذهب: ص١٩٤ ، والمقاصد النحوية : ٩١/٢ ، والهمع: ١٢٣/١ ، والخزانة : ١٢٤/٢ ، ويروى من هبا ولا صريفا . . .

(٩) في ع : " غدامة " ، وفي ط: " عدانة " .

ومثله قول الآخر[1] :

فَما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ[2] ولكِـن .·. مَنايانا ودَوْلَةُ آخرينـا

و(إنْ) هذه زائدة كافة لـ(ما) كما هي (ما)[3] كافة لـ(إنّ) وأخواتها في نحو
﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[4]

وزعم الكوفيون أن (إنْ) المقترنة بـ(ما) هي النافية جيء بها بعد (ما) توكيدا .

والذي زعموه مردودٌ بوجهين :

أحدهما : أنها لو كانت نافية مؤكِّدة ، لم تغيِّر العمل ، كما لا يتغيّر بتكرير[5] (ما) إذا قيل : ما ما زيدٌ قائما ، كما قال الراجز[6] :

لا يُنسِكَ الأَسَى تأسِّيًا فَما .·. ما مِنْ حِمامٍ أحدٌ مُعتَصِما

فكرر (ما) النافية توكيدًا وأبقى عملها .

الثاني : أنّ العرب قد استعملت (إنْ) زائدة بعد (ما) التي بمعنى (الذي) وبعد (ما) المصدريّة التّوقيتيّة لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية ، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين[7] مسوغ .

---

(1) هو فروة بن مسيك ، الوحشيات : ص ٢٨ ، والكتاب : ١٥٣/٣ ، والمقتضب ٥١/١ ، ٣٦٤/٢ ، والمحتسب : ٩٢/١ ، والخصائص : ١٠٨/٣ ، والمغني : ص ٢١ ، والخزانة : ١٢١/٢ ، والهمع : ١٢٣/١ .

(2) في الأصل ، م : " حين " ، والمثبت من ع ، ك ، ط .

(3) في ع : " كما أن ما كافة " .

(4) الآية (١٧١) من سورة النساء .

(5) في ك : " لا تتغير لتكرير " .

(6) استشهد بها المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ٨ ، وورد كذلك في المقاصد النحوية : ١١٠/٤ ، والهمع : ١٢٤/١ ، ١٢٥/٢ ، وشرح الأشموني : ٨٣/٣ .

(7) في الأصل : " الموصوليتين " ، وفي ك : " الموضعين " ، والمثبت من ط ، ع ، م .

ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر:[١]

يُرَجِّي المَرْءُ ما إنْ لا يَـرَاهُ ∴ وتَعْرِضُ[٢] دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

أراد : يرجي المرءُ الذي لا يراه[٣]. ومثله قول الآخر:[٤]

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ ∴ على السِّنِّ خَيْرًا[٥] لا يَزَالُ يَزِيدُ

فـ(ما) في هذا البيت مصدريّة توقيتيّة ، فزادوا (إنْ) بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية فتعين الحكم بالزيادة على التي بعد النافية ، وزيدت[٦] أيضا (إنْ)[٧] بعد ألا الاستفتاحيّة كقول الشاعر:[٨]

ألا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبا ∴ أُحاذِرُ أَنْ تَنْأَى[٩] النَّوَى بِغَضُـوبا

وزيدت أيضا قبل مَدّة الإنكار ، كقول رجل من العرب لمن قال له : أتخرجُ إنْ أخصبت البادية : "أأنا إنِيهْ"[١٠].

---

(١) هو جابر بن رألان ، نوادر أبي زيد : ص ٦٠ ، والمغني : ص ٧٥٦ ، والخزانة ٥٦٧/٣ ، والهمع : ١/ ١٢٥ .

(٢) في ع، ك : " ويعرض " .

(٣) في ط: " الذي يراه " .

(٤) هو المعلوط بن بدل القريعي ، الكتاب : ٢٢٢/٤ ، والخصائص: ١/ ١١٠ وشرح المفصل : ٨/ ١٣٠ ، والمقرب : ٩٧/١ ، والمغني : ص٢٢ ، والمقاصد النحوية : ٢٢/٢ .

(٥) في الأصل : " خيرا " ، وفي ك : " يوما " ، والمثبت من ط، ع ، م .

(٦) في الأصل : " فزيدت " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٧) ان ، ساقطة من " ط " .

(٨) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٢٧٩ ، والمغنى : ص ٢٢ ، وشرح أبياته : ١ / ١١٤ ، والهمع : ١ / ١٢٥ .

(٩) في ع : " ينأى " ، وفي م : " تنوى " وفي ط: " تنا " .

(١٠) الكتاب : ٢ / ٤٢٠ .

وزعم الكوفيون أن (ما) لا عمل لها ، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء.[1]

وما قالوه لا يصحّ ، لأن الباء قد تدخل بعد (هل) وبعد (ما) المكفوفة بـ إنْ ، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع ، فلو كان سقوط الباء/ ناصبا لنصب في هذين (٦١/أ) الموضعين ، ومثل تعيّن الرفع في هذين الموضعين عند سقوط الباء ، تعيّنه عند سقوطها في نحو : كَفَى بزيد رجلا ، وبِحَسْبِ عمرٍو درهمٌ ، وتعيّنه عند سقوط (من) في نحو : ما فيه من رجلٍ.[2]

وأجاز الأخفش[3] في نحو : ما أحدٌ قائما إلّا زيد ، أن يُقال : ما قائما[4] إلا زيد ، بحذف اسم (ما) ، والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلّا ، ومثل هذا لو سُمع من العرب لكان جديرا بالردّ ، لأن المُراد فيه مجهول لاحتمال أن يكون أصله (ما أحد قائما إلا زيد ، وأن يكون أصله)[5] ما كان قائما إلا زيد ، وما كان هكذا ، فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه ، لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيّنا لا محتملا ، ولذلك لا يجوز لمن قال : " تمُرُّونَ الدِّيارَ "[6] أن يقول : رغبتُ زيدا ، لأن المُرادَ مجهولٌ ، لاحتمال أن يكون أراد : رغبت في زيد ، وأن يكون أرادَ : رغبتُ عن زيد .

ومن العرب من ينصب خبر ما متوسّطا بينها وبين اسمها ، أشار إلى ذلك سيبويه وسوّى بينه وبين قول من قال : " مِلْحَفَةٌ جديدةٌ "[7] بالتاء[8] ، وبين من قال : " ولاتَ حِينَ مَنَاصُ "[9] بالرفع ، فإن المشهور " مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ " بلا تاء ، و" لاتَ حِينَ مَنَاصٍ "

---

(١) المسألة (١٩) الانصاف : ص ١٦٥ .

(٢) في ع : " ما فيها من أحد " .

(٣) الهمع : ١٠٩/٢ .

(٤) في م : " ما قائم " .

(٥) ساقطة من " ط " .

(٦) يشير إلى قول جرير : تمُرُّونَ الدِّيارَ ... // ..... حَرامُ
ديوانه ص ٥١٢

(٧) الكتاب : ١ / ٦٠ .

(٨) في م : " جديد " بلا تاء .

(٩) الكتاب : ١ / ٦٠ .

بالنصب ، وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطا قول الفرزدق[1]:

فأَصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ∴ إذْ هُمْ قريشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بشَـــرُ

واستشهد أبو عليّ في التذكرة على نصب خبر (ما) مقدّما على اسمها بقول الشاعر[2]:

أَمَا واللهِ عالمِ كُلِّ غَيْـــبٍ ∴ وربِّ الحِجْرِ والبَيْتِ العَتيـــقِ

لو انّكَ يا حُسَينُ خُلِقْتَ حُرًّا ∴ وما بالحُرِّ أنتَ ولا الخَليـــقِ

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحقّ للنصب[3]. وسيأتي الكـلام على هذه المسألة إن شاء اللهُ تعالى .

وُرِدَّ على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق ، لأنّه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقا ، لكنه رفع (بَشرا) بالابتداء وحذف الخبر ، ونصب (مثلهم) على الحـــال ، أو يكون تكلم الفرزدق بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب .

والجواب عن الأول : أن الحال فضلة ، فحقّ الكلام أن يتمّ دونها ، ومعلوم أن الكلام ممّا لا يتمّ بدون (مثلهم) فلا يكون حالا ، وإذا انتفت الحاليّة تعيّنت الخبريّـــة .

والجواب عن الثاني : أنّ الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميّـــين ومِنْ مُناهُمْ أن يظفروا بزلّة منه يشنّعون بها عليه[4] مبادرين إلى تخطِئته ، ولو جرى

---

(١) ديوانه : ١/ ١٨٥ ، والكتاب : ١/ ٦٠ ، والمقتضب : ٤/ ١٩١ ، والمقرب : ١/ ١٠٢ ، والمغني : ص ٨٧ ، ٤٠٢ ، والمقاصد النحوية : ٢/ ٩٦ ، والخزانة ٢/ ١٣٠ .

(٢) ورد من غير نسبة في معاني القرآن للفراء : ٣/ ١٩٢ ، والمقرب : ١/ ٢٠٥ ، والانصاف : ص ٢٠٠ ، والمغني : ص ٣١ ، وشرح أبياته : ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، والمقاصد النحوية : ٤/ ٤٠٩ ، والخزانة : ٢/ ١٣٣ .
والأول غير وارد الا في الخزانة ، ورواية الثاني فيما تقدم من مراجع هكذا :
أما والله أن لو كنت حرا ∴ وما بالحر أنت ولا العتيـــق .

(٣) في ك : " النصب " .

(٤) في ك : " منه بهفوة يسعون بها " .

شيءٌ من ذلك لنُقِلَ لتوفُّر الدّواعي(١) على التحدّث بمثل ذلك إذا(٢) اتّفق ، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قولـه ، فثبت بهذا صحّة استشهاد سيبويه بما أنشده والله أعلم .

ورُوِي عن يونس من غير طريق سيبويه ، إعمال (ما) في الخبر الموجب بإلّا ، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر:(٣)

وما الدَّهْرُ إلّا مَنْجُنُونًا بأَهْلِهِ .'. وماصاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذَّبا

وتكلّف في توجيه هذا البيت بأن قال : منجنونا ، منصوب نصب المصدر الـذي يستغنَى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره ، فكأنه قال:(٤) وما الدّهر إلّا يدورُ بأهله دوران منجنون ، أي : دُولاب ، ثم حذف الفعل على حدّ [حذف](٥) تسير إذا قيل : ما أنت إلّا سَيْرَ البَرِيدِ ، ثم حذف المضاف وهو دَوران ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون . وأمّا (إلّا معذبا) فمثل (إلّا تعذيبا) لأن (مُفَعَّلا) مـن (فَعَّل) بمنزلة تفعيل ، ومنه قوله تعالى : * وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ *(٦) .

وهذا عندي تكلّف لا حاجة إليه فالأولى أن يُجعل (منجونا) و(معذّبا) خـبرين لـ(ما) منصوبين بها إلحاقا لها بِلَيْسَ في نقض النفي ، كما ألحقت بها في عـدم النقض . وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت ، الاستشهاد بقول مغلّس:(٧)

---

(١) في ط: " لنقل لتوقف الدعاوى" ، وفي ع : " النقل " ، بدل (لنقل) .

(٢) في ط: " ان اتفق " .

(٣) ورد بدون نسبة في المقرب : ١٠٣/١ ، والمغني : ص ٧٦ ، وشرح أبياته : ١١٦/٢ ، وشرح التصريح : ١٩٧/١ ، وشرح الأشموني : ٢٤٨/١ .

(٤) قال ، ساقطة من " ط " .

(٥) زيادة من " ع " .

(٦) الآية ١٩ من سورة سبأ .

(٧) ورد في المساعد : ٢٨٠/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ص ١٤٦ ، والمقاصد النحوية : ١٤٨/٢ ، والهمع : ١٢٣/١ .

وما حَقُّ الذي يَعْشُو نَهَــارا .·. وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلّا نَكَــالا

وإذا عُطف على خبر (ما) المنصوب بـ (بل) أو (لكنْ) لم يجز في المعطــــوف إلّا الرفع كقولك : مازيدٌ [(١)] قائما بل قاعدٌ ، وما خالدٌ مقيما بل ظاعِنٌ ، وإنما لم يَجُــزْ هنا في المعطوف إلّا الرفع ، لأنه بمنزلة الموجب بإلّا ، وقياس مذهب يونس أن لا يمتنع نصبُ المعطوف بـبَلْ ولكِنْ .

(ص) وتُلْحَقُ بها (إنْ) النافية قليلا ، و(لا) كثــيرًا ، ورفعُها معرفةً نادرٌ ، وتُكْسَعُ بالتاء فتختصّ بالحِين أومرادِفِه ، مقتصرا على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلّة . وقد يُضــاف إليها (حين) لفظاً أو تقديرًا . وربّما استغني مع التقديــر عن لا بالتاء . وتُهمل (لاتَ) على الأصحّ إن وَلِيَها هَنَّا .

(ش) مقتضى النظر أن يكون إلحاق (إنْ) النافية بليس راجحا / على إلحــاق (٦١/ب) (لا) [(٢)] لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة وعلى الظرف والجار والمجرور وعلى المخبر عنه بمحصور ، فيقال : إنْ زيدٌ فيها ، وإنْ زيدٌ إلا فيها ﴿ وإنْ عِنْدَكُم مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ [(٣)] كما يُقال بـ(ما) ولو استعملت (لا) هذا الاستعمال لم يجز . ومقتضى النظر أيضــا أن يكون إلحاقُ لاتَ بلَيْسَ راجحًا على إلحاقِ (ما وإنْ ولا) لأنّ اتّصال التاء بهــا جعلها مختصةً بالاسم وشبيهة بليس في اللفظ ، إذ صارت بها على ثلاثة أحــرف أوسطها ساكن كلَيْسَ ، إلا أنّ الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في إنْ وكثرته فــي (لا) مجردة وقصره في (لا) مكسوعةً بالتاء على الحين أو مرادفِه . وذكر الســيرافي أن المرفوع بعد لاتَ في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء ، وأن المنصوبَ بعدهــا

---

(١) الا ، ساقطة من ع ، ك ، م .

(٢) في الأصل : " الا " ، سهو .

(٣) الآية (٦٨) من سورة يونس .

منصوب بإضمار فعل . وكلام الأخفش في كتابه المترجم بمعاني القرآن موافق لكلام سيبويه في أنّ لاتَ تعمل عمل ليس على الوجه المذكور.(١)

وأكثر النحويين يزعمون أنّ مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال ، وكلامه مُشعر بأن مذهبه فيها الإعمال ، وذلك أنّه قال في (باب عدّة مايكون عليه الكَلِم) : وأمّا (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة (ما) مع إنّ الثقيلة(٢)، تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف لَيْسَ.(٣) فعُلم بهذه العبارة أنّ في الكلام حروفا مناسبة لِلَيْسَ من جملتها (ما) ولا شيءَ من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و(لا) فتعيّن(٤) كونهما مقصودَين .

وصرح أبو العباس المبرّد بإعمال (إنْ) عمل (ليس)(٥)، وتابعه أبو عليّ وأبو الفتح بن جني . ومن شواهد ذلك ما أنشده الكسائي من قول الشاعر:(٦)

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أحدٍ .·. إلا على أضْعَفِ المَجَانِينِ

وقال آخر:(٧)

إنْ المَرْءُ مَيْتًا بانقِضاءِ حَيَاتِهِ .·. ولكِنْ بأنْ يُبْغَى عليهِ فَيُخْذَلا(٨)

---

(١) معاني القرآن : ٤٥٣/٢ .

(٢) في الكتاب : " فهي بمنزلة ما في قولك : إنما الثقيلة " .

(٣) الكتاب : ٢٢١/٤ ، وقال أيضا : " وتكون في معنى (ما) ، قال الله عزوجل : (إنْ الكافرون إلا في غرور) ٢٠/٦٧ الملك ، أي: ما الكافرون إلا في غرور.. " الكتاب : ١٥٢/٤ .

(٤) في ك : " ولا يتعين " ، تحريف .

(٥) المقتضب : ٢ / ٣٦٢ .

(٦) استشهد به المصنّف بدون نسبة في شرح عدة الحافظ : ص ٢١٦ ، وشرح الكافية : ص ٤٤٧ ، وورد كذلك في المقرب : ١٠٥/١ ، وشرح شذور الذهب : ص ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية : ١١٣/٢ ، والخزانة : ١٤٣/٢ ، ١٤٤ ، والهمع : ١٢٥/١ .

(٧) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٣١٨ ، والمقاصد النحوية : ١٤٥/٢ ، والخزانة : ١٤٤/٢ ، والهمع : ١٢٥/١ .

(٨) في ك : " ويخذلا " .

وذكر أبو الفتح في المحتسب : أن سعيد بن جبير رضي الله عنه قرأ : *إِنِ الذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ*(١) على أنّ (إنْ) نافية ، والذين : اسمها ، وعبادًا : خبرها ، وأمثالكم : صفة ، وقال : معناه : ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم في الإنسانية ، وإنّما هم(٢) حجارة ونحوها ممّا لا حياة له ولا عقل ، فضلالكم بعبادتهم أشدّ من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم.(٣)

ومن عمل (لا) مجرّدةً من التاء عمل (ليس) قول الشاعر(٤) :

تَعَزَّ فلاشَيْءٌ عَلى الأَرْضِ بَاقِيا .·. ولا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ وَاقِيا

ومثله قوله(٥) :

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ .·. فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِينا

ومثله قول سواد بن قارب رضي الله عنه(٦) :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ .·. بِمُغْنٍ فَتِيلاً(٧) عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبِ

ومثله قول الآخر(٨) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها .·. فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

---

(١) من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف ، والقراءة في المحتسب : ١ / ٢٧٠ .

(٢) في الأصل ، ط ، ك ، م : هي ، والمثبت من " ع " .

(٣) انظر المحتسب : ١ / ٢٧٠ .

(٤) ورد بدون نسبة في المغني : ص ٢٦٤ ، وشرح أبياته : ٤ / ٣٧٧ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٩٦ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٠٢ .

(٥) ورد بدون نسبة في المغني : ص ٢٦٤ ، وشرح أبياته : ٤ / ٣٧٨ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٤٠ .

(٦) الروض الأنف : ١ / ٢٤٤ ، والمغني : ص ٤٦٨ ، وشرح أبياته : ٦ / ٢٧١ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١١٤ ، والهمع : ١ / ١٢٧ .

(٧) في ع : " قتيلا " .

(٨) هو سعد بن مالك القيسي ، شرح الحماسة : ص ٥٠٦ ، والكتاب : ١ / ٥٨ ، والمقتضب : ٤ / ٣٦٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٨٢ ، وشرح المفصل : ١ / ١٠٨ ، والمغني : ص ٢٦٤ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٥٠ ، والخزانة : ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٧ .

فحذف الخبر، ومثله قول الراجز:(١)

وَاللهِ لولا أَنْ يَحُشَّ الطُّبَّخُ ∴ بِيَ الجَحِيمَ حِينَ لا مُسْتَصْرَخُ

فهذا وأمثاله مشهور، أعني إعمال "لا" في نكرة عمل لَيْسَ.

وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي رضي الله عنه:(٢)

بَدَتْ فِعْلَ ذِي حُبٍّ(٣) فلَمَّا تَبِعْتُها ∴ تَوَلَّتْ وَخَلَّتْ حاجَتِي فِي فُؤادِيا

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أَنا باغِيــا ∴ سِواها ولا في حُبِّها مُتَراخِيــا

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال:(٤)

إذا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى ∴ فَلا الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المَالُ باقِيا

والقياس على هذا سائغ(٥) عندي، ولم تُستعمل "لات" إلا في الحين(٦) أو مرادفه مقتصرا بها(٧) على الحين كله(٨)، كقوله تعالى: ﴿ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٩) وكقــول الشـاعر:(١٠)

غافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ∴ ءِ فَيُدْعَى ولاتَ حِينَ إِبَاءِ

ومثال إعمالها في مرادف الحين قول رجل من طيء:(١١)

---

(١) هو العجاج، ديوانه: ص ٤٥٩، وفيه التخريج.

(٢) ديوانه: ص ١٧١، وسبق الاستشهاد بالبيتين في باب الابتداء.

(٣) في ك: "ود".

(٤) ديوانه ٤/٨٣.

(٥) في الأصل، م: "شائع" والمثبت من ع، ط، ك.

(٦) بعدها في ط: "في".

(٧) (بها) ساقطة من ع.

(٨) في ع: "على الخير كقوله".

(٩) الآية (٣) من سورة ص.

(١٠) استشهد به المصنف في شرح عمدة الحافظ: ص ٢٢٨، وفي شرح الكافية: ٢/٧٤٦، ولم ينسبه، وورد كذلك في البحر المحيط: ٧/٣٨١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٢٤، والمقاصد: ٣/١٦١.

(١١) نسب لمحمد بن عيسى بن طلحة التيمي، ولمهلهل بن مالك الكناني، وورد في شرح شذور الذهب: ص ٢٠٠، والهمع: ١/١٢٦، والمقاصد النحوية: ٢/١٤٦، والخزانة: ٢/١٤٧، وشرح الأشموني: ١/٢٥٦.

نَدِمَ البُغاةُ(١) ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ .·. والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وأنشد أبو الحسن الأخفش وأبو زكريا الفراء(٢):

طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ .·. فأجبنا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

أراد: ولاتَ أوانَ صلحٍ(٣)، فقطع أوانًا عن الإضافة ونواها، وبنى أوانًا على الكسر تشبيها بفَعالِ، وإضافة "حين" إلى "لاتَ" لفظا كقول الشاعر(٤):

لَعَلَّ حُلومَكُمْ تأوِي إلَيْكُمْ .·. إذا شَمَّرَتْ واضْطَرَمَتْ(٥) شَذاتِي(٦)

وذلك حِينَ لاتَ أوانَ حِلْمٍ(٧) .·. ولكنْ قبلَها اجتنِبوا أذاتِي

وإضافة "حين" إليها تقديرا كقول الآخر(٨):

تَذَكَّرَ حُبَّ(٩) ليلى لاتَ حِينًا .·. وأمسى الشَّيْبُ قد قَطَعَ القَرِينا

---

(١) في ط، ك: "الغواة".

(٢) لأبي زبيد الطائي، ديوانه: ص ٣٠، وفيه التخريج، وانظر أيضا معاني القرآن للأخفش: ٢/٤٥٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢/٣٩٨، والخزانة: ٢/١٥١.

(٣) في ك: "للصلح".

(٤) وردا بدون نسبة في التذييل: جـ٢ لوحة ١٦٧، وشفاء العليل: ص ٣٢٠، والثاني فقط في المساعد: ١/٢٨٣، والهمع: ١/١٢٦، والخزانة: ٢/١٤٨ والشذاة هنا: الشدة والجرأة.

(٥) في الأصل: "واضطرت"، وفي ك: "واضطربت"، والمثبت من ع.

(٦) في ع: "شداني".

(٧) في ع: "حكم"، بدل: "حلم".

(٨) ورد بدون نسبة في المساعد: ١/٢٨٤، والتذييل: جـ٢ لوحة ١٦٧، وشفاء العليل: ص ٣٢١، والخزانة: ٢/١٤٨، والهمع: ١/١٢٦ (صدره).

(٩) في الأصل وع: "تذكرت ليلى"، وأشير في حاشية الأصل لرواية أخرى هي: تذكرت حب. وفي ك: "تذكرتم"، وفي م: "ذكرت عهود ليلى"، والمثبت من ط.

وأشرت بقولي : وربما استغني مع التقدير عن (لا) بالتاء إلى قول الشاعر[(١)] :

العاطفونَ تَحِينَ لا مِنْ عاطِفٍ .˙. والمُنْعِمُونَ يَدًا إذا ما أنْعَمُوا

أراد : هم العاطفون حِينَ لاتَ حِينَ ما /من عاطف ، فحذف "حين" مع "لا" ، وهذا (٦٢/أ) أولى من قول من قال : إنه أراد: العاطفونَهْ ، بهاء السكت ثم أثبتها وأبدلها تاء[(٢)] .

وقد تجيءُ لاتَ وبعدها هَنَّا كقول الشاعر[(٣)] :

حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ .˙. وبَدا الذي كانَتْ نَوارُ أَجَنَّتِ

ولا عمل للات في هذا وأشباهه ولكنّها مهملة ، و(هَنَّا) في موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعده صلة لـ(أَنْ) محذوفة ، وأَنْ وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبرُ (هَنَّا) كأنه قال : ولا هُنا لكَ حَنِينٌ[(٤)] ، هكذا قال أبو علي .

وزعم ابن عصفور أن (هَنَّا) اسمُ (لاتَ)[(٥)] . وما قاله غير صحيح ، لأن هَنَّا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى "في" .

(ص) ورفع ما بعد إلّا في نحو: "ليس الطِّيبُ إلّا المِسكُ"[(٦)] لغة تميم ، ولا ضمير في (ليس) خلافا لأبي علي .

(ش) روى أبو عمرو بن العلاء في نحو: "ليس الطيبُ إلّا المِسْكُ"[(٦)] و "ليس البِرُّ إلّا العملُ الصّالحُ" النصب عن الحجازيّين ، والرفع عن بني تميم[(٧)] . فأما

---

(١) هو أبو وجزة السعدي ، المساعد : ١ / ٢٨٤ ، والتذييل : جـ٢ لوحة ١٦٤ ، وشفاء العليل : ص ٣٢١ ، والهمع : ١ / ١٢٦ ، واللسان (ليت) .

(٢) في ع : "ثم أبدلها تاء" .

(٣) سبق الاستشهاد به في باب اسم الاشارة .

(٤) في ك : "حين" .

(٥) المقرب : ١ / ١٠٥ .

(٦) الكتاب : ١ / ١٤٧ وأصول ابن السراج ٢/ ٥٩ .

(٧) مجالس العلماء : ص ١ .

النصب ، فعلى ماتستحقه (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع، فعلى إهمال ليس وجعلها حرفا ، وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك في بعض الكلام وأجاز في قول من قال : " لَيْسَ خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه "[1] كون ليس فعلا متحمّلا ضمير الشأن اسما ، وكونها حرفًا مُهملا .

واضطرب قول أبي علي في ليس ، فرجّح في بعض تصانيفه حرفيّتها مع ظهور علها ، والتزم في موضع آخر فعليّتها وإبقاء علها في نحو: " لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ "[2] .
وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسما ومابعد ذلك خبرها[3] .

وماذهب إليه غير صحيح ، لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى ، ولذلك استغني عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر، فإذا قصد إيجابها بإلّا لزم تقدّمها[4] على جزأيها ، وامتنع توسّطها كما امتنع[5] توسطها بين جزأي خبر مفرد قصد إيجابه ، فلو كان اسم ليس في : " ليس الطيبُ إلا المسكُ "[6] ضمير الشأن لزم أن يقال : ليس إلا الطيبُ المسكُ ، كما يلزم أن يقال في (كلامي زيد قائم) عند قصد [7] حصر الخبر: ليس كلامي إلا زيد قائم ، ولو وسطت (إلا) فقيل : ليس كلامي زيد إلا قائم ، لم يجز ، فكذا لا يجوز " ليس الطِّيبُ إلا المسكُ " على تقدير : ليس الشأنُ الطيب إلا المسك ، بل الواجب إذا قصد الحصر في خبر ضمير الشأن أن يُجاء بإلّا مقدمة على جزأي الجملة[8] كما

---

(١) الكتاب : ١ / ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البغداديات : ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٤) في ك ، م : تقديمها .

(٥) في ع : " يمتنع " .

(٦) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٧) زيادة من " ع " .

(٨) في ك : " على وجه لا محذور فيه " .

قال الشاعر:(١)

أَلا لَيْسَ إِلّا مَاقَضَى اللهُ كائِنٌ ∴ وما يَسْتَطِيعُ المَرْءُ نَفْعًا ولا ضَرَّا

ويمكن في " ليس الطيبُ إلا المِسكُ " إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه ، وهو أن يُجعل(٢) الطِّيب اسمَ ليس ، والمسكُ بدلٌ منه ، والخبر محذوف ، والتقدير: ليس الطيب في الوجود إلّا المسكُ ، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر ، كالاستغناء به في نحو : " لا فتى إلّا علي(٣) و(لا سَيفَ إلا ذو الفِقار(٣) ".

(ص) ولا تلزم حاليّة المنفيّ بِلَيْسَ وماعلى الأصحّ .

(ش) زعم قوم من النحويين ، أنّ ليس و ما مخصوصان بنفي ما في الحال ، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال وما في الماضي(٤) وما في الاستقبال ، وقد تنبّه(٥) أبو موسى الجزولي إلى ذلك فقال في كتابه المسمى بالقانون : "وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف (مطلقًا . قال أبو علي الشلوبين : قال أبو موسى ذلك ، وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما هي لانتفاء الصفة عن الموصوف)(٦) في الحال ، لأن سيبويه حكى : " ليسَ خلقَ اللهُ مِثلَه(٧) " وأجاز: مازيدٌ ضربته ، على أن تكون ما حجازية ، ثم بين الشلوبين أن مراد القائلين إنّ ليس "لانتفاء الصفة"(٨) في الحال ، أنّ الخبر إذا لم يكن مخصوصا بزمان دون زمان ونُفي بليس ، فإنّه يُحمل نفيها على الحال ، كما يُحمل الإيجاب عليه أيضا . فإن اقترن الخبر بالزّمان أو مايدلّ عليه فهو بحسب

---

(١) ورد بدون نسبة في المغني : ص ٣٢٦ ، وشرح أبياته : ٥ / ٢٠٨ .

(٢) في ع : " تجعل " .

(٣،٣) الهمع : ٢ / ٢٠٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٣٩ .

(٤) في ع : " المضي " .

(٥) في ك : " نبه " .

(٦) مابين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٧) الكتاب : ١ / ٧٠ .

(٨) بعدها في ك : " عن الموصوف " .

المقترن(١) به موجبا كان أو منفيًّا بِلَيس.

قلت : قد ورد استقبال المنفيّ بليس في القرآن العزيز وأشعار العرب كثيرًا ، وكذا ورد استقبال المنفيّ بما ، فمن استقبال المنفي بليس قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾(٢) وقوله تعالى : ﴿ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾(٣) وقوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾(٤) ومثله قول حسان(٥) :

وما مِثْلُهُ فيهم ولا كان قبلَهُ .·. وليس يكونُ الدّهرَ ما دامَ يَذْبُلُ

ومثله قول زهير(٦) :

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى .·. ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيا

ومثله(٧) :

إنّي على العَهْدِ لستُ أنقُضُهُ .·. ما اخضرَّ في رأسِ نَخْلَةٍ سَعَفُ

ومثله(٨) :

ولستَ بِمُسْتَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّهُ .·. على شَعَثٍ أيُّ الرّجالِ المُهَذَّبُ

ومثله(٩) :

هوِّنْ / عليكَ فإنّ الأمورَ .·. بِكَفِّ الإلهِ مقاديرُها (٦٢/ب)

فليسَ بآتيكَ مَنْهِيُّها .·. ولا قاصرٌ عنكَ مأمورُها

---

(١) في ع : " المقرن " .

(٢) الآية رقم (٨) من سورة هود .

(٣) الآية رقم (٢٦٧) من سورة البقرة .

(٤) الآية (٦) من سورة الغاشية .

(٥) ديوانه : ص ٤٣٣ ، وسبق الاستشهاد به .

(٦) ديوانه : ص ٢٨٧ ، والكتاب : ١/ ١٦٥ ، والخصائص : ٢ / ٣٥٣ ، والخزانة : ٣ / ٦٦٥ .

(٧) ورد بدون نسبة في اللسان (سعف) .

(٨) للنابغة الذبياني ، ديوانه : ص ٧٤ ، وفيه التخريج .

(٩) للأعور الشني ، الكتاب : ١/ ٦٤ ، والمقتضب : ٤/ ١٩٦ ، وأسرار البلاغة ، ص ٣١٤ ، والمقرب : ١ / ١٩٦ ، والمغني : ص ١٥٦ ، وشرح أبياته : ٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

ومثله :(١)

ولستُ لِما لم يقضِهِ اللهُ واجدًا .·. ولا عابرًا ما اللهُ حمّ وقدّرا

ومن استقبال المنفي بما قول الله تعالى : * وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمّر *(٢) * وما هُمْ بخارجين من النّار *(٣) * وما هُمْ بخارجين منها *(٤) * لا يمسّهم فيها نصَبٌ وما هُمْ منها بمخرجين *(٥) * يصلونها يوم الدّين وما هُمْ عنها بغائبين *(٦).

ومن ورود ذلك في غير القرآن قول الشاعر :(٧)

وما الدّنيا بباقيةٍ لحيٍّ .·. ولا أحدٌ(٨) على الدّنيا بباقِ

ومثله قول امرئ القيس :(٩)

وما المرءُ ما دامتْ حُشاشةُ نفسِهِ .·. بمُدرِكِ أطرافِ الخُطوبِ ولا آلِ

وشواهد ذلك شائعة ذائعة .

(ص) وتُزاد الباء كثيرًا في الخبر المنفيّ بليس وما اختها ،(١٠) وقد تُزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء ، وبعد * أولم يروا أنّ *(١١) ، وشبهه ، وبعد (لا) التبرئة

---

(١) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٦٩ .

(٢) الآية (٩٦) من سورة البقرة .

(٣) الآية (١٦٧) من سورة البقرة .

(٤) الآية (٣٧) من سورة المائدة .

(٥) الآية (٤٨) من سورة الحجر .

(٦) الآية (١٥) من سورة الانفطار .

(٧) ورد بدون نسبة في الانصاف : ص ٧٥ ، والتذييل : جـ٢ لوحة ١٦٩ ، وشفاء العليل : ص ٣٢٣ .

(٨) في ع : " وما حي على الدنيا " .

(٩) ديوانه ص ٣٩ وفيه التخريج .

(١٠) اختها ، ساقطة من ط ، ع ، ك ، م .

(١١) من الآية (٣٣) من سورة الأحقاف .

وهل وما المكفوفة بـ(إنْ) والتميمية خلافا لأبي علي والزمخشري[1]، وربّما زِيدت[2] في الحال المنفيّة وخبر إنّ ولكنّ .

(ش) زيادة الباء في الخبر المنفيّ بليس قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[3]، وفي الخبر المنفي بما قوله تعالى : ﴿ وما ربُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[4].

وقلت : في الخبر المنفيّ ،ولم أقل : في خبر ليس ، ليُعلم أنّ [الخبر][5] الموجَب بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء .

ومثال دخولها بعد نفي فعل ناسخ للابتداء قول الشاعر:[6]

وإنْ مُدَّتْ الأيدي إلى الزّادِ لمْ أكُنْ .:. بأعجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ[7] القومِ أعجلُ

ومثله:[8]

دَعاني أخِي والخيلُ بيني وبينَهُ .:. فلمَّا دعاني لم يَجِدْنِي بِقُعْـــدَدِ

---

(١) الهمع : ٢ / ١٢٦ .

(٢) في ط: " زيد " .

(٣) الآية (٣٦) من سورة الزمر .

(٤) الآية (٩٣) من سورة النمل .

(٥) زيادة من ع .

(٦) هو الشنفري ، لامية العرب :ص ٤ ، وذيل الأمالي والنوادر للقالي : ص ٢٠٣ ، والمغني :ص ٦١٩ ، وشرح أبياته : ٧ / ١٨٩ ،والمقاصد النحوية : ٢ / ١١٧ ، والهمع : ١ / ١٢٧ ، وسقط البيت من ط .

(٧) في ع ،م : " أشجع " .

(٨) لدريد بن الصمة ، كما في المقاصد النحوية : ٢ / ١٢١ ،واستشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية :ص ٤٢٤ ، وورد كذلك في المساعد : ١ / ٢٨٦ ، والتذييل : جـ٢ لوحة ١٧٠ ، وشفاء العليل : ٣٢٤ ، والهمع : ١ / ١٢٧ .

ومثال دخولها بعد (أنّ) المسبوقة بـ " أولم يروا "(١) قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾(٢) وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه ، لأنّ معنى ﴿ أولم يروا أنّ الله ﴾ ﴿ أوليس الله ﴾(٣).

ومثال دخول الباء بعد لا التبرئة قول العرب : " لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ "(٤) إذا لم تُجعل الباء بمعنى " في ".

ومثال دخولها بعد هل قول الشاعر(٥) :

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت(٦) ∴ ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

ومثال دخولها بعد ما المكفوفة بإنْ قول الشاعر(٧) :

لعمرك ما إنْ أبو مالكٍ ∴ بواهٍ ولا بضعيفٍ قواهْ

ومثال دخولها بعد ما التميمية قول الفرزدق(٨) :

لعمرك ما معنٌ بتاركِ حقّهِ ∴ ولا مُنسِئٌ معنٌ ولا متيسِّرُ(٩)

وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوصٌ بلغة أهل الحجاز ، وتبعه في ذلك الزمخشري(١٠) ، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه :

---

(١) في ك ، م : " ألم يروا " .

(٢) الآية (٣٣) من سورة الأحقاف .

(٣) الآية (١٠) من سورة العنكبوت .

(٤) المساعد : ١ / ٢٨٧ .

(٥) هو الفرزدق ، وسبق الاستشهاد به في باب الابتداء .

(٦) في ط : " وأقردت " ، وفي ك ، م : " وأمردت " .

(٧) هو المتنخل الهذلي ، [شرح أشعار الهذليين ص ١٢٧٦] والشعر والشعراء : ص ٦٦٠ ، وأمالي المرتضى : ١ / ٣٠٦ ، والخزانة : ٢ / ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، والهمع ١ / ١٢٧ .

(٨) ديوانه : ١ / ٣١٠ ، وذيل الأمالي والنوادر : ص ٧٣ ، والكتاب : ١ / ٦٣ ، والهمع : ١ / ١٢٨ ، والخزانة : ١ / ١٨١ .

(٩) في ع : " متأخر " .

(١٠) الهمع : ٢ / ١٢٦ .

أحدها : أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرًا بعد (ما) كقول الفرزدق المتقدم .

الثاني : أنّ الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًا ، لا لكونه خبرا منصوبا ولذلك دخلت على خبر (لَمْ أكُنْ) وامتنع دخولها على خبرِ كُنْتُ ، وإذا ثبت أن كون المسوّغ لدخولها النفي ، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ، وبين منفي مرفوع المحل .

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل وبعد هَلْ كقوله[1] :

... ... ∴ بِواءٍ ولا بِضَعيفٍ قُواهُ

وقوله[2] : ... ... ∴ ألا هَلْ أخو عيشٍ لَذيذٍ بدائِمِ

وإنما دخلت على الخبر بعد (هل) لشبه (هل) بحرف نفي ، فلأَنْ تدخل على (ما)[3] التميميّة أحقُّ وأولى ، لأنّ شبه (ما) بِمَا[4] أكملُ من شبه (هل) بها ، وقد تقدم أن الفراء حكى أنّ أهل نجد كثيرا ما يجرّون الخبر بعد (ما)[5] بالباء وإذا أسقطوا الباء رفعوا[6] ، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد (ما) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل بل جائز أن يقال : هو منصوب المحل ، وأن يقال : هو مرفوع المحل ، وإن كان المتكلم به حجازيا ، فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره وغيره قد يتكلم بلغته ، إلا أنّ الظاهر أن محلّ المجرور نصبٌ ، إن كان المتكلم حجازيا ، ورفعٌ ، إن كان المتكلم تميميا أو نجديّا ، فمن دخول اللغة التميمية في الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة وإدغام نحو :

---

(١) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٢) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٣) في ع : " بعد ما " .

(٤) في ك : " بها " .

(٥) في ط : " بعدها " .

(٦) معاني القرآن : ٢ / ٤٢ ، ٣ / ١٣٩ .

* ولا يُضارَّ كاتبٌ ولا شهيدٌ *[1] ورفع (الله) من قوله تعالى : * قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّمٰواتِ والأرضِ الغَيْبَ إلّا اللّهُ *[2] لأنّ اللغة الحجازية (بِهُ) و (فِيهُ) بالضم ، و (لا يُضارِرْ)[3] بالفكّ ، و (إلّا اللّهَ) بالنصب ، لأن الاستثناء منقطع ، وإذا جاز للحجازيّ أن يتكلم باللغة التميميّة جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية ، بل التميمي بذلك أولى لوجهين :

أحدهما : أنّ الحجازية أفصحُ، وانقيادُ [غير][4] الأفصحِ لموافقة الأفصح أكثرُ وقوعا من العكس .

الثاني : أنّ / معظم القرآن حجازي ، والتميميون يستعبّدون[5] بتلاوته كما (٦٣/أ) أُنزل، ولذلك لا يقرأ أحد منهم : * ما هذا بشرًا *[6] بالرفع ، إلا من جَهِل كونَه منزلا بالنّصب .

ومثال دخول الباء على حال منفيّة قول الشاعر[7]:

فما رجعتْ بخائبةٍ[8] رِكابٌ .·. حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

ومثله[9]:

كائنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ .·. فما انبعثْتُ بمَزْؤودٍ ولا وَكَلِ[10]

---

(١) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

(٢) الآية (٦٥) من سورة النمل .

(٣) في الأصل ، ط ، ك : " تضارر " ، والمثبت من ع ، م .

(٤) تكملة من ع وحدها .

(٥) في ع : " متعبدون " .

(٦) الآية (٣١) من سورة يوسف ، وفي الأصل ، ط ، ك ، م : " بشرٌ " سهو . والمثبت من ع .

(٧) هو القحيف بن سليم العقيلي ، كما في الخزانة : ٢٤٩/٤ ، وانظر المغني : ص ١١٧ ، وشرح أبياته : ٣٩١/٢ ، والهمع : ١٢٧/١ ، واللسان (منى) .

(٨) في ك : " بجائفية " .

(٩) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية : ٧٢٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ : ص ٤١٩ ، وورد في المغني : ص ١١٧ ، وشرح أبياته : ٣٩٣/٢ .

(١٠) في الأصل : " وكر " ، ورسم فوقها (كذا) . والمثبت من بقية النسخ .

ومثال دخولها على خبر إنّ قول امرئ القيس:(١)

(٢) فإنْ تنأَ عنها حِقبةً لا تلاقِها .·. فإنّكَ مِمّا أحدثتْ بالمُجَرَّبِ

ومثال دخولها على خبر لكنّ قول الشاعر:(٣)

ولكنَّ أجْراً(٤) لو فعلتِ بهيّنٍ .·. وهلْ يُنكَرُ المعروفُ في النّاسِ والأجْرُ

(ص) وقد يُجرُّ المعطوفُ على الخبر الصّالح للباء؛

مع سقوطها، ويندرُ ذلك بعد(٥) غير ليس وما، وقد يُفعل

ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل.

(ش) لمّا كثر دخول الباء على خبر ليس وخبر ما، جاز للمتكلّم أن يجرّ المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب كقول الشاعر:(٦)

مشائيمُ(٧) ليْسوا مُصلِحِينَ(٨) عشيرةً .·. ولا ناعبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها

---

(١) ديوانه: ص ٤٢ والمقاصد ٢/ ١٢٦ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٢ والهمع ١/ ١٠١

(٢) بداية سقط طويل من م.

(٣) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية: ص ٤٣٨، وورد كذلك في شرح المفصل: ٨ / ١٣٩، والمقاصد النحوية: ٢ / ١٣٤، والهمع: ١ / ١٢٧، والخزانة: ٤ / ١٦٠، واللسان (كفى).

(٤) في الأصل: "أجر"، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) في الأصل، ط، ك، م: "مع غير" والمثبت من ع والتسهيل.

(٦) نسب للأحوص الرياحي وللفرزدق، ولم أجده في ديوان الثاني المطبوع وانظر الكتاب: ١ / ١٦٥، ٣٠٦، ٣ / ٢٨، الخصائص: ٢ / ٣٥٤، وشرح المفصل: ٢ / ٥٢، ٥ / ٦٨، ٧ / ٥٧، ٨ / ٦٩، والانصاف: ص ص ١٩٣، ٢٦١، والمغني: ص ٥٣١، والخزانة: ٢ / ١٤٠، ٣ / ٥٠٧، ورواية الكتاب: "... ولا ناعبا"، وعلى هذا، ليس فيه شاهد.

(٧) في الأصل، ط: "مشائم" والمثبت من ع، ك.

(٨) في الأصل: "مصطلحين"، والمثبت من ع، ك، ط.

وقال آخر(١) في جرّ المعطوف على المنصوب بما :

ما الحازمُ الشَّهمُ مِقداماً ولا بَطَلٍ ∴ إنْ لم يكُنْ للهوى بالعقلِ غلّابا

فكأنه قال ما الحازم بمقدامٍ ولا بطلٍ ، وقد عومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية كقول الشاعر(٢) :

وماكُنْتُ ذا نَيْرَبٍ(٣) فيهم ∴ ولا مُنْمِشٍ فيهمُ(٤) مُنْمِلِ(٥)

وإلى هذا أشرت بقولي : وندر ذلك بعد خبر غير ليس وما ، فجر (منمشا) لعطفه على منصوب كان المنفية ، لشبهه بمنصوب [ليس](٦) في صلاحيته للباء حتى كأنه قال : وماكنت بذي نَيْرَبٍ(٧) ولا منمش (والنَّيرب(٨) : النميمة(٩)) والمُنْمِش : المفسِدُ ذاتِ البَين ، والمنمل(١٠) : [الكثير النميمة](١١) .

ونبهت بقولي : الصالح للباء ، على أن المعطوف على خبر لا يصلح للباء ،

---

(١) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٢٨٩ ، والمغني : ص ٥٢٩ ، وشرح أبياته : ٧ / ٤٩ ، والهمع : ٢ / ١٤١ .

(٢) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٢٨٩ وشفاء العليل : ص ٣٢٧ ، والمغني : ص ٥٢٩ ، وشرح أبياته : ٧ / ٥٠ ، والهمع : ٢ / ١٤٢ ، واللسان (غش) .

(٣) في الأصل : بيرب : ورسم فوقها (كذا) . والمثبت من بقية النسخ .

(٤) في ع : " منهم " .

(٥) في ك : " مقمل " .

(٦) تكملة من ع ، ك .

(٧) في الأصل : ذي بيرب ، والمثبت من ع ، ط ، ك .

(٨) في الأصل : والبيرب ، وفوقها كلمة (كذا) ، والمثبت من ط ، ع .

(٩) ساقطة من ك .

(١٠) في ط : " والمهمل كذلك " ، وفي ك : " والمضل " .

(١١) تكملة من ع وحدها .

لا يجوز جرّه نحو : لستَ تفعلُ ، ولا مقاربا.(١)

وقد يُجرّ المعطوف على المنصوب باسم الفاعل كقول امرئ القيس :(٢)

فظَلّ طهاةُ اللّحمِ من بين مُنْضِجٍ .·. صَفِيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجّلِ

لأن المنصوب باسم الفاعل يجرّ كثيرا بإضافته إليه، فكأنّه إذا انتصب مجرور، وجوازُ جرّ المعطوف على منصوب اسم الفاعل مشروط بالاتصال ، كاتّصال "مُنضِجٍ" بالمنصوب، فلو كان منفصلا لم يجز الجر نحو أن يقال : من بين منضجٍ بالنار صَفيفَ شِواءٍ ، لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجرّ، فلذلك لا يجوز جرّ المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله .

(ص) وإن ولي العاطفَ بعد خبر "ليس" أو "ما" وَصْفٌ يتلوه سببيٌّ ، أُعطِيَ الوصفُ ماله مفردا ورُفعَ السّببيُّ ، أو جُعلا مبتدأ وخبرا ، وإن تلاه أجنبيٌّ عطف بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها ، وإن جرّ بالباء ، جاز على الأصح جرّ الوصف المذكور، ويتعين رفعه بعد (ما) .

(ش) إذا وقع بعد معمولي "ليس" أو "ما" عاطف يليه وصف بعده سببيّ نحو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا أبوه ، وما عمرو مقيمًا ولا ظاعنا أخوه، فلك أن تُعطي الوصفَ من النصب والجر ماكنت تعطيه دون مذكور بعده وترفع به السّببيَّ ، ولك أن ترفعهما مبتدأ وخبرًا ، فتقول : ليس زيد قائمًا ولا ذاهبٌ أبوه ، وما عمرو مقيمًا ولا ظاعنٌ أخوه .

وإن تلا الوصفَ أجنبيٌّ والعامل (ليس) جاز رفعُه عطفا [على الاسم](٣) ونصب الوصف عطفا على الخبر، وجاز جعلُهما مبتدأ وخبرًا نحو: ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبًا(٤)

---

(١) في ك : " مقارنا " .

(٢) ديوانه : ص ٢٢ ، وفيه التخريج .

(٣) زيادة من ع.

(٤) في ك : " وماذاهبا " .

عمروٌ، وليس زيد قائما ولا ذاهبٌ عمروٌ.

وإن كان خبر ليس مجرورًا بالباء، جاز جرُّ الوصف المذكور بباءٍ مقدّرة مدلول عليها بالمتقدّمة، وهو كثير في الكلام، ومنه قول الشاعر:(١)

وليس بمُدْنٍ حَتْفَهُ ذو تقدُّمٍ ∴ لِحَربٍ ولا مستنسيءٍ(٢) العُمْرَ مُحْجِمُ

ومنه قول الآخر:(٣)

فليسَ بآتيكَ مَنْهِيُّهـــا ∴ ولا قاصرٍ عنكَ مأمورُهـــا

ومنه قول الآخر:(٤)

وليس بمعروفٍ لنا أنْ نردَّها ∴ صِحاحًا ولا مستنكرٍ أنْ تُعقَّرا

وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل(٥) مثله عليه، وحذف حرف الجرّ من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَومٍ يُوقِنُون * واختلافِ الليلِ والنَّهارِ وما أنْزَلَ اللهُ مِنَ السماءِ مِنْ رِزْقٍ فأحْيا به الأرضَ بَعْدَ مَوتِها وتَصْريفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَومٍ يَعْقِلُون ﴾(٦) فحذف (في) الجارة لاختلافِ الليلِ والنهارِ، لدلالة الجارة لِخَلْقِكم عليها(٧)، ومثله قول الشاعر:(٨)

---

(١) ورد بدون نسبة في المساعد: ١ / ٢٩١.

(٢) مستنسيء، ضبطت بالضم في الأصل، وعليه يفوت الاستشهاد به.

(٣) سبق الاستشهاد به في هذا الباب.

(٤) هو النابغة الجعدي، ديوانه: ص ٧٢، وفيه التخريج. ورواية الديوان: «ولا مستنكرا أن تعقرا».

(٥) عامل، ساقطة من بقية النسخ.

(٦) الآية (٥) من سورة الجاثية.

(٧) في ع: "ولدلالة الجارة بخلقكم".

(٨) هو محمد بن بشير كما في شرح الحماسة: ص ١١٧٥، واستشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية: ص ٨٢٩.

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحاجَتِهِ .·. ومُدْمِنِ القَرْعِ لِلأَبْوابِ أَنْ /يَلِجا (٦٣/ب)

وإذا استُسهل بقاءُ الجرّ بمضافٍ حُذف لدلالة مثله عليه ،كان بقاءُ الجرّ بحرف الجرّ المحذوف لدلالة مثله عليه أحقَّ وأولى ، لأنّ حرفَ[1] الجرّ في عمل الجر أمكنُ من الاسم المضاف .

ومن حذف المضاف وبقاء [جرّ][2] المضاف إليه قول الشاعر:[3]

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امرءًا .·. ونارٍ تَوَقَّدُ باللّيلِ نارا

ومثله قراءة بعض القرّاء : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾[4] على تقدير: عَرَضَ الآخِرَةِ ،وسيُستقصَى[5] الكلامُ على نظائر هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

وليس بعد " ما " في الوصف التالي أجنبيٌّ بعد عاطفٍ إلّا الرفع كقولك : ما زيدٌ قائمًا ولا ذاهبٌ عمرٌو لأنّ المعطوفَ عليه مع قربه من العامل لو قُدم فيه الخبر لَبطل العمل ، فبطلانه بالتقديم[6] في المعطوف لبعده من العامل أحقّ وأولى ، ومثال ذلك قول الشاعر:[7]

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّهِ .·. ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

---

(١) في ك :" حروف " .

(٢) زيادة من " ع " .

(٣) هو أبو دُواد الإيادي ،الكتاب : ١/ ٦٦ ،وأمالي ابن الشجري : ١/ ٢٩٦، والانصاف :ص ٤٧٣ ،والمقرّب : ١/ ٢٣٧ ،وشرح المفصل : ٣/ ٢٦، ٢٧، ٧٩ ،والمقاصد النحوية : ٣/ ٤٤٥ ،والخزانة : ٢/ ٢٥٣ .

(٤) من الآية (٦٧) من سورة الانفال ،والقراءة منسوبة لابن جماز: المحتسب ١/ ٢٨١ .

(٥) في الأصل ،ط،ك :" ويستقصى " ، والمثبت من ع .

(٦) في ك :" في التقديم " .

(٧) هو الفرزدق ،وسبق الاستشهاد به قريبا .

* بـاب أفعـال المُقـاربـة *

(ص) منها للشروع في الفعل: (طَفِقَ) و(طَفَقَ) و(طَبَقَ) و(جَعَلَ) و(أَخَذَ) و(عَلِقَ) و(أَنْشَأَ) و(هَبَّ)[1]. ولمقاربته : (هَلْهَلَ) و(كاد)و(كَرَبَ) و(أَوْشَكَ)[2] و(أَوْلى) . ولرجائه : (عَسَى) و(حَرَى) و(اخْلَوْلَقَ) ، وقد ترد (عسى) إشفاقًا .

ويلازمهنّ لفظُ المضيّ إلا (كاد) و(أَوْشَك)[3] .

وعملها في الأصل عملُ كانَ، لكن التزم كون خبرها مضارعًا مجرّدًا مع (هلهل) وماقبلها ، ومقرونا بأَنْ مع (أَوْلى) ومابعدها . وبالوجهين مع البواقي ، والتجريد مع (كاد) و(كَرَبَ) أعرفُ . و(عسى)و [أوشك][4] بالعكس.

(ش) حقّ أفعال هذا الباب أن تُذكر في باب (كان) لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر ، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أنّ هذه الأفعال رُفض فيها غالبا تركُ الإخبار بجملة فعليّة ، فلذلك أُفرِدَتْ بباب .

وجملتها ستة عشر فعلا ، ثمانية منها للشروع ، وهي : طَفِقَ وهَبَّ ، ومابينهما ، نحو: طَفِقَ زيد يقرأ ، وهَبَّ عمرو يُصلي ، والأصل : طَفِقَ زيدٌ قارئا ، وهَبَّ عمرو مصلّيا ، إلا أنه من الأصول المرفوضة .

وأغرب الثمانية : عَلِقَ وهَبَّ.

وخمسة منها للدّنوّ من الفعل حقيقة وأشهرها : كاد ، وأغربها : أوْلَى ،

---

(١) بعدها في التسهيل : (وقام) .

(٢) بعدها في التسهيل : " وألم " .

(٣) زاد في التسهيل : " جعل " .

(٤) تكملة من ع ، ك والتسهيل .

كقول الشاعر:(١)

فعادى بين هادِيَتين(٢) منها .·. وأولى أن يزيد على الثلاثِ

والثلاثة البواقي للإعلام بالمقاربة على سبيل الرّجاء ، وأغربها (حَرَى) يقال : حَرَى زيدٌ أن يجيءَ ، بمعنى : عسى زيدٌ أنْ يجيءَ .

والتزم في غير ندور [كون](٣) خبر جميعها مضارعا مجرّدا من (أنْ)(٤) مع القسم الأول ، لأن (أنْ)(٥) تقتضي الاستقبال ، والشروع ينافيه ، ولابد من مقارنة (أنْ) للمضارع المخبر به بعد(٦) (أولى ، وحرى ، واخلولق) وترك ذلك بعد (كاد وكرب) أولى من فعله ، وفعله بعد (عسى) أولى من تركه . والأمر(٧) بعد أوشك سواء .

وورود عسى في الرجاء كثير، وورودها في الإشفاق قليل ، وقد اجتمعا في قول الله تعالى : * وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خيرٌ لكم ، وعسى أنْ تحبوا(٨) شيئًا وهو شرٌّ لكم *(٩) ، ومن ورودها إشفاقا قول الشاعر:(١٠)

---

(١) استشهد به المصنف دون نسبة في شرح الكافية : ص ٤٥٣ ، وورد كذلك في المساعد : ١/٢٩٢ ، والهمع : ١/١٢٨ ، واللسان (ولى) ، والخزانة : ٨٩/٤ .

(٢) في ك : " عاديتين " .

(٣) زيادة من " ع " .

(٤) مع ، ساقطة من ع .

(٥) في ع : " لا أن أن " .

(٦) في ط : " مع " .

(٧) في ع : " والأمران " .

(٨) الى هنا نهاية سقط طويل من م ، سبقت الاشارة اليه .

(٩) الآية (٢١٦) من سورة البقرة .

(١٠) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ ٢ لوحة ١٧٧ ، وشفاء العليل : ص ٣٣٣ .

عَصَبْتُم لَدى الهَيْجاءِ طَفِقُونَ(١) دُونَنا ∴ تظافر أعداءٍ وضَعْفَ نَصِيرِ

وقال الشاعر(٢) في طَفِقَ :

طَفِقَ الخَلِيُّ بِقَسْوَةٍ(٣) يَلْحِي(٤) الشَّجِيَّ ∴ وَنَصِيحَةُ اللَّاحِي الخَلِيِّ عَنَاءُ

وقال آخر(٥) في جَعَلَ :

وَقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ∴ ثَوبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

[وقال آخر(٦) في أخَذَ :

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُومُ تُجِيبُني ∴ وفي الاعتبارِ إجابةٌ وسُؤالُ(٧)]

وقال آخر في طَفِقَ(٨) :

أَراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنا ∴ وَظُلْمُ الجارِ إِذْلالُ المُجِيرِ

وقال آخر في أنشأ(٩) :

---

(١) في ع : " يلقون " .

(٢) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٧٦ ، وشفاء العليل : ص ٣٣٠ .

(٣) في ك ، م : " بنسوة " .

(٤) في الأصل ، ع ، م : " يلجي " ، تحريف ، والمثبت من ع ، ك . ويلحى : يلوم ويشتم ويعنف .

(٥) هو أبو حية النميري ، المقرب : ١/ ١٠١ ، والمغني : ص ٦٤١ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٩٠ ، والخزانة : ٩٣/٤ ، والمقاصد النحوية : ١٧٣/٢ ، والهمع : ١٢٨/١ .

(٦) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ٢٧٥ .

(٧) تكملة من " ع " .

(٨) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ٢٧٦ ، والمساعد : ١/ ٢٩٢ ، والهمع : ١ / ١٢٨ ، وشرح الأشموني : ١/ ٢٦٣ .

(٩) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٧٦ ، وشرح شذور الذهب : ٢٧٧ ، والهمع : ١ / ١٢٨ .

لمّا تبيّن ميْنُ الكاشحينَ لكم .·. أنشأتُ أعرِبُ عمّا كان مكتوما (١)

وقال آخر في هبَّ (٢) :

هبّبتُ ألومُ القلبَ (٣) في طاعةِ الهوى .·. فلجّ كأنّي كنتُ باللومِ مغريا

وقال آخر في هلهل (٤) :

وطئنا (٥) بلادَ المعتدينَ فهلهلت .·. نفوسُهم قبلَ الإماتةِ (٦) تزهقُ

أي : كادت .

والشائع في خبر كاد وروده مضارعا غير (٧) مقرون بأنْ ، كقوله تعالى : * كادوا يكونونَ عليهِ لِبَدا (٨) * ، وورودُه مقرونا بأنْ قليل ، ومنه ما جاء في حديث عمر رضي الله عنه " ما كِدتُ أنْ أُصلّيَ العصرَ حتّى كادتْ الشمسُ أنْ تغربَ (٩) " ومثله قول الآخر (١٠) :

أبيتُم قبولَ السِّلمِ منّا فكدتُم .·. لدى الحربِ أنْ تغنوا السيوفَ عن السَّلِّ

وقال الشاعر في خبر كرب غير مقرون بأن (١١) :

---

(١) في ع : " مكتوتا " ، ومثلها في المراجع .

(٢) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/٢٩٢ ، وشفاء العليل : ص ٣٣١ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٩١ ، والهمع : ١/١٢٨ .

(٣) في ع : " القوم " .

(٤) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٣٣١ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٩١ ، ٢٧٨ ، والهمع : ١/١٢٨ .

(٥) في ك : " وجئنا " .

(٦) في ع ، ط : " الامانة " ، وفي ك : " الإقامة " .

(٧) في ك : " وغير " .

(٨) الآية (١٩) من سورة الجن .

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح في باب غزوة الخندق من كتاب المغازي : ٥/١٤١ وأيضا في كتاب المواقيت : ١/١٥٤ .

(١٠) ورد بدون نسبة في شرح ابن الناظم على الألفية : ص ١٥٦ ، وشرح الأشموني : ١/٢٦١ ، والمقاصد النحوية : ٢/٢٠٨ .

(١١) هو الكميت بن زيد الأسدي ، ديوانه : ٢/٢٩ ، وفيه التخريج وروايته : قد قاربت تكمل ولا شاهد فيه على هذا .

وما أنتَ أمْ ما رُسُومُ الدِّيارِ ∴ وسِتُّوكَ[1] قدْ كَرَبَتْ[2] تَكْمُلُ

وقال آخر:[3]

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ ∴ حِينَ قالَ الوُشاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

وقال في اقترانه بأنْ[4]:

... ... ∴ وقدْ كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تَقطَّعا

وقال آخر:[5]

قدْ بَرَتْ أوْ كَرَبَتْ أنْ تَبُورا ∴ لمَّا رأيْتَ بَيْهَسًا[6] مَثْبُورا[7]

وقال في خبر أوشك غير مقرون بأن:[8]

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ[9] ∴ في بَعْضِ غِرَّاتِهِ / يُوافِقُها (٦٤/أ)

---

(١) في ك: "وسنوك".

(٢) في ك: "قربت".

(٣) هو الكلحبة اليربوعي العريني، المساعد: ١/٢٩٥، وشرح شذور الذهب: ص ٢٧٢، والمقاصد النحوية: ٢/١٨٩، والهمع: ١/١٣٠، وشرح التصريح: ١/٢٠٧، وشرح الأشموني: ١/٢٦٢.

(٤) هو أبو زيد الأسلمي، الكامل في الأدب: ١/١٨٨، والمقرب: ١/٩٩، وشرح شذور الذهب: ص ٢٧٤، وشرح التصريح: ١/١٠٧، وشرح الأشموني: ١/٢٦٢، وصدر البيت:

سقاها ذَوُو الأحلام سَجْلًا على الظَّما ∴ وقد ... ...

(٥) هو العجاج، كما في المقاصد النحوية: ٢/٢١٠ وليس في ديوانه المطبوع وورد في شرح الأشموني: ١/٣٦٢، وشرح ابن الناظم: ص ١٥٧.

(٦) في الأصل، م: "بيعسها"، وفي ك: "ميسما"، وفي ع: "منهسا"، والمثبت من ط.

(٧) في الأصل، ط، م: "متبورا"، وفي ع: "مبتورا"، والمثبت من ك.

(٨) هو أمية بن أبي الصلت، ديوانه: ص ٢٤٠، وفيه التخريج.

(٩) في الأصل: "عن منيته"، والمثبت من بقية النسخ.

وقال آخر في الاقتران بأن[1]:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا .·. إِذا قيل هاتوا أَنْ يَمَلُّوا[2] وَيَمْنَعُوا

(ص) وربّما جاء خبراهما[3] مفردين منصوبين، وخبر (جَعَلَ) جملة اسمية، أو فعلية مصدّرة بإذا[4]، وليس المقرون بأنْ خبرًا عند سيبويه.

ولا يتقدّم هنا الخبر، وقد يتوسّط وقد يُحذف إن عُلِم، ولا يخلو الاسم من اختصاص[5] غالبا.

ويُسند أوشك وعسى واخلولق لـ(أنْ يَفْعَلَ) فيغني عن الخبر ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله، فإن[6] أُسند إلى ضميره اسما أو فاعلا، طابَق صاحبه[7] معهما كما يُطابق مع غيرها، وإن كان لحاضرٍ أو غائبات[8] جاز كَسْرُ سِينِ عَسَى.

---

(١) ورد بدون نسبة في مجالس ثعلب: ص ٤٣٢، وأمالي الزجاجي: ص ١٩٧، وشرح شذور الذهب: ص ٢٧٠، والمقاصد النحوية: ٢/١٨٢، والهمع: ١/١٣٠، واللسان (وشك).

(٢) في ع: "يمنوا"، وفي ط، م: "يميلوا".

(٣) في م: "خبرهما".

(٤) زاد بعده في ك وبعض نسخ التسهيل قوله: "أو (كلما)، وندر إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها".

(٥) في ك: "الاختصاص".

(٦) في ك: "وان أسند".

(٧) في ك: "صاحبها".

(٨) في ط: "غائبا"، وفي ك: "غائب".

(ش) من عادة العرب في بعض ماله أصلٌ متروكٌ ، وقد استمرّ الاستعمال بخلافه[1] (أن ينبّهوا على ذلك الأصل)[2] لئلا يُجهل ، فمن ذلك جعلُ بعضِ العرب خبرَ كاد وعسى مفردًا منصوبًا (كقول الشاعر في أصحّ الروايتين)[3] :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وماكِدْتُ آئِبًا .:. وكَمْ مِثْلُها فارَقْتُها وهِيَ تَصْفِرُ

(فبقوله : وماكِدْتُ آئِبًا)[4] عُلِمَ أنّ أصل ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ ﴾[5] كادوا كائنين ، كما علم بالقَوَد واستَحْوَذَ ، أنّ أصل (قال واستعاذ) : قَوَلَ[6] واستَعْوَذَ .

ومثال جعل خبر[7] عسى[8] مفردًا منصوبا قول العرب : " عَسَى الغُوَيرُ أبْؤُسًا "[9] .

وقال الراجز :[10]

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائِمًا .:. لا تُلْحِني إنّي عَسِيتُ صائِمًا

---

(١) بعدها في ع : " الا " ولا معنى لزيادتها .

(٢) سقط مابين الحاصرتين من م .

(٣) سقط مابين الحاصرتين من م .
والبيت لتأبط شرا ، ديوانه : ص ٩١ ، وفيه التخريج واستشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٤٥٢ ، وورد في شرح الحماسة : ص ٨٣ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٣ ، والخزانة : ٣ / ٥٤ ، ٤ / ٩٠ .
وكما أشار المصنف ، فهناك رواية أخرى للبيت ، في الحماسة هي : " وماكنت آئبا .:. " وعلى هذا يفوت الاستشهاد به .

(٤) ساقطة من م .

(٥) الآية (١٩) من سورة الجن .

(٦) في ط ، ع ، م : (قال واستعاذ) : قول .

(٧) جعل ، ساقطة من ع ، وخبر ، ساقطة من ط .

(٨) بعدها في ط : " خبرا " .

(٩) الأمثال ، لأبي عبيد : ص ٣٠٠ ، ومجمع الأمثال : ١ / ٦٤٠ ، والمستقصى ٢ / ١٦١ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٥٠ ، ومجالس ثعلب : ص ٢٥١ ، واللسان : (غور) .

(١٠) نسب لرؤبة ، ملحقات ديوانه : ص ١٨٥ ، والخصائص : ١ / ٩٨ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ١٦١ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٤ ، والمغني : ص ١٦٤ ، والخزانة : ٤ / ٧٧ .

وقد يجيء خبرُ جَعَلَ جملةً اسميّةً كقول الشاعر:(١)

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابنَيْ سُهَيلٍ(٢) ∴ مِنَ الأكوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ

وقد يجيء جملة فعليّة مصدرة [بإذا](٣) كقول ابن عباس رضي الله عنه: "فجَعَلَ الرَّجُلُ إذا لَمْ يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أرسلَ رسولاً(٤)".

وليس المقرون بأن في هذا الباب خبرا عند سيبويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر أو بتضمين الفعل معنى قارَبَ، قال سيبويه: تقول: عَسَيْتَ أنْ تَفْعَلَ، فأنْ هنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أنْ تفعلَ ذلك(٥)، وبمنزلة: دَنَوتَ أنْ تَفْعَلَ. واخلولَقَتِ السماءُ أن تمطر، أي: لأنْ تُمْطِرَ، وعَسَيْتَ بمنزلة: اخلولقَتِ السماءُ. ولا يُستعمل المصدر هنا كما لم يُستعمل الاسم الذي الفعلُ في موضعه في قولك: "بذي تَسْلَمُ(٦)"، هذا نصّه.

قلت: والوجه عندي أن تُجعل عسى ناقصة أبدا، فإذا أُسندت إلى أنْ والفعل، وجّه بما يوجّه وقوع حسب عليها(٧) في نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾(٨)، فلمّا لم تخرج (حَسِبَ) بهذا عن أصلها لا تخرج (عسى)(٩) عن أصلها بشـــل:

---

(١) ورد بدون نسبة في المساعد: ١/٢٩٨، والمغني: ص ٢٥٩، والخزانة: ٤/٩٢، والمقاصد النحوية: ٢/١٧٠.

(٢) في ع: "قلوص أبي زياد سهيل"، وفي ك: "بني سهيل".

(٣) تكملة من بقية النسخ.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في باب تفسير "وأنذر عشيرتك الأقربين" من سورة الشعراء من كتاب التفسير: ٦/١٤٠.

(٥) في الكتاب: (أي: قاربت ذاك) بدل (ذلك).

(٦) الكتاب: ٣/١٥٧، ١٥٨.

(٧) في ع: "عليهما".

(٨) الآية (٢) من سورة العنكبوت.

(٩) في ع: "حسبت زيدا، بدل: حسب".

﴿وعسى أن تكرهوا شيئا﴾(١) بل يقال في الموضعين : سدّت أنْ والفعل مسدّ الجزأين . ويوجّه نحو : ﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح﴾(٢) بأنّ المرفوع اسم عسى ، وأنْ والفعل : بدلٌ سدّ مسدّ جزأي الإسناد كما كان يسدّ مسدّهما لو لم يوجد المبدل منه ، فإن المبدلَ(٣) في حكم الاستقلال في أكثر الكلام ، ومنه قراءة حمزة : ﴿ولا تحسبنّ الذين كفروا أنّما نملي لهم﴾(٤) بالخطاب على جعل (أنّ) بدلا من (الذين) ، وسدّتا مسدّ المفعولين(٥) في البدلية كما سدّتا مسدّهما في قراءة الباقين (ولا يحسبنّ) بالياء على جعل (الذين كفروا) فاعلا . ومثله : "حتّى رأينا أنّه لا حقّ لأحدٍ منّا في فضلٍ(٦)" على رواية من رواه بالفتح في صحيح مسلم .

ولا تتقدم(٧) أخبار هذه الأفعال ، فلا يقال في : طفقْتُ أفعلُ ، أفعلُ طفِقْتُ ، والسبب في ذلك أنّ أخبار هذه الأفعال خالفت أصلَها بلزوم كونها أفعالا ، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها للأصل .

وأيضا فإنها أفعالٌ ضعيفة لا تصرّف لها ، إذ لا ترد إلّا بلفظ الماضي إلّا كاد وأوشك ، فإن المضارع منها مستعمل فلهنّ حالُ ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف ، وحالُ قوّةٍ بالنسبة إلى الحروف ، فلم تتقدّم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها المتصرفة .

وأُجيز توسيطها تفضيلا لها على إنّ وأخواتها فيقال : طفق يصلّيان الزيدان ، وكاد يطيرون المنهزمون(٨) .

---

(١) الآية (٢١٦) من سورة البقرة .

(٢) الآية (٥٢) من سورة المائدة .

(٣) في ع : " البدل " .

(٤) الآية (١٧٨) من سورة آل عمران ، وانظر الكشف : ١/ ٣٦٥ .

(٥) في ط : " وسدت مسد المفعول " .

(٦) قول صحابي ، أخرجه مسلم في صحيحه في باب استحباب المواساة بفضول المال من كتاب اللقطة : ٣/ ١٣٥٤ .

(٧) في ط ، ك ، م : " يتقدم " .

(٨) في ع : " المهزومون " .

وحكى الجوهري مضارع طَـفِق.(١)

ويجوز في هذا الباب حذف الخبر إن علم كقوله : "مَنْ تأنّى أصاب أو كـاد ، ومَنْ عجِلَ أخطأ أو كاد"(٢) ومنه قول المرقّش:(٣)

وإذا ماسمعتِ مِنْ نحوِ أرضٍ .·. بمُحِبٍّ قد ماتَ أو قيلَ : كـادا

فاعلمي غيرَ عِلْمِ شكٍّ بأنّي .·. ذاك وابكي لِمُقْصِدٍ لَنْ(٤) يُقادا

أي : لَنْ يُؤخَذَ له بقود . وقال آخر:(٥)

قَدْ هاجَ سارٍ لِسارٍ لَيْلَةً طَربا .·. وقدْ تَضَرَّمَ(٦) أو قدْ كادَ أو ذَهبا

الساري الأول : البرق .

ومن حذف الخبر لدليل قول الله تعالى : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بالسُّوقِ والأعناقِ﴾(٧) (٦٤/ب)

فحذف الخبر وهو (يمسح) وترك مصدره دليلا عليه .

وحق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربا لها كما يحق ذلك لاسم كان ، وقد يرد(٨) نكرة محضة كقول الشاعر:(٩)

---

(١) قال : " قال الأخفش : وبعضهم يقول طَفَقَ بالفتح يطفِقُ طُفُوقًا " الصحاح (طفق) . وقال الأخفش عند تفسير قوله تعالى : (وطفِقا) آ٢٢ الأعراف : " وقال بعضهم : (وطَفَقا) فمن قال : طَفَقَ ، قال : يَطفِقُ ، ومن قال : طفِق ، قال : يطفَقُ " معاني القرآن : ص ٢٩٦ .

(٢) حديث ، فيض القدير : ٩٨/٦ ، وكشف الخفاء : ٣٥٠/١ ، واستشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٤٦٢ .

(٣) المفضليات : ص ٢٣٢ ، وشرح الكافية للمصنف : ص ٤٦٢ .

(٤) في ع : " أن يقادا " .

(٥) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٨٣ .

(٦) في ع ، م : " تصرم " .

(٧) الآية (٣٣) من سورة ص .

(٨) في ع : " ترد " .

(٩) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٨٣ ، وشرح شذور الذهب : ص ٢٧٠ ، والمقاصد النحوية : ٢١٤/٢ ، والهمع : ١٣١/١ .

عَسَى فَرَجٌ يأتي بِهِ اللّهُ إنّهُ .·. لهُ كُلَّ يومٍ في خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وقد يُسنَدُ أوشَكَ وعَسَى واخلولق لـ(أَنْ يفعَلَ)فيغني عن الخبر كقوله تعالى : * وعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وهُوَ خَيْرٌ لَكُم *[(١)] فلو وقعت عسى وأن يفعل[(٢)] خبر اسم قبلها فللمتكلم بذلك أن يُضمِر في عسى ضميرًا هو اسمها أو فاعلها[(٣)] ويحكم على موضع أَنْ يَفْعَلَ[(٤)] بالنصب ،وله أن يجرّد عسى من الضمير ويحكم على موضع (أَنْ يفعَلَ) بالرفع ،مستغنى به عن زائد[(٥)] كما استغنى به بعد حسب عن مفعول ثان .

وأوشك واخلولق مثل عسى في هذين الاستعمالين فيُقال : الزيدان أوشكا أن يفعلا ،وأوشك أن يفعلا ،والعمران اخلولقا أن يفوزا ،واخلولق أن يفوزا .أشار[(٦)] إلى ذلك في الثلاثة سيبويه رحمه الله تعالى[(٧)].

وإن أُسندتْ عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسرُ سينها وفتحُها والفتح أشهر،ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون،ولم يقرأ بالكسر إلا نافع[(٨)].

(ص) وقد يتّصل بها الضمير الموضوع للنصب اسمًا عند سيبويه[(٩)] حملا على لَعَلَّ ،وخبرًا مقدّمًا عند المبرّد[(١٠)]،

---

(١) الآية (٢١٦) من سورة البقرة .

(٢) في ع :" وأن تفعل " .

(٣) في ك :" أو فاعلا " .

(٤) في ع :" وأن تفعل " .

(٥) في ع :" زيد " .

(٦) في ع : اشارة ،وفي ك : (وأشار) .

(٧) الكتاب : ٣ / ١٥٨ .

(٨) انظر الكشف : ١ / ٣٠٣

(٩) الكتاب : ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(١٠) المقتضب : ٣ / ٧٢ .

ونائبا عن المرفوع[1] عند الأخفش[2] وربما اقتصر عليه .

ويتعيَّن عَوْد ضمير من الخبر إلى الاسم، وكونُ الفاعل غيرَه قليل .

وتُنفَى (كاد) إعلاما بوقوع الفعل عسيرا، أو بعدمه وعدم مقاربته، ولا تُزاد كاد[3] خلافا للأخفش[4]، واستُعمل مضارع كاد وأوشك خصوصا، وندر اسم فاعل أوشك[5].

(ش) إذا كان معمول عسى ضميرًا، فحقّه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع نحو : عَسَيتُ، وعَسَيْنا، وعَسَيتِ، وعَسَيتُمْ، كما يقال : كُنتُ، وكُنّا، وكُنْتَ، وكُنتُمْ . وهذا الاستعمال هو المشهور وبه نزل القرآن قال الله تعالى : * قالَ هَلْ عَسَيْتُم إن كُتِبَ عَلَيكُمُ القِتالُ ألّا تُقاتِلُوا *[6]، ومن العرب من يقول : عساني، وعَساكَ، وعَساهُ، فيستغني بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع كقول الشاعر[7]:

وَلِي نَفْسٌ أقُولُ لها إذا ما .·. تُنازِعُني لَعَلِّي أو عَساني

وكقول الآخر[8]:

أصِخْ فَعَساكَ أنْ تَهْدِى[9] ارعِواءَ[10] .·. لِقَلبِكَ بالإصاخةِ[11] مُسْتَفادُ

---

(١) في ط: " عن مرفوع " .

(٢) انظر تعليقته على الكتاب، حاشية (٦) ، الكتاب: ٢/ ٣٧٥، والهمع : ١٤٦/٢ .

(٣) كاد، ساقطة من م، والتسهيل .

(٤) الهمع : ٢ / ١٣٧ .

(٥) زاد بعدها في التسهيل: وكاد، ومضارع طفق .

(٦) الآية (٢٤٦) من سورة البقرة .

(٧) هو عمران بن حطان، الكتاب: ٢/ ٣٧٥، والمقتضب: ٣/ ٧٢، والخصائص ٣/ ٢٥، وشرح المفصل: ٣/ ١٠، ١٨٨، ١٢٠، والخزانة: ٢ / ٤٣٥، والمقاصد النحوية : ٢/ ٢٢٩ .

(٨) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٨٥ .

(٩) في ع : " تهدين " . وفي ك : تهوى .

(١٠) في ط: " لا رعواء " ، وفي ك

(١١) في ك : بالإجابة .

فالتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع، لكن اختلف في [هذا][1] الضمير، أهو منصوب المحل أم[2] مرفوعه؟ فاتّفق سيبويه والمبرّد على أنّه منصوب المحل، و"أنْ" والفعل في موضع رفع، إلا أن سيبويه يجعل المنصوبَ اسما والمرفوعَ خبرًا حملًا على لَعَلّ[3]، والمبرّد يجعل المنصوبَ خبرًا مقدّما، و"أنْ" والفعل اسما مؤخّرا[4].

وذهب الأخفش إلى أن الضمير وإن كان بلفظ الموضوع للنصب محلّه رفع[5] بمعنى نيابة عن الضمير الموضوع[6] للرفع، كما ناب [الموضوع للرفع عن الموضوع][7] للجرّ في نحو: ما أنا كأنتَ، وعنه وعن الموضوع للنصب[8] في نحو: مررتُ بك أنت، وأكرمته هو[9].

وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير[10] إذ ليس فيه إلّا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود كقول الراجز[11]:

يا ابنَ الزُّبيرِ طالما عَصَيْكا ∴ وطالما عَنَّيْتَنا إليكا

---

(١) زيادة من "ع".

(٢) في ط: "أو".

(٣) الكتاب: ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٤) المقتضب: ٣ / ٧٢.

(٥) في ط: "الرفع".

(٦) في ك: "نائب عن الضمير للموضوع".

(٧) تكملة من ط، ع.

(٨) تكملة من ع وحدها.

(٩) انظر تعليقته بحاشية الكتاب: ٢/ ٣٧٥، والهمع: ٢/ ١٤٦.

(١٠) في الأصل، ط: "عن عدم".

(١١) نسب لرجل من حمير، نوادر أبي زيد: ص ١٠٥، وأمالي الزجاجي: ص ٢٣٦، والمقرّب: ٢/ ١٨٢، والمغني: ص ١٦٤، وشرح شواهد الشافية: ص ٢٤٥، والمقاصد: ٤ / ٥٩١، والخزانة: ٢/ ٢٥٧.

أراد : عَصَيْتَ ، فجعل الكاف نائبةً عن التاء ، ولأنّ نيابة الموضوع للرفع موجودة في نحو : ما أنا كأنتَ ، ومررت بك أنتَ ، فلا استبعاد في نيابة غيره عنه ، ولأنّ العَرَبَ قد تقتصر على عَسَاكَ ونحوه ، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه [1] ، ولا نظيرَ لذلك ، بخلاف كونه في موضع رفع فإنّ الاستغناء به نظير الاستغناء بمرفوع كاد في نحو : " مَنْ تأنّى أصابَ أو كادَ ومن عَجِلَ أخطأ أو كادَ [2] " ولأنّ قولَ [3] سيبويه يلزمُ منه حملُ فعل على حرف في العمل ولا نظير لذلك .

وقال السيرافي : وأمّا عساك وعساني ، ففيه ثلاثة أقوال ، أحدُها : قول سيبويه ، وهو أنّ عسى حَرْفٌ بمنزلةَ لعلّ [4] . وذَكَرَ القولين الآخرين .

وفي هذا القول أيضا ضَعْفٌ ، لتضمّنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل إلّا أنّ فيه تخلّصا من الاكتفاء بمنصوب فِعْلٍ عن مرفوعه في نحو : عَلّك أو عَسَاكَ في نحو : عساكَ تفعَلُ بغير (أنْ) ولا مخلصَ [5] للمبرد من ذلك . ويلزم المبرد أيضا مخالفة النظائر من وجهين آخرين :

أحدهما : الإخبارُ باسم عَيْنٍ جامد عن اسم معنى .

والثاني : وقوع خبر في [6] غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وذلك أنك إذا قلت في (عَسَاكَ أنْ تفعَلَ) : عسى أنْ تَفعَلَ / إياك [7] ، لم يجز [8] . (٦٥/أ)

---

(١) في ط : " مرفوع " .

(٢) سبق الاستشهاد به قريبا في الباب .

(٣) قول ، ساقطة من ط .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي : جـ٣ لوحة ١٥٤ .

(٥) في ع ، ك : " تخلص " .

(٦) في ع : حرفي غير " .

(٧) في ع : " عسى أن يفعل اياك " .

(٨) في الأصل و ط ، ع " لم تجز " والمثبت من ك ، م .

ومالم يجز في الحالة الأصليّة حقيقٌ بألّا يجوز في الحالة الفرعية ، فتبيّن أن قول أبي الحسن في هذه المسألة هو الصحيح ، والله أعلم .

ولا بدّ من عود ضمير من الخبر في هذا الباب إلى الاسم ، كما لا بدّ منه في غير هذا الباب (إلا أنّ الضمير في غير هذا الباب)[1] لا يُشترط كونه فاعلا ، بخلاف الضمير في هذا الباب ، فإن الفاعل لا يكون غيره إلّا على قلّة ، ولا يكون ماورد على قلّة إلّا مؤولا بأنّه هو . فمن ذلك قول الشاعر[2] :

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ماقُمْتُ يُثْقِلُنِي ∴ ثَوبِي فأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فجاز [جعل][3] فاعلِ الفعلِ المخبر به غيرُ[4] ضميرِ الاسم ، لأن المعنى : وقد جعلت إذا ماقمتُ أثقُلُ وأضْعُفُ ، فصحّ لذلك . وكذا قول الآخر[5] :

وَقَفْتُ على رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي ∴ فما زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وأُخاطِبُهْ

وأُسْقِيهِ حتّى كادَ مِمَّا أُبِثُّهُ ∴ تُكَلِّمُنِي[6] أحْجارُهُ ومَلاعِبُهْ

فجاز هذا لأن معناه : [حتى][7] كاد يكلّمني . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : وكون الفاعل غيره قليل .

وزعم قوم أن كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفيٌ فالخبر [مُثْبَتٌ ، وإذا لم يدخل عليهما نفي فالخبر][8] منفيّ .

---

(١) ساقطة من " ط " .

(٢) سبق الاستشهاد به في الباب .

(٣) زيادة من ع ، ط .

(٤) في بقية النسخ : عن ضمير .

(٥) هو ذو الرمة ، ديوانه : ص ٣٨ ، وفيه التخريج ، والكتاب : ٤ / ٥٩ .

(٦) في الأصل : " يكلمني " .

(٧) زيادة من ع .

(٨) تكملة من ع ، ط .

والصّحيح أنّ إثباتَهما [إثباتٌ](1) للمقاربة ، ونفيَهما نفيٌ للمقاربة ، فإذا قيل : كاد فلانٌ يموتُ ، فمقاربة الموت ثابتة والموت لم يقع ، وإذا قيل : لم يكد يموت ، فمقاربة الموت منفيّة ، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفيُ وقوعه بزيادة مبالغة ، كأن قائلا قال : كاد فلان يموتُ ، فرد عليه بأن قيل : لم يكد يموتُ ، وقولك : لم يَكَدْ يموت ، أبلغ في إثبات الحياة من قولك : لم يَمُتْ ، ولهذا قيل في قوله تعالى : ﴿ إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها ﴾(2) أنّ معناه لم يَرَها ، ولم يُقارب أنْ يراها ، وفي قوله تعالى : ﴿ يَتَجَرَّعُهُ ولا يَكادُ يُسيغُهُ ﴾(3) أنّ معناه : لا يُسيغُهُ ولا يُقارب إساغَتَهُ.

وقد يقول القائل : لم يَكَدْ زيدٌ يفعلُ ، ويكون مُرادُه أنّه فَعَلَ بِعُسْرٍ لا بسُهولَة ، وهو خلاف الظاهر الذي وُضِع له اللفظ أولا ، ولا مكان هذا رَجَع ذو الرمّة عن قوله(4) :

إذا غيّر النأيُ المُحِبّينَ لَمْ يَكَدْ ∴ رَسيسُ الهَوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

إلى أن جعل بدل (يَكَدْ) (يَجِدْ)(5) وإن كان في (يَكَدْ) من المبالغة والجزالة ما ليس في (يَجِدْ) .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوها وماكادوا يَفْعَلُونَ ﴾(6) فمحمول على وقتين : وقت عدم الذبح وعدم مقاربته ، ووقت وقوع الذبح كما يقول القائل : خلص فلان وماكاد يخلص .

وأجاز الأخفش استعمالَ كاد زائدة(7) ، ومما استشهد به قوله تعالى :

---

(1) تكملة من " ع " .
(2) الآية (٤٠) من سورة النور .
(3) الآية (١٧) من سورة ابراهيم .
(4) في الأصل ، ط ، ك ، م : " في قوله " ، والمثبت من ع .
وانظر ديوانه : ٢/١٩٢ ، وفيه التخريج ، والخزانة : ٤/ ٧٤ .
(5) وهي رواية ديوانه .
(6) الآية (٧١) من سورة البقرة .
(7) الهمع : ٢ / ١٣٧ .

* إنّ السّاعةَ آتيةٌ أكادُ أُخفيها *[1] وقول حسّان[2]:

وتكادُ تَكْسَلُ أنْ تجيءَ فِراشَها .·. في جِسمِ خَرْعَبةٍ[3] وحُسْنِ قَوامِ

والصّحيح أنّها لا تُزان . وأمّا قوله تعالى : * أكادُ أُخفيها *[4] فقيل : إنّ معناه : أنّ السّاعة آتيةٌ أكادُ أُخفيها ، فلا أقول : هي آتية . وقيل معناه : أكادُ أُخفيها عن نفسي ، وقرأ[5] أبو الدرداء وسعيد بن جبير * أكادُ أَخْفيها *[6] بفتح الهمزة من : خَفَيْتَ الشيءَ أَخْفيهِ ، إذا أظهرتَهُ ، وبه فُسّر قول امرئ القيس[7]:

فإنْ تَدفِنوا الدّاءَ لا نَخْفِهِ .·. وإن تَبعَثوا الحَرْبَ لا نَقْعُدِ

وأمّا قولُ حسّان ، فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكَسَل دون حصوله وذلك بيّن .

ولازمت أفعال هذا الباب لفظ المضيّ إلا كادَ وأوشكَ ، فإنهما اختصّا باستعمال مضارعيهما .

وشذّ استعمال اسم فاعل أوشكَ في قول الشاعر[8]:

فَموشِكةٌ أرضُنا أنْ تَعـــودَ .·. خِلافَ الخَليطِ[9] وُحوشًا يَبابـا

---

(١) الآية (١٥) من سورة طه .

(٢) ديوانه : ص ٢٩ وفيه التخريج .

(٣) في الأصل : خريعة ، وفي ع : خزعبة ، وفي ط : خرعته ، والمثبت من ك ، م ، وموافق للديوان .

(٤) سبق الاستشهاد بها قريبا .

(٥) في ع : " وقرأ " ، وفي ك ، م : " وقراءة " .

(٦) من الآية (١٥) من سورة طه ، والقراءة في البحر المحيط : ٦ / ٢٣٢ .

(٧) ديوانه : ص ١٨٦ وفيه التخريج .

(٨) هو أسامة بن الحارث ، شرح أشعار الهذليين : ص ١٢٩٣ .

(٩) في ك : " الأنيس " .

وذكر الجوهري : يَطْـفِقُ[1]، ولم أَرَهُ لِغيره والله أعلم.[2]

---

(١) انظر الصحاح (طفق) ، ونسب الجوهري ذلك إلى الأخفش ، وكان الأخفش قد نسبه لبعضهم .
معاني القرآن :ص ٢٩٦.

(٢) بعدها في ك :" تم السفر الأول من الشرح ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد رسوله الكريم ، وعلى آله وسلم تسليما كثيرا " .

* بـاب الأحرف الناصـبة الاسم الرافعة الخبر *

(ص) وهي (إنّ) للتوكيد، و(لكنّ) للاستدراك، و(كأنّ) للتشبيه وللتحقيق أيضا على رأي، و(ليت) للتمني و(لعلّ) للترجّي وللإشفاق (١) والتعليل والاستفهام.

ولهنّ شَبَهٌ بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسا، ليكونا معهنّ كمفعول قدّم وفاعل أُخّر تنبيها على الفرعيّة، ولأنّ معانيها في الأخبار، فكانت كالعُمَد، والأسماءُ كالفضلات، فأُعطيا إعرابيهما، (٢) ويجوز نصبهما بِلَيْتَ عند الفراء، (٣) وبالخمسة عند بعض أصحابه، (٤) وما استشهد به محمولٌ على الحال، أو على إضمار فعل، وهو رأي الكسائي (٥).

(ش) اعتبار الأصل يقتضي كون أحرف هذا الباب خمسة لا سِتّة كما يقول أكثر المصنفين، ويكملون (٦) الستّة بأنّ المفتوحة. ولا حاجة إلى ذلك فإنها فرعُ المكسورة وسأبيّن / ذلك إن شاء الله. (٦٥/ب)

ومتبوعي فيما اعتبرته سيبويه، (٧) فإنه قال: هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل

---

(١) في الأصل، والاشفاق، والمثبت من بقية النسخ والتسهيل.

(٢) في التسهيل: "اعرابيهما".

(٣) معاني القرآن له: ٢ / ٣٥٢.

(٤) شرح المفصل: ٨/ ٨٤، وخزانة الأدب: ٤ / ٢٩١، ٢٩٢.

(٥) شرح المفصل: ٨/ ٨٤، وخزانة الأدب: ٤/ ٢٩١.

(٦) في ع: "لا كما يقول أكثر المصنفين فإنهم يكملون".

(٧) في ط "بسيبويه".

فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده[1]، وكذا قال المبرد في المقتضب[2]، وابن السراج في الأصول[3]، ولو قال: باب الأحرف، لكان أولى من قوله: باب الحروف، لأنّ أحرفا جمع قلّة، وحُروفا جمع كثرة، والموضع موضع قِلّة، إلّا أنّ كلّ واحد من جمع القلّة والكثرة قد يقع موقع الآخر ومنه قوله تعالى: ﴿والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بأَنْفُسِهِنَّ ثلاثةَ قُرُوءٍ﴾[4] وقد قيل: إن المسوّغ لوقوع (قُروءٍ) موقع (أَقراء) اختلاف عوائد النساء، وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة وكذا قال[5] سيبويه، يُحمَلُ على أنّه ملحوظ بما يعرض، لـ(إنَّ) من فتح همزتها ومن تخفيف نونها في الحالين، ومن تخفيف نون (كأنَّ) وما يُستعمل في لَعَلَّ من اللغات.

فإن قيل: إذا كان (أنّ)[6] تفريع (إنَّ) سببا لعدم الاعتداد بها، فينبغي أن لا يُعتدَّ بكأنَّ، فإنّ أصل (كأنّ زيدًا أسدٌ): إنّ زيدًا كالأسدِ، فالجواب: أنّ أصل كأنّ منسوخ[7] لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أنّ، فليس أصلها منسوخا[8] بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يُعطف عليه بعد المكسورة، فاعتُبِرتْ فرعيّة أنّ لذلك[9] دون كأنَّ.

وقد قرنت[10] كل واحد من هذه الأحرف [الثلاثة][11] بمعناه، فمعنى إنَّ التّوكيد، ولذلك أُجيب بها القسم نحو: واللهِ إنَّكَ لَفَطِنٌ.

---

(١) الكتاب: ٢ / ١٣١.

(٢) المقتضب: ٤ / ١٠٧.

(٣) الأصول: ١ / ٢٢٩.

(٤) الآية (٢٢٨) من سورة البقرة.

(٥) في ع: "ولذلك قول سيبويه".

(٦) أن، ساقطة من ع.

(٧)(٨) في ع: "مفسوخ".

(٩) في ط، ك، م: "بذلك".

(١٠) في ع: "قربت" تحريف.

(١١) زيادة من ع.

ومعنى (لكنّ) الاستدراك ، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُم وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾(١).

و(كأنّ) للتشبيه المؤكّد نحو: كأنّ زيدًا أسدٌ ، فإنّ أصله : إنّ زيدًا كأسدٍ ، فقدمت الكاف وفتحت الهمزة ، وصار الحرفان حرفا واحدا مدلولا به على التشبيه والتوكيد .

وزعم بعضهم أنّ (كأنّ) قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر [يرثي هشاما](٢):

وأصبحَ بَطْنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا .·. كأنَّ الأرضَ لَيْسَ بها هِشامُ

واستشهد أيضا بقول الآخر(٣):

كأنّني حِينَ أُمْسِي لا يُكَلِّمُني .·. ذو بُغْيةٍ يَبْتَغِي ما لَيْسَ مَوْجُودا

والصّحيح أنّ (كأنّ) لا يُفارقها التشبيه ، ويخرّج البيت الأول على أنّ هشاما وإن مات فهو باقٍ ببقاء مَنْ يخلُفه [سائرا](٤) بسيره(٥) ، وأجودُ من هذا أن تجعل الكاف من (كأنّ) في هذا الموضع كافَ التعليل المرادفة اللّام(٦)؛ كأنّه

---

(١) الآية (١٧) من سورة الأنفال .

(٢) زيادة من ع .
وقائله الحارث بن خالد بن العاص ، الكامل في الأدب : ١٤٢/٢ ، والمغني : ص ٢١٠ ، وشرح أبياته : ١٦٩/٤ ، وشرح التصريح : ٢١٢/١ ، والهمع : ١٣٣/١ ، واللسان (قشم) .

(٣) نُسب لعمر بن أبي ربيعة ، ديوانه : ص٥٠٣ ، وليزيد بن الحكم كما في اللسان (عود) ، وانظر المحتسب : ١٥٥/٢ ، والخصائص : ٩٦/٣ ، وشرح المفصل : ٧٧/٤ ، والمغني : ص ٤٠٩ ، وشرح أبياته : ١٧٠/٤ و ١٤٩/٦ ، والخزانة : ٩٦/٣ .

(٤) تكملة من ع ، ط ، ك ، م .

(٥) في ع : " بسيرته " .

(٦) في ع ، م : " للام " .

قال : وأصبح بطنُ مكّةَ مُقْشَعِرًّا لأنّ الأرضَ ليس بها هِشام ، وعلى هذا حُمل قوله تعالى : * وَيْكَأَنّهُ لا يُفْلِحُ الكافِرون *(١)]فقيل : معناه : أَعْجَبُ لأنّهُ لا يُفْلِحُ الكافرون[(٢) .

وأكثر ما ترد(٣) الكاف بهذا المعنى مقرونةً بـ(ما) كقوله تعالى : * واذكُروهُ كما هَداكُم *(٤) ومنه ما حكاه سيبويه من قول بعضهم ، "كما أنّهُ لا يَعْلَمُ فَغَفَرَ اللهُ لَهُ"(٥).

وأما البيت الثاني ، فلا حجّة فيه ، لأن التشبيه فيه يتبيّن بأدنى تأمّل .

وكون (لَيْت) للتمنّي و(لَعَلّ) للترجّي ظاهر ، والفرق بينهما أنّ التمنّي يكون في الممكن وغير الممكن ، والرّجاء لا يكون إلّا في الممكن .

وتكون لعلّ للإشفاق ، كقوله تعالى : * فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ *(٦) ، وكقول الشاعر(٧) :

أتوني فقالوا يا جَميلُ تبدّلَتْ .·. بُثَيْنَةُ إبدالاً فقُلْتُ لَعَلَّها

وعَلَّ حِبالاً كُنْتُ أَحْكَمْتُ قَبْلَها .·. أُتيحَ لَها واشٍ رَفيقٌ فَحَلَّها

وتكون (لَعَلّ) أيضا للتعليل ، كقوله تعالى : * فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى *(٨) وكقول الشاعر(٩) :

وقُلْتُمْ لنا كُفّوا الحُروبَ لَعَلَّنا .·. نَكُفُّ ووثّقتم(١٠) لنا كُلَّ مُوثِقِ

---

(١) الآية (٨٢) من سورة القصص .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في الأصل ، ط ، م : " ما تزاد " والمثبت من ع - وهو الصواب .

(٤) الآية (١٩٨) من سورة البقرة .

(٥) الكتاب : ٣ / ١٤٠ وفيه : " فتجاوز الله عنه " بدل " فغفر الله له " .

(٦) الآية (٦) من سورة الكهف .

(٧) هو جميل بثينة ، ديوانه : ص ١٩٠ ، وفيه التخريج .

(٨) الآية (٤٤) من سورة طه .

(٩) ورد بدون نسبة في أمالي ابن الشجري : ١ / ٥١ .

(١٠) في ط ، ك : " واوثقتم " .

فلمّا كففنا الحربَ كانت عهودُكم .·. كلمعِ سرابٍ في الملا(١) متألّقِ

قال الأخفش في المعاني: [وقال](٢) : ﴿ لعلّه يتذكّر ﴾(٣) نحو قول الرجل لصاحبه : افرُغْ(٤) لعلّنا نتغدّى ، والمعنى لنتغدّى . ويقول الرّجل : اعمل عملك لعلّك تأخذ أجرك ، أي: لتأخذه(٥) . وهذا نصّه .

وتكون لعلّ أيضا للاستفهام كقوله تعالى : ﴿ وما يدريك لعلّه يزّكّى ﴾(٦)، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار - رضي الله عنهم - وقد خرج إليه مستعجلا " لعلّنا أعجلناك "(٧).

وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة كانَ الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فاللّزوم مخرجٌ لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كألا وأمّا الاستفتاحيّتين ، والاستغناء بهما مُخرِجٌ لِلولا ولوما الامتناعيّتين ، ولإذا المفاجأة ، فإنهنّ يشبهنَ " كان " في لزوم المبتدأ والخبر ، ويفارقنها(٨) بافتقار لولا ولوما إلى الجواب ، وافتقار " إذا " إلى كلام سابق .

وضمّ أكثر النّحويين - إلى المشابهة من الوجه المذكور - المشابهةَ بسكون الوسط وفتح الآخر .

والصّحيح عدم اعتبار ذلك ، إذ لو كان سكون الوسط معتبرًا لم يعتدّ بلكنّ لأنّ

---

(١) في حاشية الأصل : " في الفلا " .

(٢) زيادة من معاني القرآن ، يقتضيها المقام .

(٣) من الآية (٤٤) من سورة طه .

(٤) في الأصل ، ع : " افرع " ، وفي ط : " ارفع " ، والتصويب من معاني القرآن .

(٥) معاني القرآن : ٢ / ٤٠٧ .

(٦) الآية (٣) من سورة عبس .

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه في باب : إنما الماء من الماء من كتاب الحيض : ١ / ٢٧٠ .

(٨) في ط : " وتفارقها " .

وسطها متحرك ، ولو كان فتح الآخر معتبرا لزم إبطال / عمل إنَّ وأنَّ وكأنَّ[1] عند (٦٦/أ) التخفيف .

وزاد الزجاجي ـ في المشابهة المعتبرة ـ الاتصالَ بالضمائر المنصوبة[2] ، وهذا عجبٌ ، فإن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل ، فصحّ أن المعتبر من المشابهة ما اقتصرتُ على ذكره من لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، إلا أن هذه الأحرف لمَّا كانت فروع " كانَ " في عمل الرفع والنصب قُدّم معمولهن عمل النصب على 〈عمل〉[3] الرفع تنبيها على الفرعية ، لأنّ الأصل تقديم الرفع ولم يُحتج إلى ذلك في " ما " المحمولة على ليس لأن فرعيتها 〈ثابتة〉[4] بيّنة الثبوت ، بعدم اتفاق العرب على إعمالها ، وببطلان عملها[5] عند نقض النفي بإلّا[6] أو تقديم الخبر أو وجود أَنْ ؛ فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان .

وقيل لمَّا كان معنى كلّ واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلّا في الأخبار تنزلت[7] منهنّ منزلة العمد من الأفعال ، فأُعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع ، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات فأُعطيت إعراب المفعول وهو النصب .

وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معا بليْتَ ، ومن حجته[8] على ذلك قول الشاعر[9] :

ليتَ الشبابَ هُو الرَّجيعَ على الفتى .·. والشَّيبَ كان هو البَدِيءَ الأوَّلُ .

---

(١) في ط ، ك : " ولكن " .

(٢) الجمل : ص ٥١ .

(٣) زيادة من ع .

(٤) تكلة من ع ، ط ، ك .

(٥) في ط : " اعمالها " .

(٦) في الأصل ، م : " بلا " ، والمثبت من ع ، ك ، ط .

(٧) في ط : " نزلت " .

(٨) في ع : " حججه ، وانظر معاني القرآن له : ٢ / ٣٥٢ .

(٩) هو القطامي ، ديوانه : ص ٧ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٥٢ ، والتذييل : جـ٢ لوحة ١٩٧ ، وشفاء العليل : ص ٣٤٣ ، والمساعد : ١ / ٣٠٧ ، واستشهد به المصنف دون نسبة في شرح الكافية : ص ٥١٦ .
وضبطت الكلمتان (الشيب) و (البدئ) بالضم ، في نسخة ك ، ط . ومعاني القرآن وشرح الكافية للمصنف والمساعد .

وأجاز بعض الكوفيون ذلك ، في كل واحد من الخمسة [١] ، ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا " [٢] ،

ومن حججه قول الشاعر: [٣]

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ .·. خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا

ومنه قول الراجز: [٤]

إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزا .·. تأكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزا

ومثله: [٥]

كأنَّ أُذُنَيهِ إذا تَشَوَّفا .·. قادِمَةً أو قَلَمًا مُحَرَّفا

---

(١) انظر شرح المفصل : ٨/٨٤ ، وخزانة الأدب : ٤ /٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح في باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها من كتاب الايمان : ١/ ١٨٧ ، برواية " لسبعون " لكن النووى أشار الى وجود هذه الرواية بقوله : " ووقع في معظم الأصول والروايات (لسبعين) بالياء وهو صحيح أيضا " صحيح مسلم شرح النووى : ١/ ٤٧٥ .

(٣) نسب لعمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه المطبوع ، واستشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٥١٨ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٤ ، والمغنى : ص ٣٦ ، وشرح أبياته : ١ / ١٨٣ ، والخزانة : ٢/ ١٤٤ .

(٤) وردا بدون نسبة في النوادر : ص ١٧٢ ، والمساعد : ١ / ٣٠٨ ، والهمع : ١ / ١٣٤ .

(٥) للعماني ، محمد بن ذؤيب ، الكامل : ٣ / ١٤١ ، والخصائص : ٢ / ٤٣٠ ، وسمط اللآلئ : ص ٨٧٦ ، والمغني : ص ٢١١ ، والخزانة ٤ / ٢٩٢ ، والمخصص : ١ / ٨٢ .
وقيل : إن الراجز أخطأ ، وصحح له الرشيد خطأه وقال له : قل : تخال أذنيه إذا تشوفا (الكامل) و (المغنى) .

ولا حجة في شيء من ذلك ، لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه ، أمّا البيت الأول ، فيحتمل[1] على تقدير كان ، والأصل : ليت الشبابَ كان الرجيعَ ، فحذفت كان وأبرز الضمير وبقي النصب بعده دليلا ، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع ، وقد روي عن الكسائي أنه كان يوجّه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان[2] بعد شيء من هذه الأحرف ، ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان) كثيرا بعد ليت وإنّ[3] كقوله تعالى : * ياليتني كنتُ معهم *[4] و * يالَيْتَنِي كُنْتُ تُرابًا *[5] و * إنَّ اللهَ كانَ بِكُمْ رَحِيمًا *[6] و * إنَّ اللهَ كانَ على كلِّ شيءٍ حَسِيبًا *[7] * وما تفعلوا من خيرٍ فإنَّ اللهَ كان بِهِ عليمًا *[8] و * إنَّه كانَ بي حَفِيًّا *[9] و * إنّكَ كُنْتَ بِنا بَصِيرًا *[10] فجاز إضمار (كان) هنا لكثرة إظهارها ، كما جاز ذلك في : " ما أنتَ وزيدًا[11] ؟ " و " كيفَ أنْتَ وقَصْعةً مِنْ ثريدٍ[12] ؟ " .

---

(١) في ع : " فيحمل " .

(٢) في الأصل ، م : " موضع رفع فيه بعد شيء ، وفي ط ، ك : " موضع نصب فيه بعد شيء . والمثبت من ع .

(٣) في الأصل : إظهار (ليت) و (إن) كثيرا بعد ليت ، سهو . والمثبت من بقية النسخ .

(٤) الآية (٧٣) من سورة النساء .

(٥) الآية (٤٠) من سورة النبأ .

(٦) الآية (٢٩) من النساء .

(٧) الآية (٨٦) من سورة النساء .

(٨) الآية (١٢٧) من سورة النساء .

(٩) الآية (٤٧) من سورة مريم .

(١٠) الآية (٣٥) من سورة طه .

(١١) في الأصل : " وزيد " ، سهو ، والمثبت من بقية النسخ ، ومثله في الكتاب : ١ / ٣٠٣ .

(١٢) الكتاب : ١ / ٣٠٣ .

ويحمل⁽¹⁾ الحديث على أنّ القَفْرَ فيه مصدر: قَفَرت الشيءَ، إذا بلغت قعره، وهو اسم إنّ، و"لسَبْعين خَرِيفاً"⁽²⁾ ظرف مخبر به، لأنّ الاسم مصدرٌ، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرا.

ويقدّر "إنّ حراسنا أُسْداً"⁽³⁾، كأنه قال: إنّ حرّاسنا يشبهون أسداً، أو كانوا.

وأمّا قول الراجز، فمحمول على أنّ (تأكل) خبر (إنّ)، و(خَبّة جُرُوزاً) حالان من فاعل (تأكل)، ولا تكلّف في هذا التوجيه.

وأمّا قول الآخر، فمحمول على أن (قادمة) و(قلما) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوّفا يخلفان قادمةً.

وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إنّ وأخواتها⁽⁴⁾.

(ص) ومالا تدخل عليه دامَ لا تدخل عليه هذه الأحرف، وربما دخلت إنَّ على ما خبره نهي، وللجزأين من بعد دخولهن مالهما مجرّدين، لكن يجب هنا تأخير الخبر مالم يكن ظرفا أو شبهه، فيجوز توسيطه.

ولا يخصّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشّعر، وقلّما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل "إن من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون"⁽⁵⁾ لا على زيادة مِنْ، خلافا للكسائي⁽⁶⁾.

---

(١) في الأصل: "ويحتمل" والمثبت من بقية النسخ.

(٢) حديث سبق الاستشهاد به قريبا.

(٣) جزء بيت سبق الاستشهاد به قريبا.

(٤) انظر الهمع: ٢/ ١٥٦.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في باب تحريم تصوير صورة الحيوان من كتاب اللباس والزينة: ٣/ ١٦٧٠.

(٦) الهمع: ٤/ ١٥٠.

وإذا عُلم الخبر جاز حذفه مطلقًا ، خلافا لمن اشترط تنكير الاسم ، وقد يسدّ مسده واو المصاحبة والحال ، والتزم الحذف في "ليتَ شِعْري"(١) مردفا باستفهام .

وقد يُخبر هنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة أو بمعرفة ،

ولا يجوز نحو : إنّ قائمًا الزيدانِ ، خلافا للأخفش والفراء(٢) ، ولا [نحو](٣) : ظننتُ قائمًا الزّيدانِ ، خلافا للكوفيين .

(ش) قد تقدم في باب كان الإعلامُ بالمبتدآت التي [لا](٤) تدخل عليها كان وأخواتها ، وبيان أنّ دامَ تشارِك في ذلك وتزيد بأنّها لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبي ، فلذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا فقلت : وما لا تدخل عليه (دام) لا تدخل عليه هذه الأحرف ، فعُلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبيّة نحو : زيدٌ هل قام؟ وعمرو أكرمه ، وخالد لا تُهِنْهُ .

ثم نبهتُ على ما شذّ من دخول إنّ على ما خبره نهي كقول الشاعر(٥) :

/ إنّ الذين قَتَلْتُم أمسِ سَيِّدَهُمْ .·. لا تحسِبوا لَيْلَهُم عن لَيْلِكُمْ ناما (٦٦/ب)

ثم أشرت إلى أن للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما(٦) قبل دخولهن ، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى ،

---

(١) الأصول لابن السراج : ٣/ ١١٠ .

(٢) الهمع : ٢ / ١٦٤ .

(٣) زيادة من ع والتسهيل .

(٤) تكملة من ع .

(٥) هو أبو مكعب ، أخو بني سعد بن مالك ، أمالي ابن الشجري : ١/ ٣٣٢ ، والمساعد : ١/ ٣٠٩ ، والمغني : ص ٦٤ ، وشرح أبياته : ٧/ ٢٢٩ ، والهمع : ١/ ١٣٥ ، والخزانة : ٤ / ٢٩٦ .

(٦) في ع : "لهما" .

كذلك ينقسم مع إنّ[1] وأخواتها ، نحو : إن العالِم فاضلٌ ، وإن العِلْم فضلٌ .

وكما انقسم الخبر في باب الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثَمّ، كذلك ينقسم إليها في هذا الباب ، وكما استُصحِبت الأقسام تُستصحَب الأحوال والشروط ، ومن الشروط عود ضمير من الجملة المخبَر بها ، ومن الأحوال جواز حذف الضمير لدليل كقول الشاعر :[2]

وإنّ الذي بيني وبينك لا يَني .·. فأرضُ[3] أبا عمروٍ لك الدّهرَ شاكِرُ

أراد : لا يني به أو من أجله . وقد تقدّم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه، فلا يجوز إلا خلال بمقتضاه ، فإن كان الخبر ظرفا أو [جارّا و][4] مجرورا جاز تقديمه ، لأنه في الحقيقة معمول الخبر، وكان حقّه ألا يتقدّم على الاسم ، كما لا يتقدّم الخبر، إلّا أن الظرف والجار والمجرور يُتوسّع فيهما ما لا يُتوسّع في غيرهما ، فلذلك[5] فُصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين كان واسمها وخبرها ، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظنّ نحو : أغدًا تقول زيدًا قائما ؟ ، ولم يُبطل عملَ "ما" تقديمُهما[6] على اسمها نحو : ما غدًا زيدٌ راحِلًا[7] .

واغتُفِر تقديمُهما[8] على العامل المعنوي نحو : أكُلَّ يومٍ لك درهمٌ ؟ وعلى المنفيّ بما نحو قول [بعض][9] الصحابة رضي الله عنهم :[10]

وَنَحْنُ عن فضلِكَ ما استَغْنَينا

---

(١) في ع : " اسم ان " .

(٢) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/٣٠٩ ، برواية (شاكرا) .

(٣) في الأصل : بأرض ، والمثبت من بقية النسخ .

(٤) زيادة من ع .

(٥) في ع : " ولذلك " .

(٦) في بقية النسخ " تقديمها " سهو .

(٧) في ط : " قائما " .

(٨) في ع : تقديمها ، سهو .

(٩) زيادة من ع ، م .

(١٠) نسب لعامر بن الأكوع ، ولعبد الله بن رواحة ، وهو في ديوان عبد الله ص ١٤٠ ، وفيه التخريج ، وانظر المغني : ص ١٠٢ ، وشرح أبياته : ٢/٢٥٠ .

ولو عومل غيرهما معاملتهما في [شيء من ذلك][(١)] لم يجز.

والأصل في الظرف الذي يلي إنّ أو إحدى أخواتها أن يكون ملغىً، أي غير قائم مقام الخبر نحو: إنّ عندك زيداً[(٢)] مقيمٌ، وكقول الشاعر:[(٣)]

فلا تَلْحَني فيها فإنّ بِحُبِّها .·. أخاك مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

فأما القائم مقام الخبر فجدير بأن لا يليها لقيامه مقام مالا يليها، لكن اغتفر إيلاؤه إيّاها التفاتاً إلى الأصل.

وقد عاملوا الحال معاملة الظرف فأولوها (كأنّ) ومنه قول الشاعر:[(٤)]

كأنّ وقد أتى حولٌ كَميلٌ .·. أثافيها حَمامات مُثُولُ

ويجوز حذف الاسم إذا فُهم معناه، ولا يُخصّ ذلك بالشّعر، بل وقوعه فيه أكثر. وحذفه وهو ضميرُ الشأن أكثرُ من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشّعر قول بعضهم: " إنّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ "[(٥)]، حكاه سيبويه عن الخليل، مريداً به: إنّه بك زيد مأخوذٌ، وعليه يُحمل قوله صلى الله عليه وسلم: " إنّ مِنْ أشدّ النّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوّرون "[(٦)]، هكذا رواه الثقات بالرفع، وحمله الكسائي على زيادة (من) وجعل (أشدّ الناس) اسماً، و(المصوّرون) خبراً.

---

(١) زيادة من ع.

(٢) في ط: " زيد " ، سهو.

(٣) ورد بدون نسبة في الكتاب: ٢/١٣٣، والأصول: ١/٢٠٥، والمقرب: ١/١٠٨، والمغني: ص٧٧٢، والمقاصد النحوية: ٢/٣٠٩، والخزانة: ٣/٥٧٢، وروايته في الأصول: (مصاب .. و .. جما ..) بالنصب.

(٤) هو أبو الغول الطهوي، نوادر أبي زيد: ص١٥١، والخصائص: ١/٣٣٧، والمنصف: ٢/١٨٥، والمغني: ص٤٣٨، وشرح أبياته: ٦/٢١٦، والهمع: ١/٢٤٨.

(٥) الكتاب: ٢/١٣٤.

(٦) تقدم الاستشهاد به قريباً.

والصحيح أنّ الاسم ضميرُ الشأن ، وقد حُذف كما حُذف في "إنّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ" ، لأنّ زيادة (مِنْ) مع اسم إنّ غير معروفة .

وحكى الأخفش : "إن بك مأخوذٌ أخواك"(١)، وتقديره : إنك بك مأخوذٌ أخواك ، فحذف الاسم ، وهو ضمير المخاطب ، وجعل (مأخوذ) خبرا مرتفعا به (أخواك) كما كان يرتفع بيؤخذ .

ولا يجوز أن يكون التقدير: إنّهُ بِكَ مأخوذٌ أخواك ، لأنّ الصفة المرتفع بها ظاهرٌ بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمرٌ في أنّها لا تسدّ مسدّ جملة ، ولا يكون مفسِّرُ ضميرِ الشأنِ إلا جملةً محضة مصرّحا بجزأيها .

ومن حذف الاسم في الشعر قول الشاعر(٢):

فلو كُنتَ ضَبّيًّا عرفْتَ قرابَتي .·. ولكنّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشافِرِ

رواه سيبويه برفع (زنجيّ) ونصبه ، وجعل تقديره في الرفع : ولكنك زنجيّ ، وتقديره في النصب : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف(٣) قرابتي .

ومن حذف الاسم قول الشاعر(٤):

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عنّي ساعةً .·. فَبِتْنا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ(٥)

---

(١) المساعد : ١/ ٣١٠ .

(٢) هو الفرزدق ، الكتاب : ١٣٦/٢ ، ومجالس ثعلب : ص ١٢٧ ، والمنصف : ١٢٩/٣ ، والمقرب : ١٠٨/١ ، والانصاف : ص ١٨٢ ، وأسرار البلاغة : ص ٢٧ ، وشرح المفصل : ٨١/٨ ، ٨٢ ، والمغني : ص ٣٢٣ ، والخزانة : ٣٧٨/٤ ، واللسان (شغر) ، ولم أجده في ديوانه المطبوع .

(٣) في ع : "لا تعرف" .

(٤) هو عدي بن زيد ، ديوانه : ص ١٦٢ ، وفيه التخريج ، وانظر أيضا : النوادر لأبي زيد : ص ٢٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١٨٣/١ ، والانصاف : ص ١٨٣ .

(٥) في ع : "البال" .

فيحتمل هذا أن يكون تقديره : فليتك ، ويحتمل أن يكون تقديره : فليته ،
وكذا قول الآخر :(١)

فلاتخذل المولى وإن كان ظالما .·. فإنّ به تثأى الأمور وترأب

تقديره : فإنّه به تُثأى الأمور، والهاء إما للمولى وإما ضمير الشأن .

ومما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن قول الشاعر :(٢)

ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه .·. بعدّته ينزل به وهو أعزل

ومثله قول الآخر :(٣)

فلو أنّ حقّ اليوم منكم إقامةٌ .·. وإنْ كان شرحٌ(٤) قد مضى فتسرّعا

ومثله :(٥)

إنّ من لام في بني بنت حسّا .·. ن ألمه وأعصه في الخطوب

وذكر(٦) سيبويه : إنّ إيّاك رأيت ، وإنّ أفضلهم لقيت ، ثم قال : فأفضلهم منتصب بلقيت ، وهو قول الخليل ، وهو في هذا ضعيف / ، لأنه يريد : إنّه إيّاك رأيت، (٧٧/أ) فترك الهاء . وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة .

وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم .

---

(١) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ٢٠٠ .

(٢) هو أمية بن أبي الصلت ، ديوانه : ص ٢٥٠ ، وفيه التخريج .

(٣) هو الراعي ، ديوانه : ص ١٦٧ ، وفيه التخريج .

(٤) كذا في جميع النسخ ، ورواية الديوان والمراجع الأخرى : سرح .

(٥) للأعشى ، ديوانه : ص ٣٣٥ ، والكتاب : ٢/ ٧٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٢٩٥ ، والإنصاف : ص : ١٨٠ ، وشرح المفصل : ٣/ ١١٥ ، والمغني : ص ٦٧٠ ، والخزانة : ٢/ ٤٦٣ ، ٣/ ٦٥٤ .
وروايته في الديوان : " من يلمني على بني ابنة حسان " ولا شاهد فيه على هذا .

(٦) في ط : " وحكى " .

ونبّهتُ بقولي : جاز حذفه مطلقا ، على أنّ ذلك لا يتقيّد بكون الاسم نكرة أو معرفة ، ولا بكون الخبر ظرفا أو غير ظرف ، ومثال حذفه وهو ظرف قول الشاعر (١) :

ولو أنّ من حَتْفِه ناجيًا .·. لكان هُوَ الصَّدَعَ الأعْصما

أراد : لو أنّ على الأرض أو في الدنيا ، فحذف ذلك للعلم به ، وأنشد سيبويه (٢) :

وما كُنْتُ ضَفّاطًا ولكنْ طالبا .·. أناخ قليلا فوق ظَهْرِ سَبيلِ

أي : ولكن طالبا مُنيخا أنا ، هذا تقدير سيبويه .

وزعم قومٌ أن شرط حذفه كون الاسم نكرة كقول الشاعر (٣) :

إنّ محلًّا وإنّ مُرتحلا .·. وإنّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوا مَهَلا

واشتراط ذلك غير صحيح ، لأنّ الحذف مع تعريف الاسم كثير ، فمن ذلك قوله تعالى : * إنّ الذين كفروا ويَصُدّون عن سبيلِ اللهِ والمَسْجدِ الحرامِ الذي جعلناه للنّاسِ سواءً العاكفُ فيه والباد (٤) * ومثله قوله تعالى : * إنّ الذين كفروا بالذِّكرِ لمّا جاءَهم وإنّه لكتابٌ عزيزٌ (٥) * ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه : " إنّ ذلك (٦) " ، ثم ذكر له حاجة فقال : " لعلّ ذلك (٦) " أراد : إنّ ذلك حقّ ، ولعلّ حاجتك مقضيّة . ومن ذلك قول الشاعر (٧) :

سِوى أنّ حيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تفضّلوا .·. على النّاسِ أو أنّ الأكارمَ نهشلا

---

(١) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٣ لوحة ٢٠٣ .

(٢) للأخضر بن هبيرة ، الكتاب : ٢/ ١٣٦ ، اللسان (ضفط) .

(٣) هو الأعشى ، ديوانه : ص ٢٣٣ ، والكتاب : ٢/ ١٤١ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٢٢ ، والمقرب : ١/ ١٠٩ ، والخصائص : ٢/ ٣٧٣ ، وشرح المفصل : ١/ ١٠٣ ، والمغني : ص ٨٧ ، والخزانة : ٤/ ٣٨١ .

(٤) الآية (٢٥) من سورة الحج .

(٥) الآية (٤١) من سورة فصّلت .

(٦، ٦) أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٢٢ .

(٧) نسب للأخطل ، المقتضب : ٤/ ١٣١ ، والخصائص : ٢/ ٣٧٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٢٢ ، والمقرّب : ١/ ١٠٩ ، وشرح المفصل : ١/ ١٠٤ ، والخزانة : ٤/ ٣٨٥ ، وليس في ديوانه المطبوع .

وقد يُحذف الخبر وجوبا لسدّ واو المصاحبة مسدّه كما كان ذلك في الابتداء ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : "إنّك ما وخيرًا"[1] ، يريد : [إنّك][2] مع خير، و"ما" زائدة . ومثله قول الشاعر:[3]

فدعْ عنكَ ليلى إنّ ليلى وشأنَها .·. وإنْ وعدتكَ الوعدَ لا يتيسّرُ

وحكى الكسائي : "إنّ كلَّ ثوبٍ لو ثمنه" ، بإدخال اللام على الواو ، لسدها مسد مع .

وقد يُحذف أيضا وجوبا لسدّ الحال مسدّه ، كما كان ذلك في الابتداء فيقال في : ضربي زيدا قائما ، و"أكثرُ شربي السّويقَ ملتوتا"[4] : إنّ ضربي زيدا قائما ، وإنّ أكثر شربي السّويق ملتوتا ، والكلام هنا على تقدير المحذوف كالكلام عليه في باب المبتدأ .

ومن سدّ الحال مسد خبر إنّ قول الشاعر:[5]

إنّ اختيارَك[6] ما تبغيه[7] ذا ثقةٍ .·. باللهِ مُستظهِرًا[8] بالحزم والجَلَدِ

والتزمت العرب حذف خبر ليت في قولهم : "ليتَ شِعْري" ، لأنه بمعنى : ليتني أشعر ، ولا بدّ معه من استفهام يسدّ مسد المحذوف متصلا بشِعْري أو منفصلا باعتراض ، فالمتصل كقول الشاعر:[9]

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٠٢ ، ٢/ ١٠٧ .

(٢) زيادة من ع .

(٣) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ٣٠ ، وشفاء العليل : ص ٣٤٨ .

(٤) الأصول لابن السراج : ٢/ ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٥) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية : ص ٤٧٧ ، وورد كذلك في التذييل : جـ٢ لوحة ٢٠٣ ، والمساعد : ١/ ٣١٢ ، وشفاء العليل : ص ٣٤٨ ، والهمع : ١ / ١٣٦ .

(٦) في الأصل ، ط : "احتيازك" ، والمثبت من ع ، م . وهو موافق أيضا للمراجع الأخرى .

(٧) في الأصل : "ما يبتغيه" ، والمثبت من بقية النسخ .

(٨) في الأصل ، ط ، م : "مستظهر" والمثبت من ع . وهو الصواب .

(٩) ورد بدون نسبة في السيرة لابن هشام : ١/ ٥٨٩ ، وشرح أشعار الهذليين : ص ٩٤ .

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ∴ بِوادٍ وحَولِيَ إذْخِرٌ وَجَلِيلُ

والانفصال بالاعتراض كقول أبي طالب يرثي مسافر بن أبي عمرو:(١)

لَيْتَ شِعْرِي مسافِرَ بنَ أبي عمـرٍو ولَيْتٌ يقولُها المَحْزُونُ

أيُّ شيءٍ دَهاكَ(٢) أمْ غالَ مَـرْ(٣) ∴ ك ، وهَلْ أقْدَمَتْ عليكَ المَنُونُ

ويجوز هنا الإخبار عن النكرة بالنكرة وبالمعرفة ، بشرط الإفادة ، فالإخبار(٤) بالنكرة عن النكرة(٥) ؛ كقول امرئ القيس في رواية سيبويه(٦) :

وإنَّ شِفاءً عَبْرَةً مُهْراقَـةً ∴ وهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

والإخبار بالمعرفة مثل قول القائل : "إنَّ قريبًا منك زيدٌ"(٧) وهو من أمثلة كتاب سيبويه ، ومن ذلك قول الشاعر:(٨)

وإنَّ حرامًا أنْ أسُبَّ مُجاشِعًا ∴ بآبائي الشُّمِّ الكِرامِ الخَضارِمِ ،

وأنشد سيبويه :(٩)

وما كُنْتُ ضَفّاطًا ولَكِنَّ طالِبًا ∴ أناخَ قليلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ

---

(١) ديوانه : ص ١٦٨ ، والكتاب : ٣ / ٢٦١ ، والخزانة : ٤ / ٣٨٦ ، وشرح الكافية للمصنف : ص ٤٧٧ .

(٢) في الأصل : أدهاك ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) في الأصل ، ط ، ع : "عال" ، والمثبت من م .

(٤) في ع : "والاخبار" .

(٥) في م : "عن النكرة بالنكرة" .

(٦) ديوانه : ص ٩ ، وفيه التخريج ، وانظر أيضا الكتاب : ٢ / ١٤٢ ، ورواية الديوان : "وإنَّ شِفائي ... " وعليه يفوت الاستشهاد بالبيت ، وهو ساقط من ع .

(٧) الكتاب : ٢ / ١٤٢ .

(٨) قائله الفرزدق ، وسبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

(٩) للأخضر بن هبيرة ، وسبق الاستشهاد به في الباب قريبا .

أراد : ولكنَّ طالبًا أنا ، هكذا قال سيبويه[١].

وحسَنَ هذا في الباب : لشبه المنصوب بالمفعول[٢] ، وشبه المرفوع بالفاعل ،

وقال سيبويه : لو قلت : إنّ مِن خِيارِهِم رجلا ، ثمّ سكتّ كان قبيحا حتى تعرّفه بشيء ،

أو تقول : إنّ رجلا مِنْ أمره كذا وكذا[٣].

وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم إنّ صفةً رافعة لظاهر مغنٍ عن الخبر، فيقولان :

إنَّ قائما الزّيدان[٤]. وجواز هذا مبنيّ على جواز : قائمٌ الزيدانِ[٥]، ونحوه ،

دون استفهام ولا نفي ، وقد تقدم تنبيهي في باب المبتدأ على أنّ نحو هذا

يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش[٦]، واستشهدت على جوازه بقول الشاعر[٧] :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِيًا .·. مَقالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فمن قاس على هذا في باب[٨] الابتداء ، أجازَ دخولَ إنَّ عليه فيقول :

إنَّ خبيرًا بَنو لَهْبٍ . ويلزم من أجاز هذا من البصريين أن يجيز دخول ظننتُ ،

كما فعل الكوفيون فيقول : ظننتُ خبيرًا بَنو لَهْبٍ .

والصّحيحُ أنْ يقال : إعمال الصفة عمل الفعل فَرْعُ إعمال الفعل ، فلا يُستباحُ

إلّا / في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائمٌ الزيدانِ[٩]، جوازُ: (٦٧/ب)

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٣٦.

(٢) في ع ، وحسن هذا في ذا الباب شبه المنصوب .

(٣) الكتاب : ٢ / ١٥٣.

(٤) الأصول لابن السراج : ١ / ٢٥٦ ، والهمع : ٢ / ١٦٤.

(٥) في ط : إنْ قائم الزيدانِ .

(٦) راجع ص : ٥٠١.

(٧) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء .

(٨) باب ، ساقطة من ط ، ع ، م .

(٩) في الأصل : " غامضة " ، وفي ط، م: قام ، والمثبت من ع .

إنَّ قائمًا الزيدانِ ، ولا : ظننتُ قائمًا الزيدانِ ، (لصحّة وقوع الفعل موقع المجرّد من[1] إنَّ وظننتُ ، وامتناع وقوعه بعدهما .

واستدل الكوفيون على : ظننتُ قائمًا الزيدانِ[2]) ونحوه بقول الشاعر :[3]

أظنُّ ابنَ طُرثوثٍ عُتَيبةَ[4] ذاهِبًا .·. بعادِيَتِي تكذابُهُ وجعائِلُهْ

ولا حجّة فيه لاحتمال أن يريد (قائله[5]) : أظنُّ ابنَ طرثوثٍ عُتيبةَ[6] شخصَهُ ذاهبًا ، فحذف المفعول الأول للعلم به ، وترك الثاني ، كقوله تعالى : *ولا يحسَبَنَّ الذين يبخلونَ بما آتيهم اللهُ مِنْ فضلِهِ هُوَ خيرًا لهم[7]* (والأصل : ولا يحسَبَنَّ الذين يبخلون ، بما آتاهم اللهُ من فضله[8]) بخلَهم هو خيرًا لهم ، فحذف المفعول الأول وترك الثاني .

(ص) - (فصل)

يُستدام كسرُ (إنَّ) مالم تؤوّل هي ومعمولُها بمصدر ،

فإن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلا فوجهان ، فلامتناع التأويل

كُسرتْ مبتدأةً ، وموصولًا بها ، وجوابَ قَسَمٍ ، ومحكيةً

بقولٍ ، وواقعةً موقع الحال ، أو موقعَ خبر اسم عَينٍ ،

أو قبلَ لامٍ مُعلِّقة .

---

(١) في ع : " مع " ، بدل (من) .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من " م " .

(٣) هو ذو الرمة ، ديوانه : ٢ / ١٢٦٤ ، وفيه التخريج .
وروايته في الديوان : ... ذاهب ..

(٤) في ع : " عينيه " .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في الأصل : عتبة ، وفي ع : عينيه ، والمثبت من ط ، م .

(٧) الآية (١٨٠) من سورة آل عمران .

(٨) مابين الحاصرتين ساقط من م .

وللزوم التأويل فُتحت بعد لَو ولولا وما التّوقيتيّة ،
وفي[1] موضع مجرور ، أو مرفوع فعل أو منصوبة[2] غيرَ خبَر .
ولإمكان الحالَين أُجيز[3] الوجهانِ بعد "أوّلُ قولي[4]"
وإذا المفاجأة ، وفاء الجواب .
وتُفتح بعد (أمَّا) بمعنى حقًّا ، وبعد (حتَّى) غير
الابتدائيّة ، وبعد (لا جَرَمَ) غالبًا . وقد تُفتح عند
الكوفيين بعد قَسَم مالم توجد اللام .

(ش) - (إنَّ) بالكسر أصلٌ ، لأن الكلام معها جملةٌ غير مؤوّلة بمفرد ، و(أنَّ)[5] بالفتح فرعٌ ، لأن الكلامَ معها مؤوَّلٌ بمفرد ، وكونُ المنطوق به جملةً من كلّ وجه أو مفردًا من كل وجه ، (أصلٌ لكونه جملةً)[6] من وجه ، ولأنَّ المسكورةَ مستغنيةٌ بمعموليها[7] عن زيادة ، والمفتوحةَ لا تستغني عن زيادة ، والمجرّدُ من الزيادة أصلٌ للمزيد فيه ، ولأنَّ المفتوحةَ تصيرُ مكسورةً بحذف ماتتعلق[8] به ، كقولك في (عرفت أنك برٌّ) : إنّكَ برٌّ .

ولا تصير المكسورةُ مفتوحةً إلا بزيادة كقولك في (إنّكَ برٌّ) : (عَرفتُ أنّكَ برٌّ)[9] ، والمرجوعُ إليه بحذفٍ أصلٌ للمتوصَّلِ إليه بزيادة ، ولِكون المكسورة أصلاً قلتُ :

---

(١) في ع : " ومن في " .
(٢) في ط : " منصوب " .
(٣) في ع : " اختير " .
(٤) في ع : قول ، وهو في الكتاب : ٣ / ١٤٣ .
(٥) في ط : " دون " (أن) .
(٦) بدلها في ع : " ومفردا " .
(٧) في ط : " بمعمولها " .
(٨) في الأصل وط : يتعلق ، والمثبت من ع .
(٩) ساقطة من م .

يُستدامُ كسرُ (إنّ) مالم تُؤوّل هي ومعمولها بمصدر ، فعُلم بذلك أنّ الكسر لازم للمبدوء بها لفظاً ومعنًى نحو ﴿ إنّا أعطيناكَ الكَوْثَرَ ﴾(١) والمبدوء بها معنى لا لفظاً(٢) نحو : ﴿ ألا إنّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ ﴾(٣)، وللموصول بها نحو: ﴿ ما إنّ مفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ ﴾(٤).

وللمُجابِ(٥) بها قَسَم نحو : ﴿ إنّا أنزلناهُ في لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ ﴾(٦) .

وللمحكية بالقول نحو : ﴿ قال إنّي عَبْدُ اللهِ ﴾(٧) ، وللواقعة موقع الحال نحو: ﴿ وإنّ فريقاً من المُؤمنينَ لكارِهُون ﴾(٨) وكقول الشاعر:(٩)

ما أعطياني ولا سألتُهما .·. إلّا وإنّي لَحاجِزِي(١٠) كَرَمي

(١١) وكقول الآخر :(١٢)

سُئِلْتُ وإنّي مُوسِرٌ غيرُ باخِلٍ .·. فَجُدْتُ بما أغنى الذي جاءَ سائِلا

---

(١) الآية (١) من سورة الكوثر.

(٢) فى ط: " لفظا لا معنى " .

(٣) الآية (١٣) من سورة البقرة .

(٤) الآية (٧٦) من سورة القصص .

(٥) فى الأصل ، ط : " والمجاب " ، والمثبت من ع .

(٦) الآية (٣) من سورة الدخان .

(٧) الآية (٣٠) من سورة مريم .

(٨) الآية (٥) من سورة الأنفال .

(٩) هو كثير عزة ، ديوانه : ١/ ٤٧٢ ، وفيه التخريج ، وانظر أيضا الكتاب : ٣/ ١٤٥ .

(١٠) فى ع : " لحاجز " .

(١١) بداية سقط طويل من م .

(١٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح : ص ١٥١ ، وورد كذلك فى شفاء العليل : ص ٣٥٢ .

وللواقعة[1] موقع خبر اسم عين نحو ﴿ إِنَّ الذينَ آمنوا والذين هادُوا والصَّابِئين والنَّصارى والمَجُوسَ والذين أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيامَةِ ﴾[2] وكقول الشاعر[3]:

أَرَاني ولا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا .·. أُوَاخِي مِنَ الأَقْوامِ كُلَّ بَخِيلِ[4]

وقال آخر[5]:

مِنَّا الأَنَاةُ[6] وبَعْضُ القَوْمِ يَحْسِبُنا

إِنَّا بِطَاءٌ وفي إِبْطَائِنا سَرَعُ

ومثله قول الآخر[7]:

إِنَّ الخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرْبَلَهُ .·. سِرْبَالَ مُلْكٍ بِهِ تُرْجَى الخَوَاتِيمُ

وللواقعة[8] قبل لام مُعَلِّقة نحو : ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيُحْزِنُكَ ﴾[9]، فعدمُ وقوع المصدرية[10] في هذه المواضع بيّن ، فلذلك استديم فيها[11] كسر إِنَّ .

---

(١) في الأصل ، ط : " الواقعة " ، والمثبت من ع .

(٢) الآية (١٧) من سورة الحج .

(٣) هو كثير عزة ، ديوانه : ص ٥٠٨ وفيه التخريج .

(٤) زيادة من ع .

(٥) هو وضاح بن اسماعيل ، كما في المقاصد النحوية : ٢ / ٢١٦ ، وورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٣٥٢ .

(٦) في الأصل : الأباة ، والمثبت من بقية النسخ ، وهو الصواب .

(٧) هو جرير ، ديوانه : ص ٥٢٧ ، ومجالس العلماء : ص ٢٩٣ ، والمعاني للفراء : ٢ / ١٤٠ ، والخزانة : ٤ / ٣٤٤ .
ورواية الديوان : " يكفي الخليفة أَنَّ الله سربله " وعليه يفوت الاستشهاد وقدم هذا البيت على سابقه في نسخة ع .

(٨) في الأصل ، ط ، م : " والواقعة " ، والمثبت من ع .

(٩) الآية (٣٣) من سورة الأنعام .

(١٠) في ع : " المصدر " .

(١١) فيها ، ساقطة من " ط " .

واللام المعلّقة هي المسبوقةُ بفعلٍ قلبيّ أو جارٍ مجراه نحو: * واللهُ يَعْلَمُ إنّكَ لَرسولُه واللهُ يَشْهَدُ إنّ المنافقينَ لكاذبون *(١) وأنشد سيبويه (٢):

أَلَمْ تَرَ إنّي وابنَ أسودَ ليلةً .·. لَنَسْري إلى نارينِ يَعْلُو سناهُما

فلولا اللّامُ لفُتحت (إنّ) كما فُتحت في قوله تعالى: * عَلِمَ اللهُ أنّكُمْ كُنتُمْ تختانونَ أنفسَكم *(٣)، وفي * شَهِدَ اللهُ أنّه لا إلهَ إلّا هو *(٤)، وفي * ألَمْ تَرَ أنّ اللهَ يُسبّحُ لهُ مَنْ في السّمواتِ والأرض *(٥) ولو(٦) لم يَسبِق اللّامَ فِعلٌ قلبيٌّ ولا جارٍ مجراه لم يكن فرقٌ بين وُجودِ اللام وعدمِها، فلذلك استحقّ الكسرَ بعد القَسم مع عدمِها في * إنّا أنزلناهُ في ليلةٍ مُباركةٍ *(٧)، كما استحقّ مع وجودِها في: * قُلْ اي وربّي إنّه لَحقٌّ *(٨)، وكذا سائر المواضع الخمسة.

وأشرت بقولي: فإن لزم التأويل لزم الفتح، إلى لزومه في موضع المبتدأ، نحو: * ومِنْ آياتِه أنّكَ تَرى الأرضَ خاشعةً *(٩) وفي موضع الفاعل، نحو: * أوَلَمْ يَكفِهِمْ أنّا أنزلنا عليكَ الكِتابَ *(١٠) وفي موضع القائم مقامه، نحو: * قُلْ أوحيَ إليَّ أنّهُ استمعَ *(١١) وفي موضع ما ليس خبرَ اسمِ عينٍ من منصوبِ فعلٍ، نحو: * ولا تخافونَ أنّكُمْ أشرَكتُم *(١٢)،

---

(١) الآية الأولى، من سورة المنافقون.

(٢) بدون نسبة، الكتاب: ٣/١٤٩، والمقاصد: ٢/٢٢٢، واللسان (سنا).

(٣) الآية (١٨٧) من سورة البقرة.

(٤) الآية (١٨) من سورة آل عمران.

(٥) الآية (٤١) من سورة النور.

(٦) في ع: " فلو ".

(٧) الآية (٣) من سورة الدخان.

(٨) الآية (٥٣) من سورة يونس.

(٩) الآية (٣٩) من سورة الروم.

(١٠) الآية (٥١) من سورة العنكبوت، والتكملة من ع.

(١١) الآية الأولى من سورة الجن.

(١٢) الآية (٨١) من سورة الأنعام.

أو معطوف على منصوب بفعل نحو : * اذكروا نعمتيَ التي / أنعمتُ عليكم (٦٨/أ) وأنّي فضّلتكم على العالمين[1] * ، وفي موضع مجرور بحرف أو بإضافة نحو: * ذلك بأنّ الله هو الحقّ *[2] ، و* إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنّكم تنطقون *[3] ، وأنشد سيبويه[4] :

تظلّ الشمسُ كاسفةً عليه .·. كآبةَ أنّها فقدتْ عقيلا

فتأويل المصدر في هذه المواضع وأشباهها لازم ، فلذلك لزم الفتح .

وذكر المصدر أولى من ذكر الاسم المفرد ، ليسلم من نحو : " يحسبنا إنّا بطاء "[5] ، لأن (إنّ) فيه واقعة موقع مفرد وفتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها ،

وللزوم تأويل المصدر بعد لو ولولا لزم الفتح نحو: * ولو أنّهم صبروا *[6] ، ونحو : * فلولا أنّه كان من المسبّحين *[7] ومنه قول الشاعر[8] :

ولو أنّ قومي أنطقتني رماحُهم .·. نطقتُ ولكنّ الرماحَ أجرّتِ

وقال آخر في لولا[9] :

لكم أمانٌ ولولا أنّنا حُرُمٌ .·. لم تلفِ أنفسكم من حتفها[10] وزرا

وللزوم تأويل المصدر لزم الفتح بعد ما التوقيتية في قول العرب : " لا أكلّمك ما أنّ في السماء نجماً "[11] و " لا أفعلُ ما أنّ حراءَ مكانه "[12] ، الأول عن يعقوب

---

(١) الآية (٤٧) من سورة البقرة .

(٢) الآية (٦٢) من سورة الحج .

(٣) الآية (٢٣) من سورة الذاريات .

(٤) بدون نسبة ، الكتاب : ١٥٧/٣ ، والمقاصد النحوية : ٢/ ٢٤١ .

(٥) سبق في شاهد قريبا .

(٦) الآية (٥) من سورة الحجرات .

(٧) الآية (١٤٣) من سورة الصافات .

(٨) هو عمرو بن معدي كرب ، ديوانه : ص ٤٥ ، وفيه التخريج .

(٩) لم أقف على قائله أو على مرجع يذكره .

(١٠) في ط : " حتفنا " .

(١١ ، ١٢) مجمع الأمثال : ٢ / ٢٢٨ ، وأوضح المسالك : ١ / ٣٣٥ .

والثاني عن اللحياني ، والتقدير: ماثبتَ أنَّ في السماءِ نجمًا ، وماثبتَ أنَّ حِـــراءَ مكانــه .

وأشرتُ بقولي : وإلّا فوجهان ، إلى المواضع الصّالحة لتقدير المصدر[١] باعتبار، ولتقدير جملة باعتبار . فباعتبار تقدير المصدر تُفتح ، وباعتبار تقدير الجملة تُكسر ، فمن ذلك : " أولُ قولي أنّي أحمدُ اللهَ "[٢] يجوز أن يُرادَ به : أوّلُ قولي حَمْدُ اللهِ، فيلزم الفتح لتقدير المصدر، ويجوز أن يُراد به : أولُ كلامٍ أتكلّمُ به هذا الكــلام المفتتح بإنّي ، فيلزم الكسر، لثبوت تقدير الجملة وعدم تقدير المصدر، ولا تصــدق هذه العبارة بهذا القصد على (حمد) بغير هذا اللفظ الذي أوله إنّــــي ، بخلاف عبارة الفتح فإنّها تصدقُ على كلّ لفظ تضمّنَ حمدا .

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين ، إنّ الــواقعة بعد إذا المفاجـــأة كقول الشاعر:[٣]

وكُنتُ أرى زيدًا كما قيلَ سَيِّدًا .:. إذا إنّه عبدُ القفــا واللّهـــازمِ

رُوِي بالكسر على عدم التأويل بمصدر، وبالفتح على تأويل إنّ ومعمولها[٤] بمصـــدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، والأول أولى ، لأنه لا يُحوج إلى تقدير محذوف .

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين : إنّ الواقعة بعد فاء الجواب نحو : مَنْ يأتني فإنّه مُكرمٌ ، مَنْ كسر جعل مابعد الفاء جملة غير مؤوّلة بمصدر كما لو قــال : مَنْ يأتني فهو مُكرمٌ ،[٥] ومَن فتح جعلَ مابعد الفاء في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء

---

(١) في ع : " مصدر " .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٤٣ .

(٣) ورد بدون نسبة في الكتاب : ٣/ ١٤٤ ، والمقتضب : ٢/ ٣٥١ ، والخصائص ٢/ ٣٩٩ ، وشرح المفصل : ٤/ ٩٧ ، وشرح شذور الذهب : ص ٢٠٧ ، والخزانة : ٤ / ٣٠٣ .

(٤) في ع : " بمعموليها " .

(٥) في ع : " كما قالوا : " من يأتني فانه مكرم " .

والخبر محذوف ، والأوّل أولى ،لأنّه لا يحوج إلى تقدير محذوف ،كالواقعة بعد إذا ، ولذلك[1] لم يجئ في القرآن فتحُ إلا مسبوقٌ بأَنّ المفتوحة نحو : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[2] فإذا لم تسبق[3] أَنّ المفتوحة ، فكسرُ إنّ بعد الفاء مجمَعٌ عليه من القرّاء السّبعة نحو: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾[4] و﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[5] و ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[6].

ومن المقروء بوجهين باعتبار التقديرين مع تقدم أَنّ المفتوحة قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[7] قرأ بفتح الأول[8] ،والثانية ابن عامر وعاصم ،وقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية نافع ،وقرأ بكسرهما ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي[9] .

وروى سيبويه في نحو : " أَمَا إنّك ذاهبٌ[10] ، الكسرَ على جعل (أَمَا) استفتاحيّة بمنزلة (ألا) ،والفتحَ على جعل (أمَا) بمعنى حقًّا ،وإذا وليت (إنّ) حقًّا ،

---

(١) في ط : " وكذلك " .

(٢) الآية (٦٣) من سورة التوبة .

(٣) في ع : " يسبق " .

(٤) الآية (٧٤) من سورة طه .

(٥) الآية (٩٠) من سورة يوسف .

(٦) الآية (٢٣) من سورة الجن .

(٧) الآية (٥٤) من سورة الأنعام .

(٨) في ع : " الأولى " .

(٩) الكشف : ١ / ٤٣٣ .

(١٠) الكتاب : ٣ / ١٢٢ ،قال سيبويه : " وتقول : أَمَا إنّه ذاهب ،وأَمَا أنّه منطلق ،فسألتُ الخليل عن ذلك فقال : إذا قال أَمَا أَنّه منطلقٌ ،فإنّه يجعله كقولك : حقًّا أنّه منطلق ،وإذا قال : أَمَا إنّه منطلق ،فإنّه بمنزلة قوله : ألا ،كأنك قلت : ألا إنّه ذاهبٌ " .

فُتحت ، لأنها حينئذ مؤوّلة هي وصلتها بمصدر مبتدأ ، وحقًّا مصدرٌ واقعٌ ظرفا مخبرا به ، ومنه قول الشاعر:(١)

أَحقًّا أَنَّ جِيرَتَنا(٢) استقلّوا .·. فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهُم فَرِيقُ

تقديره عند سيبويه : أفي حَقٍّ أنّ جيرتنا استقلّوا ، فـ(أما) المفتوح بعدها إنَّ كذلك . قلت : ويحتمل عندي أن يكونوا نصبوا (حقًّا) نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ(٣) بفعله ، و(أنّ) في موضع رفع بالفاعلية ، كأنه قال : أحقّ حقًّا أنّ جيرتنا استقلّوا . وتكون (أما) مع الفتح للاستفتاح أيضا ومابعدها مبتدأ خبره(٤) محذوف ، كأنه قال : أما معلومٌ أنّك ذاهِبٌ .

وقد يقع بين أما وإنّ يمين ، فيجوز أيضا الفتحُ على مرادفة " أما" حقًّا " والكسرُ على مرادفتها (ألا) ذكر ذلك سيبويه(٥).

وإذا وقعت / بعدَ(٦) (حتّى) كُسِرت إن كانت حرفابتداء ، لامتناع تقدير مصدر (٦٨/ب) في موضعها نحو قولك : مرِضَ زيدٌ حتّى إنّه لا يُرجى ، وإن كانت عاطفةً أو جارّةً لزم الفتحُ لِصحّة تقدير مصدر مكانها نحو قولك : عرفتُ أمورك حتّى أنّك فاضلٌ ، فلك أنْ تقدّر موضع أنّ مصدرًا منصوبا ، على أن تكون (حتّى) عاطفة ، ومجرورا ، على

---

(١) هو المفضل النكري من عبد القيس ، الأصمعيات :ص ٢٠٠ ، والكتاب: ٣ / ١٣٦ ، والمغني :ص ٥٦ ، والمقاصد : ٢/ ٢٣٥ ، واللسان (فرق) ، والهمع : ٢ / ٧١ .

(٢) في الأصل :" جيراتنا " ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) بعدها في ع :" به " .

(٤) في الأصل ، ط :" وخبر " والمثبت من ع .

(٥) الكتاب : ٣/ ١٢٢ ، قال سيبويه :" وتقول : أما والله أنّه ذاهبٌ ، كأنك قلت : قد علمتُ والله أنّه ذاهبٌ (وإذا قلت : أمَا واللهِ إنّه ذاهب ، كأنك قلت : ألا إنه والله ذاهب " .

(٦) في ع :" بعده " .

أن تكون جارة .

وإذا وقعت إنَّ بعد (لا جَرَمَ) فالمشهورُ الفتحُ ، وبه قرأ القُرّاءُ ، قال الفراء : (لا جَرَمَ) كلمة كثُر استعمالهم إيّاها حتّى صارتْ بمنزلة حَقًّا ، وبذلك فَسّرها[1] المفسّرون . وأصلُها من (جَرَمْت) أي (كَسِبت) ، وتقول العرب : " لا جَرَم لآتِيَنَّك[2] ، و " لا جَرَم لَقَدْ أحْسَنْتَ[3] . فتراها بمنزلة اليمين . قلت[4] : ولإجرائهم إياها مجرى اليمين حُكي عن بعض العرب كسر (إنَّ) بعدها .

وذكر ابن كيسان في نحو: والله إنَّ زيدًا كريمٌ ، بلا لام ، أنَّ الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عندهم أكثر ، وقال الزجاجي في جُمَله : وقد أجاز بعض النّحويّين فتحها بعد اليمين ، واختاره بعضهم على الكسر ، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب ، والفتحُ جائز قياسا . كذا[5] قال أبو القاسم.[6] قلت : قد تقدم قوله والكسر أجود وأكثر في كلام العرب . وهذه العبارة تقتضي أن يكون الفتح مستعملًا في كلامهم استعمالا أقلّ من استعمال الكسر ، ثم أشار إلى أن الفتحَ جائزٌ قياسا .

وليس كما قال ، فإن الفتح يتوقّف على كون المحلّ مغنيا فيه المصدر عن العامل والمعمول ، وجواب القسم ليس كذلك ، والكسرُ يتوقّف على كون المحلّ محلّ[7] جملة لا يُغني عنها مفرد ، وجواب القَسَم كذلك ، فوجب لـ(إنّ) الواقعةِ فيه الكَسْرُ قياسا ، ولذلك اجتمعت القرّاء على كسر: ﴿ إنّا أنْزلْناهُ ﴾[8] في أول الدّخان ، و ﴿ إنّا جَعلْناهُ ﴾[9] في أوّل الزّخرف مع عدم اللام ، فإن ورد (أنَّ) بالفتح ،

---

(١) في ط : " فسره " .

(٢)(٣) المعاني للفراء : ٢ / ٨ ، ٩ .

(٤) قلت : ساقطة من ط .

(٥) كذا ، ساقطة من " ط " .

(٦) الجمل له : ص ٥٨ .

(٧) محل ، ساقطة من ط ، م .

(٨) الآية (٣) من سورة الدخان .

(٩) الآية (٣) من سورة الزخرف .

في جواب قسم ، حُكم بشذوذه ، وحُمل على إرادة "على" ، وعلى ذلك يُحمل قول الراجز:[١]

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ∴ مِنِّي ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِيِّ

أو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ ∴ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكَ الصَّبِيِّ

في رواية من رواه بالفتح ،كأنه قال [أو تحلفي][٢] : على أنِّي أبو ذيالك الصّبيّ .

(ص) - (فصل)

يجوز دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) المسكورة على اسمها المفصول ، وعلى خبرها المؤخّر عن الاسم ، وعلى معموله مقدما عليه بعد الاسم ، وعلى الفصل[٣] المسمّى عِمادا ،وأوّل جزأي الجملة الإسمية[٤] المخبر بها أولى من ثانيهما (وربّما دخلت على خبر كان الواقعة خبراً لـ(إنَّ)[٥]) ولا تدخل على أداة شرط ولا فعلٍ ماضٍ متصرّفٍ خالٍ من (قَدْ) ولا على معموله المتقدّم ، خلافـــا للأخفش ، (ولا على حرف نفيٍ إلّا في ندور)[٦] ولا علـــى جواب الشّرط خلافا لابن الأنباري،[٧] ولا على واو المصاحبة المُغنِيَة عن الخَبَرِ خِلافًا للكسائي[٧] .

---

(١) نسب لرؤبة بن العجاج ، ملحقات ديوانه : ص ١٨٨ ، والمعاني للفراء : ٢ / ٧٠ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٣٢ .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في ع : " الاسم الفصل " .

(٤) الاسمية : ساقطة من ط .

(٥) مابين الحاصرتين كرر في الأصل بعد سطر ، أي بعد قوله : " خلافــا للأخفش " . والتصويب من ط ، ع والتسهيل .

(٦) مابين الحاصرتين قدم في الأصل بمقدار سطر ، أي قبل قوله : " .. علـى اداة شرط " والتصويب من ع ، ط والتسهيل .

(٧) الهمع : ٢ / ١٧٤ ، ١٧٥ .

وقد يليها حرف التنفيس خِلافًا للكوفيين ، وأجـــازوا
دخولَها بعد (لكنَّ) ، ولا حجّة فيما أوردوه ، لشذوذه
وإمكان الزّيادة كما زِيدتْ مع الخبر مجرّدًا أو معمـــولا
لأمسَى أو زال أو رأى أو أنَّ أو ما . وربّما زِيـــدت
بعدَ[1] إنّ قبل الخبر المؤكَّد بها[2] وقبل همزتهـــا
مبدلةً هاءً مع تأكيد الخبر أو تجريده .
فإن صحِبَت[3] بعد (إنَّ) نونَ توكيدٍ ، أو ماضيًـــا
متصرفًا عاريا مِنْ (قَدْ) نُوِيَ قَسَمٌ وامتنع الكسرُ .

(ش) لام الابتداء هي المصاحبة للمبتدأ توكيدًا نحو : لَزَيْدٌ منطلق . وهـــي
غير المصاحبة جواب القسم ، لدخولها على المقسم به في : لَعَمْرُكَ ، وأيْمُنُ اللـــه ،
والمُقسم به لا يكون جواب قسم ، ولاستغنائها[4] عن نون التوكيد في نحو : * وإنَّ ربّـــكَ
لَيَحكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيامةِ *[5] والمصاحِبةُ جوابَ القسم لا تَسْتَغْنِي[6] في مثل (لِيَحْكُـــم)
عن نون التوكيد إلا قليلا .[7]

ولَمّا كان مصحوب اللام في الأصل المبتدأ ، وكانَ معنى الابتداء باقيا مع دخول
إنّ ، اختصَّت[8] بدخولها معها لذلك ، ولِتَساويهما في التوكيد ، وحسن اجتمـــاع
توكيدَين بحرفين كما حَسُنَ اجتماعهما باسمين في نحو : * فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلُّهُـــمْ
أجْمَعُونَ *[9] . وموضعها في الأصل قبل إنَّ ، لأنّها تعلّق أفعال القلوب ، وهـــي

---

(١) في ط : " مع إنّ " .

(٢) بها : " ساقطة من ط .

(٣) في ع : " صحت " .

(٤) في الاصل : ولا يستغنى بها ، والمثبت من ط ، ع .

(٥) الآية (١٢٤) من سورة النحل .

(٦) في الأصل ، ط : لا يستغني ، والمثبت من ع .

(٧) في ع : " الا في الشعر " .

(٨) في الأصل : انتصب ، تحريف ، والمثبت من ع ، ط .

(٩) الآية (٣٠) من سورة الحجر .

أقوى عملا من إنّ ، فلو أُخّرتْ ولم يُنْوَ تقدمها لعلّقته[(١)] إنّ ، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب ، وأُزيلت لفظا عن موضعها الأصلي [كراهية لتقدم مؤكّدين ، مع أنّ حقّ المؤكِّد أن يؤخّر عن المؤكَّد ، وقصدوا التنبيه على موضعها الأصلي][(٢)] فأَوْلوها إنّ مجعولةً همزتُها هاء ، ولكون اللام في الأصل للمبتدأ قُدّم اتصالها به[(٣)] على اتصالها بغيره[(٤)] . وبينتُ أنّ ذلك مشروطٌ بفصل الاسم من إنّ ، ولا فرق بين الفصل بالخبر نحو : إنّ عندك / لَزيدًا ، وبين الفصل بمعمول الخبر نحو : إن فيك لَزيدًا (٦٩/أ) راغبٌ [ثم بينتُ أنّ اتصالها مشروط بكونه مثبتا نحو * إنّ ربّك لذو فضلٍ على النّاسِ ولكنّ أكثَرَهم لا يشْكُرون *[(٥)] و * إنّ ربّك ليَعلَم ما تُكِنُّ صدورُهم وما يُعلِنون *[(٦)]] .

ولم أُقيّد تأخير الخبر بقرب ، ليُعلم أنّ بُعْدَه لا يضرّ ، كقول الشاعر[(٧)] :

وإنّي على أنْ قد تجشّمتُ هَجْرها .·. لِمَا ضَمِنتْني أُمُّ سَكنٍ لَضامِنُ

وكقول الآخر[(٨)] :

وإنّ امرَأً أمسى ودُونَ حَبيبِهِ .·. سَواسُ فَوادِي الرّسِّ فالهَميانِ

لَمُعترِفٌ بالنأيِ بَعْدَ اقترابِهِ .·. ومَعْذورةٌ عيناهُ بالهَمَلانِ

[سَواس ووادِي الرس موضعان ، والهَمَيان مثنّى جُعل علمًا لموضع][(٩)] فلو كان الخبر منفيًّا لم يجز اتصالها به[(١٠)] ؛ لأن أكثر النفي بما أوّله لام ، فكُره دخول

---

(١) في ع : " لعلقت " .

(٢) تكملة من ع .

(٣) في الأصل ، ط : " بها " والتصويب من ع .

(٤) في الأصل ، ط : " بغيرها " والتصويب من ع .

(٥) الآية (٧٣) من سورة النمل .

(٦) الآية (٧٤) من سورة النمل ، والتكملة من ع .

(٧) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ٥٦ .

(٨) لامرأة من بني سُلَيم ، كما في مجالس ثعلب : ٥٩٩/٢ ، وانظر اللسان (همي) .

(٩) زيادة من ع .

(١٠) في ط : " اتصالها " .

لام على لام ، ثم جرى النفي على(١) سَنَن واحد، فلم يُؤكد بلام خبرُ منفي إلّا(٢) في نادر من الكلام كقول الشاعر:(٣)

وَأَعْلَمُ أَنَّ تسليمًا وتركًا .·. لَلاَ متشابهان ولا سَواءُ

أنشده أبو الفتح بن جني في المحتسب .

وقيّدتُ دخولها على الخبر بكونه مؤخّرا عن الاسم، تنبيها على امتناع: إنّ لَعِنْدك زيدًا، وإنّ غدا لَعِنْدنا زيدًا .

وقيّدت دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخّرًا عن الاسم مقدّما على الخبر، لأنّ المعمول كجزء من العامل، فإذا قُدّم كان كالجزء الأول، وإذا أُخّر كان كالجزء الآخر، فلذلك جاز: إنّ زيدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ، وامتنع: إنّ زيدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ، ومثال: (إنّ زيدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ) قول الشاعر:(٤)

إنّ امرأً خَصَّني عَمْدًا مودّتَهُ .·. على التّنائي لَعِنْدِي غيرُ مَكْفُورِ

ومن مواضع(٥) هذه اللام، الفصل المسمّى عِمادا كقوله تعالى: ﴿ إنّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ ﴾(٦) وجاز أن تدخل عليه لأنه مُقوٍّ للخبر برفعه توهّم السامع كون الخبر تابعا، فَنُزّل(٧) منزلة الجزء الأول من الخبر، فَحَسُن دخولُها عليه لذلك .

وإذا كان الخبر المؤكّد بها جملةً اسمية فمحلّ اللام منها صدرُها، كقول الشاعر:(٨)

---

(١) في ط: " عن " .

(٢) في ع: إلّا سَوَاء، زيادة لا معنى لها .

(٣) هو أبو حزام العكلي، المحتسب: ١/ ٤٣، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٤٤، والهمع: ١/ ١٤٠، والخزانة: ٤/ ٣٣١ .

(٤) هو أبو زبيد الطائي، ديوانه: ص ٧٨، وفيه التخريج، وانظر الكتاب: ٢/ ١٣٤ .

(٥) في ع: " مواقع " .

(٦) الآية (٦٢) من سورة آل عمران .

(٧) في ع: " فتنزل " .

(٨) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح: ص ١٥٢، وورد كذلك في شفاء العليل: ص ٣٥٧، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٤٢ .

إنّ الكريمَ لمَنْ يرجوهُ ذو جِدَةٍ .·. وإن تعذَّر إيسارٌ وتنويلُ

وهذا هو القياس ، لأنّ صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية ، ومحلّ اللام من الجملة الفعلية صدرها ، فكذا من الجملة الاسمية .

وقد شذّ دخولها على ثاني جزأي الجملة الاسمية في قوله[1] :

فإنّك مَنْ حاربْتَه لَمُحاربٌ .·. شقيٌّ ، ومَنْ سالمتَه لسعيدُ

ومثله[2] :

إنّ الأُلى وصَفُوا قومي لَهُم فَبِهِم[3] .·. هذا اعتصِمْ تلْقَ مَنْ عاداكَ مخذولا

وإلى مثل هذا أشرت بقولي : وأوّل جزأي الجملة الاسمية المخبر بها[4] أولى من ثانيهما .

وأشرت بقولي : وربّما دخلت على خبر كان الواقعة خبرًا لـ(إنّ) - إلى ما في بعض نسخ البخاري من قول أم حبيبة رضي الله عنها " إنّي كُنْتُ عن هذا لَغَنيةً[5] " ، ثم بينت أن الخبر إذا كان جملة شرطيّة لم تدخل عليه اللام ، لا في صدره ولا في عجزه .

ونبّهتُ على أنّ أبا بكر [بن][6] الأنباري أجاز دخولها على جواب الشرط ، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوفُ التباسها بالمُوطِّئة[7] ، فإنّها تصحب

---

(١) هو أبو عزة الجمحي ، السيرة : ٢/ ٢٢٠ ، وشواهد التوضيح للمصنف : ص ١٥٢ ، والمقاصد النحوية : ٢/ ٢٤٥ ، والهمع : ١/ ١٣٩ .
والشاهد من جملة أبيات قالها أبو عزة في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم ، بعد أن أسره المسلمون في بدر ، وكان محتاجا ذا عيال ، وكلم الرسول صلى الله عليه وسلم فمنّ عليه .

(٢) لأحد الطائيين ، كما في شواهد التوضيح للمصنف : ص ٢١١ ، وورد في شفاء العليل : ص ٣٥٨ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٣٦ ، بدون نسبة .

(٣) في ط ، ع ، " فيهم " .

(٤) في ط : " عنها " .

(٥) أخرجه البخاري في باب إحداد المرأة على غير زوجها من كتاب الجنائز : ٢/ ٩٩ .

(٦) زيادة من " ع " .

(٧) في ط : " بالمواطئة " .

أداة الشـرط كثيرا ، نحو : ﴿ لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخسرين ﴾ (١)
فلو لحقت لامُ الابتداءِ أداةَ الشرط، لذهب الوهم إلى أنها الموطِّئة (٢)، وحق المؤكِّد
أن لا يلتبس (٣) بغيرِ مؤكِّد ، ولمَّا كان الجواب غيرَ صالح للموطِّئة (٤)، أجاز ابنُ الأنباري
أن تلحقه لامُ الابتداء ، إلَّا أنَّ ذلك غيرُ مستعمل ، فالأجود أن لا يُحكم بجوازه .

ولا تدخل هذه اللام على فعلٍ ماضٍ ، إلَّا إن كان مقرونا بـ (قَدْ) أو كان غير متصرف ،
وذلك لأنها في الأصل للاسم فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به ، ولم تدخل على
الماضي لعدم الشبه ، فإن قُرن بِقَدْ قرَّبته من الحال ، فأشبه المضارع ، فجاز أن
تلحقه نحو : إنَّك لَقَدْ قُمْتَ . وإن كان الماضي غيرَ متصرف كَنِعْمَ ، جاز أن تلحقه ،
لأنه يفيد الإنشاءَ ، والإنشاءُ يستلزم الحضورَ فيحصل بذلك شبه المضارع ، فجاز أن
يقال : إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ .

وأجاز الأخفش دخولَ هذه اللام على معمول الفعل الماضي مقدَّما عليه نحو :
إنَّ زيدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ . ومنع ذلك أولى ، لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع
دخولها على الخبر ، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه نفسه (٥)، لـزم
ترجيح الفرع على الأصل .

وحكى ابن كيسان عن الكسائي : "إنَّ كلَّ ثوبٍ لَو ثَمَنُهُ" وأجاز البصريون : إنَّ زيدا
لَسوفَ يقوم ، ولم يجزه الكوفيون ، ولا مانع من ذلك ، فجوازه أولى .

وأجاز الكوفيُّون دخول هذه اللام بعد / لكنَّ اعتبارا (٦) ببقاء معنى الابتداء (٦٩/ب)

---

(١) الآية (١٤٩) من سورة الأعراف .
(٢) في ع : "للتوطئة" وفي ط : "المواطئة" .
(٣) في الأصل : "لا يلبس" ، والتصويب من ط، ع .
(٤) في ع : "للتوطئة" ، وفي ط : "للمواطئة" .
(٥) في الأصل : "بنفسه" ، والتصويب من ع ط .
(٦) نهاية سقط من م ، سبقت الإشارة اليه .

معها كما بقي مع إنّ [١]، واحتجوا بقول بعض العرب [٢]:

... ... ولكنّني مِنْ حُبّها لعَمِيدُ

ولا حجّة لهم في ذلك ، أمّا الأولى [٣]، فلأنّ [٤] اللام لم تدخل بعد إنّ لبقاء معنى الابتداء فحسب ، بل لأنّها مثلها في التوكيد ولكنّ بخلاف ذلك ، ولأنّ معنى الابتداء مع لكنّ لم يبق كبقائه مع إنّ ، لأنّ الكلام الذي فيه إنّ غير مفتقر إلى شيء قبله بخلاف ﴿ الكلام ﴾ [٥] الذي فيه [٦] لكنّ فإنّه مفتقر إلى الكلام [٧] قبله ، فأشبهت (أنّ) المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها .

وأمّا : ... ولكنّني من حُبّها لَعَمِيدُ [٨]

فلا حجة فيه لشذوذه ، إذ لا يُعلم له تتمّة ولا قائل ، ولا راوٍ عدل يقول سمعته [٩] ممّن يوثق بعربيته [١٠] ، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف ، ولو صحّ إسناده إلى من يوثق بعربيته لوُجّه ، فجُعل أصله (ولكنْ إنّني) ثم حذفت همزة (إنّ)

---

(١) الانصاف : ١ / ٢٠٨ .

(٢) ورد بدون نسبة في الإنصاف : ١ / ٢٠٩ ، وشرح المفصل : ٨ / ٦٢ ، ٦٤ ، والمغني : ص ٢٥٧ ، والخزانة : ٤ / ٣٤٣ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٤٧ ، والشاهد عجز بيت ، صدره : يلومونني في حب ليلى عواذلي ". ولكنني... البيت . وانفرد بروايته كاملا كل من ابن عقيل في شرحه على الألفية : ١ / ٣٦٣ ، وابن الناظم في شرحه أيضا : ص ١٧٢ .

(٣) في ع ، ط ، م : الأول .

(٤) في ع : " فإن " .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في ع : " معه " ، بدل (فيه) .

(٧) في ع : " الى كلام " .

(٨) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٩) في الأصل : سمعت " ، والتصويب من ع ، ط ، م .

(١٠) سبقت الإشارة الى أن البيت ورد تاما عند ابن عقيل في شرحه : ١ / ٣٦٣ ، وكذلك عند ابن الناظم في شرحه على الألفية : ص ١٧٢ .

ونون (لكنّ) وجيء باللام في الخبر لأنه خبر (إنّ) أو حُمل على أنْ[1] لامه زائدة، كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز:[2]

أمُّ الحُليس لعجوزٌ شَهْرَبَهْ ∴ تَرْضَى مِنَ اللّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وكما زادها الشاعر بعد (أمسى) في قوله:[3]

مَرُّوا عَجالَى فقالوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ∴ فقال : مَنْ سَألُوا أَمْسَى لَمَجْهُودا

وكما زادها الآخر بعد (مازلت) في قوله:[4]

ومازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عرفْتُها

لَكَالهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مُرادِ

وكما زادها الآخر بعد (رأى) في قوله:[5]

رأوكَ لَفي ضَرّاءَ أعْيتْ فثبّتوا ∴ بِكَفَّيْكَ أسبابَ المُنى والمآرِبِ

[وحكى قطرب: أراكَ لَشاتِمي][6].

وربما زيدت بعد أنّ المفتوحة، كقراءة بعضهم ﴿وما أرسلنا قبلك مِنَ المرسلين إلّا أنّهم لَيأكُلُونَ الطّعامَ﴾[7]، وربّما زيدت في الخبر بعد ما النافية كقول الشاعر:[8]

---

(١) في الأصل، ط، م: "أنه"، والتصويب من ع.

(٢) نسب لرؤبة، وسبق الاستشهاد به في باب الابتداء.

(٣) ورد بدون نسبة في مجالس ثعلب: ص ١٥٥، والخصائص: ١/ ٣١٦، وشرح المفصل: ٨/ ٦٤، والمقاصد: ٢/ ٣١٠، والخزانة: ٤/ ٣٣٠، والهمع: ١/ ١٤٤.

(٤) هو لكثير، ديوانه: ص ٤٤٣، وفيه التخريج.

(٥) ورد بدون نسبة في المساعد: ١/ ٣٢٤، وشفاء العليل: ص ٣٦١.

(٦) زيادة من ع.

(٧) الآية (٢٠) من سورة الفرقان، ونسب المصنف هذه القراءة في شرحه على الكافية: ص ٤٩٢، لسعيد بن جبير، وذكرها أبو حيان بدون نسبة في البحر المحيط: ٦/ ٤٩٠.

(٨) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية: ص ٤٩٤، وورد كذلك في المغني: ص ٢٥٦، وشرح أبياته: ٤/ ٣٥٥، والهمع: ١/ ١٤١.

أَمسى أبانُ ذليلا بَعْدَ عِزَّتِهِ .·. وما أَبانُ لَمِنْ أعلاج سُودانِ

وأحسن مازيدت في خبر المبتدأ المعطوف بعد إِنّ المؤكّد خبرُها بها كقول الشاعر:(١)

إنّ الخِلافةَ بَعْدَهم لذميمةٌ .·. وخلائفٌ ظُرفٌ لَمِمَّا(٢) أَحْقَرُ

وفيما قدم من معمول خبر إنّ المؤكد بها في قول الشاعر:(٣)

إنّي لَعِنْدَ أذى المولى لَذو حَنَقٍ

يُخْشى وحِلْمِي إنْ أُوذِيتُ مُعْتادُ

وحكى الفراء أن أبا الجراح سمع [من](٤) يقول: "إنّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصالِحٌ"(٥)

فعُلم أن هذا جائز في الاختيار غيرُ مختص بالاضطرار .

وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد :

وليس بمختار للشواهد المذكورة .

ومثال التنبيه بها على موضعها الأصليّ مع توكيد الخبر قول الشاعر:(٦)

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ .·. على هَنَواتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُها

ومثال ذلك مع تجرد الخبر قول الشاعر:(٧)

---

(١) ورد بدون نسبة في شرح ابن الناظم: ص١٧٣، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٥٢.

(٢) في ع: "لمّا"، وفي ط، م: "لهما".

(٣) ورد بدون نسبة في الهمع: ١/ ١٣٩.

(٤) تكملة من ع، م.

(٥) المعاني للفراء: ٢/ ٣٠.

(٦) ورد بدون نسبة في الإنصاف: ص٢٠٩، والهمع: ١/ ١٤١، واللسان (لهن)، والخزانة: ٤/ ٣٣٤.

(٧) نسب لمحمد بن مسلمة، ولأحد بني نُمير، أمالي القالي: ١/ ١١٠، ومجالس ثعلب: ص ١١٣، والخصائص: ١/ ٣١٥، وشرح المفصل: ٨/ ٦٣، والمغني ص ٢٥٤، والخزانة: ٤/ ٣٣٩، والهمع: ١/ ١٤١، واللسان (لهن) .

ألا يا سَنا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى[1]

لَهِنَّكَ مِنْ برقٍ عليَّ كريمُ

وإن وقع موقع خبر إنّ نحو : لتفعلنّ ، أو نحو : لَفَعَل ، عُلِم أنّ[2] هناك قسمًا منويًا[3] وفُتحت الهمزة ، قال ابن السراج : تقول : قد علمتُ أنّ زيدًا ليقومنَّ ، وأنّ زيدًا لَقامَ[4] ، فلا تكسر أنّ كما تكسرها في : أشهدُ إنّ محمدًا لرسولُ اللهِ ، واعلمْ إنّ بكرًا ليَعلَم[5].

وقد تقدم في أول كتابي هذا أنّ لامَ الابتداء لا تختصّ[6] بالحال ، وإنّما الأكثر كون مصحوبها حالا ، وليس ذلك من أجل اللام ، بل من أجل أنّ الجملة المجردة من دليل مضيّ واستقبال أكثر ما يكون مضمونها مُرادا به الحال .

ومن ورودها مع ما يُراد به الاستقبال قول الشاعر[7]:

وإنّي لأحمي الأنفَ مِنْ دونِ ذِمّتي

إذا الدَّنِسُ الواهي الأمانةِ أهمدا[8]

فأعمل (أحمي) في (إذا) وهو مستقبل المعنى .

(ص) - (فصل)

ترادف (إنّ) (نَعَمْ) بلا إعمال ، وتخفّف فيبطلُ الاختصاصُ ، ويغلب الإهمالُ ، وتلزم اللام بعدها فارقة

---

(١) في ط : " بالحمى " .
(٢) في الأصل ، ط ، م : " على أن " ، والتصويب من ع .
(٣) في الأصل : " منونا " ، والتصويب من النسخ الأخرى .
(٤) في الأصول : لقائم .
(٥) الأصول : ١ / ٢٤٢ .
(٦) في ط : " لا تخص " ، وفي م : " لا يختص " .
(٧) هو الراعي ، ديوانه : ص ٨٩ ، وفيه التخريج .
(٨) في ط : " أمهدا " .

إن خِيف لبس بإنْ النافية ولم يكن بعدها نفـــي .

وليست غير الابتدائية ، خلافا لأبي علي [(١)] . ولا يليهـــا

غالبا من الأفعال إلّا ماضٍ [(٢)] ناسخٌ للابتداء ويُقـــاس

على نحو : "إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا" [(٣)] وفاقا للكوفيـــين

والأخفش [(٤)] ، ولا تعمل عندهم ولا تؤكّد ، بل تُفيد النَّفـيَ ،

واللام الإيجابَ .

وموقع لكنّ بين متنافِيَيْن بوجه ما ، ويمتنع إعمالهـــا [(٥)]

مخفّفة ، خلافًا ليونس والأخفش [(٦)] .

وتلي (ما) (ليس) فتعمل وتهمل . وقلّ الإعمال فـــي

(إنّما) وعدم سماعه في (كأنّما) ، و(لعلّما) و(لكنّما) ،

والقياس سائغ .

(ش) أنكر بعض العلماء / كون (إنّ) بمعنى (نَعَمْ) وزعم أنّ (إنّ) فـي (٧٠/أ)

قولـــه :

بَكَرَ العَــواذِلُ في الصَّـبو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّـــهْ

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـــلا ... كَ وقَدْ كَبِرْتَ فقلتُ إنَّـــهْ [(٧)]

مؤكِّدةٌ ناصبةٌ للاسم رافعةٌ للخبر ، وجعل الهاءَ اسمَها ، والخبر محذوفًا [(٨)] كأنـــه

---

(١) الهمع : ٢ / ١٨١ .

(٢) ماضٍ ، ساقطة من ط ، ع ، م .

(٣) سيأتي في شاهده قريبا .

(٤) الهمع : ٢ / ١٨٣ .

(٥) في الأصل : "اعمالهما" ، والتصويب من ط ، ع ، م .

(٦) الهمع : ٢ / ١٨٨ .

(٧) هو عبيد الله بن قيس الرقيات ، ديوانه : ص ٦٦ ، وفيه التخريـــج ،
وانظر الكتاب : ٣ / ١٥١ .

(٨) في ط : "محذوف" .

قال : إنّ الذي ذكرتِنّ واقعٌ كما[1] وصفتنّ ، فحذف الخبر للعلم به واقتصر على الاسم .

والذي زعم هذا القائل ممكن في البيت المذكور ، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجّح قوله ، ولكن الشواهد على كون (إنّ) بمعنى (نَعَمْ) تأيّدُها[2] ظاهرٌ ودافِعُها مُكابر ، فلزم الانقياد إليها ، والاعتمادُ عليها ، فمنها قول عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ، لابن الزَّبير الأسديّ لمّا قال له : " لعَنَ اللهُ ناقةً حمَلتْني إليك : إنّ وراكبها[3] أراد : نَعَمْ ، ولعَنَ راكبها ، ومنها قول حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه[4] :

يقولون : أعمَى ، قلتُ : إنّ وربّما ∴ أكونُ وإنّي مِن فتىً لبَصيرُ

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر[5] :

ليتَ شعري هلْ للمُحبّ شِفاءُ ∴ مِنْ جوى حُبّهنّ إنّ اللّقاءُ

ومنها قول بعض الطائيين[6] :

قالوا أخفْتَ فقلتُ إنّ وخيفتي ∴ ما إنْ تزالُ منوطةً برجاءِ

ونبّهتُ في هذا الباب على ورود (إنّ) بمعنى (نَعَمْ) ليُعلَم بها فتعامل بما تعامل (نعم) من عدم الاختصاص وعدم الإعمال وجواز الوقف عليها .

ومذهب البصريين أنّ (إنّ) [قد][7] تُخفّف فيقال فيها : إنْ ، فيبطل اختصاصها بالاسم ، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم[8] وعلى ذلك يحملون

---

(١) في ع : " أو كما " .

(٢) في الأصل : " تويدها " ، والتصويب من ع ، ط ، م .

(٣) لم أقف عليه في كتاب .

(٤) التذييل : جـ٢ لوحة ٥٨ ، وليس في ديوانه المطبوع .

(٥) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ٥٨ .

(٦) ورد في المغني : ص ٧٢٣ ، وشرح أبياته : ١ / ١٩٠ .

(٧) زيادة من " ع " .

(٨) الإنصاف : ١ / ١٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ وإنْ كلًّا لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أعمالَهم ﴾(١) في رواية نافع وابن كثير(٢).

وإهمالها أكثر كقوله تعالى : ﴿ وإنْ كلٌّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحْضَرون ﴾(٣) ، ﴿ وإنْ كلُّ ذلك لَمَا متاعُ الحيوةِ الدنيا ﴾(٤) و ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لَمَا عليها حافظ ﴾(٥) .

ومذهبهم أن اللام التي بعد (إنْ) هذه ، هي التي كانت مع التشديد إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقةً بين المخفَّفة والنافية ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس ، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح(٦) للنفي ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم : " وأيْمُ الله لقد كان خليقًا للإمارة ، وإنْ كان مِن أحبِّ الناس إليَّ "(٧) ، وكقول معاوية في كعب الأحبار : " إنْ كان مِنْ أصدقِ هؤلاء "(٨) أخرجهما(٩) البخاري ، ومثله ما حكى ابن جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء : ﴿ وإنْ كلُّ ذلك لِمَا متاعُ الحيوةِ الدنيا ﴾(١٠) بكسر اللام وتخفيف الميم على معنى : وإنْ كلُّ ذلك للذي هو متاعُ الحياة الدنيا ، ومثل ذلك قول الطِّرِمّاح(١١) :

أنا ابنُ أباةِ الضَّيمِ من آلِ مالكٍ .:. وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المعادِنِ

---

(١) الآية (١١١) من سورة هود .

(٢) الكشف : ١ / ٥٣٦ .

(٣) الآية (٣٢) من سورة يس .

(٤) الآية (٣٥) من سورة الزخرف .

(٥) الآية (٤) من سورة الطارق .

(٦) في ع : " لا تصلح " .

(٧) أخرجه البخاري في الصحيح ، في باب غزوة زيد بن حارثة من كتاب المغازي : ٥/١٧٩ .

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، من كتاب الاعتصام : ٩/١٣٦ .

(٩) في الأصل ، ط ، م : أخرجه ، والتصويب من ع .

(١٠) من الآية (٣٥) من سورة الزخرف ، والقراءة في المحتسب : ٢/٢٥٥ .

(١١) ديوانه : ص ٥١٢ ، وفيه التخريج .

وقول الآخر(١):

إنْ وجَدتَ الكريمَ يمنعُ أحيا ... نًا وما إنْ بذا يُعدُّ بخيلا

ويلزم ترك اللام إن أُمن اللبس وكان في الموضع اللائق بها نفي، كقول الشاعر(٢):

أما إنْ علمتُ الله ليس بغافلٍ ... فهان اصطباري أنْ بُليتُ بظالمِ

ومذهب الكوفيين أنّ (إنْ) المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من (إنّ)، بل هي النافية واللام بعدها بمعنى إلّا، ويجعلون النصب في * وإنْ كلًّا(٣) * بفعل يفسره (ليوفّينّهم) أو بـ(ليوفّينّهم) نفسه وبه قال الفرّاء.

وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه(٤) لأنهم يوافقون [البصريين](٥) في أن ما بعد إلّا لا يعمل فيما قبلها ولا يفسّر عاملا فيما قبلها، ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني: وأمّا الذين خفّفوا (إنّ) فإنّهم نصبوا (كلًّا) بليوفّينّهم...، وهو وجه لا أشتهيه، لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله فلو رفعت (كلّ)(٦) لصلح ذلك كما يصلح: إنّ زيد لقائم، ولا يصلح أن تقول: إنّ زيدًا لأضربُ، لأنّ تأويلها(٧) كقولك(٨): مازيدا إلّا أضربُ(٩). وهذا خطأ في اللام وإلّا. هذا نصه(١٠).

---

(١) استشهد به المصنف في شواهد التوضيح: ص ٥٢ ولم ينسبه.

(٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شواهد التوضيح: ص٥٣.

(٣) من الآية (١١١) من سورة هود.

(٤) الإنصاف: ١/١٩٥، وانظر المعاني للفراء: ٢/٢٩.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في الأصل وبقية النسخ (كلا) والتصويب من المعاني.

(٧) في الأصل وغيرها: "تأويله"، والمثبت من المعاني.

(٨) في الأصل: بقولك، وفي م: "لقولك"، وفي ع: ساقطة، والتصويب من ط، والمعاني.

(٩) في الأصل وغيرها: مازيد، بالرفع، والتصويب من المعاني.

(١٠) المعاني للفراء: ٢/٢٩.

فقد أقرَّ بأنَّ حمل القراءة على جعل (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلّا) خطأ ، ولا شكَّ في صحة القراءة فإنّها قراءة المدنيّين والمكيين ولا توجيه لها إلا توجيه / الكوفيين وتوجيه / (١) البصريين ، وتوجيه الكوفيين خطأ ، بشهادة الفراء ، فلم يبق إلا توجيه البصريين ، فتعيّن الحكم بصحته ، ويؤيّد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه : وحدثنا من نثق به ، أنه سمع / من العرب / (٢) من يقول : " إنْ عمرًا لَمنطلق " (٣). وهذا نصٌّ لاحتمال (٤) فيه .

وقال الأخفش : زعموا أن بعضهم يقول : " إنْ زيدًا لَمُنطلقٌ " (٥) وهي مثل : ﴿ إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظ ﴾ (٦) يقرأ بالنصب والرفع (٧).

وأمّا قولهم : إنَّ اللام بمعنى (إلا) فدعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى (إلّا) لكان استعمالها / بعد غير (إنْ) من حروف النفي أولى لأنها أنصّ على النفي من (إنْ) فكان يقال : لم يَقُمْ لَزيد ولم (٨) يقعُدْ لَعَمْرو ، بمعنى : لم يقم إلّا زيدٌ ، ولم (٨) يقعد إلّا عمرو ، وفي عدم / استعمال (٩) / ذلك دليل على أنّ اللام لم يقصد بها إيجاب وإنّما قُصِد بها التوكيد كما قُصِد مع التشديد . (٧٠/ب)

وزعم أبو علي الفارسي أنّ اللام التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة ، واستدلّ بأنّ ما بعد هذه ينتصب (١٠) بما قبلها من الأفعال نحو : ﴿ وإنْ كنّا عن دراستهم لَغافلين ﴾ (١١)

---

(١) تكملة من ع .

(٢) زيادة من ع ومثلها في الكتاب .

(٣) الكتاب : ٢ / ١٤٠ .

(٤) في الأصل : لاحتمال ، والتصويب من ط ، ع ، م .

(٥) بعدها في المعاني : يعلمها على المعنى .

(٦) الآية (٤) من سورة الطارق .

(٧) المعاني للأخفش : ص ١١٢ .

(٨) في م : " ولن " .

(٩) زيادة من ع .

(١٠) في ع : " قد ينتصب " .

(١١) الآية (١٥٦) من سورة الأنعام .

* وإنْ وَجَدْنا أكثرَهم لَفَسِقين *(١) وكقول امرأة الزبير رضي الله عنهما(٢) :

شُلَّتْ يمينُكَ(٣) إنْ قتلتَ لَمُسلِمًا .·. ... .

ومابعد تلك لا ينتصب بما قبلها لو قلت : إنّكَ قتلت لَمُسْلِمًا، لم يجز، فعُلم بهذا أن التي بعد المخففة غير التي بعد المشدّدة ، هذا حاصل قول أبي علي في البغداديات(٤) ، وهو مخالف لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير ، فانّه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة ، وهو الصحيح عندي .

والجواب من شبهة أبي عليّ أن يُقال : إنّما جاز(٥) أن يكون مصحوبُ مابعد المخفّفة معمولا لِما قبلها من الأفعال ، لأنّ الفعل بعد المخففة في موضع الخبر(٦) الذي كان يلي المشددة ، فكان لِما بعده ماكان لِما بعد تاليها ، لأن من قال : " إن قتلتَ لَمُسلِمًا "(٧) بمنزلة من قال : إنّ قتيلَكَ(٨) لمسلم، وإن شئتَ أن تقول : لمّا بَطَل عملُ (إنّ) بالتخفيف ، وقُصد بقاؤها توكيدًا على وجه لا لبس فيه ، استحقّت مايميّزها من النافية ، فكان الأولى بذلك(٩) اللام التي كانت تصحبها حال التشديد ، فسُلك

---

(١) الآية (١٠٢) من سورة الأعراف .

(٢) وهي عاتكة بنت زيد ، وسيأتي البيت تاما في الباب بعد قليل ، برواية " ثكلتك أمك ان ... " .
البغداديات : ص ١٧٨ ، والمحتسب : ٢/٢٥٥ ، والانصاف : ص ٦٤١ ، والمقرب : ١/١١٢ ، وشرح المفصل : ٨/٧١ و ٧٢ و ٧٥ ، والمغني : ص ٢١ ، والمقاصد النحوية : ٢/٢٧٨ ، والخزانة : ٤/٣٤٨ .

(٣) في ع : " هبلتك أمك " .

(٤) البغداديات : ص ١٧٨ .

(٥) في الأصل ، م : " ألا جاز " ، والتصويب من ط ، ع .

(٦) في الأصل ، م : " الجزء " والمثبت من ع ، ط .

(٧) سبق في شاهده قريبا .

(٨) في ع : " قتلك " .

(٩) في ع : " بذكر اللام " ، بدل (بذلك ..) .

بها مع التخفيف ماكان لها مع التشديد من التأخر في اللفظ والتقدم في النّيّة فلم يمنع إعمال ماقبلها فيما بعدها كما لم يُمنع مع التشديد[1]، لأن النّيّة بها التقديمُ ، ومما تقدم[2] عليها التأخيرُ.

وإذا أولَتِ العربُ إنّ المخفّفة فِعلا ،لم يكن في الغالب إلا فعلا ماضيا من الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى : * وإنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً إلا عَلَى الذِينَ هَدَى اللهُ *[3] و * إنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ *[4] * وإنْ وَجَدْنا أكْثَرَهُم لَفَاسِقِينَ *[5]، وذلك أنّها كانت قبل التخفيف مختصّة بالمبتدأ والخبر،فلمّا خُفّفت وضعُف شبهُها بالفعل جاز دخولُها على الفعل،وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها في الدّخول على المبتدأ والخبر كي لا تفارق محلّها بالكلية ، ولا يكون ذلك الفعل غالبا إلّا بلفظ الماضي ،فإن كان مضارعا حُفظ / ولم يقس عليه /[6] كقوله تعالى : * وإن يَكَادُ الذِينَ كَفَروا لَيُزْلِقُونَكَ بأبْصارِهِم *[7] وكقراءة أبي بن كعب * وإنْ أخالُكَ يافرعونُ لَمَثْبُورًا *[8]، وكذا إن وليها فعل من غير الأفعال المختصة بالمبتدأ والخبر كقراءة ابن مسعود رضي الله عنه : * قال إنْ لَبِثْتُم لَقَلِيلًا *[9] ذكرها الأخفش في المعاني[10]؛

---

(١) في ع : " الشديدة " .

(٢) في ع : " يقدم " .

(٣) الآية (١٤٣) من سورة البقرة .

(٤) الآية (٥٦) من سورة الصافات .

(٥) الآية (١٠٢) من سورة الأعراف .

(٦) زيادة من ع .

(٧) الآية (٥١) من سورة القلم .

(٨) من الآية (١٠٢) من سورة الاسراء . البحر المحيط : ٨٦/٦ .

(٩) من الآية (١١٤) من سورة المؤمنون .

(١٠) معاني القرآن له : ص ٤١٩ .

وكقول امرأة : " والذي يُحلَفُ به إنْ جاء لخاطبها "(١) ، يعني النبي صلى الله عليه وسلم ، وكقول بعض العرب : " إنْ يَزينُكَ لَنفسُكَ وإن يَشينُكَ لَهِيَهْ "(٢) وكقول امرأة الزبير رضي الله عنهما(٣) :

ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ ، إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا .·. حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

ويُروى : هَبِلَتْكَ أُمُّكَ .

وأجاز الأخفش أن يقال : إنْ قَعَدَ لأَنَا ، وإنْ كان صالِحًا لَزيدٌ ، وإن ضرب زيدًا(٤) لَعمرو ، وإن ظننت عمرًا لَصالِحًا ، صرح بذلك كله في كتاب المسائل . وبقوله أقول ، لصحّة الشواهد على ذلك نظما ونثرا .

/ ومن أجل ورود * وإنْ يكادُ الذين كفروا *(٥) و " شَلَّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا "(٦) قلت : لم يكن في الغالب إلّا فعلا ماضيا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر /(٧) .

وموقعُ لكنّ بين كلامين / متنافيين /(٨) بوجه ما كقوله تعالى : * وما كَفَرَ سُلَيمانُ ولكنَّ الشياطينَ كفروا *(٩) ، وكقوله تعالى : * ولو أراكَهُم كثيرًا لفشلتُم ولتنازعتُم في الأمر ، ولكنَّ اللهَ سَلَّمَ *(١٠) .

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) الأصول لابن السراج : ١ / ٢٦٠ .

(٣) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٤) في الأصل : زيد ، والتصويب من النسخ الأخرى .

(٥) الآية (٥١) من سورة القلم .

(٦) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٧) تكملة من ع وحدها .

(٨) تكملة من ط ، ع .

(٩) الآية (١٠٢) من سورة البقرة .

(١٠) الآية (٤٣) من سورة الأنفال

ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل ، لم يُسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على ما خُفِّف من إنَّ وأنَّ ، وكأنَّ ، ورأيهما في ذلك ضعيف.(١)

وتتصل ما الزائدة بِلَيْتَ ، فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع ، وشاهد الوجهين قول النابغة:(٢)

قالتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لنا .:. إلى حَمَامَتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ

قال ابن برهان مشيرا إلى هذا البيت : الجميعُ رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال. قلت : مَنْ رفع ، جعل ماكافَّةً لَيْتَ ،(٣) كما كفّت (إنْ) (ما) الحجازيّةَ ، ومَنْ نصبَ جعلها زائدة غير معتدّ بها كما لم يُعتدّ بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٤) و ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾(٥) .

وأجاز سيبويه كون / (لَيْتَ) في بيت النابغة عاملة على رواية الرفع ، (١/٧١) وذلك بأن تُجعل (ما) موصولة أو نكرة موصوفة ،(٦) والتقدير: ليتما هو هذا الحَمامُ لنا . فما : اسم ليت ، وهو مبتدأ محذوف ، وخبره هذا ، والجملة صلة (ما) أو صفتها ، فـ(لَيْتَ) بهذا الوجه(٧) عاملة في الروايتين ، وهي حقيقة بذلك ، لأنّ اتّصال (ما) بها لم يُزل اختصاصها بالأسماء ، بخلاف أخواتها ، فإنّ اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء فاستحقّت لَيْتَما بقاء العمل دون إنّما وكأنّما ولكنّما ولعلّما ، وهذا هو مذهب سيبويه .

---

(١) الهمع : ٢ / ١٨٨ .

(٢) ديوانه : ص ٢٤ ، وفيه التخريج .

(٣) في ع : "لليت" .

(٤) الآية (٤٠) من سورة المؤمنون .

(٥) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٦) الكتاب : ٢ / ١٣٨ .

(٧) في حاشية الأصل ، ط ، م : "التوجيه" .

وأجرى ابنُ السرَّاج غيرَ لَيْتَما مجراها قياساً[1]، وذكر ابنُ برهان أنّ أبا الحسن الأخفش روى عن العرب "إنّما زيدًا قائِمٌ"[2]، فأعمل مع زيادة ما ، وعزى مثل ذلك إلى الكسائي عن العرب .

وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان رحمه الله ، يؤيّد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سَنَن واحد قياسا وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها . وبقوله أقول في هذه المسألة . ومن أجل ذلك قلت : والقياس سائغ .

(ص) - فصل

لتأول (أنّ) ومعموليها بمصدر قد تقع اسما لعوامل هذا الباب مفصولا بالخبر، وقد تتّصل[3] بِلَيْتَ سادّةً مسدّ معموليها ، ويمنع ذلك في لعلّ ، خلافا للأخفش .

وتخفّف أنّ فينوى معها اسم لا يبرز إلا اضطرارا والخبر جملة اسمية مجرّدة أو مصدّرة بـ(لا) أو بأداة شرط أو بـ (رُبَّ) أو بفعل يقترن غالبا - إن تصرف ولم يكن دعاء - بقد أو بلو أو بحرف تنفيس أو نفي .

وتخفف كأنّ فتعمل في اسم كاسم أنّ المقدر ، والخبر جملة اسمية أو فعليّة مبدوءة بلَمْ أو قَدْ أو مفرد . وقد يبرز اسمها في الشعر ، ويقال : "أما أنْ جزاكَ اللهُ خيرًا"[4]، وربما قيل: إنْ جزاك اللهُ[5] والأصل : أنّه .

---

(١) الأصول : ١ / ٢٣٢ .

(٢) شرح ابن الناظم : ص ١٧٤ .

(٣) في ع : " تفصل " .

(٤) الكتاب : ٣ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥) لفظ الجلالة ، ساقط من ع ، م .

وقد يقال في لعلَّ : عَلَّ ولَعَنَّ وعَنَّ ولأَنَّ وأَنَّ ورَعَنَّ ورَغَنَّ ولَغَنَّ ولَعَلَّتْ .

وقد يقع خبرها (أنْ يفعلَ)(١) بعد اسم عين حملا على عسى . والجرُّ بـ(لعلَّ) ثابتة الأول أومحذوفته مفتوحة الآخر أو مكسورته لغةٌ عُقيليّة .

(ش) قد أُشير في باب الابتداء إلى أن من المبتدآت الواجب تقدّم أخبارها (أنَّ) وصلتها نحو: عِنْدِي أنّكَ فاضِلٌ ،وقد تدخل عليها إنَّ أو إحدى أخواتها فيلزم الفصل بالخبر نحو: إنَّ عندِي أنّك فاضلٌ ،وكأنَّ في نفسي أنّي سائل .

وقد تدخل (ليْتَ) بلا فصل كقول الشاعر:(٢)

فياليْتَ أنَّ الظّاعِنِينَ تلفّتُوا(٣) .·. فيَعْلَمَ مابي مِنْ جَوىً(٤) وغرامِ

فسدّت (أنَّ وصلتُها مسدَّ جزأي الإسناد بعد (ليت) كما سدّت مسدّهما في باب ظنّ / وأخواتها /(٥) كقوله تعالى : * الذينَ يَظُنّونَ أنّهم مُلاقُو ربِّهِم وأنّهم إليه راجِعُونَ *(٦) وكما سدّت مسدّهما في نحو: * ولَوْ أنّهم آمنُوا واتّقَوا *(٧) ،فإنّ مذهب سيبويه في الواقعة بعد لَوْ أنّها مرفوعة ،بالابتداء سادّة (بصلتها مسدّ الجزأين .(٨)

واختصت أنّ بهذا بعد (لو) كما اختصت(٩) (غُدْوة)بالنصب بعد (لَدُنْ).

---

(١) في ط: " تفعل " .

(٢) ورد بدون نسبة في شفاء العليل :ص ٣٦٧ .

(٣) في م :" تغلتوا " .

(٤) في م :" ظنى " .

(٥) زيادة من ع .

(٦) الآية (٤٦) من سورة البقرة .

(٧) الآية (١٠٣) من سورة البقرة ، والآية ساقطة من م .

(٨) الكتاب :٣ / ١٢١ .

(٩) مابين الحاصرتين ساقط من م .

ورأيُ سيبويه هذا أسهل من إضمار (ثَبَتَ) بعد (لو) رافعاً لأَنَّ ، وما ذهب إليه هو الصحيح ، فإنّ إضمار فعل دون مفسّر ولا عِوض لا نظير له ، بخلاف جعل (أنّ بصلتها سادّة مسدّ[1]) جزأيِ الإسناد] فإنّه نظير سدّها بصلتها مسدّ جزأيِ الإسناد [[2] بعد ليت وظنَّ ، فلم يكن بِدعاً .

فإن قيل : لم لا يكون المفسّر لـ (ثبتَ[3]) المضمر ما تقتضيه أَنَّ من معنى الثبوت ؟ فالجواب أن يُقال : لا نسلّم اقتضاء أنّ للثبوت[4] ، ولو سلّمنا اقتضاءها للثبوت[5] لم يساوِ اقتضاء لفظ الثبوت لمعناه ، ولو وقع لفظ الثبوت بعد " لو " لم يغنِ عن مفسّر فعل يرفعه[6] ، فأنّ لا يستغني عنه بأنّ أحقّ وأولى .

ونظيرُ جعلِ أَنَّ بعد لَوْ مبتدأً مستغنيا عن خبرٍ ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : " لَحَقُّ أنّهُ ذاهِبٌ "[7] بالإضافة إلى (أنّ) قال سيبويه : كأنّه قال : لَيَقِينُ ذاك أمرَكَ ، فأمرك : خبر هذا الكلام ، لأنه إذا أضاف لم يكن بدّ لقولك : لَحَقُّ ذاكَ ، من خبر . هذا نصّ سيبويه[8] .

وأجاز الأخفش أن تعامل (لعلّ) معاملة (ليت) في الدخول على (أنّ) بلا فصل فيقال : لَعلّ] أنّ [[9] اللهَ يرحمنا . ورأيه في هذه المسألة ضعيف ، لأنّ مقتضى الدليل أن لا يُكتفَى بأنّ وصلتها إلا حيثُ يُكتفَى بمصدر صريح ، والمصدر الصريح

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في ع : " لليت " ، تحريف .

(٤) في الأصل و م : " لثبوت " ، وفي ط : " الثبوت " ، والتصويب من ع .

(٥) في الأصل و م : لثبوت ، والتصويب من ط و ع .

(٦) في ع : يفسره ، بدل : (يرفعه) .

(٧) الكتاب : ٣ / ١٥٧ .

(٨) المصدر السابق .

(٩) تكملة من النسخ الأخرى .

لا يُكتفى به بعد لَيْتَ فحقٌّ أن لا يُكتفى بها بعدها ، لكن سُمع / ذلك /(١) فقُبل مع مخالفته الأصل فلا يُزادُ عليه دون سماع .

وتخفف (أنّ) فلا تُلغى كما تُلغى (إنّ) المخففة ، إلّا أنّ اسمها لا يُلفظ به إلّا في الضرورة ، كقول الشاعر:(٢)

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرمِلونَ ∴ إذا اغبرَّ أُفقٌ وهَبَّتْ شَمالا

بأنَّكَ رَبيعٌ وغَيثٌ مريعٌ ∴ وأنْكَ هُناكَ تكونُ الثِّمالا

/ ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرا ، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم ، (٧١/ب) بل إذا أُمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى ، ولذلك قال سيبويه حين مثّل بقوله تعالى : ﴿ أنْ يا إبراهيمُ قَدْ صدّقتَ الرُّؤيا ﴾(٣) كأنّه قال عز وجل : أنّك قد صدّقت الرؤيا . ذكر هذا في (باب ماتكون (أنْ) بمنزلة (أي))(٤) .

وقال في الباب الذي بعده : وتقول : كتبت إليه أنْ لا تقلْ ذلك ، وأنْ لا يَقُولَ ذلك ، وأنْ لا تقولَ ذلك . فأمّا الجزمُ فعلى الأمر - عبّر بالأمر عن النّهي -(٥) وأمّا النّصبُ / فعلى قولك /(٦) لِئلّا ، وأمّا الرّفعُ فعلى / قولك /(٧) : لأنّك لا تقولُ ذلك ، أو : بأنّك لا تقول ذلك ، تخبره بأنّ ذلك(٨) قد وقع من أمره . هذا نصّه(٩) .

---

(١) زيادة من ع .

(٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذلية ، شرح أشعار الهذليين : ص ٥٨٥ ، وفيه التخريج .

(٣) الآية (١٠٥) من سورة الصافات .

(٤) الكتاب : ٣ / ١٦٣ .

(٥) جملة معترضة من كلام المصنف .

(٦) تكلة من ع والكتاب .

(٧) تكلة من الكتاب .

(٨) الذي في الكتاب (ذا) بدل (ذلك) في جميع النص .

(٩) الكتاب : ٣ / ١٦٦ .

ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوي إلا جملة مصدّرة بمبتدأ نحو: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾(١) أو بخبر كقول الأعشى(٢):

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا .·. أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

أو بحرف نفي كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾(٣) أو بأداة شرط، نحو(٤):

فَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَثْقَفُوهُ فَإِنَّهُ .·. جَزَرٌ لِخَامِعَةٍ(٥) وَفَرْخِ عُقَابِ.

أو بربَّ، نحو قول الآخر(٦):

تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِنًا

أَمِينٌ، وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينَا

أو بفعل مباشر إن كان دعاء، نحو: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾(٧) أو غير

---

(١) الآية (١٠) من سورة يونس.

(٢) ديوانه: ص ٥٩، والكتاب: ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والمنصف: ٣/ ١٢٩، والخصائص: ٢/ ٤٤١، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢، وشرح المفصل: ٨/ ٧١، ٧٤، ٨١، والانصاف: ص ١٩٩، والخزانة: ٣/ ٥٤٧، ورواية عجزه في الديوان. // أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ. وسيعيده قريبا.

(٣) الآية (١٤) من سورة هود.

(٤) ورد بدون نسبة في المساعد: ١/ ٣٣١، وشفاء العليل: ص ٣٦٨.

(٥) في ط: "خرز لجامعه"، وفي ع: حرر لجامعه.
وَجَزَرُ السِّبَاع: اللحم الذي تأكله. والخامعة: الضبع، لأنها تخمع إذا مشت، أي تعرج.

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد: ١/ ٣٣١، وشفاء العليل: ص ٣٦٩، والهمع: ١/ ١٤٣، ٢/ ٢٦.

(٧) الآية (٩) النور.

متصرف ، كقوله تعالى : * وَأَنْ عَسَى أَنْ يكونَ قد اقتربَ أجلُهم *.(١)

فإن كان الفعلُ متصرفا ، ولم يكُنْ دُعاءً ، وَلِيَ مباشرة (أَنْ) في الغالب بِقَدْ ، كقوله تعالى : * ونَعْلَمَ أَنْ قد صَدَقْتَنَا *(٢) ، وكقول الشاعر:(٣)

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ قد تجشَّمتُ في الهوى ∴ مِنْ أَجْلِكِ أَمرًا لم يكن يتجشَّمِ

أو بِلَو كقوله تعالى : * تبيَّنَتِ الجِنُّ أَن لو كانوا يعلمونَ الغَيْبَ ما لبثُوا في العَذابِ المُهِين *(٤) أو بحرف تنفيس نحو : * عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَرضَى *(٥) أو بحرف نفي ، نحو: * أفلا يَرَوْنَ أَنْ لا يرجِعُ إليهم قولًا *(٦) * أيَحسَبُ الانسانُ أَلَّنْ نَجمَعَ عِظامَه *(٧) ، وقال سيبويه مشيرا إلى قول الأعشى:(٨)

... ... ∴ أَنْ هالكٌ كلُّ مَن يحفَى وينتَعِلُ

ومثل ذلك : « أولُ ما أقولُ أَنْ بسم اللهِ » كأنه قال : [أولُ ما أقولُ أنَّه](٩) بسمِ اللهِ.(١٠)

وقال سيبويه : واعلم أنه ضعيفٌ في الكلام أن تقول : قد علمتُ أَنْ تفعلَ ، وقد علمتُ أَنْ فعلَ ، حتّى تأتي بالسّين أو قد أو بنفي ، لأنهم جعلوا ذلك عِوضا مما حذفوا مِنْ أنَّه ، فكرهوا ترك العِوض.(١١) قلت :(١٢) ومن شواهد (علمتُ أَنْ فعلَ) قولُ امرئِ القيس:(١٣)

---

(١) الآية (١٨٥) من سورة الأعراف .

(٢) الآية (١١٣) من سورة المائدة .

(٣) لم أعثر عليه في كتاب .

(٤) الآية (١٤) من سورة سبأ .

(٥) الآية (٢٠) من سورة المزمل .

(٦) الآية (٨٩) من سورة طه .

(٧) الآية (٣) من سورة القيامة .

(٨) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٩) تكملة من الكتاب .

(١٠) الكتاب : ٣ / ١٦٥ .

(١١) الكتاب : ٣ / ١٦٧ .

(١٢) في الأصل ، ط ، م : « قال شيخنا » ، والمثبت من ع .

(١٣) ديوانه : ص ١٦٨

وَحَدَّثْ بِأَنْ زَالَتْ بِلَيْلٍ حُمُولُهُمْ ∴ كَنَخْلٍ مِنَ الأَعْرَاضِ غَيْرِ مُنَبَّقِ

وقال سيبويه : وأَمَّا قولهم : "أَمَا أَنْ جزاك اللهُ خيرًا " فإنّهم إنّما أجازوه لأنّه دعاءٌ ، ولا يصلون هاهنا إلى قَدْ والسّين ، و[وكذلك] [1] لو قلت : أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللهُ لكَ ، جازَ لأنّه دُعاء . . . قال : وسمعناهم يقولون : "أَمَا إِنْ جَزاكَ اللهُ خيرًا " شبّهوه بأنّه [2] . [وقلت] [3] : و (أَمَا) قبل (أَنْ) المخفّفة المفتوحة بمعنى (حَقًّا) كما هي قبل المشددة [المفتوحة] [4] ، وهي بمعنى (أَلَا) قبل : إِنْ المخفّفة المكسورة . هذا هو مذهب سيبويه رحمه الله [5] ويجوز عندي أن تكون (أَمَا) في الوجهين بمعنى (أَلَا) ، وتكون (إِنْ) المسكورة زائدة ، كما زادها الشاعر في قوله [6] :

أَلا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبا ∴ أُحاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوى بِغَضُوبا

وفي المفتوحة على هذا وجهان :

أحدهما : أن تكون المخفّفةُ ، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف كما تقدّر [7] في أَنْ الواقعة بعد (لو) على مذهب سيبويه ويكون التقدير : أَمَا مِنْ دُعائِي أَنْ [8] جزاكَ اللهُ خيرًا ، ثم حُذف الخبر للعِلم به .

---

(١) تكملة من الكتاب .

(٢) الكتاب : ٣ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٣) تكملة من ع .

(٤) تكملة من ع .

(٥) قال في الكتاب : ٣ / ١٦٨ : "أَمَا تقع بمعنى حقًّا ، فتفتح (أن) بعدها ، وتكون بمنزلة (ألا) فتكسر (إن) بعدها" .

(٦) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

(٧) في ع : " تقرر " .

(٨) أن : ساقطة من ع .

والوجه الثاني : من وجهي الفتح مع كون (أَمَا) بمعنى أَلَا : أَنْ تكون أَنْ زائدة

كما زيدت بعد (لما) وقبل (لو) وبعد كاف الجرّ في قوله[1] :

... ... كأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو ...

على رواية الجرّ ، ويجوز أن / تكون إنْ /[2] في قول الشاعر[3] :

أَلَا إِنْ سَرَى ليلي فَبِتُّ ... ...

مخففة من " إِنَّ " ، ويكون الأصل : أَلَا إِنَّه سَرَى لَيْلِي ، ثُمَّ فُصِل

به مافعل به " أَمَا إِنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً "[4] في قول سيبويه .

وقد تباشر (أَنْ) المخففة فعلا متصرفا غير مقصود به الدعاء ، وعليه نبّهت

بقولي : غالبا ، فإنْ كان ذلك بعد فِعل قلبي أو معناه[5] ، فهو أسهل من أن يكون

بغير[6] ذلك ، فالأول كقول الشاعر[7] :

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا ∴ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وأنشد الفراء[8] :

إِنِّي زَعِيمٌ يانُويـ ∴ ـقَةُ إِنْ أَمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ

ونَجَوْتِ من عَرَضِ المَنُو ∴ نِ مِنَ الغُدُوِّ إِلى الرَّوَاحِ

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَو ∴ مٍ يَرْتَعُونَ من الطِّلَاحِ

---

(١) جزء بيت ، سيأتي الاستشهاد به قريبا .

(٢) تكملة من ع ، ط .

(٣) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٤) الكتاب : ٣ / ١٦٧ .

(٥) في الأصل : " مامعناه " ، والتصويب من النسخ الأخرى .

(٦) في ع : " بعد غير ذلك " .

(٧) ورد بدون نسبة في شرح ابن الناظم : ص ١٨٢ ، والهمع : ١ / ١٤٣ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٩٤ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٣٣ .

(٨) للقاسم بن معن ، شرح المفصل : ٧ / ٩ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٩٧ ، والخزانة : ٣ / ٥٥٩ ، واللسان (طلح) .

والثاني كقراءة بعض / القراء ﴿لِمَنْ أرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضاعةَ﴾[1] ، ومثله قول الشاعر:[2] (٧٣/أ)

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفوسَكُما .·. وَحَيْثُما كُنْتُما لَقِيتُما رَشَدا

أَنْ تَحْمِلا حاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُها .·. تَسْتَوجِبا مِنَّةً عِندِي بِها وَيَدا

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسماءَ وَيْحَكُما .·. مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدا

و (أنْ) في هذين الموضعين وأشباههما هي الناصبة للمضارع عند البصريين ، وتُرك إعمالها حملا على ما اختها ، وهي عند الكوفيين المخففة ، (وشذّ وقوعها موقع الناصبة كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة[3]) في قول جرير:[4]

يرضَى[5] عن اللهِ أنَّ الناسَ قد علِموا .·. أنْ لا يُدانِينَا[6] مِنْ خَلْقِهِ بَشَرُ

وقول الكوفيين عندي أولى بالصواب ، فإنه لا يلزم منه إهمال ماوجب له الإعمال ، ومما يؤيده قول الشاعر:[7]

رأيتُكَ أحيَيْتَ النَّدَى بَعْدَ موتِهِ .·. فَعاشَ النَّدَى مِنْ بَعدِ أنْ هُوَ خامِلُ

فوصل أنْ بجملة اسمية وليس قبلها فعلٌ قلبيّ ولا معناه ، وكل موضع هو هكذا فهو لِـ(أنْ) الناصبة الفعل ، و(أنْ) الناصبة الفعل لا تُوصل بجملة اسمية ، فصحّ وقوع

---

(١) الآية (٢٣٣) من سورة البقرة ، والقراءة منسوبة لمجاهد كما في البحر المحيط: ٢ / ٢١٣.

(٢) وردت بدون نسبة في مجالس ثعلب: ص. ٣٩٠ ، والمنصف: ١ / ٢٧٨ ، والانصاف: ص ٥٦٣ ، وشرح المفصل: ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، والمغني: ص ٢٨ ، والمقاصد النحوية: ٤ / ٣٨٠ ، والخزانة: ٣ / ٥٥٩.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من "م".

(٤) ديوانه: ص ٢٦١ ، والهمع: ٢ / ٢٢ ، برواية "من خلقه أحدُ" وشرح الأشموني: ٣ / ٢٨٢.

(٥) في ع: "ترضى".

(٦) في ع ، م: "لا يُدانيننا".

(٧) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية: ص ٥٠٠ ، وورد كذلك في التذييل: جـ٨ لوحة ١٠٤ ، وشفاء العليل: ص ١٠٤٨.

المخففة موقع الناصبة [وهو المراد](1) ، وقريب من قوله : " أنْ هُوَ خاملُ " قول الآخر:(2)

فَلا تُلهِكَ الدّنيا عن الدّين واعتَمِلْ
لِآخِرةٍ لابُدَّ عَنْ سَتَصِيرُها

أبدل همزة أَنْ عينًا ، وحسن وقوع المخففة هنا ، لأن (لابدّ) تجري مجرى (تيقّن)(3) .

وتخفف (كأنّ) فلاتُلغى بل تُعمَلُ(4) عمل أَنّ المخففة ، إلا أنّ خبرها إذا قُدِّر اسمها لايلزم كونُه جملةً ، بل قد يكون مفردا ، بخلاف خبر (أَنّ) إذا قُدّر اسمها وإن كان جملة جاز كونها فعليّة مبدوءة بِلَمْ كقوله تعالى : * كأَنْ لَمْ تَغْنَ بالأمْسِ(5) * ، وبقَدْ كقول الشاعر:(6)

لا يَهُولَنَّكَ اصطِلاءُ لَظَى الحَرْ .·. بِ فَمَحْذُورُها كأَنْ قَدْ أَلَمّا

وابتدائية ، كقول الشاعر:(7)

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ .·. كأَنْ ثَدْياهُ حُقّانِ

---

(1) زيادة من ع .

(2) هو الحسين بن مطير الأسدي ، كما في الحماسة البصرية : ٢ / ١٤ ، وروايته " ... لابد أن .. " وعليه ، ليس فيه شاهد .

(3) في ع : " اتيقن " .

(4) في ع : " تعمل إعمال " .

(5) الآية (٢٤) من سورة يونس .

(6) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب: ص ٢٨٦ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٠٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٣٥ ، وشرح الأشموني : ١ / ٢٩٤ .

(7) ورد بدون نسبة في الكتاب : ٢ / ١٣٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٧ ، ٣ / ٢٤٣ ، والمنصف : ٣ / ١٢٨ ، والإنصاف: ص ١٩٧ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧٢ ، وشرح شذور الذهب: ص ٢٨٥ ، والخزانة : ٤ / ٣٥٨ ، وروايته في الانصاف : " ... كأن ثدييه .. " .

وشـــرطية كقول الآخر[(١)]:

وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُـرِّ

ومثال إفراد الخبر مع تقدير الاسم قول الشاعر[(٢)]:

ويوماً توافينا بِوَجْـهٍ مُقَسَّـمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

أي: كأنها ظبيةٌ، ويُروى بالنصب على حذف الخبر، والتقدير: كأن ظبيةً عاطيةً المذكورةُ، وهذا من عكس التشبيه، ويُروى بالجر على زيادة (أنْ) شذوذاً.

وفي (لعلّ) عشرُ لغات: لَعَلَّ، عَلَّ، لَعَنَّ، عَنَّ، لأَنَّ، أَنَّ، رَعَنَّ، رَغَنَّ، لَغَنَّ، لَعَلَّتْ، فالستة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة [في] الاستعمال[(٣)] وأقلها استعمالا لَعَلَّتْ، ذكرها أبو عليّ في التذكرة.

ومن ورود (أَنَّ) بمعنى (لعلّ) ما حكاه الخليل من قول بعض العرب: "ائت السوقَ أَنَّكَ تَشْتَري لنا شيئاً"[(٤)]، واستشهد الأخفش على ذلك بقول الراجز[(٥)]:

قُلتُ لِشَيْبانَ ادْنُ مِنْ لقائِهِ ... أَنَّا نُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شِـوائِهِ

---

(١) هو زيد بن عمرو بن نفيل، أو نبيه بن الحجاج. الكتاب: ٢ / ١٥٥، ومجالس ثعلب: ص ٣٨٩، والخصائص: ٣/ ٤١، ١٦٩، وشرح المفصل: ٤/ ٧٦، والمغني ص ٤٠٩، وشرح شواهد الشافية: ص ٣٣٩، والخزانة: ٣/ ٩٥، ٩٦.

(٢) هو باعث بن صريم اليشكري، أو زيد بن أرقم، أو أرقم اليشكري، الكتاب: ٢/ ١٣٤، ٣/ ١٦٥، والمنصف: ٣/ ١٢٨، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٣، وشرح المفصل: ٨/ ٧٢، ٨٣، والانصاف: ص ٢٠٢، وشرح شذور الذهب: ص ٢٨٤، والمقاصد: ٢/ ٣٠١، ٤/ ٣٨٤، والخزانة: ٤/ ٣٦٤، ٤٨٩.

(٣) زيادة من ع.

(٤) المعاني للأخفش: ص ٢٨٥، والأصول لابن السراج: ١ / ٢٧١.

(٥) هو أبو النجم، الكتاب: ٣ / ١١٦، والمعاني للأخفش: ص ٨٦، والانصاف: ص ٥٩١.

ورواية الكتاب والإنصاف هي "كما تغدّي" ولا يوجد فيها شاهد على المسألة هنا.

ومنه قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ﴿ أَنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُون ﴾ [1] بالفتح .

وقال امرؤ القيس في لأَنَّ [2] :

عُوجا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأَنَّنا .:. نَبْكِي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ خِذامِ [3]

وقال الفرزدق في لَعَنَّ [4] :

أَلَسْتُم عائِجِينَ [5] بِنا لَعَنَّا .:. نَرى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخِيامِ

وإذا كان الاسمُ في هذا البابِ وغيرِه اسمَ معنى ، جاز كون الخبر فعلا مقرونا بِأَنْ كقولك : إنّ الصلاحَ أنْ يُعصَى الهَوى ، فلو كان الاسمُ اسمَ عَيْنٍ امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء .

وقد يُستباح في (لَعَلَّ) حملا على (عَسَى) ومنه قول النبيّ صلى الله عليه وسلم : " لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ فَيَنْتَفِعَ [6] بِكَ أَقوامٌ ويُضَرَّ بِكَ آخَرونَ [7] " ، وروى أبو زيد أن بني عقيل يجرّون بِلَعلَّ مفتوحةَ الآخر ومكسورته ، ومن شواهد ذلك في قول الشاعر [8] :

---

(١) الآية (١١٠) من سورة الأنعام . وانظر القراءة في الكشف : ١ / ٤٤٤ .

(٢) ديوانه : ص ١١٤ ، ــــــــ ، وانظر الشعر والشعراء : ١ / ١٢٨ ، والخزانة : ٢ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
وراية الشعر والشعراء " . . . لعلنا نبكي . . " وليس فيها شاهد هنا .

(٣) في ع : " خِدام " ، وفي ط : " حِزام " ، وكلّها مرويّة .

(٤) ديوانه : ٢ / ٢٩٠ ، والإنصاف : ص ٢٢٥ ، واللسان (لغن) ، وشرح شواهد الشافية : ص ٤٦٤ .

(٥) في ط : " عاجلين " .

(٦) في البخاري : " حتى ينتفع " .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه في باب رثاء النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة من كتاب الجنائز : ٢ / ١٠٣ .

(٨) زيادة من ع .
وقائله خالد بن جعفر ، أمالي المرتضى : ١ / ٢١٢ ، والوحشيات : ص ١٠١ ، والخزانة : ٤ / ٣٧٥ ، واللسان (عل) . واستشهد به المصنف بدون نسبة في شرح العمدة : ص ٢٦٩ ، وشرح الكافية : ص ٧٨٣ .

لَعَلَّ اللهِ يُمَكِّنُنِي عَليهـا ∴ جِهارا مِنْ زُهَيرٍ أَوْ أَسِـيدِ

وروى الفراء أيضا الجرّ بـ(عَلَّ)[1] وأنشد[2]:

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهرِ أَودولاتِها ∴ يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

وزعم أبو علي أنّ (لَعَلَّ) خُفِّفت وأُعلت في ضمير الشأن محذوفا ووليها في اللفظ لام الجر مفتوحا تارة ومكسورا تارة، والجرّ به، ولعلّ على أصلها[3]، ولا يخفى ما في هذا[4] من التكلف.

(ص) ـ فصـــل

يجوزُ رفع المعطوف على اسم (إنَّ) و(لكِنَّ) بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقا خلافا للكسائي[5]. ولا يُشترط خفاء إعراب الاسم، خلافا للفراء[6]، وإنْ تُوُهِّمَ ما رآياه قُدِّرَ تأخيرُ المعطوف أو حذفُ خبرٍ قبله. و(أنَّ) في ذلك كـ(إنَّ) على الأصحّ. وكذا البواقي عند الفرّاء[7].

والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي[8] والزّجاج[9] والفرّاء[10].

---

(١) في الأصل، ط: "بلعل"، والتصويب من ع.

(٢) من غير نسبة في المعاني للفراء: ٣/٩، والخصائص: ١/٣١٦، والإنصاف: ص ٢٢٠، والمغني: ص١٦٧، والمقاصد: ٤/٣٩٦، واللسان (علل)، (لمم)، وشرح شواهد الشافية: ص١٢٩.

(٣) المسائل البصريات لأبي علي: ١/٥٥٢، ٥٥٦.

(٤) بعدها في ع: "الباب".

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/٣١١، والإنصاف: ١/١٨٦.

(٦) المصدران السابقان.

(٧) المعاني له: ١/٣١١.

(٨) الهمع: ٥/٢٩٢.

(٩) معاني القرآن له: ٢/٢١٢.

(١٠) معاني القرآن له: ٢/٣٦٤.

وندر : « إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ »(١) و « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ »(٢) ، وأجاز / الكسائيّ رفع المعطوف على أول مفعولي (ظنّ) إن خفي إعراب الثاني(٣) . (٧٢/ب)

(ش) نصب المعطوف على اسم (إنّ) مستغنًى عن التنبيه عليه ، لأنه كالعطف على [لفظ](٤) سائر المعمولات ، ولا فرق في ذلك بين (إنّ)وأخواتها ولا بين وقوعه قبل الخبر [و]وقوعه بعده . ومثال وقوعه قبل الخبر(٥) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾(٦) الآية .

ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز(٧):

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا .·. يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

أراد : إن الربيعَ الجود والخريفَ والصّيوفَ يدا أبي العبّاس.

والذي لا يُستغنَى عن التنبيه [عليه](٨) رفع المعطوف وهو على ضربين :

أحدهما : مشترك فيه ، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر.

والثاني : العطف على معنى الابتداء ، وهو عند البصريين مخصوصٌ بإنّ ولكنّ ، ومشروط بتمام الجملة قبله . ومثاله مع إنّ قول الشاعر(٩):

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمُ .·. وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ

(١ ، ٢) الكتاب : ٢ / ١٥٥ .

(٣) الهمع : ٥ / ٢٩٣ .

(٤) زيادة من ع .

(٥) تكملة من ع ، ط ، م .

(٦) الآية (٣٥) من سورة الأحزاب.

(٧) هو رؤبة ، ملحقات ديوانه : ص ١٧٩ ، والكتاب : ٢ / ١٤٥ ، والمقتضب : ٤ / ١١١ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٢٦١ ، والهمع : ٢ / ١٤٤ .

(٨) زيادة من ع .

(٩) هو جرير ، الكتاب : ٢ / ١٤٥ ، وشرح المفصل : ٨ / ٦٦ ، ٦٧ ، والمقاصد ٢ / ٣٦٣ ، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع .

ومثله قول الآخر[1]:

فمَنْ يكُ لَمْ يَنْجِبْ أبوهُ وأُمّهُ .:. فإنَّ لنا الأُمَّ النَّجِيبَةَ والأَبُ

ومثاله مع (لكنَّ) قول الآخر[2]:

ومازلتُ سبّاقًا إلى كُلِّ غايةٍ .:. بها يُقتضى في الناسِ مجدٌ وإجْلالُ

وما قصَّرتْ بي في التّسامي خُؤولةٌ .:. ولكنَّ عمّيَ الطّيّبُ الأصلِ والخالُ

وهذا العطف المشار إليه، ليس من عطف المفردات كما ظنّ بعضهم بل هو من عطف الجمل، ولذا لم يُستعمل إلا بعد تمام الجملة أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعُه قبل التّمام أولى، لأنّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجودُ من فصله، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع، ولم يحتج سيبويه في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إنّ ربّي يَقْذِفُ بالحقّ علّامُ الغُيوبِ ﴾[3] [إلى أن يجعل ﴿ علّامُ الغيوبِ ﴾][4] خبر مبتدأ، أو بدلا من فاعل يَقْذِف.

وأيضا فـ(إنّ) وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظا ومعنى واختصاصا، فلا عمل للابتداء[5] بعد دخولها كما لاعمل له بعد دخول الأفعال الناسخة[6]، ولقوة شبهها بالأفعال [لفظا ومعنًى واختصاصا][7] لم يَبْطُلْ عملُها بالفصل في نحو:

---

(١) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية ص: ٥١١، وورد كذلك في المقاصد النحوية: ٢/ ٢٦٥، والهمع: ٢/ ١٤٤، وشرح الأشموني: ١/ ٢٨٥، وشرح التصريح: ١/ ٢٢٧.

(٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية: ص ٥١١، وورد كذلك في المقاصد النحوية: ٢/ ٣١٦، والهمع: ٢/ ١٤٤، وشرح التصريح ١/ ٢٢٧، وشرح الأشموني: ١/ ٢٨٧، والأول ساقط منه.

(٣) الآية (٤٨) من سورة سبأ.

(٤) تكملة من ع، ط.

(٥) في م: " للمبتدأ دون دخولها ".

(٦) في الأصل غامضة، وفي ط: الأفعال الناصبة، والتصويب من ع، م.

(٧) تكملة من ع.

إنَّ فيكَ زيدًا راغبٌ . ولا بتقديم المسند في نحو: إنَّ عندكَ زيدًا، ولا بالحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائي ﴿وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابّةٍ آياتٍ﴾[1] بخلاف (ما) المشبهة بليس، و(لا) المشبهة بإنّ، فإنّها ضعيفةُ الشبه وضعيفة العمل، ولهذا لا تعمَل[2] في الخبر عند سيبويه، ويُبطل عملها الفصلُ بإجماع، فلضعفها لم تنسخ عملَ الابتداء لفظًا ومحلًّا، بل هو باقٍ تقديرا بعد دخولها، ولهذا يُنعت[3] اسمها باعتبار المحل رفعا، ولم يُفعل ذلك باسم إنَّ .

والحاصل أن عمل الابتداء بعد [دخول][4] إنّ [وأخواتها][5] منسوخ لفظا ومحلا كانتساخه بكانَ وظنَّ، إلا أنّ "إنّ" و"لكنّ" لم يتغير بدخولهما معنى الجملة، وتغيّر[6] بدخول كأنّ وليتَ ولعلّ، فجاز أن يُعطف على[7] مصحوبي إنّ ولكنّ مبتدأ مصرَّحٌ بخبره ومحذوفٌ خبره، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ماكان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحا للدلالة على المحذوف، إذ لا تخالف بينهما، بخلاف خبر كأنّ وليتَ ولعلّ، فإنّه مخالف لخبر المبتدأ المجرّد، فلا يُغني أحدهما عن الآخر، فلو كان خبر[8] المعطوف مخالفا لزم ثبوته نحو: ﴿وإنّ الظالمين بعضُهم أولياءُ بعضٍ واللهُ وليُّ المتّقين﴾[9] ومثله: ﴿إنّ وعدَ اللهِ حقٌّ والساعةُ لا رَيْبَ فيها﴾[10] وقرأ حمزة بنصب (الساعة)[11]، ولم يختلف في رفع ﴿واللهُ وليُّ المتّقين﴾[12] .

---

(١) الآية (٤) من سورة الجاثية، بكسر التاء من (آيات) الكشف: ٢٦٧/٢ .

(٢) في م: "لم تعمل" .

(٣) في ع: "اتبعت"، تحريف .

(٤)(٥) زيادة من ع .

(٦) في الأصل: "ويتغير"، وفي ع: "وبغير"، تحريف، والمثبت من ط، م .

(٧) في الأصل، ط، م: "بعد مصحوبي"، والمثبت من ع .

(٨) في الأصل، ط، م: "خبر المعطوف"، والتصويب من ع .

(٩) الآية (١٩) من سورة الجاثية .

(١٠) الآية (٣٢) من سورة الجاثية .

(١١) الكشف: ٢٦٩/٢ .

(١٢) سبق الاستشهاد بها قريبا .

وحَمَلَ سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام، على التقديم والتأخير[1]، فالتقدير عنده في ﴿إنّ الذين آمنوا والّذين هادُوا والصّٰبئُونَ والنّصارى﴾[2]: إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوفٌ عليهم ولا هُمْ يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك.

وأسهل [من ذلك][3] من التقديم والتأخير، تقدير خبر قبل العطف[4] مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إنّ الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، فإن حذفَ ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوعٌ بثبوته في كلام العرب قبل دخول إنّ كقول الشاعر[5]:

نَحْنُ بما عِندنا وأَنْتَ بِما ∴ عِنْدَكَ راضٍ والرّأيُ[6] مُخْتَلِفُ

وبعد دخولها، كقول الآخر[7]:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنّي وأنْتُما ∴ وإنْ لَمْ تَبُوحا بالهَوى دَنِفانِ

فتقدير الأول: نحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ، وتقدير الثاني: فإنّي دَنِفٌ وأنتما دَنِفانِ[8]، وأنشد سيبويه قول الفرزدق[9]:

إنّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أتاني ما جَنَى ∴ وأبى فكانَ وكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ (٧٣/أ)

---

(١) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٢) الآية (٦٩) من سورة المائدة.

(٣) زيادة من ع.

(٤) في ع: "العاطف".

(٥) هو قيس بن الخطيم، وسبق الاستشهاد بالبيت.

(٦) في ط: "والأمر".

(٧) ورد بدون نسبة في المغني: ص ٥٢٧، وشرح أبياته: ٧/ ٤٢، والمقاصد النحوية: ٢/ ٢٧٤، وشرح التصريح: ١/ ٢٢٩، وشرح الأشموني: ١/ ١٩٦.

(٨) تكملة من ع.

(٩) الكتاب: ١/ ٧٦، والإنصاف: ص ٩٥، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع.

ثم قال : ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر.(١)

ومثل إنّ ولكنّ في رفع المعطوف على معنى الابتداء، أنّ إذا تقدمها علم أو معناه، فمعناه كقوله تعالى : ﴿ وأذانٌ مِنَ اللهِ ورسولِهِ إلى النّاسِ يومَ الحجِّ الأكبرِ أنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُهُ ﴾(٢) وصريح العلم كقول الشاعر(٣):

وإلّا فاعلَموا أنّا وأنتم ∴ بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

تقديره عند سيبويه : فاعلموا أنّا بُغاةٌ وأنتم كذلك، حمله على التقديم والتأخير، كما حمل آية المائدة(٤)، فسوّى بين أنّ وإنّ، فصحّ أنّ من فرّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه .

وجعل من هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ أنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشركينَ ورسولُهُ ﴾(٥)

وزعم قوم أنّه إنّما أورده بكسر الهمزة، وهي قراءة الحسن(٦)، وهو بعيد من عادة سيبويه، فإنه إذا استدلّ بقراءة تخالف المشهور، لا يستغني عما يُشعر بذلك، كما فعل إذ أورد : ﴿ وإذاً لا يلبثوا خلفَكَ إلّا قليلا ﴾(٧).

وأجاز الكسائي رفع المعطوف بعد إنّ قبل الخبر مطلقا فيقول: إنّ زيداً وعمرٌو

---

(١) الكتاب : ١ / ٧٦ .

(٢) الآية (٣) من سورة التوبة .

(٣) هو بشر بن أبي خازم، ديوانه : ص ١٦٥، وفيه التخريج، وانظر الكتاب : ٢ / ١٥٦، وشرح المفصل : ٨ / ٦٩، ٧٠، والانصاف : ص ١٩٠، والخزانة : ٤ / ٣١٥ .

(٤) سبق الاستشهاد بها قريبا .

(٥) الآية (٣) من سورة التوبة .

(٦) اتحاف فضلاء البشر: ص ٢٤٠ .

(٧) من الآية (٧٦) من سورة الاسراء، قال سيبويه : " وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿ وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا ﴾ وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: (وإذن لا يلبثوا)"، الكتاب : ٣ / ١٣ .
والمشهور اثبات نون الرفع من (يلبثون) . والنصب، قراءة أبيّ بن كعب، البحر المحيط : ٦ / ٦٦ .

قائمان ، وإنّك وزيدٌ ذاهبان[1]. ووافقه الفراء إن خفي إعراب الاسم نحو: إنّكَ وزيد ذاهبانِ[2].

وكلا المذهبين ضعيف ،لأن إنّ وأخواتها قد ثبت قوّة شبهها بكانَ وأخواتها ، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ ، يمتنع بإنّ . ولو جاز أن يكون اسم إنّ مرفوع المحل [بذلك الاعتبار وهو][3] باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك الاعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب . ولا حجّة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب " إنّهم أجمعون ذاهبون[5] " و " إنّكَ وزيدٌ ذاهبان[6] " ؛ لأن الأول يُخرّج على أنّ أصله[7] : إنّهم هم أجمعون ذاهبون ،فهم : مبتدأ ،وأجمعون : توكيد ، وذاهبون : خبر المبتدأ ،وهو وخبره خبر إنّ . وأصل الثاني : إنّك أنت وزيدٌ ذاهبان ،فأنت : مبتدأ ، وزيد : معطوف ،وذاهبان : خبر المبتدأ ، والجملة خبر (إنّ) . وحذف المتبوع وابقاء التابع عند فَهْم المعنى جائز بإجماع فالقول[8] به راجح .

وغلّط سيبويه من قال : " إنّهم أجمعُونَ ذاهبون[9] " ، و " إنّكَ وزيدٌ ذاهبانِ[10] " فقال : واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : " إنّهم أجمعونَ ذاهبون" ، و " إنّك وزيدٌ ذاهبانِ " وذلك أنّ معناه معنى الابتداء ،

---

(١) المعاني للفراء : ١ / ٣٠ و ٣١١ ، والإنصاف : ١/١٨٦ .

(٢) المعاني له : ١ / ٣١٠ ،والإنصاف : ١/١٨٦ .

(٣) زيادة من ع .

(٤) في ط: العوامل .

(٥)،(٦) الكتاب : ٢ / ١٥٥ .

(٧) في ط: " يخرج عن أصله " .

(٨) في ط: " والقول " .

(٩)(١٠) الكتاب : ٢ / ١٥٥ .

فيُرى أنّه قال : هُمْ كما قال[1] :

... لستُ مُدْرِكَ مامَضَى .·. ولا سابقٍ شيئًا ...

وهذا غير مرضيّ منه - رحمه الله - ، فإنّ المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا ، لم يُوثق بشيء من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل مانطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع . وسيبويه موافق على هذا ، ولولا ذلك ماقبل نادرا كـ "لَدُنْ غُدْوَةً" و "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[2].

وأجاز الفراء في المعطوف على اسم (غير إنّ ماأجاز في المعطوف على اسم)[3] إنّ ، واستشهد بقول الراجز[4]:

ياليتني وأنتِ يالَمِيسُ .·. في بَلْدةٍ ليسَ بها أنِيسُ

ولا حجة له فيه ، لأن تقديره : ياليتني وأنتِ معي يالمِيسُ ، فحذف مَعِي ، وهو خبر أنت ، والجملة حاليّة واقعة بين اسم ليت وخبرها .

وأجاز الجرمي[5] والزجّاج[6] والفراء[7] رفع نعت الاسم بعد الخبر ، وبمثل

---

(١) هو زهير بن أبي سُلمى ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب (كان وأخواتها) . وتمامه :-
بدا لي أني لست مدرك مامضى .·. ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
ويروى أيضا بنصب (سابقا) وعليه يفوت الاستشهاد به .
وانظر النص في الكتاب : ٢ / ١٥٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ٤٣٦ .

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من ع . وانظر المعاني للفراء : ١/ ٣١١ .

(٤) هو رؤبة أو العجاج أبوه ، ملحقات ديوان رؤبة : ص ١٧٦ ، والمعاني للفراء : ١/ ٣١١ ، والهمع : ٢/ ١٤٤ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٣٠ .

(٥) الهمع : ٥ / ٢٩٢ .

(٦) المعاني له : ٢ / ٢١٢ .

(٧) المعاني له : ٢ / ٣٦٤ .

ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان ، وأجازوا أن يكون من ذلك : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (١).

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظنّ إن خفي إعراب ثانيهما ، نحو : ظننتُ زيدًا صديقي وعمرو. (٢)

---

(١) الآية (٤٨) من سورة سبأ.

(٢) الهمع : ٥/ ٢٩٣.

* باب (لا) العاملة عمل (إنَّ) *

(ص) إذا لم تكرّر (لا) وقُصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها، عملت عمل (إنّ)، إلا أن الاسم إن لم يكن مضافا ولا شبيها به رُكّب معها وبُني على ما [كان] (١) يُنصب به. والفتح في نحو:

... ... ولا لذَّاتِ للشَّيبِ (٢)

أولى من الكسر.

ورفع الخبر إن لم يركّب الاسم مع (لا) بها عند الجميع (٣) وكذا مع التركيب على الأصحّ.

وإذا عُلم كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يُلفظ به عند التميميّين، وربّما أُبقي (٤) وحُذف الاسم.

ولاعمل لِلا في لفظ المثنّى من نحو: لا رجلَيْنِ فيها، خلافا للمبرّد (٥).

وليست الفتحةُ في نحو: لاأحدَ فيها إعرابيةً، خلافا للزجاج والسيرافي (٦).

ودخول الباء على (لا) يمنع التركيب غالبا، وربّما رُكّبت النكرة مع / (لا) الزائدة. (٧٣/ب)

وقد يُعامل غير المضاف معاملته في الإعراب، ونزع التنوين

---

(١) زيادة من ع، ط "والتسهيل".

(٢) سيأتي في شاهده قريبا.

(٣) عند الجميع، ساقطة من ط، م.

(٤) في ط: "ألغي"، تحريف.

(٥) المقتضب: ٤/ ٣٦٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٦.

(٦) شرح الكافية للرضي: ١ / ٢٥٥.

والنون إن وليه مجرورٌ بلام معلّقة بمحذوف غيرِ خبر ،
فإن[1] فصلها جارٌ آخر أو ظرف امتنعت المعاملة[2]
في الاختيار ، خلافا ليونس.[3]
وقد يُقال في الشّعر " لا أباكَ " . وقد يُحمل على
المضاف مشابهُه بالعمل فيُنزع تنوينُه .

(ش) إذا قُصد بِلا نفيُ الجنس[4] على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصّت بالأسماء ، لأن قصد ذلك يستلزم وجود (من) الجنسية لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء والنّكرات ،[5] فوجب للا عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة ، وذلك العملُ إما جرٌ وإمّا نصبٌ وإمّا رفع ، فلم يكن جرّا لئلا يتوهّم أنه بمن المنوية ، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان كقول الشاعر:[6]

فقامَ يَذُودُ الناسَ عَنْها بِسَيفِهِ .·. وقالَ ألَا لامِنْ سَبيلٍ إلى هِنْدِ

ولأن عامل الجرّ لا يستقلّ كلامٌ به وبمعموله ، ولا يستحقّ التصدير ، و(لا) المذكورة بخلاف ذلك ، ولم يكن عملُها فيما يليها (رفعا ، لئلا يتوهّم أنّ عامله الابتداء ، فإنّ موضعها موضع المبتدأ ، ولأنها لو رفعت ما يليها)[7] عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض ، لأنّها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على لَيْس ، وهي لا تنصيص فيها على العموم . فلمّا امتنع أن تعملَ فيما وليَها جرّا ورفعا مع استحقاقها عملا تعيّن أن يكون نصبًا ، ولمّا لم تستغنِ بما يليها عن جزء ثانٍ عملت فيه رفعا ، لأنه عمل لا يستغنَى بغيره عنه في شيء من الجُمل .

---

(١) في ع : " وان " .
(٢) في الأصل والتسهيل : " المسألة " ، والتصويب من ع ، ط ، م .
(٣) الكتاب : ٢/ ٢٨٠ ، ٢٨١ ، والهمع : ٢/ ١٩٣ .
(٤) في ط : " نفي الخبر " تحريف .
(٥) في ع : " النكرات " بدون واو .
(٦) ورد بدون نسبة في الهمع : ١/ ٤٦ ، والمقاصد النحوية : ٢/ ٣٣٢ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٣٩ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٣ .
(٧) مابين الحاصرتين ساقط من م .

وأيضا فان إعمال (لا) هذا العمل إلحاقٌ لها بإنّ لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر وإفادة التوكيد ،فإنّ (لا) لتوكيد النّفي ،و (إنّ) لتوكيد الإثبات . ولفظ (لا) مُساوٍ للفظ (إنْ) إذا خُفِّفَتْ .

وأيضا فإنّ (لا) تقترنُ بهمزة الاستفهام ويُراد بها التمنّي ،فيجب إلحاقها بِلَيْتَ في العمل ،ثمّ حطت في سائر أحوالها على حالها في التمنّي .

ولا يجب أن تعمل (لا) هذا العمل مع القصد المذكور إذا كُرِّرَتْ ،بل إذا كُرِّرَتْ جاز إعمالها (وإلغاؤها ،فجواز إعمالها)[1] لعدم تغير حالها وحال مصحوبها ، وجواز إلغائها لشبهها بالمكررة مع المعرفة ،فَلِجواز الوجهين مع التكرر شرطتُ انتفاءه في وجوب العمل فقلت : إذا لم تُكرر (لا) وقصد خلوص العموم في اسم نكرة يليها ، فعُلم بهذا أنها لا تعمل في معرفة ولا في منفصل .

واحترزتُ بقولي : غير معمول لخبرها من نحو قوله تعالى : ﴿ لا مَرْحَبًا بِهِمْ ﴾[2].

ثمّ أشرت إلى أنّ اسمها ينقسم إلى مفردٍ وإلى مضافٍ وإلى شبيه به ،وخصصت المفرد بالتركيب والبناء ،فعُلم بذلك أن الآخرين منصوبان نصبا صريحا ، نحو : لا صاحِبَ بِرٍّ مذمومٌ ،ولا راغبا في الشَّرِّ مَحْمودٌ .

ويتناول قولي في المركب : وبُني على ما كان يُنصب به ،المبنيَّ[3] على فتحة ،نحو : لا إلهَ إلّا الله ،و ﴿ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ ﴾[4]، والمبنيَّ على ياءٍ مفتوحٍ ما قبلها كقول الشاعر[5]:

تَعَزَّ فلا إلفينِ بالعَيْشِ مُتِّعا .·. ولكنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتابُعُ

---

(١) ساقطة من م .

(٢) الآية (٥٩) من سورة ص .

(٣) في ط :" المنفي " ،تحريف .

(٤) الآية (١٢) من سورة التوبة .

(٥) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب :ص٨٣ ،والمقاصد النحوية : ٢/ ٣٣٣ ، والهمع : ١ / ١٤٦ .

والمبنيّ على ياءٍ مكسور ما قبلها كقول الشاعر:(١)

يُحشَرُ الناسُ لابنينَ ولا آ .·. باءَ(٢) إلا وقد عنتْهم(٣) شؤونُ

والمبنيّ على كسرة كقول سلامة بن جندل(٤):

إنّ الشّبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ .·. فيه نَلَذُّ ولا لذّاتِ للشّيْبِ

يُروى بكسر التاء وفتحها والفتحُ أشهر، وبالوجهين أيضا أُنشد قول الآخر(٥):

لا سابغاتِ ولا جأواءَ باسلةً .·. تقي المَنُونَ لدى استيفاءِ آجالِ

وزعم أبو الحسن ابن عصفور أنّ الفتح في مثل هذا لازم،(٦) والصّحيح جواز الفتح والكسر.

---

(١) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب: ص ٨٤، والهمع: ١ / ١٤٦، والمقاصد النحوية: ٢ / ٣٣٤، وشرح التصريح: ١ / ٢٣٩.

(٢) في ط: "أبناء".

(٣) في ط: "علتهم".

(٤) ديوانه: ص ٢٢٦، والمفضليات: ص ١٢٠، والخزانة: ٢ / ٨٥، والهمع: ١ / ١٤٦.

(٥) في ط: "الراجز"، تحريف. وفي م: "الشاعر".
استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح عمدة الحافظ: ص ٢٥٦، وورد كذلك في المقاصد النحوية: ٢ / ٣٦٦، والهمع: ١ / ١٤٦، وشرح الأشموني: ٢ / ٩.

(٦) قال ابن عصفور في شرح الجمل: ٢ / ٢٧١، ٢٧٢ "فإن دخلت [يعني - لا] على جمع السّلامة بالألف والتاء مثل (أذرعات) ففيها خلاف" وقال "ومن قال إنها مبنيّة [أذرعات] لتضمنها الحرف يقول في النصب: لا أذرعاتِ، بالكسر، وحجته أن المبنى مع (لا) قد أشبه المعرب المنصوب، وكذلك نعت على اللفظ، كما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور، فكذلك يكون مع لا، وهو الصحيح وبه ورد السماع" ثم أورد قوله: إن الشباب... البيت، وقال بعده: "وروي بكسر التاء من (لذّاتِ)". وظاهر كلام ابن عصفور أنه يجيز الكسر.

ثم أشرتُ إلى أنه لا خلاف في كون الخبر مرفوعا بلا إذا لم يركّب الاسم معها ، ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح ،فنبهتُ بذلك على ماذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوعٌ بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ،لأن شبهها بإنّ ضَعُفَ حين تركّبت (١) وصارت كجزء كلمة (٢) ،وجزء الكلمة لا يعمل ،فمقتضى هذا أن يَبْطل عملها (في الاسم والخبر،لكن عملها) (٣) أبقي في أقرب المعمولين ،وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ (٤) ،والخبر بعدها على ماكان عليه مع التجرد . وغير ماذهب إليه سيبويه أولى ،لأنّ كلّ مااستحقت (لا) به العملَ من المناسبات السابق ذكرها باقٍ ، فليبقَ ماثبت بسببه ولا يضرّ التركيب كما لم يضرّ (إنّ) صيرورتُها بفتح الهمزة مع معموليها كشيء واحد ،ولو كان جعل (لا) مع اسمها كشيءٍ واحد ما/نِعَها من العمل في الخبر لمَنَعَها من العمل في الاسم ،لأنّ أحدَ جزأيِ الكلمة (٧٤/أ) لا يعمل في الآخر ، ولا خلاف في أنّ التركيب لم يمنع عملها في الاسم ، فلايمنعُ عَمَلَها في الخبر.

وأيضا فإن عمل (لا) في الخبر أولى من عملها في الاسم ، لأن تأثيرها في معناه (٥) أشدُّ من تأثيرها في معنى الاسم ، والإعراب إنّما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل ، وإنما لم يكن خلاف في ارتفاع الخبر بِلا غيرِ المركّبةِ، لأن مانعَ التركيب هو كونُ الاسمِ مضافا أو شبيها به ،وكِلاهما صالحُ للابتداء به مجردا عن (لا) كما أنّ اسم (أنّ) صالحُ للابتداء به مجردا عن (إنّ) وليس كذلك مصحوب (لا) المركّب ،فإن تجرّده من (لا) مبطلٌ للابتداء به ، لأنه

---

(١) في ع :" ركبت " .

(٢) في الأصل :" كلمة " والمثبت من النسخ الأخرى .

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٤) انظر الكتاب : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٥) في ط، م :" لدلالته " .

نكرة لا مسوّغَ معها ، فإذا قرنت[1] بِلا كانتْ بمنزلة نَكِرة ابتُدِئَ بها لاعتمادها على نفي .

ثم أشرتُ إلى حذف الخبر، وهو على ثلاثة أقسام : ممتنع ، وجائز، وواجب ، فالممتنع حذفه في موضع لا دليلَ فيه من لفظٍ ولا معنى، كقولك مبتدئا مقتصرا : لا رجُلَ ، فمثل هذا لا يُعدُّ كلاما عند أحدٍ من العرب ، لأن المخاطَب لا يستفيد منه شيئا ، وأما الجائز والواجب . فحذف ما دلَّ عليه دليل ، كقولك : لا رجُلَ ، لمن قال : هَلْ في الدّار من رجل ؟ ، وكقولك للشّاكي : لا بأسَ ، تحذف (فيها) من الأول ، و (عليك) من الآخَر، فمثل هذا يجوز فيه الحذفُ والإثبات عند الحجازيين ، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيّونَ (أصلا)[2] بل الحذف عندهم واجبٌ بشرط ظهور المعنى . ومَنْ نَسَبَ إليهم التزام الحذف مطلقا أو بشرط كونه ظرفا ، فليس بمُصيب وإن رُزق من الشهرة أوفرَ نصيب. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلّا) نحو : " لا إلهَ إلا اللّهُ " ومن حذفه دون إلّا قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لا ضَيْرَ ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ ولو ترى إذ فَزِعوا فَلا فَوْتَ ﴾[4] ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ "[5] و " لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ "[6] .

ومن استعمال الخبر منطوقا به في لغة غير الحجازيين قول حاتم[7] :

وردَّ جازِرُهُم حَرْفاً[8] مُصَرَّمَةً .·. ولا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

---

(١) في ع : " اقترنت " .

(٢) زيادة من " ع " .

(٣) الآية (٥٠) من سورة الشعراء .

(٤) الآية (٥١) من سورة سبأ .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده : ٥/٣٢٧ .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في باب الفأل من كتاب الطب : ٧/ ١٦٤ .

(٧) ملحقات ديوانه : ص (٣١١) ، وفيه التخريج .

(٨) في ع : " خرقا " .

فمصبوح : خبرٌ لا صفة ، لعدم الحاجة إلى مقدّر . وربما حُذف الاسم للعِلْم به .

ونفي الخبر كقولهم : " لا عليك[1] " أي : لا بأسَ عليك . وخالف المبرِّدُ سيبويه في اسم لا المثنّى نحو : لا رجلَينِ فيها ، فزعم أنّه معرب واحتجّ له بأمرين :

أحدهما : أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحقّ للنصب نحو : لا خيرًا من زيد هنا .

والثاني : أن العرب تقول : " أعجبني يومَ زُرتَني[2] " فتفتح ، و " أعجبني يومًا زُرتَني[3] " فتعرب .

وكلتا الحجتين ضعيفة :

أمّا الأولى فمعارَضةٌ بأن شبه (لا رجلَين) بـ (يا رجلان) أقوى من شبهه بـ (لا خيرًا من زيد) ، وقد سوّى بين (يا رجلانِ) و (يا رجل) فليُسوَّ بين (لا رجلَين) و (لا رجل) .

وأمّا الثانية ، فضعفها بيّن أيضا ، وذلك أن بناء (يوم) وشبهه حين أُضيف إلى الجملة إنّما كان لشبهه بإذْ[4] لفظا ومعنًى ، فلمّا ثُنّي خالفه بلحاق علامة التثنية ويكون اليوم إذا ثنّي[5] يصير مؤقتا ، والمحمول على (إذ) لا يكون مؤقتا وإنّما يكون مبهما ، أي صالحا[6] لنهار وليلة وللقليل والكثير ، واليوم المفرد بهذه المنزلة كقوله[7] تعالى : ﴿ ويومَ يقولُ كُن فيكونُ قولُه الحقّ ﴾[8] وقوله[9] تعالى :

---

(١) الكتاب : ١/٢٢٤-٢/ ٢٩٥ ، ٤٠٠-٣/٢٨٩ .

(٢) المقتضب : ٤/٣٦٥ ، ٣٦٦ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٥٦ .

(٣) في الأصل ، ط ، م : يومَ ، والتصويب من ع .

(٤) في الأصل ، م : " بإذا " ، والتصويب من ع ، ط .

(٥) في الأصل ، ط ، م : " بني " ، والتصويب من ع .

(٦) في ع : " صالح " .

(٧) في ع : " لقوله " .

(٨) الآية (٧٣) من سورة الأنعام .

(٩) في ع : " لقوله " .

كُلَّ يومٍ هُوَ في شَأْنٍ (١) [المعنى : وحين يقول : كن فيكون قوله الحقُّ ، وكلّ حين هو في شأن] (٢) .

والحاصل أن (يوما) لإبهامه أشبه (إذ) فحُمل عليه في البناء إذا استُعمل استعماله ، فإذا ثنّي زال إبهامه ، فلم يصلح أن يُحمل على إذْ للزوم إبهامها وصلاحيتها لكل زمان ماض ليلا كان أو نهارا قليلا كان أو كثيرا .

وزعم أبو إسحاق الزّجّاج والسيرافي أن فتحة (لا رجلَ) وشبهه فتحةُ إعراب ، وأنّ التنوين حُذف منه تخفيفا ، ولشبهه بالمركب (٣) .

وهذا الرأي لو لم يكن في كلام العرب مايبطله لبطل بكونه مستلزما مخالفةَ النظائر ، فإن الاستقراءَ قد أطلَعَنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكّنة لا يكونْ إلا لمنع صرفٍ أو للإضافة أو لدخول الألف واللام أو لكونه في عَلَم موصوف بابن مضاف إلى عَلَم أو لمُلاقاة ساكن أو لوقف أو لبناء ، والاسمُ المشارُ إليه ليس ممنوعا من الصرف ولا مُضافا ولا ذا ألفٍ ولام ولا عَلَما موصوفا بابنٍ ولا ذا التقاء ساكنين ولا موقُوفا عليه فتَعَيَّنَ كونُه مبنيًا ، كيف وقد رُوي عن العرب : " جِئْتُ بِلا شَيْءَ " ، بالفتح ، وسقوط التنوين ، كما قالوا : " جئْتُ بخَمْسَةَ عَشَرَ " ، والجارّ لا يُلغى ولا يعلّق ، فثبت البناء بذلك يقينا .

والعجب من الزجاج / والسيرافي -في زعمهما- أنّ ماذهبا إليه من أنّ فتحة (٧٢/ب) (لا رجل) وشبهه فتحة إعراب هو مذهب سيبويه ، استنادا إلى قوله في الباب الأوّل من أبواب (لا) : و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوين (٤) . وغَفَلا عن قوله في الباب الثاني : واعلم أنّ المنفيَّ الواحدَ إذا لم يَلِ (لَكَ) فإنما يُذْهَبُ

---

(١) الآية (٢٩) من سورة الرحمن .

(٢) تكملة من ع .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٥٥ ، والهمع : ٢ / ١٩٩ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٢٧٤ .

منه التنوين كما أُذهِب من (خمسةَ عشرَ) لا كما أُذهب من المضاف (١) . فهذا نصٌّ لا احتمالَ فيه .

قلتُ : وممّا يدلّ على أنّ الفتحة المشار إليها فتحةُ بناءٍ لا فتحة إعراب ثبوتُها في (ولا لَذّاتَ للشّيبِ) (٢) في الرواية المشهورة . وتوجيه رواية الكسر على أنّ يكون (لَذّاتَ) منصوبا لكونه مضافا أو مشبها بالمضاف على نحو ما يُوجّه به : « لا أبالَكَ (٣) » و « لا يدَيْ لَكَ (٤) » وسيأتي بيانُ ذلك مستوفًى بعون الله تعالى .

وقد قال سيبويه في الثاني من أبواب (لا) في النفي : اعلم أنّ التنوين يقعُ من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت : لا غلامَ لَكَ ، كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مِثْلَ زيدٍ (٥) . فعُلِم بهذا أنّ فتحة ميم (لا غُلامَ لكَ) [عنده] (٦) كفتحة [لام] (٧) (لا مِثْلَ زيدٍ) ، لأنهما عنده سِيّان (٨) في الإضافة . فعلى هذا تكون كسرة تاء (لا لذّات) كسرةَ إعراب ، لكونه مضافا واللام مقحمة ، وهذا واضح بلا تكلف .

ونَدَر تركيبُ النّكرة مع (لا) الزّائدة كقول الشاعر (٩) :

لَو لَمْ تكُنْ غَطَفانُ لا ذُنُوبَ لها ∴ إذًا لَلامَ ذَوُو أحسابِها عُمَرا

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرّد اللفظ ، وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية في قول الشاعر (١٠) :

---

(١) الكتاب : ٢ / ٢٨٣ .

(٢) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٣ ، ٤) الكتاب : ٢ / ٢٧٩ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٢٧٦ .

(٦ ، ٧) زيادة من ع .

(٨) في الأصل شيئان . والتصويب من ع ، ط ، م .

(٩) هو الفرزدق ، ديوانه : ١ / ٢٢٠ ، والخصائص : ٢ / ٣٦ ، والهمع : ١ / ١٤٧ ، والخزانة : ٢ / ٨٧ .

(١٠) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها باب (ما) المشبهة بليس .

يُرجّي المَرْءُ ما إنْ لا يَراهُ ∴ وتَعرِضُ دونَ أدناهُ الخُطُـوبُ

فزاد (إنْ) بعد الموصولة ،وإنّما تُزاد بعد النافية ،لكن سوّغ ذلك كونُ اللفـظ واحدا . والمشهور الوارد على القياس أن يُقال في اسم لا إذا كان أبا أو أخـا : لا أَبَ لَهُ ، ولا أخَ لكَ ، كما قال نهار اليشكري (١) :

أَبي الإسلامُ لا أَبَ لي سِوَاهُ ∴ إذا افتخَروا بِقَيْسٍ أو تَميمِ

وأنْ يُقال فيه إذا كان مثنّى أو شبهة كما قال الشاعر (٢) :

تَأَمَّلْ فلا عَيْنَينِ لِلْمَرْءِ صارِفًا ∴ عِنايتَهُ عن مُظْهِرِ العَبَراتِ

وكما قال (٣) :

أرى الرّبعَ لا أَهْلِينَ في عَرَصاتِهِ ∴ ومِنْ قَبْلُ عَنْ أَهْلِيهِ كانَ يَضِيقُ

وقد كثر في الكلام [مع] (٤) مخالفة القياس نحو : " لا أبالَكَ (٥) " و " ولا أخا لَهُ " و " ولا غُلامَيْ لَكَ " فمن ذلك قول الراجز (٦) :

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أَبا لَكا ∴ وزَعَمُوا أنّكَ لا أَخا لَكـا

وأنا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوالَكـا

ومثال : لا غُلامَيْ لك ، قول الشاعر (٧) :

---

(١) الكتاب : ٢ / ٢٨٢ ،وشرح المفصل : ٢/١٠٤ ،والهمع : ١ / ١٤٥ .

(٢) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح العمدة :ص ٢٥٦ ،وورد كذلك في الهمع : ١ / ١٤٥ .

(٣) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح العمدة :ص ٢٥٦ ،وورد كذلك في الهمع : ١ / ١٤٦ .

(٤) زيادة من ع .

(٥) الكتاب : ٢ / ٢٠٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ،والمقتضب : ٤/٣٧٤ .

(٦) زعم بعضهم أن الضب قالها لابنه عندما كانت الأشياء تتكلـم ، الكتاب : ١/٣٥١ ،وأمالي الزجاجي :ص ١٣٠ ،والهمع : ١ / ٤١ ، والمخصص : ١٣ / ٢٢٦ ، ٢٣٣ .

(٧) ورد بدون نسبة في شفاء العليل :ص ٣٨٢ ، والهمع : ١ / ١٤٥ .

لا تُعْنَيَنَّ بما أسبابُهُ عَسُرَتْ ∴ فلا يَدَيْ لامرئٍ إلّا بما قَدَرا

ولم يرد هذا الاستعمال في غير ضرورة إلا مع اللام، وقد تُحذف[1] في الضرورة كقول الشاعر:[2]

وقَدْ ماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ ∴ وأيُّ كريمٍ لا أباكَ يُخلَّدُ[3]

وقال آخر:[4]

أبالموتِ الذي لابُدَّ أنّي ∴ مُلاقٍ لا أباكِ تُخوِّفيني

ومذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنه مضافٌ إلى المجرور باللام، وأنّ اللامَ مقحمة لا اعتداد بها كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر:[5]

يابُؤسَ لِلْحَرْبِ الّتي ∴ وَضَعَتْ أراهِطَ فاستَراحُوا

وهذا القول وإن كان قول أكثر النحويين فلا أرتضيه، لأنّ الإضافة التي ادُّعيت في الأمثلة المشار إليها إما محضة وإمّا غيرمحضة، فإن كانت محضةً لزم كون اسم (لا) معرفة، وهو غيرُ جائز، ولاعذر في الانفصال باللام، لأنّ نيّة الإضافة المحضة

---

(١) في الأصل، ط، م: "يحذف".

(٢) هو مسكين الدارمي، الكتاب: ٢ / ٢٧٩، والمقتضب: ٤ / ٣٧٥، وشرح المفصل: ٢ / ١٠٥، والخزانة: ٢ / ١١٦، اللسان (أبى).
ويروى أيضا: .. وأي كريم لا أباك (يُمتَّعُ) و (مُخلَّدُ) و (بخالدِ).

(٣) في الأصل، م: "بخالد"، والمثبت من ع، ط.

(٤) نُسب لأبي حية النميري، وللأعشى، وليس في ديوان الثاني المطبوع، انظر المقتضب: ٤ / ٣٧٥، والخصائص: ١ / ٣٤٥، والمعاني للأخفش: ص ٢٣٥، وأمالي ابن الشجري: ١ / ٣٦٢، والمقرب: ١ / ١٩٢، وشرح المفصل: ٢ / ١٠٥، والخزانة: ٢ / ١١٨، اللسان (أبى).

(٥) هو سعد بن مالك، شرح الحماسة: ص ٥٠٠، الكتاب: ٢ / ٢٠٧، والمقتضب: ٤ / ٢٥٣، والخصائص: ٣ / ١٠٦، والمحتسب: ٢ / ٩٣، والجمل للزجاجي: ص ١٧٣، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ٨٠، ٨٣، وشرح المفصل: ٤ / ٣٦، ٥ / ٧٢، والمغني: ص ٢٣٨.

كافية في التعريف مع كون المضاف[1] غير مهيئاً للإضافة (نحو : ﴿ وكُلًّا ضَرَبْنا لَــهُ الأمثالَ ﴾[2] و ﴿ لِلّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ﴾[3] ، وما نحن بسبيله مُهَيّأً للإضـافة[4]) فهو أحقّ بتأثير نيّة الإضافة [فيه][5] وإن كانت الإضافةُ المدّعاة غيرَ محضة لــزم من ذلك مخالفة النظائر[6] ، لأنّ المضاف إضافة غيرَ محضة لا بدّ من كونه عاملا عمـل الفعل لشبهه به لفظا ومعنًى نحو: هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ وحَسَنُ الوجهِ ،أو معطوفا على مالا يكون إلّا نكرة نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيهِ ،وكَمْ ناقةٍ وفَصِيلِها ملَكْتَ ، والأســماءُ المُشار إليها بخلاف ذلك ،فلا تكون إضافتها غيرَ محضة . [وأيضا][7] فلو كانت مضافة وإضافتها غير محضة لم يلق بهما[8] أن يؤكَّـد[9] معناها[10] باقحام الـــلام ، لأنّ المؤكّد معتنى به ،وماليس محضًا لا يُعتَنَى به فيؤكّد ،فلذلك[11] قَبُح توكيدُ الفعل الملغَى،لأنه مذكور في حكم المسكوت عنه .

وقول من قال " يابُؤسَ لِلْحَرْبِ "[12] وهو يريد : يابُؤسَ الحربِ ،سهّله كونُ إضافته محضة ،على أن لقائل أن يجعل أصله : يابُؤسًا[13] لِلْحَرْبِ ،ثم حُذفت الألفُ للضرورة وهي مُرادة ،فلا إضافة ولا إقحام .

---

(١) في الأصل ،ط،م : " مع كونه " ،والمثبت من ع .

(٢) الآية (٣٩) من سورة الفرقان .

(٣) الآية (٤) من سورة الروم.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من ع ،م .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في ط: " النظير " .

(٧) زيادة من ع .

(٨) في ع : " بها " .

(٩) في ع : " توكد " .

(١٠) في ط: " معناهما " .

(١١) في ع : " ولذلك " .

(١٢) سبق في شاهده قريبا .

(١٣) في ع : " يابؤسى ".

وأيضا لو كانت إضافةُ الأسماء / المشار إليها غير محضة [مع لا](1) لكانت (١٥/أ) كذلك مع غيرها ، إذ لا شيءَ مما يُضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كلّ عامل ، ومعلوم أن إضافتها في غير هذا الباب محضةٌ فيجب أن تكون كذلك في هذا الباب، وإلّا لزم عدمُ النظير.

ومما يدلّ على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم : " لا أبالي ولا أخالي " فلو كانوا قاصدين الإضافةَ لقالوا : لا أبٍ لي ، ولا أخٍ لي ، فيكسرون الباءَ والخاءَ إشعارا بأنّها متصلة بالياء تقديرا ، فإنّ اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير. وإذا لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة ولكنهم قصدوا إعطاءَ الأسماء المذكورة حُكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجرّ ومجرورها ولم يُفصل بينهما ، وذلك أنّ(2) الصّفة يتكمّل بها الموصوف، كما يتكمّل المضاف بالمضاف إليه ، فإذا انضمّ إلى ذلك كونُ الموصوف معلومَ الافتقار إلى مضافٍ إليه وكون(3) الصّفة(4) متّصلة بالموصوف، وكونها باللام التي يلازم(5) معناها الإضافةَ غالبا ، وكون المجرور صالحا لأنْ يُضاف(6) إليه الأوّل تأكّد شبهُ الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجريِ مجراه فيما ذُكر من الحذف والإثبات ، فمن ثَمّ لم يُبالوا بفيها(7) أنْ يجري هذا المُجرى ، كقول الشاعر:(8)

وَداهِيَةٍ مِنْ دَواهِي المَنُو ... نِ يَرْهَبُها النّاسُ لا فَالَها

---

(1) زيادة من ع .

(2) في ط: " لأن " .

(3) في ع : " وحكم " .

(4) في الأصل ، م : " الصله " ، والمثبت من ط، ع .

(5) في ع : " تلازم ".

(6) في الأصل : " لا يضاف " ، سهو ، والمثبت من النسخ الأخرى .

(7) في الأصل ، ط، م : " بفيك " ، والمثبت من ع .

(8) هو عامر بن الأحوص ، كما في الكتاب : ١ / ٣١٦ ، ونسبه الشنتمري للخنساء وليس في ديوانها ، حاشية الكتاب : ١ / ١٥٩ ، وانظر شرح المفصل : ١/ ١٢٢ ، واللسان (فوه) .

فنصبه بالألف كما ينصبه في الإضافة .

ومن[1] ذهب في هذه المسألة إلى ما ذهبت[2] إليه ابن كيسان وهشام الكوفيّ ، بشرط كون اللام ومجرورها غير خبر ، فإن كان هو الخبر تعيّن إثبات النون وحذف الألف بإجماع ، وكذا إن لم يل[3] اللام ومجرورها أو كان في[4] موضع اللام حرف جرّ غيرها .

وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقا مع فصل اللام بظرف أو جارّ غيرها ، نحو : " لا يَدَي بِها لَكَ " و " لا غُلامَيْ عِندَكَ لِزَيدٍ "[5].

وأشار سيبويه إلى جواز ذلك في الضرورة[6] . ولا تختص هذه المعاملة بالمثنّى وأخٍ وأبٍ وأخواتهما ، بل هي جائزة في كلّ ما وليه لامُ جرٍّ معلّقة بمحذوف غير خبر حتى في (لا غُلامَ لك)و(لا بَنِي لَكَ) و(لا بناتَ لَكَ)و(لا عِشرِي لك) . وقد فُهم[7] ذلك من قولي : وقد يُعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين [والنون] . فدلّ ذكر الإعراب على أن فتحة (لا غُلامَ لك) قد تكون إعرابا ، وأنّه يقال : لا أبا لَكَ ، ولا أخا لَكَ ، ولا غلامَيْ لك (ولا بَنِي لَكَ ولا بناتَ لك .

ودلّ ذكر نزع التنوين والنون على أنّ تنوين " لا غُلامَ لَكَ ")[8] أُزيل لما أُزيل له نون : لا غُلامَيْ لَكَ ، وذلك[9] كلّه مفهوم من قول سيبويه ، فلو جُعل اللام ومجرورها

---

(١) في الأصل ، ط ، م : " وسن " ، والتصويب من ع .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " ماذهب " والتصويب من ع .

(٣) في الأصل ، ط ، م : " تل " ، والتصويب من ع .

(٤) (في) ، ساقطة من ع .

(٥) الكتاب : ٢ / ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٢٨٠ .

(٧) تكملة من ع .

(٨) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٩) في ط : " وذكر ذلك " .

خبرا تعيّنَ البناءُ وتوابعه ، (ولو تعلّقت اللام بالاسم تعيّن الإعرابُ وتوابعه)[1] غالبا ، نحو : لا واهبا لكَ درهما .

واحترزتُ بغالبًا من قول الشاعر:[2]

أراني - ولا كُفْرانَ للّهِ أيَّةً .·. لِنَفْسي - قَدْ طالَبْتُ غيرَ مُنيلِ

أنشده أبو عليّ في التذكرة وقال : [إنّ][3] أيّةً منصوب[4] بكُفْران ، أي : لا أكْفُرُ للّهِ رحمة لنفسي . ولا يجوز نصب (أيّةً) بأَوَيْتُ[5] مضمرا ، لئلّا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولي أرى[6] بجملتين إحداهما (لا) واسمها وخبرها ، والثانية (أَوَيْتُ) ومعناه :[7] رَقَقْتُ .[8] وإلى " ولا كُفْرانَ للّهِ أيّةً "[9] أشرتُ بقولي : وقد يُحمل على المضاف مشابهه بالعمل . ويمكن أن يكون من هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا صُمْتَ يومٌ إلى الليل "[10] على رفع (يوم) بالمصدر على تقديره بأَنْ وفعل مالم يُسمّ فاعله ولا يستغنى عن اللام بعد ما أعطي حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد (أب) في الضرورة ، كقول الشاعر:[11]

وَقَدْ ماتَ شَمّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ .·. وأيُّ كَريمٍ لا أباكَ بِخالِدِ[12]

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٢) هو ابن الدمينة ، ديوانه : ص ٨٦ ، وشرح المفضليات : ص ٨٠٦ ، والخصائص ١/ ٣٣٧ ، والمغني : ص ٤٤٠ ، وشرح أبياته : ٦/ ٢٢٥ ، واللسان (أوى) و (نيل) ، والهمع : ١/ ١٤٧ .

(٣) زيادة من ع .

(٤) في الأصل : " انمنتصوب " ، والتصويب من ع ، ط ، م .

(٥) في ع : " بأريت " تحريف .

(٦) في الأصل ، م : أوى " والتصويب من ع ، ط .

(٧) في ع : " ومعناها " .

(٨) في ط ، م : " رفعت " ، تحريف .

(٩) سبق في شاهده قريبا .

(١٠) لم أقف عليه .

(١١) سبق الاستشهاد به قريبا في الباب برواية : بخلد ، ويروى أيضا (بمتع) .

(١٢) في ع : " مخلد " .

وقول الآخر[1] :

أبا لموتِ الذي لابدَّ أنّي .·. ملاقٍ لا أباكِ تخوّفيني

أراد : أن[2] لا أبا لكَ ولا أبالكِ[3]، كذا زعموا . وهذا عندي بعيدٌ ، لأنه إن كان الأمر كذلك لم يخل من أن يكون أب مضافا إلى الكاف عاملا فيها أو يكون مقدّر الانفصال باللام وهي العاملة في الكاف مع حذفها ، فالأوّل ممنوعٌ لاستلزامه تعريف اسم (لا) أو تقدير عدم تمحّض الإضافة فيما إضافته محضة ، والثاني ممنوع لاستلزامه وجودَ ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به ، وهو شيءٌ لا يُعلم له نظير فوجب الإعراضُ عنه والتبرّؤُ منه .

والوجه عندي في (لا أباكَ[4] ولا أباكِ) أن يكون دعاءً على المخاطب بأن لا يأباه الموتُ ، وهذا توجيهٌ ليس فيه من التكليف[5] شيءٌ والحمدُ لله .

(ص) - فصل -

إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطَل العملُ

بإجماع ، ويلزم حينئذ التكرارُ في غير / ضرورة ، خلافا للمبرد[6] وابن كيسان[7]، وكذا التاليها[8] خبرٌ مفردٌ أو شبهه[9]، (٧٥/ب)

وأفردت في : " لا نولُكَ أنْ تفعلَ "[10]، لتأوّله بـ (لا ينبغي).

---

(١) سبق الاستشهاد به قريبا في هذا الباب.

(٢) أن ، ساقطة من ع ، ط ، م .

(٣) ولا أبا لك ، ساقطة من ع .

(٤) في الأصل ، ع : لا أبا لك ، والتصويب من ط ، م .

(٥) في م : " التكلف " .

(٦) المقتضب : ٤/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٥٨ .

(٧) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٥٨ .

(٨) في ع : " تاليها " .

(٩) في الأصل ، ط ، م : (و) شبهه ، والتصويب من ع والتسهيل .

(١٠) الكتاب : ٢ / ٣٠٢ .

وقد يؤوّل غيرُ عبْدِ اللّهِ وعبد الرّحمن ، من الأعلام بنكـــرةٍ فيُعاملُ معاملتَها بعد نزعِ مافيه أو فيما أُضيف إليه من ألفٍ ولام ، ولا يُعامل بهذه المعاملة ضميرٌ، ولا اسمُ إشارة، خلافا للفراء . ويُفتح أو يُرفع الأوّلُ من نحو : " لا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله " فإن فُتح ، فُتح الثاني أو نُصب أو رُفع، وإن رُفع رُفـع الثاني أو فُتح . وإن سقطتْ (لا) الثانية فُتح الأول ، ورُفع الثاني أو نُصب ، وربّما فُتح منوّنا[1] معه (لا) .

وتُنصب صفةُ اسم (لا) أو تُرفع مطلقا ، وقد تُجعل مـــع الموصوف كخمسةَ عشرَ إن أُفردا أو اتّصلا[2] ، وليس رفعهمـــا مقصورا على تركيب الموصوف ولا دليلا على إلغاء (لا) خلافا لابن برهان في المسألتين .

وللبدل الصّالح لعمل (لا) النصب والرفع، فإن لم يصلـــح لعملها تعيّن رفعه، وكذا المعطوف نَسَقًا .

وإن كُرّر اسم (لا) المفرد دون فصل فُتح الثاني أو نُصب .
ولِـ(لا) مقرونةً بهمزة الاستفهام في غير تمنٍّ وعَرْض مالهـــا مجرّدةً ، ولها في التمنّي من لزوم العمل ومنع الإلغـــاء واعتبار الابتداء مالِلَيْتَ ، خلافا للمازني والمبرّد[3] فـــي جعلها كالمجرّدة .

ويجوز إلحاق (لا) العاملةِ بلَيْس فيما لا تمنّي فيه من جميع مواضعها إن لم[4] تُقصد الدّلالة بعملها على نصوصيّـــة العموم .

---

(١) في الأصل ، م : " منونا " تحريف .
(٢) في التسهيل : " أو اتصلا " .
(٣) المبرد ، ساقطة من التسهيل .
(٤) في التسهيل : " وان لم " .

(ش) لمّا كان شبهُ (لا) بإنّ أضعفَ من شبه (ما) بليس جُعل لِمَا مَزيّة بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقاً ،بل إذا كان الفصل بخبر نحو : ماقائمٌ زيدٌ[1] ،أو بمعمول[2] خبر غير ظرف ولا جارّ ومجرور نحو : ماطعامَك زيدٌ آكلٌ . فلو فُصل بمعمول وهو ظرف أو جارّ ومجرور لم يبطل العمل نحو : ماغدًا زيدٌ مسافرًا ،ومافيها أحدٌ مقيمًا . وأُبطل عمل(لا) بالفصل مطلقا ، نحو: لافي الدار رجلٌ ولا غدًا أحدٌ راحلٌ ،فانحطّتْ (لا) بذلك[3] عن رُتبة (ما)[4] ليكون لقوّة الشّبه أثر.

وإذا كان مصحوب (لا) معرفة لم تعمل فيه ،لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدلّ به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك ولو كان تعريفها بالألف واللام الاستغراقيّة ،لأنها بلفظ العهديّة ،فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بـ(من) الجنسية مذكورة أو منويّة ، لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار ليكون عِوضا مما فاتها من مُصاحبة ذِي العموم ،فإنّ في التكرار زيادة كما في العموم زيادة ، ثم حُمل في لزوم التكرار المفصولةُ على التي تليها معرفةٌ لتساويهما في وجوب الإهمال ، وأيضا فإن العربَ في الغالب تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بِما أو لَيْس ، نحو: مازيدٌ عندَك ، وماعندك زيدٌ ،وليس عمروٌ في الدّار . /وليس في الدّار عمروٌ/[5] فإذا وقعت (لا) في نحو هذا من الكلام ، وقعت في موضع غيرها فقويَت بالتّكرار ولم تخلُ منه إلا في اضطرار ، وكذا إذا ولي (لا) خبرٌ مفرد يلزمها[6] التكرار أيضا نحو: زيد لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، وكذا إذا وَلِيَ (لا) نعتٌ أو حالٌ نحو : مررت برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، ونظرتُ إليه لا قائما ولا قاعدا . وإلى هذين المثالين وأشباههما أشرت بقولي : وكذا التاليها خبرٌ

---

(١) في ع :" مازيد قائم " سهو.

(٢) في الأصل ،ط،م :"أو لمعمول " ،والتصويب من ع .

(٣) في الأصل :" بذلك لا "،والمثبت من ط ،ع ،م .

(٤) في ع :" لا " مكان " ما " سهو.

(٥) زيادة من ع .

(٦) في الأصل ،ط،م :" يلزم " ،والمثبت من ع .

مفردٌ أو شبهه . فتكرار (لا) في [جميع][1] هذه المواضع لازمٌ إلّا في الضرورة كقول الشاعر :[2]

بَكَتْ جَزَعًا واسترجعتْ ثمَّ آذنتْ ∴ ركائبُها أن لا إلينا رُجوعُها

وقال الآخر :[3]

أشاءُ ماشئتِ حتّى لا أزالُ[4] لِما ∴ لا أنتِ شائيةٌ مِنْ شأننا شائي[5]

وكقول الآخر :[6]

وأنتَ امرؤٌ مِنّا خُلقتَ لغيرنا ∴ حياتُكَ لا نفعٌ وموتُكَ فاجعُ

وكقول الآخر :[7]

إنّي تركتُكَ لا ذا[8] عسرةٍ تَرِبًا ∴ فاستغْنِيَنْ واكفِ مَنْ وافاكَ ذا أمَلِ

ومثله :[9]

قهرتُ العِدا لا مُسْتَعِينًا بعُصْبَةٍ ∴ ولكنْ بأنواع الخدائعِ والمَكْرِ

---

(١) زيادة من ع .

(٢) ورد بدون نسبة في الكتاب : ٢٩٨/٢ ، والمقتضب : ٣٦١/٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٢٥/٢ ، وشرح المفصل : ١١٢/٢ ، ٦٥/٤ ، ٦٦ ، والخزانة ٨٨/٢ ، والهمع : ١٤٨/١ ، وشرح الأشموني : ١٨/٢ .

(٣) ورد بدون نسبة في أوضح المسالك : ٧/٢ ، وشرح التصريح : ٢٣٧/١ ، والهمع : ١٤٨/١ ، وشرح الأشموني : ٥/٢ .

(٤) في ع : " ما أزال " .

(٥) كذا في الأصل وبقية النسخ ، والصواب : (شاني) كما في المراجع المذكورة آنفا .

(٦) هو من بني سلول أو الضّحّاك بن هنام ، الكتاب : ٣٠٥/٢ ، والمقتضب : ٣٦٠/٤ ، وشرح المفصل : ١١٢/٢ ، والهمع : ١٤٨/١ ، والخزانة : ٨٩/٢ .

(٧) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ٧٧ .

(٨) في ط : " لا ذو " .

(٩) استشهد به المصنف في شرح الكافية الشافية : ص ٥٤٠ ، بدون نسبة ، وورد كذلك في المساعد : ٣٧/٢ ، والهمع : ١٤٨/١ ، ٢٤٥ ، وشرح الأشموني : ١٨/٢ .

ولم يقصر المبرّد ترك التكرار على الضرورة ، بل أجازه في السَّعة [١] ووافقه ابن كيسان [٢] ، ولا حجّة لهما في قول العرب " لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ [٣] " فإنهم أوقعوه موقعَ لا ينبغي لك أن تفعل ، فاستغنوا فيه عن تكرار [٤] " لا " كما يستغنون فيما هو واقع موقعه .

وقد يؤوّل العَلَمُ بنكرة فيركّب مع (لا) إن كان مفردًا ، ويُنصب بها إن لم يكن مفردا ، فالأول كقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَهُ ، وإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ [٥] " . وكقول الشاعر [٦] :

أَرى الحاجاتِ عندَ أبي خُبَيْبٍ .:. نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وكقول الراجز [٧] :

إنّ لنا عُزَّى ولا عُزَّى لَكُمْ

والثاني كقول العرب : " قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها [٨] " ، لمّا أوقعوا العَلَمَ موقعَ نكرة جردوه / من الألف واللام إن [٩] كانتا فيه كقوله : " ولا عُزَّى لَكُمْ [١٠] " ، (٧٦/أ)

---

(١) المقتضب : ٤ / ٣٥٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٥٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٥٨ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٠٢ .

(٤) في ع : " تكرار كما " .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في باب علامات النبوّة في الاسلام من كتاب المناقب : ٤ / ٢٤٧ .

(٦) هو عبد الله بن الزَّبير الأسديّ أو عبد الله بن فضالة ، الكتاب : ٢ / ٢٩٧ ، والمقتضب : ٤ / ٣٦٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٩ ، والمقرب : ١ / ٨٩ ، وشرح المفصل : ٢ / ١٠٢ ، ١٠٤ ، والخزانة : ٢ / ١٠٠ .

(٧) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٣٤٧ ، وشفاء العليل : ص ٣٨٥ .

(٨) الكتاب : ٢ / ٢٩٧ .

(٩) في الأصل ، ط ، م : " التي " والمثبت من ع .

(١٠) ذكر آنفا .

أو فيما أضيف إليه كقولهم : " ولا أبا حَسَنٍ " ، فلو كان العَلَمْ (عبد اللـــــه) لم يُعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام ، وكذا (عبد الرحمن) على الأصح ، لأن الألف واللام لا تُنزعان منه إلّا في النداء ، وقدّرقومٌ [العَلَمَ][1] المعامــل بهذه المعاملة مضافا إليه مِثْل ، ثم حُذف وأُقيم العَلَمُ مقامَه في الإعراب والتنكير، كما فُعل بأيدي في (سَبَا) في قولهم : " تَفَرَّقوا أيدِي سَبَا "[2] يريدون : مثــل أيدي سبا ، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه في النصب على الحــال ، وقدّره آخرون بلا مسمّى بهذا الاسم ، أوبلا واحدٍ من مسمّيات هذا الاسم .

ولا يصحّ واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق ، أمّا الأول فممنوع من ثلاثــة أوجــه :-

أحدها : ذكر (مِثْل) بعده ، كقول الشاعر:[3]

تُبَكّي على زَيدٍ ولا زيدَ مِثْـلُـهُ .˙. ... ...

فتقدير (مِثْل) قبل زَيْد مع ذكر (مِثْل) بعده وصفا أو خبرا يستلزمُ وصفَ الشّيء بنفسه أو الإخبار عنه بنفسه ، وكلاهما ممتنع .

الثاني : أنّ المتكلّمَ بذلك إنّما يقصد نفي مسمّى العَلَم المقرون بلا ، فإذا قُــدِّر (مثل) لزم خلاف المقصود ، لأنّ نفي مثل الشيء لا تعرّض فيه لنفـــي ذي المثل .

الثالث: أنّ العلم المعامل بها[4] قد يكونُ انتفاء مثله معلوما لكلّ أحـــــد[5] ،

---

(١) زيادة من ع .

(٢) المغني :ص ٩٧ ، واللسان (سبا) .

(٣) استشهد به المصنف في شرح الكافية الشافية :ص ٥٣١ بدون نسبة ، وورد كذلك في المقرّب : ١ / ١٨٩ ، والهمع : ١٤٥/١ ، والخزانة: ٩٨/٢ ، وتمامه : بريءٌ من الحمّى سَلِيمُ الجوانِحِ .

(٤) في ع :" بهذا " .

(٥) في ع :" واحد " .

فلا يكون في نفيه فائدة نحو : " لابَصْرَةَ لَكُمْ(١) " و " ولا أبا حَسَنٍ لها(٢) " " ولا قُرَيْشَ بَعْدَ اليَوم(٣) ".

وأما التقدير الثاني والثالث ، فلا يصحّ اعتبارهما مطلقا ، فإن من الأعلام ماله مسمّيات كثيرة كأبي حسن وقيصر ، فتقدير ماكان هكذا بلا مسمّى بهذا الاسم أو بلا واحدٍ من مسمّياته لا يصحّ ، لأنه كذب . فالصّحيح أن لا يُقدّر هذا النوع بتقدير واحد ، بل يقدّر ماورد منه بما يليقُ به وبما يصلح له ، فيقدّر (لا زيدَ مِثْلُهُ) ب: لا واحدَ من مسميات هذا الاسم مثله [ويقدر : " لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليَوم(٤) " ب (لا بطنَ من بطون قريش بعد اليوم)](٥) ويقدّر " لا أبا حَسَنَ لها(٦) " " ولا كِسْرَى بعده(٧) " " ولا قَيْصَرَ بعده(٨) " بلا مِثْلَ أبي حَسَن ، ولا مِثْلَ كِسْرى ، ولا مِثْلَ قَيْصر ، وكذا " لا بَصْرةَ " و " لا أُمَيَّةَ " و " لا عُزّى " . ولا يضرّ في ذلك عدمُ التعرّض لنفي المنكّر(٩) ، فإنّ سياقَ الكلام يدلّ على القَصْد .

وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ولا هي ، على أن يكون الضميرُ اسمَ (لا) محكوما بتنكيره ونصبه . وأجاز : لا هذين لك ولا هاتين لك ، على أن يكون اسمُ الإشارة اسمَ (لا) محكوما بتنكيره . وفي الأول من نحو : " لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله " [وجهان](١٠) الفتح بمقتضى التركيب ، والرفع على إلغاء (لا) أو على إعمالها عمل ليس وفي الثاني عند فتح الأول الفتح بمقتضى التركيب ، وجعل الكلام في تقدير جملتين ،

---

(١) الكتاب : ٢ / ٢٩٦ ،

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٩٧ .

(٣) قالها أبو سفيان يوم الفتح زاد المعاد : ١ / ١٨٢ .

(٤) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٥) تكملة من ع .

(٦) ، (٧) ، (٨) سبق الاستشهاد بها قريبا .

(٩) في ع : (لنفي ذي المثل ، فان ...

(١٠) زيادة من ع .

والنصب عطفا على موضع اسم (لا) باعتبار عملها ، وتقدير زيادة (لا) الثانية ، والرفع عطفا على موضع [(لا) و][1] اسمها ، فإنهما في موضع رفع بالابتداء ، و(لا) الثانية على هذا زائدة للتوكيد، ويجوز إعمالها عمل ليس ، وفي الثاني عند رفع الأول الرفع عطفا على اللفظ وزيادة لا الثانية ، أو على إعمالها عمل ليس ، والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام في تقدير جملتين ، وإن سقطت الثانية فُتح الأول ورُفع الثاني عطفا على معنى الابتداء ، أو نُصب عطفا على عمل لا .

وحكى الأخفش : " لا رجلَ وامرأةَ فيها " بفتح المعطوف دون تنوين على تقدير: ولا امرأةَ ، فحذفت (لا) وأُبقي البناء مع نيّتها كما كان مع وجودِها . وتُنصب صفة اسم لا أو تُرفع مطلقا ، أي في التركيب وعدمه، وفي اتصال الصفة وانفصالها نحو : لا رجلَ ظريفًا أو ظريفٌ ، ولا غلامَ رجلٍ عندنا ذكيًا أو ذكيٌّ ، وكذا مع الانفصال ، فالنصب باعتبار عمل (لا) والرفعُ بتقدير عمل الابتداء ، وجاز اعتبارُه بعد دخول (لا) في التابع صفةً كان أو غيرها ، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول إنّ ، لأنّ (إنّ) شبيه بالأفعال الناسخة للابتداء في الاختصاص بالمبتدأ والخبر دون عروض، وفي كون ما دخلت عليه مفيدا[3] بدون دخولها ، ولقوّتها لا يبطلُ عملُها بالانفصال في نحو: إنّ فيها زيدا ، بخلاف (لا) فإنها ضعيفة العمل بكونها فَرْعَ فَرْعٍ وكونها عارضةَ[4] الاختصاصِ بالمبتدأ والخبر ، وكون ما تدخل عليه في الأكثر لا يُفيد بدون دخولها ، نحو: لا رجلَ في الدار ، فلو قيل : رجلٌ في الدار ، لم يُفد ، فلتوقّف الإفادة على وجود (لا) كانت هي واسمها [بمنزلة][5] مبتدأ ، فجاز لذلك أن يُعتَبَر عمل الابتداء بعدَ دُخولها في الصّفة وغيرها من

---

(١) زيادة من ع .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " فانها " ، والمثبت من ع .

(٣) في ع : " مقيدا " .

(٤) في م : " ضارعت " .

(٥) تكملة من ع ، ط ، م .

التوابع المستعملة، وشبه اعتبار / الابتداء في ذلك باعتباره في نحو: هل من (٧٦/ب) رجل كريم في الدار، و﴿ ما لكُم مِن إلهٍ غيرُهُ ﴾(١).

وقد تُجعل الصفة والموصوف كخمسةَ عشرَ، فيُبنيان على الفتح إن كانا مفردين متّصلين نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها.

وزعم ابن برهان أن صفة اسم (لا) لا تُرفع إلا إذا كان الموصوف مركّبا مع (لا) وأنّ رفعها دليلٌ على إلغاء لا (٢). وحمله على ذلك أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والاسمُ المنصوبُ لا عمل للابتداء فيه، فلا عملَ له في صفته، والاسم المبنيّ على الفتح إن نُصبت صفتُه دلّ ذلك عنده على الإعمال وإذا رُفعت دلّ ذلك عنده على الإلغاء.

وماذهب إليه غيرُ صحيح، لأنّ إعمال (لا) المُشار إليها عند استكمال شروطها ثابتٌ بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكمٌ بما لا نظيرَ له. وقوله: لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب، غيرُ مسلّم، بل له عمل في موضعه كما له بإجماع عملُ في موضع المجرور بمِن في نحو: هَلْ مِنْ رجلٍ في الدار؟ فصحّ ماقلناه وبَطَل ماادّعاه، ولا قوةَ إلا بالله.

وللبدل في هذا الباب النصبُ باعتبار عمل (لا) إنْ كان صالحا لعَمَلِها نحو: لا أحدَ فيها رجلًا ولا امرأةً، ولا مالَ له دينارًا ولا درهما، والرفعُ باعتبار عمل الابتداء نحو: لا أحدَ فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا مالَ له دينارٌ ولا درهمٌ، فلو لم يصلح البدل لعمل "لا" تعيّنَ الرّفعُ نحو: لا أحَدَ فيها زيدٌ ولا عمروٌ [كما يتعيّن رفع المعطوف إذا لم يصلح لعملها نحو: لا غلامَ فيها ولا زيد](٣).

وإذا كُرّر اسم (لا) المركّب معها دون فصل، جاز تركيب الأول والثاني، كما ركّب الموصوف والصفة، وجاز فيه النصب، وذلك كقولك(٤) لا ماءَ ماءَ باردًا لنا، ولا ماءَ ماءً باردًا.

---

(١) الآية (٥٩) من سورة الأعراف.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/٢٦٣.

(٣) تكملة من ع. (٤) في ط: "قولك".

وإذا اقترنت همزةُ الاستفهام بِلا في غير تمنٍّ وعَرْضٍ قَلِيلا مع مصحوبها من تركيبٍ وعَمَلٍ وإلغاء، ماكان لها قبل الاقتران، فيُقال: ألا رجلَ في الدّارِ؟ بالفتح وحدَه، وألا صاحبَ معروفٍ فيها؟ بالنّصب وحدَه، وألا ارعواءَ ولا حَياءَ لمن شاب قَذالُه؟ بالأوجه الخمسة كما كان يُقال مع عدم الهمزة، فمن ذلك قول حسّان رضي الله عنه (١):

ألا طِعَانَ ألا فُرسانَ عادِيةً .:. إلّا تَجَشُّؤُكُمْ حَوْلَ التّنانِيرِ

وقال آخر (٢):

ألا ارعواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شبيبَتُهُ .:. وآذنتْ بِمَشيبٍ بعدَهُ هَرَمُ

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يُقصد تَمَنٍّ ولا عَرْضٌ في توبيخٍ وإنكارٍ كما سَبَق في بيت حسان والبيت الذي بعده.

وزَعم أبو عليّ الشّلوبين أنّه لا يقعُ لمجرّد (٣) الاستفهام عن النفي دون إنكار وتوبيخٍ (٤) وردّ على الجزوليّ إجازة ذلك.

والصحيح أنّ ذلك جائزٌ لكنه قليل، ومنه قول الشاعر (٥):

ألا اصطِبارَ لِسَلْمَى أمْ لها جَلَدُ .:. إذا أُلاقِي الذي لاقاهُ أمثالي

وإذا قُصِد بألا العَرْض فلا يليها إلا فعلٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ أو معمولُ فِعلٍ مؤخّر،

---

(١) ديوانه: ص ٢١٩، وفيه التخريج.

(٢) ورد بدون نسبة في المغني: ص ٧٢، وشرح أبياته: ٢/٩٢، والمقاصد النحوية: ٢/٣٦٠، والهمع: ١/١٤٧، وشرح التصريح: ١/٢٥٤، وشرح الأشموني: ٢/١٤.

(٣) في ط: "بمجرد".

(٤) الهمع: ٢/٢٠٥.

(٥) هو المجنون قيس بن الملوح، وليس في ديوانه المطبوع، وورد في المغني: ص ٨، وشرح أبياته: ١/٤٧، والمقاصد النحوية: ٢/٣٥٨، والهمع: ١/١٤٧، وشرح الأشموني: ٢/١٥.

فمن إيلائها فعلًا ظاهرًا قوله تعالى : ﴿ أَلا تُقاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمانَهُم ﴾ (١) و ﴿ ألا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُم ﴾ (٢) ومن إيلائها معمولَ فعلٍ مقدّرٍ قول الشاعر: (٣)

أَلا رجلًا جزاهُ اللهُ خَيْرًا ∴ يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

أراد : ألا تَرُوني (٤) ، وهذا تقديرُ الخليل ، وجعله يونس تمنّيا وفتحته فتحة بناء وتنوينه اضطرار. (٥)

وإذا قُصد بألا معنى التمنّي فهي عند المازنيّ والمبرّد كألا المقصود بها الإنكار والتوبيخ (٦) ، أعني أنّ لها مع مصحوبها في التمنّي من تركيب وعمل وإلغاء ماكان لـ(لا) مجردةً من الهمزة .

ومذهبُ سيبويه أنّ لها في التمنّي مع مصحوبها ماكان لها مجرّدة ، إلا أنّها لا تُلغى ولا يُعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يُعتبر مع ليت (٧) . ومثال ورودها في تمنّ قول الشاعر : (٨)

أَلا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ (٩) رُجُوعُهُ ∴ فَيَرْأَبَ ماأَثْأَتْ (١٠) يَدُ الغَفَلاتِ

---

(١) الآية (١٢) من سورة التوبة .

(٢) الآية (٢٢) من سورة النور .

(٣) هو عمرو بن قعاس أو قنعاس ، النوادر لأبي زيد : ص ٥٦ ، والكتاب : ٢/ ٣٠٨ ، وشرح المفصل : ٢/ ١٠١ ، ١٠٢ ، والمغني : ص ٦٦٥ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٦٦ و ٣ / ٣٥٢ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٦ ، والهمع : ١/ ٥٨ ، والخزانة : ١/ ٤٥٩ ، ٣ / ١٢ و ٥١ و ١٥٦ و ٤ / ٤٧٧ .

(٤) في ع : " تروني " .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٠٨ .

(٦) الهمع : ٢ / ٢٠٦ .

(٧) الكتاب : ٢ / ٣٠٩ ، والهمع : ٢ / ٢٠٥ .

(٨) استشهد به المصنف في شرح العمدة : ص ٣١٨ ، بدون نسبة ، وورد كذلك في المغني : ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٦١ ، والهمع : ١ /١٤٧ .

(٩) في ط : " يستطاع " .

(١٠) في ط : " ماأثأت " .

فنصب (يرأب) لأنه جوابُ تمنٍّ مقرون بالفاء .

ويجوز إجراء (لا) مجرى ليس فيما لا يُقصد به تمنٍّ من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنصيص على العموم بلفظ ماوليها ، فعند ذلك لا يجوز إجراؤها مجرى ليس ، لأنها إذا جرت مجرى (ليس) جاز أن يكون العمومُ مقصودا وغير مقصود .

* باب الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر *

(ص) الدّاخلة[1] عليهما (كان)، والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام[2] فتنصبهما مفعولين، ولا يُحذفان معًا أو أحدهما إلا بدليل. ولهما من التقديم والتأخير مالهما مجرّدين، ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما للخبر كان. فإن وقع موقعهما ظرفٌ أو شبهه أو ضميرٌ أو اسمُ إشارة امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما لا إنْ لم يكنه ولم / يُعلم المحذوف. (٧٧/أ)

(ش) أفعال هذا الباب هي النوع الثالث من نواسخ الابتداء وآخر بابها، لأن جزأي الإسناد فيه مستويان في النصب كما هما في باب الابتداء مستويان في الرفع، فجُعلا طرفين في الترتيب واكتنفا بابي "كان وإنّ"، لأنّ أحدَ الجزأين فيهما مرفوعٌ والآخر منصوبٌ فلم يفترقا.

وقد تقدّم بيان ماتدخل عليه (كان) ومالا تدخل عليه، فلذلك أحلتُ عليه، إلا أنّ مما لا تدخل عليه (كان) ماشتمل من المبتدآت على استفهام نحو: أيُّهم أفضلُ؟ وغلامُ مَنْ عنده؟، فهذا النوع لا يمتنع دخول أفعال هذا الباب عليه كما امتنع دخول كان عليه، فلذلك قلت بعد الداخل عليهما (كان) والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام، فيُقال في: أيُّهم أفضلُ؟ وغلامُ مَنْ عندَه؟: أيَّهم ظننتَ أفضلَ؟ وغلامَ مَنْ ظننتَ عنده؟.

ولا يُحذف أحدهما إلا بدليل، ولا يجوز لك في (ظننتُ زيدًا منطلقًا) أن تقتصر على (منطلق) ولا على (زيد) لئلا تذكر خبرا دون مخبر عنه، أو مخبَرًا عنه دون خبر، فإن دلّ دليلٌ على المحذوف جاز الحذفُ كقولك: قائما، لمن قال:

---

(١) في ع والتسهيل: "الداخل".

(٢) في الأصل، م: "الاستفهام"، والمثبت من ط، ع والتسهيل.

ماظننتَ زيدًا ؟ و (زيدا) لمن قال : مَنْ ظَنَنْتَ قائما ؟ قال عنترة[1] :

وَلَقد نَزَلْتِ فلا تَظُنّي غيرَهُ ∴ منّي بمنزلةِ المُحِبّ المُكْرَمِ

أي : فلا تظنّي غيرَه كائنا ، وقال آخر[2] :

كأنْ لَمْ يكُنْ بَيْنٌ إذا كانَ بَعْدَهُ ∴ تَلاقٍ ولكِنْ لا إخالُ تَلاقِيا

أي : لا إخال الكائنَ تلاقيا ، أو لا إخال بعدَ البينِ تلاقيا .

ومن الحذف[3] لدليل قول الشاعر[4] :

وأنتَ غَرِيمٌ لا أَظُنُّ قَضاءَهُ ∴ ولا العَنَزِيُّ القارِظُ الدَّهْرَ جائِيا

وقد يُحذفان معا إن وُجدت فائدة كقوله تعالى : ﴿ واللّهُ يعلمُ وأنتم لا تعلَمُونَ ﴾[5] وكقوله : ﴿ أعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾[6] وكقولهم : " مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ "[7] ، وكقوله[8] :

بأيِّ كِتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ ∴ تَرَى حُبَّهُمْ عارًا عَلَيَّ وتَحْسِبُ

---

(١) ديوانه : ص ١٨٧ ، وفيه التخريج .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب شرح الكلمة والكلام : ص ٢١ .

(٣) في الأصل ، ط ، م : " المحذوف " ، والمثبت من ع .

(٤) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ص ٢٧٠ ، والقارظ : الذي يجمع القَرَظ ، شجرٌ يُدبغ به ، ومن أمثالهم " لا يُرجى إيابُه حتَّى يؤوبَ العنزيّ القارظ " وذلك أنه خرج يجني القَرَظ ففُقد ، فصار مثلا للمفقود الذي يؤيس منه . اللسان (قرظ) .

(٥) الآية (٢١٦) من سورة البقرة .

(٦) الآية (٣٠) من سورة النجم .

(٧) الأمثال لأبي عبيد : ص ٢٩٠ ، وجمهرة الأمثال : ٢ / ٢٦٣ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ٣٠٠ ، والمستقصى : ٢ / ٣٦٢ ، واللسان (خيل) .

(٨) هو الكميت ، المحتسب : ١ / ١٨٣ ، والمقرب : ١ / ١١٦ ، والخزانة : ٤ / ٥ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤١٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٩ ، والهمع : ١ / ١٥٢ .

فلو لم تقارن[1] الحذفَ قرينةٌ تحصل بسببها فائدة ، لم يجز الحذف ، كاقتصارك على (أظنّ) من قولك : أظنّ زيدا منطلقا ، فإنه غير جائز ، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظنٍّ لا بيقين ، فتنزل الظن من جملة[2] الحديث منزلة (في ظني) فكما لا يجوز لمن قال : زيد منطلق في ظنّي ، أن يقتصر على (في ظني) ، كذا لا يجوز لمن قال : (أظنّ زيدًا منطلقا ، أن يقتصر على (أظنّ) ، ولأن قائل : أظنُّ ، أو أعلمُ دون قرينة تدل على تجدد (ظنٍّ) أو (عِلْم) بمنزلة قائل : النارُ حارّةٌ ، في عدم الفائدة ، إذ لا يخلو إنسان من ظنٍّ ما ، ولا [من][3] عِلْمٍ ما .

ومنع الاقتصار على أظنّ[5] ونحوه على الوجه المذكور ، هو مذهب سيبويه والمحققين ممّن تدبّر كلامه ، كأبي الحسن بن خروف وابن طاهر وأبي عليّ الشلوبين[6] ، وممّا يدلّ على ذلك من كلام سيبويه قوله في (باب إضمار المفعولين اللذين يتعدى إليهما فعل الفاعل) : وذلك أنّ[7] (حَسِبت) بمنزلة (كان) إنّما تدخلان على المبتدأ[8] والمبني عليه ، فيكونان في الاحتياج على حال . ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي بعدها ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ . والمنصوبان[9] بعد (حسِبتُ)[10] بمنزلة المرفوع ، والمنصوب بعد ليس وكان [وكذلك الحروف التي بمنزلة حسِبْتُ ،

---

(١) في ع : " يقارن " .

(٢) في ع : " فتنزل أظنّ من جزأي الحديث " .

(٣) بداية سقط من م .

(٤) زيادة من ع .

(٥) في ط : " ظن " .

(٦) الهمع : ٢ / ٢٢٥ .

(٧) في الكتاب : " لأن " .

(٨) بعدها في الأصل ، ط : " والخبر " ، والتصويب من ع والكتاب .

(٩) في شرح التسهيل : " فالمنصوبان " ، والتصويب من الكتاب .

(١٠) في الأصل ، ط : " حسب " ، والتصويب من ع والكتاب .

وكان . هذا نصه[1]. فصرح بأن حَسِبْتُ مع مرفوعها في الاحتياج إلى المنصوبين، بمنزلة ليس وكان [2] في احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب، فكما لا يُقتصر على ليس وكان، دون المرفوع والمنصوب، لا يُقتصر على (حَسِبَ)[3] ومرفوعها دون المنصوبين، وهذا واضح . ويؤيده قوله في آخر الباب الذي يلي الباب المشار إليه بعد ذكر حَسِبَ[4] وأخواتها : والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ ، والأسماء مبنية عليها ، ألا ترى أنك [لا][5] تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنيّ على المبتدأ[6].

يريدُ أنك تقتصر على (ضَرَبت) كما تقتصر على المبتدأ وخبره ، ثم قال : فلمّا صارت (حَسِبتُ) وأخواتها بتلك المنزلة ، جُعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت: إنّني[7] ولعلّني[8]؛ لأن إنّ وأخواتها لا يُقتصر[9] على الاسم الذي يقعُ بعدَها[10].

فجُعل افتقار (حَسِبَ)[11] وأخواتها مع فاعلها إلى الجزأين كافتقار إنّ ولعلّ مع منصوبيهما إلى الخبر ، وهذا أيضا واضحٌ ، وفي هذا الكلام تسوية بين (حَسِبْتُ) وأخواتها ، فعُلم أنه حين قال : (لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر) لم يَقْصِد الإطلاقَ ولا الاختصاصَ ، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها الفائدة ، واكتفى بظَنَنْتُ اختصارا واتّكالا على العِلم بمساواة غيرِ ظننت لِظننت .

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٦٥ .

(٢) تكلة من ع وحدها .

(٣)،(٤) في ع : " حسبت " .

(٥) تكلة من الكتاب .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٦٨ .

(٧) في شرح التسهيل : " إني " ، والتصويب من الكتاب.

(٨) في الأصل : " ولعلي " ، والتصويب من ع ، ط والكتاب.

(٩) بعدها في الكتاب : " فيها " .

(١٠) الكتاب : ٢ / ٣٦٨ .

(١١) في ع : " حسبت " .

وذهب ابن السراج والسيرافي[1] إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا ، وكان الذي دعاهما لهذا أنّ الأخفش قال في كتابه / المسمى بالمسائل (٧٧/ب) الصّغرى : تقولُ : ضَرَبَ عبدُالله وظَنَّ عبدُالله وأعلَمَ عبدُالله ، إذا كنت تخبر عن الفعل . هذا نصه .

والذي عندي[2] في هذا ، أنّ الأخفش لم يقصِد جوازَ الاقتصار مطلقا ، بل مع قرينة محصلة للفائدة كقولك لمن قال : مَنْ ظَنَّني ذاهبا؟: ظَنَّ عبدُالله ، ولِمَنْ قال : مَنْ أعلَمَكَ أنّي[3] ذاهبٌ؟: أعلَمَ عبدُالله ، ولذلك[4] قال : (إذا كنتَ تُخْبِر) فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر.

وأشرت بقولي : ولهما من التقديم والتأخير ، مالهما مجردين ، إلى أنّ الأصل تقديمُ المفعول الأول وتأخير المفعول الثاني ، وأنّه قد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل ، وما يوجب الخروج عنه كما يعرض في باب الابتداء ، فإن لم يعرض موجب لأحد الأمرين ، جاز التقديم والتأخير ، فمن موجبات البقاء على الأصل تساويهما في تعريف أو تنكير نحو: ظننت زيدًا صديقَكَ ، وعلمتُ خيرًا منك فقيرًا إليك .

ومن موجبات البقاء[5] على الأصل حصرُ المفعول الثاني نحو: ماظننتُ زيدا إلا بخيلا . وقد بيّنتُ أسبابَ البقاء على الأصل والخروجَ عنه في باب الابتداء مستوفاة ، فأغنَى ذلك عن استيفائها هُنا واكتفي بالإحالة عليها .

ثم قلت : ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ، أي : لثاني مفعولي هذه الأفعال من ذلك ما لِخبر كان . وإنّما كان له ما قرّر كذلك[6] لتساويهما في الخبريّة واستحقاق النصب ، وقد ذكرت الأقسام والأحوال هناك فلم تكن هنا حاجة إلى ذكرها .

---

(١) الهمع : ٢ / ٢٢٥ .

(٢) في ط: " عنده " .

(٣) في ط: " أنني " .

(٤) في ع : " وكذلك " تحريف .

(٥) في النسخ : " الخروج عن الأصل " سهو من الناسخ .

(٦) في ع : " لذلك " ، تحريف .

وقد يقع بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها[1] ظرفٌ أو جارٌ ومجرور أو ضمير أو اسم إشارة ، فيمتنع الاقتصار عليه إن كان أحدَ المفعولين ، لا إن لم يكن أحدهما[2] ، فالاقتصار على (عندك) إذا قلت : ظننتُ عندك ، جائز إن جُعل ظرفا لحصول الظن ، وغير جائز إن جُعل مفعولا ثانيا والآخرُ محذوف .

(والاقتصار على (لك) إذا قلت : ظننتُ لك ، جائز إن جُعل علّة لحصول الظن ، وغير جائز إن جُعل مفعولا ثانيا والآخر محذوف)[3] . وكذا لو قلت : ظننته ، أو ظننت ذاك ، مقتصرًا جاز إن عُني بالضمير واسم الإشارة المصدر ، ولم يَجُز إن عني أحد المفعولين ولم يفهم الآخر بدليل ، كقول من قيل له : أظننتَه صديقَك ؟ نعم ، ظَنَنْتُه .

وقال الفراء في (ظننته ذاك) : ذاك [اسم][4] إشارة إلى الحديث أجرته العرب مجرى المفعولين . يقول القائل : كان من الأمر كذا وكذا ، فيقول المخبر : قد ظننت ذاك . قال ابن خروف : وهو قول لا بأس به .

وقال أبو زيد في مصادره : خِلتُ ذاك أخا له خالا ، والأظهرُ أن يكون ذاك إشارة إلى الحديث لذكره المصدر بعد .

(ص) وفائدة هذه الأفعال في الخبر ، ظنٌّ ،
أو يقينٌ ، أو كِلاهما ، أو تحويلٌ .
فللأول : (حَجَا يَحْجُو) لا لِغَلَبَةٍ ولا قَصْدٍ ولا رَدٍّ ولا سَوْقٍ
ولا كَتْمٍ ولا حِفْظٍ ولا إقامَةٍ ولا بُخْلٍ . و(عَدَّ) لا لِحُسْبانٍ ،
و(زَعَمَ) لا لِكَفالَةٍ ولا رئاسَةٍ ولا سِمَنٍ ولا هُزالٍ . و(جَعَلَ)
لا لِتَصْيِيرٍ[5] ولا إيجادٍ ولا إيجابٍ ولا ترتيبٍ ولا مقارنةٍ .
و(هَبْ) غير متصرفٍ .

---

(١) في ع : " فاعليها " . (٢) احدهما : ساقطة من ع .
(٣) مابين الحاصرتين ساقط من ع .
(٤) زيادة من ع .
(٥) في ط ، ع : " لتصبّر " .

وللثاني : (عَلِمَ) لا لِعَلْمَةٍ ولا عِرفانٍ . و (وَجَدَ) لا لإصابةٍ ولا استِغناءٍ ولا حُزْنٍ ولا حِقْدٍ ، و (أَلْفَى) مرادِفَتُها . و (دَرَى) لا لِخَتْلٍ . و (تَعَلَّمْ) بمعنى : أَعْلَمْ ، غير متصرف .

وللثالث : (ظَنَّ) لا لِتُهَمَةٍ . و (حَسِبَ) لا لِلَّوْنِ . و (خالَ يَخالُ) لا لِعُجْبٍ ولا ظَلَعٍ . و (رَأَى) لا لإبصارٍ ولا رأيٍ ولا ضَرْبٍ .

وللرابع : (صَيَّرَ)[١] ومارادفها ، من (جَعَلَ) و (وَهَبَ) غير متصرف ، و (رَدَّ) و (تَرَكَ) و (تَخِذَ) و (اتَّخَذَ) و (أَكانَ) . وألحقوا برأى العِلْمِيَّة الحُلْمِيَّةَ . و (سَمِعَ) المعلّقة بعَيْنٍ . ولا يُخبر بعدها إلا بفعلٍ دالٍّ على صَوْتٍ ، ولا تلحَقُ (ضرب) مع المَثَلِ على الأصحّ ، ولا (عَرَفَ) و (أَبْصَرَ) خلافا لهشام ، ولا (أصابَ) و (صادَفَ) و (غادَرَ) خِلافا لابن درستويه .

(ش) كل فعل لا يغني مرفوعُه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه ، فهو من باب (كان) ، وكلّ فعل لا يغني منصوبُه عن ثان مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه فهو من باب (ظَنَّ) . ويميّز النّوعين وقوعُ ثاني[٢] المعمولَين بعد الضَّمير المسمّى فصلا أو اللام المسمّاة فارقةً ، فالوقوع بعد الفصل نحو : ﴿ ويرى الذين أُوتوا العِلْمَ الذي أُنزِلَ إليكَ مِن ربِّكَ هُوَ الحَقّ ﴾[٣] و ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خيرًا ﴾[٤] ﴿ وجعلنا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الباقِينَ ﴾[٥] .

---

(١) بعدها في التسهيل : و (أصار) ومارادفهما .

(٢) بعدها في ع : " المفعولين بعد الضمير ظن ويميز النوعين وقوع ثاني المفعولين بعد الضمير . . . ، زيادة غير لازمة .

(٣) الآية (٦) من سورة سبأ .

(٤) الآية (٢٠) من سورة المزمل . (٥) الآية (٧٧) من الصافات .

والوقوع بعد اللام الفارقة نحو : * وإنْ كانَتْ لكَبِيرَةً *[1] * وإنْ كـــادوا لَيَفْتِنُونَكَ *[2] * وإنْ وجَدْنا أكثرَهُمْ لَفاسِقِينَ *[3].

وأفعال هذا الباب أربعة أنواع :

نوعٌ[4] مختصّ بالظَّنّ [المحض][5] ، ونوعٌ باليقين ، ونوعٌ صالحٌ للظَّـــنّ وصالحٌ لليقين ، ونوعٌ للتحويل من وصفٍ إلى وصف .

فمن الأول (حَجَا) كقوله[6] :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُوا أبا عمرٍو أخا ثِقَةٍ .·. حَتّى أَلَمَّتْ بِنا يوما مُلِمّاتُ

أراد : قد كنتُ أظنّ ، فعدّاه إلى مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر كما يُفعل بأظُـنّ .

وَلِحَجا استعمالان آخرانِ هي في أحدِهما ، / متعدّية إلى مفعول واحد وفـي (٧٨/أ) الآخر لازمة ، فالأول : أن تكون بمعنى غَلَبَ في المحاجاة[7] وبمعنى قَصَـد ، وبمعنى رَدَّ ، وبمعنى ساقَ ، وبمعنى كَتَمَ ، وبمعنى حَفِظَ . والثاني : أن تكون بمعنى أقامَ ، وبمعنى بَخِلَ .

ومن أخوات (حَجَا) الظنّيّة : (عَدّ) لا بمعنى (حَسِبَ) كقول الشاعـــر[8]:

---

(١) الآية (١٤٣) من سورة البقرة .

(٢) الآية (٧٣) من سورة الاسراء .

(٣) الآية (١٠٢) من سورة الأعراف .

(٤) نوع ، ساقطة من ط .

(٥) زيادة من ع .

(٦) نُسب لابن مقبل ولأبي شنبل الأعرابي ، وليس في ديوان الأول . أنظر شرح شذور الذهب : ص ٣٥٧ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٧٦ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٤٧ ، والهمع: ١/ ١٤٨ ، وشرح الأشمونـــي : ٢/ ٢٣ .

(٧) نهاية سقط طويل من م ، سبقت الإشارة إليه .

(٨) هو النعمان بن بشير الانصاري الخزرجي ، الخزانة : ١ / ٤٦١ ، والمقاصد النحوية : ٢/ ٣٧٧ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٤٨ ، والهمع: ١/ ١٤٨ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٢٢ .

فلا تَعْدُدِ المولى شريكَكَ في الغِنَى ∴ ولكنّما المَوْلى شريكُكَ في العُدْمِ

وكقول الآخر:(١)

لا أعُدُّ الإقتارَ عُدْماً ولكنْ ∴ فَقْدُ مَنْ قد فقدتُه الإعْدامُ

ومن أخوات (حجا) الظّنّيّة (زَعَمَ) الاعتقادية، كقول الشاعر:(٢)

فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أجْهَلُ فيكُمُ ∴ فإنّي شَرَيْتُ(٣) الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ

ومصدر (زَعَمَ) هذه: زَعْمٌ وزُعْمٌ وزِعْمٌ، ويُقال: زعم، بمعنى: كَفِلَ، وبمعنى: رأس، فيتعدّى(٤) إلى مفعول واحد مرة، وبحرف جرّ أخرى، ويقال: زَعَمَت الشّاةُ، بمعنى: سَمِنَتْ، وبمعنى: هَزُلَتْ، فلا يتعدّى(٤).

ومن أخوات (حجا) الظنية (جَعَلَ) الاعتقاديّة، كقوله تعالى: ﴿وجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هُمْ عِنْدَ الرحمنِ إناثاً﴾(٥) أي اعتقدوهم، وهذه غير التي للتصيير، وسيأتي ذكرها، وغير التي بمعنى (أَوْجَدَ) كقوله تعالى: ﴿وجَعَلَ الظُّلماتِ والنُّور﴾(٦)، وغير التي بمعنى (أَوْجَبَ) كقولهم: جَعَلْتُ للعامل كذا، وغير التي بمعنى (أَلْقَى) كجعلتُ بعض متاعي على بعض، وغير التي للمقاربة، وقد ذُكِرَتْ في بابها.

ومن أخوات (حجا) الظّنيّة (هَبْ) كقول الشاعر:(٧)

فقلتُ أجِرْني أبا خالدٍ ∴ وإلّا فَهَبْني امرأً هالِكا

---

(١) هو أبو دُواد الإيادي، الأصمعيات: ص١٨٧، والخزانة: ٤٦١/١، والمقاصد النحوية: ٣٩١/٢، والهمع: ١٤٨/١.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذليّ، شرح أشعار الهذليين: ٩٠/١، وفيه التخريج.

(٣) في ط، م: "شربت"، وفي ع: "غامضة".

(٤) في ع: "فتتعدّى".

(٥) الآية (١٩) من سورة الزخرف.

(٦) الآية الأولى من سورة الأنعام.

(٧) هو عبد الله بن همام السلولي، المغني: ص٦٥٨، وشرح شذور الذهب: ص٣٦١، والهمع: ١٤٩/١، والمقاصد النحوية: ٣٧٨/٢، وشرح التصريح: ٢٤٨/١، وشرح الأشموني: ٢٤/٢.

ومن النوع الثاني (عَلِمَ) كقول الشاعر :(١)

عَلِمْتُكَ الباذِلَ المَعْرُوفَ فانبَعَثَتْ ∴ إليكَ بِي واجِفاتُ الشَّوقِ والأَمَلِ

واحترزت بقولي : لا لِعَلْمَة ولا عرفانٍ من : عَلِمَ عَلْمَةً فهو أعلم ، أي : مشقوق الشَّفة العُليا ، ومن (عَلِمَ) الموافق (عَرَفَ) نحو : ﴿ لا يَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾(٢).

ومن أخوات (عَلِمَ) ذات المفعولين (وَجَدَ) نحو : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا ﴾(٣) وكقول الشاعر :(٤)

فلمّا بلغنا الأُمَّهاتِ وَجَدْتُمْ ∴ بَنِي عَمِّكُمْ كانوا كِرامَ المَضاجِعِ

ومصدرها (وُجْدانٌ) ، عن ابن برهان عن الأخفش ، و(وُجُودٌ) عن السيرافي(٥).

ول (وَجَدَ) استعمالان آخران هي في أحدهما ذات مفعول ، وفي الآخر لازمة ، فالأولى(٦) بمعنى : أصاب ، كوجد فلان ضالّته وُجدانا ووُجُودًا ، والثانية بمعنى : استغنى ومصدرها : وَجْدٌ [ووُجْدٌ](٧) ووِجْدٌ وجِدَةٌ ، وبمعنى : غَضِبَ ، ومصدرها : مَوْجِدَة ، وبمعنى : حَزِنَ ، ومصدرها : وَجْدٌ .

ومثل (وَجَدَ) ذات المفعولين (أَلْفَى) مرادفتها ، كقول الشاعر :(٨)

---

(١) ورد بدون نسبة في شرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٤١٨ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤١٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٣٢ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٠ .

(٢) الآية (١٠٤) من سورة المائدة .

(٣) الآية (٢٠) من سورة المزمل .

(٤) هو يزيد بن الحكم الكلابي ، شرح ديوان الحماسة : ص ٢٢٣ ، وشفاء العليل : ص ٣٩٤ .

(٥) الهمع : ٢ / ٢١٣ .

(٦) في الأصل ، م : فالأول ، والمثبت من ع ، ط .

(٧) تكملة من ع .

(٨) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ص ٥٤٧ ، وورد كذلك في الهمع : ١ / ١٤٩ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٨٨ .

قَدْ جَرَّبُوهُ فأَلْفَوْهُ المُغِيثَ إذا ∴ ما الرَّوْعُ عَمَّ فلا يَلْوِي على أَحَدِ

وكقول الآخر :(١)

إذا أَنْتَ أُعْطِيتَ الغِنَى ثم لم تَجُدْ ∴ بِفَضْلِ الغِنَى أُلْفِيتَ مالكَ حامِدُ

ومن ذوات المفعولين (درى) بمعنى (علم) كقول الشاعر :(٢)

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ ∴ فإنَّ اغتِباطاً بالوفاءِ حَمِيدُ

وأكثر ما تُستعمل معدّاة بالباء كقولك : دَريت به ، فإذا دخلت عليها همزة النقل تعدّت إلى واحد بنفسها وإلى الثاني بالباء كقوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ ﴾(٣) .

ويقال : درى الذئبُ الصَّيدَ ، إذا استخفى له ليفترسه ، فتتعدّى إلى مفعول واحد ، وإليه أشرت بقولي : لا لِخَتَلٍ .

ومن أخوات (عَلِمَ) ذات المفعولين (تَعَلَّمْ) بمعنى (اعْلَمْ) ولم يُستعمل لها ماضٍ ولا مضارع . والمشهور إعمالها في (أَنَّ) كقول الشاعر :(٤)

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لا طَيْرَ إلَّا ∴ على مُتَطَيِّرٍ وَهِيَ الثُّبُورُ

وقد نصبت مفعولين في قول الآخر :(٥)

---

(١) هو أسدي من بني ثعلبة ، أمالي القالي : ١/١٧٠ .

(٢) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ٣٦٠ ، والمقاصد النحوية : ٢/٣٧٣ ، وشرح التصريح : ١/٢٤٧ ، والهمع : ١/١٤٩ ، وشرح الأشموني : ٢/٢٣ ، وهو من شواهد المصنف في شرح الكافية : ص ٥٤٥ .

(٣) الآية (١٦) من سورة يونس .

(٤) هو النابغة الذبياني كما في المقاصد النحوية : ٢/٣٧٤ ، وليس في ديوانه المطبوع ، واستشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ٥٤٦ .

(٥) هو زياد بن سيار ، المغني : ص ٦٥٨ ، وشرح أبياته : ٧/٢٦٠ ، وشرح شذور الذهب : ص ٣٦٢ ، والهمع : ١/١٤٩ ، والمقاصد : ٢/٣٧٤ ، وشرح الأشموني : ٢/٢٤ ، وهو من شواهد المصنف في شرح الكافية : ص ٥٤٦ .

تعلّمْ شفاءَ النّفسِ قهرَ عدوِّها ∴ فبالغْ بلطفٍ في التحيّل والمكرِ

ومن النوع الثالث : (ظنّ ، وحَسِب ، وخال) واستعمالها في غير متيقّن مشهور كقوله تعالى : ﴿إنْ نظنّ إلّا ظنًّا وما نحن بمستيقنين﴾ [1] ، وكقوله تعالى : ﴿ويحسبون أنّهم على شيء﴾ [2] وكقول الشاعر [3] :

ظننتكَ إن شبّتْ لظى الحربِ صاليًا

فعرّدْتَ [4] فيمن كان عنها معرِّدا [4]

وكقول الآخر [5] :

وكنّا حسبنا كلّ بيضاءَ شحمةً ∴ ليالِيَ لاقينا جُذامَ وحِميَرا

وكقول الآخر [6] :

إخالُكَ إنْ لمْ تغضضِ الطّرْفَ ذا هوًى ∴ يسومُكَ مالا تستطيعُ [7] من الوجدِ

والمصدر من حَسِب : حُسبانٌ ، ومن خالَ : خَيْلًا ، وخالًا ، وخَيْلةً ، ومَخالةً ، وخِيلانًا ، وخَيْلانًا .

وتستعمل (ظنّ) في المتيقّن كثيرًا ، كقوله تعالى : ﴿الذين يظنّون أنّهم ملاقو ربّهم﴾ [8] ، ويقلّ ذلك في (حَسِبَ) و (خال) ، كقول الشاعر [9] :

---

(١) الآية (٣٢) من سورة الجاثية .

(٢) الآية (١٨) من سورة المجادلة .

(٣) ورد بدون نسبة في أوضح المسالك : ٢ / ٤٢ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٨١ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢١ ، والتعريد : الفرار .

(٤) في ع : " ففردت . . . مفردا " ، تحريف .

(٥) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

(٦) ورد بدون نسبة في الهمع : ١ / ١٥٠ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٨٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٩ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٠ .

(٧) في ع : " يستطاع " .

(٨) الآية (٤٦) من سورة البقرة .

(٩) هو لبيد بن ربيعة ، ديوانه : ص ٢٤٦ ، وفيه التخريج .

حَسِبْتُ التُّقَى والمَجْدَ خَيْرَ تِجارةٍ .·. رَباحًا إذا ما المَرْءُ أصْبَحَ ثاقِلا (١)

ومثله (٢) :

شَهِدْتُ وفاتوني وكُنْتُ حَسِبْتُني .·. فَقيرًا إلى أنْ يَشْهَدوا وتَغيبي

ومثال ذلك في (خال) قول الشاعر (٣) :

/دعاني الغَواني عَمَّهُنَّ وخِلْتُني .·. لي اسْمٌ فلا أُدْعَى بِهِ وهْوَ أوَّلُ (٢٨/ب)

ومثله (٤) :

ما خِلْتُني زِلْتُ بَعْدَكُم ضَمِنًا .·. أشْكو إليْكُم حُمُوَّةَ الأَلَمِ

أراد : مازلت بعدكم ضمنا خِلْتني كذاك .

وإن أُريد بظنَّ معنى : اتَّهم ، تعدَّت إلى واحد ، ويقال : " حَسِبَ الرَّجُلُ " (٥) إذا احمرَّ لونه وابيضَّ كالبرص ، وكذا إذا كان ذا شُقْرة ، فذا فعل لازم . وكذا (خال) بمعنى : تكبَّر ، والفرس ظَلَع ، والمضارع منهما ومن المتعدِّي إلى اثنين : يخال . ومن أجل هذه قلت : لا لِتهمةٍ ولا لِلونٍ (٦) ولا لِعجبٍ ولا ظَلَعٍ .

ومن المستعمل للظن واليقين (رأى) كقوله تعالى : ﴿ إنَّهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا ﴾ (٧) ، أي : يظنُّونه ونعلمه . وأنشد أبو زيد (٨) :

---

(١) في ع : " ناقلا " وفي ط : " كافلا " .

(٢) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٣٦٠ .

(٣) هو النمر بن تولب ، ديوانه : ص ٨٨ وفيه التخريج .
وانظر الوحشيات : ص ٢٨٨ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٩٥ ، والهمع : ١ / ١٥٠ .

(٤) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء .

(٥) الهمع : ١ / ١٤٩ .

(٦) في ع ، م : " لكون " ، تحريف .

(٧) الآية (٧) من سورة المعارج .

(٨) لخداش بن زهير ، نوادر أبي زيد : ص ٤ ، والمقتضب : ٤ / ٩٧ ، والمنصف : ١ / ٢٩٠ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٩ .

تقوه أيها الفِتيانُ إنّي .·. رأيتُ اللهَ قد غَلَبَ الجُدودا
رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ .·. مُحاولةً وأكثرَهم جُنودا

ويقال : رأيتُ الشيءَ ، بمعنى أبصرتُه ، ورأيت رأيَ فلان ، بمعنى اعتقدتُه ، ورأيت الصيدَ ، بمعنى أصبته في رِئَتِه[1] فهذه متعدّية إلى واحد ، وإليها أشرت بقولي : لا لإبصار ولا رأيٍ ولا ضَرْب .

والنوع الرابع : صير وأصار[2] وما وافقهما ، كـ(جَعَل) في قوله تعالى : * فجعلناه هباءً منثورا *[3] و (وَهَبَ) في قولهم : " وهبني اللهُ فِداءَك "[4] أي : جعلني ، ذكره الأزهري عن ابن الأعرابي . و (رَدَّ) ، كقوله تعالى : * لو يردّونكم بعد إيمانكم كفّارا *[5] ، وكقول الشاعر[6] :

رمى الحدثانُ نسوةَ آلِ سعدٍ .·. بمقدارٍ سمَدْنَ له سُمودا
فردَّ شُعورَهنّ السُّودَ بيضا .·. وردَّ وجوهَهنّ البيضَ سُودا

وترك ، كقول الشاعر[7] :

وربَّيتُه حتّى إذا ما تركتُه .·. أخا القومِ واستغنى عن المَسْحِ شارِبُهْ

و تخذ [واتّخذ][8] كقوله تعالى : * لتَخِذْتَ عليه أجرا *[9] وكقول الشاعر[10] :

---

(١) في ط ، ع : " رؤيته " .

(٢) في ع : " وصار " ، تحريف .

(٣) الآية (٢٣) من سورة الفرقان .

(٤) الهمع : ٢ / ٢١٧ .

(٥) الآية (١٠٩) من سورة البقرة .

(٦) سبق الاستشهاد به في باب : كان وأخواتها .

(٧) هو فرعان بن الأعرف ، أو منازل ابنه ، شرح الحماسة : ص ١٤٤٥ ، والمقاصد : ٢ / ٣٩٨ ، والهمع : ١ / ١٥٠ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٥ ، وهو من شواهد المصنّف في شرح الكافية : ص ٣٨٨ .

(٨) تكملة من ع .

(٩) الآية (٧٧) من سورة الكهف .

(١٠) هو أبو جندب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ص ٣٥٤ ، وفيه التخريج . واستشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٥٤٩ .

تَخِذَتْ غَرَانِ إِثْرَهُمْ دَلِيلاً .·. وفَرّوا في الحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

وكقوله تعالى : * واتَّخَذَ اللَّهُ إبراهِيمَ خَلِيلاً *(١) ، وقوله تعالى : * إنّ الشّيطانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فاتّخِذُوهُ عَدُوّا *(٢).

وقال ابن برهان : " ذهب أبو عليّ في قوله تعالى : * كَمَثَلِ العَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً *(٣) ، وقوله تعالى : * لَوْ أَرَدْنا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا *(٤) ونحوهما إلى أن (اتَّخَذَ) في جميعه متعدٍّ إلى واحد ، قال : ويتعدى إلى اثنين في : * اتَّخَذُوا أَيْمانَهُمْ جُنَّةً *(٥) و* لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ *(٦) ونحوهما ، قال ابن برهان : يقال لأبي علي : ألم تقل في قوله تعالى : * اتَّخَذُوهُ وكانوا ظالِمِينَ *(٧) إن التقدير : اتخذوه إلها ، فحذف المفعول الثاني للدليل ، فكذا التقدير في : * اتَّخَذَتْ بَيْتاً *(٨) : اتخذت من نسجها بيتا ، وفي * أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا *(٩) : لو أردنا أن نتخذ من شيء(١٠) لهوا ، ولا أعلم (اتّخذ) إلا(١١) يتعدّى إلى مفعولين ، الثاني منهما بمعنى الأول .

وألحق ابن أفلح بـ(أصار)(أكانَ) المنقولة من (كان) بمعنى (صار)(١٢) ، وما حكم به جائز قياسا ، لكنّي لا أعلمه مسموعا .

---

(١) الآية (١٢٥) من سورة النساء .

(٢) الآية (٦) من سورة فاطر.

(٣) الآية (٤١) من سورة العنكبوت .

(٤) الآية (١٧) من سورة الأنبياء .

(٥) الآية (٢) من سورة المنافقون .

(٦) الآية الأولى من سورة الممتحنة .

(٧) الآية (١٤٨) من سورة الأعراف .

(٨) الآية (٤٧) من سورة العنكبوت .

(٩) الآية (١٧) من سورة الأنبياء .

(١٠) في الأصل ، ط : " شيئا " ، والمثبت من ع ، م .

(١١) (إلا) ساقطة من ط .

(١٢) الهمع : ٢/ ٢١٨ ، قال السيوطي : " قال أبو حيان : لا أعلم أحدا من النحاة يقال له ابن أفلح ، لكن في شرح الأعلم رجل اسمه : مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب ، يكنى أبا بكر ، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب " .

وقد ألحقت العربُ (رأى) الحُلْمِيّةَ بـ(رأى) العِلْمِيّة ،فأدخلتها[1] على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين ، ومنه قول الشاعر[2] :

يؤرّقني أبو حَنَشٍ[3] وطَلْقٌ .·. وعمّارٌ وآونةً أُثالا

أراهُمْ رِفْقَتي حتّى إذا ما .·. تفرّى اللّيلُ وانخزلَ انْخِزالا

إذا أنا كالّذي أجري لِوِرْدٍ .·. إلى آلٍ فلمْ يُدرِكْ بِلالا

فنصب بها اسمين معرفتين هما مبتدأ وخبر في الأصل ، كما يُفعل بـ(رأى) بمعنى (عَلِمَ) وبمعنى (ظَنَّ) . وممّا يدلّ على صحّة ذلك قوله تعالى : * إنّي أراني أعْصِرُ خمراً *[4] ،فأعمل مضارع (رأى) الحُلْمِيّةَ في ضميرين متّصلين لمسمّى[5] واحد ،وذلك ممّا يختصّ به (عَلِمَ) ذات المفعولين وما جرى مجراها .

وألحق الأخفش والفارسي بـ(عَلِمَ) ذات المفعولين (سَمِعَ) الواقعة على اسم عين[6] ، ولا يكون ثاني مفعوليها إلا فعلا يدلّ على صوتٍ كقوله تعالى : * سَمِعْنا فتىً يذكُرُهم يُقالُ لهُ إبراهيمُ *[7] ويجوز حذفه إن عُلِمَ كقوله تعالى : * هلْ يَسْمعونَكُمْ إذ تدْعونَ *[8] أي : هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون . ويجوز أن يكون ممّا حذف فيه المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه فيكون التقدير : هل يسمعون دعاءكم ، ولا يقاس على هذا الحذف بلا دليل نحو أن يُقال : سمعت زيداً ،على تقدير : سمعت دعاء زيد ،إذ ليس تقدير الدعاء بأولى من تقدير غيره ،فلو وُجِد دليل على تعيين المحذوف كما في الآية حسن الحذف .

---

(١) في الأصل : " فادخلتهما " ، والمثبت من ط ،ع ،م .

(٢) هو ابن أحمر الباهلي ،ديوانه : ص ١٢٩ ،١٣٠ وفيه التخريج .

(٣) في ع : " أبو جبش " .

(٤) الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٥) في الأصل ،ط ،م : " بمسمى " ، والمثبت من ع .

(٦) الهمع : ٢ /٢١٩ .

(٧) الآية (٦٠) من سورة الأنبياء .

(٨) الآية (٧٢) من سورة الشعراء .

وقد يُضمَّن[1] (سَمِعَ) معنى (أصغى) فيُعدَّى[2] تعديته نحو * لا يَسَّمَّعُونَ إلى الملأ الأعلى *[3]، ومعنى (استجاب) فيُعدَّى تعديته نحو: "سمع الله لمن حمده"[4].

فإن وقعت سمع على اسم ما يُسمع لم تتعدّ إلا إليه نحو: * إنْ تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم *[5] و * يوم يسمعون الصيحة بالحقّ *[6] ومن هذا القبيل قول الشاعر:[7]

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا .:. فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالا

لأنه أراد: سمعتُ هذا الكلام.

وألحق قوم بأفعال هذا الباب (ضرب) المعلّقة[8] بالمَثَل والصواب أن لا تلحق (٧٩/أ) بها، لقوله تعالى: * ضُرِبَ مَثَلٌ فاستمعوا له *[9] فبُني ضَرَبَ المذكورة لِما لم يُسَمَّ فاعله واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

وألحق هشام الكوفي عَرَفَ وأَبصرَ.[10]

وألحق ابن درستويه أصابَ وصادفَ وغادرَ.[11]

ولا دليل على شيء من ذلك فلا يُلتفت إليه.

---

(١) في الأصل، ط، م: "تضمن"، والمثبت من ع.

(٢) في الأصل: "فتتعدى"، وفي ط: "فيتعدى"، وفي م: "فتعدى" والمثبت من ع.

(٣) الآية (٨) من سورة الصافات.

(٤) حديث، أخرجه البخاري في صحيحه في باب متى يسجد من خلف الإمام من كتاب الأذان: ١٨٧/١.

(٥) الآية (١٤) من سورة فاطر.

(٦) الآية (٤٢) من سورة ق.

(٧) هو ذو الرمة، ديوانه: ١٥٣٥/٣، وفيه التخريج. وانظر الخزانة: ١٧/٤، ويروى أيضا بفتح (الناس).

(٨) في الأصل: "المتعلقة"، والمثبت من ع، ط، م.

(٩) الآية (٧٣) من سورة الحج.

(١٠) الهمع: ٢ / ٢٢٠.

(١١) المصدر السابق.

(ص) وتسمى المتقدمة على (صيَّر) قَلْبيَّة . وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ .

ويضعفه في نحو : متى ظننت زيد قائم ، وزيد أظن أبوه قائم . وبجوازه بلا قُبْح ولا ضعف في نحو : زيدٌ قائم ظننتُ ، وزيد ظننت قائم .

وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلقة في نحو : ظننت زيد قائم أولى من الإلغاء .

وقد يقع المُلغَى بين معمولي (إنّ) (وبين[1] (سوف) ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه .

وإلغاءُ مابين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب ، خلافا للكوفيين ، وتوكيد المُلغَى بمصدر منصوب قبيح ، وبمضاف إلى الياء[2] ضعيف ، وبضمير أو اسم إشارة أقلّ ضعفا .

وتؤكّد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فيلغى وُجوبا ويقبح تقديمه ، ويقلّ القُبْح في نحو : متى ظنّك زيدٌ ذاهِبٌ ؟ وإن جُعِل "متى"[3] خبرا لِظَنَّ رفع وعمل وجوبا .

وأجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب في الأمر والاستفهام .

---

(١) بداية سقط من ع .

(٢) في ط : التاء ، تحريف .

(٣) نهاية سقط من ع .

(ش) المتقدمة[1] على صَيَّرَ رأى وحجا وما بينهما وجعلتها أربعة عشر فصلا . وسُمِّيت قلبيّة لقيام معانيها بالقلب . وقد نبهتُ على أن (هَبْ) و (تَعَلَّمْ) غير متصرفين ، فإذا خص جواز الإلغاء بمتصرفاتها عُلِمَ أنّ (هَبْ) و (تَعَلَّمْ) لا يُلغيان ، ولا يُلغى ما يُلغى غالبا إلا متوسِّطا أو متأخرا .

ومن إلغاء المتوسط[2] قول الشاعر[3] :

أبِا لأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ توعِدُني ∴ وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ

كذا رواه سيبويه على أن القصيدة رائية ، والمشهور من رواية غيره :

... ... ∴ وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والفَشَلُ

على أن القصيدة لامية . قال ابن برهان : قال اللعين المِنْقَري :

إني أنا ابنُ جلا إن كنتَ تنكرني ∴ يا رؤبَ والحيّةُ الصَّمّاءُ والجَبَلُ

أبِا لأراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ توعِدُني ∴ وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والفَشَلُ

ومن الإلغاء مع التأخير قول الشاعر[4] :

آتٍ الموتُ تعلمونَ فلا يُرْ ∴ هِبْكُمْ من لَظَى الحُروبِ اضْطِرامُ

ومثله[5] :

هُما سيّدانا يزعمانِ وإنّما ∴ يَسُودانِنا إنْ يَسَّرتْ غَنَماهُما

---

(١) في الأصل : " وتسمى " المتقدمة ، زيادة لا معنى لها هنا .

(٢) في الأصل ، م : " الالغاء المتأخر " ، سهو ، وفي ط : الالغاء مع المتوسط والمثبت من ع .

(٣) هو اللعين المنقرى ، منازل بن زمعة ، يهجو رؤبة بن العجاج ، الكتاب : ١ / ١٢٠ ، وشرح المفصل : ٧ / ٨٤ ، ٨٥ ، والخزانة : ١ / ١٢٤ ، والهمع : ١ / ١٥٣ .

(٤) ورد بدون نسبة في شرح ابن الناظم على الألفية : ص ٢٠٣ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٨ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤٠٢ .

(٥) لأبي أسيدة الدبيري ، شرح ابن الناظم على الألفية : ص ٢٠٤ ، والهمع : ١ / ١٥٣ ، والمقاصد النحوية : ٢ / ٤٠٣ ، واللسان (يسر) .

وحكم سيبويه بقبح(١) إلغاء(٢) المتقدّم نحو: ظننتُ زيدٌ قائم ، وبتقليل قبْحه بعد معمول الخبر، نحو: متى ظننت زيد قائم؟، وفي درجته الإلغاء في نحو: زيد أظن أبوه قائم .

وأجاز سيبويه أن يقال : أظن زيد قائم ، على تقدير: أظنّ لَزيدٌ قائمٌ ، على التعليق بلام الابتداء مقدّرة ، وعلى ذلك حمل قول الشاعر:(٣)

... ... وإخالُ إنّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

بالكسر، على تقدير: إنّي لَلاحق . ويجوز أن يُحمل ماجاء من هذا على تقدير ضمير الشّأن مفعولا أولا ، ومابعده في موضع المفعول الثاني ، فيكون هذا نظير قول بعض العرب : "إنّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ"(٤) على تقديره : إنّهُ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ ، ومما ينبغي أن يُحمل على هذا قول كعب بن زهير- رحم الله كعبا -:(٥)

أرجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مودّتُها .:. وما إخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ .

التقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل ، ومثال وقوع الملغى بين معمولي (إنّ) قول الشاعر:(٦)

إنّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ .:. وَلَدَيهِ ذَنْبُ الحِبِّ مُغْتَفَرُ

---

(١) بقبح ، ساقطة من ط .

(٢) في الأصل : "الالغاء" ، والمثبت من ط، ع ، م .

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ص ٨ وفيه التخريج ، وصدره : فغبرت بعدهم بعيشٍ ناصبٍ ... ...

(٤) الكتاب : ٢ / ١٣٤ .

(٥) ديوانه : ص ٩ ، وفيه التخريج .
وروايته فيه : ... ... وما لهنّ طوالَ الدّهرِ تَعْجيلُ
وعلى هذا يفوت الاستشهاد به .

(٦) ورد بدون نسبة في الهمع : ١ / ١٥٣ ، والمقاصد النحوية : ١/١٥٣ .

وقد تقع بين سوف ومصحوبها ،كقول الشاعر:[١]

وماأدْرِي وسَوفَ إخالُ أدْرِي .·. أقومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ

وقد تقع بين معطوف ومعطوف عليه كقول الشاعر:[٢]

فما جَنّةُ الفِردَوسِ أقبلْتَ تَبْتَغِي .·. ولكن دعاكَ الخبزُ أحْسِبُ والتَّمْرُ

وزعم الكوفيون أن إلغاء ماوقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب ، فلايجوز عندهم نصب زيد في قولك : قام أظن زيد ويقوم أظن زيد.[٣]

والصحيح جواز النصب والرفع ، فإذا نصبت فالفعلُ المتقدّمُ مفعولٌ ثانٍ ، وإذا رفعت فظاهر ، ويُنشد بالنصب والرفع قول الشاعر:[٤]

شَجاكَ أظُنُّ رَبْعَ الظَّاعِنِينا .·. ولَمْ تَعْبأْ بِعَذْلِ العاذِلِينا

ويقبح توكيد الملغى بمصدر صريح ،نحو: زيد ظننت ظنًّا منطلق، ويزيل بعض القبح[٥] عدم ظهور النصب نحو : زيد ظننت ظنِّي منطلق ، ويكتسي بعض الحُسْن بكون المصدر ضميرا أو اسم إشارة نحو: زيد ظننته أو ظننته ذاك منطلق .

وقد ينوب عن الفعل مصدره منتصبا انتصاب المصدر المؤكّد للجمل ،فيجب إلغاؤه نحو: زيد منطلق ظنَّك ⟨أو زيد ظنَّك منطلق⟩[٦] ،ويقبح تقديمه ،لأن ناصبه فعل تدل[٧] عليه الجملة ،فقبح تقديمه كما قَبُح تقديم حَقًّا من قولك : زيد قائم حقًّا ، ولذلك لم يعمل لأنه لو عمل وهو مؤكِّد / لاستحق التقديم بالعمل (٧٩/ب)

---

(١) سبق الاستشهاد به في باب المعرفة والنكرة .

(٢) ورد بدون نسبة في شفاء العليل :ص ٤٠١ ، والهمع : ١٥٣/١ .

(٣) الهمع : ٢ / ٢٣٠ .

(٤) ورد بدون نسبة في المغني :ص ٤٣٢ ،والمقاصد النحوية : ٢ / ٤١٩ ، والهمع : ١٥٣/١ ،وشرح التصريح : ١ / ١٥٤ ،وشرح الأشموني : ٢٨/٢ .

(٥) بعدها في الأصل :" في " ،ولا محل لها هنا .

(٦) تكملة من ع .

(٧) في الأصل ،ط ،م :" يدل "والمثبت من ع .

والتأخير بالتأكيد،[١] واستحقاق شيئين[٢] تقديما وتأخيرا في حال واحد محال.
وكما قلّ القبح بتقديم (متى)[٣] في : متى تظن زيد ذاهبٌ؟ يقلّ في : متى ظنّك زيد ذاهب؟، فإن جعلتَ (متى) خبرا، و(ظنّك) مبتدأ، رفعته ووجب إعماله.
وأجاز الأخفش والفراء النصب والإعمال في الأمر والاستفهام؛[٤] لأنهما يطلبان الفعل نحو: ظنّك زيدًا منطلقًا ، ومتى ظنّك زيدا منطلقا ؟ بمعنى : ظُنّ ظنّك زيدا منطلقا ، ومتى ظننت ظنّك زيدا منطلقا ؟.

(ص) وتختص أيضا القلبيّة المتصرّفة بتعدّيها معنى
لا لفظا إلى ذي استفهام أو مضاف إليه أو تالي[٥] لام الابتداء
أو القَسَم أو ما أو إنْ النافيتين أوْ لا ، ويسمى تعليقا.
ويشاركهن فيه مع الاستفهام : نَظَر ، وأبصر ، وتفكّر ، وسأل ،
وما وافقهنّ أو قاربهنّ ، لا ما لم يقاربهنّ خلافا ليونس.
وقد تعلّق (نَسِيَ)[٦]. ونصب مفعول نحو : علمت زيدا
أبو من هو ، أولى من رفعه ، ورفعه ممتنع بعد : أرأيتَ ،
بمعنى : أخبرني.
وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مّا بعدهما[٧] ما لهما
دون الأفعال المذكورة.

---

(١) في ط : " بالتأخير " ، بدل بالتأكيد.
(٢) في ع : " واستحقاق شيء واحد تقديما .. " وفي م : " واستحقاق معنيين تقديما ".
(٣) في الأصل ، ط ، م : " وكما قل القبح في تقديم ، والمثبت من ع.
(٤) الهمع : ٢ / ٢٣٢.
(٥) في ع : " أو الى لام الابتداء ".
(٦) في ع : " بشيء " تحريف.
(٧) في ع : " بعدها .

(ش) التعليق : عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلًّا على سبيل الوجوب، بخلاف الإلغاء : فهو إبطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز. ولا يكونان إلا في فعل قلبي متصرف، وقد ألحق في التعليق بالقلبية ما يأتي ذكره .

وسبب التعليق كون المعمول تاليَ استفهام[1] أو متضمنًا[2] معناه أو مضافا إلى مضمنه أو تالي لام الابتداء أو القسم [أو لو][3] أو ما أو إنْ، النافيتين أوْ لا، نحو: ﴿ وإنْ أدْرِي أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون[4] ﴾ و ﴿ لتعلمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذابا[5] ﴾ ونحو : علمتُ غلامَ مَنْ أنتَ، و﴿ لقدْ علموا لَمَنِ اشتراه[6] ﴾ وكقول الشاعر[7]:

ولقدْ علمتُ لتأتينَّ منيَّتي ∴ إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

وكقول الآخر[8]:

وقدْ علمَ الأقوامُ لو أنَّ حاتِمًا ∴ أرادَ[9] ثراءَ المالِ أمسى لهُ وفْرُ

وكقوله تعالى : ﴿ لقدْ علمتَ ما هؤلاءِ ينطقون[10] ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ تظنّون إنْ لبثتمْ إلّا قليلا[11] ﴾.

ومن أمثلة ابن السراج : أحسبُ لا يقوم زيد . وسمّى الإبطال على ذلك الوجه

---

(١) في ط : استفهاما، سهو .

(٢) في ع : " مضمنا " .

(٣) تكملة من ع .

(٤) الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء .

(٥) الآية (٧١) من سورة طه .

(٦) الآية (١٠٢) من سورة البقرة .

(٧) هو لبيد، ديوانه : ص ٣٠٨، وفيه التخريج .

(٨) هو حاتم الطائي، ديوانه : ص ٢١٢، وفيه التخريج .

(٩) في الأصل، ط، م : " يريد " والمثبت من ع .

(١٠) الآية (٦٥) من سورة الأنبياء .

(١١) الآية (٥٢) من سورة الاسراء .

تعليقا ، لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالمحلّ وتقدير إعماله فيه ، ويظهر ذلك في المعطوف نحو : علمتُ لزيدٌ صديقَك ، وغيرَ ذلك من أمورك . وعلق أيضا مع الاستفهام (نظر) بالعين أو القلب ، و(أبصر) و(تفكّر) و(سأل) نحو : ﴿ فلينظرْ أيُّها أزكى طعامًا ﴾(١) ﴿ فانظري ماذا تأمرين ﴾(٢) و﴿ فستبصرُ ويبصرون بأيكمُ المفتونُ ﴾(٣) و﴿ أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جِنّة ﴾(٤) وكقول الشاعر:(٥)

حُزُقٌ إذا ما القومُ أبدوا فكاهةً .:. تفكَّرَ إيّاهُ يعنون أم قردا

وكقوله تعالى : ﴿ يسألونَ أيّانَ يومُ الدِّين ﴾(٦)

وأشرت بما وافقهن إلى نحو : " أما ترى أيّ برقٍ هاهنا "(٧) بمعنى : أما تبصر، حكاه سيبويه ، وإلى نحو: ﴿ ويستنبئونك أحقٌّ هو ﴾(٨).

وأشرت بما قاربهنّ إلى نحو : ﴿ لنبلوهُم أيُّهم أحسنُ عملا ﴾(٩) وأجاز يونس تعليق ما لم يوافقهن ولم يقاربهنّ وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ ﴾(١٠) فضمة الياء عنده ضمة إعراب ، وعند سيبويه ضمة بناء(١١) وأيّ موصولة . وقد مضى ذلك .

---

(١) الآية (١٩) من سورة الكهف.

(٢) الآية (٣٣) من سورة النمل .

(٣) الآيتان ٥، ٦ من سورة القلم .

(٤) الآية (١٨٤) من سورة الأعراف .

(٥) هو جامع بن عمرو ، شرح المفصل : ٩/١١٨، ١١٩ ، وشرح شواهد الشافية : ص ٣٤٩، والهمع : ١/١٥٥.

(٦) الآية (١٢) من سورة الذاريات .

(٧) الكتاب : ١ / ٢٣٦.

(٨) الآية (٥٣) من سورة يونس .

(٩) الآية (٧) من سورة الكهف.

(١٠) الآية (٦٩) من سورة مريم .

(١١) الكتاب : ٢ / ٤٠٠.

وعلق (نَسِيَ)(١) لأنه ضدّ (عَلِمَ) والضد قد يحمل على الضدّ ، ومنه قول الشاعر:(٢)

وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينا مَنْ أَنْتُمْ .·. وريحكم مِنْ أَيِّ رِيحِ الأعاصِرِ

ومثله على أحد الوجهين قول الآخر:(٣)

لَمْ أَرَ مِثْلَ الفتيانِ في غَبْنِ الـ .·. أَيَّامِ يَنْسَوْنَ ماعَواقِبُها

وإن تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيدا أبو من هو ، اختير نصبه ،لأن العامل متسلط عليه بلا مانع ، ويجوز رفعه لأنه والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى ،فكأنّه في حيز(٤) الاستفهام/ والاستفهام مشتمل عليه ، وهو نظير قولهم : "إنّ أحدًا لايقولُ ذلك"(٥) وأحد هذا لايقع إلا بعد نفي ، ولكن لمّا كان هنا هو والمضمر المرفوع بالقول المنفي شيئا واحدا في المعنى تنزل منزلة واقع بعد النفي ، ومثله قول الشاعر:(٦)

وَلَو سُئِلَتْ عَنّي نَوارُ وأَهْلُها .·. إذا أَحَدٌ لَمْ يَنْطِقِ الشَّفَتانِ

ومثال (علمت زيدٌ أبو مَنْ هو) بالرّفع قول الشاعر:(٧)

فواللهِ ماأدري غَريمٌ لَويتُهُ .·. أَيَشْتَدُّ إنْ قاضاكَ أَمْ يَتَضَرَّعُ

---

(١) في ع :"بشيء" تصحيف .

(٢) هو زياد الأعجم ، شرح الحماسة :ص ١٥٣٩ ،والمحتسب : ١/١٦٨، والهمع :١/١٥٥ ،والمقاصد النحوية : ٢ / ٤٢٠.

(٣) في الأصل : (ومثله قول الشاعر على أحد الوجهين) والمثبت من ع ،ط،م والقائل عدى بن زيد ،ديوانه :ص ٤٥ ،وفيه التخريج .

(٤) في ط،م :" خبر الاستفهام " .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣١٨.

(٦) هو الفرزدق ،ديوانه : ٢/ ٣٣٠ ،والتذييل :جـ٣ لوحة ١٢٩ ،وشفاء العليل :ص ٦٠٧.
وراية الديوان : ... ... اذا لم توار الناجذَ الشفتان .
وعليه يفوت الاستشهاد به .

(٧) ورد بدون نسبة في الهمع :١/١٥٥.

الرواية (غريم) بالرفع لما ذكرته، ولو نصب لكان أجود. فلو كان الاسم المتقدم على الاستفهام بعد (أرأيتَ) بمعنى (أخبرني) تعين نصبه نحو: أرأيتَ زيدا أبو مَنْ هو، لأنه بمعنى مالا يعلق، قال أبو علي في التذكرة: (أنبأ) و(نبّأ) ضُمّنا معنى (أعلَمَ) فيوافقانه، ولا يمتنع بعد التضمين تعديتهما بحرف الجرّ على الأصل، كما لا تمتنع الحكاية بمعنى[(١)]: تقول، وكما لا يمتنع[(٢)] (أرأيتَ) بمعنى (أخبرني) عن نصب مفعولين، لكن منع من التعليق لا تقول: أرأيتَ زيدا أبو من هو، لأنه بمعنى: أخبرني، فحُفظ له من الحُكمين أقواهما وهو الإعمال، وتقول[(٣)]: علمتُ أيَّ / يوم زيد قادم، فتنصب (أي يوم) بقادم على الظرفية، كما[(٤)] (١٨٠/أ) كنت تفعل لو لم تذكر (علمت)، لأن الاستفهام ومافي حيزه في حكم المستأنف، وكذا تقول: علمتُ غلامَ من ضربت، فتنصب (غلام من) بـ(ضربت) لأنّ المضاف إلى المستفهم به مُساويه في استحقاق التصدير وتسلّط[(٥)] مابعده عليه. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي: وللاسم المستفهَم به والمضاف إليه مما بعدهما مالهما دون الأفعال المذكورة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[(٦)]، فنصب (ينقلبون أي منقلب) بعد (سيعلم) كما [كان][(٧)] ينصبه لو لم يكن بعده.

(ص) والجملةُ بعد المعلّق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر، إن تعدّى به، وفي موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد، وسادةٌ مسدّ مفعوليه[(٨)] إن تعدى إلى اثنين، (ويدلُ من المتوسط

---

(١) في ع: "بمتى"، تحريف.

(٢) في ط: "لا تمتنع"، وفي ع: "لم يمنع".

(٣) في الأصل: فتقول. والمثبت من بقية النسخ.

(٤) بعدها في ع: "تقول" ولا معنى لها.

(٥) في ع: "وتسليط".

(٦) الآية (٢٢٧) من سورة الشعراء.

(٧) زيادة من ع. (٨) في التسهيل: "مفعوله".

بينه وبينها (١) إن تعدّى إلى واحد ، وفي موضع

الثاني إن تعدّى إلى اثنين) (٢) ووُجِد الأوّل .

(ش) مثال الكائنة في موضع نصب بإسقاط حرف الجرّ : * فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا * (٣) ومثال الكائنة في موضع مفعول به (٤) مايتعدّى إلى مفعول واحد

" أما ترى أيُّ بَرْقٍ هاهنا " (٥).

ومثال السّادّة مسدّ مفعولي مايتعدّى إلى اثنين : " * وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى * (٦).

ومثال الواقعة بدلا من المتوسّط بينها (٧) وبين المتعدي إلى واحد : عرفت زيدا أبو مَنْ هو .

ومثال الكائنة في موضع ثاني مفعولي مايتعدّى إلى اثنين : علمتُ زيدا أبو مَنْ هو .

(ص) وتختص القلبية المتصرفة ورأى الحُلْمِيّة والبَصَرِيّة

بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين متّحدي المعنى .

وقد يعامل بذلك عَدِمَ وفَقَدَ ، ويمتنع الاتحاد عموما إن أُضمر

الفاعل متصلا مفسّرا بالمفعول .

(ش) مما تختص به أفعال القلوب - غير هَبْ وتَعَلَّمْ - إعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد ، كَعَلِمْتُنِي فقيرًا إلى العفو والرّحمة ، وظننتك مُهْمِلا ، وكقوله تعالى : * كَلَّا إِنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى أَن رَّآهُ اسْتَغْنَى * (٨) ، ولا يجري غيرها مجراها ، فلا يُقال :

---

(١) في ط : " بينهما " .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٣) الآية (١٩) من سورة الكهف .

(٤) في ع : " مفعولي مايتعدى " .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٣٦ .

(٦) الآية (٧١) من سورة طه .

(٧) في ط،م : " التوسط بينهما " .

(٨) الآية (٧) من سورة العلق .

ظَلَمْتَنِي ولا ظَلَمَهُ، موضع ظلمتُ نفسي وظَلَم نفسَه، وأُلحقت بأفعال القلوب في هذا الاستعمال (رأى) الحُلْمِيّة كما أُلحقت بها في نصب المبتدأ والخبر مفعولين كقوله تعالى : * إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا *(١) و * إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا *(٢) و [ربما](٣) فعل ذلك أيضا برأى البَصَرِيَّة ، كقول عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها : " لقد رأيْتُنا - مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم - ومالنا مِنْ طعامٍ إلّا الأَسْوَدَانِ "(٤) ومنه قولي قطري(٥):

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجام .·. يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمامِ

فلقدْ أُرَانِي لِلرِّماحِ دَرِيئَةً .·. مِنْ عَنْ يَمِينِي تارةً وأَمامِي

وقال عنترة(٦):

فَرأَيْتُنا مابَيْنَنا مِنْ حاجِزٍ .·. إلّا المِجَنُّ ونَصْلُ أبيضَ مِقْصَلِ

وهذا في : عَدِمَ وفَقَدَ شاذٌّ ، [وأشذ منه قولهم : " عَدِمْتُنِي وفَقَدْتُنِي "](٧) قال جِرانُ العَوْدِ(٨):

---

(١) الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٢) الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٣) زيادة من ع .

(٤) النهاية لابن الأثير : ٤١٩/٢ ، وغريب الحديث لأبي عبيد : ٣٥٤/٢ ، واستشهد به المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٤٣ ، وشرح الكافية : ص ٥٦٤ .

(٥) هو قطري بن الفجاءة الخارجي ، شرح ديوان الحماسة : ص ١٣٦ ، وشرح المفصل : ٤٠/٨ ، والمغني : ص ١٦٠ ، والمقاصد : ١٥٠/٣ ، ٥٠٠ ، والهمع ١٥٦/١ ، والخزانة : ٢٥٨/٤ ، واستشهد به المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٤٦ .

(٦) ديوانه ص : ٢٥٨ ، وفيه التخريج ، واستشهد به المصنف في شواهد التوضيح ص ١٤٧ .

(٧) زيادة من ع .

(٨) ديوانه : ص ٣٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٩/١ ، ٣ ، وشرح المفصل : ٨٨/٧ ، ٨٩ ، واستشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٥٦٥ .

لقدْ كانَ لِي عن ضَرَّتَينِ عدِمْتني .·. وعمّا أُلاقي مِنْهُما مُتزحزَح

وقال آخر (١) :

نَدِمْتُ على ما فاتَ مِنّي فقدْتَني .·. كما يَنْدَمُ المَغْبُونُ حِينَ يبيعُ

فلو اتّحد مسمّى الضميرين (٢) وأحدهما منفصل ،لم يخصّ اجتماعهما بفعل دون فعل نحو : إياكَ ظلمتَ ،وماظلمتَ إلا اياكَ . فإن كان الفاعل ضميرا والمفعول ظاهرا واتّحد المسمّى حكم بالمنع مطلقا ، نحو: زيدًا ظَنَّ ناجيًا ، وزيدًا ضَرَبَ ، تريد : ظَنَّ نفسَه وضَرَبَ نفسَهُ فأضمرتَ الفاعل وفسّرته بالمفعول . وإلى هذا أشرت بقولي : ويمنع الاتّحاد عُموما إن أُضمر الفاعل متّصلا مفسّرا بالمفعول . فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد مطلقا نحو: ماظَنَّ زيدًا ناجِيًا إلّا هُوَ ،وماظَنَّ زيدٌ (٣) ناجيًا إلا إيّاهُ ، وماضَرَبَ زيدا إلّا هو ، وماضرب زيدٌ (٤) إلا إيّاه .

(ص) ـ فصل

يُحكى بالقول وفروعه الجملُ ، ويُنصب به المفرد

المؤدّي معناها والمراد به مجرد اللفظ ،وإلحاقه في

العمل بالظنّ مطلقا لغة سُلَيم ، ويخصّ أكثر العرب

هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام

متصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور أو أحد المفعولين ،

فإن عُدِم شرطٌ رُجِع إلى الحكاية ،ويجوز إنْ لم يُعدم .

(ش) المراد بالقول : نفس المصدر ،وحكاية الجملة به ،كقوله تعالى ﴿ وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُم أئِذا كُنّا تُرابًا إنّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ (٥) ﴾ .

---

(١) هو قيس بن ذريح ، ديوانه : ص ١١٥ وفيه تخريجه واستشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٥٦٥ .

(٢) في ط،م : " المضمرين " .

(٣) في ط: " زيدا ،سهو .

(٤) في ع ،م : " زيدا " ،سهو .

(٥) الآية (٥) من سورة الرعد .

والمراد بفروعه : الفعل الماضي ، وفعل الأمر ، والفعل المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، لأنّها كلّها مشتقّة من المصدر على الأصحّ ، فكلّها فروعه .

وحكاية الجملة بالماضي كقوله تعالى : * وقالوا سَمِعْنا وأطَعْنا *(١) وحكايتها بالأمر كقوله تعالى : * قُولوا آمنَّا باللهِ *(٢) ، وحكايتها بالمضارع كقوله تعالى : * يقُولون ربّنا آمنّا فاكتُبْنا مع / الشّاهِدِين *(٣) ، وحكايتها باسم الفاعل كقوله (٨٠/ب) تعالى : * قد يَعْلَمُ اللهُ المُعوِّقِينَ مِنكُمْ والقائلِينَ لإخوانِهِمْ هَلُمَّ إلينا *(٤) . وحكايتها باسم المفعول كقول الشاعر :(٥)

تَواصَوا بِحُكْمِ(٦) الجُودِ حَتّى عَبِيدُهم .·. مَقُولٌ لَدَيهم لا زَكا مالُ ذِي بُخلِ

ويُنصب بالقول وفروعه المفردُ الذي هو جملة في المعنى ، كالحديث والقصّة والشِّعر والخطبة ، فيقال : قلتُ حديثا ، وأقول قصّةً ، وهذا قائل شِعْرًا و خطبةً .

ويُنصب أيضا بالقول وفروعه المفرد المُراد به مجرد اللفظ كقولك : قلت كلمةً ، ومن ذلك قوله تعالى : * سَمِعْنا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ إبراهِيمُ *(٧) أي : يُطلق عليه هذا الاسم

ولو كان (يقال) مسمّى الفاعل لنَصَبَ (إبراهيم) فكان يقال : يقول له النّاسُ ابراهيمَ ، كما يقال : يطلق عليه النّاسُ إبراهيمَ ، وممّن اختار هذا الوجه صاحب الكشاف(٨) ، ورجّحه على قول من قال : التقدير : يُقال له : هذا إبراهيم ، أو يُقال له : يا ابراهيم .

---

(١) الآية (٢٨٥) من سورة البقرة .

(٢) الآية (١٣٦) من سورة البقرة .

(٣) الآية (٨٣) من سورة المائدة .

(٤) الآية (١٨) من سورة الأحزاب .

(٥) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٣٧٥ ، والهمع : ١/ ١٥٦ ، وشفاء العليل : ص ٤٠٩ .

(٦) في ط : " لحكم " .

(٧) الآية (٦٠) من سورة الأنبياء .

(٨) الكشاف : ٣/ ١٥ .

ومن إعمال القول في المفرد المراد به مجرد اللفظ، قول أبي القاسم الزجّاجي في الجُمل: وإنّما قلنا: (البعض) و(الكلّ). قال ابن خروف: ونصب (الكلّ) و(البعض) على تقدير: وإنّما قلنا هاتين الكلمتين لأنك تقول: قلت كلمةً، كما تقول: قلت قولا، والقول يقع على ما يُفيد وعلى ما لا يُفيد.(١) انتهى كلامه.

قلت:(٢) وبنو سُلَيم يُجرُون القولَ وفروعه مجرى الظن وفروعه في نصب المبتدأ والخبر وفتح إنّ الواقعة بعده،(٣) فمن نصب المبتدأ والخبر على لغة بني سُليم قول الراجز:(٤)

قالَتْ وكُنْتُ رَجُلا فَطِينَا ∴ هذا لَعَمْرُ اللهِ إسرائِينا

فنصب (إسرائين) بـ(قالت) مفعولا ثانيا، وجعل (هذا) مفعولا أول.(٥)

وإسرائين: لغة في إسرائيل.

ومن فتح (إنّ) بعد القول على لغة [بني](٦) سُلَيم قول الشاعر:(٧)

إذا قُلْتُ أنّي آيِبٌ أهلَ بَلْدَةٍ ∴ وَضَعْتُ بِها عَنْهُ الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ

هكذا أنشده أبو عليّ في التذكرة، بالفتح على ما ذكرت لك. وهذا الاستعمال عند غير بني سُليم لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب مقصودًا به الحال بعد استفهام متّصل نحو قول الراجز:(٨)

---

(١) التذييل: جـ٢ لوحة ١٠٥.

(٢) في الأصل، ط، م: قال الشيخ رحمه الله، والمثبت من ع.

(٣) الكتاب: ١ / ١٢٤.

(٤) وردا بدون نسبة في أمالي القالي: ٢ / ٤٤، والمقاصد: ٢ / ٤٢٥، والهمع: ١ / ١٥٧، وشرح التصريح: ١ / ٢٦٤، واللسان (يمن).

(٥) في ط: أولى، تحريف.

(٦) زيادة من ع.

(٧) هو الحطيئة، ديوانه: ص ٣٦٦، والمقاصد: ٢ / ٤٣٢، وشرح التصريح: ١ / ٢٦٢، وشرح الأشموني: ٢ / ٣٨.

(٨) هو هدبة بن خشرم، الشعر والشعراء: ص ٦٩٢، وجمل الزجاجي: ص ٣٢٨، والمقرب: ١ / ٢٩٥، وشرح شذور الذهب: ص ٣٧٩، والمقاصد: ٢ / ٤٢٧، والهمع: ١ / ١٥٧.

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما ∴ يَحمِلْنَ(١) أُمَّ قاسِمٍ وقاسِما

ومثله قول عمرو بن معدي كرب(٢) :

عَلامَ تَقُولُ الرُّمحَ يُثقِلُ عاتِقِي

إذا أنا لَمْ أطعُنْ إذا الخَيْلُ كَرَّتِ

فلو انفصل الاستفهام بأنْتَ ونحوه بطل الإلحاق ورُجع إلى الحكاية نحو: أنت تقول زيدٌ منطلق ، فلو كان الفصل بظرف أو جارّ ومجرور ، لم يبطل الإلحاق ، كقول الشاعر(٣) :

أَبَعدَ بُعدٍ تقولُ الدّارَ جامِعَةً ∴ شَمْلي بِهِمْ أَمْ دَوامَ البُعدِ مَحْتُوما

(٤) وكذلك الفصل بأحد المفعولَين مغتفر أيضا كقول الشاعر(٥) :

أَجُهّالاً تَقُولُ بَني لُؤَيٍّ ∴ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلينا

والحكاية جائزة مع استيفاء شروط الإلحاق لأنها الأصل ، ولذلك يُنشد بيت عمرو بن معدي كرب الذي سبق بنصب (الرمح) ورفعه ، فمن نصب فعلى الإلحاق ، ومن رفع فعلى الحكاية .

(ص) ولا يُلحق في الحِكاية بالقول ما في معناه ، بل يُنوى معه القول خلافا للكوفيين .

وقد يُضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي ، وقد يغني القول في صلة

---

(١) في ع : " يدنين " .

(٢) ديوانه : ص ٤٤ وفيه التخريج .

(٣) ورد بدون نسبة في المغني : ص ٧٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ص ٣٨٠ ، والهمع : ١ / ١٥٧ ، والمقاصد : ٢ / ٤٣٨ .

(٤) بداية سقط طويل من م .

(٥) هو الكميت بن زيد ، الكتاب : ١ / ١٢٣ ، والمقتضب : ٢ / ٣٤٩ ، وشرح المفصل : ٧ / ٧٨ ، والمقاصد : ٢ / ٤٢٩ ، وشرح شذور الذهب : ص ٣٨١ ، والخزانة : ١ / ٤٢٣ ، ٤ / ٢٣ ، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع .

وغيرها عن المحكي لظهوره ، والعكس كثير.

وإن تعلّق بالقول مفردٌ لا يؤدّي معنى جملة ، ولا يُراد به

مجرّد اللفظ حُكي مقدّرا معه ماهو به جملة ، وكذا إن تعلّق

بغير القول .

(ش) المُراد بما في معنى القول النداء والدعاء ونحوهما ،فإذا جاء بعد شيءٍ

منها مقولٌ ففيه مذهبان :

أحدهما : أن يُقدّر قولٌ يكون به[1] المقول محكيّا .

والآخر : أن يُحكى المقول[2] بما قبله إجراءً له مجرى القول ،دون حاجة إلى

تقدير، وهو قول الكوفيين .

والأول قول البصريين[3] وهو الصحيح ،لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمَعٌ

عليه في غير محل النزاع ،كقوله تعالى : ﴿ فأمّا الذين اسودّت وُجوهُهم أكفرتم بعد

إيمانِكُم ﴾[4] أي: فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ،فحذف القول لدلالة المعنى عليه،

فحذفه في محل النزاع أولى ، لأنه مدلول عليه بدلالتين :معنويّة ولفظيّة .

وأيضا بقاء المحكي وحذف القول نظيرُ بقاء المفعول وحذف الفعل ، وذلك

في الكلام كثير،فَلْيُلحَقْ[5] به النظير.

وأيضا قد جاء بعد النداء وشبهه مانحن[6] بصدده القول مصرّحا به ،فدلّ ذلك

على صحّة التقدير عند عدم التصريح . فمن مواضع التقدير قوله تعالى :

---

(١) في ط:" فيه " .

(٢) في ع :" القول " .

(٣) الهمع : ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٤) الآية (١٠٦) من سورة آل عمران .

(٥) في ط:" فيلحق " .

(٦) في ع :" مما نحن " .

﴿ ونادى نوحٌ ابنَهُ وكانَ في مَعْزِلٍ يابُنيَّ اركَبْ معنا ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ فأوحى إليهم ربُّهم لنُهلكنَّ الظالمين ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ دَعَوا / اللهَ مُخلصين لهُ الدِّينَ (٨١/أ) لئن أنجيتنا من هذهِ لنكوننَّ من الشاكرين ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ ونادوا يامالكُ ليقضِ علينا ربُّك ﴾ (٤) ومنه قول الراجز ، أنشده الفراء (٥) :

إنِّي سأُبدي لكَ فيما أُبدي .·. لي شَجَنانِ شَجَنٌ في نَجْدِ

وشَجَنٌ لي في بِلادِ الهِنْدِ

ومن مواضع التصريح قوله تعالى : ﴿ ونادى أصحابُ الأعرافِ رجالاً يعرفونَهُم بسيماهُم قالوا : ماأغنى عنكم جمعُكُم ﴾ (٦) وقوله تعالى : ﴿ ونادى نوحٌ ربَّهُ فقالَ ربِّ إنَّ ابني من أهلي ﴾ (٧) وقوله تعالى : ﴿ إذْ نادى ربَّهُ نداءً خفيًّا قال ربِّ إنِّي وَهَنَ العَظْمُ منِّي ﴾ (٨) ومثال إضافة "قول" و "قائل" إلى الكلام المحكي قول الشاعر (٩) :

قَولُ يالَلرِّجالِ يُنهِضُ منَّا .·. مُسْرِعينَ الكُهولَ والشُّبانا

وقول الآخر (١٠) :

وأَجَبْتُ قائلَ كيفَ أنتَ بِصالحٍ .·. حتَّى مَلِلْتُ ومَلَّني عُوَّادي

---

(١) الآية (٤٢) من سورة هود .

(٢) الآية (١٣) من سورة ابراهيم .

(٣) الآية (٢٢) من سورة يونس .

(٤) الآية (٧٧) من سورة الزخرف .

(٥) بدون نسبة في معاني القرآن : ١/٨٠ ، وورد كذلك في التذييل : جـ٢ لوحة ١٠٧ .

(٦) الآية (٤٨) من سورة الأعراف .

(٧) الآية (٤٥) من سورة هود .

(٨) الآيتان ٢ ، ٣ من سورة مريم .

(٩) ورد بدون نسبة في المغني : ص ٤٧١ ، وشرح أبياته : ٦/٢٨٨ ، والهمع : ١/١٥٧ .

(١٠) ورد بدون نسبة في المغني : ص ٤٧١ ، وشرح أبياته : ٦/٢٨٩ ، والمقاصد : ٤/٥٠٣ ، والهمع : ١/١٥٧ .

يُنشد بخفض صالح ورفعه ، فمَنْ خفض فظاهر ، ومَنْ رفع فعلى تقدير : بقول أنا صالح ، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه وهو (أنا صالح) ثم حُذف صدر الجملة وبقي عجزها .

ومثال إغناء القول عن المحكي ، قول الشاعر:(١)

لَنَحْنُ الأُلَى قُلتم،فأنَّى مُلِئْتُمْ .·. برؤيتنا قبلَ اهتمامٍ بكم رُعْبا

أراد : نحن الذين قلتم تقاتلونهم ، فاستغنى بالقول وحذف المحكي لدلالة مابعده عليه ، ولو فعل ذلك بغير صلة لجاز كقولك : أنا قال زيدٌ ،ولو رآني لفرَّ ، تريد : أنا قال زيد يغلبني ، ولو رآني لفرَّ .

ومن الاستغناء في الصّلة بالقول عن المحكي قول الشاعر:(٢)

لِمَ ياعَمرو لَمْ تَعُدْ بالذي قُلْتَ .·. فتلقاه إذا خذلتَ نَصيرا

وأما الاستغناء بالمحكي عن القول فكثير، وقد تقدمت الإشارة إليه بقوله تعالى : ﴿ فأمّا الذين اسودّتْ وجوهُهُم أكفرتُم ﴾(٣) ومثله ﴿ والملائكةُ يدخلون عليهم من كُلِّ باب سَلامٌ عليكم ﴾(٤) أي : قائلين سلامٌ عليكم(٥) ، ومثله ﴿ والذين اتّخذوا من دونه أولياءَ مانعبُدُهم إلا ليقرّبونا إلى اللهِ زُلفى ﴾(٦) أي : يقولون : مانعبدهم .

وإلى نحو هذا أشرتُ بقولي : والعكس كثير، وقد تقدّم التّنبيه على أنّ المفرد ينتصب بالقول وفروعه في موضعين :

أحدهما : إذا كان بمعنى جملة ، كقلتُ حديثا .

والثاني : إذا أُريد به مجرد اللفظ كقلتُ لزيد عمرًا ، بمعنى : أطلقت عمرًا على

---

(١) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٣٧٨ ، والهمع : ١/ ١٥٧ .

(٢) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٠٨ .

(٣) الآية (١٠٦) من سورة آل عمران .

(٤) الآية (٢٣) من سورة الرعد .

(٥) تكملة من ع .

(٦) الآية (٣) من سورة الزمر .

المسمى بزيد . فإن علّق بالقول مفرد بخلاف ذلك فهو جزء جملة ، فإمّا أن يُنصب بفعل مقدر، وإما أن يُرفع مبتدأ ويجعل الخبر محذوفا [أو خبرا ويجعل المبتدأ محذوفا](١) كقوله تعالى : *قالوا سلامًا قال سلامٌ*(٢) فتقدير الأول : سلّمنا سلاما ، وتقدير الثاني : عليكم سلامٌ [أو تحيّتكم سلام](٣) ويجوز في العربية رفعهما ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، قال الشاعر:(٤)

مَرَرْنا فَقُلْنا إِيهِ سِلْمٌ(٥) فَسَلَّمَتْ ... كما اكْتَلَّ بالبَرْقِ الغَمامُ اللوائحُ

ولو تعلق المفرد الذي هو في التقدير بعض الجملة بغير القول ونُوي تمام الجملة لجيء به أيضا محكيا كقولك قاصدا(٦) (محمد منقوش على خاتم) : قرأتُ مُحمَّدٌ ، لأن مُراد الناقش : صاحبُه محمدٌ ، أو نحو ذلك ، فإذا أوقعت عليه (قرأتُ) أو غيره مراعيا للقصد الأول فإنما تحكي مقصودة ، ولو علقت به رافعا وهو منصوب لجئت به منصوبا ، لأن الحكاية مستولية عليه وعلى ناصبه المنوي ، ومنه قول الشاعر يصف دينارا نُقش فيه اسم جعفر البرمكي منصوبا :(٧)

وأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ(٨) المُلُوكِ ... يَلُوحُ على وَجْهِهِ(٩) جَعْفَرا

أراد الناقش : اذكر جعفرا ، أو نحو ذلك . فأسند الشاعر (يلوح) إلى الجملة مراعيا لقصد الناقش .

---

(١) تكملة من ع .

(٢) الآية (٦٩) من سورة هود .

(٣) تكملة من ع .

(٤) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٠٨ .

(٥) في ط : " سلام " .

(٦) في الأصل ، ع : " قاصد " ، والمثبت من ط ، م .

(٧) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٣٨٠ ، وشرح ألفية ابن معط : ص ١٠٩٥ ، والأشباه والنظائر للسيوطي : ٤ / ١٣٠ .

(٨) في ع : " دور " .

(٩) في ع : " نقشه " بدل : " وجهه " .

(ص) - فصـــل

تدخل همزة النقل على (عَلِمَ) ذات المفعولين و(رأى) أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل ، أولها الذي كان فاعـــلا ، ويجوز حذفه والاقتصار عليه على الأصحّ . وللثاني والثالث بعد النقل مالهما قبله مطلقا ، خلافا لمن منع الإلغــاء والتعليق .

وأُلحق بهما سيبويه (نَبَّأ) . وزاد غيره (أنبأ) و(خَبَّرَ) و(أخبر) و (حدَّث) .

وزاد الأخفش (أظَنَّ) و(أحسب) و(أخال) و(أزعـــم) و(أوجد) .

وألحق غيرهم (أرى الحلمية) سماعا .

وماصيغ[1] للمفعول من [ذي][2] ثلاثة فحكمه حكم (ظنَّ) إلا في الاقتصار على المرفوع .

(ش) همزة النقل هي الداخلة على الثلاثي لتعدّيه إلى واحد إن كان دونهـــا غير متعد ، كجلس وأجلسه ولتعدّيه إلى اثنين إن كان دونها متعدّيا إلى واحـــد ، كلبست ثوبا ، وألبسني إياه ، ولتعدّيه إلى ثلاثة إن كان دونها متعديا إلى اثنين ، كعلم زيد عمرا فاضلا ، وأعلمته إياه فاضلا . فأول الثلاثة هو الذي كان فاعلا قبـــل النقل ، والثاني والثالث ، هما اللذان كانا قبله أولا وثانيا . فللأول الثلاثـــة ما للأول / مفعولي (كسوت) من جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه ، لأن الفعل مؤثر فيه ، (٨١/ب) فجاز فيه مايجوز في كل مفعول أثر فيه فعله ، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليـــه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولي (ظننت) ولا تعدم بالاستغناء عنه ، كما تعـــدم بالاستغناء عن أحد مفعولي (ظننت) .

---

(١) في الأصل : " وضع " ، بدل : " صيغ " ، والمثبت من ع والتسهيل .

(٢) تكملة من ع والتسهيل .

فمثال الاقتصار عليه : أَعْلَمْتُ زيدا ، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علما .
ومثال الاستغناء عنه : أَعْلَمْتُ دارَك طيّبةً ، إذا قصدت الإخبار بإعلامك أن داره طيّبة ، دون غرض في تسمية من أعلمت .[1]

وزعم ابن خروف أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه ولا حجّة له على ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمة تأوّلها الأكثرون .

والمجمع على تعديته إلى ثلاثة (أعلم) و(أرى) المتعديان[2] بدون الهمزة إلى اثنين .
وألحق بهما[3] سيبويه (نَبَّأ) ، وزاد غيره[4] (أنبأ) و(خَبَّر) و(أخبر) أو (حدّث) ، ولابدّ من تضمينها عند الإلحاق معنى (أعْلَم) ، ولم يذكر أبو علي إلّا (أعْلَم) و(أرى) و(نبّأ) و(أنبأ) وتابعه الجرجاني .[5]

وألحق الأخفش (أظَنّ) وأخواتها المذكورة بعدها . وردّ مذهب الأخفش بأن قيل : حقّ همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدّى بما يتعدّى إلى واحد بنفسه[6] ، وما يتعدّى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وليس في الكلام ما يتعدّى إلى ثلاثة فيُلحق به متعدّ إلى اثنين ، فمقتضى هذا أن لا يعدّى بالهمزة إلى ثلاثة[7] لعدم أصل ملحق به ، لكن سُمع تعدّي (أعلم) و(أرى) إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل[8] ، ولم يلحق بعَلِم ورأى شيءٌ من أخواتها ، لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه ، ولذلك[9] وافق الأخفش على منع : أكسيت عمرا ثوبا . ومستند هذا الردّ قوي ، ويلزم منه ألا تلحق[10] (نبّأ) وأخواتها ، فإن ادّعي سماع بنحو قول الشاعر :[11]

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهةُ كاسمِها .·. يُهدِي إليَّ غرائبَ الأشعارِ

ونحو قول الحارث بن حلزة اليشكري :[12]

أو مَنَعْتُم ما تُسألون فمَنْ حُدِّ .·. ثْتُمُوهُ لهُ علَيْنا العَلاءُ[13]

---

(١) الهمع : ٢/٢٥٠ .
(٢) في الأصل ، ط : " المتعديتان " ، والمثبت من ع .
(٣) زيادة من " ع " .
(٤) الكتاب : ١ / ٤١ .
(٥) الهمع : ٢/٢٥١ .
(٦) في ع : " نفسه " .
(٧) في الأصل ، ط : " بالهمزة متعدّ الى اثنين لعدم .. " والمثبت من " ع " .
(٨) في ط ، ع : " فقيل " ، تحريف .
(٩) في الأصل ، ط : " وكذلك " ، تحريف ، والمثبت من " ع " .
(١٠) في ع : " يلحق " .
(١١) هو النابغة الذبياني ، ديوانه : ص ١٥٤ ، وفيه التخريج .
(١٢) شرح ابن عقيل : ١ / ٤٥٨ ، وشرح المفصل : ٧/٦٦ ، المقاصد : ٢/٤٤٥ ، الهمع : ١/١٥٩ .
(١٣) في ع : " الولاء " .

وبقول الآخر[١] :

وخُبِّرتُ سوداءَ الغَميمِ مريضةً ∴ فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها

فواللّهِ ما أدري إذا أنا جئتُها ∴ أأُبرِئُها من دائِها أم أزيدُها

وبقول الآخر[٢] :

ماذا عليكِ - إذا أُخبِرتِني دَنِفًا ∴ وغاب بَعْلُكِ يومًا - أنْ تعودِيني

أجيب عن ذلك بأنه من باب النصب لإسقاط حرف الجرّ . كما حكى سيبويه : " نُبِّئْتُ زيدًا " وقال : يريد : نُبِّئْتُ عن زيدٍ[٣] ، وكما قال تعالى : ﴿ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا ﴾[٤] وقدر : من أنبأك بهذا . وقد حمل سيبويه على حذف حرف الجر قول الشاعر[٥] :

نُبِّئتُ عبدَ اللهِ بالجوِّ أصبحتْ ∴ كِراما مَواليها لئيمًا صَميمُها

أي : نُبِّئت عن عبد الله ، مع إمكان إجرائه مجرى (أُعلِمْتُ) فدلّ ذلك على أن تقدير حذف حرف الجرّ بعد (نَبَّأَ) راجح عنده ، إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ولا تضمين[٦] شيء معنى غيره ، وأيضا فإن النصب لحذف[٧] حرف الجرّ بعد (نَبَّأَ) مقطوع بثبوته فيما حكي من قول بعض العرب " نُبِّئْتُ زيدًا " مقتصرا عليه ، وبعد (أَنبَأَ) في قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا ﴾[٨] ولم يثبت الإجراء مجرى (اعلم) إلّا حيث

---

(١) هو العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، المقاصد : ٢/ ٤٤٢ ، الهمع : ١/ ١٥٩ ، شرح التصريح : ١/ ٢٦٥ ، شرح الأشموني : ٢/ ٤١ .

(٢) هو رجل من كلاب ، وهو من شواهد المصنف في شرح الكافية الشافية : ص ٥٧٢ ، وورد في شرح ابن عقيل : ١ / ٤٥٧ ، والهمع : ١/ ١٥٩ ، والمقاصد : ٢/ ٤٤٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٥٦ ، وشرح الأشموني : (٢/ ٤١) .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٨ .

(٤) الآية (٣) من سورة التحريم .

(٥) هو الفرزدق ، الكتاب : ١/ ٣٩ ، والمقاصد : ٢/ ٥٢٢ ، وشرح التصريح : ١/ ١٩٣ ، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع .

(٦) في ع : " تضمن " .

(٧) في ط : " بحذف " .

(٨) الآية (٣) التحريم .

[يحتمل][1] حذف حرف الجر ، فكان الحمل عليه أولى . هذا في (نبّأ) مع كثرة استعمالها بالصورة المحتملة ، وأما أخواتها فيندر[2] استعمالها بتلك الصورة كقول الحارث بن حلّزة في البيت السابق ، فليجعل التقدير فيه : فمَنْ حُدِّثتم عنه له علينا العَلاءُ ؛[3] والجملة بعد المنصوب حاليّة أو محكيّة بقول مقدر ، وكذلك يفعل بغيره ، هذا أراه أظهر [و][4] إن كان غيره أشهر ، وأنشد ابن خروف في شرح كتاب سيبويه[5] :

وأُنبئتُ[6] قيسًا ولم أَبْلُهُ .:. كما زعموا خيرَ أهلِ اليَمَنْ

ومما ينبغي أن يلحق بأعلم وأرى [أختها][7] (أرى) الحُلميّة ، كقوله تعالى : ﴿ إذ يُريكَهُم اللهُ في مَنامِكَ قليلا ﴾[8] فإنه قد ثبت إجراء (رأى) الحُلميّة مجرى (رأى) العِلميّة ، واستدللت على ذلك فيما سلف ، فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة النقل مع مساعدة الاستعمال كما لزم ذلك في الفعلين الآخرين لصحّة الاستعمال وكان التنبيه عليها لثبوتها سماعا دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتمال ، وأما (أرى) المنقوله من متعدّ إلى واحد فمتعدّية إلى اثنين ثانيهما غير الأول وهي على ضربين :

---

(١) تكملة من ع .

(٢) في ط : " فندر " .

(٣) في ع : " الولاء " .

(٤) تكملة من ع .

(٥) للأعشى ، ميمون بن قيس ، ديوانه : ص ٢٥ ، ومجالس ثعلب : ص ٤١٤ ، والمقاصد : ٢/ ٤٤٠ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٦٥ .
ورواية الأصل ، ط ، م والديوان " ونُبِّئْت " وعلى هذا يبطل الاستشهاد به .

(٦) في الأصل ، ط : " ونبئت " والمثبت من ع .

(٧) زيادة من ع .

(٨) الآية (٤٣) من سورة الأنفال .

أحدهما : من الرأي ، كقوله تعالى : ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾[1].

والثاني : من رؤية البصر كقوله تعالى : ﴿ مِن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾[2].

ونبهتُ بقولي : وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله ، على أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر بعد أن صارا[3] ثانيا وثالثا ، كما لم يكن لأحدهما غنًى عن الآخر إذا كانا أولا / وثانيا ، مراعاة لكونهما في الأصل مبتدأ وخبرا ، فإن دلّ دليل على (٨٢/أ) أحدهما جاز حذفه كما كان يجوز في الحال الأول . ومثال الحذف لدليل قولك لمن قال : من أعلمك زيد فاضلا ؟ : أعلمني عمرا ، تريد : أعلمني زيد عمرا فاضلا ، فأضمرت الفاعل عائدا إلى زيد ، وحذفت (فاضلا) لدلالة ما تقدم عليه ، كما كنت تحذف في قولك : علمت عمرا ، إذا أجبت من قال : من علمت فاضلا . وللثاني والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما[4] قبله ، فمن الإلغاء بعد النقل قول الشاعر[5]:

وكيفَ أُبالي بالعِدَى وَوَعيدِهِم ∴ وأَخشى مُلِمَّاتِ الخُطوبِ الصَّوائِبِ

وأنتَ أراني اللهُ أمنعُ عاصِمٍ ∴ وأرأَفُ[6] مستكفًى وأسمحُ واهِبِ

فألغى (أرى)[7] متوسطا ، ومثله قول بعض من يوثق بعربيته : « البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر »[8]. ومن التعليق قوله تعالى : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[9] وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾[10] فعلق

---

(١) الآية (١٠٥) من سورة النساء .

(٢) الآية (١٥٢) من سورة آل عمران .

(٣) في الأصل، ط : (صار) ، والمثبت من ع .

(٤) في ع : " مالهما " .

(٥) ورد ثانيهما بدون نسبة في أوضح المسالك : ٨٠/٢ ، والمقاصد : ٤٤٦/٢ ، وشرح التصريح : ٢٦٦/١ ، والهمع : ١٥٨/١ ، وشرح الأشموني : ٣٩/٢ .

(٦) في الأصل ، ط : " وأمنح " ، والمثبت من ع .

(٧) في الأصل ، ط : " أراني " ، والمثبت من ع .

(٨) الهمع : ٢٤٩/٢ وأوضح المسالك ٨٠/٢

(٩) الآية (٧) من سورة سبأ .

(١٠) الآية (١٧) من سورة الانفطار .

(ينبئ) و(أدرى) ، لأنهما بمعنى : يعلم وأُعْلَم ،فتعلقهما[1] لمعنى حروف يعلم وعلم ومعناهما أحق وأولى . ومن تعليق أفعال هذا الباب قول الشاعر[2]:

حَذارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي .·. سَتُجْزى بما تسعى فتَسْعَدُ أو تَشْقَى

ومنع قوم الإلغاء والتعليق في (أعلم)و(أرى) وأخواتهما[3] مطلقا ، وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل ، وهو اختيار الجزولي[4] . والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة ،قال الشلوبين في شرح قول الجزولي :

وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني[5] من باب كسوت يعنى في الاقتصار عليهما وفي ألّا يلغى الفعل عنهما ولا يُعلّق . وهذا الذي قاله هنا هو المذهب الصحيح ،وإن كان فيه خلاف لبعضهم ،فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول ، وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر.

وليس هذان المذهبان مرضيّين عند المحققين ، هكذا زعم ،ثم قال شارحا لقول الجزولي : وإذا بُنيت للمفعول فحكم منصوبَيها ما ذُكر في منصوبي" ظننت" مطلقا ، يعني في أن لا يُقتصر على أحدهما.وفيما ذكر في (ظننت) من الإعمال والإلغاء - قال : وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز الإلغاء في هذا الباب إذا بُنيت أفعاله للمفعول بصحيح ،لأن العلة في أن لم تُلغ[6] هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالا مؤثرة - بخلاف (ظننت) وبابه - موجودة فيها إذا بُنيت للمفعول كوجودها إذا بنيت للفاعل ،فكيف توجد العلة ثم لا يوجد حكمها ، ولكن

---

(١) في ع :" فتعليقهما لتضمنهما حروف يعلم " .

(٢) ورد بدون نسبة في أوضح المسالك : ٢ / ٨١ ، والمقاصد : ٢/٢ ٤٤٧، والهمع : ١ / ١٥٨.

(٣) في الأصل ،ط :" وأخواتها " ، والمثبت من ع .

(٤) الهمع : ٢ / ٢٤٨.

(٥) حكم الثاني ، مكررة في ط .

(٦) بعدها في ط:" في " ، ولا معنى لها هنا .

غره ذكر سيبويه (أرى) وهي[1] مضارع : أُرِيتَ[2] بمعنى (أُظْنِنْتَ) ، فتخيل أنّ باقي أفعال الباب كأرى[3] قال : وإنما جاز إلغاء (أرى)[4] وحدها لأنها بمعنى أظنّ ، وأظن غير مؤثرة فجرت مجراها في الإلغاء كما جرت مجراها في المعنى .

وحاصل قوله أمران :

أحدهما : أنّ (أُعْلِمَ) مؤثّر فلا يلغى ، كما لا تلغى الأفعال المؤثرة .

والثاني : أنّ (أرى) أُلغي[5] لأنه بمعنى (أظنّ) فوافقه في الإلغاء ، كما وافقه في المعنى .

والجواب عن الأول أن يقال : من أجاز إلغاء أُعْلِمَ لم يجزه بالنسبة إلى (المعلم) فيكون في إلغائها محذور ، وإنما أجازه بالنسبة إلى المسند والمسند إليه ، وهما غير متأثرين بأُعْلِمَ كما هما غير متأثرين بعَلِمَ ، فلا يمتنع إلغاء (أُعْلِم) عنهما كما لم يمتنع إلغاء عَلِمَ .

والجواب عن الثاني أن يقال : إلحاق (أرى)[6] بأظنّ لأنه بمعناه ليس بأولى من الحاق (أُعلمت) بعَلِمت ، بل الأمر بالعكس ، لأن مفهوم علمت مستفاد من أعلمت كاستفادة مفهوم (أظن) من (أرى) ، فالمناسبتان مستويتان ، وبين[7] أعلمت وعلمت مناسبتان أخريان ، وهما رجوعهما إلى مادة واحدة ، واستواؤهما في التصرف بخلاف (أرى) و (أظن) فإنهما مختلفان في المادة والتصرف . أما التخالف في المادة فظاهر ، وأما في التصرف ، فلأن (أرى) لم يستعمل له ماض . فقد بان أن مناسبة (أرى) لأظن أضعف من مناسبة (أعلمت) لعلمت ، وأرى قد جرت مجرى (أظن) ،

---

(١) في ط : " وهو " .

(٢) في ع : " أريت " .

(٣)، (٤) في الأصل : " أرأى " ، والمثبت من النسخ الأخرى .

(٥) نهاية سقط من م سبقت الاشارة اليه .

(٦) في الأصل : " أرأى " والمثبت من بقية النسخ .

(٧) في ع : " ومن " .

فإذا جرت (أعلمت) مجرى (علمت) كان ذلك أحق وأولى ، فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق في هذا الباب ، لا من منعه ، والله أعلم . فالصحيح أن (أعلم) وأخواتها ما بُني [١] للمفعول مساويةٌ لظنَّ وأخواتها { إلا في الاقتصار على المرفوع ، فإنه غير جائز في ظنَّ وأخواتها لعدم الفائدة ، وجائز في أُعلم وأخواتها } [٢] لحصول الفائدة .

---

(١) في ط : " يبنى " .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من م .

* بـــــاب الفاعـــــل *

/ (ص) وهو المسند إليه فعلٌ أو مضمَّنٌ معناه ، تامٌّ مقدمٌ فارغ غير مصوغ للمفعول ، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (مِنْ) والباء الزائدتين ، وحكما إن جُرّ بأحدهما أو بإضافة المسند . وليس رافعه الإسناد ، خلافا لخلف . وإن قدّم ولم يل مايطلب الفعل فهو مبتدأ ، وإن وليه فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر ، خلافا لمن خالف . (٨٢/ب)

(ش) الفاعل يكون اسمًا نحو : * تَبَارَكَ اللَّهُ *(١) وغير اسم نحو : * أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ *(٢) ، * أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ *(٣) ، وكقول الشاعر:(٤)

يَسُرُّ المَرْءَ ماذَهَبَ اللَّيالِي .·. وكانَ ذَهابُهُنَّ لَهُ ذَهابا

وكقول الآخر:(٥)

ماضَرَّ تَغْلِبَ وائِلٍ أَهَجَوْتَها .·. أَمْ بُلْتَ حَيْثُ تَلاطَمَ البَحْرانِ

فلذلك قلت : المسند إليه ، ولم أقل : الاسم المسند إليه .

والمسند إلى الفاعل فعل ومضمن معناه ، فالفعل نحو : * يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ *(٦)

---

(١) الآية (٥٤) من سورة الأعراف .

(٢) الآية (١٦) من سورة الحديد .

(٣) الآية (٥٣) من سورة فصلت .

(٤) سبق الاستشهاد به في باب الموصول .

(٥) هو الفرزدق ، ديوانه : ٢ / ٣٤٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٦٦ ، والخزانة : ٢ / ٥٠١ .

(٦) الآية (٩٢) من سورة يوسف .

والمضمن معناه نحو: ﴿ مختلفًا ألوانها ﴾ (١) و: هَيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ . ونحو: (٢)

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ ... .

و ﴿ أو كصيّبٍ مِنَ السماءِ فيه ظلماتٌ ﴾ (٣) على أحسن الوجهين .

ولمّا كان المسند [إليه] (٤) شاملا للفاعل وغيره ، ذكرتُ قيودًا تخرج غيره ،

فخرج بـ (تامّ) اسم كان ، فإنه ليس فاعلا لكون المسند (٥) ناقصا ، وقد سماه سيبويه

فاعلا ، والخبر مفعولا على سبيل التوسع .

وخرج بفارغ ، المبتدأ إذا قدم خبره وفيه ضمير ، نحو : قائمٌ زيد ، و﴿ أَسَرُّوا

النَّجوى الذين ظلموا ﴾ (٦) على القول بأن (الذين ظلموا) مبتدأ ، مقدم خبره .

وخرج بغير مَصُوغ للمفعول المفعول (٧) النائب عن الفاعل نحو : ضُرِبَ زيدٌ منزوعا

ثوبه ، لأنه ليس فاعلا عند أكثر النحويين وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولا بعد

أن جعله فاعلا .

ثم ذكرت أن الفاعل مرفوع حقيقة ، أي : لفظا ومعنى ، نحو : ﴿ صدقَ اللهُ ﴾ (٨) ، ومرفوع

حكما ، أي : في المعنى دون اللفظ وذلك في ثلاثة مواضع:

---

(١) الآية (٢٧) من سورة فاطر .

(٢) للحطيئة ، ديوانه : ص ٢٥٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٥١ ، وشرح المفصل : ٦ / ٦٢ ، والخزانة : ٣ / ٤٣٦ ،

وعجزه : لعينيك من ماء الشؤون وكيفُ

(٣) الآية (١٩) من سورة البقرة .

(٤) تكملة من (ع) .

(٥) في النسخ : المسند إليه ، سهو .

وبعدها في الأصل : (أيضا) ، وليست بلازمة .

(٦) الآية (٣) من سورة الأنبياء .

(٧) المفعول ، ساقطة من ط .

(٨) الآية (٩٥) من سورة آل عمران وغيرها .

أحدها : إذا جُرّ بمن الزائدة ، نحو : ﴿ ما يأتيهم من رسولٍ إلّا كانوا به يستهزئون ﴾.(١)

والثاني : إذا جرّ بالباء الزائدة ، نحو : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾.(٢)

والثالث : إذا أضيف إليه المسند نحو : ﴿ ولولا دفاعُ اللهِ النّاس ﴾(٣)

وقلت : بإضافة المسند ، ولم أقل : بإضافة المصدر ، لأن المسند الصّالح للإضافة قد يكون اسم مصدر كما يكون مصدرا ، فالمصدر ظاهر ، وغير المصدر(٤) كقوله صلى الله عليه وسلم : "مِنْ قُبْلَةِ الرّجلِ امرأتَه الوُضوءُ".(٥) فالرجل : مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد (قبلة) إليه ، فإنّها قائمة مقام تقبيل ، ولذا انتصب بها المفعول .

وكذا المجرور بمِنْ والباء مرفوعٌ معنى ، ولو عطفت أو نعتَّ ، لجاز في المعطوف(٦) والنعت ، الجرُّ ، باعتبار اللفظ ، والرفعُ ، باعتبار المعنى .

ثم بيّنت أن رافع الفاعل هو ما أُسند إليه من فعل أو مضمّن معناه ، لا الإسناد كما يقول خلف(٧) ، لأنّ الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر ، ولأن العمل(٨) لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، والفعل موجود فلا عدول عنه .

---

(١) الآية (٣٠) من سورة يس .

(٢) الآية (٧٨) من سورة النساء ، وغيرها .

(٣) الآية (٢٥١) من سورة البقرة ، وغيرها .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " واسم غير المصدر " ، والمثبت من ع .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ في باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته من كتاب الطهارة : ١ / ٤٤ .

(٦) في ط : " العطف " .

(٧) الهمع : ٢ / ٢٥٣ .

(٨) في م : " عملها " .

وإن قدّم الاسم على الفعل أو ماضمّن معناه صار مرفوعا بالابتداء ، وبطل عملُ ماتأخّر فيه ، لأنه تعرض بالتقدم[1] لتسلط العوامل عليه ، كقولك في (زيد قام) : إنّ زيدًا قام ، فتأثّر زيدٍ بإنّ دليلٌ على أنّ الفعل شُغل عنه بفاعل مضمر ، وأنّ رفعَ زيدٍ إنما[2] كان بالابتداء ، وهو عامل ضعيف ، فلذلك انتسخ عمله بعمل (إنّ) لأن اللفظ أقوى من المعنى . ولو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين أُخّر كما كان حين قدم لم يلحقه ألفُ الضمير ولا واوه ولا نونه في نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قُمن ، كما لا يلحقه في نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات ، إلا في لغة ضعيفة .

وإن كان الاسم المقدم على الفعل[3] مسبوقا بما يطلب الفعل فهو فاعلُ فعلٍ مضمر يفسره الظاهر المتأخر نحو: ﴿ وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ استَجارَكَ ﴾[4] ، وكقول الشاعر[5] :

فَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأسُ السّاقي

وزَعم بعضُ الكوفيين أنّ تأخّر المسنَدِ لا يخلُّ برفعه[6] المسنَدَ إليه . واستدلّ من ذهب إلى هذا بقول امرئ القيس[7] :

... ... فَقُلْ في مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ

---

(١) في ط : " بالتقديم " .

(٢) في ع : " بما " ، بدل : " إنّما " ، تحريف .

(٣) في الأصل ، ط ، م : " عليه " ، والمثبت من ع .

(٤) الآية (٦) من سورة التوبة .

(٥) نسب لعدي بن زيد ، ملحقات ديوانه : ص ١٥٦ ، والكتاب : ١١٣/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٣٢ ، والإنصاف : ٦١٧ ، وشرح المفصل : ٩/ ١٠ ، والخزانة : ١ / ٤٥٦ ، ٣ / ٦٣٩ ، والهمع : ٥٩/٢ .

(٦) في م : " برفع " .

(٧) ديوانه : ص ٣٨٩ ، وصدر البيت :
فظلّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعْمَةٍ ... ...

وبقول الزباء(١) :

ما لِلْجِمالِ سَيْرُها(٢) وَئِيدا

وزعم أن التقدير: فقل في مَقِيلٍ متغيِّبٍ نَحْسُهُ(٣)، و: ما للجمالِ وَئِيدًا سَيْرُها(٤) ؟

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما : أن يكون قائله أراد : نَحْسُهُ متغيِّبي ، بياء المبالغة كقولهم في أحمر : أحمريّ ، وفي (دوّار) : دوّاري ، وخفف الياء في الوقف ، كما قال الآخر في إحدى الروايتين(٥) :

زَعَمَ الغُدافُ بأنَّ / رِحْلَتنا غدا .·. وبذاكَ خَبَّرنا الغُدافُ(٦) الأسودِيّ (٨٣/أ)

لا مَرْحبًا بِغَدٍ ولا أَهْلاً بِهِ .·. إنْ كانَ تفريقُ الأحبّةِ في غَدِ

ويروى : الغدافُ الأسودُ على الإقواء.

والثاني : أنّ (مقيلا) اسم مفعول من : قِلْتُه ، بمعنى : أَقَلْتُهُ ، أي : فسخت عقد مبايعته ، فاستعمله موضعَ متروك مجازا ، وهو قول ابن كيسان .

والجواب عن الثاني : بأن يُجعل (سيرها) مبتدأ ويضمر خبر ناصب (وئيدا(٨)) كأنه قال : ما للجمال سيرها ظَهَرَ وئيدا ، أو ثبتَ وئيدا ، فيكون حذف الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم : " حُكْمُكَ مُسَمَّطًا(٩) " .

---

(١) الكامل : ص ٢ / ٨٥ ، وأمالي الزجاجي : ص ١٦٦ ، والمغني ص ٦٤٤ ، والمقاصد : ٤٤٨/٢ ، والهمع : ١٥٩/١ ، واللسان (وأد) و(صرف) .

(٢) في ع ، ط ، م : " مشيها وئيدا " .

(٣) في الأصل : " نحسته " ، والمثبت من ع ، ط ، م .

(٤) للهمع : ٢ / ٢٥٥.

(٥) هو النابغة الذبياني ، وسبق الاستشهاد به في باب الابتداء .

(٦) في ع : " الغراب " .

(٧) في ط ، ع ، م : " الأسود " ، بدون ياء .

(٨) ساقطة من ع .

(٩) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء.

وقد يُنتصر لمجيز ارتفاع الفاعل بعامل متأخر بمثل قول الشاعر:(١)

فمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ه وتُعطفُ عليه كأسُ السّاقي

فيقال : (واغل) إما مرفوع بمضمر يدلّ عليه المتأخّر ، أو بالمتأخر ، وارتفاعه بمضمر ممتنع لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب وليس الثاني تابعا للأول فتعين ارتفاعه بالمتأخر.(٢)

والجواب : أنّ المحذوف في مثل هذا لما التزم حذفه وجعل المتأخر عوضا منه صار نسيا منسيا ، فلم يلزم من نسبة العمل إليه وجود جزمين قبل الجواب ، على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذور ، فألا يكون محذور في تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحقّ وأولى .

وأجاز الأعلم(٣) وابن عصفور(٤) رفع (وصال) بيدوم ، في قول الشاعر:(٥)

.... وقلّما ∴ وصالٌ على طولِ الصّدودِ يدومُ

لا بفعل مضمر ، ويكون هذا من الضرورات .

وأجاز الأخفش رفع الاسم المتقدم بعد (إنْ) بالابتداء ، وقال في قوله تعالى :

---

(١) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٢) بعدها في م : " وارتفاعه بالمضمر " ، سهو .

(٣) حاشية الأعلم على الكتاب : ١ / ١٢ ، ٤٥٩ (بولاق) .

(٤) شرح الجمل له : ص ١٦٠ ، ٦١٠ .

(٥) نسب لعمر بن أبي ربيعة ولمرار الفقعسي ، ملحقات ديوان عمر : ص ٢٠٧ ، والكتاب : ١ / ٣١ و ٣ / ١١٥ ، والانصاف : ص ١٤٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ١٣٩ ، وشرح المفصل : ٤ / ٤٣ ، ٧ / ١١٦ ، والمغني ، ص ٣٣٩ ، والخزانة : ٤ / ٢٨٧ ، والهمع : ٢ / ٨٣ ، ٢٢٤ .
وتمام البيت :-
صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلّما ∴ ... ...

﴿ وإنْ أحدٌ من المُشركين استجارك ﴾[1] فابتدأ بعد (إنْ) ،وأن يكون رفع (أحد)[2] على فعل مضمر أقيس الوجهين . . . قال : وقد زعموا أن قول الشاعر[3]:

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها .:. . . . .

لا يُنشد إلّا رفعا . وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتديُ بعد (إن) وإن شئت جعلته رفعا بفعل مضمر . هذا نصه[4] .

وقد أشرت إلى هذا وغيره بقولي في آخر الفصل : خلافا لمن خالف .

(ص) وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث أو مؤول به

أو مخبر به عنه أو مضاف إليه مقدر الحذف تاءٌ ساكنة ،

ولا تُحذف غالبا إن كان ضميرا متّصلا مطلقا ،أو ظاهرًا

متّصلا حقيقيّ التأنيث غير مكسّر ولا اسم جمع ولا جنس .

ولحاقها مع الحقيقي المقيّد المفصول بغير (إلّا) أجود ،

وإن فُصل بها فبالعكس . وحكمها مع جمع التكسير

وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازيِ

التأنيث . وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفا

حكمها مع واحده . وحكمها مع البنين والبنات حكمُها

مع الأبناء والإماء .

وتساويها في اللزوم وعدمه تاءُ مضارع الغائبة[5] ونون

التأنيث الحرفية .

---

(١) الآية (٦) من سورة التوبة .

(٢) في المعاني : " أحدا " .

(٣) سبق الاستشهاد به في باب الموصول ،وانظر المعاني للأخفش :ص ٣٢٧ ، وعجزه : فهلّا التي عن بين جنبيك تدفعُ.

(٤) المعاني للأخفش :ص ٣٢٧ .

(٥) في ع :" المخاطب" ،بدل : " الغائبة" .

(ش) تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي وضعا ، لأن الأمر مستغن بالياء ، والمضارع مستغن بها - إن أسند إلى مخاطبة - وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائبة أو غائبتين . وكان حقّ تاء (فَعَلَتْ) ألا تلحق الفعل ، لأن معناها للفاعل ، إلا أنه كجزء من الفعل فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بما هو كجزء منه ، كما جاز أن تتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في تفعلانِ(١) وتفعلون وتفعلين ، ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المؤنث والمذكّر في لفظ واحد ، كجُنُب ورَبْعَة وهُمَزة وضُحَكَة وفَرُوقَة وراوِيَة وصَبُور ومِذْكار وقَتِيل ، ولأن المذكّر قد يُسمّى به مؤنث وبالعكس ، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعلِ بالتاء المذكورة ، ليُعلم من أول وهلة ، أن الفاعل وماجرى مجراه مؤنث كقولك : طَهُرَتْ الجُنُب ، وكانت الرَّبْعَةُ حائضا ، وشَتَمَتْ الهُمَزةُ . وجعلوا إلحاقها في اللغة المشهورة لازما إن كان المسند إليه ضميرا متصلا حقيقيّ التأنيث أو مجازيّه ، كهند قامَتْ ، والدارُ حسنَتْ ، أو كان ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث مفردا أو مثنّى أو مجموعا جمع تصحيح ، كقامَتْ هِندٌ ، وقعَدَتْ بنتاها وذهبت عمّاتها .

وأشرت بمؤوّل بهِ ، إلى نحو: أتَتْهُ كتابي ، على تأويل كتاب بصحيفة .

وأشرت بمخبر به عنه ، إلى نحو قول الشاعر:(٢)

أَلَمْ يكُ غَدرًا مافَعلْتُمْ بِشَمْعَلٍ .·. وقد خابَ مَنْ كانَتْ سَرِيرَتَهُ الغَدْرُ

فوصل (كان) بالتاء وهي مسندة إلى الغدر ، لأنّ الخبر مؤنث ، فسرى منه التأنيث إلى المخبر عنه ، لأنّ كلًّا منهما عبارة عن الآخر ، ومثله قراءة نافع

---

(١) في الأصل ، ط ، م : " يفعلانِ " ، والمثبت من ع .

(٢) هو أعشى تغلب ، ربيعة بن يحيى التغلبي ، ديوان الأعشين : ص ٢٩٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٢٩ ، والحماسة البصرية : ١ / ٩٨ ، والمساعد : ١/ ٣٨٨ .

وأبي عمرو وأبي بكر : ﴿ثُمَّ لَمْ / تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (١) فألحق تاء التأنيث (٨٣/ب) بالفعل وهو مسند إلى القول ، لأن الخبر مؤنث .

وأشرت بمضاف إليه مقدر الحذف إلى قول الشاعر: (٢)

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رِماحٌ تسفَّهتْ .·. أعاليَها مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ

فألحق التاء بتسفهت (٣) ، وهو مسند إلى (مرّ) لإضافته (٤) إلى مؤنث لاستقامة الكلام بحذفه ، فلو لم يستقم الكلام بالحذف لم يجز التأنيث نحو : قام غلام هند .

واحترزت بقولي : ولا تحذف غالبا ، من قول بعض العرب : " قال فلانة (٥) ، ومَنْ هَبَ فلانة (٦) " حكاها سيبويه ، وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد (٧) :

تَمَنَّى ابنتايَ أنْ يَعيشَ أبوهُما .·. وهَلْ أنا إلّا مِنْ رَبيعَةَ أوْ مُضَرْ

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف.

واحترزت أيضا من حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى ضمير المؤنث ، كقول الشاعر (٨) :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها .·. ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقالَها

وكقول الآخر (٩) :

فإمّا تَريْني ولي لِمَّةٌ .·. فإنّ الحَوادِثَ أوْدَى بِها

---

(١) الآية (٢٣) من سورة الأنعام . والقراءة في الكشف : ١ / ٤٢٦.

(٢) هو ذو الرمّة ، ديوانه : ص ٧٥٤ ، وفيه التخريج .

(٣) في ع : " باهتز " .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " لاضافتها " ، والمثبت من ع .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٨.

(٦) الكتاب : ٢ / ٤٥.

(٧) ديوانه : ص ٢١٣ ، وفيه التخريج .

(٨) سبق الاستشهاد به في أول الكتاب.

(٩) سبق الاستشهاد به في باب.

وبعض النحويين يحمل[1] ماورد من هذا على التأول[2] بمذكّر، فيتأول (أرض) بمكان ، و(الحوادث)بالحدثان .

وقيّدت الضمير بالاتصال ،احترازا من نحو: ماقام إلا أنتِ، فإن إلحاق[3] التاء في هذا ضعيف .

وقيدت الظاهر الحقيقي التأنيث بالاتصال ،تنبيها على نحو قول الشاعر:[4]

إنْ امرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ ∴ بعْدِي وبعدَكِ في الدّنيا لَمَغْرُورُ

وليس مخصوصا بالشّعر ،فإن سيبويه حكى :" حَضَرَ القاضِيَ امرأةٌ"[5] وقال : إذا طال الكلام كان الحذف أجمل[6] .

ونبهت بقولي : غير مكسّر ، على أنّ حكم التاء في جمع تصحيح المؤنّث كحكمها في مفرده وشنّاه فلا يقال : قام الهندات ، إلّا على لغة من قال :" قال فلانة" لأن لفظ الواحد وجمع[7] التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية، فيتنزل قولك : قامَتْ الهنداتُ ، منزلة قولك : قامتْ هندٌ وهند وهند،هذا هو الصحيح . وعلى هذا لايجوز : قامت الزيدون ،لأنه بمنزلة : قام زيد وزيد وزيد ، ولا يُستباح (قامت الزيدون)بقول الشاعر:[8]

قالَتْ بَنُو عامرٍ خالُوا بَنِي أَسَدٍ ∴ ... ...

---

(١) في الأصل ،ط ،م :" يحملون " ، والمثبت من ع .

(٢) في الأصل :" التأويل " ، والمثبت من ع .

(٣) في ع :" لحاق " .

(٤) ورد بدون نسبة في الخصائص : ٢/ ٤١٤ ،والانصاف :ص ١٧٤ ،وشرح شذور الذهب:ص ١٧٤ ،والمقاصد : ٢/ ٤٧٦ ،والهمع : ١/ ١٧١ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٨ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٨ .

(٧) في ع :" في جمع" .

(٨) هو النابغة الذبياني ،ديوانه :ص ٢٢٠ ،والكتاب : ٢/ ٢٧٨ ، وجمل الزجاجي :ص ١٧٢ ،والمقتضب : ٤/ ٢٥٣ ،والخصائص : ٣/ ١٠٦ ،والخزانة ١/ ٣٨٥ ،وعجزه: ... يابؤسَ للجهلِ ضَرّارا لأقوامِ .

ولا يستباح : قام[1] الهندات ، بقول الآخر[2] :

فبكى بناتي شجوهن وقلن لي .·. ... ...

لأن : بنين وبنات ، لم يسلم فيها[3] نظم الواحد فجريا مجرى جمع التكسير .

وظاهر قول الجزولي جواز : قامت الزيدون وقام الهندات ، لأنه قال قاصدا للتاء[4] : ولا تلزم في الجمع مطلقا . قال الشلوبين : يعني بقوله مطلقا : سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة ، وسواء كان جمع مؤنث حقيقي أو غير حقيقي ، وسواء كان جمع مذكر أو مؤنث ، جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة . ثم قال الشلوبين : ليس كما ذكره المؤلف في مذهب المحققين إلا في جمع التكسير واسم الجمع .

وأما جمع المؤنث السالم نحو : قامت الهنداتُ ، فحكمه حكم المفرد والمثنى ، وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضا .

قلت : لا عدول عما ذهب إليه الشيخ (أبو[5] علي الشلوبين في هذه المسألة من أنه لا يجوز : قامت الزيدون ، ولا قام الهندات ، إلا على لغة من قال : " قال فلانة[6] " .

وأما قوله تعالى : ﴿ إذا جاءَكُم المُؤمِناتُ[7] ﴾ فمن أجل الفصل بالمفعول مع أن (مؤمنات) صلة للألف واللام[8] ، والألف واللام بمعنى اللاتي ، وهو[9] اسم جمع ، والفعل مسند إليه ، فلا تلزم التاء .

---

(١) في الأصل ، ط ، م : " قال " ، والمثبت من ع .

(٢) هو عبدة الطبيب ، المفضليات : ص ١٤٨ ، والخصائص : ٣ / ٢٩٥ ، ومجالس العلماء : ص ١٩٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٨٠ ، وعجزه :-
والأقربون إليَّ ثُمَّ تصدَّعوا ..

(٣) في ع : " فيه " ، وفي م : " فيهما " .

(٤) في م : " التاء " .

(٥) بداية سقط طويل من م .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٨ .

(٧) الآية (١٠) من سورة الممتحنة .

(٨) في الأصل : " الألف واللام " والمثبت من ع ، ط .

(٩) في الأصل ، ط : " بمعنى التي وهي ... " ، والمثبت من ع . وهو الصواب .

ولا خلاف في أنّ المثنّى كالواحد ، ولذلك جُعل قول لبيد " تمنّى ابنتاي (١) " مثل : " قال فلانة " .

ولا خلاف أيضا في أن جمع التكسير كالواحد المجازيِ التأنيث وإن كان واحده حقيقي التأنيث كجوارٍ ، و [كذلك] (٢) اسم الجمع كقوم ، واسم الجنس كنِسوة .

ويدخل في اسم الجنس فاعل (نِعْم) فلذلك يقول (٣) : نِعْم المرأةُ ، من لا يقول : قام المرأةُ .

وقولي : ولحاقها مع الحقيقي المقيّد ، نبهتُ به على أن الفصل بين الفعل والفاعل يُبيح حذف التاءِ من فعل ما حقّه أن يلازم فعله التاء ، وأن الفصل إن كان بغير إلّا فلحاق التاء أجود ، وإن كان بإلّا ، فإسقاطها أجود .

وبعض النحويين لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر كقول الراجز (٤) :

مابرئَتْ مِنْ رِيبةٍ (٥) وذَمٍّ ∴ في حَربنا إلّا بناتُ العَمِّ

والصحيح جواز ثبوتها (٦) في غير الشّعر ولكن على ضعف ، ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه ﴿ فأَصْبَحُوا لا تُرَى إلّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ (٧) ذكرها أبو الفتح بن جنّي وقال : إنها ضعيفة في العربية (٨) وإلى نحو هذا أشرت بقولي :

---

(١) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٢) زيادة من ع .

(٣) بعدها في ع : " فاعل " ، ولا مكان لها هنا .

(٤) وردا بدون نسبة في شرح شذور الذهب: ص ١٧٦ ، والمقاصد : ٢ / ٤٧١ ، والهمع : ٢ / ١٧١ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٧٩ .

(٥) في ط: " ذمة " ، بدل : " ريبة " .

(٦) في الأصل ، ط ، جوازها ، والمثبت من ع .

(٧) من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف ، والقراءة المتواترة بفتح تاء (ترى) وبنصب (مساكنَهم) .

(٨) المحتسب : ٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

وإن فصل بها فبالعكس ، أي : إن فُصل بإلا ، فالحذفُ أجودُ من لحاقها .

ثم بينت أنّ حكمها مع / جمع التكسير ومع جمع المذكّر بالألف والتاء ، حكمها (٨٤/أ) مع الواحد المجازي التأنيث ولا اعتبار بواحده [1] ؛ بل يستوي ما واحده مذكّر ، كغِلْمان وبيوت [2] ، وما واحده مؤنث ، كإماء ودُور . وكذا حكمها مع جمع المذكر بالألف والتاء ، كَطَلْحات ودُرَيْهِمات وحُسامات وحَمامات .

ثم بينت أن حكمها مع جمع التصحيح الذي ليس كطلحات ولا دريهمات ولا حسامات ، حكمها مع واحده ، فعلى هذا لا تلحق في : قام الزيدون ، كما لا تلحق في : قام زيد ، ولا تحذف في : قامت الهندات ، كما لا تُحذف في : قامت هند ، إلا على [3] لغة من قال : " قال فلانة [4] " وقد تقدم بسط القول في ذلك .

ثم بينت أنّ : البنين والبنات ، حكم التاء معهما حكمها مع الأبناء والإماء ، فيقال : جاء البنون وجاءت البنون ، وجاءت البنات وجاء البنات ، كما يقال : جاء الأبناءُ وجاءت الأبناءُ ، وجاء الإماء وجاءت الإماء ، لأنّ نظم الواحد لم يَسْلَم فيهما فجريا مجرى الجمع المكسر .

ثم بينتُ أن تاء الصفة [5] الفارقة حكمها حكم تاء (فَعَلَتْ) في اللزوم وعدمه ، فكما تلزم تاء : ذهبت جاريتاك ، والشمس طلعت ، كذلك تلزم تاء : أذاهبةٌ جاريتاك ؟ والشمس طالعة . وكما جاز الوجهان في : سمعت أذناك ، كذلك يجوز الوجهان في : أسامِعة أذناك ؟

---

(١) في الأصل : " والاعتبار بواحده " ، تحريف .

(٢) في ع : " وبنون " بدل : " بيوت " تحريف .

(٣) في ع : " في لغة " .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٨ .

(٥) في الأصل ، ط : " الصيغة " ، والمثبت من ع .

ثم بينت أن تاء المضارعة الدالة على التأنيث حكمها حكم تاء (فَعَلَتْ) في جميع ماذكر، فكما قيل : قامت هند ، والنار اضطرمت ، بلزوم التأنيث[1] في اللغة المشهورة ، كذلك يقال : تقوم هند ، والنار تضطرم . وكما جاز اضطرم النار ، واضطرمت النار ، يجوز : يضطرم النار ، وتضطرم النار . وكما جاز للفصل : " حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ[2] " يجوز للفصل : يحضر القاضيَ امرأةٌ . وكما ضُعِّف :

مابَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمِّ .·. في حَرْبِنا إلا بَنَاتُ العَمِّ[3]

ضعف نحو: ﴿ لا تُرَى إلا مساكِنُهُم ﴾[4] . وماعومل به :

... ... ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقالَها[5]

يعامل بمثله أحد المضارعين في قول ذي الرمة[6] :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسليمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى .·. ثلاثُ الأثافي والرُّسُومُ البَلاقِعُ

لأنّ أحدهما مسند إلى ثلاث ، والآخر مسند إلى ضميره[7] والرواية فيهما بالياء .

(ص) وقد تلحق الفعلَ المسندَ إلى ماليس واحدا من ظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ ، علامةٌ كضميره .

(ش) إذا تقدَّم الفعل على المسند إليه فاللغةُ المشهورةُ أن لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما . ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفا ، وقبل المذكّرين واوا ، وقبل الإناث نونا [على أنها حروف][8]

---

(١) في ع : " بلزوم التاء " .

(٢) حكاها سيبويه في الكتاب : ٢ / ٣٨ .

(٣) سبق الاستشهاد بهما قريبا .

(٤) من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف، وهي من الشواذ ، سبق الاستشهاد بها قريبا .

(٥) سبق الاستشهاد به في الباب، وصدره : // فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها . .

(٦) ديوانه : ٢ / ١٢٧٤ ، وفيه التخريج .

(٧) في ع : " إلى ضمير " .

(٨) تكملة من " ع " .

مدلول بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي ، كما دلّت تاء : فعلتْ هند ، على تأنيث الفاعلة قبل أن يُذكر اسمها ، والعَلَمُ على هذه اللغة قول بعض العرب : " أكلوني البراغيث "(١). وقد تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكةٌ بالنَّهار "(٢)، وعلى هذه اللغة قول الشاعر، يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما(٣) :

لَقَدْ أَوْرَثَ المِصْرَيْنِ خِزْيًا وذِلَّةً ∴ قَتِيلٌ بِدَيْرِ الجاثَليقِ مُقِيمُ

تَوَلَّى قِتالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ ∴ وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

ومثله قول الآخر(٤) :

بَنِي الأَرْضِ قَدْ كانوا بَنِيَّ فَعَزَّنِي ∴ عَلَيهم لآجالِ المَنايا كِتابُها

ومثله(٥) :

نَصَروكَ قَوْمي فاعتَزَزْتَ بِنَصْرِهِم ∴ وَلَوَ انَّهم خَذَلوكَ كُنْتَ ذَليلا

ومثله(٦) :

نَسِيا حاتِمٌ وأَوْسٌ لَدُنْ فا ∴ ضَتْ عطاياك يابنَ عَبْدِ العَزيزِ

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٠٩ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضل صلاة العصر، من كتاب مواقيت الصلاة : ١ / ١٤٥ .

(٣) هو عبد الله بن قيس الرقيّات ، ديوانه : ص ١٩٦ وفيه التخريج .

(٤) في ع : قول الفرزدق ، وليس في ديوانه المطبوع .
وهو من شواهد المصنف في شرح الكافية الشافية : ص ٥٨٢ .

(٥) في ط : " ومثله قول الآخر .
وهو من شواهد المصنّف في شواهد التوضيح : ص ١٩٢ ، ولم ينسبه لأحد .

(٦) في ط : (ومثله قول الآخر :.
وهذا أيضا من شواهد المصنف في شواهد التوضيح : ص ١٩٢ ، ولم ينسبه لأحد ، وورد كذلك في شرح الأشموني : ٢ / ٤٧ ، ١١١ .

ومثله [قول الآخر] [1] :

تَتِجُ الربيعُ مَحاسِنًا .·. أَلْقَحْنها غُرُّ السَّحائِبْ

ومثله [قول الآخر] [2] :

رأيْنَ الغَوانِي الشَّيبَ لاحَ بِمَفْرِقِي .·. فأعرضْنَ عنِّي بالخُدُودِ النَّواضِرِ

وبعض النحويين يجعل ماورد من هذا خبرا مقدَّما ومبتدأ مؤخّرا ، وبعضهم يبدل مابعد الألف والواو والنون منهن على أنّهنّ أسماء سند إليها ، وهذا غير ممتنع إن كان من سُمع ذلك منه من أهل غير [3] اللغة المذكورة ، وأمّا أن يُحمل جميع ماورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح ، لأنّ أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين ، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدّقهم في غيره والله أعلم .

ومن التزم التاء في : قامَتْ هند ، وهي اللغة المشهورة ، فلا يستغني في نحو : قامت الهندات ، عن التاء أو النون [4] الحرفيّة . وإلى ذلك أشرتُ بقولي : وتساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ، ونون التأنيث الحرفية .

(ص) ويُضمر جوازًا فعلُ الفاعل المشعر به ماقبله ،

والمجاب به نفي أو استفهام .

ولا يُحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه . ويرفع

---

(1) زيادة من ط ، ع .
نسب لأبي فراس الحمداني ، شرح شذور الذهب : ص ١٧٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٠٢ ، والمقاصد : ٢/ ٤٦٠ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٧٦ ، والهمع : ١ / ١٦٠ .

(2) زيادة من ط ، ع .
وقائله محمد بن عبد الله العتبي ، شرح شذور الذهب : ص ١٧٩ ، والمقاصد ٢/ ٤٧٣ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٤٧ .

(3) في ع : " من غير أهل " .

(4) في الأصل ، ط : " والنون " والمثبت من ع .

توهم / الحذف - إن خفي الفاعل - جعله مصدرًا منويًا (٨٤/ب)

أو نحو ذلك .

(ش) حقّ الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل وجواز حذفه بدليل ، لأن الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزأين ، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين ، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف ، وعرض للفاعل ما منع من موافقة[1] الخبر في جواز الحذف ، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره ، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوّه ، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان ، بخلاف خبر المبتدأ ، فإنه مباين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر ، لأنه غير ممتزج بمتلوه ولا لازم التأخر ، ويتأثر بعامل متلوه وهو معتمد[2] الفائدة لا معتمد البيان .

وأيضا فإن من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف في بعض المواضع ، لالتبس الحذف بالاستتار والخبر لا يستتر ، وإذا حُذف لدليل أُمِنَ التباس كونه مستترا .

ومن إضمار فعل الفاعل لكون ماقبله مشعرا به قراءة ابن عامر وأبي بكر : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغدوّ والآصال رجال ﴾[3] فرجال : فاعل (يُسَبِّحُ) مضمرا لإشعار (يُسَبَّحُ) به مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم ، لأن الرجال لا يكونون (مسبَّحين) بل (مسبِّحين) فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا . فلو قيل : يُوعَظ في المسجد رجال ، على معنى : يَعِظ رجالٌ ، لم يجز ، لصلاحية إسناد (يوعظ) إليهم . فلو قيل : يُوعَظُ في المسجد رجالٌ زيدٌ ، جاز لعدم اللبس .

ومن الجائز لعدم اللبس ، قول الشاعر :[4]

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ∴ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

ومثله قول الآخر :[5]

حمامةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمِي ∴ سُقيتِ مِنَ الغُرِّ الغَوادِي مَطِيرُها

---

(١) في الأصل : " مفارقته " ، تحريف .

(٢) في ط : " متعمد " ، تحريف .

(٣) الآية (٣٦) من سورة النور ، بفتح الباء من (يُسبّح) والباقون بكسر الباء ، الكشف : ٢/١٣٩ .

(٤) نسب للحارث بن نهيك كما في الكتاب : ١/٢٨٨ ، كما نسب لنهشل بن حري ، وللبيد ولمزرد .
انظر : المقتضب : ٣/٢٨٢ ، والخصائص : ٢/٣٥٣ ، والمقاصد : ٢/٤٥٤ ، والخزانة : ١/١٤٧ .

(٥) نسب لتوبة بن الحمير ، وللشماخ ، وليس في ديوان الثاني المطبوع ، انظر : أمالي القالي : ١/٨٨ ، والمقاصد : ٤/٨٦ ، والهمع : ١/٥١ .

هكذا رواه الحفاظ . ومن قال : (سقاك) فتارك للرواية وآخذ بالرأي .

ومن حذف فعل الفاعل ، قول عائشة رضي الله عنها : " فما أستطيعُ أنْ أقضيَهُ إلّا في شعبان الشغلُ من رسولِ الله صلّى الله عليه وسلم "[١] أي : يمنعني الشغل من أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن إضمار فعل الفاعل لكون ماقبله يُشعِرُ به قول الشاعر:[٢]

أرى الأيامَ لا تُبقي كريماً .·. ولا العُصمَ الأوابدَ والنّعاما

ولا علجان ينتابان روضاً .·. نضيراً نبتُه عما تواما

فـ(علجان) فاعل (تبقي) مضمراً لإشعار (تبقي) به . ومثله:[٣]

غداةَ أحلّتْ لابنِ أصرمَ طعنةٌ .·. حُصينٍ عبيطاتِ[٤] السّدائفِ والخمرُ

فالخمر: فاعل (حلّتْ) مضمراً لإشعار (أحلّتْ) به . ومثله :[٥]

ولم يبقَ الواءُ الثّماني بقيةٌ .·. من الرطبِ إلا بطنُ وادٍ وحاجرٍ[٦]

أنشده أبو علي في التذكرة وقال : رفع على معنى : بقي بطن واد وحاجر.

ومن إضمار فعل الفاعل المجاب به قولك لمن قال : ماجاء أحد : بلى زيدٌ ، تريد : بلى جاء زيد . ومثله قول الشاعر:[٧]

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) لم أقف عليهما في كتاب .

(٣) للفرزدق ، ديوانه : ١/ ٢٥٤ ، مجالس العلماء : ص ٢١ ، والجمل للزجاجي : ص ٢٠٤ ، والإنصاف : ص ١٨٧ ، وشرح المفصل : ١/ ٣٢ ، ٨/ ٧٠ ، والمقاصد ٢/ ٤٥٦ .

(٤) في ع : " عطيات " .

(٥) بعدها في ع : " قول الآخر " .

ولم أقف على هذا الشاهد .

والحاجر: مايمسك الماء من شفة الوادي ، اللسان (حجر) .

(٦) في ع : " وحاجز " .

(٧) ورد بدون نسبة في أوضح المسالك : ٢/ ٩٢ ، والمقاصد : ٢/ ٤٥٣ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٧٣ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٥٠ .

تَجلّدتُ حتّى قِيلَ : لَمْ يَعْرُ قلبَهُ .·. مِنَ الوجدِ شيءٌ قلتُ: بلْ أعظمُ الوجْدِ

أراد : بل عراه أعظم الوجد .

ومثال إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام ظاهر قولك : نَعَمْ زيدٌ ، لمن قال : هل جاءك أحد ؟ ، ومثله قول الشاعر:(١)

ألا هَلْ أتى أمَّ الحويرثِ مُرسلي .·. نَعَمْ خالدٌ إنْ لمْ تَعقْهُ العَوائِقُ

أراد : نعم أتاها خالد . فمثل هذا ، لا يُرتاب في أنّ المجاب به مرفوع بفعل مقدم ، لأنه جواب جملة قدّم فيها الفعل ، وحقّ الجواب أن يُشاكل ما هو له جواب ، فإن كانت جملة الاستفهام مؤخّرا فيها الفعل فحقُ المجاب به من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعل لتُتشاكل(٢) الجملتان ، هذا مقتضى النظر لولا أن الاستعمال بخلافه ، وذلك أنّ جواب الاستفهام المقدّم فيه الاسم لا يجيء مكمّلا إلا والفعل فيه مقدم على الاسم كقوله تعالى : ﴿ ولئنْ سألتهم مَنْ خلقَ السّموات والأرضَ ليقولُنّ خلقهنّ العزيزُ العليمُ ﴾(٣) وكقوله تعالى : ﴿ يَسْئلونكَ ماذا أُحِلَّ لهم قلْ أُحِلَّ لكمُ الطّيّباتُ ﴾(٤) وكقوله تعالى : ﴿ قالَ مَنْ يُحيي العِظامَ وهيَ رميمٌ قلْ يُحْييها الذي أنشأها أوّلَ مَرّةٍ ﴾(٥)

وينبغي إذا اقتصر في الجواب على الاسم أن يُقدّر الفعل متقدّما ، لأنّ المكمّل أصل والمختصر فرع ، فيُسلك بالفرع سبيل الأصل ، ولأنّ موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل متيقّنة وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها ، فلا عُدول عن تقدير التقديم . ولما جرى به الاستعمال من تقديم الفعل في الجواب المكمّل وجه من النظر ،

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ص ١٥٦ ، وفيه التخريج .

(٢) في الأصل ، ط : "لتشاكل" ، والمثبت من ع .

(٣) الآية (٩) من الزخرف .

(٤) الآية (٤) من سورة المائدة .

(٥) الآيتان ٧٨ ، ٧٩ من سورة يس .

وهو أن حق الجملة الاستفهامية إذا كان فيها فعل أن يقدم[1]، لأنه بمباشرة[2] الاستفهام أولى من الاسم ، فلما لم يكن ذلك في نحو: مَن فَعَلَ ؟ لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه جيء بالجواب مقدّما فيه الفعل ، تنبيها على أن أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك ، ومع هذا / فالحكم بالابتداء على الاسم المُجاب به نفي أو استفهام (٨٥/أ) غير ممتنع ، لأنّ مشاكلة الجواب لما هو له جواب في اللفظ غير لازمة ، بل قد يُكتفى فيه بمراعاة المعنى ومنه قراءة غير أبي عمرو من السبعة : * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمٰوٰتِ السَّبْعِ وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجارُ عَلَيهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلّٰهِ *[3] ، وقد تقدم السبب في منع حذف الفاعل وبقاء فعله . وأمّا حذفه وحذف فعله معا فكثير كقولك : زيدا[4] لِمَن قال : مَنْ أُكْرِمُ ؟ فحذفت (أَكْرِمْ) وهو فعل أمر مسند إلى ضمير المخاطب ، فاشتمل الحذف عليهما ، ونظائر ذلك كثيرة . وإذا توهّم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه ، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى[5] كقول الشاعر:[6]

تَمْشِي تَبَخْتَرُ حَوْلَ البَيْتِ مُنْتَخِيًا .·. لَوْ كُنْتَ عَمَّ ابنِ عبدِ اللّٰهِ لَمْ يَزِدِ

أي : لم يزد انتخاؤك ، كذا قال أبو علي [الفارسي][7] وكقوله تعالى : * ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتّى حِينٍ *[8] قيل : إن المعنى : بدا

---

(١) في ع : " تقدم " .

(٢) في ط : " بمباشرته " .

(٣) الآيات ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ من سورة المؤمنون . وقراءة أبي عمرو " الله " بألف مع الرفع ، الكشف : ٢ / ١٣٠ .

(٤) في ط : " زيد " ، سهو .

(٥) في ع : " أو المعنى .

(٦) لم أقف عليه في كتاب .

(٧) زيادة من ع .

(٨) الآية (٣٥) من سورة يوسف .

لهم بَدَاءٌ [من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه][1] كما قال[2]:

... ... بَدَا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

أي ظهر لك فيها رأيٌ.

ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأيٍ، مثل: ظَهَرَ وبان وتبين، أو يكون الفعل فعل استثناء، كقاموا عدا زيدا وخلا عمرا وحاشا بكرا.

ومن الإسناد إلى [مصدر الفعل حتى يشعر برأيٍ][3] مدلول عليه قول الشاعر[4]:

أقولُ إذا ما الطَّيرُ مَرَّتْ مُخِيلَةً ∴ لَعَلَّكَ يومًا فانتظِرْ أنْ تَنَالَهَا

أأدرك مِنْ أمِّ الحُوَيرِثِ غِبْطَةً ∴ بها خبرتني الطيرُ أمْ قَدْ أنَى لها

أي: [قد][5] أنى[6] لها أن لا أدرك، لأن ذكر (أم) بعد الهمزة التي وليها أحد الضدين مشعر بأن ثانيهما مراد. وهذا شبيه بقوله تعالى: * وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ *[7] لأنّ ذِكرَ المُعَمَّر[8] مشعر بمقابله، وهو القصير العمر، فأعيدت (هاء) عمره إليه ولم يذكر[9]، لإشعار مقابله به، ومثله قول الشاعر[10]:

---

(١) زيادة من ع.

(٢) هو محمد بن بشير بن عبدالله بن عقيل الخارجي، أمالي القالي: ٢ / ٧١ والخصائص: ١ / ٣٤٠، والمغني: ص ٤٣٣، والخزانة: ٣ / ٥٣٦.
وصدره: لَعَلَّكَ والمَوْعُودِ صدق لقاؤه ... ...

(٣) تكملة من ع.

(٤) لم أقف عليهما في كتاب.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في ع: "أتى".

(٧) الآية (١١) من سورة فاطر.

(٨) في الأصل: "العمر"، والمثبت من ط، ع.

(٩) في ع: "يذكره".

(١٠) هو المثقب العبدي، وسبق الاستشهاد به في ص ٢١٦

وماأَدري إذا يَمَّمْتُ أرضًا ∴ أُرِيدُ الخَيْرَ أيُّهما يَلِيني

فثنّى الضمير قاصدا للخير والشر، ولم يجر[1] إلا ذكر أحدهما ، ولكن الإشعار بما لم يذكره بمنزلة ذكره .

ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول بعض العرب : " إذا كان غدًا فأتني "[2] أي : إذا كان غدا ما نحن عليه الآن فأتني ، ومثله قول الشاعر :[3]

فإنْ كان لا يُرضِيكَ حتّى تردَّني

إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا

أي : إن كان لا يُرضِيكَ ما تشاهده منّي .

ومن الفاعل المؤوّل قوله تعالى : * وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ *[4] ففاعل (تَبَيَّنَ) مضمون (كيفَ فَعَلْنا) كأنه قال : وتبيّن لكم كيفيةُ فِعْلنا بهم . وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز في باب الابتداء ، نحو : * سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ *[5] فإنّه أُوِّل : سَواءٌ[6] عليهم الإنذارُ وعَدَمُه ، بل كما جاز في هذا الباب أن يقال :[7]

ماضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهَجَوْتَها ... ...

على تأويل : ماضرها هجوك إيّاها .

---

(١) في ع : " يجز " ، تحريف .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٢٤ .

(٣) هو سوار بن المضرب ، نوادر أبي زيد : ص ٤٥ ، والخصائص : ٢ / ٤٣٣ ، والمحتسب : ٢ / ١٩٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٨٥ ، وشرح المفصل : ١ / ٨٠ ، والمقاصد : ٢ / ٤٥١ .

(٤) الآية (٤٥) من سورة ابراهيم .

(٥) الآية (٦) من سورة البقرة .

(٦) في ع : " بسواء " .

(٧) سبق الاستشهاد به قريبا في هذا الباب
وعجزه :- أمْ بلتَ حيثُ تلاطم البحرانِ ...

ومثل ﴿ وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم ﴾[1] ﴿ أو لم يهد لهم كم أهلكنا ﴾[2] على تأويل : أو لم يهد لهم كثرةُ إهلاكنا .

ومن الإسناد إلى مدلول عليه قوله تعالى : ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾[3] ففاعل (أخرج) ضمير الواقع في البحر الموصوف، ولم يجر[4] له ذكر، لكن سياق الكلام يدلّ عليه ، ومثله قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن "[5] ففاعل (يشربها) غير مذكور ولكنه مفهوم، كأنه قيل : ولا يشرب الخمر شاربها .

وقد يُغني عن الفاعل استحضاره في الذّهن بذكر فِعْل[6] ناصب لما لا يصلح إلا له، كقول الشاعر[7]:

لقد علم الضّيف والمرملون .·. إذا اغبرّ أفق وهبّت شمالا

فأغنى عن إظهار الريح استحضارها[8] في الذّهن بهبّت ونصبه[9] شمالا على الحال ، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالريح ، ومثله قول الآخر[10]:

وأكرم الضّيف والجار الغريب إذا

هبّت شآمية واشتدّ القرر

---

(١) الآية (٤٥) من سورة ابراهيم .

(٢) الآية (٢٦) من سورة السجدة .

(٣) الآية (٤٠) من سورة النور .

(٤) في ع ، ط : " يجز " .

(٥) أخرجه ابن ماجة في السنن في باب النهي عن النهبة من كتاب الفتن : ١٢٩٩/٢ .

(٦) في ع : " فاعل " ، بدل " فعل " تحريف .

(٧) سبق الاستشهاد به في باب إنّ وأخواتها .

(٨) في ط : " استظهارها " .

(٩) في ع : " ونصب " .

(١٠) لم أقف عليه في كتاب .

فنصب (شــآمية) وأضمر (الريح) . وإلى هذا الموضع وأشباهه[1] أشـــرت بقولي : ويرفــع توهــم الحذف إن خفي الفاعل جعلُهُ مصدرا منويًا ونحـــو ذلـــك .

---

(١) في ع : " هذه المواضع وأشباهها " .

* باب النائب عن الفاعل *

(ص) قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازا أو وجوبا فينوب عنه جاريا مجراه في كل ماله مفعولٌ / به، (٨٥/ب) أو جارٌّ ومجرور، أو مصدر لغير مجرد التوكيد : ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل، أو ظرفٌ مختص متصرف، وفي نيابته غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف .

ولا تمتنع[(١)] نيابة المنصوب بسقوط[(٢)] الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود، وفاقا للأخفش والكوفيين .

(ش) نيابة غير الفاعل عن الفاعل لغرض لفظي، أشير بها إلى قصد الإيجاز كقوله تعالى : * ذلك وَمَنْ عاقَبَ بِمِثْلِ ماعُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ[(٣)] * وإلى موافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء : " مَنْ طابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ[(٤)] ". وإلى إصلاح النظم كقول الأعشى[(٥)] :

عُلِّقْتُها عَرَضًا وعُلِّقَتْ رَجُلًا .·. غيري، وعُلِّقَ أُخرى غَيْرَها الرَّجُلُ

وكقول عنترة[(٦)] :

فإذا شَرِبْتُ فإنَّني مُسْتَهْلِكٌ .·. مالي، وعِرْضي وافِرٌ لَمْ يُكْلَمِ

---

(١) في الأصل : " يمتنع "، وفي ع : " يمنع "، وفي التسهيل : " تمنع "، والمثبت من ط .

(٢) في الأصل والتسهيل : " لسقوط "، والمثبت من ع، ط .

(٣) الآية (٦٠) من سورة الحج .

(٤) الهمع : ٢ / ٢٦٣ .

(٥) ديوانه : ص ٥٧، وأوضح المسالك : ٢ / ١٢٦، والمقاصد : ٢ / ٥٠٤ .

(٦) ديوانه : ص ٢٠٦، وفيه التخريج .

ونيابة غير الفاعل عنه لغرض معنوي كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾[1] وكقوله تعالى : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾[2] فترك الفاعل لكونه معلوما وناب عنه المفعول به ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : " نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ "[3] و" نُصِرْتُ بِالصَّبا وأُهْلِكَتْ عادٌ بِالدَّبُورِ "[4].

ومن النيابة عنه لغرض معنوي قول الرجل : نُبِّئْتُ بكذا ، إذا لم يعرف من نبّأه .

ومنه مايرد من قول بعض الرواة : رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم كَيْتَ وكَيْتَ.

ومن الأغراض المعنوية أيضا ، أن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين فاعل كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾[5] ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾[6] ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا ﴾[7] وكقول الشاعر :[8]

وإِنْ مُدَّتِ الأَيدِي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ[9] القَوْمِ أَعْجَلُ

ومنها تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقول النبيّ صلّى الله عليه وسلم : " مَنْ بُلِيَ مِنْكُمْ بِهَذِهِ القاذُورَةِ فَلْيَسْتَتِرْ "[10].

---

(١) الآية (٢٨) من سورة النساء .

(٢) الآية (٧٣) من سورة الحج .

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح في باب التيمم : ١ / ٩١ .

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح في باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : نصرت بالصّبا ، من كتاب الاستسقاء : ٢ / ٤١ ، وفي كتاب بدء الخلق : ٤ / ١٣٢ ، وكتاب الأنبياء : ٤ / ١٦٦ .

(٥) الآية (١٩٦) من سورة البقرة .

(٦) الآية (٨٦) من سورة النساء .

(٧) الآية (١١) من سورة المجادلة .

(٨) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

(٩) في ع : " أشجع " .

(١٠) لم أقف عليه في كتاب .

ومنها تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم[1] الفاعل كقولك : أُوذِيَ فُلانٌ ، إذا عظمته[2] واحتقرت من آذاه .

ومنها السّتر على الفاعل خوفا منه أو خوفا عليه .

وأشرت بقولي : جاريا مجراه في كل ماله ، إلى[3] أنّ النائب عن الفاعل يخلفه في الرفع ، ووجوب التأخير عن الرافع ، والتنزل منزلة الجزء منه ، وعدم الاستغناء عنه . ثم نبّهت على أنّ النائبَ عن الفاعل ، إمّا مفعول به نحو : ضُرِبَ زيد ، وإمّا جار ومجرور ، نحو: غُضِبَ عليه . ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة[4] ، لأن الفاعل قد يكون مجرورا نحو: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[5] .

وقيدت المصدر الذي ينوب بكونه لغير مجرد التوكيد، تنبيها على أنّ المصدر المسوق[6] لمجرد التوكيد لا يُقام مقام الفاعل ، فلا يُقال في مثل (ضَلَّ زيدٌ ضلالا) : ضُلَّ ضَلالٌ[7] ، لعدم الفائدة ، بخلاف : قام في الدار زيدٌ قياما طويلا ، أو قومة أو قومتين ، فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد ، فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة .

ونبهت بقولي : ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل ، على أنّ المنوي مدلولا عليه بالعامل لا ينوب . وقد أجاز ذلك قوم من المتأخّرين . ولا سبيل إليه ، لأن الفعل لا يدلّ على المصدر المختصّ ولا المحدود وإنّما يدلّ على الذي لمجرّد التوكيد ، والذي لمجرد التوكيد لا فائدة في الإسناد إليه ، وهو ملفوظ به فكيف إذا نُوي ولم يُلفظ به . فإن كان المصدر المنوي مدلولا عليه بغير الفعل جاز الإسناد إليه

---

(١) اسم ، ساقطة من ع .

(٢) في ط : " أعظمته " .

(٣) في الأصل ، ط : أي أن ، والمثبت من ع .

(٤) في ع : " مخالفته " .

(٥) الآية (٤٣) من سورة الرعد ، وغيرها .

(٦) في ع : " المسبوق " تحريف .

(٧) في ع : " ظل " و " ظلال " بالظاء المعجمة ، خطأ من الناسخ .

كقولك : بلى سَيْرٌ، لمن قال : ماسِيرسَيْرٌ شديدٌ . ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنويِ مطلقا لم يمتنع أن يقال ابتداء : ضُرِبَ ، أو نحو ذلك .

وفي كلام الزجاجي إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك ، لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه .[١] قال ابن خروف : لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى مالم يُسَمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكّد ، لا يجيز أحد : قُعِدَ ، وضُحِكَ ، من غير شيء يكون بعد هذا الفعل ، ثم ادّعاؤه ـ يعني الزجّاجي ـ أنه مذهب سيبويه / فاسد ، لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكّد في هذا الباب ، والذي أجازه سيبويه[٢] لا يمنعه بَشَرٌ وهو إضمار المصدر المقصود مثل أن يُقال لمتوقع القعود : قد قُعِدَ ، ولمتوقع السّفر: قد سُوفِر، أي : قد قُعِدَ القُعُودُ ، وقد سُوفِرَ السَّفرُ الذي تنتظر[٣] وقوعه ، والفعل[٤] لا يدلّ على هذا النوع من المصادر والدالّ عليه أمر آخر ، هكذا قال ابن خروف، وهو الصحيح .

وقيّدت الظّرف الصالح للنيابة بكونه مختصًّا ، تنبيها على أنّ غير المختصّ لا يصلح للنيابة ، كوقت وزمن ومدة ، فلا يقال في (سِرْت وقتا) : سِيروقتٌ / ، لعدم (٨٦/أ) الفائدة ، بخلاف : سِرْتُ وقتًا صَعْبًا ، وزمنًا[٥] طويلا ، ومدّةً[٥] من النهار، فإنّ الظرف فيه مختصّ والإسنادُ إليه مفيد ، وقيدته بالتصرف ، تنبيها على أنّ مالا يتصرف لا يصلحُ للنّيابة ، كسَحَر معيّنًا ، وثَمَّ ، فلا يقال في (أتيتُ سَحَرَ ، وجَلَستُ ثَمَّ) : أُتِيَ سَحَرُ ، وجُلِسَ ثَمُّ ، لأنّ الظرفية لا تُفارقهما ، ولا يُسند إليهما منصوبين محكوما لمحلّهما بالرفع ، لأن الفاعل لم يحكم له بمثل ذلك ، وليس كذلك الحكم على

---

(١) الجمل : ص ٧٧ .

(٢) تكملة من ع ، ط .

(٣) في الأصل : " ينتظر " ، والمثبت من ط ، ع .

(٤) بعدها في ط : " الذى " ، ولا معنى لها هنا .

(٥) في ع : " أو زمنا " ، أو " مدة " .

المجرور بالرفع ، فإنه ثابت للفاعل كما سبق ، فلم يلزم من معاملة النائب به محذور.[1]

وأجاز ابن السرّاج نيابة الظرف المنوي،[2] وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف،[3] نحو أن تقول : جُلِسَ عِنْدَكَ، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف[4]). وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده،[5] وبقولهم أقول ،إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبي جعفر : ﴿ لِيُجْزَى قومًا بما كانوا يَكْسِبُونَ ﴾[6] فأقام الجارّ والمجرور ،مقام الفاعل ، وترك (قوما) منصوبا ، وهو مفعول به ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر:[7]

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ[8] جِرْوَ كَلْبٍ .·. لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلَابَا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب (الكلاب) وهو مفعول به . ومثله قول الراجز:[9]

أُبِيحَ لِي مِنَ العِدَا نَذِيرَا .·. بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا

---

(١) في الأصل :" محذوف " ،تحريف ،والمثبت من ع ،ط .

(٢) الأصول : ١/ ٨٠.

(٣) الهمع : ٢ / ٢٦٧.

(٤) إلى هنا . نهاية سقط من م سبقت الاشارة اليه .

(٥) الهمع : ٢ / ٢٦٥.

(٦) الآية (١٤) من سورة الجاثية . بضم الياء وفتح الزايِ من (ليجزى) على البناء للمجهول ،وقرئ بفتح الياء وكسر الزايِ ، كما قرئ بالنون ، انظر النشر: ٢ / ٣٧٢.

(٧) هو جرير، الخصائص : ١/ ٢٩٧،وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢١٥،وشرح المفصل : ٧/ ٧٥،والهمع: ١/ ١٦٢،والخزانة: ١/ ١٦٣،وليس في ديوانه المطبوع .

(٨) في ط،ع :" فقيرة" .

(٩) هو يزيد بن القعقاع ،شرح شذور الذهب :ص ١٦٣.

ومثله :(١)

وإنّما يُرضِي المُنيبَ(٢) رَبَّهُ .·. مادامَ مُعْنِيًّا بِذِكْرٍ قلبَهُ

ومثله في أحد الوجهين :(٣)

لم يُعْنَ بالعَلْياءِ إلّا سَيِّدًا(٤) .·. ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلّا ذو الهُدَى

وزعم ابن بابشاذ أن (جِرْوَ كلْب) منادى ، و (الكلاب) منصوب بِوَلَدَتْ ، قال ابن خروف : فقد أفسد اللفظ والمعنى . وقال الأخفش في المسائل : تقول : ضُرِبَ الضربَ الشديدُ زيدا ، وضُرِبَ اليومانِ زيدا ، وضُرِبَ مكانَكَ زيدا ، ووُضِعَ موضعَكَ المتاعَ ، ومن مسائله : أُعْطِيَ إعطاءً حَسَنٌ أخاكَ درهما ، ويا مضروبا عنده زيدًا .

(ص) ولا يمتنع(٥) نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن أُمِنَ اللبس ولم يكن جملة أو شبهها ، خلافا لمن أطلق المنع في باب (ظَنَّ) و (أَعْلَمَ) .

ولا ينوبُ خبر (كان) المفردُ خلافا للفراء ، ولا مُمَيِّزٌ(٦) خلافا للكسائي .

ولا يجوز : كِينَ يُقامُ ، ولا جُعِلَ يُفْعَلُ ، خلافا له وللفراء .

(ش) لا خلاف في(٧) جواز نيابة ثاني المفعولين من باب (أعطى) إذا أُمِنَ اللبس

---

(١) ورد ثانيهما بدون نسبة في أوضح المسالك : ٢/١٤٩ ، وكلاهما في شرح التصريح : ١/٢٩١ ، وشرح الأشموني : ٢/٦٨ .

(٢) في الأصل ، ط : " اللبيب " ، والمثبت من ع .

(٣) نسبا لرؤبة ، ملحقات ديوانه : ص ١٧٣ ، كما نسبا للعجاج وليسا في ديوانه المطبوع ، وانظر المقاصد : ٢/٥٢١ ، والهمع : ١/١٦٢ ، وشرح التصريح : ١/٢٩١ .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " السيدا " ، والمثبت من ع .

(٥) في التسهيل : " تمتنع " .

(٦) في التسهيل : " مميزه " .

(٧) لا خلاف في : ساقطة من ط .

نحو : (أعطيت زيدا درهما ، ولا في منعها إن خيف اللّبس نحو) :[1] أعطيت زيدا عمرا ، فيجوز في المثال (الأول أن يقال : أُعطِيَ دِرْهمٌ زيدا ، لأنّ اللّبس فيه مأمون . ولا يجوز في المثال)[2] الثاني أن يُقال : أُعْطِيَ عمْرو زيدًا[3] ، لأنّ عمرا مأخوذٌ فيتوهّم كونه آخذا .

ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب (ظَنَّ) و (أَعْلَمَ) والصّحيح جواز ذلك إن أُمِنَ اللبس ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارًا ومجرورا ، وذلك مثل قولنا في : (ظننتُ الشّمسَ بازغةً) : ظُنّتْ[4] بازغةُ الشمسَ ، وفي (علمتُ قمَرَ اللّيلةِ بَدْرًا) : عُلِمَ بدرُ قمَرَ اللّيلةِ ، [وفي (جَعَلَ اللهُ لَيْلَةَ القَدْرِ[5] خيرًا من ألفِ شهر) : جُعِلَ خَيْرٌ من ألفِ شهرٍ لَيْلَةَ القَدْرِ][6] وفي (اتّخذ النّاسُ مقامَ إبراهيم موضعَ صلاة) : اتُّخِذَ موضعُ صلاةٍ مقامَ إبراهيمَ . فيجوز هذا وأمثاله كما يجوز : أُعطِيَ درهمٌ زيدا ، وأُدخِلَ القبرُ الميّتَ ، وكُسِيتْ الجُبّةُ عمرًا ، لأنّ المعنى مفهوم واللبس مأمون . وإذا كان أمْنُ اللبس مسوّغا لجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا في كلام واحد نحو : خرق الثوبُ المسمارَ و :

... ... بلغَتْ سَوآتِهم هَجَرُ[7]

فجواز هذه المسائل وأشباهها أحقّ وأولى ، فو خِيف اللبس لم يَنُب إلّا الأول نحو : عُلِمَ صديقُك عدوَّ زيدٍ ، فإنّ معناه : عُلِمَ المعروفُ بصداقتك أنّه عدوّ زيد . فصداقة

(١ ، ٢) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٣) زيدا ، ساقطة من ع .

(٤) في الأصل ، ط ، م " ظننت " تحريف والتصويب من ع .

(٥) في ع : " ليلتنا لقدر " تحريف ، والصواب ما أثبته .

(٦) تكملة من ع .

(٧) سيأتي في شاهده قريبا .

المخاطب مستغنية عن الإخبار بها ، وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها ، فلو عكست لانعكس المعنى ، وأكثر مسائل هذا الباب هكذا ، ولذا منع الأكثرون نيابة الثاني مطلقـا .

ويجوز أيضا أن يقال في (أَطْعَمْتُ زيدا كَبْشَكَ سَمِينا) : أُطْعِمَ كَبْشَكَ سَمِينًا زيدًا ، لأن (زيدا) و(الكبش) مستويان في المفعولية ومباينة الفاعلية فتساويا في قبول النّيابة عن الفاعل على وجه لا يخلّ بفهم ولا يوقع في وَهْم .

وحكى السيرافي في شرح الكتاب أن الفراء يجيز : كِينَ أَخوك ⌐ زيدا ⌐[1] ، في : كان زيد أخاك ، وزعم أنه ليس من كلام العرب . وردّ عليه بأن قيل : هو فاسد لعدم الفائدة ، ولاستلزام[2] وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر .

وأجاز الكسائي في (امتلأت الدّار رجالا) : امْتُلِئَ رجالًا[3] ، وحكى : " خُذْهُ مَطْيُوبَةً به نَفْسٌ[4] " و " مَنْ الموجوع رأسُهُ ، والمَسْفُوه رأيُهُ ، والموقوف / أمرُهُ " وأجاز (٨٦/ب) هو والفراء ⌐ أن يقال ⌐ في : كان زيدٌ يقوم ، وجَعَلَ عمرٌو يفعلُ : كِينَ يقامُ ، وجُعِلَ يُفْعَلُ[5] . والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائي ومستغنى عنه عند الفراء[6] .

(ص) - فصـــل

يُضَمُّ مطلقا أول فعل النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيدا أوله تاء ، ومع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل ، ويُحَرَّك ماقبل الآخر لفظا إن سَلِم من إعلال وإدغام ، وإلّا فتقديرا بكسر[7] إن كان الفعل ماضيا وبفتح[8] إن كان مضارعـا .

---

(١) زيادة من ع .

(٢) في ع : " لعدم الفائدة لوجود " .

(٣) الهمع : ٢ / ٢٧٠ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) زيادة من ع .

(٦) الهمع : ٢ / ٢٧٠ .

(٧) في ط : " يكسر " . (٨) في ط : " يفتح " .

وإن اعتلت عين الماضي ثلاثيا أو على (انفعَل)
أو (افتعَلَ) كسر ماقبلها بإخلاص أو إشمام[1]
ضمّ ، وربما أُخلِص ضمّا ، ويمنع الإخلاص عند خوف
اللبس . وكسر فاء (فُعِلَ) ساكن العين لتخفيف
أو إدغام لغة ، وقد تشم فاء[2] المدغم ، وشذ في
(تُفوعِلَ) (تُفـيعِلَ) وما تعلق بالفعل غير فاعل
أو مشبّه به أو نائب عنه منصوب لفظا أو محلاّ .
وربّما رفع مفعول به ونُصب فاعل لأمن اللّبس.

(ش) النائب ، هو مايُسند إليه فعل مالم يُسمّ فاعله ، وكيفية صوغه لما لم يُسمّ فاعله : أن يضم أوله مطلقا ، أي في مضيّ ومضارعة . وإن كان الماضي مفتتحا بتاء مزيدة ، ضُمّ أوله وثانيه . وإن كان مفتتحا بهمزة وصل ضُمّ أوله وثالثه ، ويُزاد إلى ذلك تحرّك[3] ماقبل الآخر لفظا أو تقديرا بكسر في الماضي وفتح في المضارع ، كقولك في : ضَرَبَ ، وتَعَلَّم ، واستَخرَج : ضُرِبَ ، وتُعُلِّمَ ، واستُخرِجَ ، وفي : يضرب ، ويتعلم ، ويستخرج : يُضرَبُ ، ويُتَعلَّم ، ويُستَخرَجُ ، فهذه أمثلة المحرك ماقبل آخره لفظا .

وأمثلة المحرك ماقبل آخره تقديرا : قِيلَ ، وأُقِيمَ ، واستُقِيمَ ، ورُدَّ الشيءُ ، وأُعِدَّ ، واستُعِدَّ ، ويُقال ، ويُقامُ ، ويُستَقامُ ، ويُرَدُّ ، ويُعَدُّ ، ويُستَعَدُّ ، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : ويحرّك ماقبل الآخر لفظا ، إن سَلِمَ من إعلال وإدغام ، وإلا فتقديرا . ثم بينت أن الحركة الملفوظ بها والمقدرة ، كسرة في الماضي ، وفتحة في المضارع .

---

(١) في ع : " أو باشمام " .

(٢) في ع : " يشم فاعل " ، تحريف .

(٣) في م : " تحريك " .

ثم بينت أن ماقبل العين المعتلة من الماضي الثلاثي الموازن لِـ(انْفَعَلَ أوافْتَعَلَ) يكسر كسرة خالصة أو مشمّة بضمّ نحو: بِيعَ المتاعُ ، وسِيقَ الثَّمَنُ ، وانقِيدَ إلى الحقِّ ، واختِيرَ الصَّوابُ ، فيُحرّك ماقبل العين بالكسرة التي كانت لها في الأصل ،فإن كانت العين ياءً سلِمَت لسكونها بعد مايجانسها ، وإن كانت واوا انقلبت ياءً ،لسكونها بعد كسرة ،ومن اشمّ الكسرة ضمّة لم يغيّر الياء ، وهي ولغة إخلاص الكسر لغتان فصيحتان مقروء بهما ،وبعض العرب يخلص الضمة .

فإن كانت العين واوا سلِمَتْ لسكونها بعد مايجانسها ،وإن كانت ياء انقلبت واوا لسكونها بعد ضمة وعلى هذه اللغة قول الراجز:(١)

لَيْتَ وهَلْ يَنْفَعُ شيئًا لَيْتُ .'. لَيْتَ شبابًا بُوعَ فاشتَرَيتُ

ومنه قول الآخر:(٢)

حُوكَتْ عَلى نِيرَيْنِ إذْ تُحاكُ .'. تَخْتَبِطُ الشَّوكَ ولا تُشاكُ

ولا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضمّ عند إسناد(٣) الفعل إلى تاء الضمير ونونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل ،بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضمًّا .

ومثال مايُخاف الالتباس فيه قولك في (بِيعَ العبدُ) : بِعْتَ ياعبدُ ، وفي (عُوقَ الطالب) : عُقْتَ ياطالبُ ،فإن هذا ونحوه لا يُعلم كون المخاطب فيه

---

(١) نسبا لرؤبة ،ملحقات ديوانه :ص ١٧١ ،وشرح المفصل : ٧ / ٧٠ ، والمغني :ص ٤٣٨ ، والهمع : ١ / ٢٤٨.
وروابة الديوان :"بيع" وعلى هذا يفوت الاستشهاد به .

(٢) نسبا لرؤبة ، انظر : المنصف :١ / ٢٥٠ ، والمقاصد : ٢ / ٥٢٦ ، والهمع : ٢ / ١٦٥ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٦٣ ، وليسا في ديوانه المطبوع .

(٣) في الأصل ،ط ،م : "إذا أسند الفعل" ، والمثبت من ع .

مفعولا إذا أخلصتَ الكسرةَ مما عينه ياء ، والضمةَ مما عينه واو ،بل الذي يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلا ، والمراد كونه مفعولا ،ولا يُفهم ذلك إلا بالاشمام فيهما ،وبإخلاص الضمة في نحو : بِعْتَ ياعبدُ،وبإخلاص الكسرة في نحو : عُقْتَ ياطالب ،فوجب اجتناب مايُوقع في اللبس . وإلى هذا أشرت بقولي : ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس .

ومن العرب من يكسر فاء (رُدَّ) ونحوه بإخلاص وإشمام،وحكى الأخفش أنّ من العرب من يقول في (تُحُولِمَ) :تِحِيلِمَ ، وهو في الشذوذ شبيه بقول بعضهم[1] في (ابنك[2] وأخيك) : ابنوك وأخوك[3] .

وقد يقال في (فُعِل) : فُعْل ، تخفيفا دون نقل[4] وربما نقلوا[5] [بعد التخفيف][6] فقالوا في (عُلِمَ) : عِلْمَ . وإلى هذا أشرت بقولي : وكسر فاء (فُعِل) ساكن العين لإدغام أو تخفيف لغة .

وما تعلق بالفعل وليس بفاعل ولا شبيه به ولا بنائب[7] عنه فمنصوب لفظا ،إن لم يدخل عليه حرف جر،ومحلّا إن دخل عليه ، وأمثلة ذلك بيّنة فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها .

وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأن السامع لا يجهل المراد على الاتيان في جملة واحدة بفاعل منصوب ومفعول مرفوع ،كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكقول الشاعر[8] :-

---

(١) في الأصل ،ط ،م :" مشبه بقول بعض :" والمثبت من ع .

(٢) في ع :" أبيك " .

(٣) في ع :" أبيوك وأخيوك " .

(٤) في ع :" ثقل " ، تحريف .

(٥) في ع :" ثقلوا " ، تحريف .

(٦) تكملة من ع .

(٧) في ع ،م :" نائب " .

(٨) هو الأخطل ،ديوانه :ص ٢٠٩ ،والمحتسب: ٢/ ١١٨ ،وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٦٧ .

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ∴ نَجْرانَ أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِم هَجَرُ

فرفع (هجر) ونصب (السوآت) / وهي البالغة ، و(هجر) مبلوغة ، كما رفع (٨٧/أ) (الثوب) وهو المخروق ، ونصب (المسمار) وهو الخارق . ومن هذا القبيل قول الراجز :(١)

إن سِراجًا لَكَرِيمٌ مَفْخَرُهْ ∴ تَحْلَى(٢) بِهِ العَيْنُ إذا ما تَجْهَرُهْ(٣)

وحقّه أن يقول : يحلى بالعين ، وقد حمل بعض النحويين على هذا قوله تعالى : ﴿ مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ ﴾(٤) حكى ذلك الفراء(٥) ورجّح كون الباء معدّية(٦) كما هي في قوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم ﴾(٧) أي : أذهب الله نورَهُم ، وكما هي في قول الشاعر :(٨)

دِيارُ التي كادَتْ(٩) وَنَحْنُ عَلى مِنًى ∴ تَحُلُّ بِنا لولا نَجاءُ الرَّكائِبِ

---

(١) ورد بدون نسبة في المعاني للفراء : ١/٩٩ ، وأمالي المرتضى : ١/٢١٦ ، واللسان (حلا) .

(٢) في الأصل : " تجلى " .

(٣) في ع : " تحقره " .

(٤) الآية (٧٦) من سورة القصص .

(٥) معاني القرآن له : ٢ / ٣١٠ .

(٦) في ط : " متعدية " .

(٧) الآية (١٧) من سورة البقرة .

(٨) نسب لقيس بن الخطيم ، ديوانه : ص ٣٤ ، والكامل : ٢ / ٢٥٩ ، والإيضاح لأبي علي : ص ١٦٩ ، والمحكم : ٢ / ٣٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٩٤ ، والحماسة البصرية : ٢ / ٨٥ ، ووجدت البيت في ديوان حسان : ص ٨٨ ، برواية " الرواحل " بدل " الركائب " .

(٩) في ع : " كانت " .

(ص) - فصـــل (١)

يجبُ وصل الفعل بمرفوعه إن خِيف التباســه بالمنصوب ، أو كان ضميرا غير محصور ، وكذا الحُكم عند غير الكسائي وابن الأنباري في نحو : ماضَرَبَ عمْرو إلا زيداً (٢) ، فإن كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضمير (٣) لم يسبق الفعل ولم يحصر ، فبالعكس ، وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو: ماضرب عمرا إلا زيدا ، وعند الأكثرين في نحو : ضرب غلامه زيدا .

والصحيح جوازه على قلة .

(ش) المرفوع بالفعل كجزئه (٤) ، فالأصل أن يليه بلا فصل ، وانفصاله بالمنصوب جائز مالم يعرض موجب للبقاء على الأصل [أو للخروج عنه ، فيجب البقاء على الأصل] (٥) عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو: ضرب هذا ذاك ، فالمرفوع في مثل هذا هو الأول ، إذ لا يتميّز من المنصوب إلا بالتقديم ، فلو تميّز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير نحو: ضرب موسى سلمى ، ولحقت الأولى الأخرى ، ويجب أيضا البقاء على الأصل إذا كان المرفوع ضميرا غير محصور نحو: ضربت زيدا وأكرمتك ، فتقديم المرفوع أيضا في مثل هذا واجب .

وعبّرتُ بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل .

وإذا كان مرفوع الفعل محصورا وجب (٦) تأخيره وتقديم المنصوب عند المصريين والكوفيين إلا الكسائي (٧) ، ويستوي في ذلك المضمر والظاهر ، فالمضمر كقوله تعالى :

---

(١) فصل ، ساقطة من ط .

(٢) في ط: " ماضرب زيد إلا عمرا " .

(٣) في ع والتسهيل : " ضميرا " .

(٤) في ع : " كجزأيه " .

(٥) مابين الحاصرتين ساقطة من ط.

(٨) في ع : " أوجب " .

(٩) الهمع : ٢ / ٢٦٠ .

* لا يُجَلّيها لِوَقْتِها إِلّا هُوَ *(١) والظاهر نحو: لا يصرف السُّوءَ إِلّا اللهُ ،فلو قلت : لا يصرف إلا اللهُ السّوءَ ، امتنع عند غير الكسائي ، فلو كان الحصر في غير المرفوع لزم أيضا تأخير المحصور إلا عند الكسائي وأبي بكر بن الأنباري نحو : لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ ،فلو قلت : لا يَرْحَمُ إلا الرحماءَ(٢) اللهُ ، لم يجز إلا عندهما .

وحجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بإلا على الحصر بإنما ، وذلك أن الاسمين بعد إنما لا يُعرف متعلق الحصر منهما إلّا بتأخره ،كقولك قاصدًا لحصر المفعولية في زيد : إنّما ضرب عمرو زيدا ، فالمراد كون الضرب الصادر من(٣) عمرو مخصوصا به زيد ، ولا يُعلم هذا إلّا بتأخير زيد ،فامتنع تقديمه وجُعل المقرون بإلّا متأخرا وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر ليجريَ الحصر على سَنَنٍ واحد . ولم يلتزم(٤) الكسائي ذلك ،لأن الاقتران بإلّا يدلّ على المعنى والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين .

واعتبر ابن الأنباري تأخّر المقرون بإلّا لفظا أو تقديرا ،فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعا ،لأنه وإن تقدم لفظا فهو مؤخّر معنى ولم يجز تقديمه إذا كان مرفوعا ، لأنه إذا تقدّم لفظا تقدّم(٥) معنى فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظا أو(٦) تقديرا ، وذلك غير جائز ،ويؤيّد ما ذهب إليه أبو بكر ،قول الشاعر(٧):

---

(١) الآية (١٨٧) من سورة الأعراف .

(٢) في النسخ : لا يرحم الرحماءَ إلا اللهُ . و (إلا) ساقطة من ع . والتنظير يقتضي ما أثبته .

(٣) في ع : "عن" .

(٤) في ع : "يلتزم" .

(٥) في ع : "مقدم" .

(٦) في ع : "و" تقديرا .

(٧) نُسب لمجنون ليلى ، وليس في ديوانه المطبوع ،المقاصد : ٢ / ٤٨١ ، وورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤٠٦ ،وأوضح المسالك : ٢ / ١٢٢ ، والهمع : ١ / ١٦١ ،وقريب منه بيت ذي الرمة :

تداويتُ من ميّ بتكليمةٍ لها .·. فما زاد إلّا ضعفَ دائي كلامُها

ديوانه :ص ١٠٠٢ .

تزوّدتُ مِنْ لَيْلى بتَكْلِيمِ ساعةٍ .'. فما زادَ إلّا ضعفَ مابي كلامُها

ومثله في مفعول مالم يسمّ فاعله قول زهير:(١)

وهلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلا وَشِيجُهُ .'. وتُغْرَسُ إلّا في مَنابِتِها النَّخْلُ

ومما يجب فيه الخروج عن الأصل أن يكون المرفوع ظاهرا والمنصوب ضمير غير محصور نحو : أكرمَكَ زيدٌ ،والثوب كَسِيَهُ زيدٌ ،فلو قُصِدَ(٢) حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع ، نحو : ماأكرم زيدٌ(٣) إلا ايّاكَ ،والثوبُ ماكُسِيَ زيدٌ إلّا إيّاهُ(٤) ،فلو قُصِدَ تقديم المنصوب على الفعل اهتماما به لقيل : إيّاك أكرمَ زيدٌ ، والثّوبُ إيّاهُ كُسِيَ زيدٌ .

وإلى هذا كلّه أشرتُ بقولي : فإن كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضميرلم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس .

ومنع أكثر النحويين تقديمَ المرفوع الملابس ضميرًا عائدا على المنصوب نحو: ضرب غلامُه زيدا .

والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء كقول حسان رضي الله عنه(٥) :

ولَوْ أنَّ مَجْدًا أخلدَ الدَّهْرَ واحدًا .'. من الناسِ أبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَمطعِما

وكقول الآخر :(٦)

كَسَى حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثوابَ سُودَدٍ .'. وَرَقَّى نداهُ ذاالنَّدَى في ذُرا المَجْدِ (٨٧/ب)

فقدم فاعل (كسى)وفاعل (رَقَّى) وكلاهما مضاف إلى ضمير مفعول متأخر، وكقول الآخر:(٧)

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قومُهُ .'. زُهَيْرًا عَلى ما جَرَّ من كُلِّ جانِبِ

---

(١) ديوانه :ص ١١٥ ،وفيه التخريج .

(٢) في ط: " قصدت " .

(٣) في م :" زيدا " ،سهو.

(٤) في الأصل ،ط،م :" والثوبَ ما كُسِي إلّا زيدٌ إيّاهُ " ،والتصويب من ع .

(٥) ديوانه :ص ١٩٩ ،وفيه التخريج ،وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب.

(٦) سبق الاستشهاد به في باب المضمر.

(٧) سبق الاستشهاد به في باب المضمر.

وكقول الآخر :(١)

جَزَى بَنُوهُ أبا الغَيلانِ عَنْ كِبَرٍ ∴ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ

وكقول الآخر :(٢)

لَمَّا رَأَى طالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا ∴ وكادَ لَوْ ساعَدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وكقوله :(٣)

يُغْنِي حلاها هندعن حلــيّ ∴ وتــرى البَذاذَةَ أحْسَنَ الــزّيّ

وقد سبق الكلام على هذه المسألة مستوفى في باب الضمائر .

---

(١) سبق الاستشهاد به في باب المضمر.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب المضمر.

(٣) لم أعثر على مرجع يذكره .

* باب اشتغال العامل عن الاسم <السابق>[1] بضميره أو ملابسه *

(ص) إذا انتصب لفظا أو تقديرا ضميرُ اسم سابق
مفتقرٍ لما بعده أو ملابسُ ضميره بجائز العمل فيما قبلـه،
غيرَ صلةٍ ولا مشبّه بها ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته ولا جـوابٍ
مجزوم، ولا مسندٍ إلى ضمير للسابق[2] متصل ولا تالـي
استثناء أو معلق أو حرفٍ ناسخٍ أو (كم) الخبريّة أو حرف
تحضيضٍ أو عرض، أو تمنٍّ بألا وجَبَ نصبُ السابق - إن
تلا ما يختص بالفعل، أو استفهاما بغير الهمزة - بعاملٍ
لا يظهرُ موافقٍ للظاهر أو مقارب.
وقـد يُضمر مطاوعٌ للظاهر فيُرفع السابق[3].

(ش) اشتغال العامل عبارة عن أخذه معموله، <كما أنّ تفريغه، عبارة عـــن
عدم أخذه معموله>[4] واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل نحو: أزيدًا ضربتَه؟
واشتغال غير الفعل نحو: أزيدًا أنت ضاربُه؟

وتقييد المشتَغَلِ عنه بسابقٍ، مخرج للمشتَغَل عنه متأخرًا نحو: ضربته زيـــدا،
على إبدال الظاهر من المضمر، وضربته زيد، على الابتداء وتقديم الجملة خـــبرا.
وملابس الضمير: هو العامل فيه بإضافة نحو: أزيدا ضربت غلامه؟، أو بغير إضـــافة
نحو: أزيدا ضربت راغبا فيه؟

وقيد السابق بمفتقر لما بعده، ليخرج المستغني عما بعده، كزيد، من قولـك:
في الدار زيد فاضربْه، وكقوله تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أيدِيَهُما﴾[5] على

---

(١) زيادة من ع والتسهيل.
(٢) في ط: "السابق".
(٣) بعدها في التسهيل: "به".
(٤) تكملة من ع.
(٥) الآية (٣٨) من سورة المائدة.

تقدير سيبويه ، فإن تقديره عنده : وفيما يتلى عليكم السّارق والسارقة[1] ، ولولا ذلك لكان النصب مختارا ، لأن الفعل المشتغل إذا كان أمرا أو نهيا ترجّح النصب .

والباء من قولي : بجائز العمل ، متعلّقة بقولي : انتصب . ونبّهت بذلك على أن شرط انتصاب المشتغل عنه بالعامل[2] صحّةُ تسلطه عليه لو عُدم الشاغل ، فخرج بذلك فعل التعجب نحو: زيد ما أحسنه ، وأسماء الأفعال نحو: زيد تَرَاكِهِ ، وأفعل التفضيل نحو: زيد أكرمُ منه عمرو ، فليس للاسم المقدم على هذه إلا الرفع ، لأنها لا تعمل فيما تقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا على الوجه المعتبر في هذا الباب ، والوجه المعتبر في هذا الباب كون العامل المشغول عوضا في اللفظ من العامل المضمر دليلا عليه . ولكونه[3] عِوضا امتنع الإظهار ، إذ لا يُجمع بين العِوض والمعوض منه ، ولكونه دليلا لزم أن يكون موافقا في المعنى أو مقاربا ، فلو قُصدت الدّلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال كقول الراجز[4] :

يا أيّها المائح[5] دلوِي دونكا

فدلوِي : منصوب بعامل مقدّرٍ مدلول[6] عليه بالملفوظ ، نصّ على ذلك سيبويه[7] ، وليس الملفوظ به عوضا من المقدّر ، فلو جُمع بينهما لم يمتنع .

---

(١) الكتاب : ١ / ١٤٣ .

(٢) في ع : " العامل " .

(٣) في ع : " فلكونه " .

(٤) على شهرته في كتب النحو لم أجد له نسبة لقائل ، وورد في أمالي القالي : ٢ / ٢٤٤ ، وأمالي الزجاجي : ص ٢٣٧ ، والانصاف : ص ٢٢٨ ، والمقرب : ١ / ١٥٥ ، وشرح المفصل : ١ / ١١٧ ، وشرح شذور الذهب : ص ٤٠٧ ، والمغني : ص ٦٧٤ ، والخزانة : ٣ / ١٥ .
والمائح : الرجل الذي يكون في جوف البئر يملأ الدّلاء ، والماتح : الذي يكون على شفير البئر ينزع الدلاء ويجذبها . اللسان (ميح) .

(٥) في ع : " الماتح " .

(٦) في الأصل : " مدلولا " والمثبت من ط ، ع ، م .

(٧) الكتاب : ١ / ١٨١ .

فالحاصل أنّ المجعول دليلا (دون تعويض لا تلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالته ، بخلاف المجعول دليلا)[1] وعوضا .

ومن كلام العرب : " البَهْمَ أينَ هو " ، فنصب قائل هذا (البهم) بفعل مضمر وجعل (أين هو) دليلا عليه ، مع عدم صلاحيته للعمل .

ونبهت أيضا على ما يعرض للعامل الجائز العمل فيما قبله مما يجعله ممنوع العمل وممنوع الصلاحية للتفسير فمن ذلك : وقوعه صلة ، نحو: زيد أنا الضاربه ، وأذكرٌ أنْ تلِدَهُ ناقتُك أحبُّ إليكَ أمْ أُنثى ؟ . ومن ذلك : شبهه بصلة ، نحو: ماشيءٌ تحبّه يكرهُ ، وزيدٌ حينَ ألقاهُ يُسرُّ ، فإنّ الصّفة والمضافَ إليه يشبهان الصّلة في تتميم ماقبلهما بهما ، فلا عمل لهما فيما تقدّم مع التفريغ ولا يفسّران عاملا فيه مع الإشتغال .

ومن موانع العمل والتفسير وقوع الفعل شرطا مفصولا بأداته نحو: زيدٌ إن زرته يكرمك ، فـ(إنْ) أداة الشّرط لها صدر الكلام فلا يؤثّر معمولها فيما قبلها عملا ولا تفسيرا .

واحترزتُ بقولي : مفصولًا بأداة الشّرط[2] من نحو: إنّ زيدًا أكرمتهُ تَصَرْكَ ، فإنّ له حكما (آخر)[3] يأتي ذكره .

ومن موانع العمل[4] والتفسير وقوع الفعل جوابا مجزوما نحو: زيدٌ إنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ ، فلو كان الفعل الواقع موقع / الجواب مرفوعا جاز عند سيبويه إعماله في الاسم السابق (٨٨/أ) مع التفريغ وتفسيره عاملا فيه مع الاشتغال ، لأنّه عنده مقدّر التّقديم مدلولٌ به على جوابٍ محذوف[5] .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " مفصول بأداته " والمثبت من ع .

(٣) زيادة من ع .

(٤) في الأصل ، ط ، م : ومن الموانع للعمل ، والمثبت من ع .

(٥) الكتاب : ١ / ١٣٣ .

ومن موانع العمل والتفسير ، إسناد الفعل إلى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير متصلا نحو: أزيدٌ ظنّهُ ناجيا ؟ بمعنى ظنّ نفسه ، وذلك ممتنع لاستلزامه كون الفاعل الذي هو عمدة مفسّرا بالمفعول الذي حقّه أن يكون فضلة ، فلو كان الضمير منفصلا جازت المسألة نحو: زيدا لم يظنّه ناجيا إلّا هو ، لأن الضمير المنفصل كالظاهر (١)، فتنزل هذا منزلة : زيدا لم يظنّه ناجيا إلا عمرو ، [و] (٢) لأنّ أصل (لم يظنّه ناجيا إلا هو) لم يظنه أحد ناجيا [إلا هو] (٣) فصحّت المسألة ولم يلزم كون العمدة متوقفا في معموليته (٤) على الفضلة كما لزم إذا كان المسند إليه ضميرا متصلا مفسّرا بالمفعول .

ومن موانع العمل في السابق والتفسير لعامل فيه وقوع الفعل بعد استثناء ، نحو: مازيدٌ إلّا يضربه عمرو ، فلا يجوز في (زيد) وما وقع موقعه إلا الرفع ، لأن مابعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيه . وكذلك ماوقع بعد معلّق ، والمراد بالمعلّق: الاستفهامُ والنفيُ بما ولاما الابتداء والقسم ، نحو : زيد هل ضربته ؟ وعمرو كيف وجدته ؟ وخالد ماأنساه ، وعمرو لِيُحِبّهُ بِشْرٌ ، والمحسنُ ليجزينّه الله ، فلا يجوز في : زيد وعمرو وخالد وعمرو والمُحسن وماوقع مواقعها إلا الرفع ، لأن مابعد الاستفهام وما النافية ولاميْ الابتداء والقَسَم لا يعمل (٥) فيما قبلها ولا يفسّر (٦) عاملا فيه . وكذلك ماوقع بعد حرف ناسخ للابتداء نحو: زيد إنّي أضربه ، وعمرو ليتني ألقاه ، وكذا الواقع بعدكمْ الخبريّةِ نحو: زيدكم لقيته ، فإنها أجريت مجرى الاستفهامية ، وكذا الواقع بعد التحضيض نحو : زيد هلّا ضربته ، وبعد العرض نحو : عمرو ألا تُكرمه ، وبعد التمني بألَا نحو: العون على الخير ألا أجده .

---

(١) بدلها في ع : " يجرِي مجرى الأجنبي " .

(٢) زيادة من ع .

(٣) زيادة من ع .

(٤) في ع : " في مفهوميّته " .

(٥) في ط: " لا تعمل " .

(٦) في ط: " تفسر " .

هذا هو مذهب المحققين[1] العارفين بكتاب سيبويه أعني إجراء التحضيض والعرض والتمني بألا مجرى الاستفهام في منع تأثر ماقبلها بما بعده[2]، وإنّما أجريت مجراه لأن معنى : هلّا فَعَلْتَ ، وهلّا تفعل : لِمَ لَمْ تفعل ؟ ولِمْ لا تفعل ؟ ومعنى : ألا تَفْعلُ : أتَفْعَلُ ؟ مع أن (هلّا) مركبة من (هَلْ) و(لا) ، وألا مركبة من الهمزة ولا ، فوجب مع التركيب ماوجب قبله .

وقد عكس قوم الأمر ، فجعلوا توسيط التحضيض وأخويه[3] قرينة يرجّح بها نصب الاسم السابق . وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي وهو ضدّ مذهب سيبويه .

ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه[4] بعد إذا المفاجأة ، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، ولا يجوز عندي في (زيد) وما وقع موقعه إلا الرفع ، لأنّ العرب ألزمت (إذا) هذه ، ألّا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمن نصب مابعدها فقد استعمل مالم تستعمل العرب في نثر ولا نظم ، وقد ألحقها سيبويه بأمّا قياسا ، فأجاز نصب الاسم الذي يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده ، نحو : خرجت فإذا زيدا يضربه عمرو ، كما[5] يقال : أمّا زيدا فيضربه عمرو.[6] ولا ينبغي أن يلحق إذا بأمّا ، لأنّ (أمّا) وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا ، كقوله تعالى : ﴿ فأمّا اليَتِيمَ فلاتَقْهَرْ وأمّا السّائلَ فلاتَنْهَرْ ﴾[7] وقد يليها معمولُ مقدّرٍ بعده مفسِّرٌ مشغولٌ ، كقراءة بعض السلف ﴿ وأمّا ثمودَ فهَدَيْنَاهُمْ ﴾[8]

---

(١) بعدها في ع : " من " .

(٢) في ع : " بعدها " .

(٣) في الأصل ، ط ، م واخوته ، والمثبت من ع .

(٤) بعدها في ع : بعدما ، وزيادتها لا معنى لها هنا .

(٥) في الأصل ، م : " وكما " ، والمثبت من ع ، ط .

(٦) الكتاب : ١ / ٩٥ .

(٧) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الضحى .

(٨) الآية (١٧) من سورة فصلت ، بفتح الدال ، وهي قراءة الحسن ، وقراءة الجمهور ضمّها بلا تنوين ، إلاتحاف : ص ٣٨١ .

ولم يَلِ (إذا) فعلُ ظاهر ولا معمولُ فعل ، إنّما يليها أبدًا في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها[1] غير ذلك ، فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليه ولو كان سيبويه .

وقولي : وجب نصب السابق ، أي : إذا انتصب الضمير أو ملابسه على الوجه المذكور وعدمت موانع نصب صاحب الضمير ، وجب نصبه ، إن كان بعد ما يختص بالفعل نحو : إنْ زيدا ضربته عَقَلَ ، أو كان بعد استفهام بغير الهمزة[2] نحو : هل مرادَك نلته ، فالنصب في هذين وشبههما واجب ، ولا يجب مع الهمزة بل يكون مختارا نحو : أزيدًا[3] لقيته ؟ .

ثم نبّهت على[4] أنّ ناصب السابق عامل لا يظهر موافقٌ للعامل[5] المشغول[6] لفظا ومعنى إن أمكن ، وإلا فمقارب له في المعنى ، فالموافق كقولنا في (أزيدا ضربته؟) : أضربت زيدا ضربته؟ ، والمقارب كقولنا : في (أزيدا مررت به ، وأعَمرًا كلّمتَ أخاه) : أجزت زيدا مررت به ، وألابست عمرا كلّمتَ أخاه؟ .

وقلت : بعامل ، لأعمّ الفعل وشبهه[7] ، نحو : أزيدا أنت ضاربه ؟ والتقدير : أضارب زيدا أنت ضاربه ؟ وإن كان للفعل المشتغل / مطاوع جاز أن يُضمر ويرفع به (٨٨/ب) السابق كقول لبيد[8] :

فإن أنتَ لم ينفعْكَ عِلْمُكَ فانتسِبْ .·. لعَلّكَ تهديك القرونُ الأوائِلُ

---

(١) في ط: " أولا هما " ، تحريف .

(٢) في ط: " همزة " .

(٣) في الأصل، م: زيد ، وفي ط: أزيد ، والمثبت من ع .

(٤) في ع: " بينت أن " .

(٥) في الأصل ، م : " للعمل " ، والمثبت من ع ، ط .

(٦) في ع : المشتغل .

(٧) في ع : " وشبيهه " .

(٨) ديوانه : ص ٢٥٥ ، وفيه تخريجه ، وسبق الاستشهاد به في ص ٢٠٢

فأنت فاعل (لم تنتفع) مضمرا ، وجاز إضماره لأنه مطاوع (ينفع) والمطاوِع يستلزم المطاوَع ويدلّ عليه ، ولو أضمر الموافق لنَصَبَ وجاء بإياك [١] ، ومثل هذا البيت ما أنشده الأخفش من قول الشاعر: [٢]

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها .·. فهلَّا التي عَنْ بين جَنْبيك تدفَعُ

فرفع (نفسا) بِماتَ مقدرًا [٣] ؛ لأنه لازم لأتاها حمامها ، كلزوم انتفع لنفع ، وروي قول الشاعر: [٤]

لا تجزَعِي إنْ مُنفِسٌ [٥] أهلَكْتُهُ .·. وإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلِكَ فاجزَعِي

بنصب (المنفس) على إضمار الموافق ، وبرفعه على إضمار المطاوع ، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : وقد يُضمر مطاوعٌ للظاهر فيُرفَعُ السابق .

(ص) ويرجّح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به
استفهام بمفعول مايليه أو بمضاف إليه مفعول مايليه ،
أو وليه فعل أمر أو نهي أو دعاء ، أو ولي هو همزة استفهام
أو حرف نفي - لايختص - أو (حيث) أو عاطفا على جملة
فعليّة تحقيقا أو تشبيها أو كان الرفع يوهم وصفًا مخلًّا .

(ش) لمّا فرغ من تبيين موانع نصب الاسم ⌐ السابق ¬ [٦] وتبيين موجبات

---

(١) في ط: " بأداة " تحريف .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب الموصول وباب الفاعل .

(٣) في الأصل ، ط : " مقدر " ، والمثبت من ع ، م .

(٤) هو النمر بن تولب ، ديوانه : ص ٧٢ ، والكتاب : ١ / ١٣٤ ، والمقتضب : ٢ / ٧٦ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٣٢ ، ٢ / ٣٤٦ ، وشرح المفصل : ٢ / ٢٢ ، والخزانة : ١ / ١٥٢ ، ورواية الديوان والكتاب وشرح المفصل : إن منفسا .

(٥) في ع : " منفسا " .

(٦) زيادة من ع .

نصبه ، شرع في تبيين مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء ، فمن ذلك : أن يُجاب به استفهام بمفعول مايليه أو بمضاف إليه مفعول مايليه ، فالأول كقولك : زيدا ضربته ، في جواب من قال : أيّهم ضربتَ ؟ ، والثاني كقولك : ثوب زيد لبسته ، في جواب من قال : ثوبَ أيِّهم لبستَ ؟ . ومنها أن يلي الاسمَ السابقَ فعلُ أمرٍ أو نهي أو دعاء كقولك : زيدا زره وعمرا لا تقربه ، وذنوبَنا اللهم اغفرها ، ومنها أن يلي الاسمُ السابقُ همزةَ استفهام أو حرفَ نفي لا يختص ، نحو : أزيدا ضربته ، وماعمرا أهنته ، وخُصّت [الهمزة](١) بذكرها مع مرجحات النصب ، لأنّ غيرها من أدوات الاستفهام من موجبات النصب . وقيل : حرف نفي ، احترازا من النفي بليس ، فإنّها فعل ، وإذا وليها الاسم السابق كان اسمها ، فتعيّن رفعه نحو : ليس زيدٌ أبغضه . وقيّد حرف النفي بكونه لا يختص ، احترازا من لنْ ولَمْ ولمّا الجازمة ، لأن الاسم لا يلي واحدا منها إلا في ضرورة(٢) ، وحكمه حينئذ أن يُضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسّره المشغول ، كما قال الشاعر(٣) :

ظَنَنْتُ فَقِيرا ذا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ .·. فَلَمْ ذا رَجاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ واهِبِ

أراد : فلم ألقَ ذا رجاءٍ(٤) ألقه غير واهب .

ومن مرجحات النصب أن يلي الاسمُ السابقُ (حيث) كقولك : حيث زيدا(٥) تلقاه يكرمك . ومنها أن يلي الاسمُ حرفَ عطف قبله جملة فعلية ، متعدّيا كان فعلها أو غير متعد ، فالمتعدي نحو : لقيت زيدا وعمرا كلمته ، وغير المتعدي نحو : جاء سعد وسعيدا زرته ، فنصب عمرو وسعيد راجح ، على رفعهما ، لأنك في نصبهما عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وأنت في رفعهما عاطف جملة ابتدائية

---

(١) زيادة من ع .

(٢) في ط ، م : " الضرورة " .

(٣) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤١٦ ، والمغني : ص ٢٠٨ ، وشرح أبياته : ٥ / ١٤٤ .

(٤) بعدها في ع : " لم " .

(٥) في الأصل ، ط ، م : " زيد " ، والمثبت من ع .

على جملة فعلية ، والمشاكلة في عطف الجمل راجحة . وليس الغرض في ترجيح نصب مابعد العطف إلا تعادل اللفظ ظاهرا ، ولولا ذلك لم يرجح بعد حتى ، لأنها لا تعطف[(١)] بها جملة ، بل مفرد على كلّ ، فاذا قلت : ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه ، فحتّى : حرف ابتداء ، ولكن لمّا وليها في اللفظ بعض ماقبلها أشبهت العاطفة فأُعطي تاليها مايُعطى تالي الواو ، فإن قلت[(٢)] : ضربتهم حتّى زيدا ضربته ، فالأجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا ، فلو قلت : ضربت زيدا حتى عمرو ضربته ، تعيّن رفع عمرو لزوال شبه (حتّى) الابتدائية بالعاطفة إذ لا تقع العاطفة إلا بين كلّ وبعض .

ومن مرجّحات النصب أن يكون مخلصا من إبهام[(٣)] غير الصواب ، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى : ﴿ إنّا كُلَّ شيءٍ خلقْناهُ بِقَدَرٍ ﴾[(٤)] فنصب[(٥)] (كلّ شيء) رفع توهم كون (خلقناه) صفة لشيء ، إذ لو كان صفة له لم يفسّر ناصبا لما قبله ، وإذا لم يكن صفة كان خبرا ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر خيرا كانت أو شرا ، وهو قول أهل السنة ، ولو قُرِئ (كلّ شيء) بالرفع لاحتمل أن يكون (خلقناه) صفة مخصصة وأن يكون خبرا[(٦)] ، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحا . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولي : أو كان الرفع يوهم وصفا مخلّا .

(ص) وإن ولي العاطفَ جملةٌ ذاتَ وجهين ، أي : اسمية الصدر ، فعليّة العجز ، استوى الرفع والنصب مطلقا ، خلافا للأخفش ومن وافقه[(٧)] في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل

---

(١) في ع : " لا يعطف " .

(٢) في ع : " فلو قلت " .

(٣) في الأصل ، ع ، م : إبهام ، والمثبت من ط .

(٤) الآية (٤٩) من سورة القمر .

(٥) في ع : " فإن نصب " .

(٦) في ط : " خيرا " تصحيف .

(٧) أوضح المسالك : ٢/ ١٧١ .

مابعد العاطف خبرا ، ولا أثر للعاطف إن وليه (أمّا) .

وابتداء المسبوق باستفهام أولى من / نصبه إن ولي (٨٩/أ)

فصلا بغير ظرف أو شبهه ، خلافا للأخفش ، وكذا

ابتداء المتلوّ بلم أو لن أو لا ، أولى ،(١) خلافا لابن

السيّد .

وإن عُدم المانعُ والموجبُ والمرجّحُ والمسوّي ترجّح(٢)

الابتداء ، خلافا للكسائي ، في ترجيح نصب تالي

ماهو فاعل في المعنى ، نحو : أنا زيد ضربته ، وأنت

عمرو كلّمته .

(ش) تسمى الجملة ذات وجهين إذا ابتُدئت بمبتدأ وخُتمت بمعمول فعل ، لأنها اسمية من جهتها الأولى فعليّة من جهتها الأخرى ، فإذا توسط عاطف بينهما(٣) وبين الاسم المشتَغَل عنه ، جاز رفعه ونصبه جوازا حسَنا دون ترجيح ، لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبَرا عنه بجملة فعليّة معطوفا على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعليّة ، وإذا نُصِبَ كان معمولَ فعلٍ معطوفا في اللفظ على معمول فعل ، فمع كلّ واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة ، ولكل منهما ضعف وقوة ، فضَعْفُ الرفع لترتّبه على أبعد المتشاكلتين(٤) وقوّتُه لصلاحية الثاني فيه لأن يسد مسد الأول ، وضَعْف النصب لعدم صلاحية الثاني فيه أن يسدّ مسد المحمول عليه ، وقوّته لترتّبه على أقرب المتشاكلتين(٥) ، فحصل بذلك تعادل في مراعاة التشاكل ، وشهد لحسن الوجهين قوله تعالى : * والقمرَ قدّرناه منازلَ حتّى عادَ(٦) * قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع ، والباقون

---

(١) أولى ، ساقطة من ع والتسهيل .

(٢) في التسهيل : رجح .

(٣) في الأصل ، ط ، م : بينهما ، والتصويب من ع .

(٤) ، (٥) في ع : " المشاكلين " .

(٦) الآية (٣٩) من سورة يس .

بالنصب[١]، واتفقوا على نصب : ﴿ والسَّماءَ رَفَعَها ووَضَعَ المِيزانَ ﴾[٢] وكلاهما من العطف على جملة ذات وجهين ، وفيهما ردّ على الأخفش ، لأنه يستضعف النصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين مالم تتضمن الجملة المعطوفة ذكرا يرجع إلى المبتدأ[٣]، نحو : زيد لقيته وعمرا رأيته معه ، ففي مثل هذا يستوي[٤] عنده الرفع والنصب ، وأمّا في مثل : زيد لقيته وعمرو رأيته ، فلا يستحسن نصب مابعد العاطف ، لأن ذلك يستلزم عطف جملة لا محلّ لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب (وهذا ساقط عند سيبويه ، لأن ماللجمل[٥] من الإعراب)[٦] لما لم يظهر في اللفظ سقط حكمه، وجرت الجملة ذات المحل والتي لا محل لها مجرى (واحدا[٧] ، كما أنّ اسم الفاعل حين لم يظهر الضمير المرتفع به جرى مجرى مالا ضمير فيه ، فقيل في تثنيته : قائمان ، كما قيل : فرسان ، وإذا كان اسم الفاعل قد ظهر[٨] ضميره إذا جرى على غير من هو[٩] له ثم أُجري مع ذلك مجرى مالا ضمير فيه لعدم ظهوره في بعض المواضع كان مالا يظهر إعرابه أصلا أحقّ أن لا يُعتد به . وإن وقعت بعد العاطف (أمَّا) أبطلت حكم العطف فكان[١٠] للاسم بعدها ماله مفتتحا به ، فإن[١١] كان معه سوى

---

(١) الكشف : ٢ / ٢١٦ .

(٢) الآية (٧) من سورة الرحمن (جلّ وعلا) .

(٣) أوضح المسالك : ٢ / ١٧١ .

(٤) في الأصل ، ط ، م : استوى ، والمثبت من ع .

(٥) في ط : " ماللمحل " .

(٦) مابين الحاصرتين ساقط من ع .

(٧) في الأصل ، م : " واحد " والمثبت من ع ، وهذا الموضع بداية سقط من ط .

(٨) في ع : " يظهر " .

(٩) في ع : " ماهو له " .

(١٠) في ع : " وكان " .

(١١) في ع : " وان " .

العطف مايرجّح النصب على بمقتضاه[1] ، وإلا فالرفع راجح ، وإن حال بين الاستفهام وبين الاسم المشتغل عنه اسم آخر نحو : أأنت زيد ضربته ، بطل حكم الاستفهام عند سيبويه لبعده من الفعل ، ولم يبطل عند الأخفش لوجود الاستفهام في أول الكلام والفعل في آخره فيرفع (أنت) بضرب مقدرا وينصب [به][2] زيدا ، ويرى هذا أولى من جعل (أنت) مبتدأ أولا[3] ، و(زيد)[4] مبتدأ ثانيا خبره مابعده ، وهو وخبره خبر الأول[5] ، وهذا عند سيبويه أولى من الوجه الأول[6] ، فلو كان الحائل ظرفا أو شبهه اتفقا على ترجيح النّصب ، لأنّ الفصل بهما مغتفر في مواضع كثيرة .

وزعم أبو محمد بن السيد أن نصب الاسم قبل المنفي بلم أو لن أو لا راجح على الرفع[7] ، وليس بصحيح ، لأن تقدّم الاسم على فعل منفي بغير (ما) كتقدّمه على فعل مثبت ، فإنهما متقابلان كتقابل الأمر والنهي ، فكما يستوي المتقدّم[8] على فعلي[9] الأمر والنهي ، كذلك يستوي المقدّم[10] على فعلي الإثبات والنفي بغير ما ، فلو كان النفي بما لم يجز النصب ، لأنها من بين حروف النفي مخصوصة بالتصدير . ولما تقدم التنبيه على موانع[11] النصب وموجباته ومرجحاته [وسبب تسويته بالرفع ، حسنت الإحالة على ذلك ، فقلت : وإن عدم المانع والموجب والمرجح والمسوّي ، رجح

---

(١) في الأصل : " حكم بمقتضاه " ، والمثبت من ع ، م .
(٢) تكملة من ع .
(٣) في ع ، م : " أول " .
(٤) في الأصل ، م : " وزيدا " ، والتصويب من ع .
(٥) في الأصل ، م : " وهو خبر الأولى " ، والتصويب من ع .
(٦) الكتاب : ١ / ١٠٤ .
(٧) الهمع : ٥ / ١٥٦ .
(٨) في ع : " التقدم " .
(٩) في الأصل ، م : " فعل " ، والمثبت من ع .
(١٠) في ع : " التقدم " .
(١١) في الأصل ، م : " مواضع " ، والتصويب من ع .

الرفع بالابتداء ، فعلم[1] من هذا أنّ رفع (زيد) أجودُ من نصبه في قولك : زيد ضربته و/ إنّي /[2] زيد لقيته ، وعمرو مهجور، وزيد أحببتُه ، وشبه ذلك مما لا قرينة فيه من القرائن المقدم[3] ذكرها ، وإذا تقدّم على المشتغل عنه اسم هو وفاعل المشغول دالّان على شيء واحد نحو : أنا زيد ضربته ، وأنت عمرو أهنته ، رجّح نصب المشتغل عنه عند الكسائي ، لأنّ تقديمه وهو الفاعل في المعنى[4] منبّه على مزيد العناية بالحديث عنه ، فكأنّ المسند إليه متقدم ، ولا اكتراث بذلك عند غير الكسائي ، لأنّ الاسم المشار إليه لا يدلّ على فعل ولا يقتضيه فوجوده وعدمه سيّان)[5] .

(ص) وملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملابسته بدونهما ، وكذا الملابسة بالعطف في غير ذا الباب .

ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حقّق / فاعليّة ما طلق به ، خلافا لابن كيسان[6] . (٨٩/ب)

وإن رفع المشغولُ شاغله[7] لفظا أو تقديرا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه ، ولا يجوز في نحو : أزيدٌ[8] ذُهِبَ به ، الاشتغالُ بمصدر منوي ونصب صاحب الضمير ، خلافا للسيرافي وابن السراج[9] .

---

(١) تكملة من ع .

(٢) تكملة من ع .

(٣) في ع : " المتقدم " .

(٤) في الأصل ، م : " معنى " ، والمثبت من ع .

(٥) نهاية طمس وسقط من ط ، سبقت الإشارة إليه .

(٦) الهمع : ٥ / ١٥٩ .

(٧) في ط : " بشاغله " .

(٨) في ط ، ع ، م : " زيد " .

(٩) الهمع : ٥ / ١٦١ .

(ش) ملابسة الضمير بنعت نحو : أزيدا رأيت رجلا يحبّه ؟ وملابسته بمعطوف على الوجه المذكور نحو: أزيدا رأيت عمرا وأخاه ؟ فيحبّه : صفةٌ لرجل ،وأخاه : معطوف على زيد ،والهاء منهما عائدة على المنعوت والمعطوف عليه ،وبها حصلت السببية وارتفعت الأجنبيّة ،فتنزل الكلام منزلته لو قيل:(١) (أزيدًا(٢) رأيتَ مُحبّه ، وأزيدا رأيت أخاه ،فلو كان العاطف غير الواو لم تجز المسألة ، وكذا لو أُعيد العامل .

وحكم الملابسة(٣) في غير هذا الباب بالعطف كحكمها فيه ،فيجوز:(٤) مررت برجل قائمٍ زيدٌ وأخوه ، ولا يجوز : مررت برجل قائم زيدٌ أو أخوه ،لأن العاطف غير الواو ،ولا : مررت برجل قائمٍ زيدٌ وقائمٍ أخوه ،لإعادة العامل ،كما لم يجز مثل ذلك في هذا الباب .

ولا يمتنع نصب الاسم في نحو: زيد ظفرت به ،إذا كان المُراد أنّ زيدا سبب الظفر. ومنع ذلك ابن كيسان(٥) لكون المجرور فاعلا في المعنى ،وإليه أشرتُ بقولي :
ولا يمتنع نصب المشتَغل عنه بمجرور.(٦)

وإذا كان المشغول رافعا لشاغله لفظا أو تقديرا فَسّر رافعا لصاحب الضمير، وينقسم ذلك الرفع إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ ،كما انقسم النصب .

فمثال الواجب ،رفع (زيد) في قولك : إنّ زيد قام(٧) قمتُ ،ومثال الراجح رفعه نحو قولك : أزيد قام(٨)، ومثال المرجوح رفعه في نحو : زيد قائم(٩)؛ ومثال المساوي رفعه في نحو : أنا قمتُ وزيد قعَد .

---

(١) في ع : ولو قيل ولو قلت ،بدل : لو قيل .
(٢) في الاصل ،ط : زيدا ،والتصويب من ع .
(٣) مابين الحاصرتين ساقط من م .
(٤) في الأصل ،ط ،م : كقولك بدل (فيجوز) والمثبت من ع .
(٥) الهمع : ٥ / ١٥٩.
(٦) بعدها في ط: حقق فاطية ماطق به .
(٧) في الأصل ،م :" قائم " والمثبت من ع ،ط .
(٨) في ط: قائم .
(٩) في ع : قام .

وسبب كون الرفع[١] واجبا وراجحا ومرجوحا ومساويا مفهومٌ ببيان مثل ذلك في النصب ، وذكر السيرافي أن الفاعلية في نحو: أزيد قام ، راجحة على الابتداء عند الأخفش مرجوحة عند الجرمي . وفي قول سيبويه احتمال ، كذا زعم السيرافي ، وليس كما زعم بل صرح برجحان الفاعلية[٢] فإنه قال : وتقول : أعبدُ اللهِ ضرب أخوه زيدا ، لا يكون إلا الرفع ، لأن الذي من سبب عبد الله فاعل ، والذي ليس من سببه مفعول ، فيرتفع[٣] إذا ارتفع الذي من سببه كما ينتصب[٤] إذا انتصب ، ويكون المضمر مايرفع كما أضمرت في الأول ماينصب ، فإنما جُعل هذا المُظهر بيان ماهو مثله[٥] ، هذا نصه ، فبان به خلاف مازعم السيرافي .

ولم يجز سيبويه في نحو: أزيد ذُهب به ، إلّا الرفع بالابتداء ، أو بفعل مضمر[٦] ، كأنه قيل : أذَهَبَ زيد ، [وذُهِب][٧] به .

وأجاز السيرافي النصب على إسناد (ذُهب) إلى مصدر (ذَهب) منويا ، وجعل المجرور في موضع نصب وزعم أنه مذهب المبرّد . وأجاز ذلك أيضا ابن السراج[٨] ، وهو رأي ضعيف ، لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ، ولا يتضمن الفعل إلا مصدرا غير مختص والإسناد إليه منطوقا به غير مفيد ، فكيف إذا لم يكن منطوقا به .

(ص) وقد يفسِّرُ عاملُ الاسم - المشغولِ عنه العاملُ

الظاهرُ - عاملًا فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغولُ

---

(١) في الأصل ، ط ، م : " الواقع " ، والمثبت من ع .

(٢) في ع : " الفاعل " .

(٣) في الأصل ، ط ، م : " فيرفع " وفي ع : " ترفع " والتصويب من الكتاب .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " ينصب " وفي ع : " تنصب " والمثبت من الكتاب .

(٥) الكتاب : ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٦) الكتاب : ١ / ١٠٤ .

(٧) تكملة من ع .

(٨) الأصول : ١ / ٨٠ ، والهمع : ٥ / ١٦١ .

مسندا إلى غير ضميريهما ، فإن أُسند إلى أحدهما ،
فصاحبه مرفوع بمفسَّر المشغول ، وصاحب الآخر
منصوب به .

(ش) تقول : أزيدا أخاه تضربه ، أو يضربه عمرو ، فتنصب (الأخ) بفعل مضمر مفسر بتضربه ، وتنصب (زيدا) بفعل آخر مفسَّر[1] بالمضمر الذي نصب (الأخ) ، لأن المضمر الذي نصب (الأخ) قد فسّره الفعل الظاهر وعُرف واستبان حتى صار كالظاهر ، فهو مفسَّر بما بعده ، ومفسِّر للمضمر قبله .

هذا الحكم فيما أُسند فيه [الفعل][2] المشغول إلى غير ضميري الاسمين المتقدمين ، فلو أُسند إلى أحدهما نحو : أزيد أخاه يضربه ، رُفع صاحب الضمير[3] المرفوع بفعل مفسَّر بالظاهر ناصب لصاحب الضمير[4] المنصوب .

---

(١) في الأصل ، ط ، م : " مفسرا " ، والمثبت من ع .
(٢) زيادة من ع .
(٣) في الأصل ، ط ، م : " المضمر " والمثبت من ع .
(٤) في الأصل : " المضمر " والمثبت من ط ، م ، ع .

* بـــابُ تعـدّي الفعـل ولزومــــه *

(ص) إنْ[1] اقتضى فعلٌ مصوغًا له باطّراد اسمُ مفعول تامٌّ نصبَه مفعولا به ،وسُمّي متعدّيا ،وواقعا ، ومُجاوِزا ، وإلّا فلازما ،وقد يُشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين ، وإن علّق اللازم بمفعول به معنى ،عُدّي بحرف جر،وقد يجري مجرى المتعدّي شذوذا أو لكثرة الاستعمال أو لتضمين معنى يوجب ذلك . واطّرد الاستغناء عن حرف الجرّ المتعين مع أنْ وأنّ محكوما على موضعهما[2] بالنّصب لا بالجرّ، خلافا للخليل والكسائي ، ولا يُعامل بذلك لتعيّن الجارّ غيرهما ، خلافا للأخفش الأصغر[3]، ولا / خلاف في شذوذ بقاء الجرّ في نحو:[4] (٩٠/أ)

... . أشارَتْ كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابِعُ

(ش) الفعل المتعدّي ، هو الناصب مفعولا به دون حاجة إلى تقدير حرف جرّ، فإن حسُن تقدير حرف جر معدٍّ مع منصوبه بلا تأول ، قيل فيه : متعدّ بإسقاط حرف الجر، نحو قوله تعالى : * لأقعُدَنَّ لَهُم صِراطَكَ المُستَقيمَ *[5] وقوله تعالى : * أعَجِلتُم أمرَ ربِّكُم *[6] وكقول الشاعر :[7]

كأنّي إذا أسْعَى لأظفَرَ طائرًا .·. مَعَ النَّجْمِ في جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

---

(١) قبلها في ع :" تعدّي الفعل ولزومه " ،زيادة لا داعي لها .

(٢) في التسهيل :" موضعيهما" .

(٣) المغني :ص ١٥٢ .

(٤) سيأتي في شاهده قريبا .

(٥) الآية (١٦) من سورة الأعراف .

(٦) الآية (١٥٠) من سورة الأعراف .

(٧) ورد بدون نسبة في معاني القرآن للأخفش :ص ٢٩٥ .

وكقول الآخر (١) :

تَحِنُّ فتُبدِي مابها مِن صَبابَةٍ ⁂ وأُخفِي الذِي لولا الأَسَى لقَضاني

والأصل : على صراطك المستقيم ، وعن أمر ربّكم ، ولأظفر بطائر ، ولقضى عليّ .

وإلى (قضاني) ونحوه ، أشرت بقولي : وقد يجرى مجرى المتعدي شذوذا .

وإذا استعمل الفعل متعدّيا بنفسه تارة وبحرف جر تارة ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورا (٢) قيل فيه : متعدٍّ بوجهين ، ولم يُحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادة (٣) عند ثبوته نحو : شكرته ، وشكرتُ له ، ونصحتُه ، ونصحتُ له . ويسمى أيضا المتعدّي بنفسه : مجاوزا ، وواقعا . وما لابد له من حرف الجرّ فهو لازم ، ولا يتميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلّق ، فإن الفعلين قد يتّحدان معنى وأحدهما متعدّ والآخر لازم ، كصَدَّقْتُهُ وآمنتُ به ، ونَسِيتُه وذَهَلْتُ عنه ، وجَبَتُه ورَغِبتُ فيه [وأردته وهَمَمْتُ به ، وخِفتُه وأشفَقْتُ منه] (٤) واستطعته وقَدَرْتُ عليه ، ورجوته وطَمِعْتُ فيه ، وتجنبته وأعرضت عنه . وإنما يميز (٥) المتعدّي بأن تتصل به كاف الضمير أو هاؤه أو ياؤه باطّراد ، وبأن يصاغ منه اسمُ مفعول تامٌّ باطّراد نحو : صَدّقتُهُ وحَبَبْتُهُ وأردتُه ورجوتُه ، فهو مُصَدَّق ومَحبوب ومُراد ومَرجوّ . وبهذا عُلم أن (قال) متعدّ لاطّراد نحو : قلتُه فهو مَقول . ولو قُصد هذان الأمران من ذَهَلت ، ورغبت وطمعت وأعرضت ، لم يستغن عن الحرف ، كقولك : ذَهَلت عنه ورغبت فيه ، وطمعت فيه ، وأعرضت عنه ، فهو مذهول عنه ، ومرغوب فيه ، ومطموع فيه ، ومُعرَض عنه ، فلا يتأتّى [ذلك] (٦)

---

(١) هو عروة بن حزام ، الحماسة البصرية : ٢/١٦٧ ، والمغني : ص ١٥٢ ، وشرح أبياته : ٣ / ٢٢٧ ، والمقاصد : ٢/٥٥٢ ، والهمع : ٢ / ٢٩ .

(٢) في ع : " مستندا " .

(٣) في ع : " بزيادته " .

(٤) تكملة من ع .

(٥) في الأصل : " تميز " والمثبت من ع .

(٦) زيادة من ع .

صوغ المفعول تامًّا، بل ناقصا، أي: مفتقرا إلى حرف الجر، فتعلم بذلك لزومه وعدم تعدّيه، كما علمت بالتمام التعدّي، وبهذا يُعلم صحة تقدير حرف الجر في قوله: "لأظفر طائرا"[١]؛ لأنك لا تقول: ظفرتُه فهو مظفور [بل تقول: ظفرتُ به فهو مظفور به][٢] وكذا لا يقال في الصراط إلا: قعدتُ عليه [فهو مقعود عليه][٣]؛ لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها.

وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقرُ إلى حرف جرّ فليُعلم أن الأصل ألّا يُحذف حرف الجر، فإن ورد حذفه وكثر قُبِل وقيس عليه، وإن لم يكثر قُبل، ولم يُقس عليه، فمن الذي كثر قولهم: دخلتُ الدّارَ والمسجدَ، ونحو ذلك، فيقاس على هذا: دخلتُ البلدَ والبيتَ، وغير ذلك من الأمكنة.

ومن المقتصر فيه على السماع[٤] "توجّه مكّةَ" و"ذهب الشامَ"[٥] و"مُطِرنا السّهلَ والجَبَلَ"[٦] و"ضُرب فلانٌ الظّهرَ والبطنَ"[٧] فلا يُقاسُ على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها. وإلى: دخلتُ البلدَ، ونحوه أشرت بقولي: أو لكثرة الاستعمال. وأشرتُ بقولي (أو لتضمّن معنى يوجب ذلك) إلى قول بعضهم: "رَحُبَكُم الدّخولُ"[٨]؛ فإنه ضمّنه معنى وَسِعَ فأجراه مجراه.

واطّرد حذف حرف الجرّ مع أنْ وأنّ، إن تعيّن عند حذفه نحو: عجبت أنْ يُبغَضَ ناصحٌ، وطمعت أنّك تقبل، فلو لم يتعين الحرف عند حذفه مع أنْ وأنّ

---

(١) سبق في شاهده قريبا.

(٢) تكملة من ع.

(٣) تكملة من ع.

(٤) في ع: "المسموع".

(٥) أصول ابن السراج: ١ / ١٧١.

(٦) الكتاب: ١ / ١٥٨، ١٥٩، وأصول ابن السراج: ٢ / ٥٣.

(٧) الكتاب: ١ / ١٥٨، ١٥٩.

(٨) اللسان (رحب)، وقائله نصر بن سيار.

لا متنع الحذف نحو : رغبت أن يكون كذا ، فإنه لا يُدرى ، هل المراد : رغبت في أن يكون ، أو عن أن يكون، والمرادانِ متضادّان معنى ، فيمتنع الحذف في مثل هذا . ومذهب الخليل والكسائي في أنْ وأنّ عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنّهما في محل جرّ ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محلّ نصبٍ،[1] وهو الأصح ، لأن بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثيرٌ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل ، وقد يُستشهد لمذهب الخليل والكسائي بما أنشده الأخفش من قول الشاعر[2] :

وما زرتَ ليلَى أنْ تكونَ حبيبةً .·. إليّ ، ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ

وأجاز علي بن سليمان الأخفش ، أن يُحكم باطّراد حذف حرف الجرّ والنصب فيما لا لبس فيه ،[3] كقول الشاعر[4] :

.... وأخفي الذي لولا الأُسَى لقضاني

---

(١) قال ابن هشام : " وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر ، وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو " المغني : ص ٥٨٠ ، ويؤيد هذا الاعتراض قول سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : " وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون " ٥٢ المؤمنون ، فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة . فإن حُذفت اللام من أنْ فهو نصب . . هذا قول الخليل . . ولو قال إنسان : إنّ (أنّ) في موضع جر في هذه الأشياء لكان قولا قويا . . " الكتاب : ٣/١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .
وعلى هذا فالخليل يرى أن المحل هو النصب لا الجر ، وأن سيبويه يجيز الوجهين .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه : ١/٨٤ ، والكتاب : ٣/٢٩ ، والانصاف : ص ٣٩٥ ، والمغني : ص ٥٨١ ، والمقاصد : ٢/٥٥٦ ، والهمع : ٢ / ٨١ .

(٣) المغني : ص ١٥٢ .

(٤) تقدم الاستشهاد به قريبا في هذا الباب.

والصحيح أن يتوقف فيه على السماع ، قال سيبويه بعد أن حكى قولهم : " عَدَدْتك ، ووزنتك ، وكِلْتُك [١] ؛ ولا تقول : وهبتك [لأنهم لم يعدّوه ، ولكن وَهبتُ لك] [٢] قال المبرد : لا يقال : وهبتك [٣] لئلا يتوهم كونُ المخاطب موهوبا ، فإذا زال الأشكال نحو : وهبتك الغلام ، جاز .

وحكى أبو عمرو الشيباني : " انطلِق مَعِي أَهَبك نَبْلاً [٤] " يريد : أهب لك ، ولا خلاف في شذوذ حذف حرف الجر وبقاء عمله كقول / الشاعر : [٥] (٩٠ / ب)

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ .·. أشارتْ كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أراد : أشارت إلى كُليب ، فحذف (إلى) وأبقى عملها . ومثله [٦] :

وكريمةٍ من آلِ قيسَ أَلِفْتُهُ .·. حتّى تَبذَّخَ فارتَقَى الأعْلامِ

[أراد : إلى الأعلام] [٧] فحذف (إلى) وأبقى الجر .

(ص) - فصل -

المتعدّي من غير بابي (ظنّ) و(أعلم) متعدٍّ إلى واحد ومتعدّ إلى اثنين ، والأول متعدّ بنفسه وجوبا ، وجائز التعدّي واللزوم ، وكذا الثاني بالنسبة إلى أحد

(١ ، ٢) الكتاب : ١ / ٣١٨ .

(٣) تكملة من ع .

(٤) اللسان (وهب) .

(٥) هو الفرزدق ، ديوانه : ١ / ٤٢٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٣٩ ، والمغني : ص ٣ ، والخزانة : ٣ / ٦٦٩ ، والمقاصد : ٢ / ٥٤٢ ، ٣ / ٣٥٤ .

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤٣١ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٤٠ ، والمقاصد : ٣ / ٣٤١ ، والهمع : ٢ / ٣٦ .

(٧) تكملة من ع .

المفعولين ، والأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس
كذلك ، وتقديم ما لا يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ ، وترك هذا الأصل
واجب وجائز وممتنع لِمِثْل القرائن المذكورة فيما مضى .

(ش) لمَّا تقدم الكلام على ظنَّ وأعلم وأخواتهما (١) استثنيتهنّ (٢) [هنا] (٣) بقولي : المتعدي من غيرها بي ظن وأعلم . وبينت أن المتعدي ما سواهما لا يُوجد منه متعدٍّ إلى أكثر من اثنين ، بل هو إما متعدٍّ إلى واحد بنفسه أبدا كضرب وأكل ، مما لا يحتاج إلى حرف جر ، وإما متعدٍّ بنفسه تارة وبحرف جرٍّ تارة ، كشَكَر ونصح مما يُقال له متعدٍّ بوجهين . وقد أشرت إلى ذلك قبل هذا مجملا ، ثمَّ أشرتُ إليه الآن مفصَّلا ، ثمَّ بينتُ أن المتعدِّي إلى اثنين من هذا الباب إمَّا متعدٍّ إليهما بنفسه نحو : كَسَا وأعطى ، وإمَّا متعدٍّ إلى أحدهما بنفسه أبدا وإلى الآخر بوجهين نحو : اختار وأَمَرَ ، تقول : كسوت زيدا ثوبا ، وأعطيته درهما ، فلا تحتاج إلى حرف جرّ ولا يجوز لك أن تأتي به ، وتقول : اخترتُ زيدا قومَهُ ، وأمرته الخيرَ ، واخترتُه من قومه ، وأمرته بالخير ، ومأخذ هذا النوع السَّماع . [والأصل تقديم المفعول الذي هو فاعل معنى على المفعول الذي ليس كذلك ، كزيد من مسألة (أعطيت زيدا درهما) فإنه مفعول في اللفظ فاعل في المعنى ، لكونه آخذا ومتناولا ، بخلاف الدّرهم فإنّه مفعول في اللفظ والمعنى ، فأصله أن يتأخّر ، وأصل الآخر أن يتقدّم ، وكذا الأصل تقديم ما يتعدّى إليه الفعل بنفسه أبدا وتأخير ما يتعدّى إليه بوجهين ، لأن عُلقَةَ ما لا يحتاج إلى واسطة أقوى من عُلقَةَ ما يحتاج إليها ، فلذلك يقال : أعطيت درهمه زيدا ، واخترت قومه عمرا ، ولا يقال : أعطيت صاحبه الدّرهم ، ولا : اخترت أحدَهم القومَ ، إلا على قول من قال : ضَرَب غلامُهُ زيدا .

---

(١) في الأصل ، ط ، م وأخواتها ، والمثبت من ع .

(٢) في الأصل ، ط ، م : استثنيتها ، والمثبت من ع .

(٣) تكملة من ع .

ومثال وجوب ترك الأصل : ماأعطيت درهما إلا زيدا ، وأعطيت الدّرهمَ صاحبَه .

ومثال امتناع ترك الأصل : ماأعطيت زيدا إلّا درهما [1] ، وأضربت [2] زيدا عمرا [بمعنى : جعلتُ زيدا يضرب عمرا] [3] فالأول والثاني نظيرا (ماضرب عمرا إلا زيدٌ ، وضرب زيدا غلامُه) ، والثالث والرابع نظيرا (ماضرب زيدٌ [4] إلا عمرا ، وضرب موسى عيسى) . وإلى هذا أشرت بقولي : واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى . وما خلا من سبب الوجوب وسبب الامتناع فجائز بقاؤه على الأصل نحو : كسوت زيدا ثوبا . ومخالفته للأصل نحو : كسوت ثوبا زيدا .

(ص) - فصل

يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أنّ) مشددة أو مخففة وتقدم به إن تضمن معنى استفهام أو شرط أو أُضيف إلى ماتضمنهما [5] أو نَصَبه جواب أمّا . ويجوز في غير ذلك - إن عُلم النصب - تأخير الفعل غير تعجّبي ولا موصول به حرفٌ ولا مقرون بلام ابتداء أو قَسَم مطلقا ، خلافا للكوفيين في منع نحو : زيدا غلامُه ضرَبَ ، وغلامَه أو غُلامَ أخيه ضرب زيدٌ ، وما أراد أخَذَ زيدٌ ، وماطعامَك أَكَلَ إلّا زيدٌ .

ولا يُوقَعُ فعلُ مُضْمَرٍ متّصلٍ على مفسرِه الظاهر ، وقد يوقع على مضاف إليه ، أو موصول بفعله .

(ش) لا يجوز في (علمتُ أنّكَ منطلق) ولا (خِلتُ أنْ ستَفعل) : أنّكَ منطلق

---

(١) في الأصل ، ط ، م : " إلا عمرا " ، والمثبت من ع .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " وأعطيت زيدا " ، والمثبت من ع .

(٣) تكملة من ع .

(٤) في ط : " زيدا " سهو .

(٥) في التسهيل ، م : " ماتضمنها " .

علمت ، ولا[1] أنْ ستفعلُ خِلت ، لأن (أنَّ) المشدّدة[2] والمخففة منهـا لا يُبتدأ بهما[3] كلام ، وعلى ذلك نبّهت بقولي : يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أنَّ) مشددة أو مخففة . ولا يُعترض على هذا بقوله تعالى : * وأنَّ هذه أمتكم أمةً واحدةً *[4] و * أنَّ المساجد لله *[5] لأن[6] الأخفش جعل تقديرهما : ولأنَّ هذه أمتكم أمةً واحـــدة وأنا ربكم فاتقون ، ولأنَّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً[7] ؛ فإن جواز هذا مرتب على تقدير اللام وتقدير الجر بها ، وهو عند سيبويه أقوى من جعل (أنَّ) في موضع نصب كما يراه الخليل[8] ؛ ولو قدّر نصبا لم يجز تقديمها كما لا يُقدّم في : علمتُ أنَّ زيـداً منطلق ، فإن المنصوب بحذف حرف الجر ، فرعُ المنصوب بمتعدّ فلا يقع إلا حيث يقع ، ومنصوب الفعل يعم المفعول به والظرف وغيرهما . فإذا كان أحد أسماء الاستفهام أو الشرط ، وجب تقديمه على الفعل نحو : مَنْ رأيت ؟ / وأيّهم لقيت ؟ ومتى قدمت ؟ (٩١/أ) وأين أقمت[9] ؟ ومَنْ تكرمْ يكرمْك ، وأيّهم تدعُ يجبْك ، ومتى تعِنْ تُعَنْ ، وكذا المضاف إلى شيء منهما نحو : غلامَ مَنْ رأيت ؟ ، وفعلَ أيّهم استحسنتَ ؟ ، وكذا المنصـــوب بفعل وقع جوابا لأمّا ، نحو : * فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ *[10] وما سوى ذلك من منصوب بفعل متصرّف فجائز تقديمه عليه إن ظهر النصب ، أو أغنى عن ظهوره قرينة نحو : زيداً ضرب عمرو ،

---

(١) لا ، ساقطة من ع .

(٢) في ع : " المفتوحة " بدل : المشددة .

(٣) في ع : " بها " .

(٤) الآية (٥٢) من سورة المؤمنون ، بفتح (أن) ، وقراءة الكوفيين بكسرها ، الكشف : ٢/١٢٩ .

(٥) الآية (١٨) من سورة الجن .

(٦) في ع : " فان " .

(٧) معاني القرآن للأخفش : ١/١٠٩ ، ١١٠ .

(٨) الكتاب : ٣/١٢٧ ، ١٢٨ .

(٩) في الأصل ، ط ، م : " قمت " ، والمثبت من ع .

(١٠) الآية (٩) من سورة الضحى .

وخباري صاد موسى . فإن كان الفعل صِلة حرف أو مقرونا بلام الابتداء [غير مسبوق بأن][1] أو جواب قَسَم[2] وجب تأخير مايتعلّق به نحو: من البِرّ أن تكفّ لسانك ، وإنّ الله لَيُحبّ[3] المحسنين ، ووالله لأقولَنّ الحقّ ، فإن خلا الفعل من ذلك ، جاز تقديم منصوبه عليه مطلقا ، خلافا للكوفيين في منع [نحو][4]: زيدا غلامُهُ ضرب ، وغلامَهُ ضرب زيدٌ ، وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ ، وماأراد : أخذَ زيد ، وماطعامَك أكلَ إلا زيد ، فإنّ الكوفيين يمنعون هذه المسائلَ وأشباهَها ، وهي جائزة لثبوت استعمالها فمثال : زيدا غلامُه ضرب ، قول رجل من طيء في كَعْب بن زهير وأخيه رضي الله عنهما ورحم كَعْبا[5]:

كَعْبًا أخوه نَهى فانقادَ مُنْتهيًا .·. ولو أبى باءَ بالتّخليدِ في سَقَرا

ومثال : غُلامَه ضرب زيد ، قول الشاعر[6]:

رأيَهُ يَحْمَدُ الذي ألِفَ الحَزْمَ .·. ويشْقَى بِسَعْيِهِ المَغْرُورُ

ومثال : غلامَ أخيه ضَرَبَ زيد ، قول الآخر[7]:

شرّ يَوميها وأغْـواهُ لَهـا .·. رَكِبَتْ عَنْزُ بِحِدْجٍ جَمَـلا

ومثال : ماأراد أخذ زيد ، قول الشاعر[8]:

ماشاءَ أنشأَ ربّي والذي هُوَ لَمْ .·. يَشأْ فلَسْتَ تراهُ ناشِئًا[9] أبدا

---

(١) تكملة من ع .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " أو القسم " ، والتصويب من ع .

(٣) في ع : " وليحب الله " .

(٤) زيادة من ع .

(٥) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤٣٦ ، وشفاء العليل : ص ٤٤٩ .

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤٣٧ ، وشفاء العليل : ص ٤٤٩ .

(٧) سبق الاستشهاد به في باب المضمر .

(٨) سبق الاستشهاد به في باب المضمر .

(٩) في ط : " ناشئا تراه " .

ومثال : ماطعامك أكل إلا زيد ، قول الشاعر:(١)

مالمرء ينفع إلا ربه فعلا ∴ م تستال لغير(٢) اللهِ آمال

ولا يوقع فعل مضمر(٣) متصل على مفسره الظاهر نحو: زيدا ضرب ، على أن يكون : زيد(٤) ضرب نفسه ، فيسند (ضرب) إلى ضمير يفسره لفظ (زيد) [ولفظ زيد](٥) منصوب به ، فلا يجوز هذا ، لأن جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يستغنى عنه ، وهو الفاعل، على مفهومية ما يستغنى عنه وهو المفعول ، فلو كان الفاعل ضميرا منفصلا جاز إيقاع فعله على مفسره الظاهر ، نحو : ماضرب زيدا إلا هو، لأن الضمير المنفصل فيما نحن بسبيله مقدر قبله ظاهر مبدل منه الضمير، فتقدير ، ماضرب زيدا إلا هو: ماضرب زيدا أحد إلا هو ، فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقدر سهّل إيقاع فعله على مفسره الظاهر ، فحكم بالجواز.

وقد يوقع فعل ضمير متصل على مضاف إلى مفسر الضمير نحو : غلامَ هندٍ ضربت ، ففاعل (ضربت) ضمير هند ، وجاز هذا ، لأنه في تقدير ضربت هندٌ غلامَها، ومثله قول الشاعر:(٧)

أجلَ المرءِ يستحثّ ولا يد ∴ ري إذا يبتغي حصولَ الأماني

يريد : المرءُ في وقت ابتغائه حصول الأماني(٨) يستحث أجله ولا يشعر.

وقد يوقع فعل ضمير متصل على موصول بفعل مسند إلى مفسّر الضمير نحو:

---

(١) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤٣٧ ، وشفاء العليل : ص ٤٤٩ .

(٢) في ع : " بغير " .

(٣) في ع : " ضمير " .

(٤) في ط: " زيدا "، سهو.

(٥) تكملة من ع .

(٦) في الأصل ، ط: " مايستغنى " ، تحريف ، والتصويب من ع ، م .

(٧) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤٣٨ ، وشفاء العليل : ص ٤٥٠ .

(٨) في الأصل ، ط، م : في وقت ابتغائه الأمالي ، والمثبت من ع .

ماأراد زيد أَخَذَ ، فما في موضع نصب بأَخَذَ، وزيد فاعل (أراد) وهما صلة لِمَا ، وفاعل أخذ ضمير زيد ، وجاز هذا لأن التقدير: أخذ زيدٌ ماأراد . ومثله قول الشاعر:(١)

ماحَبَّتْ النفسُ مِمّا راقَ مَنْظَرُهُ ∴ رامَتْ ولم يَنْهَهَا بأسٌ ولا حَذَرُ

(ص) - فصل

يجوز الاقتصارُ قياسا على منصوب الفعل مستغنًى
عنه بحضور معناه أو سببه أو مقارنه أو الوعد به أو السؤال
عنه بلفظه أو معناه ، أو عن متعلّقه(٢) ، وبطلبه ، وبالردّ
على نافيه ، أو الناهي عنه ، أو على مثبته أو الآمر به .
فإن كان الاقتصار في مَثَلٍ أو شبهه في كثرة الاستعمال ،
فهو لازم .
وقد يُجعل المنصوب مبتدأً أو خبرا ، فيلزم حذف
ثاني الجزأين .

(ش) المقصود هنا التنبيه على حذف الفعل وفاعله والاقتصار على المفعول به ، لأن الباب له ، لكنّي ذكرت لفظا صالحا للمفعول به وغيره من منصوبات الفعل ، لأنها كلها متساوية في صحّة النصب بفعل محذوف كقولك : زيدا ، لمن قال : من ضربت ؟ وكقولك : حين ظَلَمَ ، لمن قال : متى [ضربته](٣) ؟ وكقولك : ضربا يردعه ، لمن قال : أي ضرب ضربته ؟ ، وكقولك : تأديبا ، لمن قال : لِمَ ضربته ؟ وكقولك : مكتوفا لمن قال : كيف ضربته ؟ .

ولغير المفعول به مواضع يُستوفى فيها بعون الله بيان مايحتاج إليه .

ومثال الاستغناء عن لفظ الفعل بحضور معناه ، قولك لمن شرع في إعطاء :

---

(١) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٤٣٩ .
(٢) في ع : "أو بطلبه" .
(٣) تكملة من ع .

زيدًا[١] ، بإضمار (أعطِ) ، ولمن شرع في ذكر رؤيا : خيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا ، بإضمار (رأيتَ) ، ولمن قطع حديثا : حديثَك ، بإضمار (تمّم) ، أو نحو ذلك .

ومثال الاستغناء بسبب الفعل قول الشاعر[٢] : (٩١/ب)

إذا تغنّى الحمامُ الوُرْقُ هيّجني .·. ولو تسلّيت عنها أمَّ عمّارِ

بإضمار (ذكرتُ) لأنّ التهييج سببُ التذكّر[٣] وباعث عليه .

ومثال الاستغناء بحضور مقارنه قولك لمن[٤] تأهب للحجّ : مكّةَ ، بإضمار (أراد) ويريد[٥] ، ولمن سدّد سهما : القرطاسَ ، بإضمار (تصيب) ، وللمواجهين مطلع الهلال إذا كبّروا : الهلالَ ، بإضمار (رأوا) ، ومن هذا القبيل قول الشاعر[٦] :

لن تراها ولو تأمّلتَ إلّا .·. ولها في مفارق الرّأسِ طيبا

بإضمار (ترى) لأنّ رؤية الشخص مقارنة لرؤية مايشتمل عليه ، فاستغنى بفعل إحداهما عن فعل الأخرى . وينبغي أن يكون (ترى) المضمر بمعنى (تعلم) لأنه إذا كان بمعنى (تبصر) يلزم من ذلك كون الموصوفة مكشوفة الرأس . وينبغي أيضا أن تجعل الفعل المضمر خبر مبتدأ محذوف ، لئلا تكون واو الحال داخلة على مضارع مثبت ، وذلك[٧] غير جائز عند[٨] الأكثرين ، وما أوهمه[٩] قدّر قبله مبتدأ ، ومثل هذا البيت قول الآخر[١٠] :

---

(١) في الأصل : " زيد " ، سهو .

(٢) هو النابغة الذبياني ، ديوانه : ص ٢٠٣ ، وفيه التخريج .

(٣) في ع : " الذكر " .

(٤) في ع : " قول من " .

(٥) تكملة من ع ، ومكانها في الأصل ، ط ، م : مكّة .

(٦) نسب لعبد الله بن قيس الرقيّات ، ملحقات ديوانه : ص ١٧٦ ، والكتاب : ٢٨٥/١ .

(٧) في ع : " فإن ذلك " .

(٨) في ع : " إلا عند الأكثرين " ، وليس من داع لزيادة إلا " .

(٩) في ع : " أوهم " .

(١٠) هو عبد العزيز الكلابي ، الكتاب : ٢٨٨/١ ، والمقتضب : ٢٨٤/٣ .

وَجَدْنا الصَّالِحِينَ لَهُم جَزاءً ∴ وَجَنّاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلا

أي : لهم جزاءً ووجدنا لهم جناتٍ ،فأضمر ،لأن الوُجدانَين متقارنان،[1] فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر ، ومن هذا القبيل قول الآخر:[2]

فكَرّتْ تَبْتَغِيهِ فوافَقَتْــهُ ∴ على دَمِهِ ومَصْرَعِهِ السِّباعا

أي : ووافقت على دمه ،فأضمر ،لأنّ الموافقتين مقترنتان ،فاستغني بفعل إحداهما عن فعل الأخرى، ويُروى : فصادَفَتْه ،ومن هذا القبيل قول الآخر:[3]

تَذَكَّرَتْ أرضًا بِها أَهْلُها ∴ أخوالَها فِيها وأعمامَها

أي : وتذكرت أخوالَها فيها وأعمامَها ،فأضمر ،لأنّ التذكّرين[4] مقترنان ،فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر .

ومن هذا القبيل قول الآخر:[5]

قَدْ سالَمَ الحَيّاتُ منه القَدَمَا ∴ الأفعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

أراد : قد سالم الحياتُ منه القدمَ ،وسالمت القدمُ الأفعوانَ[6] والشجاعَ الشجعمَ،

---

(١) في ع ،م :"متقاربان" .

(٢) هو القطامي ،ديوانه ص : ٤١ ،وفيه التخريج .

(٣) هو عمرو بن قميئة ،ديوانه :ص ١٨٤ ،وفيه التخريج ، وانظر الكتاب: ٢٨٥/١ .

(٤) في الأصل ،ط،م :"التذكيرين" والمثبت من ع .

(٥) نسبا لمجموعة من الشعراء منهم عبد بني الحسحاس والعجاج وأبوحيان الفقعسي ، ومساور العبسي والدبيري .
وهو في ملحقات ديوان العجاج :ص ٨٩ ،والكتاب : ٢٨٧/١ ،والمقتضب ٢٨٣/٣ ،وجمل الزجّاجي :ص ٢٠٥ ،والخصائص: ٤٣٠/٢ ،والمغني : ص ٧٨١ ،والخزانة : ٥٦٩/٤ ،٥٧٤ ،واللسان (شجعم) ،والمقاصد : ٨٠/٤ .

(٦) الأفعوان : ساقطة من ع .

فحذف لأن المسألتين مقترنتان ، فاستغنى بفعل إحداهما عن فعل الأخرى .

ويُروى :

قد سالَمَ الحيّاتِ منه القدما ... ...

على جعل (الحيّات) مفعولا ، (والقدمان) فاعلا[١] ، وحُذفت النون كما حذفت نون :

هُما خطّتا إمّا إسارٌ ومِنّةٌ ... ...[٢]

بالرفع .

ومثال الاستغناء بالوعد قولك : زيدا ، لمن قال : سأُطعم من احتاج ، بإضمار (أطعِمْ) .

ومثال الاستغناء بالسؤال عن الفعل بلفظه قولك لمن قال : هل رأيت أحدا ؟ بلى ، زيدا ، بإضمار (رأيت) .

ومثال الاستغناء [بالسؤال][٣] عن الفعل بمعناه دون لفظه قول من قال : " بلى وِجاذًا[٤] " حين قيل له : أفي مكان كذا وَجْذٌ ؟ بإضمار (أعرف) ، لأن قوله : أفي مكان كذا وَجْذٌ ؟ : بمعنى : أتعرف فيه وَجْذًا ؟ .

ومثال الاستغناء عن الفعل المسئول عن متعلّقه قوله تعالى : ﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم ، قالوا : خيرًا ﴾[٥] فنصب (خيرا) بأنزلَ ، مضمرا .

---

(١) في ع : " فاعل " .

(٢) صدر بيت لتأبط شرًّا تقدم الاستشهاد به في باب إعراب المثنى ، وعجزه : وإمّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ .

(٣) تكملة من " ع " .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٥٦ .
والوَجْذ : النقرة في الجبل تمسك الماء ، ويستنقع فيها ، وقيل الحركة . اللسان (وجذ) .

(٥) الآية (٣٠) من سورة النحل .

ومثال الاستغناء [عن الفعل][1] في طلبه قولهم : "ألا رجلَ إمّا زيدا وإمّا عمرا" يريدون : اجعَلْه زيدا أو عمرا ، ومنه قولهم : "اللهمّ ضَبُعًا وذِئبا"[2] بمعنى : اجْمَعْ فيها ضبعا وذئبا .

ومثال الاستغناء عن الفعل في الرّد على نافيه ، قولك لمن قال : ما لقيت أحدا : بلى ، زيدا ، بإضمار (لَقيت) .

ومثال الاستغناء عن الفعل في الرد على الناهي عنه قولك لمن قال : لا تضرب أحدا : بلى ، مَنْ أساء ، بإضمار (اضربْ) .

ومثال الاستغناء عن الفعل في الرّد على الآمر به قولك لمن قال : تعلّم لغة : لا ، بل نحوا ، بإضمار (أتعلّم) .

ومثال الاستغناء عن الفعل في الرد على مثبته قولك لمن قال : ضرب زيد عمرا ، لا بل عامرا ، بإضمار (ضرب) فهو[3] ردّ على وفق اللفظ [والمعنى][4] ، وأمّا الردّ على وفق المعنى دون اللفظ فكقوله تعالى : ﴿ وقالوا كونوا هُودا أو نصارى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلّةَ إبراهيمَ ﴾[5] أي : بل نتّبع مِلّة إبراهيم ، فأضمر (نتّبع) لأنّ معنى : (كونوا هُودا أو نصارى) : اتّبعوا مِلّة اليهود أو مِلّة[6] النّصارى ، فالإظهار والإضمار جائزان في أمثال هذه المسائل قياسا ، فإن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلا أو جاريا مجرى المَثَل في كثرة الاستعمال ، امتنع الإظهار ولزم الاقتصار ، فالمثل كقولهم :

---

(١) تكملة من ع ، ط ، م .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٥٥ .

(٣) في ع : "فهذا" .

(٤) تكملة من ع .

(٥) الآية (١٣٥) من سورة البقرة .

(٦) في الأصل ، ط ، م : "وملة" .

"كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ"[1] أي : ائتِ ولا ترتكب و" هذا ولا زَعَماتِك"[2] أي : ولا أتوهَّم، و" كِلَيْهما وتَمْرًا"[3] أي : اعطِني وزدني . والجاري مجرى المثل قولهم :" حَسْبُكَ خيرًا لكَ"[4] و" وراءَكَ أوسعَ لكَ"[5]، وكقوله تعالى : ﴿ فآمِنوا خيرًا لكُم ﴾[6] و﴿ انتَهوا خيرًا لكم ﴾[7]. قال سيبويه : وحذفوا الفِعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام ، ولِعِلْم المُخاطَبِ أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له[8]: انتَهِ ، فصار بدلا من قوله : إئتِ خيرا . . . قال : ونظير ذلك من / الكلام قوله :" انتَهِ[9] أمرًا قاصِدًا" فإنما قلت : (٩٢/أ) انتهِ وأتِ أمرًا قاصِدا ، إلّا أنّ هذا يجوز فيه إظهار الفِعل[10]. يعني أن قول من قال : " انتَهِ أمرًا قاصِدًا" ليس مثل : انتَهِ خيرًا لك ، في كثرة الاستعمال فيلزم[11] إضمار الفعل فيه كما التزم إضمار الفعل في ذلك ، وقد غفل الزمخشري عن كلام سيبويه فجعل : ﴿ انتَهوا خيرًا لكُم ﴾[12] و" انتَهِ أمرًا قاصِدًا"[13] سَواءً[14]. ومذهب الكسائي أنّ (خيرًا)

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٨١ .

(٢) السابق : ١ / ٢٨٠ ، وأصول ابن السراج : ٢ / ٢٥٣ .

(٣) أمثال أبي عبيد : ص ٢٠٠ ، وفصل المقال : ص ١١٠ ، والجمهرة : ٢ / ١٤٧ ، والفاخر : ص ١٤٩ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٥١ ، والمستقصى : ٢ / ٢٣١ ، والكتاب : ١ / ٢٨٠ ، وأصول ابن السرّاج : ٢ / ٢٥٣ ، ويروى " كلاهما وتمرا " .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٨٢ ، وأصول ابن السراج : ٢ / ٢٥٣ .

(٥) السابقان .

(٦) الآية (١٧٠) من سورة النساء .

(٧) الآية (١٧١) من سورة النساء .

(٨) زيادة من الكتاب .

(٩) بعدها في الكتاب : يافلان . الكتاب : ١ / ٢٨٤ .

(١٠) الكتاب : ١ / ٢٨٤ .

(١١) في ع : " فلزم " .

(١٢) الآية (١٧١) من سورة النساء .

(١٣) سبق الاستشهاد به قريبا .

(١٤) الهمع : ٣ / ١٩ .

منصوبٌ بِيَكُنْ محذوفا ، والتقدير : يكن الانتهاء خيرا لكم . ورد عليه الفراء بأن قال : لو صح هذا التقدير لجاز أن يقال : انتهِ أخانا ، على تقدير: تكن أخانا . وزعم هو أن التقدير: انتهِ انتهاءً خيرا (لك)[1] ، فحذف المصدر وأُقيمت صفته مقامه.[2] وهذا القول مردود بقولهم " حَسْبُكَ خيرًا لك "[3] فإن تقدير مصدر هنا لا يحسن ، وبقولهم : " وراءَك أوسعَ لك "[4] ، فان (أوسع) صفة لمكانٍ لا لمصدر ، ومثله ما أنشد سيبويه من قول الشاعر[5]:

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَيْ[6] مالِكٍ ∴ أو الرُّبا بينَهما أسْهَلا

وأسهل ، بمعنى : مكان سهل . وأجاز السيرافي أن يكون مكانا بعينه ، وعلى كل حال لا يصلح أن يُراد به المصدر ولا أن يُراد به ما قدّر الكسائي .

وإذ ابطل قول الكسائي وقول الفراء ، تعيّن الحكم بصحة القول الأول ، وهو قول الخليل وسيبويه (رحمهما الله)[7] .

وقد جعل سيبويه من المنصوب باللازم إضماره قول ذي الرمة[8] :

دِيارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا[9] ∴ ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

---

(١) زيادة من ع .

(٢) المعاني للفراء : ١/ ٢٩٥.

(٣)،(٤) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٥) هو عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه : ص ١٦٠ ، والكتاب : ١ / ١٨٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٤٤ ، والخزانة : ١ / ٢٨٠ .

(٦) سرحتا مالك : شجرتان لمالك .

(٧) زيادة من ع .

(٨) ديوانه : ص ٢٣ ، وفيه التخريج . وانظر الكتاب : ١ / ٢٨٠ ، والخزانة : ١ / ٣٨٨ .

(٩) في الأصل : " تساعدنا " ، والمثبت من ط ، ع ، م .

قال سيبويه : كأنه قال : أذكرُ ديارَ ميّة ، ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم،(١) وقال سيبويه : ومن العرب من يرفع الديار،كأنه يقول : تلك ديار فلانة ، وقال أيضا : ومن العرب من يقول : "كِلاهما وتمرًا" ،كأنه قال : كلاهما لي ،وزدني تمرًا ، "وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ" ، كأنه قال : كلّ شيء أَمَم ولا شتيمة حرّ ، وترك ذكر الفعل بعد لا . هذا نصه.(٢) وإلى هذا أشرت بقولي : وقد يجعل المنصوب مبتدأ وخبرا .

وقد تناول قولي : فإن كان الاقتصار في مثلٍ أو شبهه في كثرة الاستعمال نحو: إيّايَ وكذا ،بإضمار (نحّ) ،ونحو: إيّاكَ وكذا ،بإضمار (اتّقِ) ، وهذا المسمّى تحذيرا ، ولا يلزم إضمار الناصب فيه إلا مع (إيّاك) وأخواتها ،ومع مكرر نحو : الأسدَ الأسدَ ، ومع معطوف ومعطوف عليه نحو :" مازِ رأسَكَ والسيفَ" ،ولا يُحذف العاطف بعد (إيّاك) إلا والمحذور مجرور بمن ، نحو : إيّاكَ من الشَّرِّ ، وتقديرها مع أنْ كافٍ نحو : إياك أن تُسيءَ ،على تقدير: إيّاكَ من أن تسيء، فحذفت (مِنْ)لأنّ مثل هذا في (أنّ) مطرد ،فلو وقعت (الإساءة) موقع (أن تسيء) لم يجز حذف (من) إلا في الضرورة كقول الشاعر:(٣)

وإيّاك إيّاك المِراءَ فإنه .:. إلى الشَّرِّ دعّاءٌ وبالشَّرِّ آمِرُ

أراد : إيّاكَ أن تماري ،ثم أوقع موقع (أن تُماريَ) المِراءَ ،فعامله معاملة ما هو واقع موقعه . ويجوز أن يكون نصب المِراء بفعل مضمر غير الذي نصب إيّاك ،وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا في الشعر .

وليس العطف بعد (إيّاك) من عطف الجمل ، خلافا لابن طاهر وابن خروف(٤) ،

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٨٠ .

(٢) السابق .

(٣) هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي ،الكتاب : ١ / ٢٧٩ ،والمقتضب : ٣ / ٢١٣ ،والخصائص: ٣ / ١٠٢ ،وشرح المفصل : ٢ / ٢٥ ،والمقاصد : ٤ / ١١٣ ،والخزانة: ١ / ٤٦٥ ،ويُروى . . . : إلى الشرّ دعّاءٌ وللشرّ جالِبُ.

(٤) الهمع: ٣ / ٢٥ .

ولا من عطف المفرد على تقدير اتّقِ نفسك أن تدنوَ من الشَّرِّ والشرَّ أن يدنو منك ، بل هو من عطف المفرد على تقدير اتّقِ تلاقي نفسك والشرّ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . ولا شكَّ في أن هذا أقلّ تكلفا فكان أولى .

ويساوى التحذير في كل ماذكرته إلا غراء نحو : أخاك أخاك ، بإضمار (الزَمْ) وشبهه .

(ص) - فصــل -(١)

يُحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه والمخبر به
والمتعجّب منه والمُجاب به والمحصور والباقي محذوفا
عامله،وما حذف من مفعول به فمنويّ لدليل ،أو غـير
منويّ ،وذلك إما لتضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم ،
وإمّا للمبالغة(٢) بترك التقييد ، وإمّا لبعض أسـباب
النيابة عن الفاعل .

(ش) الغرض الآن [بيان](٣) مايجوز حذفه وما لا يجـوز [حذفه](٤) من المفاعيل ،فاستثنيت المخبر عنه قاصدا المفعول القائم مقام الفاعل ،والأول [من](٥) مفعولي (ظنّ) وأخواتها ، والثاني من مفاعيل (أعلم) وأخواتها ،فإن الكـلام على ذلك قد تقدم .

واستثنيت أيضا المفعول المتعجب منه كزيد من قولك : ماأحسن زيدا ،فإن بيان مايحتاج إليه يأتي في بابه إن شاء الله تعالى . وماسِوى ذلك من المفاعيل يجـوز حذفه إن لم يكن جوابا كقولك : زيدا ،لمن قال : مَنْ رأيت؟ ولا محصورا ،كقولك :

---

(١) هنا بدأت نسخة المكتبة الظاهرية .
(٢) في الأصل ،ط،م :"أو للمبالغة" ، والمثبت من ع ،ظ والتسهيل .
(٣) تكملة من ع ،ظ .
(٤) زيادة من ط،م ،ظ .
(٥) تكملة من ط ،ع ،ظ .

ما رأيت إلا زيدا . ولا محذوفا عامله كقولك : خيرًا لنا وشرًّا لعدونا . فهذه الأنـــواع الثلاثة من المفاعيل لا يجوز حذفها وما سواها يجوز حذفه .

والمحذوف على / ضربين : (٩٢/ب)

أحدهما : ما يُحذف لفظا ويُراد معنى ، كالعائد إلى الموصول[١] في قوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾[٢].

والثاني : ما يُحذف لفظا ومعنى ، والباعث على ذلك إمّا تضمين الفعــــل معنى يقتضي اللزوم ، وإمّا قصد المبالغة ، وإمّا بعض أسباب النّيابـة عن الفاعل فالأول ، كتضمين جَرَحَ[٣] معنى عاثَ[٤] ، ومنه قول الشاعر[٥] :

فإن تَعتذِرْ بالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُروعِها .·. إلى الضَّيفِ يَجْرَحْ[٦] في عَراقِيبِها[٧] نَصْلِي

وكتضمين (أصلح) معنى (لطف) في قولك : أصلح الله في نفسك وأهلك ، ولو لم يضمّن معنى (لطف) لقيل : أصلح الله نفسك وأهلك . ومنه - والله أعلم - قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾[٨]

والثاني كقولك : فلانٌ يُعطي ويمنعُ ، ويصِلُ ويقطعُ ، فإنّ حذف المفعول فـــي في هذا وأمثاله مبالغة تُشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار . ومنه - والله أعلـم - قوله تعالى : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ والأرضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾[٩].

والثالث : مرتّب على الأسباب الدّاعية إلى حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه فمن ذلك .

---

(١) في الأصل : " المفصول " ، والتصويب من ط، ع ، م ، ظ .

(٢) الآية (١٦) من سورة البروج وغيرها .

(٣) في الأصل ، ط، م : " خرج " ، والتصويب من ع ، ظ .

(٤) في الأصل ، ط : " غاب " ، والتصويب من ع ، ظ ، م .

(٥) هو ذو الرمة ، ديوانه : ١ / ١٥٦ ، وفيه التخريج .

(٦) في الأصل ، ط ، م : " يخرج ، تحريف والمثبت من ع ، ظ .

(٧) في الأصل ، ط ، م ، ظ : من عراقيبها ، والمثبت من ع .

(٨) الآية (١٥) من سورة الأحقاف .

(٩) الآية (٢) من سورة الحديد .

الإيجاز، كقوله تعالى : ﴿ واسمَعوا وأَطيعُوا ﴾[1].

ومن ذلك مشاكلة المجاور كقوله تعالى : ﴿ وأنّ إلى ربّك المُنتهى وأنّه هو أضحك وأبكى وأنّه هو أمات وأحيا ﴾[2].

ومن ذلك إصلاح[3] النظم، كقول الشاعر:[4]

وَخالِدٌ يَحمَدُ أصحابُه[5] ∴ بالحقِّ لا يُحمَدُ بالباطِلِ

أراد : وخالدٌ يحمدُه أصحابُه[6] فحذف الهاء ليستقيم الوزن. [واستنع من نصب (خالد) لأن الفعل مسند إلى المضاف إلى ضمير فكان بمنزلة المسند إلى نفس الضمير، وذلك ممتنع بإجماع، وما أشبه الممتنع جدير بأن يمنع][7].

ومن ذلك حذف المفعول لكونه معلوما، وهو كثير، كقوله تعالى : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾[8] وكقوله تعالى : ﴿ وإن تفعلوا فإنه فسوقٌ بكم ﴾[9]، وكقوله تعالى : ﴿ فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾[10]، وكقوله تعالى : ﴿ إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾[11]، وكقوله تعالى : ﴿ فلا صدّق ولا صلّى ولكن كذّب وتولّى ﴾[12].

ومن ذلك حذفه لكونه مجهولا، كقولك : وَلَدَتْ فُلانة، إذا عرفت ولادتها، وجهلت ماولدت.

---

(١) الآية (١٦) من سورة التغابن.

(٢) الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤ من سورة النجم.

(٣) في ع، ظ : "صلاح".

(٤) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء.

(٥، ٦) في الأصل، ط، م، ع : (ساداتنا) بدل (أصحابه) والمثبت من ظ.

(٧) زيادة من ظ.

(٨) الآية (٢٤) من سورة البقرة.

(٩) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

(١٠) الآية (٣٥) من سورة الأعراف.

(١١) الآية (٩٠) من سورة يوسف.

(١٢) الآيتان ٣١، ٣٢ من سورة القيامة.

ومن ذلك الحذف لكون التعيين غير مقصود ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عذابا كبيرا ﴾ (١) وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا ذَبَحْتم فأَحْسِنُوا الذِّبحة وإذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة " (٢) .

ومن ذلك حذفه تعظيما للفاعل كقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللّهُ لأغلبَنّ أنا ورُسُلِي ﴾ (٣)

وعكس ذلك قولك : شُتِم فلانٌ ، إذا كان المشتومُ عظيما والشّاتمُ حقيرا .

وقد يُحذف المفعول خوفا منه ، كقولك : أبْغَضْتُ في الله ، ولا تذكر المُبْغَض خوفا منه .

(ص) - فصل

تدخل في هذا الباب على الثلاثي - غير المتعدي

إلى اثنين - همزة النقل فيزداد (٤) مفعولا ، إن كان متعدّيا ،

ويصير متعدّيا إن كان لازما .

ويُعاقب الهمزة كثيرا ويغني عنها قليلا تضعيف العَيْن ،

مالك يكن (٥) همزة ، وقلّ ذلك في غيرها من حروف الحلق .

(ش) احترزت بقولي : في هذا الباب من باب (عَلِمَ) ، لأن همزة النقل فيه أوصلت (عَلِمَ) و (رأى) إلى مفعول ثالث ، وقد مَضَى الكلام على ذلك مستوفى ، والغرضُ الآن تبيين دخول الهمزة على أفعال غير ذلك الباب .

وبيّنْتُ - باستثناء المتعدّي إلى اثنين - أنّ (كسوت) ونحوه من الثلاثي المتعدّي

---

(١) الآية (١٩) من سورة الفرقان .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده : ٤ / ١٢٣ ، ١٢٤ ، وأبو داود في الأضاحي : ص ١٢ ، والترمذي في الديّات : ١٤ .

(٣) الآية (٢١) من سورة المجادلة .

(٤) في الأصل ، ط ، ع ، م : " فيزاد " ، والمثبت من ظ والتسهيل .

(٥) في ع : " تكن " .

إلى اثنين ، لا تدخل عليه همزة النقل ولا تضعّف عينه على القصد المشار إليه ، وقد تقدم الكلام[1] بأن امتناع هذا في غير باب (علم) مجمع عليه .

ومثال ما ازداد مفعولا بعد تعديه إلى واحد [نحو][2] : أكفلت زيدا عمرا ، وكفّلته إيّاه ، وأغشيت الشيء الشيء ، وغشّيته[3] إيّاه .

ومثال الصائر متعدّيا بعد أن كان لازما : أنزلت الشيء ونزّلته ، وأبنته وبيّنته .

وهذا من التعاقب الكثير بين الهمزة وتضعيف العين . ومثال التضعيف[4] المغني عن الهمزة : قوّيت[5] الشيء ، وهيّأته ، وحكّمت فلانا ، وطهّرت الشيء ، ونظّفته ، وسلّمته ، وقدّمته ، وأخّرته ، وحصّلته .

وهذا النوع المستغنى فيه عن (أفعل بفعّل مع كثرة مثله ، قليل بالنسبة إلى النوع المستغنى فيه عن)[6] فعّل بأفعل ، ولذلك وجد في (أفعل) ما يتعدّى إلى ثلاثة ، دون حمل على غيره ، ولم يوجد ذلك في (فعّل) إلا نبّأ ، وحدّث ، وهما محمولان على (أعلم) بتضمين معناها .

ومما يبين لك أن (أفعل) أمكن من (فعّل) فيما اشتركا فيه استغناؤهم بأفعل - لزوما فيما - عينه همزة ، كأنأيت وأثأيت ، وغلبة فيما عينه حرف حلق غير همزة ، كأذهلته[7] ، وأوهيته وأرهقته[8] ، وأزهقته ، وأجحرته[9] ، وألحنته[10] ، وأسعده ،

---

(١) في ظ : " الاعلام " ، بدل : الكلام .

(٢) زيادة من ظ .

(٣) في ع ، ظ : " وأغشيته " ، سهو .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " ومن التضعيف " والمثبت من ع ، ظ .

(٥) في ع ، ظ : " قويت " .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(٧) في الأصل ، ط ، م : " كأذهبته " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٨) بعدها في ع : " وأرهفته " .

(٩) في الأصل ، ط ، م ، ع : " وأحجرته " والمثبت من ظ .

(١٠) في الأصل ، ط : " وألجمته " بالجيم ، والمثبت من ع ، ظ ، م ، بالحاء .

، وأَشْعفه ، وأَوْغَرَه (١) وأَوْغَله ، وأَدْخله ، وأَثْخنه . وقد يتعاقب في هـــذا النوع أَفْعَلَ وفَعَّلَ ، نحو : أَوْهَنَهُ ووهَّنَهُ ، وأَمْهَلَهُ ومَهَّلَهُ ، وأَنْعَمَهُ ونَعَّمَهُ ، وأَبْعَدَهُ ، وبَعَّدَه ، وأَضْعَفه وضَعَّفَه .

---

(١) في ع : " وأوعره " بالعين المهملة .

* بـاب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحـــدا *

(ص) إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه ، متفقان لغير توكيد أو مختلفان بما تأخّر غير سببي مرفوع ، عمل فيه أحدُهما ، لا كلاهما ، خلافا للفراء في نحو : قام وقعد زيدٌ .

والأحقّ بالعمل الأقربُ ، لا الأسبق ، خلافا للكوفيين.(١)

(ش) العاملان(٢) من الفعل وشبهه ، يتناول المتنازعين بعطف وغير عطف ، فعلين كانا ، نحو: * آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرا *(٣) ، أو فعلا واسما ، نحو: * هَاؤُمُ اقْرَؤوا كِتَابِيَهْ *(٤) ، أو اسمين نحو: أنا مُكْرِمٌ ومفضّل زيدا . والعاملان في هذه الأمثلة متفقان في العمل ، ومثال اختلافهما فعلين : أكرمتُ ويُكرمني زيد .

ومثال اختلافهما اسمين أنا مُكْرِمٌ ومُحْسِنٌ إلى زيد .

ومثال اختلافهما فعلا واسما ، / هل /(٥) أنت مُكْرِمٌ فيَشْكُرَكَ زيد ؟ . وهذا كله على إعمال الثاني ، ولو أعملت الأول لقلت : أكرمتُ ويُكرمني زيدا ، وهل أنت مُكْرِمٌ فيشكُرَكَ زيدا ؟ ، بإضمار فاعلَي يُكْرِمُ(٦) ويَشْكُر . ولو أعملت الأول في مسألة : أنا مكرم ، لقلت : أنا مُكْرِمٌ ومُحْسِنٌ إليه زيدا . ومن إعمال الأول والعاملان اسمان قول الشاعر(٧) :

وإنّي(٨) وإنْ صَدَّتْ لَمُثْنٍ وصادِقٌ .·. عليها بما كانَتْ إلَيْنا أزَلَّتِ

---

(١) انظر المسألة (١٣) من الانصاف : ١/٨٣ .

(٢) في الأصل : " العامل " والمثبت من بقية النسخ .

(٣) الآية (٩٦) من سورة الكهف .

(٤) الآية (١٩) من سورة الحاقة .

(٥) زيادة من ظ .

(٦) في ط : " مكرم .

(٧) هو كثير عزة ، ديوانه : ص ١٠١ ، وفيه التخريج . والبيت ساقط من ع .

(٨) في ط : " وانني " .

فلو كان ثاني العاملين مؤكّدا . لكان في حكم الساقط ، كقول الشاعر:(١)

... ... أتاكَ أتاكَ اللاحِقونَ(٢) احْبِسِ احْبِسِ

فأتاك الثاني توكيد للأول ، فلذلك لك(٣) أن تنسب العمل إليهما(٤) ، لكونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى ، ولك أن تنسبه للأول وتلغي الثاني لفظا ومعنى لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد ، فلا اعتداد به على التقديرين ، ولولا عدم الاعتداد به لقيل : أتاك أتوك اللاحقون(٥) ، أو أتوك أتاك اللاحقون(٦) . وإلى هذا ونحوه ، أشرت بقولي : متفقان لغير توكيد .

وفي قولي : بما تأخر ، تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخرا ، لأنك إذا قلت : زيد أكرمته ويكرمني ، وزيد هل أنت مكرمه فيشكرك؟ ، وزيد أنا مكرمه ومحسن إليه ، أخذ كل واحد من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا .

ونبّهت بقولي : غير سببي مرفوع ، على أن نحو : زيد منطلق مسرع أخوه ، لا يجوز فيه تنازع ، لأنك لو قصدت فيه التنازع لأسندت(٧) أحد العاملين إلى السببي ، وهو الأخ ، وأسندت الآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ، ولا ما التبس بضميره ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك ، فإن سمع مثله حمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه ، وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الأول ، ومنه قول كثير:(٨)

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ∴ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

---

(١) عجز بيت ، ورد بدون نسبة في أمالي ابن الشجري : ١/ ٢٤٣ ، والمقاصد : ٣/ ٩ ، والخزانة : ٢/ ٣٥٣ ، والهمع : ٢/ ١١١ .
وصدره : فأين إلى أين النجاء ببغلتي ∴ أتاك ... البيت.

(٢) في ع ، ظ : " اللاحقوك " .

(٣) في ع ، ظ : " فلك أن .. " باسقاط : لذلك .

(٤) في ع ، ظ : " لهما " .

(٥، ٦) في ع ، ظ ، " اللاحقوك " .

(٧) في الأصل ، ط ، ع ، م : " أسندت " والمثبت من ظ .

(٨) ديوانه : ص ١٤٣ ، وفيه التخريج .

أراد : وعزةُ غريمها مطولٌ معنًى .

وفي تقييد السّببيّ بمرفوعٍ تنبيهٌ على أنّ السّببيّ غير المرفوع ، لا يمتنع من التنازع ، كقولك : زيد أكرم وأفضل أخاه . وجعل الفراء الرفع في نحو : قام وقعد زيد ، بالفعلين معا.[1] والذي ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك : زيد وعمرو منطلقان ، على مذهب سيبويه ، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر ، فيلزمه أن يكون (منطلقان) مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه ، لأنّهما يقتضيانه معا . ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر :[2]

إنّ الرّغاثَ إذا تكونُ ودِيعةً ∴ يُمسي ويُصبحُ دَرُّها مَمْحوقا

فلو كان العطف بأو ونحوها[3] مما لا يجمع بين الشيئين ، لم يجز أن يشرك[4] العاملان في العمل ، كقول الشاعر :[5]

وهلْ يرجعُ التّسليمَ أو يَكْشِفُ العَمى

ثلاثُ الأثافي والرّسُومُ البَلاقِعُ

وليس هذا من التنازع ، إذ لو[6] كان منه لكان أحد الفعلين بتاء ، لأن فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث ، وإنما يحمل[7] على أنه أراد : وهل يرجعُ التسليم ما أشاهد ، واستغنى بالإشارة كما قالوا : " إذا كانَ غدًا ، فأتني "[8] أي : إذا كان ما نحن عليه فأتني ، ثم أبدل (ثلاث الأثافي) من الضمير المنوي .

---

(١) الهمع : ٥ / ١٢٧ .

(٢) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٣ لوحة ١٦٦ .
والرّغاث : جمع رغوث ومرغث ، وهي كل مرضعة .

(٣) في ع : " أو نحوها " .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " يشترك " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) هو ذو الرمّة ، ديوانه : ٢ / ١٢٧٤ وفيه تخريجه .

(٦) في الأصل ، ط ، م : " ولو كان " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) في ع : " يجعل " .

(٨) الكتاب : ١ / ٢٢٤ .

ومذهب البصريين ترجيح إعمال الثاني على إعمال الأول ، ومذهب الكوفيين العكس.(١)
وماذهب إليه البصريون هو الصحيح ، لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول ، وموافقة الأكثر ، أولى من موافقة الأقل . ومما يبيّن لك أنّ إعمال الأول قليل قول سيبويه : ولو لم يجعل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني قومك ، وإنّما كلامهم " ضربتُ وضربني قومُك".(٢) وهذا حكاية عن العرب بالحصر / بإنّما ،وظاهرها(٣) (٩٣/ب) أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره ،لكنه قال في الباب بعد هذه العبارة بأسطار : وقد يجوز (ضربت وضربني زيدا) لأنّ بعضهم قد يقول : متى رأيتَ أو قلتَ زيدًا منطلقا ؟ والوجه : متى رأيتَ أو قلتَ زيد منطلقٌ ؟(٤).فدل نقل سيبويه مجردا عن الرأي ،على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب ،وأنّ اعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يُوجد في غير الشعر،بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم ،وقد تضمّنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى : * يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ *(٥) ، وقوله تعالى : * آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا *(٦) ،وقوله تعالى : * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا *(٧) ،وقوله تعالى : * تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ *(٨) وقوله تعالى : * هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ *(٩) ،وقوله تعالى : * وَإِنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا *(١٠) ،وهذا(١١) كلّه من إعمال الثاني ﴿ولو كان من إعمال الأول﴾(١٢)

---

(١) انظر: الانصاف :ص ٨٣ .

(٢) الكتاب :١/ ٧٦ .

(٣) في الأصل ،ط،م :" وظاهره " والمثبت من ع ،ظ .

(٤) الكتاب : ١ /٧٩ .

(٥) الآية (١٧٦) من سورة النساء .

(٦) الآية (٩٦) من سورة الكهف .

(٧) الآية (١٩) من سورة الحديد .

(٨) الآية (٥) من سورة المنافقون .

(٩) الآية (١٩) من سورة الحاقة .

(١٠) الآية (٧) من سورة الجن .

(١١) في ظ:" فهذا ". (١٢) تكملة من ع ، ظ .

في غير القرآن[١] لقيل : قل الله يفتيكم فيها في الكلالة ، وآتوني[٢] أفرغه عليه قطرا[٣] ؛ والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا ، وتعالوا يستغفر لكم/إلى رسول الله ، وهاؤم اقرءوه كتابيه ، وإنهم ظنوا كما ظننتموه أن لن يبعث الله أحدا ، لأن المعمول مقدر الاتصال بعامله فيلزم من ذلك تقدير تقدمه على العامل الثاني ، ولو كان في اللفظ كذلك لاتصل به ضمير المعمول على الأجود نحو : آتوني[٤] قطرا أفرغه عليه ، فإذا نوي ذلك كان إبراز الضمير أولى ، لأن الحاجة [إليه][٥] أدعى ، وفي الحديث " إن الله تعالى لعن أو غضب على سبط من بني اسرائيل فمسخهم"[٦] وهذا من أفصح الكلام ، وقد أعمل فيه الثاني . ولو أعمل الأول لقيل : إن الله لعن أو غضب عليهم سبطا .

ومما يدل على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانيا ، التزام إعماله إذا كان ثالثا أو فوق ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجازه فمستنده[٧] الرأي ومنه " اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، وارحم محمدا وآل محمد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت ورحمت وباركت على آل[٨] إبراهيم"[٩] ولو أعمل الأول لقيل : كما صليت ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم . ومثله قول الشاعر :[١٠]

جيء ثم حالف[١١] وثق بالقوم إنهم ∴ لمن أجاروا ذرا[١٢] عز بلا هون

---

(١) في غير القرآن ، ساقطة من ع ، ظ .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " وأئتوني " والمثبت من ع ، ظ .

(٣) في الأصل ، ط : " قطر " والتصويب من ظ ، ع .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " ائتوني " والمثبت من ع ، ظ .

(٥) تكملة من ظ .

(٦) أخرجه أحمد في مسنده : ٣ / ٦٢ .

(٧) في الأصل ، ط ، م : " فمسنده " والمثبت من ع ، ظ .

(٨) آل ، من م ، ظ .

(٩) لم أقف عليه بهذه الرواية .

(١٠) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٤٦١ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٠٢ .

(١١) في م : " خالف " بالخاء المعجمة .

(١٢) في الأصل ، ط ، م : " ذوي " ، والمثبت من ع ، ظ .

وفي لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالثا دلالة بيّنة على رجحان إعماله إذا كان ثانيا .

ومما يدلّ على رجحان إعمال الثاني أنّه مخلّص من ثلاثة أشياء منفرة يستلزمها إعمال الأول :

أحدها : كثرة الضمائر[1] كما رأيت في مسألة " [كما][2] صلّيت ورحمتهم وباركت عليهم " .

الثاني : توالي حروف الجر، نحو : نُبِّئْتُ كما نُبِّئْتُ عنه [به][3] عن زيد بخبر[4].

الثالث: الفصل بين العامل والمعمول والعطف على العامل قبل ذكر معموله .

ومما يدل على رجحان [إعمال][5] الثاني ، أنّه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه ، وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد ، نحو : " خَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدْرِ زيدٍ[6] " ففضّلوا جرّ المعطوف حملا على عمل الباء[7] لقربها وإن كانت زائدة على نصبه حملا على [عمل][8] (خشّنت) لبعده وإن لم يكن زائدا .

ومما يدلّ على رجحان إعمال الثاني أن فيه تخلصا من الإخلال بحقّ ذي حقّ ، وذلك أنّ لكلّ واحد من العاملين قسطا من عناية المتكلّم ، فإذا قدّم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما ، لأن التقديم اعتناء والإعمال اعتناء ، وإذا أعمل المتقدّم[9] لم يبق للمؤخّر قسط من العناية فكان المخلص من ذلك راجحا .

---

(١) في الأصل ، ط ، م ، ظ : " الضمير " ، والمثبت من ع .

(٢) ، (٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) في ظ : " بخير " .

(٥) تكملة من " ع " .

(٦) الكتاب : ١ / ٧٤ .

(٧) في ع : " اعمال " .

(٨) تكملة من ع ، ظ .

(٩) في ع : " المقدم " .

ورجح بعض الناس إعمال السابق بثلاثة أشياء :

أحدها : أن ترجيحه موافق لما أجمعت العرب عليه من مراعاة السابق في قولهم " ثلاث[1] من البطّ ذكور، وثلاثة ذكور من البط[2]"، فآثروا مقتضى (البط) لسبقه ، فأسقطوا التاء ، وآثروا مقتضى (الذكور) لسبقه فأثبتوا التاء .

الثاني : أنّ إعمال السابق مخلّص من تقديم ضمير على مفسّر مؤخّر لفظا ورتبة في نحو: ضربوني وضربتُ قومَك .

الثالث: أنّ إعمال السابق موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط، فإن جواب السابق منهما مغنٍ عن جواب الثاني ، فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني .

والجواب عن الأول أن يقال : لم يعتبر في ترجيح ثاني المتنازعين كونه ثانيا ، بل كونه قريبا من محل التأثير[3]، ومسألة العدد المذكورة معتبر فيها أيضا القرب، واتفق مع القرب سَبْق ، فلا أثر له ، ولا يلزم من[4] مراعاة سابق قريب[5] [مراعاة سابق بعيد][6].

[والجواب][7] عن الثاني : أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير ، مجمع على جوازه في باب (نِعْم) / كقول الشاعر[8]: (٩٤/أ)

نِعْم امرأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نائِبَةٌ .·. إلّا وكان لِمُرتاعٍ بِها وَزَرا

---

(١) في ظ: " ثلاثة " سهو.
(٢) الكتاب : ٣ / ٥٦٢.
(٣) في ظ: " التأثر ".
(٤) في ظ: " عنه ".
(٥) في الأصل ، ط، م : " بعيد " سهو، والمثبت من ع ، ظ .
(٦) تكملة من ع ، ظ .
(٧) زيادة من ظ .
(٨) سبق الاستشهاد به في باب المضمر.

وفي باب (ربّ) كقول الشاعر:[1]

وادٍ رأيتَ وشيكًا صدعَ أعظُمِه ∴ وربّه عطبًا[2] أنقذتَ من عطبه

وفي باب البدل كقول بعض العرب : " اللهمّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرّحيمِ ". وفي باب الابتداء وأبواب[3] نواسخه نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[4] و﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾[5]؛ فلجوازه في مسائل التنازع أسوةٌ بتلك المواضع قياسا لو لم يثبت به سماع ، فكيف وقد سُمع في الكلام الفصيح ، كقول الشاعر:[6]

جَفَوني ولم أجفُ الأخلّاءَ إنّني ∴ لِغيرِ جميلٍ من خليليَ مُهمِلُ

وكقوله:[7]

هَوِينَنِي وهَوِيتُ الخُرَّدَ العُرُبا ∴ أزمانَ كنتُ منوطًا بي هوًى وصِبا

ومثله:[8]

خالفاني ولم أخالفْ خليليّ ∴ يَ فلا خيرَ في خلافِ الخليلِ

والجواب عن الثالث : أن يقال : كان مقتضى الدّليل أن يُستغنى بجواب المتأخّر منهما (لقربه من محل الجواب ، إلا أنّ المتأخر منهما)[9] إذا كان هو القسم ، كان مؤكّدا للشرط ، غير مقصود لنفسه ، بدلالة عدم نقصان الفائدة بتقدير حذفه ، وإذا كان مؤكّدا غير مقصود لنفسه ، فلا اعتداد به ولا صلاحية فيه لجعله ذا جواب منطوق به ،

---

(١) سبق الاستشهاد به في باب المضمر.

(٢) في الأصل ، ط ، م : " عاطبا " والمثبت من ع ، ظ .

(٣) في الأصل ، ط ، م ، ع : " وباب " والمثبت من ظ .

(٤) الآية الأولى من سورة الصمد .

(٥) الآية (٧٤) من سورة طه .

(٦) سبق الاستشهاد به في باب المضمر.

(٧) ورد بدون نسبة في الهمع : ٢/ ١٠٩ .

(٨) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٤٥٨ ، والهمع : ٢/ ١٠٩ .

(٩) ما بين الحاصرتين كرر في ط .

بخلاف المؤكّد فإنّه مقصود لنفسه ، ولذلك لا تتم الفائدة بتقدير حذفه فلاغنى[(١)] عن ماهو من تمام معناه ،فلما وجب هذا الاعتبار - أعني[(٢)] جعلَ الجواب للأوّل فيما[(٣)] تأخر [فيه][(٤)] القسم - أجري هذا المجرى ما أُخّر فيه[(٥)] الشرط ،ليُسلَك في اجتماعهما سبيل واحدة ،لكن الشّرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدًا فضّل على القَسَم بأمرين[(٦)] :

أحدهما : أنهما إذا اجتمعا بعد مبتدأ استغنَى بجوابه ،تقدّمَ على القَسَم أو تقدّم القسم عليه .

والثاني : أنَ الشرط قد يُغني جوابه بعد قَسَم لا مبتدأ قبله ، كقول الشاعر[(٧)]:

لَئِن كان ما حدّثتُهُ اليومَ صادقا .·. أصُمْ في نهار القيظ للشمس بادِيا

ولا يُستغنى بجواب قَسَم متأخر أصلا .

فقد علم بهذا ، الفرق بين اجتماع الشرط والقسم ، وبين تنازع العاملين ،وصح ما اخترناه والحمد لله تعالى .

(ص) ويعمل الملغَى في ضمير المتنازَعِ مطابقا له
غالبا ،فإن أدّت مطابقته إلى تخالُف خبرٍ ومخبَرٍ عنه
فالإظهار ،ويجوزُ حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع
مانع ، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول ، خلافا
لأكثرهم ،بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه
متقدما .ولا يحتاج غالبا إلى تأخره[(٨)] إلا في باب ظَنّ .

---

(١) في الأصل ،ط،م : " فأغنى " ، تحريف ،والمثبت من ع ،ظ .

(٢) في الأصل ،ط،م :"أغنى "تصحيف ،وفي ظ :غامضة، والتصويب من ع .

(٣) بعدها في الأصل ،ط،م :"إذا" ولا داعي لزيادتها .

(٤) تكملة من ع ،ظ .

(٥) في ظ :" وأخر " تحريف .

(٦) في الأصل ،ط،م :" لأمرين " والمثبت من ع ،ظ .

(٧) قائله امرأة عقيلية ،كما في المعاني للفراء : ٢ / ١٣١ ،وانظر المغني :ص ٣٦١ ،والهمع: ٢ / ٤٣ ،والمقاصد : ٤ / ٤٣٨ .

(٨) في التسهيل : " تأخيره " .

(ش) تناول قولي : ويعمل الملغى في ضمير المتنازع أن يكون أولا وأن يكون ثانيا، وأن يكون المضمر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا . فمثال ذلك في إلغاء الأول والمضمر مرفوع قول الشاعر:(١)

جَفَوني ولم أَجْفُ الأخِلّاءَ إنّني .·. لِغَيرِ جَميلٍ مِن خَليليَّ مُهْمِلُ

ومثال ذلك والمضمر منصوب قول الشاعر:(٢)

إذا كنتَ تُرضِيه ويُرضِيك صاحبٌ .·. جِهارا فكُنْ في الغَيبِ أحفَظَ لِلعَهدِ

وألْغِ أحاديثَ الوُشاةِ فقلَّما .·. يُحاوِلُ واشٍ غيرَ تغييرِ ذي وُدِّ

ومثال ذلك والمضمر مجرور قول الشاعر:(٣)

وَثِقْتُ بها وأَخْلَفَتْ أمُّ جُنْدُبٍ .·. فزادَ غرامَ القَلْبِ إخلافُها الوَعْدا

ومثال ذلك في إلغاء الثاني والضمير مرفوع قول الشاعر:(٤)

وقد نَغْنَى بها ونَرى عُصُورًا .·. بها يَقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا

(٥)ومثال ذلك والضمير منصوب قول الشاعر:(٦)

أساءَ ولم أَجْزِه(٧) عامِرٌ .·. فعادَ بِحِلْمِي لهُ مُحْسِنا

---

(١) سبق الاستشهاد به قريبا في هذا الباب.

(٢) ورد الأول بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ٤٢٣ ، والهمع : ٢/ ١١٠ ، والمقاصد : ٣/ ٢١ ، وانظر شرح التصريح : ١/ ٣٢٢ ، وشرح الأشموني : ٢/ ١٥ .

(٣) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٤٦٢ .

(٤) هو المرار الأسدي ، الكتاب : ١/ ٧٨ ، والمقتضب : ٤/ ٧٦ ، ٧٧ ، والجمل للزجاجي : ص ١١٦ ، والانصاف : ص ٨٦ .

(٥) قبلها في ط : " ومثله قول الآخر " ثم أورد البيت الذي أوله : " على مِثْل أهبانَ .. " وسيأتي قريبا .

(٦) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٤٦٢ .

(٧) في ط : " أجره ، وفي ع : أجرة ، تصحيف .

ومثال ذلك والضمير مجرور قول الشاعر:[١]

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أَراكَةٍ .·. تُنُخِّلَ فاستاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

ومن المحتمل لإعمال[٢] الأول والثاني قول الشاعر:[٣]

عَلى مِثْلِ أَهبانٍ تَشُقُّ جُيُوبَها .·. وتُعْلِنُ بالنَّوحِ النِّساءُ الفواقِدُ

[التقدير: تشق النساء الفواقد جيوبها وتعلن بالنوح][٤].

وأكثر النحويين لا يجيزون : ضربته وضربني زيد ، ومررت به ولقيني عمرو ، لاشتماله[٥] على تقديم ضمير هو فضلة على مفسّر متأخّر لفظا ورتبة ، وإنّما يُغتَفَر ذلك في ضمير مرفوع لكونه عمدة غير صالح للاستغناء عنه . هذا تعليل المبرّد ومن وافقه من البصريين.[٦]

وأمّا الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعُمدة في المنع فلا يجيزون : ضربوني وضربت قومك[٧]، ولا ضربته وضربني زيد.[٨]

والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك في الأبيات[٩] المتقدمة الذّكر، إلاّ أنّ تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالح للحذف وقلّ تقديم غيره. وقد تقدم في كتابي هذا بيان ما يدلّ على صِحّة ما ذهبت إليه في هذه المسألة ، فلا حاجة إلى إعادته.

/ وبعض من لا يجيز تقديم الضمير، يلتزم تأخيره أو إظهاره إن لم يستغنِ عنه ، (٩٤/ب) نحو : ظنّني [وظننت][١٠] زيدًا فاضلا إيّاه ، أو ظنّني [فاضلا وظننت][١١] زيدا إيّاه.

---

(١) نسب لطفيل الغنوي، ديوانه : ص ٦٥ ، ولعمر بن أبي ربيعة، ملحقات ديوان عمر: ص ١٧٧ ، وانظر الكتاب: ١ /٧٨ ، وشرح المفصل : ١ /٧٨ ، ٧٩ ، والمقاصد : ٢ /٣٢ .

(٢) في ع : " لا حتمال " تحريف .

(٣) ورد من غير نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٧٣ .

(٤) زيادة من ظ .

(٥) في م ، ظ : " ولاشتماله " .

(٦) المقتضب : ٤ /٧٨ .

(٧) في ع ، ظ : " زيدا " بدل : قومك ، سهو .

(٨) الإنصاف : ١ /٨٧ .

(٩) في م ، ظ ، الشواهد ، بدل الابيات .

(١٠)(١١) تكملة من ع ، ظ .

ومثال ماتؤدي فيه مطابقة الضمير مفسّره إلى تخالف خبر ومخبر عنه قولك : ظنّاني وظننتُ الزيدينِ منطلقَينِ ، تريد : ظنّاني منطلقا ، وظننت الزيدينِ منطلقَينِ ، فإذا قلت كذا بإظهار ثاني مفعولي (ظناني) خلصت من أمرين ممتنعين ، وذلك أنك إذا أضمرت ، فإمّا أن تراعي جانب المفسّر فتثنّي ، فتكون قد أخبرت بمثنّى عن مفرد ، وإما أن تُراعي جانب المخبر عنه ، وهو ياء (ظناني) فتفرد فتكون قد أعدت ضمير واحدٍ (١) إلى مثنّى ، وكلاهما ممتنع فتعيّن الإظهار لتخلصه (٢) من ممتنع .

ووافق الكوفيّون على جواز الإظهار ، وأجازوا أيضا الإضمارَ مراعىً به جانب المخبر عنه ، كقولك : ظننت وظنّاني الزيدينِ قائمَينِ إيّاه ، لأن المثنى والجمع يتضمنان الواحد ، فعود ضميره (٣) إلى ماتضمنه جائز . وأجازوا أيضا الحذف ، كقولك : ظننت وظناني الزيدينِ قائمَينِ ، تريد (٤) : ظننت وظنّاني قائما الزيدينِ قائمَينِ ، فحذفت ثاني مفعولي (ظنّاني) لدلالة ثاني مفعولي (ظننت) عليه ، كما جاز مثل ذلك في باب الابتداء .

وأشرت بقولي : ويجوز حذفُ الضمير (٥) غير المرفوع ، إلى جواز حذف الهاء ونحوها من نحو قولك : ضربني وضربتُهُ زيد ، ومرَّبي ومررتُ به زيد ، فيقال : ضربني وضربت زيد ، ومرَّبي ومررت زيد ، كما قال الشاعر (٦) :

يَرنُو إليّ وأرنوا مَنْ أصادِقُهُ ∴ في النّائِباتِ فأُرضِيهِ ويُرْضِيني

وأشرت بقولي : مالم يمنع مانع إلى مثل [قولك] (٧) : مالَ عنّي وملتُ إليه زيد ،

---

(١) في الأصل ، ط ، م : "ضميرا واحدا" والتصويب من ع ، ظ .

(٢) في ع ، ظ : " لتخليصه " .

(٣) في الأصل ، ط ، م : " الضمير " والمثبت من ع ، ظ .

(٤) في الأصل ، ط : " يريد " .

(٥) في ع ، ظ : " المضمر " .

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/٤٥٦ .

(٧) زيادة من ع ، ظ .

فإنّ حذفَ الضمير منه غيرُ جائز لإيهامه [١] أن يكون المرادُ : (مالَ عنّي وملْتُ عنه زيد ، ومثال ذلك قول [٢] الشاعر [٣] :

مالَ عنّي تَيْهًا وملْتُ إليهِ .·. مستعينًا [٤] عمرو [٥] فكانَ مُعينا

وحذفُ الضمير غير المرفوع إن تقدّم أحسنُ من بقائه ، مالم يكن عامله من باب (ظنّ) فيظهر أو يؤخّر ، وكذا إن كان من غير باب ظنّ وكان الحذف موقعا في لَبْس ، ومثال ذلك والفعل من باب (ظن) : حسبني وحسبت عمرا كريما إيّاه . ومثاله والفعل من غير باب (ظنّ) : استعنْتُ واستعان عليّ به زيد ، وإلى هذين وأمثالهما أشرت بقولي : ولا يحتاج غالبا إلى تأخيره إلا في باب ظنّ .

(ص) وإن أُلغي الأول رافعا صح دون اشتراط تأخر [٦] الضمير خلافا للفراء ، ولا حذفه خلافا للكسائي ، ونحو : ماقام وقعد إلّا زيد ، محمولٌ على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم .

(ش) إلغاء العامل الأول وهو مقتضٍ للرفع كقولك : ضربوني وضربت قومك ، فهذا الاستعمال جائز في مذهب البصريين ، ممتنع في مذهب الكوفيين [٧] ، وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلا كقولك : ضربني وضربت قومك هم ، وتصحيحه عند الكسائي بالحذف كقولك : ضربني وضربت قومك . وربما استُدلّ [له] [٨] بقول الشاعر [٩] :

تعفّق بالأرطى لها وأرادها .·. رجالٌ فبذّتْ نبْلَهم وكليبُ

---

(١) في ع : " لا يهامه " .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من ظ .

(٣) ورد من غير نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٧٣ .

(٤) في ط ، م : " مستغنيا " .

(٥) في ع : " عنه " ، بدل : عمرو .

(٦) في ع : " تأخير " .

(٧) انظر أوضح المسالك : ٢/١٩٩-٢٠٢ .

(٨) زيادة من ع ، ظ .

(٩) هو علقمة الفحل ، ديوانه : ص ٣٨ وفيه التخريج .

ولا دلالة فيه ، لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى . قال سيبويه : فإن قلتَ : ضربَني وضربتُ قومَك ، فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : " هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه[١] وأكرمُ بنيه وأنبلُه . . . ثم قال : كأنك قلت . . : ضربَني من ثَمّ وضربتُ قومَك[٢].

وماجاء من نحو : ماقام وقعد إلا زيد ، فليس من باب التنازع وإنّما هو من باب حذف المنفي العام لدلالة القرائن اللفظية [والمعنوية][٣] عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ مِنْ أهلِ الكِتابِ إلّا ليُؤمِنَنَّ به قبلَ موتِه ﴾[٤] ، وكقوله تعالى : ﴿ وما منّا إلّا لَهُ مقامٌ معلومٌ ﴾[٥] ، ﴿ وإنْ منكم إلّا واردُها ﴾[٦] ، وكقول الشاعر[٧]:

نَجا سالِمٌ والرّوحُ منْهُ بشِدْقِهِ .·. ولَمْ يَنجُ إلّا جَفْنَ سَيفٍ ومِئْزَرا

فالظاهر[٨] أنه أراد : ولم ينج بشيءٍ[٩] ، فحذف لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفيّ عام للمستثنَى وغيره . ومن هذا القبيل نحو : ماقام وقعد إلا زيد ، على تأويل ماقام أحد ولا قعد إلا زيد ، فحذف (أحد) لفظا واكتفي بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه ، كما كان ذلك في الآيات[١٠] المذكورة . وفاعل قعد ضمير (أحد) المقدّر ، ولذلك لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يؤنّث إن كان مابعد إلا مثنّى أو مجموعا أو مؤنثا ،

---

(١) في الأصل وبقية النّسخ : هو أجمل الفتيان وأحسنه ، والمثبت من الكتاب.

(٢) الكتاب : ١ / ٧٩-٨٠ .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) الآية (١٥٩) من سورة النساء .

(٥) الآية (١٦٤) من سورة الصافات .

(٦) الآية (٧١) من سورة مريم .

(٧) هو حذيفة بن أنس الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ص ٥٥٥ ، وفيه تخريجه .

(٨) في ع : " والظاهر " ، وفي ظ ساقطة .

(٩) في ع ، ظ : " شيء " .

(١٠) في الأصل ، ظ ، م : " في الأبيات " تحريف ، والتصويب من ع ، ظ .

ولو كان من باب التنازع لزمت مطابقة الضمير في أحد الفعلين ، وأيضا لو كان[1] من باب التنازع لزم في نحو: ماقام وقعد إلا أنا ، إعادة ضمير غائب على حاضر، ولزم أن يقال على إعمال الثاني : ماقاموا وقعد إلا نحن ، وعلى إعمال الأول : ماقام وقعدوا إلا نحن ، وكان يلزم من ذلك ، إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب ، لأن الفعل المنفي ، إنما يصير موجبا بمقارنة (إلا) لمعموله لفظا أو/معنى ، وعلى تقدير التنازع لم تقارن (٩٥/أ) (إلا) معمول الملغَى لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفي والمقصود خلاف ذلك ، فلايصحّ الحكم بما أفضى إليه ، وليتعيّن[2] الاعتراف بصحة الوجه الآخر لموافقته نظائر لا يُشك في صحتها ، ومن أظهر الشواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشاعر[3] :

ماجادَ[4] رأياً ولا أجدَى[5] مُحاوَلةً ∴ إلا امرؤٌ لم يُضِعْ دُنيا ولا دِينا

ومثله[6] :

ماصابَ قلبي وأصباهُ[7] وتيّمه ∴ إلّا كواعبُ[8] مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبانا

ومثله[9] :

وليسَ مُجيرا إنْ أتى الحَيّ خائِفٌ ∴ ولا قائلا إلّا هُو المتعيَّنا

---

(١) في الأصل : " ولو كان أيضا " ، والتصويب من بقية النسخ .

(٢) في ع ، ظ ، م : " ويتعين " .

(٣) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٤٦٠ ، والهمع : ٢/ ١١٠ .

(٤) جادَ : صار جيدا ، أو أتى بالجيّد من القول أو الفعل ، اللسان (جود) .

(٥) في الأصل ، ظ ، م : " أجرَى " والمثبت من ع ، ظ .
وأجدَى : أعطى ، وأجداه : أعطاه الجدوَى (العطية) . وأجدى : أصاب الجدوى . (اللسان) . جدا .

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٤٦٠ ، والهمع : ٢/ ١١٠ ، وشرح التصريح ١/ ٣١٩ .

(٧) في الأصل : " وأصماه " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٨) في الأصل ، ط ، م : " كواكب " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٩) لم أقف عليه في كتاب ، وهو تكملة من ع .

(ص) ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو السبق وبإعمال الملغى في الضمير(١) وغير ذلك ، ولا يمنع التنازع تعدٍّ إلى أكثر من واحد ، ولا كون(٢) المتنازعين فعلَيْ تعجّب ، خلافاً لمن منع .

(ش) قد تقدمت الإشارة إلى تنازع أكثر من عاملين في ترجمة الباب وفي الشرح لا في المتن فنبّه الآن عليه في هذا المكان ، وما ورد منه فإنّما ورد بإعمال الآخر وإلغاء ما قبله كقول الشاعر:(٣)

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ ولم تُعْطِ نائلا .·. فَسِيّانِ لا ذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ

وكقول الآخر:(٤)

جِئْ ثم حَالِفْ(٥) وثِقْ بالقَومِ إنّهم .·. لِمَنْ أجارُوا ذُرا عِزٍّ بلا هُونِ

وكقول الآخر:(٦)

أرجو وأخشَى وأدعو اللهَ مبتغِيا .·. عَفْوًا وعافيةً في الرّوحِ والجَسَدِ

فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع في كلّ واحد منها ثلاثة عوامل أُعمل آخرها وأُلغي أولها وثانيها . وعلى هذا استقرّ الاستعمال ، ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأي ، إذ لا سماع في ذلك . وقد أشار إلى ذلك(٧) أبو الحسن بن خروف في شرح كتاب سيبويه . واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه .

---

(١) في الأصل ، ط ، م : " ضمير " والمثبت من ظ ، ع .

(٢) في ع : " يكون " تحريف .

(٣) هو الحطيئة ، ديوانه : ص ٣٢٩ ، والشعر والشعراء : ٣٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٦١٣ ، وروايته في هذه المراجع . . . ولم تُعْطِ طائلا .

(٤) سبق الاستشهادُ به قريبا في هذا الباب .

(٥) في الأصل ، ط ، م ، ع : " خالف " بالخاء المعجمة ، والمثبت من ظ .

(٦) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ٤٢١ ، وشفاء العليل : ص ٤٦١ .

(٧) في ظ : " هذا " بدل : ذلك .

ومنع بعض النحويين التنازع في متعديين إلى اثنين أو ثلاثة ، بناء على أن العرب لم تستعمله .

وما زعمه غير صحيح فإن سيبويه حكى عن العرب : " متى رأيتَ أو قلتَ : زيدا منطلقا[1] على إعمال (رأيت) و" متى رأيت أو قلت : زيد منطلق[2] " على إعمال (قلت) أعني بإعمالها حكاية الجملة بها .

ومنع أيضا بعض النحويين تنازع فعلَي تعجب .

والصحيح عندي جوازه ، لكن بشرط إعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأعقل زيدا ، تنصب زيدا بأعقل لا بأحسن ، لأنك لو نصبته بأحسنَ لفصلت ما لا يجوز فصله . وكذلك تقول : أحسِنْ به وأعقِلْ بزيد ، بإعمال الثاني ، ولا تعمل الأول فتقول : أحسِنْ وأعقِل [به][3] بزيد ، فيلزمك[4] فصل ما لا يجوز فصله .

ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال : أحسِنْ وأعقِلْ بزيد ، فتكون الباء متعلقة بأحسِنْ وأعقِلْ معا ، كما يكون عنده فاعل : قام وقعد زيد[5] ، مرفوعا بالفعلين معا .

ولا يمتنع على مذهب البصريين أن يُقال : أحسِنْ وأعقِلْ بزيد ، على أن يكون الأصل : أحسِنْ به وأعقِلْ بزيد ، ثم حُذفت الباء لدلالة الثانية عليها ، ثم اتّصل الضمير واستتر كما استتر في الثاني من قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ ﴾[6] فإن الثاني مستدَلٌّ[7] به على الأول ، كما يُستدل بالأوّل على الثاني ، إلا أنّ الاستدلال بالأوّل على الثاني أكثر من العكس .

(١ ، ٢) قال سيبويه : وقد يجوز : ضربت وضربني زيدا ، لأنّ بعضهم قد يقول : متى رأيتَ أو قلتَ زيدا منطلقا ، والوجه : متى رأيتَ أو قلتَ زيد منطلق " الكتاب : ١ / ٧٩ ، ويظهر من كلامه أن الأسلوب الثاني ليس حكاية .

(٣) تكملة من ظ ، ع .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " فلزمك " والمثبت من ع ، ظ .

(٥) في الأصل ، ط ، م : " عنده " ، بدل : زيد ، سهو ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) الآية (٣٨) من سورة مريم .

(٧) في ظ : " يستدل " .

* باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجري (١) مجراه *

(ص) المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه (حقيقةً أو مجازا ، أو واقعٍ على مفعول . وقد يُسمى فِعلا وحَدَثا وحَدَثانا) (٢) .

وهو أصلُ الفِعل لا فرعُه خلافا للكوفيين . وكذا الصفة ، خلافا لبعض أصحابنا .

ويُنصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما ، فإن ساوى معناه (٣) معنى عامله ، فهو لمجرّد التوكيد ، ويُسمى مبهما ، ولا يثنّى ولا يُجمع . وإن زاد عليه ، فهو لبيان النوع أو العدد ، ويُسمى مختصا ومؤقتا ، ويُثنّى ويُجمع .

ويقوم مقام المؤكّد : مصدر مرادف ، واسم مصدر غير علم ومقام المبيّن : نوعٌ ، أو وصفٌ ، أو هيئةٌ ، أو آلة ، أو كلّ ، أو بعض ، أو ضمير ، أو اسم إشارة ، أو وقت (أو (ما) الاستفهامية أو الشرطية) (٤) .

(ش) تقييد الدّلالة بالأصالة ، مخرجٌ لأسماء المصادر ، وهي عبارة عن كلّ اسم يساوي المصدر في الدلالة ، ويخالفه بعَلَمِيَّةٍ كجَمادِ وحَمادِ (٥) ، أو بتجرّده دون عِوض من زيادة في فِعله (٦) كاغتسل غُسلاً (٧) ، وتوضّأ وُضوءا ، فهذه وأمثالها إذا عبّر عنها

---

(١) في الأصل ، ط ، م " وما جرى " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

(٣) معناه ، ساقطة من ط .

(٤) تكملة من ع والتسهيل .

(٥) في ط : " وعاد . والجماد : الرجل البخيل ، وبُني على الكسر لأنه معدول عن المصدر ، أي الجمود ، كقولهم فَجار ، أي : الفجرة . وهو نقيض قولهم حماد ، بالحاء ، في المدح ، ومنه قول المتلمّس :

جَمادِ لها جَمادِ ، ولا تقولَنْ : . لها أبدا إذا ذُكرت : حَمادِ . اللسان (جمد) .

(٦) في ع : " أو بخلوّه لفظا وتقديرا دون عِوض من بعض ما في فعله كاغتسل .

(٧) من حاشية الاصل ، والمتن : اغتسالا .

بمصادر، فإنّما ذلك مجاز ، والحقيقة أن يعبّر عنها بأسماء المصادر.

[واحترزتُ بقولي : دون عِوض من نحو: عِدةٍ وتَعْلِيم ، فإنّهما مصدران مع خلوّ (عِدة) من واو (وَعَد) وخلو (تَعْلِيم) من تضعيف ، فهاءُ عِدةٍ ، عِوضٌ من الواو ، وتاءُ تَعْلِيمٍ ، عِوض من التضعيف .

وأشرتُ بلفظاً أو تقديرا ، إلى أنّ بعض مافي الفعل قد يخلو لفظ المصدر منه ، ويكون مقدّرا ، فلا يضرّ زَوالُـهُ من اللفظ ، كقِتال ، مصدر: قاتل ، وأنّ أصله : قِيتال . وسيكمل الكلام على هذا في باب إعمال المصدر، إن شاء الله تعالى](١) .

والدالّ على معنى قائم بفاعل ، كحُسْنٍ وفَهْمٍ . والدالّ على معنى صادر عن فاعل ، كخطّ وخِياطةٍ . وقيام الحُسْنِ والفَهْم بالفاعل حقيقةٌ ، وكذا صُدور الخَطّ والخياطةِ ، من فاعلهما ، / بخلاف نسبة العَدَم إلى المعدوم والموت للميّت(٢) ، فإنّهما مجازٌ والواقعُ (٩٥/ب) على مفعولٍ مصدرُ مالم يُسمّ فاعلُه .

والمرادُ بالفاعل هنا : الاصطلاحي ، وكذلك المفعول ، فبهذا يعمّ الحدّ مصدر كل فعل .

وإطلاق المصدر على(٣) ماتناوله(٤) الحدّ ، إطلاق متّفق عليه ، وقد يُعبّر عنه بالفعل والحدثِ والحَدَثان و[هو](٥) من التعبير عن الشيء بلفظ مدلوله .

واتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتقّ أحدهما من الآخر ، لكن البصريون جعلوا (الأصالةَ للمصدر وجعلها الكوفيون للفعل(٦) .

والصحيح مذهب البصريين . ويدلّ على صحّته)(٧) ستّة أمور:

---

(١) تكملة من ع . وانظر المساعد ١/٤٦٣

(٢) في ع ، ظ : " للمعدوم والموت الى الميت " .

(٣) بعدها في ط: " كل " .

(٤) في ط : " مايتناوله " .

(٥) تكملة من ع ، ظ .

(٦) انظر: أسرار العربية لابن الانباري: ص ١٧٣ .

(٧) مابين الحاصرتين ساقط من م .

أحدها : أنّ المصدر كثر[1] كونه واحدا لأفعال ثلاثة ، ماضٍ ومضارعٍ وأمر ، فلو اشتق المصدر من الفعل لم يخلُ أن يُشتق من الثلاثة أو من بعضها ، فاشتقاقه من الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد منها يستلزم ترجيحا من غير[2] مرجّح فتعيّن[3] اطّراح ما أفضى إلى ذلك .

الثاني : أن المصدر معناه مفرد ، ومعنى الفعل مركّب من حَدَث وزمان ، والمفرد سابق للمركب ، فالدالّ[4] عليه أولى بالأصالة من الدالّ على المركّب .

الثالث : أن مفهوم المصدر عام ، ومفهوم الفعل خاصّ ، والدالُّ على عامٍّ[5] أولى بالأصالة من الدالّ على خاصّ .

الرابع : أنّ كلّ ما سوى الفعل والمصدر من شيئين ، أحدهما أصل ، والآخر فرع ، فإن في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة ، كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد ، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه ، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان ، فكان فرعا والمصدر أصل[6] .

الخامس : أنّ من المصادر مالا فعل له لفظا ولا تقديرا ، وذلك : وَيحٌ ووَيلٌ ، ووَيسٌ[7] ، ووَيبٌ ، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لها وذلك محال . وإنّما قلنا إن هذه المصادر لا أفعال لها تقديرا[8] ، لأنها لو صِيغ من بعضها[9] فِعل لاستحقّ فاؤه في المضارع من الحذف ما استحقّ

---

(١) في ظ ، ع : " يكثر " .

(٢) في ع : " دون مرجّح " .

(٣) في الأصل : " فيتعين " ، وفي م : بتعيين ، تحريف ، والمثبت من ع ، ط ، ظ .

(٤) في الأصل ، ط ، م : " والدال " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) في الأصل ، ط ، م : " العام " والمثبت من ع ، ظ .

(٦) في الأصل : " أصلا " والمثبت من بقية النسخ .

(٧) في ع : " وويش " .

(٨) في ط : " تقريرا " . (٩) في ط : " منها فعل " .

فاء يَعِدُ ، ولا ستحق عينه من السكون ، ما استحق عين يَبِيع ، فيتوالى إعلال الفاء والعين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، فوجب إهمال ما يؤدّي إليه .

وليس في الأفعال ما لا مصدر له مستعمل إلا وتقديره ممكن ، كتبارَكَ وفعل التعجب ، إذ لا مانع في اللفظ ، وتقابل تلك الأفعال مصادر كثيرة تزيد على الأفعال ، كالبُنُــوَّة ، والأُبُوَّة ، والخُؤولَة ، والعُمومة ، والعُبودِيّة ، والخُصوصِيّة ، وقَعْدَكَ اللهُ ، وبَلْهَ زَيـدٍ(١) ، وبَهْلَهُ ، فبطلت المعارضة بتَبارَكَ ونحوه ، وخلص الاستدلال بِوَيح وأخواته .

[ولا حجة للكوفيين في أنّ المصدر يتبع الفعل في صحّته](٢) وإعلاله نحو: لاوَذَ لِواذًا ، ولاذَ لِياذًا ، لأنّ(٣) الشيئَين قد يُحمَل أحدهما على الآخر ، وليس أحدهمـا أصلا للآخر ، كحَمْلِ يرضيان على رَضِيا ، وأُعطِيا على تُعطَيان(٤) ، والأصل : يرضوان ، واعطوا ، لأنّ حكم الواو بين فتحة وألف التصحيح ، لكن حمل ذو الفتحة على ذي الكسرة ليجريا على سَنَنٍ واحد فكذلك(٥) فُعِل بالمصدرَين من : لاوَذَ ولاذَ .

ولا حجّة أيضا في توكيد الفعل بالمصدر ، لأنّ الشيء قد يؤكّد بنفسه نحو: زيد زيـد [قام](٦) فلو دلّ التوكيد على فرعيّة المؤكَّد ، لزم كون الشيء فرع نفسه ، وذلـك محال .

ولا حجّة أيضا في إعمال الفعل في المصدر ، لأنّ الحرف يعمل في الاسم والفعـل ، ولا حظّ له في الأصالة .

وببعض ما استدلَلْنا به(٧) على فرعيّة الفعل بالنّسبة إلى المصدر ، نستدلّ(٨) على فرعيّـة

---

(١) في الأصل ، ط ، م : " بَلْهَ زيدا " ، والتصويب من ع ، ظ
(٢) تكملة من ظ ، ع .
(٣) في الأصل ، ط : " إلا أن " تحريف .
(٤) في ع : " يعطيان " .
(٥) في ط : " فلذلك " .
(٦) تكملة من ع ، ظ .
(٧) به ، ساقطة من ظ ، م ، ع .
(٨) في الأصل ، ط ، م : " يستدلّ " والمثبت من ع .

الصفة بالنسبة إليه ، لأنّ كلّ صفة تضمّنت حروفَ الفعلِ فيها مافي المصدر من الدّلالة على الحَدَث وتزيد بالدلالة على ماهي له ، كما زاد الفِعلُ بالدّلالة على الزّمن المعيّن . فيجب كون الصفة مشتقّة من المصدر لا من الفعل ، إذ ليس فيها مافي الفعل من الدّلالة على) [1] زمن معيّن [2] ، فبطل اشتقاقها من الفعل ، وتعيّن اشتقاقها من المصدر ، كما قُلنا .

ونصب المصدر بمثله [كقوله تعالى : * فإنّ جَهنّمَ جزاؤكم جَزاءً مَوْفُورا *] [3] . ونصبه بفرعه / نحو : * ومابدَّلوا تَبْدِيلا * [4] ، وكقول الأعشى ميمون [5] :

فأصبحْتُ لا أَقْربُ الغَانِيـــا ... تِ مُزْدَجِرًا عَنْ هواها ازدِجارا [[6]

ونصبه بقائم مقام أحدهما كقولك : عجبت من إيمانك تصديقًا ، وأنا مؤمنٌ تصديقًا ، ولقاء الله مؤمن به تصديقا .

والمصدر المنصوب في جميع هذه الأمثلة قد ساوى معناه معنى عامله ، فهو لمجرّد [7] التوكيد ، ويسمّى الواقع هكذا مبهما ، ولا يُثنّى ولا يُجمع ، لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، فعُومل معاملته في عدم التثنية والجمع ، إذْ هو صالح للقليل والكثير .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٢) في ع : " الزمن المعيّن " .

(٣) الآية (٦٣) من سورة الاسراء .
والتكملة من ع ، ومكان الآية في الأصل وبقية النسخ : " كقولك : عجبت من قيامك قياما " .

(٤) الآية (٢٣) من سورة الأحزاب .

(٥) ديوانه : ص ٤٥ .

(٦) والتكملة من ع ، ومكان الآية في الأصل وبقية النسخ : " كقولك : طلبتك طلبا ، وأنا طالبك طلبا ، وأنت مطلوب طلبا " .
وفي ظ زيادة على ماتقدم : " وكقوله تعالى : * والنازعات غرقا * آية ١ النازعات .

(٧) في ظ : " مجرد " تحريف .

وإن زاد معناه على معنى عامله ، فهو لبيان النّوع ، نحو : سرت خَبَبًا ، وعَدَوْا ، ورجعتُ القَهْقرى ، وقَعَدْتُ القرفصاء . أو لعدد المرات نحو : قمتُ قومتين وضربته (٩٦/أ) ضربات . وقد يكون المبيّن للنّوع بلفظ المؤكّد ، فيُستفاد التنويع بوصفه أو إضافته[1] ، أو إدخال حرف التعريف عليه ، أو بتثنيته أو بجمعه .

ويقوم مقام المؤكّد مصدر مرادف ، نحو : جلست قُعودا . أو اسم مصدر غير علم ، نحو : اغتسلت غسلا ، وتوضّأت وضوءًا ، ولا يُستعمل اسم المصدر العَلَم مؤكّدا ولا مبيّنًا[2] ، فلا يقال : حَمَدْتُ حَمَادِ ، ونحو ذلك ، لأن العَلَم زائد معناه على معنى العامل ، فلا ينزل منزلة تكرار العامل[3] ، ولأنّه كاسم الفعل فلا يُجمع بينه وبين الفعل ولا ما يقوم مقامه .

ومن قيام أحد المترادفين مقام الآخر قول امرئ القيس[4] :

ويومًا على ظَهْرِ الكَثيبِ تعذّرتْ .·. عليَّ وآلتْ حَلْفَةً لم تحلّلِ

وقول رؤبة[5] :

لَوّحَها مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ .·. تَضْميرَكَ السّابِقَ[6] يُطْوى للسَّبَقْ

لوّحها : ضمّرها ، والبُدْن : السِّمَن . والسَّنَق : البَشَم ، والسَّبَق : الخطر .

ويقوم مقام المبين للنوع اسم نوع ، كالقَهقرى ، والقُرفصاء ، وكقوله تعالى : ﴿ والنّازعاتِ غَرْقا ﴾[7] . أو وصف ، نحو : ﴿ واذكر ربّك كثيرا ﴾[8] ، أو هيئة نحو : يموتُ الكافرون

---

(١) في ع : " بإضافته " .

(٢) في ط ، ع ، م ، ظ : مبينيا ، تحريف .

(٣) في ع ، ظ : الفعل ، بدل : العامل .

(٤) ديوانه : ص ١٢ ، وفيه التخريج .

(٥) ديوانه : ص ١٠٤ ، والكتاب : ١/٣٥٨ .

(٦) في ظ : السائق .

(٧) الآية الأولى ، النازعات . وهي ساقطة من ظ .

(٨) الآية (٤١) من سورة آل عمران .

ميته سَوءٍ، ويعيش المؤمنون عِيشةً مرضيّةً . أو آلة ، نحو: ضرب المؤدّبُ الصّبيَّ قضيبًا أو سوطا ، أو كلّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ فلا تميلوا كلَّ المَيْلِ ﴾[1]، أو بعض ، كقوله تعالى : ﴿ ولا تضرّونه شيئا ﴾[2]، أو ضمير ، كقوله تعالى : ﴿ فإنّي أعذّبُه عذابا لا أعذّبه أحدا من العالمين ﴾[3]، أو اسم إشارة نحو: لأجدّنّ ذلك الجدّ[4].

ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدريّة ، ولذلك خُطِّئَ من حمل قول المتنبي[5]:

هذي برزتِ لنا فَهِجْتِ رسيسا ... ...

على أنه أراد : هذي البرزة برزت ، لأن مثل ذلك لا تستعمله العرب .

وقد يُقام مقام المصدر المبيّن زمان مضاف إليه المصدر تقديرا ، كقول الشاعر[6]:

ألم تَغْتَمِضْ عيناك ليلةَ أرمدا ... وبتّ كما باتَ السّليمُ مُسَهَّدا

أراد : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد ، فحذف المصدر وأقام الزّمانَ مقامه ، كما عكس من قال : كان ذلك طلوعَ الشمس ، إلا أنّ ذلك قليلٌ وهذا كثير.

---

(١) الآية (١٢٩) من سورة النساء .

(٢) الآية (٥٧) من سورة هود .

(٣) الآية (١١٥) من سورة المائدة .

(٤) في الأصل ، ط ، م : لآخذنّ ذلك الحق ، تحريف ، والتصويب من ع ، ظ .

(٥) ديوانه : ٢/١٩٣ ، والمقرّب : ١/١٧٧ ، وشرح المفصل : ٢/١٦ ، والمغني ص ٧١٤ ، والمقاصد : ٤/٢٣٣ .
وعجز البيت :- ثم انثنيتِ وما شفيتِ نسيسا .

(٦) هو الأعشى ، ديوانه : ص ١٣٥ ، والسيرة : ١/٣٨٦ ، والمحتسب : ٢/١٢١ ، والخصائص: ٣/٣٢٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٢٩٧ ، وشرح المفصل : ١٠/١٠٢ ، وسقط عجزه من نسخة الأصل ، ظ .

ومن قيام النوع مقام المصدر[1] قول الشاعر[2]:

على كلِّ موَّارٍ أفانينُ سَيْرِهِ ∴ شُؤُوٌّ لأبواعِ الجمالِ الرَّوائكِ

ومن قيام الصفة مقامه (قول ليلى الأخيلية[3]:

نظرتْ ودوني من عَمايةَ مَنْكِبٌ ∴ وبطنُ الرَّكاءِ أيَّ نظرةِ ناظِرِ

ومثله)[4] قول الآخر[5]:

وضائعٍ أيَّ جريٍ ما أردتَ بِهِ ∴ لا الشَّدُّ شَدٌّ ولا التَّقريبُ تَقريبُ

أي: لا الشدُّ شدٌّ مُعتادٌ، ولا التَّقريبُ تقريبٌ مُعتادٌ، بل هُما خارقا العادة.

(ومثال وقوع ما الاستفهامية موقع المصدر قول الهذلي[6]:

ماذا يَغيرُ ابنتَيْ ربْعٍ عويلُهما ∴ لا ترقُدانِ ولا بُؤسَى لِمَنْ رَقَدا

ومثال ذلك في ما الشرطية قول جرير[7]:

نَعَبَ الغرابُ فقلتُ بَيْنٌ عاجِلٌ ∴ ما شِئتَ إذْ ظَعَنُوا لِبَيْنٍ فانعَبِ)[8]

والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظاً كونه معمولاً لموافقه معنى، فحِلْفَةً من قوله[9]:

... ... وآلتْ حِلْفَةً لم تَحَلَّلِ

---

(١) رجع المصنف للتمثيل مرة أخرى للحالة الأولى والثانية من حالات النيابة عن المصدر المبين للنوع، وهما نوعه وصفته.

(٢) ورد بدون نسبة في اللسان (جذا).
والموار: السريع.

(٣) ديوانها: ص ٧٧ وفيه التخريج.

(٤) تكملة من ع وحدها.

(٥) ورد بدون نسبة في التذييل: جـ٢ لوحة ١٧٩.

(٦) هو عبد مناف بن ربع الهذلي، شرح أشعار الهذليين: ٢ / ٦٧١، وفيه تخريجه.

(٧) ديوانه: ص ١٨، والمساعد: ١ / ٤٧٠.

(٨) تكملة من ع وحدها.

(٩) سبق الاستشهاد به قريبا.

منصوب بـ"أَلْتُ" ، لا بـ"حَلَفْتُ" مقدّرا ، لعدم الحاجة إلى ذلك ، ولأنه لو كان المخالف لفظا لا ينتصب إلا بفعل من لفظه ، لم يجز أن يقع موقعه مالا فعل له من لفظه ، نحو: حلفتُ يمينا ، و ﴿ لا تميلوا كلَّ الميْل ﴾[1] و﴿ فاجلدوهم ثمانينَ جلدةً ﴾[2] ، و﴿ لا تضرّونه شيئا ﴾[3] فهذه وأمثالها لا يمكن أن يُقدّر لها عاملٌ من لفظها ، بل لا بد من كون العامل فيما وقع منها ما قبله مما هو موافق معنى لا لفظا ، ووجبَ اطّراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ، ليجري الباب على سَنَن واحد . وهذا الذي اخترته /هو مذهب المازني و/[4] هو اختيار المبرّد[5] والسيرافي[6] .

/ومن شواهد ذلك قراءة محمد بن السُّمَيْفع : ﴿ فتبَسَّم ضِحْكًا مِنْ قولِها ﴾[7] ذكرها ابن جنّي في المحتسَب /[8] .

(ص) ويحذف عامل المصدر جوازا ، لقرينة لفظيّة أو معنويّة . ووجوبا ، لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل ، أو لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في طلب ، أو خبر إنشائيّ ، أو غير إنشائيّ ، أو في توبيخ مع استفهام ، ودونه للنفس أو لمخاطَب أو لغائب[9] في حكم حاضر ، أو لكونه تفصيل عاقبةِ طلب أو خبرٍ ، أو نائبا عن

---

(١) الآية (١٢٩) من سورة النساء .

(٢) الآية (٤) من سورة النور .

(٣) الآية (٥٧) من سورة هود .

(٤) تكملة من ع .

(٥) المقتضب : ١ / ٧٣ ، ٧٤ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ١١٢ .

(٧) من الآية (١٩) من سورة النمل .

وانظر القراءة في المحتسب : ٢ / ١٣٩ .

(٨) تكملة من ع .

(٩) في التسهيل : أو غائب .

خبر اسم عين بتكرير أو حصر، أو مؤكِّد جملة ناصّة[1] على معناه وهو مؤكِّد نفسه، أو صائرة به نصًّا وهو مؤكِّد غيره. والأصحّ منع تقديمها.[2] ومن الملتزم إضمار ناصبه، المشبه به، مشعِرًا بحدوثٍ بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ، ولا صلاحية للعمل فيه، واتباعه جائزٌ، وإن وقعت صفته موقعه فإتباعها أولى من نصبها، وكذا التالي جملةً خالية[3] مما هو له.

وقد يُرفع مبتدأً المفيد طلبا وخبرا المكرَّر، والمحصور، والمؤكِّد نفسه، والمفيد خبرا إنشائيا وغير إنشائي.

(ش) حذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كقولك - لمن قال: أيَّ سَيرٍ سِرْتَ؟: سيرًا حثيثا، ولمن قال: ماقمت، بلى، قياما طويلا.

وحذفه لقرينة معنويّة كقولك لمن تأهّب لسفر (تأهّبا مباركًا[4]) ميمونا، وسفرا مأمونا، ولمن قدم من حج: حجًّا مبرورا وسعْيًا مشكورا.

والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل إما مفردٌ، كقولهم: أفَّةً [له][5] وتُفَّةً ودفْرا/، بمعنى: نَتْنًا، وبَهْرًا، بمعنى: تَبًّا[6] كقول الشاعر:[7] (٩٦/ب)

---

(١) في ط: "ناصبة" تحريف.

(٢) في الأصل، ط، م: تقديمها، والمثبت من ع، ظ، والتسهيل.

(٣) في ع، ظ: "حالية" تحريف.

(٤) ساقطة من ظ.

(٥) تكملة من ع، ظ.

(٦) الكتاب: ١ / ٣١١.

(٧) هو ابن ميّادة، الكتاب: ١/ ٣١١، والانصاف: ص ٢٤١، واللسان (فقد) و(بهر).

تَعاقَدَ قَومِي إذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتي ∴ بجاريةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَها بَهْرا

وبمعنى : عَجَبًا ،كقول عمر بن أبي ربيعة[1] :

ثُمَّ قالوا : تحبُّها ،قلتُ : بَهْرًا ∴ عددَ الرَّملِ والحَصى والتُّرابِ

وإمّا مضاف ،كقولِ الشاعر[2] :

تذَرُ الجماجمَ ضاحيًا هاماتُها ∴ بَلْهَ الأكُفِّ كأنّها لم تُخلَقِ

أي : تترك الأكفّ تركا كأنها لم تخلق . وروي : بَلْهَ الأكفَّ ، بالنصب ، على أنه اسم فعل بمعنى : اُتْرُكْ .

ومن المهمل الفعل اللازم الإضافة[3] قولهم في القسم الاستعطافي : " قِعْدَكَ اللّهَ إلّا فعلتَ"[4] أي : تثبيتك الله ، ومثله " عَمْرَكَ اللهَ"[5] في لزوم الإضافة والاستعطاف ، إلا أنّ هذا مختصَر من التّعمير[6] مصدر عَمَّرتكَ اللهَ ، بمعنى : نشدتكَ اللهَ ، ومنه قول الشاعر[7] :

عَمْرَتكِ اللهَ إلّا ماذكَرْتِ لَنا ∴ هلْ كُنتِ جارتَنا أيّامَ ذِي سَلَمِ

وأصله من العَمْرِ ، وهو البقاء ، فالمتكلم به متوسّل باعتقاد البقاء لله تعالى .

---

(١) ديوانه : ص ٣٠ ، والكتاب : ١ / ٣١١ ، والخصائص : ٢ / ٨١ ، وشرح المفصل : ١ / ١٢١ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٦٦ ، والمغني ص ٧ .

(٢) هو كعب بن مالك الصحابي ، رضي الله عنه ، ديوانه : ص ٢٤٥ ، وفيه التخريج .

(٣) في ط : " للإضافة " .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٢٢ .

(٥) السابق .

(٦) في ع : " إلا أنّ هذا اسم للتعمير " .

(٧) هو الأحوص ، ديوانه : ص ١٩٩ ، وفيه التخريج ، وانظر الكتاب : ١ / ٣٢٣ ، والخزانة : ١ / ٢٣١ .

ومن المهمل الفعل ، ما يضافُ ويفرد ، كقولهم للمصاب المرحوم : وَيْحَهُ ، وَوَيْحَ فلان ، ووَيحٌ له ، وفي الحديث : " ويحَ عمّارٍ تقتلُه الفِئَةُ الباغيةُ "[١] ، وللمتعجب[٢] منه : وَيْبًا له ، وَوَيْبَك ، وَوَيْبَ غيرِك[٣] . قال الشاعر[٤] :

فلا تَجْبَهِيهِ وَيْبَ غيرِك إنّه .·. فتًى عن دَنِيّاتِ الخَلائقِ نازِحُ

وكذا يُقال : ويحَ غيرِك . و (وَيْسَهُ)[٥] مثله أو قريب منه ، ويقال للمصاب المغضوب عليه : وَيْلَهُ ، ووَيلٌ له ، وَوَيْلٌ له وَيْلٌ طويل ، ووَيْلٌ[٦] له وَيْلًا طويلا ، ووَيْلٌ له ويلًا كَيْلًا ، ووَيْلٌ له وعَوْلٌ ، وويلك وعولك ، ولا يُفرد (عَوْلٌ) ، وقد يُفرد (ويل) منصوبا كقول الشاعر[٧] :

كَسا اللؤمُ تَيْمًا خُضرةً في جُلودِها .·. فويلًا لِتَيْمٍ من سَرابيلِها الخُضْرِ

[فهذه الأسماء إذا أُضيفت لزمها النصب ، وإذا أُفردت جاز نصبها ورفعها][٨]

ومن المهمل الفعل اللازم الإضافة[٩] : سبحانَ الله ، أي براءةً له من السّوء ، وليس بمصدر لسبّح ، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق (حاشَيْتُ)[١٠] من (حاشى) إذا نطق

---

(١) أخرجه البخاري في باب التعاون في بناء المسجد من كتاب الصلاة : ١ / ١٢٢ .

(٢) في ع : " ومن المتعجب منه " تحريف .

(٣) اللسان (ويب) .

(٤) ورد من غير نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٨٣ .

(٥) في ع : " ويشه " تصحيف .

(٦) في ط : " وويلا " سهو .

(٧) هو جرير ، ديوانه : ص ٢١٢ ، والكتاب : ١ / ٣٣٣ ، والمقتضب : ٣ / ٢٢٠ ، وشرح المفصل : ١ / ١٢١ .
رواية الديوان ... فيا خزي تيم من سرابيلها ...
ورواية المقتضب : فويلٌ لِتَيْمٍ ... " وعلى هذا يفوت الاستشهاد به .

(٨) تكملة من ع .

(٩) في ط ، م : " للاضافة " .

(١٠) في ط : " حاشية " .

بلفظها ، وكاشتقاق لَوْلَيْتُ وصَهْصَهْتُ وأَفَّفْتُ وسَوَّفْتُ وبَأْبَأْتُ ولَبَّيْتُ ، من : لولا ، وصَهْ ، وأُفّ ، وسَوْفَ ، وبِأَبي ، ولَبَّيكَ .

وقالوا أيضا : سَبْحَلَ ، إذا قال : سبحانَ الله ، وقد تُفرد في الشعر سبحان منوّنة ، إن لم تَنْوِ الإضافة ، كقول الشاعر:(١)

سُبحانَهُ ثُمَّ سبحانًا نَعوذُ بِهِ(٢) .:. وقبلَنا سَبَّحَ الجُوديُّ والجُمُدُ

وغير منوّنة(٣) إن نويتَ الإضافة ، كقول الآخر:(٤)

أقولُ لَمّا جاءني فَخْرُهُ .:. سُبحانَ من عَلْقَمةَ الفاخِرِ

أراد : سُبحانَ الله ، فحذف المضاف إليه ، وترك المضاف بهيئته التي كان عليها قبل الحذف ، كما قال الراجز:(٥)

خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشِيمَ وفا

يريد : وفاها . وهذا التوجيه أولى من جعل سُبحانَ عَلَماً .

ومثلُ(٦) (سبحانك) في المعنى وإهمال الفعل (سلامَكَ) في قول الشاعر:(٧)

---

(١) نسب لأمية بن أبي الصلت ، ولورقة بن نوفل ، ملحقات ديوان أمية: ص٣٣٣ ، وفيه تخريجه . وانظر الكتاب : ١ / ٣٢٦ ، وشرح المفصل : ١ / ٣٧ ، والخزانة ٢ / ٣٧ .

(٢) في ع ، ظ : نعوذ له .

(٣) في الأصل : مؤنثة ، تحريف .

(٤) هو الأعشى ، ميمون ، ديوانه ص : ١٤٣ ، والكتاب : ١ / ٣٢٤ ، والخصائص ٢ / ١٩٧ ، وشرح المفصل : ١ / ٣٧ ، ١٢٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٤٧ ، والخزانة : ٢ / ٤١ .

(٥) هو العجاج ، ديوانه : ص ٤٩٢ ، وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب .

(٦) في الأصل ، ط ، م : " ومثال " والتصويب من ع ، ظ .

(٧) هو أمية بن أبي الصّلت ، ديوانه : ص ٢٧٦ ، وفيه تخريجه ، وانظر الكتاب: ١ / ٣٢٥ ، والمقاصد : ٣ / ١٨٣ ، واللسان (غنث) و(ذمم) .

سلامكَ رَبّنا في كلّ فَجْرٍ(١) .·. بريئًا ماتَعَنّتك(٢) الذّمُومُ

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة(٣) قولهم في إجابة الدّاعي : لبّيك ، ومعناه لزوما لطاعتك بعد لزوم . قال سيبويه : أراد بقوله : لبيك وسعديك ، إجابة بعد إجابة ،كأنه قال : كلما أجبتك في أمر فأنا في الآخر مجيب.(٤) وهو مثنّى اللفظ.

وزعم يونس أنه مفرد اللفظ وأنّ ياءه منقلبة عن ألف إجراء له مجرى على.(٥)

ورد عليه سيبويه بقول الشاعر:(٦)

دَعوتُ لمّا نابَني مِسْوراً .·. فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

فأثبت الياء في إضافته إلى الظاهر، ولو كان جاريا مجرى (على) لم يُفعل به ذلك ، كما لا يُفعل بعلى ، وفي قول هذا الشاعر إضافة (لَبّيْ) إلى ظاهر، والمعروف إضافته إلى ضمير المخاطب ،فشذّت إضافته إلى ظاهر كما شذّت إضافته إلى ضمير الغائب في قول الشاعر:(٧)

دَعَوْني فلَبّيْتُهمْ وقدْ هَدَرَتْ لَهم .·. شَقاشِقُ أقوامٍ فأسكَتَها هَدْرِي

وفي قول(٨) الراجز:(٩)

---

(١) في ع :" فخر" .

(٢) في ع :" ماتحنتك" .

(٣) في ظ :الإضافة .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٥١٠

(٥) الكتاب : ١ / ٣٥١٠

(٦) سبق الاستشهاد به في باب المضمر.

(٧) ورد بدون نسبة في المغني :ص ٦٤٠ ،وشرح أبياته ٢٠٩/٧ .

(٨) تكملة من ع .

(٩) ورد بدون نسبة في المغني :ص ٦٤٠ ،وشرح أبياته : ٢٠٩/٧ ،واللسان (بين)و(لبب) ،والهمع : ١٩٠/١ ،والمقاصد : ٣/ ٣٨٣) .

إنك لو دعوتني ودوني ∴ زوراءُ ذاتُ مَنْزَعٍ بَيُونِ

لقلتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعوني

وقد يغني عن : لَبَّيك ، لَبِّ ، مفردا مكسورا ، جعلوه اسم فعل بمعنى : أجبت .

والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل(1) مستعمل في طلب ، منه مضاف ، نحو : غُفرانَك و﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾(2) ومنه مفرد ، وهو أكثر من المضاف و[المشهور أنه](3) ليس مقيسا عند سيبويه مع كثرته ، وهو عند الفراء والأخفش مقيس ، بشرط إفراده وتنكيره ، نحو : سَقيًا له ، ورَعيًا ، وجَدْعًا لعدوك وتعسًا ، ومنه قول الشاعر(4) :

سَقيًا لِقَومٍ لَديناهم وإنْ بَعُدوا ∴ وخَيبةً للأُلى وِجدانُهم عَدَمُ

ومثله في الأمر(5) :

فَصبرًا في مجالِ الموتِ صَبرًا ∴ فما نَيلُ الخلودِ بِمُستَطاعِ

ومثله في النهي(6) :

قد زادَ حُزنَكَ لمّا قيل : لا حُزنًا(7) ∴ حتّى كأنّ الذي يَنهاكَ يُغريكا

والوارد منه في خبر إنشائي [نحو](8) حمدا وشكرا ، لا كفرا وعجبا ، وقسما لأفعلن . قال سيبويه :

---

(1) في الأصل ، م : " بالفعل " والمثبت من ط ، ع ، ظ

(2) الآية (٤) من سورة محمد ، عليه الصلاة والسلام .

(3) تكملة من ع .

(4) ورد من غير نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٨٣ .

(5) لقطري بن الفجاءة ، شرح الحماسة للتبريزي : ١/ ٩٦ ، وأمالي المرتضى : ١/ ٢٣٦ ، والمقاصد : ٣/ ٥١ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٣١ ، وسقط من م .

(6) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٢ لوحة ١٨٣ .

(7) في ظ : حتى قيل لا حزنا .

(8) زيادة من ط .

ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنه في / معنى التعجب، (٩٧ أ) قولك : كَرَمًا وصَلَفًا ، كأنه يقول أكرمك الله.[١] ثم قال : لأنه صار بدلا من قولك أكرِمْ بِهِ وأَصلِف [به].[٢]

قلت : وهذا أيضا مما يتناوله الخبر الإنشائي .

وأمّا الخبر غير الإنشائيّ ، فكقولك في وعد من يعزّ عليك : أفْعلُ وكرامةً ومَسَرَّةً، وكقولك للمغضوب عليه : لا أفعلُ ولا كيدًا ولا همًّا ، ولأفعلنّ ما يسوءك[٣] ورغمًا وهوانًا .

وأما الوارد في التوبيخ مع استفهام ، فكقول الشاعر:[٤]

أَذُلًّا إذا شَبَّ العِدا نارَ حَربِهم
وزَهْوًا إذا ما يجنَحُونَ إلى السِّلْمِ

[وكقول النمر :[٥]

أَتَبكيا من كلِّ شيءٍ هيِّنٍ .·. سَفَهٌ بُكاءُ العَينِ ما لم تَدْمَعِ

وكقول الآخر :[٦]

أَجَهْلًا إذا ما الأمنُ غشاك ثوبهُ .·. وحاما إذا ما كدَّ حَتْكَ كُلُومُ][٧]

وفي توبيخ دون استفهام ، كقوله :[٨]

خُمُولاً وإهمالاً وغيرُك مُولَعٌ .·. بتَثبيتِ أسبابِ السِّيادةِ والمَجْدِ

---

(١) الذي في الكتاب : " ألزمك الله وأدام لك كرما وألزمت صلفا " مكان " كأنه يقول : أكرمك الله " .

(٢) تكملة من الكتاب : ١/٣٢٨ .

(٣) في الأصل ، م : " ما يسرك " تحريف ، والمثبت من ط ، ع ، ظ .

(٤) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٤٦٩ ، والهمع : ١/١٩٢ .

(٥) ديوانه : ص ٧٣ ، وفيه تخريجه .

(٦) لم أعثر عليه في كتاب آخر .

(٧) زيادة من ع .

(٨) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٤٩٦ ، المساعد : ١/٤٧٣ ، والهمع : ١/١٩٢ .

وقد يفعل هذا من يخاطب نفسه ، كقول عامر بن الطفيل : "أغدّةً كغدّةِ البعير، وموتًا في بيتِ سلوليّة[1] ". وكقول سُحيم العبد[2] :

أشوقًا ولمّا لم يمضِ لي غيرُ ليلةٍ .·. فكيف إذا سارَ المطيُّ بها شهرا

وكقول جميل[3] :

أخِلْمًا فقبلُ[4] اليوم كان أوانُه .·. أم اخشى فقبل اليوم أوعدتُ بالقتلِ[5]

وقد يُقصد بمثل هذا غائب في حكم حاضر، كقولك[6] وقد بلغك أن شيخا يُكثر اللهوَ واللعبَ: ألعبًا وقد علاهُ الشيبُ .

ومثال الكائن في تفصيل عاقبة طلب، قوله تعالى : * حتّى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاقَ فإمّا منًّا بعدُ وإمّا فداءً *[7]. ومثال المفصل به عاقبة خبر، قول الشاعر[8] :

لأجهدنّ فإمّا دَرْأَ واقعةٍ .·. تخشى وإمّا بلوغَ السُّؤلِ والأملِ

ومثله قول ميمون الأعشى[9] :

---

(١) الكتاب : ١/٣٣٨ ، واللسان (غدد) ، وجمهرة الأمثال : ١/١٠٢ ، ومجمع الأمثال : ٢/٥٧ ، والمستقصى : ١/٢٥٨ .
ويروى : اغدةٌ . . وموتٌ . بالرفع فيهما .

(٢) ديوانه : ص ٥٦ ، وفيه تخريجه .
وروايته في الديوان . . . إذا سارالمطيّ بها عشرا .

(٣) ديوانه : ص ٧٧

(٤) في ع : " أخلفا فقيل : والتصويب من الديوان .

(٥) تكملة من ع .

(٦) تكملة من ع ، ظ

(٧) الآية (٦) من سورة محمد

(٨) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/٤٧٣ ، وشفاء العليل : ص ٤٧٠ ، والهمع : ١/١٩٢ .

(٩) ديوانه : ص ٤٥ .

فَفاضَتْ دُموعي كَفيضِ الغُـرو ∴ بِ إمّا وَكِيفًا وإمّا انحِـدارا

ومنه قول الخنساء (١) :

هُمْ منعوا جارَهم والنِّسـاءُ ∴ يَحْفِزُ أحشاءَها الخَوفُ حَفْزَا

بِصُمِّ القَنَا وبِبيضِ الصَّفِيـحِ ∴ فبالبيضِ ضَرْبًا وبالصُّمِّ وَخْزا (٢)

ومثال النائب عن خبر اسم عين بتكرير قول الشاعر (٣) :

أنا جِدًّا جِدًّا ولَهْوُكَ يـزدا ∴ دُ إذَنْ مالِي اتّفاقٍ سبيلُ

ومثال النائب بحصر ، قول الشاعر (٤) :

ألا إنّما المُستوجِبونَ تَفَضُّلا ∴ بِدارًا إلى نيلِ التّقدُّمِ في الفَضْلِ

واشترط كون هذا بتكرير، ليكون أحد اللفظين عوضا من ظهور الفعل فيثبت (٥) بذلك سبب التزام إضمار الفعل ، وقام الحصر مقام التكرير، لأنّه لا يخلو من لفظ يدلّ عليه وهو : إنّما أو إلّا بعد نفي ، فجُعل ذلك أيضا عِوضا ، ولأنّ في الحصر من تقوية المعنى مايقوم مقام التكرير. واشترط كون المخبَر عنه اسم عين ، لأنه لو كان اسم معنى ، لكان المصدر خبرا ، فيُرفع كقولك : جِدّكَ جِدٌّ عظيم ، وإنّما بِدارُهُ بِدارٌ حريصٌ.

وإذا كان اسم عين لم يصلح جعل المصدر خبرا له إلا على سبيل المجاز ، وإذا لم يصلح جعله خبرا تعيّن نصبه بفعل هو الخبر. فتقدير : "أنا جِدًّا جِدًّا (٦)" : أنا أجِدُّ جِدًّا . وتقدير "إنّما المستوجِبُونَ تَفَضُّلا بِدارا (٧)" : إنّما المستوجبون

---

(١) ديوانها : ص ٨١ .
وراوية الثاني فيه : ببيض الصّفاح وسمر الرّماح // فبالبيض ضربا وبالسُّمر وَخزا .

(٢) تكملة من ع .

(٣) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤٧٣ ، وشفاء العليل : ص ٤٧٠ ، والهمع : ١/ ١٩٢ .

(٤) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٤٧٤ ، وشفاء العليل : ص ٤٧١ ، والهمع : ١ / ١٩٢ .

(٥) في ط : " فثبت " .

(٦ ، ٧) تقدم كل منهما في شاهده قريبا .

تفضّلاً يبادرون بداراً ، ولو عدم الحصر والتكرير، لم يلزم الإضمار، بل يكون جائزاً هو والإظهار.

ومن المضمر عامله وجوباً ، المصدر المؤكّد مضمون جملة [١]، فإن كان لا يتطرّق إليها احتمال يزول بالمصدر، سُمّي مؤكّداً لنفسه ، لأنه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنّه نفسُ الجملة ، وكأنّ الجملة نفسه ، وهو كقولك : له عليّ دينارٌ اعترافاً ، فإنْ كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصّاً ، سُمّي مؤكّداً لغيره ، لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرها لفظاً ومعنًى ، وذلك كقولك : هو ابني حقّاً . ولا يجوز تقديمهما [٢] على الجملة ، لأنّ مضمونهما يدلّ على العامل فيهما ، ولا يتأتّى ذلك إلا بعد تمام الجملة. وأمّا قولهم : " أَجِدَّكَ لا تَفْعَلُ [٣] " فأجاز فيه أبو عليّ الفارسيّ تقديرين :

أحدهما : أن تكون لا تفعل في موضع الحال .

والثاني : أنْ يكون أصله : أجِدّك أن لا تفعل ، ثم حُذفت (أنْ) وبَطَل عملها [٤].

وزعم أبو عليّ الشلوبين ، أن فيه معنى القسم ولذلك قدّم [٥] ، والمشهور إضافته إلى ضمير المخاطب ، وقد ندرت إضافته إلى ياء المتكلّم في قول تميم بن أُبيّ [٦] :

أجِدّي أرى هذا الزّمان تَغَيّرا .·. وبطن الرّكاء من مواليّ أقفَرا

وفي قول رزين بن محمد [٧] :

أجِدّي هذا الليل لا يتردّد .·. وأي الليالي لا يكون لها غَدُ

---

(١) في الأصل ، ط : " الجملة " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) في ع ، م : " تقديمها " تحريف .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٧٩ .

(٤) الهمع : ٣ / ١٢٥ .

(٥) السابق .

(٦) لم أعثر عليه في كتاب آخر.

(٧) لم أعثر عليه في كتاب آخر .

وندرت أيضا إضافته إلى ظاهر في قول عدي بن زيد[1] :

أجدَّ هذي الأرضِ لا تشبع .·. أكلَ حيٍّ فوقها تفجع[2]

ومن الملتزم إضمار ناصبه ، المصدر المشبَّه به بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل في المعنى ولابد من دلالته على الحدوث فمن ذلك قولهم : "له دقٌّ ، دقَّك بالمنحاز حبَّ الفلفل[3] و "له صوتٌ صوتَ حمارٍ[4]، ومنه قول الشاعر يصف طعنة[5]:

لها بعد إسنادِ الكليم وهدئه

ورنَّةِ من يبكي إذا كان باكيا

هديرٌ هديرَ الثور ينفضُ رأسه .·. يذبُّ بروقيه الكلابَ الضواريا

فلو لم يكن بعد جملة ، لم يجز النصب ، كقولك : دقُّه دقَّك بالمنحاز ، وصوته صوتُ حمار ، وهديرها هديرُ الثور ، فلو كان بعد جملة تضمنت معنى الحدث دون معنى الفاعل لم يجز النصب إلا على ضعف ، كقولك : فيها صوتٌ صوت حمارٍ ، فتجعل (صوت حمار) بدلا . ويضعف النصب لأنه إنما استجيز في : له صوتٌ صوت حمار ، لأن (له صوت) بمنزلة : هو يصوِّت ، لاشتماله على صاحب الصوت والصوت ، فجاز أن يجعل بدلا من اللفظ بيصوِّت ، مسندا[6] إلى ضمير ، بخلاف : فيها صوتٌ ، فإنه لم يتضمن إلا الصوت ، فلم يحسن أن يجعل بدلا من اللفظ بيصوِّت ، ومع ذلك فالنصب جائز على ضعف ، لأن الكلام الذي قبله وإن لم يتضمن اسم ما هو فاعل في المعنى ، فكونه جملة متضمنة للصوت كافٍ ، فإنك إذا قلت : فيها صوت ، عُلم أن فيها مصوِّتا ، لاستحالة صوت بلا مصوِّت ، ولو كان المصدر غير دالّ على حدوث لم يجز النصب ، كقولك : له ذكاءٌ / ذكاءُ الحكماء ، لأن نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون (٩٧/ب)

---

(١) لم أعثر عليه في ديوانه المطبوع ، ولا في مرجع آخر.

(٢) تكملة من ع .

(٣)،(٤) الكتاب : ١ / ٣٥٥ ، ٣٥٧ .

(٥) هو النابغة الجعدي ، ديوانه : ص ١٨٠ ، وفيه التخريج .

(٦) في ط: " مسند " .

ماقبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل ،فقولك : مررت بزيد وله صوت ،بمنزلة قولك : مررت به وهو يصوّتُ ،فاستقام نصب مابعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه ، وإذا قلت : مررت بزيد وله ذكاءٌ ،فلست تريد أنك مررت به وهو يفعل ،لكنك أخبرت عنه بأنه ذو ذكاءٍ فتنزّل[١] ذلك منزلة : مررت به وله يَدٌ يدُ أسدٍ ،فكما لا ينتصب (يد أسد) لا ينتصب ما هو بمنزلته . فإن عبّرت بالذكاء عن عمل دالٍّ[٢] على الذكاء جاز النصب . وإن وقع موقع المصدر المشار إليه صفته ضعف النصب ورجح الإتباع كقولك : له صوتٌ أيُّ صوتٍ ،ولو نصبت[٣] لجاز على تقدير: يُصوّتُ أيَّ تصويت ،ومنه قول رؤبة بن العجاج[٤] :

قولَكَ أقوالاً مَعَ التَّحلافِ ∴ فيه ازدهافٌ أيّما ازدهافِ

ولم يغنِ[٥] المصدر الذي تضمنت الجملة عن إضمار فعلٍ لعدم صلاحيته للعمل ، فإنّ شرطَ عملِ المصدر إذا لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل ،صلاحيةُ تقديره بحرف مصدريٍ وفعل ، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك[٦] ، فلو تضمنت الجملة ماضيه معنى الفعل والصّلاحية للعمل لكان هو العامل ، نحو: هو مصوّت تصويتَ حمارٍ ، ومن هذا ونحوه ، احترزت بقولي : دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه ،ويلحق :"له صوتٌ صوتَ حمار" قول أبي كبير الهذلي[٧] :

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلّا مَنكِبٌ ∴ منه وحرفُ السّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ

---

(١) في ط:" فنزل " .

(٢) في ط،م :"دل " .

(٣) في ط،م :"نصب" .

(٤) ديوانه :ص ١٠٠ ،والكتاب : ١/٣٦٤ ،والخزانة: ١/٢٤٤ ،واللسان (زهف)

(٥) في الأصل :" ولا يغني " ،والتصويب من ط،ع ،ظ،م .

(٦) بعدها في ع :" في هذه المسألة بحث يستوفى إن شاء الله تعالى في باب إعمال المصدر" وأظن أن العبارة مقحمة ، وليست من أصل الكتاب.

(٧) شرح أشعار الهذليين :ص ١٠٧٤ ، وفيه التخريج . وانظر الكتاب : ١/٣٥٩ .

ولذلك قال سيبويه بعد إنشاد هذا البيت : صار (ما إن يمس الأرض) بمنزلة له طيّ[1].

ويجوز في نحو " إنّما أنتَ سَيرًا " الرفع ، على أن تجعل المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة ، ومنه قول الخنساء[2] :

تَرتَعُ ماغَفَلَتْ حتّى إذا ادّكَرَتْ ∴ فإنّما هي إقبالٌ وإدْبارُ

وكذلك يجوز في نحو : له علي دينار اعترافا ، رفع (اعتراف) على تقدير : هذا الكلام اعتراف . وإذا استوفيت شروط نصب المشبه به ، فرفعه على الإتباع جائز ، وكذا نصبه على الحال ، والعامل (بيديه) أو نحوه . ومثال رفع المفيد طلبا قول حسّان رضي الله عنه[3] :

أهاجَيتُمْ حسّانَ عند ذكائِهِ ∴ فغيٌّ[4] لأولادِ الحِماسِ طَويلُ

ومثله[5] :

يَشكُو إليّ جَمَلي طُولَ السُّرى ∴ صَبْرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتَلَى

قال سيبويه بعد إنشاد هذا البيت : والنصب أجود وأكثر ، لأنه يأمره[6] .

ومثال رفع المفيد إنشاء ، قول الشاعر[7] :

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٦٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء .

(٣) ديوانه : ص ٢١٧ ، وفيه التخريج .

(٤) في الأصل غامضة ، وفي ط : ففيّ ، والمثبت من ع ، ظ ، م .

(٥) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء ، ويروى : " صبرا جميلا " .

(٦) الكتاب : ١ / ٣٢١ .

(٧) نسب لهني بن أحمر الكناني ، ولضمرة بن جابر ، ولرؤبة ، الكتاب : ١ / ٣١٩ ، وشرح المفصل : ١ / ١١٤ ، والهمع : ١ / ١٩١ ، والمقاصد : ٢ / ٣٤٠ ، والخزانة ١ / ٢٤١ ، واللسان (حيس) ، وشرح الأشموني : ١ / ٢٠٦ .
ويروى : " عجبا لتلك " . وعليه يزول الاستشهاد به .

عَجَبٌ[1] لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإقامَتِي ∴ فِيكُم على تلكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

ومثال [رفع][2] المفيد خبرا غير إنشائيّ، قول الشاعر يصف أسدا[3]:

أَقامَ وأَقْوى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ ∴ لأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ[4]

(ص) وقد[5] ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه

صفات كعائذًا بِكَ، وهنيئًا لك، و" أقائمًا وقد قعد

الناس[6]" أقاعدا وقد سار الرَّكْبُ[7]" و" قائما -علم الله-

وقد قعد الناس[8]" وأسماء أعيان، كتُربًا وجَنْدَلًا و" فاها

لفيك[9]" و" أعْوَرَ وذا نابٍ[10]"

والأصح كون الأسماء مفعولاتٍ، والصّفات أحوالا.

---

(١) في ظ: " عجبا ".

(٢) تكملة من ع.

(٣) هو أبو زبيد الطائي، ديوانه: ص ٦١، والكتاب: ١/٣١٣، وشرح المفصل: ١/١١٤، واللسان (يسر)، والهمع: ١/١٨٨.

(٤) في الأصل، ط، م: " مسير " والتصويب من ع، ظ.

(٥) قبلها في بعض نسخ التسهيل زيادة مقدارها أربعة أسطار، لم يشرحها المصنف هنا، لذا رأيت إثباتها في الحاشية دون المتن، وهي قوله: " المجعول بدلا من اللفظ بفعل مهمل مفرد، كدفرا، وجائز الافراد والاضافة، كويله، ومضاف غير مثنى، كبله الشيء وبهله، ومثني كلبيك، وليس كلدي، لبقاء يائه مضافا إلى الظاهر، خلافا ليونس، وربما أفرد مبنيا على الكسر ".

(٦) وأقائما... الناس، ساقطة من ظ. وانظر الكتاب: ١/٣٤٠.

(٧، ٨) الكتاب: ١/٣٤٠.

(٩) الكتاب: ١/٣١٥، وأمثال أبي عبيد: ص ٧٦، وجمهرة الأمثال: ٢/٩٠، ومجمع الأمثال: ٢/٧١.

(١٠) الكتاب: ١/٣٤٣، واللسان (عور).

(ش) الأصلُ في الدّعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام ، أن يكون بالفعل ، وكثرت نيابة المصدر عنه في ذلك ، لقوة دلالته عليه نحو: معاذَ اللهِ ، وغُفْرانَك و :

أَذُلًّا إذا شبَّ العِدا نارَ حربِهم (١) ... ...

وقعودًا يعلمُ اللهُ ـ وقد سار الرَّكْبُ .

وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو: "عائذا بالله من شرها (٢) " و "هنيئًا لك" و "أقاعدا وقد سار الرّكبُ" و "قائما ـ علم الله ـ وقد قَعَدَ الناس" فوقعت الصّفات في مواقع المصادر، لتضمّنها إيّاها ، وجُعلت أحوالا مؤكّدة لعواملها المقدّرة واستغني بها عن المؤكّد ، كما استغني عن المصادر (٣) ، ولا يُستبعد كون الحال مؤكّدة لعاملها مع كونه من لفظها ، فإن ذلك واقع في أفصح الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ وأَرسَلْنَاكَ لِلْنَاسِ رَسُولا ﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿ وسَخّرَ لكم الليلَ والنّهارَ والشّمسَ والقَمرَ والنّجومَ مُسَخّراتٍ بأَمْرِه ﴾ (٥) .

ومن نيابة الحال عن المصدر في الإنشاء قول عبد الله بن الحارث السهمي من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين (٦) :

أَلحِقْ عذابَكَ بالقومِ الذين طَغَوا ... وعائذًا بِكَ أَنْ يَعْلُوا فيُطغُوني

أراد : وأعوذ عائذا بك ، فحذف الفعل ، وأقام الحال كما كان يفعل بالمصدر لو قال : عياذًا بك .

ومن نيابتها في التوبيخ قول الآخر (٧) :

---

(١) صدر بيت سبق الاستشهاد به قريبا في هذا الباب ، وعجزه :

... ... وزهوا إذا ما يجنحون إلى السّلمِ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٤١ ، ٣٤٧ .

(٣) في ع ، ظ : بالمصادر .

(٤) الآية (٧٩) من سورة النساء .

(٥) الآية (١٢) من سورة النحل .

(٦) شرح الحماسة للمرزوقي : ص ٤٧٥ ، والكتاب : ١ / ٣٤٢ ، واللسان (عوذ) .

(٧) هو المغيرة بن حبناء ، الكتاب : ١ / ٣٤٢ ، والمقرّب : ١ / ٢٥٨ ، واللسان (أتن) و (زهر) .

أراكَ جَمَعْتَ مسألةً وحرصًا .·. وعندَ الحقِّ زَحّارًا[1] أُنانا

الأُنان : الأنين ، والعامل فيه زَحّارًا ، لأنّ (زحر) قريب المعنى من (أنّ) .

ومن نيابة الحال في الاستفهام قول الذبياني[2] :

أتارِكَةً تَدَلُّلَها قَطامِ .·. وضِنًّا بالتَّحِيَّةِ والكَلامِ[3]

فهذا كقولك : أقائمًا زيد وقد قعد الناس.

وقد حمل المبرّد " عائذًا بك[4] " و " أقاعدًا وقد سار الركب " ونحوها ، على أنها[5] (٩٨/أ) مصادر جاءت على وزن فاعل ، كقولهم : " فلج فالجا[6] " .

وما ذهب إليه غير صحيح ، لأنه يوافقنا على أن (عائذا) و (قاعدا) ونحوهما ، لا يدلّ على المصدرية في غير الأمكنة التي ادّعى فيها المصدريّة ، فدلالتها عليها في هذه الأمكنة اشتراك ومُخالفة للاستعمال المُجمع عليه ، فلا يُقبل بمجرد الدّعوى ، ولو سلم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة في الصّفات المشار إليها ، لأنّ استعمالها في غير المصدريّة أكثر من استعمالها في المصدريّة عند من يَرى صلاحيتها [لها][7] فكان الحكمُ بعدم مصدريّتها أولى .

ومما يدلّ على أن (عائذا) و (قاعدا) ونحوهما ، ليست مصادر في الأمكنة المذكورة ، امتناعُ مجيئهما في الأمكنة المتمحّضة للمصدرية ، نحو: قعدتُ قعودا طويلا ، وقعدت قعودَ خاشع ، والقعودَ المعروف ، فلو جعلت (قاعدا) في أحد هذه الأمكنة ، لم يجز ، فدلّ على انتفاء مصدريته وثبوت حاليّته . ولذلك ، لا يجيء هذا

---

(١) في ط، م : " زخارا " .

(٢) هو النابغة ، ديوانه : ص ١٣٠ ، وفيه التخريج .
ويروى : ... بالتحية والسلام .

(٣) في ظ: " والسلام " .

(٤) سبق في شاهده قريبا .

(٥) في الأصل ، ط، م : ونحوهما على أنهما ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) المقتضب : ٢٦٩/٣ ، والهمع : ١٢٩/٣ .

(٧) زيادة من ع ، ظ .

النوع إلا نكرة ، ولو كان مصدرا ، لجاز وقوعه معرفة ، كما جاز تعريف المصدر ، قال سيبويه : ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك : الحَمْدَ لِلّهِ ، فينصبها عامّة بني تميم ، وناس من العرب كثير. وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون [التُرابَ لك و][1] العَجَبَ لك.[2] قلت : فعلى هذا لو قيل : العِياذُ بِكَ ، موضع (عِياذا بك) لجاز، ولو عرف (عائذ) من قولهم : " عائذا بك " [لم يجز][3] فدلّ ذلك على أنه حال لا مصدر. وفي بعض ما ذكرته كفاية والحمد لله ربّ العالمين .

[وكما استغنوا عن الفعل (في هذه المواضع بالحال ، استغنوا)[4] في بعضها بالمفعول به ، كقولهم " تُربًا له وجَنْدلًا " على تقدير: ألزمه الله أو أطعمه [ ][5]، وكلا التقديرين قول سيبويه ،[6] ومثله قولهم : " فاها لِفيك "[7]، والضمير ضمير الداهية ، ومثله قول الشاعر :[8]

تَحَسَّبَ هَوّاسٌ وأقبلَ أنّني ... بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أُغامِرُهْ

فقلتُ له فاها لِفِيكَ فإنّها ... قَلوصُ امرئٍ قاريكَ ما أنتَ حاذِرُهْ

ومن حكم على هذه الأسماء بالمصدرية ، فليس بمصيب ولو نال من الشهرة أوفرَ نصيب . لكن الموضع بالأصالة للفعل[9] ثم للمصدر ثم للحال ، ثم للمفعول به ، فمن قال :

---

(١) زيادة من الكتاب .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من ع .

(٥) تكملة من ع ، ظ .

(٦) الكتاب : ١ / ١٥٧ .

(٧) سبق الاستشهاد به قريبا في الباب .

(٨) هو أبو سدرة الهجمي ، الكتاب : ١/ ١٥٨ ، ونوادر أبي زيد : ص ١٩٠ ، والخزانة : ١/ ٢٧٩ ، وشرح المفصل : ١/ ١٢٢ ، واللسان (فوه) و(حسب) .

(٩) للفعل ، مكررة في ظ .

" تَرْبا لكَ وجَنْدَلاً " ، فكأنه قال : تَرِبْتَ وجُنْدِلْتَ ، ومن قال : " فاها لِفِيك " فكأنه قال : دُهِيتَ ، فلو رُوعِي[1] في النّيابة الدرجة الأولى لقيل : تُربا لك وجَنْدَلةً ودَهْيًا ، ولو رُوعِيت[2] الدرجة الثانية ، لقيل : متروبا ومُجندلا ومَدْهِيّا ، لكنهم راعوا[3] الدّرجة الثالثة ، فجئ بأسماء الأعيان .

ومن نيابة المفعول به عن فعل الإنكار ، قول رجل من بني أسد : " يابني أسـد : أَعْوَرَ[4] وذا ناب ؟ "[5] يريد : أتستقبلون أعورَ وذا ناب ؟ ، وذلك في يوم التقى [فيه بنو][6] أسد وبنو عامر ، فرأى بعض الأسد يين بعيرا أعورَ فتطيّر ، وقال لقومه هذا الكلام ، فقُضي أنّ قومه هُزِموا وقُتِل منهم[7] .

---

(١) في ع ، ظ : " رعي " .

(٢) في ظ ، ع : " رعيت " .

(٣) في ظ ، ع : " رعوا " .

(٤) في ع ، ظ : " أأعور " .

(٥) سبق الاستشهاد به قريبا في الباب .

(٦) تكملة من ع ، ظ .

(٧) في ع : " سعهم " .

* بـــاب المفعـــــول لــــه *

(ص) وهو المصدر المعلّل به حَدَث شاركه في الوقت[1]

والفاعل تحقيقا أو تقديرا ، وينصبه مُفهِم الحَدَث ظاهـــرا

أو مقدرا[2]، نَصْبَ المفعول به المصاحب في الأصل حرف جرّ،

لا نصب نوع المصدر، خلافا للزجاج[3].

وإن تغاير الوقت أو الفاعل أو عدمت المصدريّة ، جُرَّ بالـــلام

أو مافي معناها . وجُرُّ المستوفي لشروط النصب مقرونـــا

بألْ أكثر من نصبه ، والمجرّد بالعكس ، ويستوي الأمران فـــي

المضاف .

ومنهم من لا يشترط اتّحاد الفاعل .

(ش) المفعول له هو مادل على مُراد الفاعل من الفعل ، كدلالة (التأديب) مـــن قولك : ضربتُه تأديبا . فإن لم يكن مصدرا ولا (أنْ) أو (أنّ) ظاهرة ، فلابد مـــن لام الجر ، أو مافي معناها ، نحو: * خَلَقَ لَكُمْ مافي الارضِ جَميعاً *[4] و* أنزلنا إليـــك الذِّكْرَ لِتُبيِّنَ للناسِ مانُزِّلَ إليهم *[5] . وكذا إن كان مصدرا ووقته غير وقت المعلل به ، كقول امرئ القيس :[6]

فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لِنومٍ ثِيابَهـــا ∴ لَدَى السِّتْرِ إلّا لِبسَةَ المُتَفَضِّلِ

وكذا إن كان مصدرا ، وفاعله غير فاعل المعلّل به كقول الشاعر:[7]

---

(١) بعدها في التسهيل : " ظاهرًا أو مقدرا " زيادة .

(٢) ظاهرا أو مقدرا ، ساقطة من ظ والتسهيل .

(٣) في ع والتسهيل : خلافا لبعضهم .

(٤) الآية (٢٩) من سورة البقرة .

(٥) الآية (٤٤) من سورة النحل .

(٦) ديوانه : ص(١٤) وفيه تخريجه .

(٧) هو أبوصخر الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ص ٩٥٧ ، وفيه التخريـــج .

وانّي لَتَعْروني لِذِكْراكِ هِـزَّةٌ(١) ∴ كما انتفَضَ العُصفورُ بلّلهُ القَطْـــرُ

فلو كان الفاعل واحدا ولم يذكر، لكان الحكمُ مثل ما هو مع وحدته إذا ذكر، وذلك نحو: ضرب الصبي تأديبا.

وكذا لو كان الفاعل غير واحد في اللفظ، وواحدا في التقدير كقول النابغة(٢):

وحَلّتْ بُيُوتي في يَفـاعٍ مُمَنَّـعٍ ∴ تَخالُ بهِ راعِـي الحَمُولةِ طائِـرا

حِذارًا على أن لا تُنالَ مَقادَتِـي ∴ ولا نِسْوتي حتّى يَمُتْنَ حَرائِـرا

/ فإنّ فاعل (حلّت) في الظاهر غير فاعل (حِذارا)، وهو في التقدير (٩٨/ب) واحد، لأن المعنى: وأحللت بيوتي حِذارا، وكذا قوله تعالى: * يُريكمُ البَرقَ خَوفًا وطَمَعًا *(٣)، لأن معنى (يُريكم) يجعلكم تَرون، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير، فلا يلزم جعل (خوفا) و (طمعا) حالين كما زعم الزمخشري، ولا كون التقدير: يريكم البرق إرادة خوف وطمع.

(وقد يكون عامل المفعول محذوفا ومنه حديث محمود بن لبيد الأشهليّ: " قالوا: ما جاءَ بكَ يا عمرو؟ أحَرْبًا على قومك أو رَغْبةً في الإسلام؟ "(٤) أي: جئتَ حربًا أو رغبةً)(٥).

وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتّحاد الفاعل من كل وجه، نحو: جئتك حَذَرَ زيدٍ الشرَّ، وزعم أنه لم ينصّ على منعه أحدٌ المتقدمين. قال: ومن حجّة من أجازه شبّهه في عدم اتّحاد الفاعل بقولهم: " ضربتُه ضربَ الأميرِ اللصَّ " فكما نصب الفعلُ في هذا المصدرَ وفاعلاهما(٦) [غير أنّ، كذا ينصب (جئت حذرَ زيدٍ) وفاعلاهما](٧) غير أنّ، إذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره.

---

(١) في ظ: " فترة ".

(٢) وهو الذبياني، ديوانه: ص ٦٩، ٧٠، وفيه التخريج.

(٣) الآية (١٢) من سورة الرعد.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده: ٥/٤٢٩.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ.

(٦) في الأصل، ط، م: " وفاعلهما " والمثبت من ع، ظ.

(٧) تكملة من ع، ظ.

وظاهر كلام سيبويه يُشعر بالجواز ، لأنّه قال بعد أمثلة المفعول له : فهذا كلّه ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لِمَ فعلتَ كذا ؟ فقال : لِكَذا ، ولكنه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل في " دَأْبَ بِكارٍ "(١) ما قبله ، حين طَرَحَ (مثل)(٢) يشير إلى قول الراجز:(٣)

إذا رأتني سَقَطَتْ أبصارُها .·. دَأْبَ بِكارٍ شايَحَتْ بِكارُها

فشبه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبه به ، وفاعل المشبه به غير فاعل ناصبه (فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه)(٤) وهذا بيّن والله أعلم .

وأجاز ابن خروف في قول الشاعر(٥):

مَدَّتْ عَلَيهِ(٦) المُلْكَ أطنابَها .·. كأسٌ رَنَوناةٌ(٧) وطِرْفٌ طِمِرّ

أن(٨) يكون نصب (الملك) على أنه مفعول له ، و(أطنابها) على أنّه مفعول به(٩) ، والمعنى : أنّ هذا المخاطَب(١٠) تكون همّته مقصورة على الأكل والشرب وشبههما .

ورجح هذا الوجه على وجه غيره ، وهو أن يكون (المُلك) مفعولا به ، و(أطنابها) بدل ، والضمير عائد على (الملك) بتأويل الخِلافة .

---

(١) سيأتي في شاهده قريبا .
(٢) الكتاب : ١/٣٦٩ ، ٣٧٠ .
(٣) ورد بدون نسبة في الكتاب : ١/٣٥٧ ، والمقتضب : ٣/٢٠٤ .
(٤) مابين الحاصرتين ساقط من م ، ظ .
(٥) هو ابن أحمر ، ديوانه : ص ٦٢ ، وفيه تخريجه .
(٦) في الأصل ، ظ ، م : " عليك " ، والتحقيق من ظ ، ع ، والديوان .
(٧) في ع : " ونوناة " .
(٨) قبلها في الأصل : " على " ، ولا داعي لها .
(٩) في الأصل ، ظ ، م : " على أن يكون مفعولا به " ، والمثبت من ع ، ظ .
(١٠) في ظ : " والمعنى وصف المخاطب " .

وزعم الزجاج[(١)] أنّ المفعول له منصوب نصبَ نوع المصدر[(٢)]، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجرّ عليه ، كما لا يدخل على الأنواع نحو: سار الجَمَزَى ، وعدا البَشَكَى ، ولأن نوع المصدر يصح أن يُضاف إليه كلّ ، ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك : كُلُّ جَمَزَى سَيْر ، ولو فُعل ذلك بالتأديب والضَّرب من قولك : ضربته تأديبا ، لم يصحّ ، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج[(٣)] .

وانجرار المستوفي لشروط النصب جائز ، مختصا كان بالألف واللام ، كقول الراجز[(٤)]:

لا أقعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجاءِ .·. ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

أو مضافا ، كقول حاتم[(٥)]:

وأغفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ .·. ... ...

---

(١) في ع : " بعض المتأخرين " بدل : " الزجاج " .

(٢) الهمع : ٣ / ١٣٣ .

(٣) في ع : " هذا المذهب " بدل : مذهب الزجاج .

بعد ذلك وردت الزيادة التالية :

" ولا يصح ذلك عنه ، فإنه قال في كتاب المعاني في قوله تعالى : ﴿ يَشْري نفسه ابتغاءَ مرضاةِ الله ﴾ [البقرة ٢٠٧] ونصب (ابتغاء مرضاة الله) على معنى المفعول له ، المعنى : يشريها لابتغاء مرضاة ، فقدر اللام كما يقدرها سيبويه وغيره ، فصحّ أنه بريء من ذلك المذهب وأنّ من عزاه إليه غير محقق ، والله أعلم " . زيادة منقوضة بقول المصنف ازاءها وفي المتن .

(٤) ورد بدون نسبة في المقاصد : ٣ / ٦٩ ، والهمع : ١ / ١٩٥ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٣٦ .

(٥) ديوانه : ص ٢٢٨ ، وفيه تخريجه ، وعجز البيت هو الشاهد الذي يليه مباشرة .

أو غير مختص كقوله ـ أعني حاتما [١] :

... ... وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما

إلّا أنّ انجرار المختص بالألف واللام أكثر [٢] من نصبه ، ونصب غير المختص أكثر من انجراره . ويستوي الأمران في المختص بالإضافة . وزعم الجزولي أنه لا يكون المنجر إلّا مختصا ، يعني أنه لا يقال [٣] : جئت لإعظامٍ لك . قال أبو عليّ الشلوبين : وهذا غير صحيح ، بل هو جائز ، لأنه لا مانع يمنع منه ، ولا أعرف له سلفا في هذا القول [٤] .

(قلت : ويمكن أن يكون (القسط) في قوله تعالى : * وَنَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ [٥] * مفعولا له ، لأنه مستوف للشروط [٦]) .

والجر في هذا الباب إمّا باللام ، وهو الكثير ، وإمّا بِمِنْ ، كقوله تعالى : * خاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللهِ [٧] * ، وإمّا بالباء ، كقوله تعالى : * فَبِظُلْمٍ مِنَ الذينَ هادُوا حَرَّمْنا عليهم [٨] * ، وبفي ، كقوله صلى الله عليه وسلم : " إنَّ امرأةً دَخَلَتِ النارَ في هِرَّةٍ [٩] " أي : من أجل هرّة .

---

(١) ديوانه : ص ٢٢٨ ، وصدره هو الشاهد الذي قبله .

(٢) في ظ : " أحسن " ، بدل : أكثر .

(٣) في ظ : " لا يجوز أن يقال " .

(٤) الهمع : ٣ / ١٣٤ .

(٥) الآية (٤٧) من سورة الأنبياء .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .

(٧) الآية (٢١) من سورة الحشر .

(٨) الآية (١٦٠) من سورة النساء .

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب بدء الخلق : ٤ / ١٥٧ .

* باب المفعول المسمّى ظرفا ومفعولا فيه *

(ص) وهو ماضُمّن - من اسم وقت أو مكان - معنى (في) باطّرادٍ لواقع فيه مذكورٍ (١) أو مقدّر ناصبٍ له ، ومبهمُ الزّمانِ ومختصّه لذلك صالح ، فإن جاز أن يُخبر عنه (٢) أو يُجرّ بغير (من) فمتصرّف ، وإلّا فغير متصرّف. وكِلاهُما منصرف وغير منصرف . فالمتصرّف المنصرف كحِينٍ ووقت ، (والذي لا يتصرّف ولا ينصرف ، ماعين من سَحَر مجرّد) (٣) . والذي يتصرّف (٤) ولا ينصرف كـ(غُدوَة وبُكْرة) عَلَمين . والذي ينصرف ولا يتصرّف (بُعَيْداتِ بَيْنَ) وماعُيِّن من (ضُحًى ، وضَحْوَةٍ ، وبكَر وسُحَير ، وصباح ، ومساء ، ونهار ، وليل ، وعَتَمَة ، وعِشاء ، وعَشِيّة) وربما منعت الصرف والتصرف . وألحق بالممنوع التصرف مالم يُضف من مركّب الأحيان ، / كصباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ . وألحق غيرُ خثعم (ذا) ، و(ذات) مضافين إلى زمان . (٩٩/أ)

واستقبح الجميع التصرّف في صِفة حِينٍ عَرَضَ قيامُها مقامه ولم تُوصف .

(ش) ماضُمّن معنى (في) يتناول الحال والظرف ونحو السّهل والجبل من قول العرب " مُطِرنا السّهلَ والجَبلَ " (٥) . (فخرج الحال بقولي : من اسم وقت أو مكان . وخرج السّهل والجبل) (٦) ونحوهما بقولي : باطّراد ، فإنه لا يقاس عليهما ، إذ لا يقال :

---

(١) في الأصل : " مؤكد " تحريف .

(٢) يخبر عنه ، ساقطة من ط .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من ع . وفي التسهيل : سَحَر مجرّدا .

(٤) في ط، ع : " لا يتصرف ولا ينصرف " ، سهو . وفي ظ : " لا ينصرف ويتصرف " .

(٥) الكتاب : ١ / ١٥٨، ١٥٩ .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من م .

مُطِرنا القيعانَ والتّلولَ ، ولا : أخصبنا (١) السّهلَ والجبلَ ، بل يُقتصرعلى ماسمع ولا يُزاد عليه إلا ماعضد بسماع ممّن يوثق به ، بخلاف المنصوب على الظّرفية نحو : جلست أمامك ، فإنه مطّرد لجواز أن يخلف فيه الفعل والاسم غيرهما .

ويتناول أيضا قولي : ماضمّن (في) مانَصَبَ (يدخلُ) من (٢) مكانٍ مختصٍ ، وخرج بذكر الاطّراد ، فإن المطرد لا يختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون استعمال ، فلو نصب المكان المختص بدَخلَ على الظرفية ، لم ينفرد به (دَخلَ) بل كان يقال : مكثتُ البيتَ ، كما يقال : دخلتُ البيتَ ، وكان يقال : زيدٌ البيتَ ، فينتصب بمقدر ، كما يفعل بما تحققت ظرفيته ، لأن كلّ ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرا فينتصب (٣) بعامل مقدر ، ولذا قال سيبويه بعد أن مثّل بِ"ضُرِبَ (٤) زيدٌ الظَّهرَ والبطنَ" ، و"دخلتُ البيتَ" : وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف ، لأنك لو قلت : هو ظَهْرَه وبطنَه (٥) ، وأنت تريد شيئا على ظهره وبطنه لم يجز (٦) هذا نصه .

وقد غفل عن / هذا / (٧) الموضع الشّلوبين فجعل أن (٨) نصب المكان المختص بدَخل عند سيبويه ، على الظرفية . وهذا عَجَبٌ من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها ببعض .

وبينت بقولي : لواقع فيه ناصبٍ له مذكور أو مقدر ، أنّ الظرف منصوبٌ بما دلّ على المعنى الواقع فيه ، وأنّ الدالّ على الواقع فيه قد يكون مقدّرا / كما يكون مذكورا (٩) /

---

(١) في الأصل : " أحصينا " والمثبت من بقية النسخ .

(٢) في ع : " في مكان " تحريف .

(٣) في ظ : " فينصب " .

(٤) في الكتاب : " ضُرب زيد " .

(٥) الضبط من الكتاب ، وضبطت في ع بالفتح .

(٦) الكتاب : ١ / ١٥٩ .

(٧) تكملة من ع ، ظ .

(٨) في ظ : " فزعم أن " .

(٩) تكملة من ع ، ظ .

فالمذكور ظاهر، والمقدّر كالعامل فيما وقع خبرا : كزيد عندك ، ومبهم الزمان ومختصه صالحان للظرفية ، فمبهمه نحو: صُمتُ يوما ، ومختصّه نحو: صُمتُ الجُمُعَةَ .

وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف : ما يجوز أن يُخبر عنه ، أو يجر بغير (من) ، وغير المتصرف : مالا يُعامل بذلك ، فالإخبار(١) عنه نحو: العامُ سعيدٌ ، واليومُ مباركٌ ، والجرّ بغير (من) نحو ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يَومِ القِيامَةِ ﴾(٢) (ونحو: ﴿ عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ ﴾(٣) ونحو : على يمينه أسودة وعلى يساره أسودة)(٤) .

وبدخول (إلى) على (متى) يُعلم أنها ظرف متصرف ، فلذلك أجاز سيبويه أن يقال : يومُ كذا ، بالرفع ، لمن قال : متى سِيرَ عليه ؟ ، على تقدير: أيُّ الأحيانِ سِيرَ عليه ، برفع (أي) وقال سيبويه : والرفع في جميع هذا عربي كثير في لغات جميع العرب . . . يكون على (كم) غير ظرف ، وعلى (متى) غير ظرف . هذا نصّه(٥) .

ولا يُحكم بتصرف ما جرّ بـ(مِنْ) وحدها ، كعِنْدَ وقَبْلَ ، وبَعْدَ ، لأنّ (من) كثرت زيادتها ، فلم يعتدّ بدخولها على الظرف الذي لا يتصرّف ، بخلاف غيرها ، كمُذْ وحتّى وفي وإلى وعَنْ وعلى ، فلما بينت أنّ بعض الظروف متصرّف وبعضها غير متصرف قلت : وكلاهما منصرف وغير منصرف ، أي: المتصرف على ضربين : منصرف ، وغير منصرف ، وغير المتصرف كذلك . فالأقسام إذاً أربعة ، فالمتصرف المنصرف، كثير، لأنه على الأصل ، وذلك كساعةٍ ، وشهرٍ ، وعام ، ودهر ، وحين ، وحينئذ ، ويومئذ ، يقال : "سِيرَ عليه حِينئذٍ ويومئذٍ" حكاهما سيبويه .

---

(١) في ع ، ظ ، والإخبار عنه .
(٢) الآية (٨٧) النساء .
(٣) الآية (١٧) من سورة ق .
(٤) مابين الحاصرتين ساقط من ع .
(٥) الكتاب : ١ / ٢١٦ .

والذي لا يتصرف ولا ينصرف (سَحَر) إذا جُرِّد من الإضافة والألف واللام وقُصد به (سَحَر) معيَّنٌ من ليلة معيَّنة، كقولك : لأستغفرنّ هذه الليلة سَحَرَ. وكذا إن قُصد التعيين ولم تُذكر[1] الليلة .

والذي يتصرف ولا ينصرف (غُدْوة وبُكْرة) علَمين قُصد بهما التعيين أو لم يُقصد، لأنّ علميتهما جنسيّة، فيُستعملان استعمال أُسامة وذُؤالة، فكما يقال عند قصد التعميم : أُسامةُ شَرُّ السِّباع، وعند التّعيين : هذا أُسامةُ فاحذره، تقول قاصد التعميم : غُدْوةُ وقتُ نشاط، وقاصد التعيين : لأسيرَنّ[2] الليلةَ إلى غُدوةَ . وبُكرةُ في ذلك كغُدْوة، وقد يخلوان من العلميّة فينصرفان ويتصرفان[3]، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولَهُم رِزْقُهُم فيها بُكْرَةً وعَشِيّا ﴾[4].

والذي ينصرف ولا يتصرف ما عُيِّن من : سُحَيْر[5] وبَكَر وضُحًى، وضَحْوة، وصَباح، ومساء، وليل، ونهار، وعَتَمة، وعِشاء، وعَشِيّة . وربّما منعت (عَشِيّة) في التعيين الصرف والتصرف، فساوت (سَحَر)، ذكر ذلك كله سيبويه في الباب المترجم بـ(هذا باب مايكون فيه المصدر حينا) وقال بعد أن ذكر ليلا ونهارا : إذا أردت لَيْلَ لَيْلتك ونهار نهارك[6]. يريد[7] بليلِ ليلتك، ظلامَها، / وبنهارِ نهارك، ضوءه. (٩٩/ب) وكذا قال في تفسير تعيين البواقي . إذا أردت : سَحَرَ ليلتك، وضحى يومك، وصباحه ومساءه، وعشاءه، وبَكَرَ يومك، وضحوته، وعَتَمةَ ليلتك . وذكر مما لا يتصرف : بُعَيْداتِ بَيْنَ، أي أوقاتا غير متصلة[8].

---

(١) في الأصل، ظ : " يذكر " والمثبت من ع، ظ .
(٢) في ظ، م : " لا تشرب " .
(٣) في ظ : " فيتصرفان وينصرفان " .
(٤) الآية (٦٢) من سورة مريم .
(٥) في الأصل، م : " سحر " .
(٦) الكتاب : ١ / ٢٢٦ .
(٧) في الأصل، ظ، م : " تريد " والمثبت من ع، ظ .
(٨) الكتاب : ١ / ٢٢٥ .

ومن الظروف التي لا تتصرف ما رُكّب تركيب[1] (خمسةَ عشرَ) كقولك : فلان يتعهّدنا يومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، أي : كلَّ يومٍ ، وكلَّ صباحٍ ومساءٍ ، فمثل هذا لا يستعمل إلا ظرفا ، ومنه قول الشاعر:[2]

وَمَنْ لا يصرف الوَاشِينَ عَنْـــهُ .·. صباحَ مساءَ يَضْنُوه خَبَـــالا[3]

ومثله قول الآخر:[4]

آتِ الرزقَ يومَ يومَ فأجمِــــلْ .·. طَلَبًا ، وابغِ للقيامـــةِ زادا

فلو أُضيف صدره إلى عجزه ، جاز استعماله ظرفا وغير ظرف ، فمثال استعماله ظـــرفا قول الشاعر:[5]

ما بالُ جَهلِك بَعدَ الحِلْم والدِّينِ .·. وقد علاك مَشيبٌ حِينَ لا حِـــينِ

أنشده سيبويه وقال : إنّما هو حِينَ حينٍ ، و(لا) بمنزلة (ما) إذا ألغيت[6].

ومثال استعماله غير ظرف قول الآخر ، أنشده سيبويه أيضا:[7]

ولولا يومُ يومٍ مـــا أردنـــا .·. جزاءَك والقُـــروضُ لها جَــــزاءُ

واعلم أنّ من الظروف التي لا تتصرف (ذو) و(ذات) مضافين إلى وقت ، كقولهــــم : لقيته ذاتَ[8] صباحٍ ، وذاتَ مرّةٍ ، وذاتَ يومٍ أو ليلةٍ . وهذا النوع عند غير[9] خثعـــم

---

(١) في الأصل ، ظ ، م : ماركب نحو ، والمثبت من ظ ، ع .

(٢) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذّهب : ص ٧٢ ، والهمع : ١ / ١٩٦ .

(٣) في الأصل : " خيالا " .

(٤) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ٧٣ ، والهمع : ١ / ١٩٦ .

(٥) هو جرير ، ديوانه : ص ٥٨٦ ، والكتاب : ٢ / ٣٥٨ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٣٩ ، والخزانة : ١ / ٥٣٠ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٠٥ .

(٧) للفرزدق ، الكتاب : ٣ / ٣٠٣ ، وشرح شذور الذهب : ص ٧٦ ، والخزانـــة : ٢ / ٩٤ ، والهمع : ١ / ١٩٧ ، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع .

(٨) في ع ، ظ : " ذا صباح " .

(٩) غير ، ساقطة من الأصل ، م .

لا يُستعمل إلا ظرفا . وقد يستعمل عند خثعم غير ظرف[1] ،كقول بعضهم[2] :

عَزمتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ .·. لأمرٍ مايُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

فلو قيل على هذه اللغة : سُرِيَ عليها ذاتُ ليلةٍ ،بالرفع ،لجاز،ولا يُقال على لغة غيرهم من العرب إلا : سُرِيَ عليها ذاتَ ليلة ،بالنصب .

ويقبح عند جميع العرب ترك الظرفية في صفة "حين" حُذف ،وأُقيمت مقامه نحو : سِيرَ [عليه][3] قديما وحديثا ، فلو قلت : سِيرَ عليه قديمٌ أو حديثٌ ،لم يُختلف في قبحه ، فلو كان قيام الصفة مقام الموصوف غير عارض ،كَقَريبٍ" حسُنَ ترك الظرفية ، وكذلك لو وصفت الصفة ،كقولك : سِيرَ عليه طويلا من الدهر ،لأن وصفها يعطيها شبها بالاسم الجامد ، كما أن كثرة جريانها مجرى الأسماء (الجامدة تلحقها بها ، فلك أن تقول في : سِيرَ عليه طويلا من الدّهر ، وفي : مُرَّ به قريبا : سِيرَ عليه طويلٌ من الدهر،ومُرَّ به قريبٌ ،فإنّ (قريبا) من الصفات التي كثر جريانها مجرى الأسماء[4]) .

قال سيبويه بعد أن مثل بـ(سِيرَ عليه طويلا وحديثا وكثيرا وقليلا) : ولم يجز الرفع ، لأن الصفة لا تقع موقع الاسم.[5] ثم قال : وقد يحسن أن تقول : سِيرَ عليه قريبٌ ،لأنك تقول : لقيته مُذ قريبٌ . . . وربّما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم ،فإذا كان كذلك حَسُن . . . ثم قال : فإن قلت : سِيرَ عليه طويلٌ من الدّهر . . . كان أحسن... وإنما حسُن بالوصف[6]، لأنه ضارع الأسماء ، لأنّ الموصوفة في الأصل هي الأسماء .

---

(١) الهمع : ٣ / ١٤٣ .

(٢) هو أنس بن مدركة الخثعمي ،الكتاب : ١/ ٢٢٧،المقتضب : ٤/ ٣٤٥ ، والخصائص: ٣/ ٣٢ ،وشرح المفصل : ٣/ ١٢ ،وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٨٦ ،والمقرب : ١/ ١٥٠ ،والخزانة : ١/ ٤٧٦، ٤٧٨ .

(٣) تكملة من ع ،ظ .

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٥) الكتاب : ١ / ٢٢٧ .

(٦) في الكتاب : "وإنما جاز حين وصفت وأطلت" ،بدلَ :"وإنما حسن بالوصف".

هذا[1] نصّه . وإلى هذا أشرت بقولي : واستقبح الجميع التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف ، فعُلم[2] عدم القبح في تصرف (قريب) من المثال المذكور، لأنّ إقامته مقام الموصوف غير عارضة ، بخلاف طويلٍ وشديدٍ ونحوهما . وعُلم عدم القبح في تصرف ماوصف نحو : سِيرَ عليه طويلٌ من الدهر.

لأن وصفه بالجار والمجرور أعطاه[3] شبهًا بالأسماء المحضة كما تقدّم .

(ص) ومظروف مايصلح جوابا لِكَمْ واقع في جميعه تعميما أو[4] تقسيطا ، وكذا مظروف مايصلح جوابا لِمَتى إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر. وكذا مظروف الأبد [والدهر][5] والليل والنّهار، مقرونة بالألف واللام. وقد يُقصد التكثير مبالغة ، فيُعامل المنقطع معاملة المتّصل وماسوى ماذُكر من جواب (متى) فجائز فيه التعميم والتبعيض إن صَلح المظروف لهما .

(ش) المظروف هو مايُفعل في الظرف ، فمنه مايقع في جميعه ، ومنه مايقع في بعضه . كما أنّ[6] الموعَى في الوعاء منه مايملأ الوعاء ومنه مالا يملأه ، فإذا كان الظرف معدودا وهو المعبّر عنه (بجواب كَمْ ، فلكل واحد من أفراده أو فرد به قِسط من العمل ، إمّا في جميعه ، وهو المعبّر عنه)[7] بالتعميم ، وإمّا في بعضه ، وهو المعبر بالتقسيط . فالتعميم كقولك : صمتُ ثلاثةَ أيامٍ ، والتقسيط كقولك : أذّنتُ ثلاثة

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٢٨ .

(٢) في ع : " وعلم " .

(٣) في ع : " إعطاؤه " تحريف .

(٤) في الأصل ، ط ، ظ : " وتقسيطا " ، والمثبت من ع ، م والتسهيل .

(٥) تكملة من ظ ، ع والتسهيل .

(٦) في ع : " وكما أن " .

(٧) مابين الحاصرتين ساقط من م .

أيام ، فهذان مثالان لما لا يصلح من العمل إلا لأحد القصدين .

وقد يكون العمل صالحا للتعميم والتقسيط ، فيجوز للمتكلم أن يقصد به ماشاء من المعنيين كقولك : تهجّدتُ ثلاث ليالٍ فمن الجائز أن يريد استيعابهن بالتهجد ، وأن يريد إيقاع تهجّد في بعض كلّ واحدة منهن .

وإذا كان الظرف اسم شهر غير / مضاف إليه شهر كقولك : اعتكفتُ رمضان ، (١٠٠/أ) فلجميع أجزائه قسط من العمل ، لأن كل واحد من أعلام الشهور إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوما ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : " مَنْ قام رمضانَ إيمانا واحتسابا غُفر له ماتقدّم مِنْ ذنبه وماتأخر "(١) ولم يقل : مَنْ قام شهرَ رمضان ، إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد جميعَ الشهر وأن يريد بعضه كما قال تعالى : * شَهْرُ رمضانَ الذي أُنزلَ فيه القرآنُ *(٢) وإنّما كان الإنزال في ليلة منه وهي ليلة القدر .

وأجرى أبو الحسن بن خروف أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور ، فجعل قول القائل : سِيرَ عليه الخميس ، مقصورا على التعميم ، وقوله : سِيرَ عليه يوم الخميس ، محتملا للتعميم والتبعيض(٣) ، وفيما رآه نظر .

ومثلُ رمضان وغيره من أعلام الشهور المجردة في استحقاق التعميم ، الأبدُ والدّهرُ والليلُ والنهارُ ، مقرونة بالألف واللام ، فإذا قيل : كان ذلك الأبدَ ، أو الدهرَ(٤) ، فلا يصلح أن يراد به غير التعميم إلا في قصد المبالغة مجازا ، كما يقول القائل : أتاني أهلُ الدنيا ، وإنما أتاه ناسٌ منهم . قال سيبويه : ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا في الظرف كلّه ، كقولك : سِيرَ عليه الليلَ ، والنهارَ ، والدّهرَ ، والأبدَ . . . ثم قال : لا تقول : لقيته الدهرَ والأبدَ ، وأنت تريد يوما منه(٥) ، ولا : لقيته الليلَ ،

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الصوم ، عارضة الأحوذي : ٣/١٩٦ .

(٢) الآية (١٨٥) من سورة البقرة .

(٣) الهمع : ٣ / ١٤٦ .

(٤) في ع ، م : " والدهر .

(٥) في ط ، م ، ع : " فيه " .

وأنت تريد لقاءه في ساعةٍ دون الساعات.[1] هذا نصه .

(ص) - فصل

وفي الظروف ظروف مبنيّة لا لتركيب ، فمنها : (إذْ) للوقت الماضي لازمةَ الظرفيّة إلا أن يُضاف إليها زمان أو تقع مفعولا بها ، ويلزمها الإضافة إلى جملة وإن عُلمت حُذفت ، وعُوِّض[2] تنوينٌ . وكُسِرتْ الذّال لالتقاء الساكنين لا للجر ، خلافا للأخفش . ويَقبُح أن يليها اسم بعده فعلٌ ماض . وتجيء[3] للتعليل وللمفاجأة / وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة ، خلافا لبعضهم /[4] وتركها بعد بَيْنا وبَيْنما أقيس من ذكرها . وكلاهما عربي ، وتلزم بَيْنما وبَيْنا الظرفية الزمانيّة والإضافة إلى جملة . وقد يُضاف بَيْنا[5] إلى مصدر .

(ش) لمّا فرغ من الكلام على معربات ظروف الزمان ومبنيّاتها المركّبة ، شرع في بيان مبنياتها غير المركبة ، فمنها : (إذْ) ويدلّ على اسميّتها ، أنها تدلّ على الزمان دلالة لا تعرّض فيها للحدث ، وأنّها يخبر بها مع دخولها على الأفعال ، نحو : قدوم زيد إذْ قدم عمرو ، وأنها تبدل من اسم / صريح /[6] نحو : رأيتك أمس إذْ جئت ، وأنّها تنوّن في غير ترنّم ، ويُضاف إليها بلا تأويل نحو : * يومئذٍ تُحدِّث أخبارَها *[7] ، وأنها تقع مفعولا بها ، نحو قوله تعالى : * واذْكُروا إذ أنتُم قليلٌ مُستضعَفونَ في الأرضِ *[8] .

---

(١) الكتاب : ١ / ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٢) بعدها في بعض نسخ التسهيل : منها .

(٣) بعدها في التسهيل : حرفا .

(٤) تكملة من التسهيل ، شرحها المصنف .

(٥) في التسهيل : بينما ، تحريف .

(٦) تكملة من ع ، ظ .

(٧) الآية (٤) من سورة الزلزلة . (٨) الآية (٢٦) من سورة الأنفال .

ولبنائها سببان كلّ واحد منهما كاف لو انفرد ، أحدهما : وضعها على حرفين لا ثالث لهما بوجه . الثاني : لزوم افتقارها إلى جملة أو عوض منها ، وهو التنوين اللاحق في نحو : يومئذٍ ، وحق تنوين العوض أن يكون عوضا من بعض كلمة ، كتنوين يُعَيلٍ ، مصغر يَعْلَى ، فإنه عوض من لام الكلمة ، وكتنوين جَنْدَلٍ فإنه عوض من ألف جَنادِل ، فلمّا كانت الجملة التي يضاف إليها إذْ بمنزلة الجزء منها وحذفت عوملت في التعويض منها معاملة جزء حقيقي ، وفُعل بذال (إذْ) مع هذا التنوين ، ما فُعل بهاء (صَهْ) مع تنوين التنكير فقيل : إذٍ ، كما قيل : صَهٍ .

وزعم الأخفش أنّ كسرة (إذْ) كسرة إعراب بالإضافة[1] ، وأظنّ حامله على ذلك ، أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة .

وردّ بعض النحويين عليه بقول العرب : "كانَ ذلكَ إذٍ" بالكسر دون مضاف إلى (إذْ) ، ولم يغفل الأخفش هذا بل ذكره وأنشد[2] :

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عمرٍو ∴ بِعاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صَحِيحُ

ثم قال : أراد وأنت حينئذ صحيح[3] ، فحذف المضاف وأبقى الجرّ . وهذا هو منه غير مرضي ، لأن المضاف لا يحذف (دون شذوذ)[4] ويبقى الجرّ به ، إلا إذا كان المحذوف معطوفا على مثله ، كقولهم : "ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك"[5] و "ما كلُّ بيضاءَ شحمةً ولا سوداءَ تمرةً"[6] ، فحذف (مثل) المضاف إلى (أخيك) و (كلّ) المضاف إلى (سوداء) لدلالة ما قبلها عليها[7] . و (إذٍ) في البيت المذكور بخلاف

---

(١) الهمع : ٣/١٧٥ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ١/ ١٧١ ، والمعاني للأخفش ص ٢٧١ ، والخصائص : ٢/٣٧٦ ، والخزانة : ٣/١٤٧ .

(٣) المعاني له : ص ٢٧١ .

(٤) تكملة من ع .

(٥) الكتاب : ١ / ٦٦ .

(٦) الكتاب : ١ / ٦٥ ، وأصول ابن السراج : ٢/٧٠، ٧٤ .

(٧) في الأصل ، ط ، م : "ماقبلها عليها" والمثبت من ع ، ظ .

ذلك، فلا يُحكم لها بحكمه. وأيضا فإنّ حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه، أكثر من حذف المضاف وجرّ المضاف إليه، ومع أنه أكثر[1] مشروط بعدم صلاحية الباقي لِمَا صَلَح له المحذوف، كالقرية بالنسبة إلى الأهل، فلو صلح الباقي لما صلح له المحذوف امتنع الحذف، فلأَنْ يمتنع عند ذلك حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا أحقّ وأولى. ومعلوم أن (إذٍ) من قولك: حينئذٍ / صالح لما يصلح له (١٠٠/ب) (حين)، فلا يجوز فيها[2] الحذف المذكور كما لا يجوز في: غلام زيد.

وأيضا فإنّ المضاف إلى (إذٍ) قد يبنى، كقراءة نافع: * وهُمْ مِنْ فَزَعِ يومَئِذٍ آمِنُونَ[3] * ولا علة لبنائه إلا إضافته إلى مبني. فبطل قول من قال: إن كسرة (إذٍ) كسرة إعراب.

ولم أقيد الجملة التي تضاف إليها (إذْ) بكونها اسميّة أو فعليّة[4]، ليشعر بذلك أن للمتكلم أن يضيفها إلى ماشاء منهما.

ثم أشرت إلى استقباح تقديم اسم بعدها على فعل ماض نحو: كان ذلك إذْ زيد قام، فعلم أن غيرذلك حسن، نحو: كان ذلك إذْ قام زيد، وإذْ زيد يقوم، وإذْ يقوم زيد، كل ذلك حسن، إذ لا محذور فيه، بخلاف إذْ زيد قام، فإنّه قبيح، لأن مدلول (إذْ) و(قام) من الزمان واحد، وقد اجتمعا في كلام فلم يحسن الفصل بينهما، بخلاف ماسواه، فإن الذي بعد (إذْ) في جميعه غير موافق، لإذْ في مدلولها، فاستوى اتصالها به وانفصالها عنه.

وتجيء (إذْ) للتعليل كقوله تعالى: * وإذِ اعتزلتموهم وما يَعْبُدون إلاَّ اللَّهَ فأووا إلى الكَهْفِ يَنْشُرْ لكم رَبُّكُمْ من رحمتِهِ[5] * وكقوله تعالى: * وإذْ لَمْ يَهْتَدوا بِهِ فَسَيقولونَ هذا إفْكٌ قَدِيمٌ[6] * وكقوله تعالى: * ولَنْ يَنْفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظَلَمْتُمْ[7] * ومثله

---

(١) بعدها في ع، م: «وهو» وفي ظ: والأكثر. زيادة لاضرورة لها.

(٢) في ع، ظ: «فيهما».

(٣) الآية (٨٩) من سورة النمل. وانظر الكشف: ١/٥٢٢، ٥٣٣-٢/١٦٩.

(٤) في ع، ظ: «ولافعلية».

(٥) الآية ١٦ من سورة الكهف. (٦) الآية (١١) من الأحقاف.

(٧) الآية (٣٩) من الزخرف.

قول الشاعر:(١)

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم .'. إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وأشار إليها سيبويه فقال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي: إن "أن" في قولهم: أمّا أنت منطلقا انطلقت، بمعنى إذ، وإذ بمعنى أن، إلا أن "إذ" لا يحذف فيها الفعل. و (أمّا) لا يذكر بعدها الفعل المضمر.(٢) هذا نصه.

وتجيء (إذ) أيضا للمفاجأة، كقول عمر رضي الله عنه: "بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ طلع علينا رجل"(٣) فهذا مثال وقوعها بعد بينما. ومثله قول الشاعر:(٤)

بينما هن بالأراك معا .'. إذ أتى راكب على جمله

ومثله:(٥)

استقدر الله خيرا وارضين به .'. فبينما العسر إذ دارت مياسير

ومثال تركها قول الشاعر:(٦)

بينا نحن نرقبه أتانا .'. معلق وفضة وزناد راع

وتركها أقيس، لأن المعنى المستفاد معها، مستفاد بتركها، وكلاهما مروي عن

---

(١) هو الفرزدق، وسبق الاستشهاد به في باب (ما) المشبهة بليس.

(٢) الكتاب: ١ / ٢٩٤.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في باب بيان الإيمان والإسلام من كتاب الإيمان: ١ / ٣٧.

(٤) هو جميل بثينة، ديوانه: ص ١٨٨، وفيه تخريجه.

(٥) هو عثمان بن لبيد العذري، أو عثير بن لبيد، الكتاب: ٣ / ٥٢٨، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٠٧، وشرح شذور الذهب: ص ١٢٦، والمغني: ص ٨٨.

(٦) هو رجل من قيس عيلان، الكتاب: ١ / ١٧١، وشرح المفصل: ٤ / ٩٧، ٦ / ١١، والمغني: ص ٤٢٢، والهمع: ١ / ٢١١.

العرب ، نثرا ونظما . وكان الأصمعي يؤثر تركها على ذكرها . وحكى السّيرافي أنّ بعضهم يجعلها ظرف مكان وأن بعضهم يجعلها زائدة

والمختار عندي الحكم بحرفيتها /وقد حدث لـ(بَيْنَ) إذ قيل فيها : بينما / وبينا / [1] الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل ، وقد تضاف (بَيْنا) إلى مصدر كقوله [2] :

بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكُماةُ وَرَوغِهِ ∴ يومًا أُتيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلْفَعُ

ويروى : تعنُّقُهُ ، بالرفع على الابتداء والخبر محذوف .

(ص) ومنها (إذا) للوقت المستقبل مضمّنة معنى الشرط غالبا ، لكنّها لِما تُيقِّنَ كونه أو رُجِّح ، بخلاف (إنْ)- فلذلك لم تجزم / غالبا / [3] إلا في شعر .

وربما وقعت موقع (إذْ) و(إنْ) موقعها ، وتضاف أبدا إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدّر قبل اسم يليه فعل . وقد تُغني ابتدائيّة اسم بعدها عن تقدير فعل ، وفاقا للأخفش . وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها أو مجرورة بِحَتّى / أو مبتدأة / [4] .

وتدلّ على المفاجأة حرفا لا ظرفَ زمان ، خلافا للزجاج ، ولا ظرفَ مكان خلافا للمبرّد . ولا يليها في المفاجأة إلا جملة اسمية .

وقد تقع بعد (بَيْنا) و(بَيْنَما) .

---

(١) تكملة من ع ، ظ .

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ١ / ٣٧ ، وفيه التخريج .

(٣) زيادة من ع والتسهيل .

(٤) تكملة من ع والتسهيل . وشرح هذه التكملة ساقط من الأصل وغيرها باستثناء ع .

(ش) يدل على اسمية (إذا) أن فيها مافي (إذْ) من الدلالة على الزمان دون تعرض لحَدَث ، ومن الإخبار بها مع دخولها على الأفعال نحو قولك : راحةُ المؤمنِ إذا دخل الجنّة .

ومن وقوعها بدلا من اسم صريح نحو: أكرِمك[١] غدا إذا جئتَني .

ومن وقوعها مفعولا بها كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : " إنّي لأعلمُ إذا كُنْتِ عنّي راضيةً ، وإذا كُنْتِ عليّ غَضْبَى[٢] " .

وانفردت بدخول حتّى الجارة عليها كقوله تعالى : ﴿ حَتّى إذا جاءُوها[٣] ﴾ ، كما انفردت[٤] (إذْ) بلحاق التنوين والإضافة إليها . وإلى الحديث والآية أشرت بقولي : وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها أو مجرورة بحتّى [أو مرفوعة بالابتداء ، كقراءة من قرأ ﴿ خافضةً رافعةً[٥] ﴾ بالنصب على أن (إذا) الأولى مبتدأة والثانية خبر ، و" ليس "[٦] . . وخافضةً رافعةً ، أحوالٌ ثلاثة ، والمعنى : وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع ، خافضةَ قومٍ ، رافعةً آخرين وقت رجعان الوجه[٧] . هكذا أعرب أبو الفتح في المحتسب[٨] ، وهو صحيح][٩] .

وأكثر وقوع إذا مضمّنة معنى الشرط ، ولذلك تقع الفاء بعدها على حدّ وقوعها بعد

---

(١) بعدها في الأصل ، م : الله .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، في باب غيرة النّساء من كتاب النكاح : ٤٧/٧ .

(٣) الآية (٧١) من سورة الزّمر ، وغيرها .

(٤) في الأصل : " انفرد " والمثبت من ع ، ط ، ظ ، م .

(٥) من الآية (٣) من سورة الواقعة . بنصب خافضة رافعة ، قراءة اليزيدي والحسن والثقفي وأبي حيوة ، المحتسب : ٣٠٧/٢ .

(٦) يعني الآية التي قبلها : " ليس لوقعتها كاذبة " .

(٧) كذا في ع ، وأظنّها تحريف لقوله : وقت رج الأرض ، وانظر الهمع : ١٧٩/٣ .

(٨) المحتسب : ٢ / ٣٠٧ .

(٩) تكملة من ع وحدها .

(إنْ) كقوله تعالى : ﴿ إذا لقيتم فئةً فاثبتوا ﴾[1] . ولذلك أيضا كثر وقوع الفعل بعدها ماضي اللفظ مستقبل المعنى نحو: إذا جئتني أكرمك . ولو جعلت مكان (إذا) (حينا) أو غيره قاصدا للاستقبال لم يجز أن تأتي بلفظ الماضي . وكان مقتضى تضمنها معنى الشرط أن يجزم بها ،لكن منع من ذلك [في أكثر الكلام][2] ثلاثة أمور:

أحدها : أنّ تضمّنها معنى الشرط ليس بلازم ، فإنها قد تتجرّد منه ،كقوله تعالى : ﴿ ويقول الانسان أئذا /ما متّ لسوف أخرج حيّا ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿والنّجم (١٠١/أ) إذا هوى ﴾[4] . [وقد جزم بها في الشعر كثيرا ،وفي النّثر قليلا ، كقول النبي عليه السلام :"إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعًا وثلاثين ،وتسبّحا ثلاثا وثلاثين ، وتحمدا ثلاثا وثلاثين"[5] كذا في البخاري في نسختين معتبرتين][6] .

وقد تتجرد من الظرفية مع تجرّدها من الشرط نحو: "إنّي لأعلم إذا كنت عنّي راضية ..."[7].

الثاني : أنها مضافة إلى مايليها ، والمضاف يقتضي جرّا لا جزما . وإذا جزم بها في الشعر فليست مضافة إلى الجملة وبناؤها حينئذ لتضمنها معنى إنْ .

الثالث: أنّ مايليها متيقّن الكون أو في حكم المتيقّن نحو : آتيك إذا انتصف النهار، وأجيبك إذا دعوتني ،بخلاف مايلي (إنْ) فإن كونه وعدم كونه لا رجحان لأحدهما على الآخر ،فلمّا خالفتها إذا ،لم يجزم بها إلا في الشعر ،

---

(١) الآية (٤٦) من الأنفال .

(٢) تكملة من ع .

(٣) الآية (٦٦) من سورة مريم .

(٤) الآية الأولى من سورة النجم .

(٥) أخرجه البخاري في باب التكبير والتسبيح عند المنام من كتاب الدعوات: ٨٧/٨ وكذلك في ٥/٢٤ ،وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب .

(٦) تكملة من ع .

(٧) حديث ،تقدم الاستشهاد به قريبا .

/ أو في نادر من النثر/ (١) ، وإنّما جاز أن يجزم بها في الشعر، لأن فيها ما في (إنْ) من ربط جملة بجملة ، وإن لم يكن ذلك لها لازما . ومن الجزم بها / في الشعر/ (٢) قول الشاعر (٣) :

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرفَعُ لِي ∴ نارًا إذا خَمَدَتْ نِيرانُهم تَقِدِ

ومثله (٤) :

استَغْنِ ما أغناكَ رَبُّكَ بالغِنَى ∴ وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فتَجَمَّلِ

ومثله (٥) :

وإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فارجُ الغِنَى ∴ وإلى الذي يُعْطِي الرَّغائِبَ فارغَبِ

وقد يراد بها المضي ، فتقع موقع (إذْ) كقوله تعالى : * ما على المُحْسِنِينَ من سَبِيلٍ واللهُ غفورٌ رحِيم . ولا على الذين إذا ما أتوكَ لِتَحمِلَهُمْ قُلْتَ لا أجِدُ ما أحمِلُكُم عَلَيهِ * (٦) . وكقوله تعالى : * وإذا رَأوا تِجارةً أو لَهْوًا انفَضُّوا إلَيْها * (٧) ومن ذلك قول الشاعر (٨) :

---

(١) تكملة من ع .

(٢) زيادة من ع .

(٣) هو الفرزدق ، الكتاب : ٣ / ٦٢ ، والمقتضب : ٢ / ٥٦ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٣٣٢ ، وشرح المفصل : ٧ / ٤٧ ، والخزانة : ٣ / ١٦٢ ، وليس في ديوانه المطبوع .

(٤) لعبد قيس بن خفاف ، أو حارثة بن بدر الغداني المفضليات : ص ٣٨٥ ، والمغني : ص ٩٨ ، والخزانة : ٢ / ١٧٦ ، والهمع : ١ / ٢٠٦ .

(٥) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٥٠٦ ، وشفاء العليل : ص ٤٨٥ .

(٦) الآيتان : ٩١ ، ٩٢ ، من سورة التوبة .

(٧) الآية (١١) من سورة الجمعة .

(٨) هو مكرز بن حفص في قتله عامرا ، كما في السيرة : ١ / ٦١٢ أو للشويعر - محمد بن حمران الجعفي ، كما في اللسان (عهب) و (غهب) .

حَلَلْتُ بها وِتْري وأَدْرَكْتُ ثُؤْرَتي .·. إذا ماتناسى ذَحْلَهُ كلُّ غَيْهَبِ

ومثله قول الآخر:(١)

ماذاقَ بُؤسَ مَعِيشَةٍ ونَعِيمَهــا .·. فيما مَضى أَحَدٌ إذا لَمْ يَعْشَقِ

وقد تقع (إذْ) موقع (إذا) كقوله تعالى: * يومَ يَجْمَعُ اللهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ ماذا أُجِبْتُمْ قالوا: لا عِلْمَ لنا إنَّكَ أنتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، إذْ قالَ اللهُ ياعيسى *(٢) فإذْ هذه بدل من (يومَ يَجْمع)، و(يومَ يَجْمَعُ) مستقبل المعنى، فيتعيّن كون المبدل منه مثله في الاستقبال. ومثله قوله تعالى: * فَسَوْفَ يَعْلَمون إذْ الأغْلالُ في أعْناقِهِم *(٣) ومثله قوله تعالى: * يَوْمَئِذٍ *(٤) بعد * إذا زُلْزِلَتْ *(٥).

ومن وقوع (إذْ) موقع (إذا) قول الشاعر:(٦)

متى يَنالُ الفَتى اليَقْظانُ حاجَتَهُ .·. إذْ المُقامُ بأرضِ اللَّهْوِ والغَـزَلِ

ولا يليها عند سيبويه إلا فِعْلٌ أو معمولُ(٧) فعل، فإن كان اسما مرفوعا، وجب عنده أن يُرفع بفعل مقدَّر موافق لفعل ظاهر بعده، كقوله: * إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وإذا النُّجُومُ انكَدَرَتْ *(٨) فالشّمسُ مرفوعة بِكُوِّرَتْ مضمرا، والنّجومُ مرفوع بانْكَدَرَتْ مضمرا، وكذلك ماأشبههما، لايُجيز سيبويه غير ذلك(٩)، واختار الأخفش ماأوجبه سيبويه، وأجاز سـع

(١) هو الكُميت، ديوانه: ص ٢٥٨، وفيه تخريجه.

(٢) الآيتان ١٠٩، ١١٠ من سورة المائدة.

(٣) الآية (٧١) من سورة غافر.

(٤) من الآية (٤) من سورة الزلزلة.

(٥) الآية الأولى من سورة الزلزلة.

(٦) هو أبو سعيد المخزمي، أمالي القالي: ١/٢٥٩.

(٧) في الأصل، ط، م: "ومعمول" والمثبت من ع، ظ.

(٨) الآيتان الأولى والثانية، التكوير.

(٩) قال في الكتاب في باب مايضاف الى الافعال من الاسماء: ٢/١١٩ "جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا، أُضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى إذْ، فأُضيف إلى مايضاف إليه إذْ، وإذا لما لم يقع لم يُضف إلا إلى الأفعال، لأنه في معنى (إذا)، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال".

ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ.[١] وبقوله أقول ، لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ) ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى ممّا لا عمل له فيه ، كهمزة الاستفهام فكما لا تلزم[٢] فاعلية الاسم بعد الهمزة لا تلزم[٢] بعد إذا ، ولذلك جاز أن يقال : " إذا الرّجُلُ في المسجدِ ، فظُنّ به خيرًا ". ومنه قول الشاعر:[٣]

إذا باهِليٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ∴ له وَلَدٌ مِنْها فَذاكَ المُذَرَّعُ

فجعل بعد الاسم الذي ولي (إذا) ظرفا ، واستغنى به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل ، وممّا يدلّ على صحة مذهب الأخفش ، قول الشاعر:[٤]

فأمْهَلَهُ حَتّى إذا أنْ كأنّهُ ∴ مُعاطِي يَدٍ في لُجّةِ الماءِ غامِرُ

فأولى (إذا) (أنْ) الزائدة وبعدها جملة اسميّة ، ولا يُفعل ذلك بما هو مختصّ (بالفعل . وأنشد ابن جنّي لضيغم الأسدي:[٥][٦]

إذا هُوَ لم يَخَفْني في ابن عَمّي ∴ وإنْ لَمْ ألْقَهُ الرّجُلُ الظَّلُومُ

وقال : في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزّمانية بالابتداء ، لأنّ (هو) ضمير[٧] الأمر والشأن ، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسّره مابعده.

---

(١) المغني : ص ٩٧ ، والهمع : ٣ / ١٨١ .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " لا يلزم " والمثبت من ع ، ظ.

(٣) هو الفرزدق ، ديوانه : ١ / ٤١٦ ، والمغني : ص ٩٧ ، والمقاصد : ٣ / ٤١٤ ، والهمع : ١ / ٢٠٧ ، واللسان (ذرع) .

(٤) هو أوس بن حجر ، ديوانه : ص ٧١ وفيه التخريج .
وروايته في الديوان ... في لجة الماء غارف .
وانظر شرح أبيات المغني : ١ / ١٦٤ .

(٥) بداية سقط من ظ .

(٦) الخصائص : ١ / ١٠٤ ، وشفاء العليل : ص ٤٨٧ .

(٧) في الأصل : مضمر ، والمثبت من بقية النسخ .

قلت : ومثل ماأنشده ابن جنّي قول الآخر:[(١)]

وأَنْتَ امرؤٌ خِلْطٌ إذا هِيَ أَرْسَلَتْ .·. يَمِيْنُكَ شَيْئاً أَمْسَكَتْهُ شِمالُكا

لأن (هي) ضمير القصة).[(٢)]

ولمّا أنهيت الكلام على (إذا) الدالّة على زمن مستقبل ،أخذتُ في الكلام على (إذا) المفاجأة ،وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إذا دعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأرضِ إذا أنتم تَخْرُجُونَ ﴾[(٣)] فالأولى ،الدّالّة على وقت مستقبل،[(٤)] والثانية ،الدّالة على المفاجأة ، وهي عند المبرد والسيرافي ظرف مكان ، وعند الزجاج وأبي علي الشلوبين ، ظرف زمان حاضر،[(٥)] وهذا هو ظاهر قول سيبويه ،فإنه قال حين قصدها : وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ،وذلك قولك : مررت فإذا زيدٌ قائم.[(٦)] هذا نصه .

وروي عن الأخفش أنّها حرفٌ دال على المفاجأة،[(٧)] وهو الصحيح عندي ، ويدل على صحته ثمانية أوجه :

أحدها : أنّها كلمة تدل /على معنى في غيرها ، غيرصالحة لشيء من علامات الأسماء (١٠١/ب) والأفعال .

الثاني : أنّها كلمة لا تقع إلّا بينَ جملتين ،وذلك لايوجد إلّا في الحروف كلكنَّ وحَتّى الابتدائية .

الثالث: أنها كلمة لا يليها إلّا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ،ولا يكون ذلك إلّا في الحروف .

---

(١) ورد بدون نسبة في اللسان (خلط)و (شحح)وقال :أنشده ابن الأعرابي ، والخلط : المتملق .

(٢) نهاية سقط من ظ، سبقت الاشارة اليه .

(٣) الآية (٢٥) من سورة الروم .

(٤) في ع ،ظ : الاستقبال .

(٥) المغني :ص ٩٢ ،والهمع : ٣ /١٨٢ .

(٦) الكتاب : ٤ / ٢٣٢ .

(٧) الهمع : ٣ / ١٨٢ .

الرابع : أنّها لو كانت ظرفا ، لم يختلف من حكم بظرفيتها[1] في كونها مكانيّة أو زمانية ،إذ ليس في الظروف ما هو كذلك .

الخامس: أنّها لو كانت ظرفا ،لم تربط بين جملتي الشرط والجزاء في نحو : ﴿ وإنْ تصبْهم سَيِّئَةٌ بما قدمتْ أيديهمْ إذا همْ يقْنطُون ﴾[2] إذْ لا تكون كذلك إلا حرفا[3] .

السادس: أنّها لو كانت ظرفا لوجب اقترانها بالفاء إذا صُدِّرَ بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو: إنْ تقمْ فحينئذ أقومْ ، وإنْ تقم فعند مقامك أقم[4] .

السابع: أنّها لو كانت ظرفا لأغنت[5] عن خبر ما بعدها ، ولكن نصب ما بعده على الحال ، كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيّتها ،كقولك : عندي زيد مقيما ، وهنالك بِشْرٌ جالسا ،والاستعمال في نحو: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ، بخلاف ذلك .

الثامن : أنّها لو كانت ظرفا ،لم تقع بعدها (إنّ) المكسورة غير مقترنة بالفاء ، كما لا تقع[6] بعد سائر الظروف ، نحو: عندي إنّك فاضل ،وأمر (إنّ) بعد إذا المفاجأة ،بخلاف ذلك ،كقوله[7] :

... ... إذا إنّه عَبْدُ القَفا واللّهازِمِ

---

(١) في الأصل ،ط،م :" حكم ظرفيتها" والمثبت من ع ،ظ .

(٢) الآية (٣٦) من سورة الروم .

(٣) في ع :" حرف " سهو.

(٤) في الأصل ،ط،م :" فان لم تقم " ،فعند مقامك أقوم ،والتصويب من ع ،ظ.

(٥) في ط:" لاغتنت ".

(٦) في ع : " ألا تقع" بدل : كما لا تقع ، تحريف .

(٧) سبق الاستشهاد به في باب إنّ وأخواتها .

فتعين الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية. ومثال وقوعها بعد (بَيْنا قول الشاعر:(١)

وَبَيْنا نَسُوسُ النَّاسَ والأمرُ أَمْرُنا ∴ إذا نَحْنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ(٢)

ومثال وقوعها بعد (بينما) قول الآخر:(٣)

بينما المرءُ في فُنُونِ الأماني ∴ إذا زائرُ المَنُونِ مُوافِي

(ص) ومنها (مُذْ) و(مُنْذُ) وهي الأصل ، وقد تكسر ميمهما ومُضافان إلى جملة مصرّح بجزأيها ، أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يُجاب به (مَتَى) أو (كَمْ) .

وقد يجرّان الوقت أو ما يُستفهَم به عنه ، حرفين بمعنى (مِنْ) إن صلح جوابا لِمَتَى ، وإلا فبمعنى (في) أو بمعنى (مِنْ) و(إلى) [معا](٤) ، وقد يُغني عن جواب (متى) في الحالين مصدر معيّن الزّمان أو (أَنَّ) وصلتها ، وليسا قبل المرفوع مبتدأين ، بل ظرفين ، خلافا للبصريين.(٥)

وسكون ذال (مُذْ) قبل متحرك ، أعرف من ضمّها ، وضمُّها قبل ساكن ، أعرفُ من كسرها .

(ش) (مُنذُ) أصل (مُذْ) بدليلين :

أحدهما : أن ذال (مُذْ) تضم لملاقاة ساكن ، كما يفعل بميم (هُمْ) وليس ذلك

---

(١) هو حرقة بنت النعمان ، أو هند بنت النعمان ، أمالي الشجري : ٢/١٧٥ ، والمغني : ص ٣٤٥ ، برواية (ليس ننصف) ، والخزانة : ٣/١٧٨ ، والهمع : ١/٢١١ .

(٢) في الأصل ، ط ، م : " تتنصف " ، ونتنصف : نُستَخْدَم .

(٣) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/٥١١ ، وشفاء العليل : ص ٤٨٩ .

(٤) زيادة من ط ، ع والتسهيل .

(٥) الهمع : ٣ / ٢٢٣ .

إلا لأن أصلها (مُنْذُ) بالضم ، فَرُوجِع بها[1] الأصل حين احتيج إلى تحريكها ، فقيل : لَمْ أَرَهُ مُذُ الجُمُعَةِ ، كما رُوجِع الأصل في نحو : * هُمُ القَوْمُ * ولو لم يكن الأصل الضم لقيل : مُذِ الجُمُعَة ، كما قيل : * قُمِ الليلَ *[2] وقد يُقال : / مُذِ الجُمُعَةِ ، كما قد يقال /[3] :

... ... وهُمِ القُضَاةُ ومِنْهُمُ الحُكَّامُ[4]

والثاني : أن بني غني ، يضمّون الذّال قبل متحرك ، باعتبار أنّ النون محذوفة لفظا لا نِيّة ، فلو لم يكن الأصل (مُنْذُ) لم يصح هذا الاعتبار ، ونظير هذا قولهم في لَدُنْ وقطّ : / لَدُ وقَطُ /[5] بضم الدال والطاء بعد الحذف ، على تقدير ثبوت المحذوف . وبنو سُليم يقولون : مِنْذُ ومِذْ ، بكسر الميم ، وهما اسمان في موضع ، وحرفا جرّ في موضع . / وتتعيّن اسميّتهما إن وليَهما مرفوع أو جملة تامّة ، وتتعيّن حرفيّتهما إن وليهما مجرور ، ويجوز الأمران قبل أنّ وصلتها ، وإذا وليهما[6] جملة تامة ، فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليها ، فإنه قال في (باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء) : ومما يضاف إلى الفعل أيضا (مُذْ) في قولهم[7] : ما رأيته مُنْذُ[8] كان عندي ، ومُنْذُ[9] جاءني .[10]

---

(١) في الأصل بها الى ، ولا داعي لزيادتها .

(٢) الآية (٢) من سورة المزمل .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) عجز بيت ، سبق الاستشهاد به في باب المضمر .

(٥) تكملة من ع ، ظ .

(٦) في الأصل ، ط ، م : * وليها * ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) في الكتاب : قولك ، بدل : مذ في قولهم .

(٨) في الكتاب : منذ ، بدل : مذ .

(٩) في ع وبعض نسخ الكتاب : ومذ .

(١٠) الكتاب : ٣ / ١١٧ .

وقال ابن خروف في الشرح : وأمّا (مُذْ) و(مُنْذُ) فمن الظروف، وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف، ولولا ذلك لم يدخلهما في الباب.

وقول السيرافي موافق لقوله، فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه.

وزعم الأكثرون أن الواقع منهما قبل مرفوع، مبتدأ بمعنى أول المدة في مثل : لم أره مُذُ الجُمُعَةُ، وبمعنى جميعها في مثل : لم أرهُ مُذْ يومان، وما بعده خبر.

والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذف صدرُها والتقدير: مُذْ كان يومُ الجمعةِ، ومُذْ كان يومان، وهو قول المحقّقين من الكوفيين. وإنّما اخترته لأنّ فيه إجراء (مُذْ) و(مُنْذُ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحّة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء بنكرة (١) بلا مسوّغ إن ادّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادّعي التعريف، وفيه أيضا تخلّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط (٢) / ظاهر ولا مقدر. (١٠٢/أ)

ويعامل المصدر المعيّن زمانُه بعد (مُذْ) و(مُنذُ) معاملة الزمان المعيّن في الرفع والجر فيقال : ما رأيته مُذْ قدومُ زيدٍ [ومُذْ قدومِ زيدٍ] (٣) والأصل : مُذْ زمنُ قدومِ زيدٍ، ومُذْ زمنِ قدومِ زيدٍ (٤)، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، كما فُعل في غير هذا المكان.

وأجاز ابن كيسان أن يقال : أنّ مُنذُ (٥) جئتُ زيدا غائب، كما يقال : [أنّ] (٦) حينَ جئتُ زيدا غائب.

---

(١) في ظ: ابتداء نكرة.

(٢) في ظ : بدون رابط.

(٣) تكملة من ظ.

(٤) في الأصل، ط، م : ومنذ زمان قدوم زيد. والمثبت من ع، ظ.

(٥) في ع : مذ.

(٦) تكملة من ع، ظ.

وقد يجرّان المستفهم به عن الوقت نحو: مُذْ متى رأيته ؟ ، ومُذْ كم فقدته ؟[1].

/ وحكى الفراء أنّ بعض العرب قيل له : مُنْذُ كَمْ قَعَدَ فُلانٌ ؟ فقال : كَمُذْ أَخَذْتَ في حديثك /[2].

وقد تقع (أنّ) وصلتها بعد (مذ) فيحكم لموضعها بما حكم للفظ المصدر لأنّها مؤوّلة[3] بمصدر.

ومثال الإضافة إلى جملة مصرّح بجزأيها قول الشاعر[4]:

مازالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ ∴ فَسَما[5] فأدركَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ

يُدني خوافِقَ من خوافِقَ تَلْتَقي ∴ في ظِلِّ معترك العَجاجِ مُثارِ

ومنه قول الآخر في (منذُ)[6]:

قالت أمامةُ ما لجسمِكَ شاحبًا ∴ منذُ ابتذلتَ ومثلُ مالِكَ يَنْفَعُ

ومثله قول الآخر في الجملة الاسمية[7]:

ومازلتُ مَحْمولا عليَّ ضغينةٌ ∴ ومُضْطَلِعَ الأضغانِ مُذْ أنا يافِعُ

وروى الكوفيون : مِذْ ومِنْذُ ، بكسر الميم ، وجعلوا ذلك حجّة على تركيبها من

---

(١) في ع : " مذ متى فقدته " .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في ع : " مدلولة " تحريف .

(٤) هو الفرزدق ، ديوانه : ١ / ٣٠٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٧٦ ، وجمل الزجاجي : ص ١٢٩ ، وشرح المفصل : ٢ / ١٢١ ، ٦ / ٣٣ ، والمغني : ص ٣٧٣ ، والمقاصد : ٣ / ٣٢١ .

(٥) في ع ، ظ : قسما .

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ١ / ٥ ، وفيه التخريج .

(٧) هو الكميت بن معروف ، أو رجل من سلول ، الكتاب : ٢ / ٤٥ ، والمقاصد : ٣ / ٣٢٤ .

(مِنْ) و(ذُو) الطائيّة . ولا حجّة فيه ، لأن الأصل عدم التركيب .

وإذا ولي (مُذْ) ساكنٌ ، ضمّت ذالها ، كقولك : لم أر فلانا مُذُ اليوم ، لأنّ أصلها (مُنْذُ) محرّكٌ لالتقاء الساكنين ومضموم للاتباع ، فلمّا حُذفت النون سكنت الذال [إذ لا موجب للحركة ، فلما وليها لام التعريف حُركت الذال][1] لئلا يلتقي في الوصل ساكنان ، وكان أولى الحركات بها الضمة ، لأنها حركتها قبل أن تُحذف النون . وبعض العرب يقول[2] : مُذِ اليوم ، بالكسر ، على أصل التقاء الساكنين ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

(ص) ومنها (الآنَ) لوقت حضر جميعُه أو بعضُه ،
وظرفيته غالبة لا لازمة ، وبُني لتضمنه[3] معنى الإشارة ، أو
لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد .
وقد يُعرب على رأيٍ ، وليس منقولا من فعل ، خلافا للفراء[4] .

(ش) مسمّى (الآن) الوقتُ الحاضرُ جميعه ، كوقت فِعل الإنشاء حالَ النّطق به ، أو الحاضرُ بعضُه ، كقول الله تعالى : * فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا[5] * وكقوله تعالى * الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا[6] * ، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم : " تَصَدّقوا فيُوشِكُ الرّجلُ أن يَمْشيَ بِصدَقتِه فيقول الذي أُعطِيَها لو جِئْتَنا بالأمسِ ، لأخذتها وأمّا الآنَ فلا حاجَةَ لي بِها[7] " ، ومثله قول علي رضي الله عنه :

---

(١) تكملة من ع ، ظ .
(٢) في ظ : " يقولون " .
(٣) في ظ ، والتسهيل : لتضمن .
(٤) الهمع : ٣ / ١٨٦ .
(٥) الآية (٩) من سورة الجن .
(٦) الآية (٦٦) من سورة الأنفال .
(٧) أخرجه أحمد في مسنده : ٤ / ٣٠٦ .

"كان ذلك والإسلام قُلٌّ(١)، وأمّا الآن فقد اتّسع نطاقُ الإسلام، فامرءًا وما اختار(٢)".

ومثله قول الشاعر(٣):

فلو أنّها إحدى يديّ رُزِئْتُها ∴ ولكن يدي ماتت على إثرها يدي

[فآليت لا آسى على إثرهالكٍ ∴ فَدِي الآنَ مِنْ وجدٍ على هالكٍ قَدِي](٤)

وليست ظرفيته لازمة، بل وقوعه ظرفا أكثر من وقوعه غير ظرف، [ومن وقوعه غير ظرف](٥) قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سمع وجبة: "هذا حَجَرٌ قد رُمِيَ به في النّار مُنْذُ سَبْعِينَ خريفا، فهو يَهوِي في النار الآنَ حِينَ انتَهَى إلى قَعْرِها"(٦) فـ (الآنَ) هنا في موضع رفع بالابتداء، و"حِينَ انتهى" خبره، وهو مبنيّ لإضافته إلى جملة مصدّرة بفعل ماضٍ.

ومن وقوع (الآنَ) غير ظرف قول الشاعر(٧):

أإلى الآنَ لا يَبِينُ ارعِواءُ ∴ لكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذا التّصابِي

وبُنِيَ(٨) لتضمّنه معنى الإشارة، فإن معنى قولك: أفعلُ الآنَ، أفعل في هذا الوقت، وجائز أن يقال: بُنِيَ(٩) لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يُثَنّى ولا يُجمع ولا يصغّر، بخلاف: حِين ووَقْتٍ وزمانٍ ومدّة. وقيل: بُنِيَ(١٠) لتضمّن(١١) معنى حرف

---

(١) القلّ: القلة.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به.

(٣) لرجل مات له أخ بعد أخ، أمالي القالي: ٢ / ١٠٣.

(٤) تكملة من ع، ظ.

(٥) في ط: ومنه. والتكملة من ع، ظ

(٦) أخرجه أحمد في مسنده: ٢/٣٧١.

(٧) نُسب لعمر بن أبي ربيعة كما في معجم الشواهد وليس في ديوانه المطبوع، وبدون نسبة في المساعد: ١/٥١٦، وشفاء العليل: ص ٤٩٢، والهمع: ١/٢٠٧.

(٨) في ط: "ويبنى".

(٩، ١٠) في ط، م: "يبنى".

(١١) في ط: "لتضمنه".

التعريف، والحرف الموجود غير معتد به. وضعف هذا القول بيّن، لأن تضمين اسمٍ معنى [حرف] (١) اختصار يُنافي زيادة ما لا يُعتدّ به. هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إيّاه.

وجعل الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام (٢)؛ لأنّ حق الاسم في أول أحواله (التجرّد منهما، ثم يعرض تعريفه فيلحقانه، كقولك: مررت برجل فأكرمني الرجل، فلما وقع (الآن) في أول أحواله) بالألف (٣) واللام، خالف الأسماء وأشبه الحروف. ولو كان هذا سبب بناء لبُني (الجمّاء الغفيرَ) (واللاتَ) ونحوهما (٤)؛ مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، ولو كانت مخالفة الاسم سائر (٥) الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجَبَ بناءُ كلّ اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم [اعتبار] (٦) ذلك مُجمع عليه، فوجب اطّراح ما أفضى إليه.

وزعم بعض النحويين أنّ بعض العرب يُعرب (الآنَ)، واحتجّ على ذلك بقول الشاعر: (٧)

كأنّهما مِلآنِ لَمْ يَتَغَيّرا ∴ وَقَدْ مَرّ للدّارينِ مِنْ بَعْدِنا عَصْرُ

أراد: من الآن، فحذف نون (من) لالتقاء/ الساكنين، كقول الآخر: (٨) (١٠٢/ب)

لَيْسَ بينَ الحَيِّ والمَيْتِ سَبَبُ (٩) ∴ إنّما لِلحَيِّ مِلْمَيْتِ النّصَبْ

---

(١) تكملة من ع، ظ.

(٢) الهمع: ٣ / ١٨٥.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من م.

(٤) في ع، ظ: ونحوها.

(٥) في الأصل، ط، م: لسائر، والمثبت من ع، ظ.

(٦) تكملة من ع، ظ.

(٧) هو أبو صخر الهذلي، شرح أشعار الهذليين: ص ٩٥٦، وفيه تخريجه.

(٨) استشهد به المصنف في شرح الكافية الشافية: ص ٢٠٠٩، ولم ينسبه، وورد كذلك في المساعد: ٣ / ٣٤١.

(٩) في ظ: "نسب".

وكسر نون (الآن) لدخول مِنْ عليها[1]؛ فعلم أن (الآن) عند هذا الشاعر معربة[2].

قلت[3]: وفي الاستدلال بهذا ضعف، لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء (الآن) لغتان: الفتح[4]، والكسر، كما في (شتان) إلا أن الفتح أكثر وأشهر.

وزعم الفراء أن (الآن) منقول من (آنَ) بمعنى: حانَ، ثم استصحب فيه الفتحة التي كانت فيه إذْ[5] كان فعلاً[6]، وجعله نظير "أَعْيَيْتَنِي مِنْ شُبَّ إلى دُبَّ"[7]، ونظير قوله صلى الله عليه وسلم: "وأنهاكُمْ عن قِيلَ وقالَ"[8]. ولو كان (الآنَ) مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام، كما لا يدخلان عليهما[9]، ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهرا فيهما، فإنه يقال: "مِنْ شُبٍّ إلى دُبٍّ" و"عن قِيلٍ وقالٍ" كما قيل: من شُبَّ إلى دُبَّ، وعن قيلَ وقالَ.

(ص) ومنها (قَطُّ) للوقت الماضي عموما، ويقابله (عَوْضُ). ويختصّان بالنّفي، وربما استُعمل (قَطُّ)

---

(١) في ع، ظ: "عليه".

(٢) في ع: "معرب".

(٣) مكانها في ظ: "قال الشيخ المصنف جمال الدين أبقاه الله".

(٤) في الأصل، ط، م: بالفتح، والمثبت من ع، ظ.

(٥) في الأصل، ط، م: اذا، والمثبت من ع، ظ.

(٦) الهمع: ٣ / ١٨٦.

(٧) ورد في الأمثال لأبي عبيد: ص ١٢٢، وجمهرة الأمثال: ١ / ٥٣، ومجمع الأمثال: ٢ / ٧، والمستقصى: ١ / ٢٥٧، واللسان (دبب) و(شبب) والكتاب: ٣ / ٢٦٩، ويروى بجر (شبّ) و(دبّ) مع التنوين والتشديد.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه: ٣ / ١٥٧، وأحمد في مسنده: ٢ / ٣٢٧، ٣٦٠ وانظر غريب الحديث، لأبي عبيد: ١ / ٢٣٤.

(٩) في ع، ظ: "عليها".

دونه (لفظا ومعنى ، أو لفظا لا معنى)[١]. وقد تـــرد (عَوْضُ) للمضي ، وقد تضاف إلى (العائضين) أو يضاف إليه فيُعرب .

ويقال : قَطُّ ، وقطُّ [٢] وقَطُ وقَطْ ، وعَوْضَ وعَوْضِ.

(ش) إذا قصد عموم وقت الفعل الماضي المنفي جيء بعد نفي الفعل بـ (قطُّ أو قُطُّ [٣] أو قَطِّ أو قطُ [٤] أو قَطْ) وإن قُصد ذلك في الاستقبال جيء بعد [٥] نفي الفعــل بـ (عَوْضُ أو عَوْضَ أو عَوضِ) قال الشاعر [٦]:

يَرضَى الخَليطُ ويَرضَى الجارُ منزِلــهُ .·. ولا يُرى عَوْضَ صَلْدًا يُرصِدُ العِــلَلا

وقد يُضاف أو يُضاف إليه فيُعرب ، فإضافته كقولهم : " لا أفعلُ ذلك عَوضَ العائضين " أي : دهرَ الدّاهرين . والإضافة إليه كقول الشاعر [٧]:

ولولا نَبْــلُ عَوْضٍ فِــــي .·. خُظُبّايَ [٨] وأوصـــالي [٩]

وقد تقع (عَوضُ) موقع (قطُّ) كقول الشاعر [١٠]:

فلَمْ أَرَ عاماً عَوْضُ أكثرَ هالِكـا .·. ووَجْهَ غلامٍ يُشْــتَرى وغُلامَــهْ

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .

(٢) تكملة من ظ .

(٣) تكملة من ع ، ظ

(٤) تكملة من ع ، ظ

(٥) في ع ، ظ : مع نفي .

(٦) وهو جابر بن رألان ، اللسان (عوض) .

(٧) وهو الفِنْد الزِّمّانيّ ، شرح ديوان الحماسة : ص ٥٣٨ ، والخزانة : ٣ / ٢٠٠ ، واللسان (حظب) ، والهمع : ١ / ٢١٣ ، وسقط البيت من م .

(٨) في الأصل : خظبايي ، والتصويب من ط ، ع ، ظ . والخظبى : الظهر أو عـــرق في الظهر (اللسان) .

(٩) في الأصل ، ط : فأوصالي ، والمثبت من ع ، ظ .

(١٠) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٥١٨ ، والهمع : ١ / ٢١٣ ، واللسان (عوض) .

وقد يقع (قَطُّ) [مع فعل][(١)] غير منفي لفظا ولا معنى[(٢)] كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم : " قَصَرْنا بالصَّلاةِ مع النَّبي[(٣)] صلى الله عليه وسلم أكثر ماكنَّا قطّ وآمنه[(٤)] ".

(وقد يخلو من النفي لفظا لا معنى ، واشير بذلك إلى مافي الحديث أن أُبَيًّا قال : " كائن تقرأ سورة الأحزاب ، فقال عبد الله : ثلاثا وسبعين ، فقال : قط[(٥)] " أي : ماكانت كذا قط)[(٦)].

وبني[(٧)] (قَطُّ) لتضمن معنى (في) و (من) الاستغراقية على سبيل اللزوم ، أولشبه الحروف في الافتقار إلى جملة وعدم الصلاحية لأن يضاف أو يُضاف إليه ، أو يُسند أو يسند إليه . وبني[(٨)] في التضعيف على حركة ، لئلا يلتقي ساكنان ، وكانت ضمة[(٩)] حملا على (قبل) المنوي الإضافة ، أو لأنه لو فُتح لتوهّم النصب بمقتضى الظرفية ، ولو كُسر لتوهم الجرّ بـ (من) المضمّن معناها أو كان[(١٠)] يُعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال .

ومن بناه على الكسر ، راعى أصل التقاء الساكنين ، ولم يلتفت إلى توهّم الجرّ ، لأنّ الكسرة لا تكون علامة جرّ إلا مع تنوين أو إضافة أو ألف ولام ، ولا واحد منها في (قطّ) فلا إيهام[(١١)].

---

(١) تكملة من ط ، ع ، ظ ، وفي الأصل : موقع غير منفي .

(٢) لفظا ولا معنى ، ساقطة من ظ .

(٣) في ظ : .. في السفر مع الرسول .

(٤) استُشهد به في شفاء العليل : ص ٤٩٣ والمساعد ١/٥١٧

(٥) أخرجه أحمد في مسنده : ١٣٢/٥ ، وانظر النهاية لابن الأثير : ٧٩/٤ .

(٦) مابين الحاصرتين ساقط من ط .

(٧) في ط : " ويبنى " .

(٨) في الأصل ، ط ، م : ويبنى ، والمثبت من ع ، ظ .

(٩) في الأصل : ضمته ، والمثبت من بقية النسخ .

(١٠) في ع ، ظ : وكان .

(١١) في الأصل ، ط ، م : ابهام ، والمثبت من ع ، ظ .

ومن قال : قَطُ ، بالضمّ والتخفيف ، فمخفف ناوٍ للتضعيف ، فلذلك استصحب ماكان معه من الحركة . ومن قال : قَطْ ، بالتسكين ، خفف ولم ينوِ التضعيف ، فعامله معاملة (مُنْذُ) إذ[1] قيل فيه : مُذْ .

وبُني (عَوْضُ) لأنّه مثل (قَطُّ) فيما نُسب[2] إليه مما سوى [عدم][3] الصلاحية لأن يُضاف ويُضاف إليه ، وبُني على حركة ، لئلا يلتقي ساكنان ، ومن ضمّ فحملًا على (بَعْدُ) أو لتحريك[4] آخره بحركة تجانس ماقبله ، ومن فتح كره اجتماع مستثقلين ؛ الضمة والواو . ومن كسر راعى أصل التقاء الساكنين .

وأُعرب حين يُضاف أو يُضاف[5] إليه ، لأنّه عومل بما لم يُعامل مقابله مما هو خاصّ بالأسماء ، فاستحق مزيّة عليه .

(ص) ومنها (أَمْسِ) مبنيا على الكسر بلا استثناء عند الحجازيين ، وباستثناء المرفوع ممنوعَ[6] الصرفِ عند التميميين.[7]

ومنهم من يجعل كالمرفوع غيرَه .

وليس بناؤه على الفتح لغة ، خلافا للزجاجي.[8] فإن نُكّر أو[9] أُضيف أو قارن الألفَ واللام أُعرب باتفاق، وربما بُني المُقارن لهما .

---

(١) في الأصل ، ط ، م : اذا ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) في ظ : " ينسب " .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) في ع ، ظ : " لتحرك " .

(٥) في الأصل ، ط ، م : " ويُضاف " .

(٦) في ط : " ممنوعا من الصرف " .

(٧) الهمع : ١٨٩/٣ .

(٨) في الأصل ، ط ، م : " للزجّاج " ، والمثبت من ع ، ظ ، والتسهيل ، وقوله في الجمل ص ٢٩٩ .

(٩) بعدها في بعض نسخ التسهيل : " أو كسر أو صُغّر " وهي زيادة لم يشر إليها المصنف في الشرح .

(ش) إذا قُصد بـ(أَمْسِ) اليوم الذي وليه اليوم الذي أنت فيه بناه الحجازيون - في موضع الرفع والنصب والجر - على الكسر، لتضمّنه معنى الألف واللام، ولشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة، وكون حضور مسماه مانعا من إطلاق لفظه عليه، ولشبهه بـ(غاقِ)(١) وجَوْتِ)(٢) في الانفراد بمادة مع التوافق في الوزن.

ووافق فيه الحجازيين أكثر التميميين، في موضعي / النصب والجر، [وأعربوه] (١٠٣/أ) في موضع الرفع غير منصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام، فيقولون: مضى أمسُ بما فيه، وكان ذلك أمسِ، وأول من أمسِ. ويقول الحجازيون: مضى أمسِ بما فيه، وكان ذلك أمسِ، وأوّل من أمسِ، فيتفقون في موضعي النصب والجر[(٣)] ويختلفون في موضع الرفع(٤)، ومن لغة الحجازيين قول الشاعر(٥):

اليومُ أعلمُ ما يَجيءُ بـه .·. ومَضى بِفَصْلِ قضائِهِ أمْسِ

ومن لغة بني تميم قول الآخر(٦):

اعتصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عنَّ يأسٌ .·. وتناسَ الذي تَضمَّنَ أمسُ

ومن بني تميم من يسوّي المجرور والمنصوب بالمرفوع في الإعراب ومنع الصرف، وعليه قول الراجز(٧):

---

(١) غاق: حكاية صوت الغراب. اللسان (غوق).

(٢) في الأصل، ط: "جوب"، وفي م: وجوبا، وفي ع: وحوب، والتصويب من ظ. وجوتَ جوتَ: دعاء الإبل إلى الماء. اللسان (جوت).

(٣) تكملة من ع، ظ.

(٤) أوضح المسالك: ٤/١٣٢، ١٣٣، والهمع: ٣/١٨٨، ١٨٩.

(٥) أحد ثلاثة هم: تبّع الأقرن وأسقف نجران وروح بن زنباع، أمالي القالي: ٣/٢٩، وشرح شذور الذهب: ص ٩٩، والهمع: ١/٢٠٩، والمقاصد: ٤/٣٧٣.

(٦) ورد بدون نسبة في المساعد: ١/٥٢٠، والهمع: ١/٢٠٩، والمقاصد: ٤/٣٧٢.

(٧) ورد بدون نسبة في نوادر أبي زيد: ص ٥٧، والكتاب: ٣/٢٨٥، وأمالي الشجري: ٢/٢٦٠، وجمل الزجاجي: ص ٢٩٩، وشرح المفصل: ٤/١٠٦، ١٠٧، وشرح شذور الذهب: ص ٩٩، والهمع: ١/٢٠٩، والخزانة: ٣/٢١٩، والمقاصد: ٤/٣٥٧.

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا ∴ عجائزاً مِثْلَ السَّعالِي خَمْسَا

وزعم أبو القاسم الزجاجي أن من العرب من يبني (أمسِ) على الفتح واستشهد بهذا الرجز(١).

ومدّعاه غيرُ صحيح ، لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة في (مُذْ أَمْسَا) فتحة إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحقّ أن لا يُعوَّل عليه .

وإذا نُكِّرَ (أمس) أو أُضيف أو قارن الألفَ واللامَ ، أُعرِبَ بلاخِلاف ، لزوال سبب البناء ، أعني : تضمن معنى حرف التعريف ، وشبه الضمير من الوجه المذكور.

ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر(٢):

وإنّي وَقَفْتُ اليومَ والأمسِ قَبْلَهُ

بِبابِكَ حتّى كادتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

فكسر السين ، وهو في موضع نصب ، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير(٣) تعريف ، واستصحب [تضمين](٤) معنى المعرفة واستدام البناء ، أو تكون هي المعرفة وقد زال البناء لزوال التضمن ومشابهة ضمير الغائب ، فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير باء حذفت [وبقي عملها](٥) كما حُذفت (من) وبقي عملها في رواية من روى :

أَلاَ رَجلٍ جَزاهُ اللهُ خَيْراً(٦) ... ...

---

(١) انظر الجمل له : ص ٢٩٩ .

(٢) هو نصيب ، ديوانه : ص ٦٢ ، وفيه تخريجه .

(٣) في ع : " لغير " .

(٤، ٥) تكملة من ع ، ظ .

(٦) سبق الاستشهاد به في باب (لا) النافية للجنس .
وعجزه : " يدلّ على محصّلة تَبِيتُ " .

وكما حُذفت (إلى) وبَقي عملها في قول الآخر :[1]

إذا قيل أيّ النّاس شَرّ عصابةٍ[2] ∴ أشارَت كُليبٍ بالأكُفّ الأصابعُ

[أراد : إلى كُليب ، فحذف وأبقى العمل][3] :

(ص) ـ فصل ـ الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة مادلّ على مقدار[4] أو مسمّى إضافي محض ، أو جارٍ باطّراد مجرى ماهو كذلك ، فإن جيء بغير ذلك لظرفيّة لازمة[5] ـ غالبا ـ لفظ (في) أو مافي معناها ، مالم يكن كَمَقْعَدٍ في الاشتقاق من اسم الواقع فيه فيلحق بالظروف ، قياسا إن عمل فيه أصله أو مشارك له في الفرعية ، وسماعا إن دلّ على قُرب أو بُعد ، نحو : " هُو مِنّي مَنزلَةَ الشَّغافِ ، ومَناطَ الثُّرَيّا "[6] .

(ش) قد تقدم الإعلام بأن المسمى ظرفا في النحو : هو مااستغني فيه بمعنى (في) عن لفظها استغناءً مطّردا ، من اسم زمانٍ أو مكانٍ ، وأنّ ذلك واقع في[7] أسماء الزّمان كلها مختصّها ومبهمها . فلمّا استوفيت الكلام على أسماء الأزمنة ، أخذتُ في أسماء الأمكنة ، وبيان مايصلح منها للظرفيّة القياسية ومالا يصلح . فبيّنت أنّ الصالح لها أربعة أنواع :

---

(١) سبق الاستشهاد به في باب (تعدي الفعل ولزومه) .

(٢) في ع : " قبيلة " ، بدل عصابة .

(٣) تكملة من ع .

(٤) في التسهيل : مقدر .

(٥) في الأصل ، ط ، م : لازمت ، وفي ع : لازمة ، والمثبت من ظ والتسهيل .

(٦) الكتاب : ١ / ٤١٢ ، ٤١٣ ، وأصول ابن السراج : ١ / ١٩٩ .

(٧) في ط ، م : من .

أحدها : مادلّ على مقدارٍ[1] كَمِيلٍ وفَرْسَخٍ وبَرِيدٍ .

والثاني : مادلّ على مسمّى إضافي محض ، أي على مسمّى لا تُعرف حقيقته[2] بنفسه ، بل بما يُضاف إليه ، كَمَكان ونَاحِيَة وأمام ووراء [ووجه وجهة ومافي معناهما][3] وكَجَنابَتي ، في قول العرب : " هما خَطّانِ جَنابَتَي أنفِها "[4] يعنون خطّين اكتنفا أنف الظَّبية . وكَجَنْبَي ، في قول الشاعر:[5]

نحنُ الفوارسُ يومَ الحِنْوِ ضاحِيةً ∴ جَنْبَي فُطَيمةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ

وكأقطار في قولهم : " قومَكَ أقطارَ البلادِ "[6] وكـ(مُسالَيهِ) في قول الشاعر:[7]

إذا ما تَغَشَّاهُ[8] على الرَّحْلِ يَنْثَني ∴ مُسالَيهِ عَنهُ مِن وراءٍ ومُقْدَمِ

قال سيبويه : مُسالاهُ : عِطْفاه ، فصار كجَنْبَي فُطَيمةَ[9] .

والثالث: ماجرى باطّراد مجرى ماهو كذلك وذلك صِفَةُ[10] المكان الغالبة نحو : هم قريبا منك ، وشرقيَّ المسجد ، قال الشاعر:[11]

هبَّتْ جنوبا فذكرى ماذكرتُكمُ ∴ عندَ الصَّفاةِ التي شَرقيَّ حَوْرانا

ومن الجاري مجرى ماهو كذلك ، مصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرا نحو قولهم : " هو قُرْبَ الدارِ " و " وَزْنَ الجَبَلِ وزِنَتَهُ "[12] أي : مكان

---

(١) في ظ : " مقدر " .

(٢) في الأصل ، ط ، م : لا نعرفه حقيقة ، والمثبت من ع ، ظ .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٠٥ ، وأصول ابن السراج : ١ / ١٩٨ .

(٥) هو الأعشى ، ديوانه : ص ٦٣ ، والكتاب : ١ / ٤٠٦ ، والهمع : ١ / ١٩٩ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤١٢ .

(٧) هو أبو حيّة النميري ، الكتاب : ١ / ٤١٢ .

(٨) في الأصل ، ط ، م : " إذا ما تغشاه " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٩) في ع : " كجنبتي " تحريف . انظر الكتاب ١ / ٤١٢ .

(١٠) في ظ : " كصفة " .

(١١) هو جرير ، ديوانه : ص ٥٩٦ ، والكتاب : ١ / ٢٢٢ .

(١٢) الكتاب : ١ / ٤١١ ، واللسان (وزن) .

مُسامَتَتِه (١). والمُراد هنا بالإطّراد : أن لا تختص ظرفيته بعامل ماكاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه .

[و](٢) الرابع: مادلّ على محل الحَدَث المشتقّ هو من اسمه كـ(مَقْعَد وَمَرْقَد وَمُصَلّى وَمُعْتَكَف) ولا يعمل في هذا النوع إلا أصله ،كقولك : قُعودي مَقْعَد (٣) زيد ،أو مشارك له في الفرعية ، كقولك : قعدتُ مَقْعَدَ زيد (٤)، فلو قلت : اعتكفتُ مَقْعَدَ زيد (٥)، أو قعدتُ مُعْتَكَفَك ،لم يجز،لأنّ العامل ليس أصلا للمذكور كـ(قُعود) بالنسبة إلى (مَقْعَد) ولا مشاركا (٦) له / في (١٠٣/ب) الفرعية كاعتكفت ،بالنسبة إلى (مُعْتَكَف) ولذلك عدّ من الشواذ : " هُوَ مِنّي مَقْعَدَ القابلة " و " مَعْقِدَ الإزارِ " و " مَناطَ الثّريا (٧) " ونحو ذلك ، لأن العامل ليس أصلا للفعل ولا شريكا له في الرجوع إلى أصل واحد .

وأما الأول والثاني والثالث فظرفيتها غيرمقيّدة بعامل دون عامل فيقال : سِرت ميلا ، وَغَدوتُ (٨) فَرسَخا ،وسَرَيتُ (٩) بريدا ، وجلستُ يمينَ الكَعْبة ،وأمامَ زيد ، وعندَ خالد ، ومعَ محمد وتِلقاءَ بِشْرٍ، ونحو ذلك .

ومن العلماء من حكم باطّراد مادلّ على بُعْدٍ أو قُرْبٍ من نحو : " هو مِنّي مَنْزِلَةَ الشَّغاف " (١٠)، ونحو قول الشاعر: (١١)

---

(١) السمت : الطريق . اللسان (سمت) .
وفسر سيبويه قولهم أعلاه بمعنى : حذاء الجبل .

(٢) زيادة من ع ،ظ .

(٣) في ع :" كمقعد " سهو.

(٤،٥) في ع ،ظ :" مقعدك " ،بدل : مقعد زيد .

(٦) في الأصل ،ط،م :" ولا مشارك " ، والمثبت من ع ظ .

(٧) الكتاب : ١ / ٤١٢ - ٤١٤ ،وأصول ابن السراج : ١ /١٩٩ .

(٨) في ط:" غدوت " .

(٩) في الأصل : وسرت ، والمثبت من النسخ الأخرى .

(١٠) سبق الاستشهاد به قريبا .

(١١) نسب للأحوص الأنصاري ،ديوانه :ص ١٩١ ،والكتاب: ١ /٤١٣ ،ولعبد الرحمن ابن حسان ،كما في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٥٤، ٢٥٥ ،وانظر المقتضب: ٤/ ٣٤٣ .

وإنّ بني حَرْبٍ كما قد علِمتُم .·. مَناطَ الثُّرَيّا قد تعلَّتْ نُجُومُهــــا

على تقدير : مكان موصوف بمِثْل مضاف إلى شَغاف ومَناط] وأشباههما [(١) ثم فُعل به ما فُعل بـ " ضربته ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ " من حذف الموصوف وصفته وإقامة الثالث مقامهما . وهذا تقدير لائق ولكن القياس على نوعه لا يتّجه لقلّة نظائره ومغايرة لفظ باقيه للفظ محذوفه ، بخلاف " ضربته ضربَ الأميرِ اللصَّ " فإنّ نظائره كثيرة ولفظ باقيه مماثل للفظ محذوفه ، ولكون هذا النوع مقصورا على السّماع ، قال سيبويه : وليس يجوز هذا في كلّ شيء ، لو قلت : هو منّي مجلِسَكَ ، ومتَّكأَ زَيْدٍ ، ومَرْبطَ الفَرَسِ ، لم يجز.(٢) وإلى المسموع من هذا النوع أشرتُ بقولي : وسماعا إنْ دلّ على قُرْبٍ أو بُعْـدٍ ، نحو : " هو مِنّي منزلةَ الشَّغافِ "(٣).

وقيّدت الإضافيّ بمحض ، احترازا من الإضافي الذي يدلّ بنفسه على معنىً لا يصلح لكلّ مكان نحو : جوفٍ وباطنٍ وظاهرٍ وداخلٍ وخارجٍ ، فإن هذه وما أشبهها من أسماء المكان المختصّة إذا قُصد بشيء منها معنى الظرفية لازمه(٤) لفظ (في) أو ما في معناها ، إلا أن يرد شيءٌ بخلاف ذلك ، فيُحفظ ، كقوله تعالى : ﴿ لأقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ المُسْتَقِيمَ ﴾(٥) و ﴿ اقعُدوا لَهم كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾(٦) وكقول العرب : " رجَعَ فلانٌ أدْراجَه "(٧) أي : في الطريق الذي جاء فيه ، و " هُمْ دَرَجَ السُّيولِ " أي : في مجاريها(٨) قال الشاعر في المعنى الأول :(٩)

---

(١) زيادة من ع ، ظ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢١٤ .

(٣) السابق : ص ٢١٢ .

(٤) في الاصل ، ط ، م : لازمت ، وفي ع : لازمة ، والمثبت من ظ .

(٥) الآية (١٦) من سورة الأعراف .

(٦) الآية (٥) من سورة التوبة .

(٧) الكتاب : ١ / ٢١٥ ، وأصول ابن السراج : ١ / ٢٠٠ .

(٨) في الأصل ، ط ، م : في حجارتها ، والمثبت من ع ، ظ .

(٩) ورد بدون نسبة في التذييل : جـ٣ لوحة ٢٢٤ .

لَمَّا دعا الدَّعْوَةَ الأُولى فأَسْمَعَنِي ∴ أخذْتُ بُرْدَيَّ واسْتَمْرَرْتُ أدْراجي

وقال في المعنى الثاني :(١)

أنُصْبٌ للمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ ∴ رجالي أمْ هُمُ دَرَجَ السُّيولِ

فهذا مما حُفِظَ من الاختيار ولا يُقاسُ عليه . وأمّا قوله :(٢)

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ∴ فيهِ كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ

وقوله :(٣)

فَلأَبْغِيَنَّكُمْ قَنًا وعُوارِضًا ∴ ولأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

وقوله :(٤)

قُلْنَ عُسْفانَ ثُمَّ مِلْنَ سِراعًا ∴ ... ...

فمن الضرورات ، و(٥)(قنًا وعُوارِضَ وعُسْفان) أمكنةٌ مختصّة .

وزعم قوم أن (الطريق) من الظروف القياسية ؛ لأن لفظه صادق على كل مكان ، فإن كل مكان صالح أن يُجعل طريقًا ، ولذلك عُبِّر عن القفر الذي يعسل فيه الثعلب بطريق . وهذا الاعتبار فاسد ؛ لأنّ الطريق اسم لمكان مرورٍ وذهاب ، ولا يُطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقًا ، كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته(٦) أن يكون بيتًا . فالطريق إذن مكانٌ مختصّ كما أنّ البيت مكانٌ مختصّ .(٧)

---

(١) هو ابراهيم بن هَرْمة ، الكتاب : ١/٤١٥ ، والخزانة : ١/٢٠٣ ، واللسان (درج) .

(٢) قائله ساعدة بن جؤية ، شرح أشعار الهذليين : ص ١١٢٠ ، والكتاب : ١/٣٦ ، والخزانة : ١/٤٧٤ .

(٣) لعامر بن الطّفيل ، ديوانه : ص ٥٥ ، والكتاب : ١/١٦٣ ، والخزانة : ١/٤٧٠ .

(٤) ورد من غير نسبة في شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٢٩ ، وتمامه (يتطلعن من نقاب الثغور) .

(٥) تكملة من ع ، ظ .

(٦) كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته ، مكررة في ط .

(٧) في م : " مخصوص " .

ومن قال : بأنّ الطريقَ حقيقٌ بالظرفية القياسية ابن الطراوة ، وزعم أنه يقال : ذهبتُ طَرِيقي ومرّوا طرقاتكم . قال أبو علي الشلوبين : والرد عليه تكذيبه .

قلت : ويناسب قول ابن الطراوة في (الطريق) حكاية السيرافي عن بعض النحويين أنه قال : إنما قالت العرب : " ذهبتُ الشامَ[1] لأنّ (الشام) بمعنى اليسار ، فإنه يقال : شامه إذا قابل يساره ، وأجاز هذا القائل أن يُقال : ذهبتُ اليمنَ ، لأن (اليمن) بمعنى اليمين ، ولم يجز أن يقال ذلك في (عُمانَ ومكّةَ) لأنه ليس فيهما ذلك المعنى ويلزم هذا / القائل /[2] أن يُجيز ذلك في (العاليَةَ) لأنّ فيها معنى فوق . هذا معنى قول السيرافي .

قلت : ولو كان قولهم : " ذهبتُ الشامَ " لكونه بمعنى يَسار لكان غير (ذهب)[3] أولى بذلك من (ذهب)[3] فكان يقال : أقمتُ الشامَ ، كما يُقال : أقمت يسارَ الكعبة ، ففي عدم معاملة غير (ذهبَ)[4] بهذه المعاملة ، دلالة على أن باعثهم على ذلك ، إنّما هو كثرة الاستعمال ، ولذلك شبّهه سيبويه بـ (دخلتُ البيتَ)[5] .

وقال الفراء : العرب تعدّي (ذَهَبَ) و (انطَلَقَ) إلى جميع البلدان ، فيقال : ذهبتُ الكُوفةَ ، وانطلقت الغَورَ .[6] فعلى قول الفراء لا يختص (ذهب) بنصب (الشام) بل ينصب به كلّ بلد ، وكذا (انطلق) . ولا علة لذلك إلا كثرة الاستعمال كما فعل بـ (دخل) مع جميع الأمكنة المختصّة . وفي فِعلِ هذا بـ (انطلق) دلالةٌ واضحة على / أنّ /[7] الأصل في هذه الأفعال الثلاثة التعدّي / بحرف جر ، إذ لا يوجد الفعل (١٠٤/أ) متعدّيا بنفسه .

---

(١) اصول ابن اسراج : ١ / ١٧١ .
(٢) زيادة من ع ، ظ .
(٣ ، ٤) في ظ ، م : ذهبت ، في الموضعين .
(٥) الكتاب : ١ / ٣٥ .
(٦) الهمع : ٣ / ١٥٣ .
(٧) تكملة من ع ، ظ .

(ص) ـ فصـــل

من الظروف المكانيّة ، كثير التصرّف (١) ؛ ككان ، لا بمعنى بَدَلَ ، ويمين ، وشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال .

ومتوسط التصرف : كغير (فوق) و (تحت) من أسماء الجهات ، وبَيْنَ مجرّدا .

ونادر التصرف : كـ (حيثُ ، ووَسْطَ ، ودونَ) لا بمعنى : رديء .

وعادم التصرف : كـ فوق ، وتحت ، وعِند ، ولَدُن ، ومَع ، وبينَ بينَ ، دون إضافة ، وحَوال ، وحَوْل ، وحَوالَي وحَولَي وأحوال ، وهُنا وأخواته ، وبَدَل ، لا بمعنى : بديل ، وما رادفه من مكان .

فـ (حَيْثُ) مبنيّة على الضمّ ، وقد تُفتح أو تُكسر ، وقد تخلف ياءَها واوٌ ، وإعرابها لغة فقعسيّة ، وندرت إضافتها إلى مفرد وعدمُ إضافتها لفظا أندر .

وقد يُراد بها الحين ، عند الأخفش .

و (عِنْدَ) للحضور أو القُرْب (١) حِسًّا أو معنًى ، وربما فتحت عينها أو ضمّت .

و (لَدُنْ) لأول غاية زمان أو مكان ، وقلّما تعدم (من) . وقد يقال : لَدَنْ ، ولَدِنْ ، ولَدْنِ ، ولُدْنِ ، ولُدْنَ ، ولَدُ (٢) ، ولُدْ (٣) ، ولَدْ (٤) . وإعراب اللغة الأولى لغة قيسيــة .

---

(١) في ط ، م : للقرب .

(٢ ، ٣) سقطتا من ع .

(٤) ساقطة من التسهيل ، وزاد بعدها : لدا ، لُدْنْ .

وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر ويُجرّ مايليها بالإضافة ،

لفظا ، إن كان مفردا ، وتقديرا ،إن كان جملة.

وإن كان (غُدوة) نُصب أيضا ،وقد يُرفع ، وليست

(لَدَى) بمعناها بل بمعنى (عِنْدَ) على الأصح ،وتعامل

ألفها معاملة ألف (إلى) و(عَلى) فتسلم مع الظاهر ،

وتُقلب ياءً مع المضمر غالبا .

و(مَعَ) للصحبة اللائقة بالمذكور ،وتسكينها قبل

حركة ، وكسرها قبل سكون ،لغة رَبَعِيّة ، واسميتها

حينئذ باقية على الأصحّ ، وتُفرد فتساوي (جميعًا)

معنًى ،و(فتّى) لفظا ،لا (يدا) وفاقا ليونس والأخفش[(١)] ؛

وغير حاليّتها حينئذ قليل .

(ش) كما[(٢)] انقسم ظرفُ الزّمان إلى متصرّف وغيرمتصرّف ، انقسم ظرف المكان إليهما ،

فمن المتصرف ماكثُر وقوعه ظرفا وغير ظرف ،كمَكان ،فإنك تقول إذا نويت ظرفيته :اجلسْ

مكانَك ، وتقول إذا لم تَنْو ظرفيته : مكانُك لائقٌ بك .

ومثلُ مكانٍ في التصرف بكثرة : يَمِين ، وشِمال ،وذات اليَمين ،وذات الشّمال ،

يقال في الظرفية : جلستُ يَمِينَهُ وشِمالَه ، وذهبتُ[(٣)] به ذاتَ اليمين وذاتَ الشمال ،

قال الله تعالى : * وتَرَى الشّمسَ إذا طلعَتْ تزاوَرُ عن كَهْفِهِمْ ذاتَ اليَمِينِ ،وإذا غربَتْ

تَقْرِضُهم ذاتَ الشِّمال *[(٤)] . (ويُقال في المجرد من الظرفية : يمينُ الطريق أسهلُ ،

وشمالُه أقربُ ،ودارك ذاتُ اليمين ، ومنازلهم ذاتُ الشمال)[(٥)] ؛ قال الله تعالى :

* عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيد *[(٦)] .

---

(١) الهمع ٣/ ٢٢٨.

(٢) في ط: "لما ".

(٣) في ع ،ظ : "وذهب ".

(٤) الآية (١٧) من سورة الكهف.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من م .

(٦) الآية (١٧) من سورة ق .

ومن المتصرف ما يكثر تجرده(١) دون كثرة ظرفيته ، كأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلْف ، وأسْفل . وهو المعني بقولي : متوسّط التصرف ، أي : متوسط بين الكثرة والقلــة ، يقال في الظرفية : كُنْ أمامَهم ، وقدّامَهم لا وراءَهُم ولا خلْفَهم ولا أسْفلَ منهـــم . ويقال في التجرد من الظرفية : أمامُهم آمَنُ مِنْ ورائِهم . ويقال : هُم خلف ، وأنتم قدّامُ ، وقال الشاعر:(٢)

فغدَتْ كلا الفرجَين تحسَبُ أنّــهُ
مولَى المخافــةِ خلْفُها وأمامُهــا

وقرأ بعض القراء : * والرّكْبُ أسْفَلُ منكم *(٣) بالرفع .

ويساوى أمامًا وماذُكر بعده (بيْنَ) يقال في الظرفية : جلستُ بينَ زيد وعمــرو ، قال الله تعالى : * ليَحكم بَيْنَ النّاسِ فيما اخْتلفوا فيه *(٤) و* أن احْكُم بيْنَهم بما أنــزلَ اللهُ *(٥) و * جعَلَ بيْنكم مودّةً ورحْمةً *(٦) و * ياليْتَ بيني وبيْنكَ بُعْدَ المشْــرِقين *(٧)

ويقال في التجرد من الظرفية :" هو بعيدُ بَيْنِ المنْكِبَين ، نَقِيُّ بينِ الحاجِبَــين " ومنه قول الشاعر:(٨)

يُديرونَني عَنْ سَالِمٍ وأُديرُهُــمْ ∴ وجِلْدةُ بيْنِ العَينِ والأنْفِ سَالِمُ

---

(١) في الأصل ، ط ، م : مجرده ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) هو لبيد ، ديوانه : ص ٣١١ ، وفيه التخريج .

(٣) من الآية (٤٢) من سورة الأنفال . وهي قراءة زيد بن عليّ ، البحر المحيط : ٤/٥٠٠ .

(٤) الآية (٢١٣) من سورة البقرة .

(٥) الآية (٤٩) من سورة المائدة .

(٦) الآية (٢١) من سورة الروم .

(٧) الآية (٣٨) من سورة الزخرف .

(٨) نُسب لجماعة من الشعراء هم : أبو الاسود الدؤلي ، وعبد الله بن معاوية ، وزهير بن أبي سلمى ، وعبد الله بن عمر .
وهو في ديوان أبي الاسود : ص ١٢٣ ، مع تخريجه ، وانظر سمط اللآلي : ص ٦٦ ، والمصون : ص ١٠٤ ، والخزانة : ٢/٤٠٣ .

ومنه قوله تعالى : * هذا فِراقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ *(١)، وقوله تعالى : * لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم *(٢) في قراءة غير نافع وحفص والكسائي ، ومنه قوله تعالى : * إنّما اتّخَذْتُم مِنْ دُونِ اللّهِ أَوثانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُم *(٣) و * مَوَدَّةً بَيْنَكُم * قرأ الأولى أبو عمرو وابن كثير والكسائي ، وقرأ الثانية حمزة وحفص ، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر : * مَوَدَّةً بَيْنَكُم *.

ومن تجرّد (بين) عن الظرفية قول الشاعر:(٤)

لم يَتْرُكِ النَّبْلُ المُخالِفُ بَيْنَهـا .·. أَخًا لأَخٍ يُرجَى ومأثُورةَ الهِنْدِ

(بينها) في موضع رفع بإسناد (المخالف) إليه ، إلا أنه بُني لإضافته إلى مبني مع إبهامه .

وقد يكون (بَيْنَ) ظرف زمان كما يكون ظرف مكان ، فمِنْ ذلك حديث " ساعةُ يومِ الجُمُعَةِ هي ما بَيْنَ خُروجِ الإمامِ وانقضاءِ الصّلاةِ ".(٥)

ومن الظروف المكانية ما يندر تجرده عن الظرفية ، فمن ذلك (حيث) فكونه ظرفا هو الشائع ، كقوله تعالى : * وامْضُوا حَيْثُ تُؤمَرُونَ *(٦)، وكونه مجردا عن الظرفية كقول زهير :(٧)

فَشَدَّ ولَمْ يُنْظِرْ بُيوتًا / كَثِيرَةً .·. لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ (١٠٤/ب)

---

(١) الآية (٧٨) من سورة الكهف.

(٢) الآية (٩٤) من سورة الأنعام . وانظر القراءة في الكشف : ١/ ٤٤٠.

(٣) الآية (٢٥) من سورة العنكبوت .
وانظر : الكشف : ٢/ ١٧٨.

(٤) ورد بدون نسبة في التذييل : ج٤ لوحة ٩٣.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في باب الساعة التي في يوم الجمعة من كتاب الجمعة : ٢/ ٥٨٤ ، ولفظه : " هي ما بين أن يجلس الامام ، إلى أن تقضى الصلاة " .

(٦) الآية (٦٥) من سورة الحجر.

(٧) ديوانه : ص ٢٢ ، وفيه التخريج .

وكقول الآخر :(١)

إنّ حيثُ استقرّ مَنْ أنتَ راعيـ .·. ـهِ حِمىً فيه عِزّةٌ وأمانُ

وهو مبنيٌّ على الضمّ في أكثر الكلام. وقد يُفتح ، وقد يُكسر، وقد يُقال : حَوث.

وسببُ بنائه لزوم افتقاره(٢) إلى جملة يضاف إليها، وندرت إضافتها إلى مفرد كقول الراجز :(٣)

أما ترى حيثُ سُهيلٍ طالعا

وكقول الآخر :(٤)

ونطعنهم تحتَ الحُبا(٥) بَعْدَ ضربهم .·. ببيضِ المَواضي حيثُ ليِّ العمائمِ

وأندر من إضافته إلى مفرد، إضافته إلى جملة مقدّرة كقول الشاعر :(٦)

إذا رَيدةٌ(٧) مِنْ حيثُ ما نفحتْ لهُ .·. أتاهُ بريّاها خليلٌ يُواصِلُهْ

أراد : إذا (رَيدةٌ)(٨) نفحتْ [له](٩) من حيثُ ما هبّتْ أتاه بريّاها خليلٌ [يواصله](١٠) ،

---

(١) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٥٢٥ ، والمغني : ص ١٤٠ ، والهمع : ١ / ٢١٢.

(٢) في الأصل : اقترانه .

(٣) ورد بدون نسبة في شرح المفصل : ٤ / ٩٠ ، والمغني : ص ١٤١ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٢٩ ، والمقاصد : ٣ / ٣٨٤ ، والخزانة : ٣ / ١٥٥ .
وبعده : نجما يضيءُ كالشّهاب لامعا .

(٤) ورد بدون نسبة في شرح المفصّل : ٤ / ٩٠ ، ٩٢ ، والمغني : ص ١٤١ ، والخزانة : ٣ / ١٥٢ ، والهمع : ١ / ٢١٢ .

(٥) في ع : " بعد الحبا " .

(٦) هو أبو حيّة النميري ، المغني : ص ١٤١ ، والخزانة : ٣ / ١٥٢ ، والمقاصد : ٣ / ٣٨٦ .

(٧، ٨) في ط، ع : ريدة . وفي ظ : رندة .

(٩) تكملة من ع ، ظ .

(١٠) زيادة من ع .

فحذف (هَبَّتْ) للعلم به ، وجعل (ما) عِوضا ، كما جعل التنوين في (حينئذٍ) عِوضا . وروي إعراب (حَيْثُ) عن فقعس ، فيقولون : جَلستُ حَيْثَ كُنْتَ ، وجئتُ من حَيْثٍ جئْتَ .

وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى (حين)[1] وحمل على ذلك قول الشاعر[2]:

لِلفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ .·. حَيْثُ تَهدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

ولا حجة فيه لامكان إرادة المكان .

ومثل (حيث) في ندور التجرد عن الظرفية (وَسْطَ) بالسكون ، كقولك : جلست وَسْطَ القوم ، فهذا كثير ، أعني : وقوعه ظرفا ، وأمّا تجرّده عن الظرفية فقليل لا يكاد يُعرف ومنه قول الشاعر يصف سحابا[3]:

وَسْطُهُ كاليَرَاعِ أو سُرُجِ المِجْـ .·. ـدَلِ طَوْرًا يَخْبُو وطَوْرًا يُنِيرُ

فوَسْطُه ، مبتدأ ، خبره كاليراع . [ويُروى : وَسْطَهُ كاليراع][4] بالنصب على الظرفية والحكم بأن (وسطه) خبر مقدم ، والكاف اسم في موضع رفع بالابتداء .

ومثل (حيث) في ندور التجرد عن الظرفية (دون) [في][5] نحو قولك : جلست دونَ موضع كذا ، وزيد دونَ عمرٍو قدرا ، قال سيبويه : وأمّا دونك ، فإنّه لا يُرفع أبدا ، وإن قلت : هو دونك في الشرف ، لأن هذا إنما هو مثل[6]. يعني أنّه حين أُريد به الانحطاط عن[7] علوّ الشرف ، تلازمه الظرفية أيضا ، لأن استعماله بذلك

---

(١) الهمع : ٣ / ٢٠٧ .

(٢) هو طرفة ، ديوانه : ص ٨٠ ، وفيه التخريج .

(٣) هو عدي بن زيد العبادي ، ديوانه : ص ٨٥ ، وتخريجه فيه .

(٤) تكملة من ع ، ظ .

(٥) زيادة من ظ ، ع .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٠٩ .

(٧) في الأصل ، ط ، م : من .

المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى ، وقد جاء المقصود به المكان خاليا من الظرفية،[1]
وذلك نادر كقول الشاعر:[2]

أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي ∴ وباشرتُ حَدَّ[3] المَوتِ والمَوتُ دُونُها

بالرفع.

وظاهر كلام الأخفش يقتضي اطّراد ذلك ، فإنه حكم بأن (دون) من قوله تعالى :
﴿ ومِنّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[4] مبتدأ ، ولكنه بُني[5] لإضافته إلى مبني[6] . وغيره يجعل التقدير:
ومِنّا ما دُونَ ذلك . وقول الأخفش أولى بالصواب .

وحكى سيبويه أنه يقال : " هذا ثوبٌ دُونٌ"[7] إذا كان رديئا ، فمن هذا احترزت
بقولي : و(دون) لا بمعنى رديء .

ومن الظروف العادمة التصرف ، فوق وتحت ، نصّ على ذلك الأخفش فقال : اعلم أن
العرب تقول : " فوقَكَ رأسُك " فينصبون (الفوق) لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا . ثم قال :
وتقول : تحتَك رجلاك ، لا يختلفون في نصب (التّحت) . هذا نصه .

وقد جاء جرّ (فوق) بعلى في قول أبي صخر الهذلي :[8]

فأُقسِمُ باللهِ الذي اهتزَّ عَرْشُهُ ∴ عَلَى فَوقِ سَبْعٍ لا أُعَلِّمُهُ بَطَلا

---

(١) في الأصل ، ط : "عن الظرفيّة " والمثبت من ع ، ظ

(٢) هو موسى بن جابر ، شرح ديوان الحماسة : ص ٣٧١ ، وشرح شذور الذهب :
ص ٨١ ، والهمع : ١ / ٢١٣ .
وروايته في الحماسة بنصب (دونها) ، ولا شاهد فيه على هذا .

(٣) في ع : " جد الموت " .

(٤) الآية (١١) من سورة الجن .

(٥) في الأصل ، ط ، م : " بيني " والمثبت من ع ، ظ .

(٦) الهمع : ٣ / ٢٠٩ .

(٧) الكتاب : ١ / ٤١٠ .

(٨) شرح أشعار الهذليين : ص ٩٥٩ ، وفيه التخريج .

وهذا نادر(١)[ ].

ومن الظروف العادمة التصرف (عِنْدَ) ولا تستعمل إلا مضافة، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بِمِن، وهي لبيان كون مظروفها حاضرا حِسًّا أو معنى [أو قريبا حسا أو معنى](٢)، وقد اجتمع الحضور الحسي والمعنوي في قوله تعالى: * قَالَ الذي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الكتابِ أنا آتيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فلمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قالَ هذا مِنْ فَضْلِ رَبِّي *(٣). ومثال القرب الحسّي: * ولَقَدْ رآهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ المُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ المَأْوَى *(٤). ومثال القرب المعنوي: * وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ *(٥) و* رَبِّ ابنِ لي عِنْدَكَ بَيْتًا في الجَنَّةِ *(٦). ومن القرب المعنوي قول الرجل: عندي مائة، يريد أنّه مالكها، وإن كان موضعها بعيدا. ومنه قوله تعالى: * ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ *(٧).

وقد يكون مظروفها معنى فيُراد بها الزّمان، كقوله صلى الله عليه وسلم: "إنّما الصَّبْرُ عند الصّدمة الأُولى"(٨).

وكسر عينها هو المشهور. ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضُمّها.

ويُرادفها (لَدَى) في قول سيبويه، وهو الصحيح - لا قول من زعم أنها بمعنى (لَدُنْ) لأن (لَدُنْ) مخصوصة بما هو مبدأ(٩) غاية، بخلاف (لَدَى) فإنّها(١٠)

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من ظ.

(٢) تكملة من ظ وحدها.

(٣) الآية (٤٠) من سورة النّمل.

(٤) الآيتان ١٢، ١٣ من سورة النجم.

(٥) الآية (٤٧) من سورة ص.

(٦) الآية (١١) من سورة التحريم.

(٧) الآية (٩٦) من سورة النحل.

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه في باب زيارة القبور من كتاب الجنائز: ٢/١٠٠.

(٩) في الأصل، ط، م: مبتدأ، والمثبت من ع، ظ.

(١٠) في ع: "فإنه".

يُراد بها ما يُراد بِعِنْدَ ،كقوله تعالى : * وماكُنْتَ لَدَيهِمْ إذْ يُلقُونَ أقلامَهُمْ أيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وماكُنْتَ لَدَيهِمْ إذْ يَخْتَصِمُونَ *(١) فهذا موضع صالح لِعِنْدَ ولِلَدَى ، غير صالح لِلَدُنْ . / وكذا قوله تعالى : * وألْفَيا سَيِّدَها لَدَى البابِ *(٢) فلَدَى وعِنْدَ يصلحان في موضع لَدُن / (٣) ولَدُنْ ، لا تصلح من مواضعهما(٤) إلا فيما / هو مبتدأ(٥) (١٠٥/أ) غاية ، ولذلك اجتمعت عِندَ ولَدُنْ في قوله تعالى : * آتيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنا وعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً *(٦).

وبُنيت (لَدُن) في أكثر اللغات لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد ، وامتناع الإخبار بها وعنها ، بخلاف عِنْدَ ولَدَى ، فإنهما لا يلزمان استعمالا واحدا ، فإنهما يكونان لابتداء الغاية ولغير ذلك ، ويُستعملان فضلة وعُمْدَةً ، فاستعمالهما فضلة كثير ، واستعمالهما عمدة ، كقوله تعالى : * وعِنْدَهُ مفاتحُ الغَيْبِ *(٧) و* عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ *(٨) و* لَدَينا كِتابٌ يَنْطِقُ بالحَقِّ *(٩) و* لَدَينا مَزِيدٌ *(١٠).

ولكون موضع (لَدُن) صالحا لِعِنْدَ شبّهتها قيس بها ، فأعربتها وبلغتهم قراءة أبي بكر عن عاصم * لِيُنْذِرَ بأساً شَدِيداً مِنْ لَدُنِهِ *(١١) إلا أنه سكّن النّون وأشمّها

---

(١) الآية (٤٤) من سورة آل عمران .

(٢) الآية (٢٥) من سورة يوسف .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) في الأصل ، ط ، مواضعها ، والمثبت من م ، ع ظ .

(٥) في الأصل ، ط ، م : مبتدأ ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) الآية (٦٥) من سورة الكهف .

(٧) الآية (٥٩) من سورة الأنعام .

(٨) الآية (٨٥) من سورة الزخرف .

(٩) الآية (٦٢) من سورة المؤمنون .

(١٠) الآية (٣٥) من سورة ق .

(١١) الآية (٢) من سورة الكهف ، والقراءة في الكشف : ٢ / ٥٤ .

ضمّا] والأصل [(١) من لدنه . ويقال في النصب على هذه اللغة : لَدْنَهُ ولَدُنَه .
ويمكن أن يكون من هذه اللغة قول الراجز:(٢)

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي .:. مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

قال أبو الفتح ابن جنّي : " استعمال (لَدُنْ) دون (من) قليل . قلت : ولذلك
لم تخلُ في القرآن من (من) وإلى ذلك اشرت بقولي : وقلما تُعدم (من) .

وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات ، سكون النون ، مع ضم الدال أو فتحها
أو كسرها ، وكسر النون ، مع سكون الدال ، وفتح اللام أو ضمها ، وفتح النون مع
سكون الدال وضم اللام ، وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها ، وحذف
النون مع ضم الدال وفتح اللام ، قال سيبويه : " وأما (لَدُ) فهي (لَدُنْ)(٣) محذوفة،(٤)
كما حذفوا (يكُنْ) ألا ترى أنك إذا أضفته إلى مضمر ، رددته إلى أصله تقول : من
لَدُنْه ومن لَدُنّي "(٥) وإلى هذا أشرتُ بقولي : وتُجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر .
ثم بيّنت أنها تلازم الإضافة فتجرّ ما يليها لفظا إن كان مفردا ، وتقديرا(٦) إن كان
جملة ، كقول الشاعر:(٧)

صَرِيعُ غَوانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ .:. لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سُودُ الذَّوائِبِ

وإن كان ما وليها (غُدوةً) جاز الجر على القياس ، والنصب على التمييز ، أو على
إضمار (كان) مضمرا فيها اسمها ، كما قال سيبويه في قول الراجز:(٨)

مِنْ لَدُ شَولاً فإلى إتلائِها

---

(١) تكملة من ع ، ظ.

(٢) هو رجل من طيء ، وورد في المقاصد : ٣/٤٢٩ ، والهمع : ١/٢١٥ ، ٢/١٩٩ ، واللسان (نهض) ، وشرح الاشموني : ٢/٢٦٢ .

(٣) زيادة على ما في الكتاب .

(٤) بعدها في الأصل ، ط ، م : النون . والتصويب من ع ، ظ والكتاب.

(٥) الكتاب : ٣/٢٨٦ .

(٦) في ط ، م : " أو تقديرا " .

(٧) هو القطامي ، ديوانه : ص ٤٤ ، وفيه تخريجه .

(٨) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

وحكى الكوفيون رفع (غُدْوَة) على تقدير: لَدُنْ كانَ غُدوَةٌ ، وكلّ ذلك منبّه عليه .

ومثال نصب (غدوة) قول الشاعر:[1]

مازالَ مُهْرِيُّ مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمْ .·. لَدُنْ غُدْوَةً حتّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

ثم بينت أن (لَدَى) لا ترادفها، بل ترادف (عِنْدَ) صرح بذلك سيبويه ، ثم بيّنت أن ألف (لَدَى) تقلب ياء مع المضمر ، وتسلم مع الظاهر ، كما يفعل بألف (إلى) و (على) وقرنت بذلك (غالبًا) ليُعلم أنّ بعض العرب تستغني عن هذا القلب مع المضمر كما يستغني عنه الجميع مع الظاهر ، ومن ذلك قول الشاعر:[2]

إلى كَمْ يا خُناعَةُ لا إلانا .·. عَزَا[3] النّاسُ الضَّراعةَ والهَوانا

فلو بَرِئَتْ عقولكم بَصرتُم .·. بأنّ دَواءَ دائِكُم لَدانا

وذلِكُم إذا واثقتمونا .·. على قَصْرِ اعتمادِكُم عَلانا

أراد : إليكم لا إلينا ، ولدينا ، وعلينا .

ومن الظروف العادمة التصرف (مع) وهو اسم لمكان الاصطحاب أو وقته[4] ، على حسب مايليق بالمصاحب[5] ، ويدلّ على اسميته دخول (من) عليه في قولهم : " ذهب مِنْ مَعِهِ "[6] حكاه سيبويه ، ومنه قراءة بعض القراء : * هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي *[7]

---

(١) هو أبوسفيان بن حرب ، السيرة : ٢/ ٧٥ ، والمقاصد : ٣/ ٤٢٩ ، والهمع : ١/ ٢١٥ ، وشرح الأشموني : ٢/ ٢٦٣ .

(٢) وردت بدون نسبة في المساعد : ١/ ٥٣٥ ، وشفاء العليل : ص ٥٠٥ ، والهمع : ١/ ٢٠٣ .

(٣) في ع : " عن الناس " .

(٤) في ع : " وفقه " تحريف .

(٥) في ع : بالمصاحبة .

(٦) الكتاب : ١/ ٤٢٠ .

(٧) من الآية (٢٤) من سورة الأنبياء . وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وطلحة ابن مصرف ، المحتسب : ٢/ ٦١ .

وكان حقّه أن يُبنى لشبهه بالحروف في الجمود المحض ، والوضع الناقص ، إذ هو على حرفين بلا ثالث محقّق العود . والمراد بالجمود المحض ، ملازمة وجه واحد من الاستعمال ، إلا أنه أعرب في أكثر اللغات لمشابهته (عند) في وقوعه خبرا ، وصفة ، وحالا ، وصلة ، ودالًّا على حضور وعلى قرب . فالحضور كـ﴿ نَجِّنِي وَمَن مَّعِي ﴾[(١)] والقرب كـ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[(٢)] ، وكقول الراجز:[(٣)]

إنّ مَعَ اليومِ أخاه غَدْوا

وهو وإن فاقه[(٤)] (عند) بتمام الوضع ، فقد فاق هو بوجه من التمكن وهو الإفراد وتضمن معنى (جميع) في نحو: جاء الزيدان معًا، ورأيت العمرين معا .

واختلف في فتحة العين من (معا) هل هي فتحة إعراب ، كفتحة دال : رأيت يدًا[(٥)]، فيكون الاسم ثنائيّ اللفظ في حالي[(٦)] الإضافة والإفراد ، أم [هي][(٧)] كفتحة تاء فتىً ، فيكون الاسم قد جبر وقصر[(٨)] حين أفرد ؟ .

والأول : مذهب سيبويه والخليل ، والثاني : مذهب يونس والأخفش[(٩)]، وهو الصحيح لأنهم يقولون : الزيدان معًا ، والعمرون معًا ، فيوقعون (معا) ، في موضع رفع ، كما توقع الأسماء المقصورة ، كقولك : هو[(١٠)] فتىً ، وهم عِدًا ، ولو كان باقيا على

---

(١) الآية (١١٨) من سورة الشعراء .

(٢) الآية (٦) من سورة الشرح .

(٣) ورد بدون نسبة في المقتضب : ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٥، والمنصف : ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩، واللسان (دلو) و (غدو) .

(٤) في الأصل : وافقه ، وفي م : واقف ، والتصويب من بقية النسخ .

(٥) في ع : " زيدا " .

(٦) في ع : " حال " .

(٧) زيادة من ظ .

(٨) في الأصل : ونقص ، والمثبت من بقية النسخ .

(٩) الهمع : ٣/ ٢٢٨ .

(١٠) في الأصل : هم فتى ، والمثبت من بقية النسخ .

النقص لقيل : الزيدان مع ، كما يقال : / هم يد واحدة على من سواهم ، وهم جميع . (١٠٥/ب)
ومن شواهد وقوع (معا) في موضع رفع ، قول الشاعر:[١]

أفيقوا بني حزن وأهواؤنا معًا .·. وأرحامنا موصولة لم تقضب

ومثله قول الآخر:[٢]

حننت إلى ريّا ونفسك باعدت .·. مزارك من ريّا وشعبا كما معا

وإلى نحو هذين البيتين أشرت بقولي : وغير حاليّتها حينئذ قليل ،
وانتصر للمذهب الأول بأن قيل : لا نسلّم بأن[٣] (معًا) في البيتين ، في موضع رفع ، بل هو منصوب على الحال بعامل[٤] محذوف هو الخبر والتقدير: وأهواؤنا كائنة معا ، وشعباكما كائنان معا .

وهذا التقدير باطل للإجماع[٥] على بطلان نظيره ، وهو أن يقال : زيد قائما ، على تقدير: زيد كائن قائما . وانتصر له أيضا بأن قيل : القول بلزوم النقص هو الصحيح ، لأنه مستلزم لموافقة النظائر ، فإن حاصله حكم بنقصان اسم في الإفراد ، كما هو في الإضافة ، ونظائر ذلك موجودة كيد ودم وغد ، والقول بكون (معا) مقصورا في الإفراد ثنائيًا في الإضافة مستلزم لما لا نظير له فلا يصار إليه ، فإن الثنائي المعرب، إما منقوص في الإفراد والإضافة كيد ، وإما متمّ في الإضافة وحدها كأب ، فإن حكم بأن (معا) مقصور في الإفراد منقوص في الإضافة ، لزم عدم النظير وثبوت ما هو بالنفي جدير .

والجواب أن يقال : مقتضى الدليل كون الإفراد مظنّة جبر ما جبر[٦] من الثنائيات

---

(١) جندل بن عمرو ، المغني : ص ٣٧١ ، والهمع : ١/ ٢١٨ .
(٢) هو الصمة القشيري ، شرح الحماسة للمرزوقي : ص ١٢١٥ ، وأمالي القالي : ١/ ١٩٠ ، والمقاصد : ٣/ ٤٣١ .
(٣) في ع ، م : أن .
(٤) في الأصل ، م : لعامل ، والمثبت من ع ، ظ .
(٥) في الأصل ، ط ، م : بالاجماع ، والمثبت من ع ، ظ .
(٦) في ع : خبر ما خبر ، تحريف .

في إحدى حالتيه لأنّ ثاني جزأي ذي الإضافة متمّ لأوّلهما، ولذلك عاقب التنوين ونوني التثنية والجمع، بخلاف المنقوص المفرد فلا متمّ له إلا ما يُجبر[(١)] به من ردّ ما كان محذوفا [منه][(٢)] فإذا جعلنا (معا) منقوصا في الإضافة، مقصورا في الإفراد، فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سواء السبيل، بخلاف باب أبٍ، فإن فيه شذوذا، ولذلك لم تَجْرِ العرب فيه على سَنَنٍ واحد، فمنهم من يُلزمه الجبر ويُلحقه بباب عصًى، ومنهم من يلزمه النقص ويلحقه بباب يَدٍ. وأيضا ففي الحكم بأن (معا) غير ملازم للنقص[(٣)] بيان لاستحقاقه الإعراب إذ لا يكون بذلك موضوعا وضع الحروف الثنائية بخلاف الحكم عليه بالنقص في حالي إفراده وإضافته، فإنه يلزم منه استحقاق البناء كسائر الأسماء الثنائية دائما دون جابر، ومع ذلك فقد ألغت[(٤)] ربيعة جبره في الإفراد، لأنه جبر لم يتمحض، ولذلك لم يتفق على الاعتراف به، بخلاف جبر باب يَدٍ، فيقال على اللغة الربعية: ذهبتَ مَعْ أخيك، ومعِ ابنِك، بالسكون قبل حركة وبالكسر قبل سكون، وبعضهم بفتح قبل السكون، هكذا روى الكسائي عن ربيعة، ولولا الكسر قبل السكون لأمكن أن يقال: إنّ السكون سكون تخفيف لا سكون بناء. ومن الوارد بالسكون قول الشاعر:[(٥)]

رِيشِي[(٦)] مِنْكُم وهَوايَ مَعْكُم ∴ وإنْ كانَتْ زيارَتُكم لِماما

وقد خفي على سيبويه أن السكون لغة لأنه قال: "وسألت الخليل رحمه الله عن

---

(١) في ع: "ما يخبر" تحريف.

(٢) زيادة من ع، ظ.

(٣) في الأصل، ط، م: النقص، والمثبت من ع، ظ.

(٤) في ع: ألفت.

(٥) هو جرير: ديوانه: ص ٥٠٦، والكتاب: ٣/ ٢٨٧، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٤٥، وشرح المفصل: ٢/ ١٢٨.
ونسب للراعي في الكتاب، وورد في ملحقات ديوانه تحت ما نسب إليه خطأ، ديوانه ص: ٣١١.

(٦) في ع: "ريحي".

(مَعَكُم) . . لأيّ شيء نصبتها ؟ فقال : لأنّها استُعملت غير مضافة اسما كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا مَعًا وذهبا معا ، وقد ذَهَبَ مَعَهُ ومن مَعَهُ ، صارت ظرفا ، فجعلوها بمنزلة (أَمام وقُدّام) قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر.[1] وأنشد للراعي : " ريشي[2] منكم . . . البيت " ، فذكر سبب إعرابها ، وتضمن كلامه أنها اسم ، على كل حال ، وأن نقصها[3] لم يزل بالإفراد ، وذلك بين من كلامه الذي ذكرته .

وزعم قوم أن الساكن العين حرف ، وليس بصحيح لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية .

وزعم النحاس أن النحويين مجمعون على أنّ الساكن العين حرف . وهذا منه عجيب[4]؛ لأن[5] كلام سيبويه مُشعر بلزوم الاسميّة على كلّ حال وانّ الشاعر إنّما سكّنها اضطرارا .

ومن الظروف العادمة التصرف بَيْنَ بَيْنَ ، كقول الشاعر:[6]

نَحْمِي[7] حَقِيقَتَنَا[8] وَبَعْـ ... ـضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

والأصل : بينَ هؤلاء وبينَ هؤلاء ، فأزيلت الإضافة ، ورُكّب الاسمان تركيب خمسةَ عشرَ ، فلو أضيف الصدر إلى العجز جاز بقاء الظرفية وزوالها ، فبقاؤها كقولك : من أحكام الهمزة التسهيل بَيْنَ بَيْنٍ ، وزوالها كقولك : بَيْنُ بَيْنٍ أقيسُ من الإبدال ، فإن أُضيف إليهما تعين زوال الظرفية ، ولذلك خطّأ ابنُ جنّي من قال : همزة بينَ بينَ بالفتح ،

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٨٦ .

(٢) في ط ، م : " فريحي " وسبق الاستشهاد بالبيت قريبا في هذا الباب.

(٣) في ع : بعضها ، تحريف .

(٤) في الأصل ، ط ، م : عجب ، والمثبت من ع ، ظ ، ك .

(٥) في ع ، ظ : فان .

(٦) هو عبيد بن الأبرص ، ديوانه : ص ١٣٦ ، وفيه تخريجه .

(٧) في ع : " تحمي " .

(٨) في ط : " حقيقتها " .

وقال: الصواب أن يقال: همزةٌ بَيْنَ بَيْنٍ بالإضافة. والأصل وقوع (بَيْنَ) مفردا ظرفا لمتوسط في مكان أو زمان، ملازما للإضافة إلى مايتوسط فيه بهما.(١) وإذا خلا من التركيب والوصل بما / والألف لم يلازم الظرفية، وقد تقدّم التنبيه على ذلك. (١٠٦/أ)

ومن ظروف المكان العادمة التصرف الملازمة(٢) للإضافة حَوالَ، وتثنيته، وحَوْلَ وتثنيته وجمعه، فالأول كقول الراجز:(٣)

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أبا لَكا .·. وأنا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوالَكا

والثاني: كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "اللّهمّ حَوالَيْنا ولا عَلَيْنا".(٤) والثالث: كقوله تعالى: ﴿فلمّا أضاءَتْ ما حَوْلَه﴾(٥) والرابع: كقول الراجز:(٦)

ياإبلي ماذا مَهْ فتأبَيْهْ .·. ماءٌ رواءٌ ونَصِيٌّ حَوْلَيْهْ

والخامس، كقول امرئ القيس:(٧)

فقالتْ سباكَ اللهُ إنّكَ فاضِحي .·. أَلَسْتَ ترى السُّمّارَ والناسَ أَحْوالِي

ومن ظروف المكان العادمة التصرف (هنا) وأخواته المعنيّة في باب الإشارة.

ومنها [(٨) (بَدَلَ) لابمعنى بَدِيل كقولك: هذا بَدَلَ ذلك، تريد:(٩) هذا مكان ذلك، فلا يجوز حينئذ أن تستعمل غير ظرف. وكذا (مكان) إذا أردت به (بَدَلَ) قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه: (البدل) و(المكان) إذا استعملا بمعنى

---

(١) في ظ: "منهما" تحريف.

(٢) في ع: "اللازمة".

(٣) تقدم الاستشهاد بهما في باب إعراب المثنّى والمجموع على حدّه.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده: ٣/ ١٠٤، وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب.

(٥) الآية (١٧) من سورة البقرة.

(٦) هو الزفيان السعدي، النوادر لأبي زيد: ص ٩٧، والخصائص: ١/ ٣٣٢.

(٧) ديوانه ص ٣١، وفيه تخريجه.

(٨) تكملة من ظ وحدها.

(٩) في الأصل، ط، م، ع: أي، والمثبت من ظ.

واحد لا يُرفعان ، فإن ذُكر[1] كلّ واحد منهما في موضعه ولم يُحمل أحدهما على الآخر في المعنى ، رُفعا نحو قولك : هذا مكانك ، تشير إلى المكان ، وهذا بدلٌ من هذا ، فترفع ، لأنك أشرت بـ(هذا) إلى البدل وهو هو. وإنّما انتصب[2] (البدل) [هنا][3] و(المكان) ولم يجز فيهما الاتّساع حين[4] أُخرج كلّ واحد منهما عن موضعه فلزما طريقة واحدة. هذا نصّ ابن خروف .

(ص) ويُتوسع في الظرف المتصرف ، فيُجعل مفعولا به مجازا ، ويجوز[5] حينئذ إضماره غير مقرون بفي ، والإضافة والإسناد إليه ، ويمنع من هذا التوسع - على الأصح - تعدّي الفعل إلى ثلاثة .

(ش) من ضروب المجاز ، التوسعُ بإقامة الظرف المتصرف مقام فاعلِ الحَدَث الواقعِ فيه ، [و][6] مقام المفعولِ الموقع به الحَدَث ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ اشتدّت به الرّيحُ في يومٍ عاصفٍ ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ إنّا نخافُ مِنْ رَبِّنا يومًا عبوسًا قمطريرًا ﴾[8] وكقول الشاعر[9]:

أقولُ لِلَحْيانٍ وقد صَفِرَتْ لَهم ∴ وِطابِي ويومي ضَيِّقُ الجُحْرِ مُعْوِرُ

---

(١) في الأصل ، ط ، م : نكر ، تحريف ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) في الأصل ، ط ، م : نصب ، والمثبت من ع ، ظ .

(٣) زيادة من ظ .

(٤) في الأصل ، ط ، م : "حتّى إذا" ، بدلَ : حين ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) في بعض نسخ التسهيل : ويسوغ .

(٦) تكملة من ع ، ظ .

(٧) الآية (١٨) من سورة إبراهيم .

(٨) الآية (١٠) من سورة الإنسان .

(٩) هو تأبط شرا ، ديوانه : ص ٨٩ ، وفيه تخريجه .

والثاني كقولهم: "وُلِدَ لَهُ سِتّون عاماً"[1] و"صِيدَ عَلَيهِ اللَّيلُ والنَّهارُ"[2]، [و][3] كقول الشاعر:[4]

أمّا النَّهارُ فَفي قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ ∴ واللَّيلُ في جَوْفِ مَنْحوتٍ مِنَ السّاجِ

يعني نفسه، وكان مأسورا فأخبر أنّ نهاره مقيّدٌ وليله مسجونٌ [مبالغة ومجازا][5].

ويضاف المصدر إلى الظرف المتوسّع فيه على الوجهين، فإضافته على تقديره فاعلا كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ إذْ تأمُرونَنا﴾[6] كان الأصل: ليلكم ونهاركم ماكران، ثم أُضيف المصدر إلى المُخبر عنه بمعناه مجازا، كما يُضاف إلى المُخبَر عنه بمعناه حقيقة. وإضافته إليه على تقديره مفعولا به كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُولُونَ مِن نِسائِهِم تَرَبُّصُ أَربَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[7] أي إمضاءُ أربعةِ أشهر، يتربّصن[8]، وكما أُضيف إليه المصدر على تأويل الفاعلية وعلى تأويل المفعولية أُضيفت إليه [الصفة][9] بلفظ اسم الفاعل و[لفظ][10] اسم المفعول، فمن الأول:

ياسارِقَ اللَّيلةِ أَهلَ الدّارِ[11]

ومن الثاني: "يامَسْرُوقَ اللّيلةِ أَهْلَ الدّارِ"[12]، ذكرهما سيبويه، وإذا ثبت

(١، ٢) الكتاب: ١/١٧٦، ١٦٠، وأصول ابن السراج: ١/١٩٤، ٢/٢٥٥.

(٣) زيادة من ع، ظ.

(٤) سبق الاستشهاد به في باب الابتداء.

(٥) زيادة من ع، ظ.

(٦) الآية (٣٣) من سورة سبأ.

(٧) الآية (٢٢٦) من سورة البقرة.

(٨) في الأصل، ط، م: يتربص، والمثبت من ع، ظ.

(٩ ، ١٠) تكملة من ع، ظ.

(١١) الكتاب: ١/١٧٥، ١٩٣، والمعاني للفراء: ٢/٨٠، وأمالي ابن الشجري: ٢/٢٥٠، وأصول ابن السراج: ١/١٩٥، والخزانة: ١/٤٨٥.

(١٢) الكتاب: ١/٤٣.

[أن] (١) من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلا ومفعولا به ومضافا إليه على معنى الفاعليّة والمفعوليّة ، لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب بأنه مفعول به تجوُّزاً ، مالم يمنع من ذلك مانع ، وتظهر فائدة ذلك في إضماره مستغنيا عن لفظ (في) ، فإن الظّرف أصله أن يكون مقرونا بلفظها فاستغني عن لفظها بمعناها (٢) مع الظاهر، ولزوم (٣) الرجوع إلى الأصل مع الضمير، لأن الإضمار يردّ الشيء إلى أصله ، ولذلك لزم من يقول : [من] (٤) لَدُ زيد ، أن يقول : من لَدُنْهُ ، يردّ النون ، ولزم من يقول : لم يكُ (٥) صديقنا ، أن يقول : أما الصديق فإن لم يَكُنْهُ فمَنْ يكونُه (٦) ، فيردّ (٧) النونَ أيضا . ولزم من يقول : قعدتُ حِيناً (٨) ، الحينُ قعدتُ له ، فيردّ (٩) اللام ، ولا يستغني مع المضمر بمعناها كما استغني مع الظاهر ، ولزم من يقول : المالُ لِزَيد ، بكسر اللام أن يقول : [المال] (١٠) لَهُ ، فيفتح ، لأنّ فتحها هو الأصل ، فعلى هذا يلزم من أضمر (١١) الظرف مقصودا به معنى الظرفية أن يقرنه بـ(في) كقولك في (صمتُ اليومَ) : اليومَ (١٢) صمتُ فيه ، فمن قال : صمتُه ، علم أنه لم يقصد الظرفية ، وإنما قصد جعله مفعولا به توسعا ، فمن ذلك

---

(١) تكملة من ع ، ظ .

(٢) في ط : " بلفظها عن معناها " سهو .

(٣) في ظ : " ولزم .

(٤) تكملة من ع ، ظ .

(٥) في ظ : تك .

(٦) في الأصل ، ط ، م : يكفه ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) في ع ، ظ : فرد .

(٨) في ع وظ : " جُبنا . . . الجُبن " تصحيف .

(٩) في ع : فرد .

(١٠) زيادة من ع ، ظ .

(١١) في الأصل ، ط ، م : اضمار ، والمثبت من ع ، ظ .

(١٢) اليوم ، ساقطة من ط ، م ، ع .

قول الشاعر:(١)

ويومٍ(٢) شهِدناهُ سُلَيْما وعامِرًا ∴ قليلٍ(٣) سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافِلُهْ

ومثله:(٤)

فإنْ أنتَ لمْ تقدِرْ على أنْ تُهينَهُ ∴ فدَعْهُ إلى اليومِ الذي أنتَ قادِرُهْ

ومثله:(٥)

يا رُبَّ يومٍ لِيَ لا أُظَلَّلُهْ ∴ أرْمَضُ مِنْ تحْتُ وأضْحَى مِنْ عَلُهْ

وهذا التوسع في باب (أعلم) / جائز على ظاهر قول سيبويه، فإنه قال في (باب (١٠٦/ب) المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول) بعد أن مثل بـ(أرى عبد الله أبا فلان): لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين. ثم قال: واعلم أن الأفعال إذا انتهت ها هنا فلم تجاوز، تعدّت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى المفعول، وذلك قولك: أُعطي عبدُ الله الثوبَ إعطاءً جميلا، ونُبِّئت زيدا أبا فلانٍ تنبيئا(٦)... وسُرِق عبدُ الله الثوبَ الليلةَ، لا تجعله ظرفا، لكن تجعله(٧) على قولك: يا مسروقَ الليلةِ الثوبَ(٨). هذا نصّه. قال ابن خروف في شرحه: أجاز سيبويه نصب الظرف مفعولا به بالمتعدي إلى ثلاثة، وإنّما قاسه، ولم يقس النقل، لأن النقل فيه نصب الفاعل ولا ينصب الفاعل إلّا تشبيها بما ثبت أصله في الكلام

---

(١) هو من بني عامر، الكتاب: ١/١٧٨، وأمالي ابن الشجري: ١/٦، وشرح المفصل: ٢/٤٥، ٤٦، والمغني: ص ٥٥٧، والهمع: ١/٢٠٣.

(٢) في الأصل، م، ط: ويوما، رواية أخرى، والمثبت من ع، ظ.

(٣) في الأصل، ط، م: قليلا، رواية أخرى، والمثبت من ع، ظ.

(٤) للمغيرة بن حبناء، أمالي القالي: ٢/ ٢٣٠، والتنبيه للبكري: ص ١١٩.

(٥) لأبي ثروان، وردا في شرح المفصل: ٤/٨٧، والمغني: ص ١٦٦، والمقاصد: ٤/٤٥٥، والهمع: ١/٢٠٣، ٢/٢١٠، المخصص: ١٤/ ٨٥.

(٦) بعدها في الكتاب: حسنا.

(٧) تجعله، ساقطة من الكتاب.

(٨) الكتاب: ١/٤٣.

كما نصب الفاعل في (حَسَنٍ الوجهَ) تشبيها بضاربٍ زيدا . ونصب[(١)] الظرف على الاتساع ليس فيه تغيير عما كان عليه وجميعه مجاز في متعدّ لواحد أو أكثر[(٢)] والنقل كله حقيقة فاقتصر فيه على السّماع ، بخلاف نصب الظرف على الاتّساع ، فإنه مجاز ، فلا معنى لمراعاة التعدّي[(٣)] وغير التعدّي[(٣)] فيه . ومنعه قوم في باب (أَعْلَمَ) قياسا على النقل .

قلت :[(٤)] جواز تعدّي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به ، يستلزم مشبّها دون مشبه به ، لأنه إذا فُعل ذلك بما له مفعول واحد أو مفعولان ، لم يعدم أصلا يحمل عليه ، بخلاف نصبه بماله ثلاثة ، فإنه يلزم منه فرعٌ لا أصلَ له ، ومشبّه دون مشبّه به ، فوجب منعه ، ولأن جواز ذلك في غير باب أعلم مرتّب على ما سمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه ومقام ما يوقَع[(٥)] به في إخبار عنه وإضافة إليه ، . ولم يُسمع من ذلك شيء في باب (أَعْلَمَ) فلا يُحكم فيه بجواز ذلك المجاز ، لعدم سماع ما يترتب عليه .

---

(١) في ع : أو نصب .

(٢) في ط ، م : وأكثر .

(٣) في ع : المتعدى .

(٤) مكانها في ظ : قال الشيخ جمال الدين محمد بن مالك ، المصنف ، وفقه الله .

(٥) في الأصل ، ط ، م : مايقع ، والمثبت من ع ، ظ .

* باب المفعول معه *

(ص) وهو الاسم التالي واوا تجعله بنفسها[1] في المعنى كمجرور (مع)، وفي اللفظ كمنصوب مُعدّى الهمزة[2]، وانتصابه بما عمل في السابق من فعل[3] أو عامل[4] عمله، لا بمضمر بعد الواو، خلافا للزجاج[5]، ولا بها، خلافا للجرجاني[6]، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين[7]. وقد تقع هذه الواو قبل مالا يصلح[8] عطفه [خلافا لابن جني][9].

(ش) وقد[10] يطلق المفعول معه في اللغة على المجرور بمع، أو بالباء التي للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة.

فالأول نحو: جلست مع زيد، والثاني نحو: وصلت هذا بذاك، والثالث نحو: مزجت عسلا وماء، والرابع نحو: "ماصَنَعْتَ وأباكَ"[11] و"استوى الماء والخشبةَ"[12] و"ومازلتُ وزيدا حتّى فَعَلَ"[13] و"لو تُركت النّاقةُ وفصيلَها لَرَضَعَها"[14].

---

(١) بنفسها، ساقطة من ظ.

(٢) في التسهيل : بالهمزة .

(٣) في ع : فعل، بدل : من فعل .

(٤) في م : فاعل .

(٥) الهمع : ٣/٢٣٧ .

(٦) الهمع : ٣ / ٢٣٨ .

(٧) الانصاف : ١/٢٤٨، والهمع : ٣/٢٣٧ .

(٨) في التسهيل، ظ : مالا يصح .

(٩) تكملة من ع، ظ والتسهيل . وانظر الهمع : ٣/٢٣٩ .

(١٠) في ع : قد .

(١١، ١٢، ١٣، ١٤) الكتاب : ١/٢٩٧، ٢٩٨، وأصول ابن السراج : ١/٢١٠، ٢١١ .

إلا أنّ عُرف النّحاة قد قصر المفعول معه على الرابع ، وربما سماه سيبويه مفعولا به ، فمن ذلك قوله في أول أبوابه : هذا باب مايظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به.[١] هذا نصه . وقوله بعد أن مثل بـ(مازلتُ وزيدًا) أي :مازلت بزيد حتّى فعل . . ثم قال : فهو مفعول به.[٢]

قلت : وهذا من أجل أن الباء تساوي (مع) في الدلالة على المصاحبة كقولك : بعتُ الفرسَ بسرجه ولجامه ، والدار بأثاثها ، أي : مع سرجه ولجامه ، ومع أثاثها .

ومن أجل قصر النحاة اسم (المفعول معه) على القسم الرابع قلت في حدّه : التالي واوا ،ليخرجَ التالي غيرها . وقيدتُ الواو بأن تجعله في المعنى كمجرور (مع) ، ليَخرجَ المعطوفُ بالواو المفيدة مطلق الجمع. وذكرت(بنفسها) ،ليخرج المعطوف بعد مايُفهم منه المصاحبة ، نحو: أشركت زيدا وعمرا،[٣] ومزجت العسل والماء، فإن المصاحبة في مثل هذا مفهومه قبل ذِكر الواو ،بخلاف قولك : سِرتُ والنّيلَ ، فإن المصاحبة لا تُفهم فيه[٤] إلا بالواو .

ثم قلت : وفي اللفظ كمنصوب معدّى الهمزة ،فنبهتُ بذلك على أن الواو معدّية ماقبلها من العوامل إلى مابعدها ،فتنتصب[٥] به بوساطة الواو فِعلا كان ماعدته ؟كصَنَعَ وماذكر بعده ،[٦] أو عاملا عمل الفعل نحو: عرفت استواءَ الماءِ والخشبةَ ، والناقةُ متروكة وفصيلَها ،ولست زائلا وزيدا حتى يفعل .

وأنشد أبو علي:[٧]

---

(١) الكتاب : ١/٢٩٧

(٢) الكتاب : ١/٢٩٨.

(٣) في ع :اشترك زيد وعمرو.

(٤) في ع : منه .

(٥) في الأصل ،ط،م :فينتصب .

(٦) تكملة من ع ،ظ .

(٧) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية :ص ٦٨٩ ،وورد في المقاصد : ٣/٨٦ ،وشرح التصريح : ١/٣٤٣ ،وشرح الأشموني : ٢/١٣٦.

لا تَحْسِبَنَّكَ (١) أثوابي فقد جُمِعَتْ .·. هذا رِدائِي مَطْوِيًّا وسِرْبالا

وجعل (سربالا) مفعولا معه وعامله (مطويا) وأجاز أن يكون عامله (هذا) .

وظاهر كلام / سيبويه المنع من إعمال (هذا) في المفعول معه لأنه قال في آخر (١٠٧/أ) أبوابه : وأما " هذا لك وأباك " فقبيح ، لأنه لم يذكر فعلا (٢) ، ولا حرفا فيه معنى فعل (٣) .

أراد بقبيح : ممنوعا ، وبالحرف الذي فيه معنى الفعل ، (حَسْبُكَ ، وكَفْيُكَ) وما ذكر بعدهما في الباب (٤) ، فلو كان اسم الإشارة عنده مثلها ، لم يحكم بقبح " هذا لَكَ وأباكَ " بل كان يحكم فيه بما حكم في " وَيْلَهُ وأباهُ (٥) " وهذا واضح ، والله أعلم .

فالواو التي يليها المفعول معه ، مُعَدِّية لا عاملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، قال سيبويه بعد تمثيله بِما صنعت وأباك "، ولو تُركَتْ الناقةُ وفصيلَها لَرَضِعَها " : إنما أردت : ماصنعت مع أبيك ، ولو تُركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيلُ مفعول معه ، والأبُ كذلك ، والواو لم تغيِّر المعنى ولكنها تُعمِلُ في الاسم ماقبلها (٦) . هذا نصّه .

وينبغي أن تعلم أن مذهبه عدم الاكتفاء في نصب المفعول معه بما يكتفى (٧) في نصب الحال ، فلا ينصبه (٨) العامل المعنوي كحرف التشبيه والظرف المُخبر به ، ولذلك لم ينصبه بِ(لَكَ) (٩) في " هذا لك وأباك " ولا بِحَسْبِكَ في " حَسْبُكَ وزيدا دِرْهَمٌ " ،

---

(١) في الأصل : لا تحبسنك .

(٢) في الأصل ، ط ، م : فعله ، والتصويب من ظ ، ع والكتاب .

(٣) الكتاب : ٣١٠/١ .

(٤) ماذكر بعدهما : قدك ، وقطك ، الكتاب : ٣١٠/١ .

(٥) الكتاب : ٣١٠/١ .

(٦) الكتاب : ٢٩٧/١ .

(٧) بعدها في ط : به .

(٨) في ع : ينصب .

(٩) في ع : وكذا لم ينصبه بمثل تلك ، تحريف .

وأكثر المتأخرين يغفلون عن / مثل /(١) هذا . قلت : وكان حقّ الواو إذ هي معدّية أن تجرّ ماعدّتْ العاملَ إليه ، كما فعلت حروفُ الجرّ إلا أنّها أشبهت الواو العاطفة لفظا ومعنى ، فلم تُعطَ عملا ، بل أُعطيت مثل ماأعطيت العاطفة من اتصال عمل ماقبلها إلى مابعدها لا على(٢) سبيل الإتباع ، وكان في ذلك أيضا تنبيه على أنّ أصل المجرور بحرف أن يكون منصوبا ، ولكنه جُرّ لفظا ، فحُكم على موضع معموله بالنصب ، إذ(٣) لم تتمحض عامليته فإنه مُعدٍّ (ليظهر بذلك مزيّة المتعدّي(٤) بنفسه على المتعدّي بواسطة)(٥). وقد ترتّبَ على شَبَه الواو المراد فةِ لمَعْ ، بالواو العاطفةِ ماذكرته وأمرٌ آخرُ ، وهو أنها لم تجرِ مُجرى مَعَ في جواز التقديم ، بل جرت مجرى العاطفة في التأخر(٦) ، وسيأتي ذلك إنشاء الله تعالى .

وكان الزجاج يقول : / إنّا /(٧) إذا قلنا : ماصنعتَ وأباك ، فالنصب بإضمار ، كأنه قال : ماصنعتَ ولابَسْتَ أباك ، لأنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو(٨). وهذا غير صحيح ، لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذى يصح به الارتباط ، فإن ارتبطا بلا واسطة فلا معنى لدخول حرف بينهما ، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة(٩) فلابدّ منها ، فلذلك تقول : ضربتُ زيدًا وعمرًا ، فتنصب عمرا ، بضربت ، كما تنصب به (زيدا) ، لكن استغنينا في تعليق زيد بالعامل عن واسطة ، واحتجنا إليها في

---

(١) زيادة من ع .
(٢) في ع : إلا .
(٣) في الأصل ، ط ، م : إذا ، والمثبت من ع ، ظ .
(٤) في ع : للمتعدي .
(٥) مابين الحاصرتين ساقط من ظ .
(٦) في ع ، م : التأخير .
(٧) زيادة من ع ، ظ .
(٨) الهمع : ٣ / ٢٣٨ .
(٩) في ط : بوساطة .

تعليق عمرو به ، فأتينا بها . ومثله في الحاجة إلى واسطة : ماضربت إلّا زيدا ، وضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا ، فتنصب[1] مابعد (إلا) و(إما) بالفعل ولا يمنع من ذلك الواسطة، لأن المعنى لا يصح إلا بها[2] / فكذا ينتصب مابعد الواو بما قبلها ، لأن المعنى لا يصح إلا بها /[3].

وما يبيّن فساد تقدير الزجاج[4]، أنه إما أن يقصد تشريك صَنَعْتَ ولابَسْتَ في الاستفهام ، وإما أن لا يقصده ، فإن قصده لم يصح ، لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام[5] جوازُ الاستغناء بالثاني عن الأول ، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور ، إذ لا معنى لقول القائل : مالابست أباك ، وإن لم يُقصد التشريك ، لم يصح أيضا ، إذ لا تعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما ، فأن لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال كما في المثال المذكور، أحقّ وأولى . وأيضا ، لو كان مابعد الواو منصوبا بفعل مضمر ، لم يحتج إلى الواو، كما لا يحتاج إليها مع إظهاره ، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة في : ماشأنُك وزيدا ، لقلت : ماشأنك تلابس زيدا ، دون واو ، فيلزم من حكم بإضمار تلابس ، الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار ، فالاستغناء[6] عنها[7] باطل ، وما أفضى إلى الباطل باطل .

وزعم الجرجاني أن الواو هي الناصبة بنفسها[8]، وماذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه :

---

(١) في ع : فنصب .

(٢) في ظ : لا يصح بدونها .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) بعدها في ع : (أما) .

(٥) في ظ : استفهام .

(٦) في ظ : والاستغناء .

(٧) في الأصل ، ط ، م: فيها ، والمثبت من ع ، ظ .

(٨) الهمع : ٣ / ٢٣٨ .

أحدها : أنّها لو كان النصب بها نفسها ، لم يُشترط في وجوده[1] وجودُ فعل قبلها ، أو معنى فعل ، كما لا يُشترط في غيرها من النواصب، ولجاز أن يقال : كلّ رجلٍ وضيعتَه ، بالنصب ، كما يُقال : عهد كلّ[2] رجل وضيعتَه .

الثاني : أنّ الحكم بكون الواو ناصبة حكمٌ بما لا نظير له ، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل ، كإنّ وأخواتها ، أو يشبه ما أشبه[3] الفعل ، كلا المشبّهة / بإنّ ، والواوُ المرادفةُ مَعَ لا تشبه الفعل ولا ما أشبه (١٠٧/ب) الفعل ، فلا يصحّ جعلها ناصبة للاسم .

الثالث: أنها لو كانت هي الناصبة ، لوجب اتّصال الضمير إذا وقع مفعولا معه ، ولعدّ[4] من الضرورات قول الشاعر:[5]

فآليتُ لا أنفكُّ أحذُو[6] قصيدةً ∴ تكونُ[7] وإيّاها بها مثلا بَعْدِي

ولا خلاف في وجوب الانفصال في مثل هذا ، فعُلم بذلك أن الواو غير عاملة ، إذ ليس في الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة الناصب.

وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب بالمخالفة،[8] وقد تقدّم في باب الابتداء إبطال نسبة العمل إلى المخالفة بدلائل أغنى ذكرها ثَمّ عن ذكرها هاهنا .

---

(١) في ع : وجودها ، تحريف .

(٢) في الأصل ، م : عند كلّ رجل ، وفي ط : دَعْ كلّ رجل ، والتصويب من ع ، ظ .

(٣) في الاصل ، ط ، م : مايشبه ، والمثبت من ع ، ظ .

(٤) في الأصل ، ط ، م : ويُعد ، والمثبت من ع ، ظ.

(٥) هو أبو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ١/ ٢١٩ ، وسبق الاستشهاد به في باب المضمر.

(٦) في ط ، ع : أحذو.

(٧) في ع : يكون .

(٨) الانصاف : ١/ ٢٤٨ ، والهمع : ٣/ ٢٣٧ .

وإذا بطلت الأقوال الثلاثة ، تعيّن الحكمُ بالقول الأول وهو قول سيبويه وأكثر البصريين .

وذكر ابن خروف أنّ أبا الفتح بن جنّي قال : إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة .

وأنكر قوله ابن خروف ، وهو بالإنكار حقيق ، فإن العرب استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف وفي مواضع يصلح فيها ، والمواضع التي لا يصلح فيها العطف على ضربين :

أحدهما : ترك فيه(١) العطف لفظا ومعنى .

والثاني : استعمل فيه(١) العطف لمجرد(٢) اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار .

فمن الأول قولهم : "استوى الماءُ والخشبةَ"(٣) و "مازلتُ أسيرُ والنيلَ"(٤) . ومنه قول الشاعر في وصف رجل مات معانق امرأة لقيها بعد فراق(٥) :

فكانَ وإيّاها كحَرّان لم يفق .·. عن الماء إذْ لاقاه حتّى تَقَدَّدا

ومن الثاني قولهم : "أنتَ أعلمُ ومالكُ"(٦) ، أي : أنتَ أعلم مع مالك كيف تدبيره(٧) ، و (مالك) معطوف في اللفظ ، ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر ، لأن (المال) لا يُخبَرُ عنه بأعلمُ ، وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره ، أن يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه . وأما قولهم : "أنت أعلمُ وعبدُ اللهِ"(٨) فيحتمل ثلاثة أوجه :

---

(١) في ع : فيها .

(٢) في ع : المجرد .

(٣) ، (٤) الكتاب : ١ / ٢٩٨ .

(٥) هو كعب بن جُعيل ، الكتاب : ١/ ٢٩٨ ، والتبصرة للصيمري : ص ٢٥٨ ، وجمل الزجاجي : ص ٣١٧ .

(٦) الكتاب ١/ ٣٠٠

(٧) في ع ، م : تدبره .

(٨) الكتاب : ١/ ٣٠٠ .

أحدها : أن تكون الواو بمعنى (مع) وعُطف بها في اللفظ مبتدأ حُذف خبره وجوبا ، لوقوعه موقع المجرور بمع وللاستطالة .

والثاني : أن تكون الواو لمجرد العطف ، وعبد الله مبتدأ محذوف الخبر جوازا ، والتقدير : أنت أعلمُ بعبد الله ، وعبد الله أعلمُ بك ، ثم دخله الحذف كما دخل في نحو : أأنت خيرٌ أم زيد؟ ، والأصل : أأنت خيرٌ من زيد أم زيد خير منك ؟.

والثالث : أن يكون (عبد الله) معطوفا على (أنت) ، وأعْلَمُ : خبر عنهما ، كأنه قال : أنت وعبد الله أعلم من غيركما .] وأما وقوع الواو بمعنى (مع) في موضع يصلح للعطف فكثير ، وفيه تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى .

(ص) ولا يُقدَّم[1] المفعول معه على عامل[2] المصاحب باتّفاق ، ولا عليه خلافا لابن جني[3].

ويجب العطف في نحو: " أنت ورأيُك " و " أنت أعلم ومالُك " والنصب عند الأكثر في نحو: مالَكَ وزيدا ، وماشأنَكَ وعمرا . والنصب في هذين ونحوهما بِكانَ مضمرةً قبل الجارّ ، أو بمصدر[4] (لابَسَ) منويًّا بعد الواو ، لا[5] بِلابَسَ خلافا للسيرافي وابن خروف[6].

فإن كان المجرور ظاهرا ، رُجّح العطف وربما نُصب بفعل

---

(١) في الأصل ، ط ، م : يتقدم ، والمثبت من ع ، ظ ، والتسهيل .

(٢) في الأصل ، ط ، م : العامل ، والمثبت من ع ، ظ ، والتسهيل .

(٣) الخصائص : ٢ / ٣٨٣ ، والهمع : ٣ / ٢٣٩ .

(٤) في ع : مصدر .

(٥) لا ، ساقطة من ط .

(٦) الهمع : ٣ / ٢٤٢ .

مقدر بعد (ما) أو (كيف) أوزمن مضاف[1] أو قبل
خبر ظاهر في نحو : " ما أنتَ والسَّيرَ[2] ، وكيف
أنتَ وقصعةً ، " وأزمانَ قومي والجماعةَ[3] و " أنا
وإياه في لِحافٍ[4] .
ويترجح العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن ،
فإن خيف به فوات ما يضرّ فواته رجح النصب على
المعية ، (فإن لم يَلِقْ الفعل بتالي الواو جاز
النصب على المعيّة)[5] وعلى إضمار الفعل اللائق
إن حسن (مع) موضع الواو ، وإلّا تعيّن الاضمار
والنصب في نحو : حَسْبُك وزيدا درهمٌ ، بِحَسْبُ[6]
منويًا ، وبعد : وَيْلَه ، وويلًا له ، بناصب المصدر .
وبعد : وَيْلٌ له ، بألزِم ، مضمرا ، وفي : رأسَهُ والحائطَ ،
وامرءًا ونفسَه ، وشأنَك والحجَّ ، على المعيّة
أو العطف[7] بعد إضمار (دَعْ) في الأول والثاني ،
و (عليك) في الثالث . ونحو (هذا لك وأباك) ممنوعٌ
في الاختيار . وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف ،
ولما بعد المفعول معه من خبر[8] ما قبله أو حاله
ماله[9] متقدما ، وقد يُعطى حكم ما بعد المعطوف ،
خلافا لابن كيسان[10] .

---

(١) في ع : مضافا .

(٢ ، ٣ ، ٤) سيأتي كل في شاهده قريبا .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .

(٦) في الأصل ، ط ، م ، ع : بحسب ، والمثبت من ظ والتسهيل .

(٧) في الأصل ، ط ، م : والعطف ، والتصويب من ع ، ظ ، والتسهيل

(٨) في ع : من حين . (٩) ماله ، ساقطة من ط . (١٠) الهمع : ٢٤٦/٤ .

(ش) قد تقدّم بيانُ كون الواو التي بمعنى (مع) معدّية وأنّ لها شَبَهًا بالواو العاطفة في اللفظ والمعنى، ولذلك لم تعمل[1] عمل حروف الجرّ في لفظ ما عدّت إليه العامل، بل أوصلت إليه عمل العامل لفظا ومحلا، ولازمت محلًّا واحدا لشبهها بهمزة التعدية، فلا يتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم (مع) / في قولهم: تَسَـعَ (١٠٨/أ) الخَشَبةِ استَوَى الماءُ، ح فلا يقال: والخشبةَ استَوى الماءُ[2] وكذا لا يُقال: استوى والخشبةَ الماءُ، فالأول مُجمع على منعه، والثاني ممنوع إلا عند ابن جنّي[3]، فإنه أشار في الخصائص إلى جوازه وله شبهتان:

إحداهما: أنّه قد جاز ذلك في العاطفة، فلْيَجُز فيها لأنّها محمولة عليها.

والثانية: أنّ ذلك قد ورد في كلامهم، فينبغي أن يُحكم بجوازه.[4] ومن الوارد في ذلك قول الشاعر[5]:

أَكْنِيهِ حِينَ أُنادِيهِ لأُكْرِمَهُ .·. ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

ومثله قول الآخر[6]:

جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبَةً ونَمِيمَةً .·. خِصالًا ثَلاثًا لسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي

ولا حجّة له في الشبهتين، أمّا الأولى: فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أنّ العاطفة أقوى وأوسع مجالا، فجعل لها مزيّة بتجويز التقديم، كقول الشاعر[7]:

---

(١) في الأصل، ط، م: يعمل، والمثبت من ع.

(٢) تكملة من ع، ظ.

(٣) انظر الخصائص: ٢/ ٣٨٣.

(٤) في الأصل، ط، م: بذلك، والمثبت من ع، ظ.

(٥) هو أحد الفزاريين، شرح ديوان الحماسة: ص ١١٤٦، والمقاصد: ٣/٨٩، وشرح الأشموني: ٢ / ١٣٧.

(٦) هو يزيد بن الحكم الثقفي، أمالي القالي: ١/ ٦٨، أمالي ابن الشجري: ١/١٧٧، والخصائص: ٢/ ٣٨٣، والخزانة: ١/٤٩٥.

(٧) هو ذو الرمة، ديوانه: ٢/ ١٠٧١، ١٠٧٢، وفيه التخريج.

كأنّا على أولادِ أحْقَبَ لاحَها .: ورَميُ السّفا أنفاسَها بِسِهامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عنها[1] التّناهِي وأنزلتْ .·. بها يومَ ذبّابِ السّبيبِ صِيامِ

والأصل : لاحها جنوبٌ ، ورمي السفا ، فقدم المعطوف على المعطوف عليه ، لأن المعطوف بالواو ، تابع نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع ، فلم يكن في تقديمه محذور بل كان فيه إبداء مزيّة الأقوى[2] على الأضعف ، فلو أشرك[3] بينهما في الجواز خفيت المزيّة .

والثاني : أنّ واو (مع) وإن أشبهتْ العاطفة فلها شبه [بهمزة التعدية][4] يقتضي لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانا واحدا .

وأمّا الشّبهة الثانية على احتجاجه[5] بالبيتين [المذكورين][6] فضعيفة أيضا ، إذ لا يتعين جعل مافيهما من المنصوبين من باب المفعول معه ، بل جعله[7] من باب العطف ممكن وهو أولى ، لأن القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه ، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه .

أمّا البيتُ الأول فالعطف فيه ظاهر ، لأن تقديره : جمعتَ غيبةً ونميمة وفحشا ، وبهذا وجهه[8] أكثرُ النحويين . وأمّا البيت الثاني فهو من باب :

... ... وزَجّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونا[9]

---

(١) في ط ، م : عند .

(٢) في ع ، ظ : للأقوى .

(٣) في ع : اشترك .

(٤) تكملة من ع ، ظ .

(٥) في ع ، ظ : الناشئة عن احتجاجه .

(٦) زيادة من ع ، ظ .

(٧) في ظ : " جعلهما " .

(٨) في الأصل ، ط ، م : وجهه ، والمثبت من ع ، ظ .

(٩) عجز بيت للراعي ، ديوانه : ص ٢٦٩ ، وفيه تخريجه ، وسيأتي قريبا في شاهده .

فنصب : (العيون)(١) بفعل دل عليه (زجّجن) تقديره : وكحّلن العيـــونَ ، فلو دعت ضرورة إلى التقديم لم يختلف التقدير ، فكذلك أصل " ولا ألقبهُ والسَّـــوْءَةَ اللّقَبا "(٢) ولا ألقبه اللقبَ وأسوءُه السّوءَةَ ، فحذف (أسوءُه) لدلالة (ألقبـــه)(٣) عليه ، ثم قدم مضطرا ، وبقي التقدير على ماجاء عليه .

وأشرت بقولي : ويجب العطف في نحو: أنت ورأيُكَ ، إلى أن كل موضع كانت الواو فيه بمعنى (مع) بعد ذي خبر لم يُذكر(٤) أو ذُكر وهو(٥) أفعل تفضيل فالعطـف فيه لازم لعدم فعل ومايعمل عمله ، والمرادُ بعَمَلِهِ عمَلَه أن يكون من جنس ماينصب مفعولا به ، ولا خلاف في وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين ، ومن ادّعى جواز النصب في نحو: " كلُّ رجلٍ وضَيْعتُه " على تقدير: كلُّ رجل كائن وضيعته فقد ادّعـى مالم يقله عربي ، فلا التفات إليه ولا تعريج عليه .

ومما ورد مثل : " كلّ رجلٍ وضيعتُه " و " أنتَ ورأيُك " قول العرب : " الرجـــالُ وأعضادُها ، والنّساءُ وأعجازُها "(٦) حكاه الأخفش ، ومثله : " إنّك ما وخيراً "(٧) حكـاهُ سيبويه . ومثله قول شدّاد أبي عنترة(٨) :

فمَنْ يَكُ سائلاً عنّي فإنّـــي ∴ وجِرْوَةَ لا تَرودُ(٩) ولا تُعـــارُ

---

(١) في الأصل ، ط ، م : العين ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) تقدم الاستشهاد به آنفا .

(٣) في الأصل ، ط ، م : اللقب ، والمثبت من ع ، ظ .

(٤) في ظ: يذكره .

(٥) في الأصل ، ط ، م : أو هو .

(٦) التذييل : جـ١ لوحة ١٤٣ .

(٧) الكتاب : ١/ ٣٠٢، ٢/١٠٧ .

(٨) ديوان عنترة : ص ٣٠٩ ، وفيه تخريجه . والكتاب : ١/ ٣٠٢ .

(٩) في ع : " لا تزور " .

ولمجيء هذه الواو بعد مبتدأ ، وبعد اسم إنّ ، قلت : ويجب العطف ، ولم أقل : ويجب الرفع ، فإن العطف بعد المبتدأ برفع ، وبعد اسم[1] إنّ بنصب[2] ، فعمّتهما العبارة .

ثم قلت : والنصب عند الأكثر ، أي : ويجب النصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيدًا وماشأنك وعمرًا . والإشارة إلى كل جملة آخرها واو المصاحبة وتاليها ، وأولها (ما) المستفهم بها على سبيل الإنكار قبل ضمير مجرور باللام أو الشأن ، أو مايؤدي مايؤدّيانه .

ولسيبويه في هذين المثالين وشبههما مذهبان :

أحدهما : أن يقدّر (كان) بعد (ما) فيكون المنصوب مفعولا معه .

والثاني : أن يُقدّر بعد الواو مصدر (لابَس) منوّنا ، أو مضافا إلى ضمير المخاطب . صرّح بالتقديرين في متن الباب الثالث وبإضمار الفعل في ترجمته فقال : هذا باب مايُضمرون فيه الفعلَ لقبح الكلام إذا حُمل آخره على أوّله ، وذلك قولك : مالَكَ وزيدًا ، وما شأنُكَ وعمرًا[3] . ثم قال في متن الباب : فإذا أظهر الاسم فقال : ماشأنُ عبدِ اللهِ وأخيه يَشْتِمُهُ ، فليس إلّا الجرّ ، ثم قال : فإذا أضمرت فكأنك قلت : ماشأنُك ومُلابَسَتُك زيدًا ، أو ومُلابَسَتُكَ زيدا ، فكان أن يكون (زيد)[4] على فعل وتكون الملابسة على الشأن ، لأن الشأن معه / (١٠٨/ب) ملابسة (له)[5] أحسَن من أن يُجروا المظهَرَ على المضمر[6] . هذا نصه .

فحمل أبو علي الشلوبين كلامه على ظاهره ، واعتذر عن إعمال المصدر مضمرا ، بأنه هنا في قوة الملفوظ به ، لوضوح الدلالة عليه . ودعاه إلى الاعتذار ، أن سيبويه منع

---

(١) " اسمُ " من حاشية الأصل ، وسقطت من النسخ الأخرى .

(٢) في الأصل ، ط ، م ، ع : بعد مبتدا يرفع . . . ينصب ، والمثبت من ظ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٠٧ .

(٤ ، ٥) تكملة من الكتاب .

(٦) الكتاب : ١/ ٣٠٩ .

في باب الوصف بإلّا ، حذف (أن يكون) وارتفاع (الفرقدان) [به][1] فقال بعد إنشاده[2] :

وكُلُّ أخٍ مفارِقُه أخوهُ ∴ لَعَمْرُ أبيكَ إلّا الفرقدانِ

كأنه قال : وكلّ أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه . ثم قال : " ولا يجوز[3] على (إلّا أن يكون) لأنك لا تضمر الاسم الذي هذا من تمامه ، لأنّ (أن)[4] يكون اسمٌ[5] ". فظاهر كلامه أن المصدر العامل لا يُضمر ، فحمل كلامه ثم على أنه لا يُضمر لضعف الدّليل ، ووجود مندوحة عن حذفه ، وحكم هنا[6] بجواز الحذف لقوة الدلالة عليه .

وما ذهب إليه الشّيخ أبو عليّ هو الصحيح لأنّ[7] ما ذهب إليه مَنْ منع حذف المصدر مطلقا ، فإن حذفه إذا قويت الدلالة عليه وارد في الكلام الفصيح كقوله تعالى : ﴿ قُلْ قِتالٌ فيهِ كَبيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحَرامِ ﴾[8] أي : وصدٌّ عن قِتال[9] المسجد الحرام ، وإخراجُ أهله منه أكبر عند الله ، فحذف : صدّ و(عن قبل[10] المسجد[11]) لدلالة مثلهما من قبل عليهما ، ولا يجوز عطف (المسجد) على (سبيل الله)

---

(١) زيادة من ع ، ظ .

(٢) لعمرو بن معدي كرب ، ديوانه : ص ١٨١ ، وفيه تخريجه .

(٣) بعدها في الكتاب وبين حاصرتين : رفع زيد .

(٤) في الأصل ، ع : لا أن ، تحريف ، والمثبت من ط ، م ، ظ .

(٥) كذا في جميع نسخ التحقيق : اسم ، والذي في الكتاب : اسمًا ، سهو .
الكتاب : ٢/ ٣٣٥ .

(٦) في ع : هاهنا .

(٧) في ع : لأن ما ذهب ، تحريف .

(٨) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٩) في ط : عن قتال ، وفي ع ، ظ ، ساقطة .

(١٠) في الأصل : قتل ، تحريف ، والمثبت من بقية النسخ .

(١١) بعدها في ط : الحرام .

وقد عطف (كفر) على (صدّ) فيلزم عطف(١) على مصدر قبل ذكر ما يتعلق به ، ولا يجوز عطف (المسجد) على الهاء من به ، لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر(٢) إلا إذا أُعيد الجارّ، ولا يصحّ أيضا من جهة المعنى ، لأن المشركين كانوا يعظمون المسجد الحرام ، فلا يصح أن ينسب(٣) إليهم الكفر(٤) /به/(٥) (إلا لكونهم لا يعظمونه تعظيما مستندا إلى أمرالله بل إلى أهوائهم ، فهو حقيق بإطلاق الكُفر عليه)(٦).

ومن حذف المصدر وبقاء ما يتعلق به قول الشاعر:(٧)

لَصَوْنك من تَقول(٨) أمّ(٩) نفعًا .·. لهم عن صِلةٍ وهوىً مُطاعِ

ومثله :(١٠)

ألمَنُّ لِلذمّ داعٍ بالعطاء فلا .·. تَمْنُنْ فَتُلْقَى(١١) بلا حَمْدٍ ولا مالِ

---

(١) في ظ: عطفه .

(٢) عند الأكثر ، ساقطة من ظ.

(٣) في ع : يسند .

(٤) في الأصل : الكفر إليهم ، والمثبت من بقية النسخ .

(٥) تكملة من بقية النسخ .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .
وقول المصنف رحمه الله . . هنا ، مخالف لقوله في شرح الكافية الشافية في هذه المسألة فقد صرح هناك بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وأتى بالشواهد على ذلك ، ومن بينها الآية الكريمة التي أوردها هنا ، قال في باب العطف : " ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : ﴿ وكفر به والمسجد الحرام ﴾ بالعطف على الهاء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة ". شرح الكافية : ٣/ ١٢٤٨ .

(٧) لم أقف عليه في كتاب .

(٨) في ع : يقول ، وفي ظ: تقول .

(٩) في ع ، ظ : أتم نفعا .

(١٠) استشهد به المصنف بدون نسبة في شرح الكافية الشافية : ص ١٠٢٠ .

(١١) في ع : " فتلقى ".

فَمَنْ من البيت الأول متعلِّقٌ بصَوْنٍ محذوف ، وبالعَطَاء من البيت الثاني متعلِّق بمِنْ محذوف ، والمحذوفان بدلان من الموجودَين ، فاستغني بمعمول البدل كما استغني في الآية بمعمول المعطوف .

وذهب السيرافي وابن خروف إلى أن قول سيبويه : ماشأنك وملابستَك زيدا ، مؤوّل ، قال ابن خروف : قوله فكأنك قلت : ماشأنك وملابسةُ زيدا[1] ، إنما قدّر بالمصدر حين أظهر ليكون محمولا على الشأن ، والمضمر الفعل ، لأنه لا يجوز أن يحمل المصدر مضمرا ، والكوفيون يُعملونه مضمرا غير ملفوظ به . ثم قال ابن خروف : يريد بهذا ما أراد بقوله : مِنْ لَدُ أنْ كانت شَوْلًا ، لأنه لا يُضمر الموصول مع بعض الصلة[2] ، فكلامه هنا محمول على المعنى ، وجاز إضمار الفعل هنا وهو لا يُحمل على الأوّل من حيث لم يصرح بظهوره ، فإن أظهرته على جهة التقدير جئت بالمصدر .

قلت : يكفي من الردّ على ابن خروف اعترافه بأن الموضع لا يصلح لفعل ، واعترافه بأن سيبويه حمل قول الراجز :[3]

مِنْ لَدُ شَوْلًا فإلى إتلائها

على أن أصله : مِنْ لَدُ أنْ[4] كانت شَوْلا ، فحكم بحذف أنْ والفعلِ في هذا الرجز ، لقوة الدلالة [عليه][5] ، وحكم بمنع ذلك في :[6]

... ... لَعَمْرُ أبيكَ إلّا الفَرْقَدانِ

لضعف الدلالة . ولو صرح سيبويه بمنع حذف المصدر مطلقا لكان محجوجا بثبوت

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٠٩ .

(٢) في ع : صلته .

(٣) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها ، وفي باب المفعول فيه .

(٤) في ع : من لدن أن ، سهو .

(٥) زيادة من ظ .

(٦) سبق الاستشهاد به قريبا في هذا الباب .

ذلك عن العرب ، فإن كلامهم هو المأخوذ به . وقد تقدمت الشواهد على إضمار المصدر وإبقاء ما يتعلق به ، وأمكن حمل كلام سيبويه على وفق ذلك ، فقوي الاستشهاد وتأكّد الاعتضاد .

ونسبت وجوب النصب في نحو: مالك وزيدا ، وماشأنك وعمرا ، إلى الأكثر، لأنّ ابن خروف حكى عن الكسائي أنه قال : إذا أوقعت (مابال) و(ماشأن) و (مال) على اسم مضمر ثم عطفت عليه باسم ظاهر كان الوجه في المعطوف النصب ، والخفض / جائز /[1] تقول : مابالُك وزيدا ، تنصب (زيدا) بإضمار الفعل ، وإضمار المصدر يعمل عمل الفعل ، كأنك قلت : وتلابس زيدا أو تذكر[2] زيدا ، أو كأنك قلت : مابالك وملابستك زيدا ، أو ذكرك زيدا ، فصرح الكسائي بجواز الجر[4] ، وبه أقول ، لا على العطف ، بل على حذف مثل ماجر به الضمير لدلالة السابق عليه ، وسيأتي الكلام على هذا في باب العطف / مبسوطا /[5] إن شاء الله تعالى ، فإن كان ظاهرا[6] - المجرور باللام والشأن ونحوه - فالمختار العطف نحو : مالزيدٍ وأخيك ، وماشأن عبد الله وعمرو .

ويجوز النصب على إضمار / (كان) بعد (ما) قال سيبويه بعد إنشاده قول (١٠٩ / أ) الشاعر:[7]

فمالك والتّلدُّدَ[8] حَـوْلَ نَجْـدٍ ... وقد غَصَّتْ تِهامَةُ بالرِّجالِ

---

(١) تكملة من ع ، ظ .

(٢) في الاصل ، ط ، ع ، م : ويعمل ، والتصويب من ظ .

(٣)، (٤) في الاصل ، ط ، م : وتذكر ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) زيادة من ع ، ظ .

(٦) في الاصل ، ط ، م : ظاهر ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) هو مسكين الدارمي ، الكتاب : ١ / ٣٠٨ ، الكامل : ١ / ٣٣٤ ، وجمل الزجاجي : ص ٣١٩ ، وشرح المفصل : ٢ / ٥٠ ، والخزانة : ١ / ٥٠٠ .

(٨) في ط : " والتذلل " .

فإذا أظهر الاسم فقال : ماشأنُ عبدِالله وأخيه يشتمُهُ ، فليس إلا الجرُّ.[١] فأوهم أن النصب ممتنع ، وهو لا يريد ذلك ، لأنه قال بعد ذلك بقليل ، ومن قال : ماأنت وزيدا ، قال : ماشأن عبد الله وزيدا . (كأنه قال : ماكان شأنُ عبدِالله وزيدا) .[٢] فعلم بهذا أن مذهبه جواز النصب ، لكنه غير الوجه المختار ، وتبيّن أنه أراد بقوله أولا : "فليس إلا الجر" ماأُريد بنحو: " لافتى إلّا عليٌّ ولاسَيْفَ إلا ذو الفقار" .

وقد حكم بعض المتأخرين بمنع النصب أخذا بظاهر قوله الأول ،ولو قرأ مابعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع .

ومثل هذا اتفق للزمخشري في " انتهِ أمرا قاصِدا"[٣] حين جعله من المنصوبات باللازم إضماره ،لأن سيبويه ذكره بعد أمثلة التزم إضمار ناصبها ، ثم بين بعد ذلك بقليل ،أن الذي نصب (أمْرا قاصِدا) يجوز إظهاره ، وغفل الزمخشري عن ذلك ، فاعتقد ماليس بصواب.

والرفع[٤] في نحو :" ماأنت وزيدا " و" كيفَ أنت وقَصْعَةٌ من ثريد " هو الجيد لعدم الفعل ومايعمل عمله ،قال سيبويه : وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ، وماأنت وزيدا ، وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على (ما)و (كيف)[٥] ولكنهم حملوه على الفعل . . .لأنّ (كنت)و (تكون) يقعان هاهنا كثيرا[٦] . .وأنشد سيبويه :[٧]

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٠٩ .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من ظ . وانظر الكتاب : ١/ ٣٠٩ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٨٤

(٤) في ع : والجيد الرفع .

(٥) في الكتاب : ولا كيف .

(٦) الكتاب : ١ / ٣٠٣ .

(٧) لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي ،شرح أشعار الهذليين :ص ١٢٨٩ ، وفيه التخريج .
وانظر :الكتاب : ١/ ٣٠٣ .

وما أنتَ والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ ∴ يُبَرِّحُ بالذَّكرِ الضَّابِطِ

وأنشد أيضا[1] :

أَتُوعِدُني بِقَومِكَ يابنَ حَجْلٍ[2] ∴ أُشاباتٍ يُخالُونَ[3] العِبادا

بِما جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ[4] وعَمْرٍو ∴ وما حَضَنٌ وعَمْرٌو والجِيادا

ثم قال : وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت[5] :

أزمانَ قومي والجماعةَ كالذي ∴ لَزِمَ الرِّحالةَ أنْ تَمِيلَ مَمِيلا

كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعةَ ، فحملوه على (كان) لأنها[6] تقع في هذا الموضع كثيرا . . . ثم قال : وأما " أنت وشأنُك " وكلُّ رجل وضَيْعَتُه " و " أنت أعلمُ وربُّك " وأشباه ذلك ، فكله رفع ، لا يكون فيه النصب ، لأنك إنّما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدَّث عنه في حال حديثك ، ولم تُرد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل وليس موضعا يستعمل فيه الفعل .

وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه [النصب][7] لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيرا ، يقولون : ماكنت ؟ وكيف تكون ؟ إذا أرادوا معنى مع ، ومن ثَمّ قالوا : " أزمانَ قومي والجماعةَ[8] ، لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرا يقولون : أزمانَ كان قومي ، وحين كان.[9] هذا نصه . وإليه اشرت بقولي : وربما نصب بفعل مقدر

---

(١) وردا بدون نسبة في الكتاب : ١/ ٣٠٤ ، والمحتسب : ١/ ٥ ، ٢/ ١٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٦٦ .

(٢) في ظ : جحل ، بالجيم ثم الحاء .

(٣) في ط : يخالون .

(٤) في ع : حصن : بالصاد المهملة .

(٥) الكتاب : ١/ ٣٠٥ ، وسبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

(٦) في الكتاب : أنها .

(٧) تكملة من ظ والكتاب .

(٨) تقدم الاستشهاد به قريبا في هذا الباب .

(٩) الكتاب : ١/ ٣٠٥ .

بعد (ما) أو (كيف) أو زمن مضاف، ثم قلت: أو قبل خبر ظاهر، والاشارة به إلى قول ابن خروف في شرح الكتاب قاصرًا لسيبويه: ولم يذكر في قولهم: "أنت وشأنُك" و"كلُّ رجلٍ وضيعتُه" وما أشبهه إلا الرفع، ثم قال ابن خروف: وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر، وجعل من ذلك قول عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف"[1] كأنها قالت: وكنت [أنا.][2] وإيّاه في لحاف، أو: وأنا [كائنة][3] وإيّاه في لحاف. ويجوز عندي أن يكون (إيّاه) في موضع رفع عطفا على (أنا) على سبيل النيابة عن ضمير الرفع، كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفراء من قول العرب: "مررتُ بإيّاك". قال وأنشد الكسائي:[4]

فأَحْسِنْ وأَجْمِلْ في أَسيرِكَ إنَّهُ ∴ ضَعيفٌ ولم يأْسِرْ كإيّاكَ آسِرُ

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر في قول بعض العرب وقد سُئل عن الصعلوك: "هو الغداة كأنا" وهذا ليس ببدع، لأنّ أصل المبنيّ ألا يُخصَّ[5] بموضع من الإعراب دون موضع، والمضمرات من المبنيّات، فلا يُستبعد ذلك فيها (إلا أن حمل "أنا وإيّاه في لحاف"[6] على باب المفعول معه أولى، لأنه قد رُوي في حديث آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أبشروا فواللهِ لأنا وكثرةَ الشيءِ أخوفُ عليكم من قلّتِه"[7] بنصب (وكثرة) ذكره أبو علي الشلوبين، وعضّد به ما حكاه عن الصيمري من جواز النصب في: "أنتَ وشأنَك"، و"كلُّ رجلٍ وضَيعتَه")[8].

---

(١) استشهد به المصنف في شرح عمدة الحافظ: ص ٤٠٦، ولم أجده في كتاب غيره.

(٢) تكملة من ع.

(٣) تكملة من ع، ظ.

(٤) ورد بدون نسبة في التذييل: جـ٤ لوحة ١٣، والخزانة: ٤/٢٧٤، والهمع: ٢/٣١.

(٥) في ع، ظ: يختص.

(٦) حديث، سبق الاستشهاد به قريبا.

(٧) لم أقف عليه في كتاب.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ، وانظر التبصرة والتذكرة للصيمري: ١/٢٥٧.

وأشـــرت بقولي : ويترجّح العطف إن كان بلا تكلّف ، إلى نحو : (١)

وكُونوا أنتُمْ وبَني أبيكُـــم ∴ مَكانَ الكُلْيَتَينِ منَ الطِّحالِ

فإنّ العطف فيه حسن من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى ، لأن مـــراد الشاعر: كونوا كبني أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف (٢) يكون التقدير / ٤/ (١٠٩/ب) كونوا (٣) / لهم / (٤) أو : ليكونوا (٥) لكم ، وذلك خلاف المقصود ، وكذا قول الآخر (٦) :

إذا (٧) أعجبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِنْ امرئٍ ∴ فَدَعْهُ وواكِلْ أمْرَهُ واللّياليا

معناه : واكِلْ أمرَه إلى الليالي (٨) ، وتقدير العطف فيه تكلّف بيّن . وأشرتُ بقولي : ولا مانع إلى نحو : لا تَنْهَ عن القبيح وإتيانَه ، أي : مع إتيانه ، فالعطف هنا ممتنع بيّن الامتناع ، وكذا في " استوى الماءُ والخَشَبَةَ " و " مازلتُ أسيرُ والنّيلَ (٩) " ونحوهما مما سبق الكلام عليه في شرح صدر الباب .

وأشرتُ بقولي : ولا موهن (١٠) ، إلى نحو : " ماصنعتَ وأباكَ " فإن نصبه على المعيّة مختار ، وعطفه جائز على ضعف ، لأنّ المعطوف عليه ضمير رفع متصل غير مفصول (١١) بينه

---

(١) ورد بدون نسبة في الكتاب : ١/ ٢٩٨ ، ومجالس ثعلب ، ص ١٢٥ ، وشرح المفصل : ٢/ ٤٨ ، ٥٠ ، والهمع : ١/ ٢٢٠ ، والمقاصد : ٣/ ١٠٢ .

(٢) في ظ : عطفت .

(٣) الى هنا نهاية ماوجد من النسخة " م " .

(٤) زيادة من ظ .

(٥) في الاصل ، ط : ولتكونوا ، والمثبت من ع . وفي ظ : غامضة .

(٦) ورد بدون نسبة في المعاني للفراء : ٢/ ٥٧ ، والمقاصد : ٣/ ٩٩ .

(٧) في ع : إذا ما .

(٨) في ع : لليالي .

(٩) في ط : والسبيل .

(١٠) في ع : موهم ، تحريف .

(١١) في ط : منفصل .

وبين العاطف ، وماكان كذلك فعطفه ضعيف ، وأكثر مايكون في الشعر كقول الشاعر[(١)]:

وَرجا الأُخيطلُ من سَفاهَةِ رأْيِهِ .·. مالَمْ يَكُنْ وأَبٌ لَهُ لِيَنَالا

فلو نصب الأبُ لكان أجودَ لما تَبَيَّن من ضعف العطف[(٢)].

وأشرت بقولي : [فإن][(٣)] خِيف به - أي : بالعطف - فوات مايضرّ فواته ، رجّح النصب على المعيّة إلى نحو : لا تغتذِ بالسَّمَكِ واللَّبَنِ ، ولا يعجبك الأكلُ والشَّبَعَ ، بمعنى : لا تغتذِ بالسَّمك[(٤)] مع اللبن ، ولا يعجبك الأكل مع الشبع ، فالنصب على المعيّة في هذين المثالين وأمثالهما ، يبيّن مُراد المتكلم ، والعطف لا يبيّنه ، فتعيّن رجحان النصب للسلامة به من[(٥)] فوات مايضرّ فواته ، وضعف العطف ، إذ هو بخلاف ذلك ، فإن كان الفعل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيمابعدها ، وحَسُنَ في موضعها (مع) ، جاز فيما بعدها أن يُجعل مفعولا معه ، وأن يُنصب بفعل صالح للعمل فيه ، مثاله قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُم ﴾[(٦)] فلا يجوز أن يُجعل (شركاءكم) [مفعولا][(٧)] معطوفا ، لأنّ (أجمع) لا ينصب إلّا الأمر والكيد ونحوهما ، ولك أن تجعل (شركاءكم) مفعولا معه ، وأن تجعله مفعولا باجْمَعُوا مُقدّرا ، كأنه قيل : فأجمِعُوا أمرَكم ، واجْمَعُوا شُرَكاءَكم ، ومثله : ﴿ والذينَ تبوّءوا الدّارَ والإيمانَ ﴾[(٨)] فلكَ أن تجعل الإيمانَ مفعولا معه ، ولك أن تنصبه باعتقدوا مقدّرا ، فإن كان الفعل غيرَ صالح للعمل فيما بعد الواو ولم تصلح (مَعَ) في موضعها تعيّن إضمار فعل صالح للعمل ، فمن ذلك قول الشاعر[(٩)]:

---

(١) هو جرير ، ديوانه : ص ٤٥١ ، والمقرب : ١ / ٢٣٤ ، والإنصاف : ص ٤٧٦ ، والهمع : ٢ / ١٣٨ ، والمقاصد : ٤ / ١٦٠ .

(٢) في ع : المعطوف .

(٣) تكملة من ع ، ط .

(٤) في ط : السمك .

(٥) في ط : عن .

(٦) الآية ٧١ من سورة يونس .

(٧) زيادة من ع .

(٨) الآية (٩) من سورة الحشر .

(٩) هو الراعي ، ديوانه : ص ٢٦٩ ، وفيه تخريجه .

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوما .:. وزجّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا

فنصب العيونَ بكحّلن مقدّرا ، ولا يجوز غير ذلك لأنّ زجّجنَ غيرُ صالح للعمل في العيون ، وموضع الواو غير صالح لـ(مع) وهذا معنى قولي : فإن لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن (مع) في موضع الواو ، وإلّا تعيّن الإضمار.

ومما يشبه المفعول معه - وهو عند سيبويه مفعول به - المنصوب بعد (حَسْبُكَ) و(كَفْيُكَ)(١) وأخواتهما . وبعد (وَيْلَهُ)(٢) و(وَيْلًا له) ، قال سيبويه : قالوا : " حَسْبُكَ وزيدًا دِرْهَمٌ "(٣) لمّا كان فيه معنى (كفاكَ) وقبح أن يحملوه على المضمر ، نَوَوا الفعل ، كأنه قال : حَسْبُك وَيُحْسِبُ(٤) أخاك دِرْهَمٌ ، وكذلك (كَفْيُكَ)(٥) ، وأمّا " وَيْلًا له وأخاه " و " وَيْلَهُ وأباه " فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه ، كأنك قلت : ألزمَهُ اللهُ وَيْلَهُ وأباه . . [ثم قال](٦) : وإن قلت : وَيْلٌ له وأباه ، نصبتَ ، لأنَّ فيه ذلك المعنى ، كما أن (حَسْبُكَ) يرتفع(٧) بالابتداء [وفيه معنى كفاك(٨) . يريد : أنّ (حَسْبُكَ) مرتفع بالابتداء](٩) وجعل لما فيه من معنى (كفاك) دليلا على فعل يوافقه معنى وهو (يُحسِب) فكذا (وَيْلٌ له) مرتفع بالابتداء وفيه معنى : ألزمه اللهُ ويلا ، فجعل دليلا على فعل يوافقه معنى وينصب (أباه) . ثم قال سيبويه : وأمّا " هذا لك وأباك " فقبيح ، لأنه لا يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلّم بالفعل(١٠) .

---

(١) في الأصل، ط: كفوك ، والتصويب من ع ، ظ والكتاب.

(٢) في ع : بله ، تحريف .

(٣) درهم ، ساقطة من الكتاب .

(٤) في ط: يحسب .

(٥) في الاصل ، ط: كفوك ، والمثبت من ع ، ظ، والكتاب .

(٦) زيادة من ع ، ظ .

(٧) في الاصل : ترتفع ، وفي ط: يرفع ، والمثبت من ع ، ظ .

(٨) الكتاب : ١/ ٣١٠ .

(٩) تكملة من ع ، ظ .

(١٠) الكتاب : ١/ ٣١٠ .

قال محمد[١]: كثر في كلام سيبويه التعبير بالقبح عن[٢] عدم الجواز وقد استعمله قبلُ إذْ قال في (حَسْبُكَ وزيدا دِرْهَمٌ) : لَمَّا كان فيه معنى (كفاك) وقبح أن يحملوه على المضمر نَوَوا الفعل.[٣] واستعمله هنا أيضا في قوله : وأمّا (هذا لك وأباك) فقبيح .

والحاصل أن سيبويه ،قد أفصح بأنّ اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار ، لا يعملان في المفعول معه ،لأنه حكم على أنّ (هذا لك وأباك) قبيح ، ومراده أنه غير جائز ، ولو كان اسم الإشارة صالحًا عنده لنصب المفعول معه أو ما تضمن معنى[٤] الاستقرار من ظرف أو حرف جرّ لأجاز أن يُقال : و(هذا لك وأباك) مخيّرًا بين أن تنسب العمل ل(هذا) أو ل(لك) . وقد أجاز أبو عليّ في قول الشاعر :

... ... هذا رِدَائي مَطْوِيًّا وسِرْبَالا[٥]

أن تنصب (السربال) ب(هذا) مفعولا معه . وأجاز بعض النحويين أن يعمل في المفعول معه الظرف وحروف[٦] الجر . وبعض النحويين يقتصر في مسائل هذا / (١١٠/أ) الباب على السماع ،والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة .

وأجاز الأخفش أن يُقال : كنت وزيدا مذكورَين ، كما يقال مع العطف ،والإفراد أولى كما يكون بِمَعْ ، (وهو عند ابن كيسان لازم ،أعني :مطابقة ما قبل[٧] الواو .

---

(١) في ع : قلت ،وفي ظ: قال الشيخ جمال الدين المصنف أبقاه الله .

(٢) في الاصل ،ط : على ، والمثبت من ع ،ظ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣١٠.

(٤) في الأصل : حرف الاستقرار، والمثبت من ع ،ظ ، ط.

(٥) سبق الاستشهاد به قريبا في الباب.

(٦) في ظ : وحرف .

(٧) في الأصل : من قبل ، والمثبت من ع ،ط ،ظ.

ومما يدل على أنّ (مع) يكون مابعدها بمنزلة المعطوف بالواو قول الشاعر :[١]

مَشَقَ[٢] الهواجِرُ لَحْمُهنَّ مع السُّرى[٣] .·. حتَّى ذَهَبْنَ[٤] كَلاكِلًا وصُدُورا

أراد : مزقت الهواجر والسرى لحمهن ، فأقام (مع)[٥] مقام الواو .

[والله أعلم بالصـــواب][٦] .

---

(١) هو جرير، ديوانه :ص ٢٩٠ ، والكتاب : ١٦٢/١ ،والمقاصد : ١٤٤/٣ .

(٢) في ع : مزق .

(٣) في ع : الشرى .

(٤) في ع : دهمن .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) زيادة من ع .

* بـــاب المستثنى * (١)

(ص) وهو المُخرَج تحقيقا أو تقديرا من مذكـــور أو متروك بإلّا ،أو مابمعناها بشرط الفائدة . فإن كـان بعض المستثنَى منه حقيقة فمتّصل ،وإلّا فمنقطع (٢) مقـدّر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين ،وبعد (سِـــوَى) عند الكوفيين (٣) .

وله بعد (إلّا) من الإعراب إن تُرك المستثنَى [منه] (٤) وفرّغ العامل له (٥) ماله مع عدمها ،ولا يُفعل ذلك دون نهي أو نفي صريح أو مؤوّل .

وقد يُحذف - على رأي - عامل المتروك ،وإن لم يُـترك المستثنى منه ،فللمستثنى بإلّا النصب مطلقا بها لا بما قبلها معدًى بها ،ولا به مستقلًا ،ولا بأَستثني مضمرا ، ولا بأنّ (٦) مقدّرة بعدها ،ولا بإنْ مُخَفَّفَةً مركّبًا منها ومن لا [إلّا] (٧) خلافا لزاعمي ذلك ،وفاقا (٨) لسيبويه والمبرّد (٩) .

---

(١) في الاصل ،ط : الاستثناء ، والمثبت من ع ،ظ والتسهيل .

(٢) في الاصل ،ط: فمنفصل ، والمثبت من ع ، ظ والتسهيل .

(٣) الهمع : ٣ / ٢٤٩ ، ٢٥٠.

(٤) تكملة من ع ،ظ ،والتسهيل .

(٥) في ظ: به ،بدل : له .

(٦) في ع : ولا من ،سهو.

(٧) تكملة من ع ،ظ والتسهيل .

(٨) في ع ،ظ :ووفاقا .

(٩) ينظر الانصاف : ١ / ٢٦١.

(ش) المُخرَج ، يتناول المستثنى وغيره ، كالمُخرج بالتخصيص ، وتقييد الإخراج بإلّا ، أو مافي معناها ، مانعٌ من تناول غير المستثنَى .

وذِكْر[1] المخرَج والإخراج في حدّ المستثنى والاستثناء مغنٍ عن ذكر المدخل والإدخال ، فإنّ المستثنَى بعد النّفي وإن كان مُدخلا فيما خرج منه غيره فهو مُخرَج ممّا دخل فيه غيره باعتبار آخر .

ولَمّا كان المستثنى يُطلق على المتّصل ، وهو مالو لَمْ يُستَثْنَ لَدَخل نحو : ﴿ فَسَوفَ يَلْقَونَ غَيًّا إلَّا مَنْ تَابَ ﴾[2] وعلى المنقطع ، وهو مالو لم يُستثنَ لم يدخل نحو : ﴿ مَالَهُمْ بِهِ مِن عِلْمٍ إلَّا اتّباعَ الظَّنِّ ﴾[3] ذكرت بعد المخرج : تحقيقا أو تقديرا ، فإن الظّنّ وإن لم يدخل في العلم تحقيقا ، فهو في تقدير الداخل فيه ، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع ، فهو حين استُثْنِيَ مخرَج مما قبله تقديرا ، وكذا الفائق ماقبله مع اتحاد الجنس نحو : له عليّ ألفٌ إلّا ألفين ، ذكره الفراء ، فمثل هذا لم يكن داخلا فيخرج بإلّا ، لكنه في التقدير مخرَج[4] ، لأنّ المقرّ إذا اقتصر على مقدار بمنزلة المنكر غيره[5] ؛ فكأنّ قائل : له ألفٌ إلّا ألفين ، قد قال : له ألف لا غير إلا ألفين . فبان بهذا أنّ ألفين مخرَجان تقديرا ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ إنّ عِبادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ ﴾[6] لأنّ العباد الذين أضافهم[7] تبارك وتعالى إليه ، هم المخلصون الذين لا سلطان للشيطان عليهم ، فلم يكن الغاوون فيهم فيخرجهم الاستثناء ، وتفاوت مابينهم وبين المخلصين أعظم

---

(١) في ع : وكذا المخرج .

(٢) الآية (٥٩) من سورة مريم .

(٣) الآية (١٥٧) من سورة النساء .

(٤) مخرج ، ساقطة من ظ .

(٥) في الاصل ، ط : لغيره ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) الآية (٤٢) من سورة الحجر .

(٧) بعدها في ط : الله .

من تفاوت مابين الألفين والألف[1] بكثير، دليل ذلك حديث بَعْث النار أعاذنا الله منها، فمعنى الآية والله أعلم : إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم إلّا مَنْ اتّبعك من الغاوين . ومنهم[2] من يجعل (مَنْ اتّبعك) متّصلاً على أن يُراد بالعباد المخلصون وغيرهم . والانقطاع مذهب ابن خروف، والاتصال مذهب الزمخشري ذكره في الكشاف.

ومن المخرج تقديرا قوله تعالى : ﴿ لاعاصِمَ اليومَ مِنَ امرِ اللّهِ إلّا مَن رَّحِمَ ﴾[3] على إرادة : لا من يعصم من أمر الله إلا مَنْ رحمه[4] الله ، وهو أصحّ الوجوه ، فمن رحم : مستثنى منقطع لم يدخل فيما قبله فيخرج بإلّا (لكن يقدّر كونه مخرجا بتقدير: لا أحد[5] بعد "من أمر الله"، وبأنّ العاصم يستدعي معصوما ، فكان بمنزلة المذكور فكأنه)[6] قيل : لامعصومَ عاصم من أمر الله ، إلا مَنْ رَحِمَه الله ، والله أعلم .

ومن المخرَج تقديرا المستثنَى السابق زمانه زمان المستثنَى منه ، كقوله تعالى : ﴿ ولا تَنكِحوا مانَكَحَ آباؤكم مِنَ النِّساءِ إلّا ماقَدْ سَلَفَ ﴾[7] فما قَدْ سَلَفَ : وإن لم يدخل في المنهي عن نكاحه ، فمن الجائز أن تكون المؤاخذة به باقية ، فبيّن تعالى بالاستثناء عدم بقائها ، فكأنه قيل : الناكح مانكح أبوه مؤاخَذ بفعله إلا ماقد سلف ، فتناوله المخرج تقديرا . ومن[8] المخرج تقديرا قولهم : " لأفعلَنّ كذا وكذا إلا حِلّ[9] ذلك ،

---

(١) في الأصل ، ط : ألفين وألف ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) في ظ : وقد يجعل .

(٣) الآية (٤٣) من سورة هود .

(٤) في الأصل ، ط : من رحم . والمثبت من ع ، ظ .

(٥) في ط : لا أحد ، سهو .

(٦) مابين الحاصرتين ساقط من ع .

(٧) الآية (٢٢) من سورة النساء .

(٨) قبلها في ظ : قال الشيخ .

(٩) في ع : إلا لأجل ، تحريف .

أن أفعلَ كذا وكذا[1] مثّل به سيبويه ثم قال: "فأنّ أفعلَ كذا وكذا" بمنزلة: فعل /كذا (١١٠/ب) وكذا، هو مبنيّ على حلّ، وحلّ: مبتدأ كأنه قال: ولكن حلّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا[2]. قال السيرافي: "إلّا" بمعنى لكنّ لأنّ مابعدها مخالف لما قبلها، وذلك أن قوله: والله لأفعلنّ كذا وكذا، عَقْد يمين عقده على نفسه[3] وحلّه إبطاله ونقضه، فكأنه قال: عليّ فعل كذا معقودا، لكن إبطال هذا العقد فعل كذا.

قلت: وتقدير إلا خراج في هذا، أن يُجعل قوله: لأفعلنّ كذا، بمنزلة لا أرى[4] لهذا العقد مبطلا إلا فعل كذا، فهذا استثناء[5] منقطع بجملة[6].

وجعل ابن خروف من هذا القبيل * لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إلّا مَنْ تَوَلّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ الأكْبَرَ *[7] على أن يكون (مَنْ) مبتدأ، (ويعذّبه الله) خبر، ودخلت عليه الفاء لتضمّن المبتدأ معنى الجزاء.

وجعل الفراء من هذا قراءة بعض السّلف: * فَشَرِبُوا مِنْهُ إلّا قَلِيلٌ مِنْهُم *[8] على تقدير: إلّا قليلٌ منهم لم يشربوا. واستحسن ابنُ خروف هذا الوجه.

قلت: ومن هذا النوع قوله صلى الله عليه وسلم: "ماللشيطان[9] من سلاح أبلغ[10] مِنَ النّساء إلّا المتزوّجون، أولئك المطهّرون المُبَرَّءُونَ مِنَ الخَنَا"[11]. ويمكن

---

(١) وكذا: ساقطة من ط. الكتاب: ٢ / ٣٤٢.

(٢) الكتاب: ٢ / ٣٤٢.

(٣) في ع: "تعيينه".

(٤) في ع: لا أدري.

(٥) في الأصل، ط: الاستثناء، والمثبت من ع، ظ.

(٦) في الأصل، ط: عمله، والمثبت من ع، ظ.

(٧) الآيات ٢٢، ٢٣، ٢٤ من سورة الغاشية.

(٨) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة. وهي قراءة ابن مسعود والأعمش، البحر المحيط: ٢ / ٢٦٦، وانظر المعاني للفراء: ١ / ١٦٦.

(٩) في ط، ع، م: ماللشياطين.

(١٠) في ع والمسند: أبلغ في الصالحين من النساء.

(١١) أخرجه أحمد في المسند: ٥ / ١٦٤.

أن يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو * إلّا امرأتُكَ إنّهُ مُصيبها ما أصابَهُم * [1]، على أن يكون (امرأتك) مبتدأ ، وخبره [2] : إنه مصيبها ما أصابهم ، وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من : * فأسْرِ بأهلِكَ * [3] وهو أولى من أن يستثنى المنصوب من (أهلك) والمرفوع من (أحد) [4].

ومن المخرّج تقديرا : إنّ لفلان مالا إلّا أنّه شقيّ [5] " وما زاد إلّا ما نقص [6] " و " ما نفع إلّا ما ضرّ [7] " و " لا تكونن من فلان في شيء إلّا سلاماً بِسلام [8] " وهي من أمثلة سيبويه . ومن أمثلة غيره " جاء الصّالحونَ إلّا الطالحين " و " جاء زيد إلّا عمرا " و " ما في الأرض أخبثُ منه إلا إيّاه ". فالمستثنى في هذه الأمثلة ليس مخرجا تحقيقا بل تقديرا ، فإنك إذا قلت : إن لفلان مالا ، فكأنك قلت : عَدِمَ البؤسَ ، ثم استثنيت من البؤس كونه شقيّا ، وإذا قلت : ما زاد ، فكأنك قلت : ما عرَضَ له عارض ، ثمّ استثنيت من العارض النقص . وإذا قلت : ما نفع ، فكأنك قلت : ما أفاد شيئا إلّا ضرّا وإذا قلت: لا تكن من فلان في شيء إلا سلامًا بسلام ، فكأنّك قلت : لا تعامله بشيء إلّا مشاركة ، وإذا قلت : جاء الصالحونَ ، فكأن السامع توهّم مجيء غيرهم ولم يعبأ بهم ، فأزلت توهمه بالاستثناء ، وإذا قلت : جاء زيد إلّا عمرا ، فكأنك عرفت علم السامع بموافقة زيد لعمرو ، وقدّرت أنّه توهّم أنّك اقتصرت على زيد اتّكالا على علم السامع بترافقهما فأزلت توهّمه بالاستثناء . وإذا قلت : ما في الأرض أخبث منه إلا ايّاه ، فكأنك قلت : ما يليق خبثه بأحد إلّا إيّاه ، واسلك [9] هذا السبيل فيما يرد من أمثال هذا.

قال ابن السراج : إذا كان الاستثناء منقطعا ، فلابد من أن يكون الكلام الذي قبل

---

(١) الآية (٨١) من سورة هود . والقراءة في الكشف : ١/ ٥٣٦ .

(٢) في الأصل ، ط : وخبرها ، والمثبت من ع ، ظ .

(٣) الآية (٨١) من سورة هود .

(٤) بعدها في ظ : متصل ، والمرفوع من احد بقولي يتلوه .

(٥) في ع : ماسقى ، تحريف .

(٦،٧،٨) الكتاب : ٢ / ٣٢٦ ، وأصول ابن السراج : ١/ ٢٩١ .

(٩) في ع ، ظ : ويسلك .

إلا قد دلّ على مايُستثنى ،فتأمل هذا فإنه يدقّ ،فمن ذلك قوله عز وجل :
* لا عَاصِمَ اليومَ مِنَ أمرِ اللهِ إلّا مَنْ رَحِمَ * (١) فالعاصم الفاعل ،و(مَنْ رَحِمَ) (٢) قد دلّ
على العصمة والنجاة ،فكأنّه تعالى قال والله أعلم : لكن مَنْ رحم يُعصَم (٣) أو معصوم. (٤)
وقال في : "مازاد إلّا مانقص" و "مانفع إلّا ماضرّ" وإنما حسن هذا الكلام لأنّه لما
قال : مازاد "دلّ على قوله هو على حاله فكأنه قال : هو على حاله إلّا مانقص وكذلك
[دلّ] (٥) بقوله : مانفع [على ما] (٦) هو على أمره إلّا ماضرّ. (٧)

والباء من قولي بإلّا ، متعلّقة بالمخرج ، واحترز بذلك من إلّا بمعنى (غير)
كقوله تعالى : * لَو كانَ فيهما آلِهَةٌ إلّا اللهُ * (٨) والتي بمعنى الواو كقوله تعالى :
* لِئَلّا يكونَ للنّاسِ عليكُم حُجّةٌ إلّا الذينَ ظَلَمُوا * (٩) أي : ولا الذين ظلموا ، قاله
الأخفش ، (١٠) والتي بمعنى : إن لم ، (١١) كقوله تعالى : * إلّا تفعلوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ * (١٢)
(١٣) والزائدة كالأولى من اللتين في قول الشاعر أنشده ابن جنّي [في المحتسب] (١٤) :

---

(١) الآية (٤٣) من سورة هود .
(٢) بعدها في الأصول : ليس بعاصم ،ولكنه قد دل . . .
(٣) في ع : معصم ، وفي ظ: يعصمه .
(٤) الأصول : ١/٢٩١.
(٥) تكملة من ع ،ظ والأصول .
(٦) تكملة من ع ،ظ والأصول .
(٧) الاصول : ١/٢٩١.
(٨) الآية (٢٢) من سورة الانبياء .
(٩) الآية "١٥٠" من سورة البقرة .
(١٠) المعاني له : ١/١٥٢.
(١١) لم ،ساقطة من ع .
(١٢) الآية (٧٣) من سورة الأنفال .
(١٣) بداية سقط من ظ .
(١٤) زيادة من ع .
وهو لأحد بني سعد ،المحتسب : ١/٣٢٨ ،والمقرب: ١/١٠٣ ،والمغني : ص ٧٦ ،والخزانة: ٢/١٢٩. وروايته في ع: ... وماطالبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذّبا .

أرى الدّهرَ إلّا منجنونًا بأهلِهِ .·. وما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعلّلا

أي: أرى الدهر منجنونا بأهله يتقلب بهم، فتارة يرفعهم وأخرى يخفضهم، كذا قال ابن جني[1]، ثم قال: وعلى ذلك تأولوا أيضا قول ذي الرمة[2]:

حَراجيجُ لا تنفكّ إلّا مُناخةً .·. على الخَسْفِ أو نرمي بها بلدًا قفرا

أي: ما تنفك مناخة، وإلّا زائدة. كلّ هذا قول ابن جني[3] رحمه الله[4]، فإلّا في هذه المواضع غير مخرجة شيئا.

ونبهت بـ(أو ما بمعناها) على أنّ لـ(إلّا) أخوات تبين[5] إن شاء الله تعالى.

ثم بينت أن المستثنى إن كان بعض ما استثني منه حقيقة فهو متصل نحو: قام الرجال إلّا زيدا، وإن لم يكن كذلك فهو منقطع ومنفصل. وقيدتُ / البعض بحقيقة، (١١١/أ) احترازا من المنقطع المستعمل، فإنه لا يكون إلّا مما[6] يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه أو ذكر ما نسب إليه نحو: ﴿فإنّهم عدوّ لي إلّا ربّ العالمين﴾[7] لأن عبّاد الأصنام كانوا معترفين / به /[8] لقولهم[9] ﴿إن كنّا لفي ضلال مبين إذ نسوّيكم بربّ العٰلمين﴾[10] ولأنّ ذكر العبادة مُذكّر بالإله الحقّ، فبهذا الاعتبار لا يكون[11] المنقطع

---

(١) المحتسب: ١/٣٢٩.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها. ديوانه: ١٤١٩/٣.

(٣) المحتسب: ١/٣٢٩.

(٤) نهاية سقط من ظ، سبقت الإشارة اليه.

(٥) في ع: تتبين.

(٦) في ظ: فيما.

(٧) الآية (٧٧) من سورة الشعراء.

(٨) زيادة من ع، ظ.

(٩) في الاصل، ط: لقوله، وفي ع: كقولهم، والمثبت من ظ.

(١٠) الآية ٩٧، ٩٨ من سورة الشعراء.

(١١) في ظ: يكون، سهو.

غير بعض، إلّا أن[1] المستثنَى منه لا يتناوله وضعاً فإن تناوله بغير ذلك فله حظّ من البعضيّة مجازا ، ولذلك[2] قيل له مستثنى ، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة كقول القائل : صَهَلَتْ الخيلُ إلّا البعيرَ، ورغتْ الإبلُ إلّا الفرسَ ، فلو قال : صوّتت الخيل إلا البعيرَ، لجاز ، لأن التصويت يستحضر[3] بذكره[4] الخيل وغيرها من المصوّتات ، فكان ذلك[5] بمنزلة الداخل فيما قبله .

ونبهت باشتراط الفائدة على أن النكرة[6] لا يُستثنى منها في الموجب مالم تُفد ، فلا يقال : جاء قوم إلّا رجلًا، لعدم الفائدة ، فإن حصلت[7] فائدة جاز ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[8].

والضمير من قولي : وله بعد إلا من الإعراب ، عائد على المستثنَى ، والإشارة إلى أن المستثنى بإلا ⌐ قد ¬[9] يُقام في اللفظ مقام المستثنى منه إذا لم يُذكر.

وفرغ[10] العامل لما بعد إلّا نحو: ماجاءني إلا زيدٌ[11]، وما لقيت إلا عمرا ، وما مررت إلّا بعامر ، فيُعرَبُ مابعد إلّا بما كان يُعرب به دونها ، لأنه صار خلفا عن المستثنَى منه حين تُرك وفُرغ عامله لمابعد إلّا .

---

(١) في ظ: لأن ، سهو.

(٢) في ع : وكذلك ، تحريف .

(٣) في ع : مستحضر.

(٤) في ط، ع : بذكر .

(٥) في ظ: كذلك ، تحريف .

(٦) أن النكرة : مكررة في ع .

(٧) في ط: دخلت ، بدل : حصلت .

(٨) الآية (١٤) من سورة العنكبوت .

(٩) زيادة من ظ .

(١٠) في ع : وقوع ، تحريف.

(١١) في ظ: زيدا ، سهو.

واحترُز بالتفريغ من نحو: ماقام إلّا زيدٌ إلّا عمرا ، وما قام زيد[1] إلا عمرا[2]، فإن الأصل فيهما : ماقام أحد إلّا زيدٌ[3] إلّا عمرا ، وماقام زيد ولا غيره إلّا عمرا ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

ثم أشرتُ إلى أنه لا يُترك المستثنى منه ويُفرّغ عامله لما بعد إلا دون نهي أو نفي صريح أو مؤوّل ، والنهي كقوله تعالى : * ولا تقولوا على اللهِ إلّا الحقَّ *[4] والنفي الصريح كقوله تعالى : * وما محمّدٌ إلّا رسولٌ قد خلت من قبلِه الرّسُلُ *[5]

ويدخل في النفي المؤوّل الاستفهام ، كقوله تعالى : * هل يُهلَكُ إلّا القومُ الظّلمون *[6]، والشرط الذي فيه معنى النّهي كقوله تعالى : * ومَن يُولّهم يومئذٍ دُبُرَه إلّا مُتحرّفًا لقتالٍ أو مُتحيّزًا إلى فئةٍ فقد باءَ بغضبٍ مِن اللهِ *[7] فإنّ معناه : لا تولّوا الأدبار إلا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة .

ومن النفي المؤوّل : زيد غير آكلٍ إلّا الخبزَ، وقوله تعالى : * ويأبَى اللهُ إلّا أن يُتمّ نورَه *[8] لأنّ (يأبى) بمعنى لا يريد . ومنه * وإنّها لكبيرةٌ إلّا على الخـٰشعين *[9] لأن المراد بالكبيرة هنا الصّعوبة فكأنه قيل : لا تسهل إلا على الخاشعين .[10]

---

(١) في ع : ماقام الا زيد ..

(٢) في ع ، ظ : الا عمرو ، سهو .

(٣) في ع و ظ : إلا زيدًا .

(٤) الآية (١٧١) من سورة النساء .

(٥) الآية (١٤٤) من سورة آل عمران .

(٦) الآية (٤٧) من سورة الأنعام .

(٧) الآية (١٦) من سورة الأنفال .

(٨) الآية (٣٢) من سورة التوبة .

(٩) الآية (٤٥) سورة البقرة .

(١٠) وردت بعدها في ظ العبارة الآتية بعد خمسة اسطار تقريبا ، والتي تبدأ بقوله : ومن النفي بالمؤول الى قوله : ... وأقل رجل يقول .

والحاصل أنّ المستثنى منه لا يُحذف[١] مع إيجاب محض، لأنّه يلزم منه الكذب ألا ترى أن حقيقة قولك : رأيت إلّا زيدا، عمّ نظري الناسَ إلّا زيدا، وذلك غير جائز، بخلاف لم أرَ إلّا زيدا، فإن حقيقته : لم أر من الناس إلا زيدا، وذلك جائز، فلو كان في الإيجاب معنى النفي لحُمِل معاملته نحو : عَدِمتُ إلّا زيدا وصمت إلّا يومَ الجمعة، فإنهما بمعنى : لم أجد ولم أُفطر.

(ومن النفي بالمؤوّل قولهم : " قلّ رجلٌ يقولُ ذلك إلّا زيدٌ[٢] " و " أقلّ رجلٍ يقول[٣]) ذلك إلّا زيدٌ[٤] ".

وأشرت بقولي : وربما حُذف عامل المتروك، إلى قول الشاعر:[٥]

تَنوطُ التَّميمَ وتأبى الغَبُو ... قَ من سِنَةِ النَّومِ إلّا نَهارا

يصف امرأة بالتنعّم وكثرة الراحة فهي تأبى أن تغتبق، أي تغتذي بالعشيّ لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة. ثم قال : إلّا نهارا، يريد : لا تغتذي الدّهر إلّا نهارا. هذا معنى قول الفارسي. وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهارا، فحذف المعطوف وأبقى المعطوف عليه وهو كثير. ومّما حمل على ذلك قوله تعالى : ﴿ سَرابيلَ تَقيكُم الحَرَّ ﴾[٦] أي : الحَرَّ والبَرْدَ، وقول امرئ القيس[٧] :

كأنّ الحَصى من خَلفِها وأمامِها ... إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها حَذْفُ أعسَرا

---

(١) بعدها في ع : "منه ولا يحذف"، زيادة غير لازمة.

(٢) في الأصل، ط : الا زيدا، والتصويب من ع، ظ، والكتاب.

(٣) ما بين الحاصرتين جاء متقدما في ظ بخمسة أسطار تقريبا، وسبقت الاشارة الى ذلك.

(٤) ذلك الا زيد، سقطت من ع ظ.
وانظر الكتاب : ٢/ ٣١٤.

(٥) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٥٥٤.

(٦) الآية (٨١) من سورة النحل.

(٧) ديوانه : ص ٦٤ وفيه تخريجه.

أي : إذا نجلته رِجلُها ويدهــا .

وقولي : وإن لم يُترك المستثنَى منه فللمستثنى بإلّا النصب مطلقا ، نبهتُ بـه على أن المستثنَى بإلا إذا ذُكر المستثنى منه ينصب في الموجب وغيره لكن في الموجب لا يشارك النصب ، وفي غير الموجب يشاركه[(١)] البدل راجحا أو مرجوحا ، والمـراد بالموجب مالم يشتمل عليه نهي أو نفي صريح أو مؤوّل ، وغير الموجب ما اشتمل عليـه بعض ذلك، وسيأتي الجميع مفصلا إن شاء الله تعالى .

ثم قلت : بها ، لا بما قبلَها ، مشيرا إلى الخلاف في ناصب المستثنَى بإلّا واخترتُ ⌐أن يكون¬[(٢)] نصبه بها نفسها ، وزعمتُ أنّي في ذلـك[(٣)] موافق لسيبويه وللمـبرّد وللجرجاني . وقد / خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه ، وأنـا[(٤)] (١١١/ب) استعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك ، بنصوص يعضد بعضها بعضا ، وبعـد استيفاء ذلك ، أُقيم الدلالة على صحّته وفساد ما سواه ، ولا حول ولا قوة إلا باللـه ⌐العلي العظيم¬[(٥)].

فمن ذلك ، قوله في الباب الثاني من أبواب الاستثناء : (إلّا) يكون الاسم بعدها على وجهين :

أحدهما : أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن (لا)

حين قلت : لا مرحبا ولا سلامٌ[(٦)] ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحـق ، فكذلك (إلا) ولكنها تجيء لمعنى ، كما تجيء (لا) لمعنى .

والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله ⌐عاملا فيه¬[(٧)] ما قبله

---

(١) في ع : يشـارك .

(٢) زيادة من ع .

(٣) في ع : فزعمت الى ذلك ، تحريف .

(٤) في ع : وانما استعين .

(٥) زيادة من ع .

(٦) في الأصل : سلامة، وفي ط : سلاما ، والتصويب من ع ، ظ ومثله في الكتاب.

(٧) تكملة من ط، ع ، ظ والكتاب.

من الكلام ، كما تعمل (عشرون)فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما.[1] فجعل (إلا) نظيرة (لا) المحمولة على إنّ ،في أن ماتدخل عليه تارة تصادفه مشغولا بعامل غيرها فتؤثر في معناه دون لفظه ،وتارة تصادفه غير مشغول بعامل غيرها فتؤثر في لفظه ومعناه . ثم صرح بأن العامل في زيد من نحو: قاموا إلا زيدا ،ماقبله من الكلام ، فإما أن يريد بما قبله "(إلا) وحدها أو الفعل وحده أو كليهما ،فدخول (من)مانع من أن يريد كليهما ،لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس ،فإنّ التي لبيان الجنس لا تدخل بعد (ما) إلا على نكرة كقوله تعالى : * أولَمْ ينظُروا في مَلكوتِ السَّمٰواتِ والأرضِ وما خَلَقَ اللهُ مِنْ شيءٍ *[2] وقوله تعالى : * واعلَموا أنَّما غَنِمْتُم مِنْ شيءٍ *[3] وقوله تعالى : * وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ *[4] فلو كانت (من) في قول سيبويه لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرفا بل كانت تدخل عليه منكّرا ،وإذا لم تدخل عليه إلّا معرفا فهي للتبعيض ،ويلزم من ذلك انتفاء أن يريد ثبوت[5] كليهما،وثبوت إرادة[6] الفعل وحده أو[7] إلا وحدها ،وإرادة (إلا) أولى ،لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره ، والفعل قبله وقبل غيره ،فإرادته مرجوحة وإرادة إلّا راجحة ،ولأن ماقبل الشيء إذا لم يُرَدْ به الجميع ، حمل على الذي يلي ولهذا إذ[8] قال[9] النحوي : ياء التثنية مفتوح ماقبلها

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣١٠ .

(٢) الآية (١٨٥) من سورة الاعراف .

(٣) الآية (٤١) من سورة الانفال .

(٤) الآية (٥٣) من سورة النحل .

(٥) ثبوت ،ساقطة من ع ،ظ .

(٦) في ع : أداة ،تحريف .

(٧) في ظ: والا . سهو.

(٨) في ع : اذ ،سهو.

(٩) في الاصل قيل : تحريف .

وياء الجمع مكسور ماقبلها ضُم محل الفتحة والكسرة ، ويعضد إرادة إلّا قوله : كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما [١] فجعل موقع المستثنَى من عامله كموقع الدرهم من العشرين ، فعلم أنه لم يرد الفعل ، لأنه منفصل مكتفٍ بخلاف إلّا ، فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء ، فكانت مرادَة . وأظهر من هذا قوله في خامس أبواب الاستثناء : حدثنا يونس أن بعض العرب الموثقون بعربيته يقول : " مامررت بأحد إلا زيدا " وما أتاني أحد إلا زيدا . . . ثم قال سيبويه : وعلى هذا : مارأيت أحدا إلا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول . . . وعمل فيه ماقبله ، كما عمل العشرون في الدرهم [٢] فصرح بأن نصب زيد في المثال المذكور على لغة من لا يبدل إنما هو بغير " رأيت " ، فتعيّن نصبه بإلّا . ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال : ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول .

فهذان تصريحان لا ينصرف [٣] إليهما احتمال غير ماقلناه [٤] إلا بمكابرة وعناد .

وقال في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثّل بأتاني القوم إلا أباك : وانتصب الأبُ إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ماقبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ماقبله من الكلام [٥] .

قلت : فقد جعل علّة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ماقبله ، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثّر اللفظ باللفظ ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبا بلفظ أتى ، كما لم يكن لمعناه حظّ في معناه [٦] ، وإذا لم يكن النصب بأتي تعين أن يكون بإلا .

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣١٠ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣١٩ .

(٣) في ع ، ظ : لا يتطرق .

(٤) في الأصل : ماقلنا ، وفي ط : ماقلت ، والمثبت من ع ظ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٣١ .

(٦) في ظ : من معناه .

فحاصل كلام سيبويه أن (إلّا) هي ناصبة ما[(١)] أُسْتُثْنِيَ بها إذا[(٢)] لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى / منها /[(٣)]، ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأوّل ، تغمدنا الله وإيّاهم برحمته ، وأوزعنا شكر نعمته .

وأمّا المبرّد فحكى عنه السيرافي أن نصب المستثنى بعد إلا بـ(أستثني) مضمرا ، وكلامه في المقتضب بخلاف ذلك ، فإنه قال في أبواب الاستثناء : وذلك أنك إذا قلت: جاءني القوم ، وقع عند السامع أنّ زيدا فيهم ، فلما قلت : إلّا زيدا ، كانت إلا بدلا من قولك : لا[(٥)] أعني زيدا ، أو أستثني[(٦)] ممّن[(٧)] جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل . فهذا نصه[(٨)] بيّنا ، أنّ[(٩)] العامل إلّا ، وأنّها بدلٌ من الفعل ، ولو كان الفعل عاملا لكان في / حكم الموجود ولزم من ذلك جمع بين البَدَل والمبدل منه في غير اتباع ولا ضرورة (١١٢ / أ) وممّن قال بهذا القول من المتأخّرين عبد القاهر الجرجاني .

وإن قد بيّنت[(١٠)] النّصوص الشاهدة ، بأنّي فيما اخترته موافق لسيبويه ، فلم يبق إلّا تبيين ما يدلّ على صحّة ذلك ، فأقول مستعينا بالله تعالى : العامل في الاسم على ضربين : قياسيّ واستحسانيّ ، فالقياسي : ما اختصّ به ولم يكن كجزء منه ، وإلّا كذلك ، فيجب لها العمل كوجوبه لسائر[(١١)] الحروف التي هي كذلك ما لم تتوسّط

---

(١) في الاصل : الناصبة لما ، والمثبت من ع ، ظ ، ط.

(٢) في ع : اذ .

(٣) زيادة من ظ ، وفي ع : بها ، تحريف .

(٤) في الأصل ، ط: السماع ، والتصويب من ع ،ظ والمقتضب.

(٥) لا ، ساقطة من المقتضب .

(٦) في المقتضب ، وأستثني .

(٧) في المقتضب : " فيمن " .

(٨) المقتضب : ٤ / ٣٩٠ .

(٩) في ع : " مبينا بأن " ، وفي ظ: منبئا بأن .

(١٠) في ع : ثبتت .

(١١) مكررة في ط.

بين عامل مفرّغ ومعموله [١] ، فتُلغَى وجوبا إن كان التفريغ محققا ، نحو : ماقام إلا زيد ، وجوازا إن كان مقدرا نحو: ماقام أحد إلا زيدٌ ، فإنه في تقدير: ماقام إلّا زيد ، لأنّ (أحدا) مبدل منه ، والمبدل منه غالبا في حكم الساقط ، وقد شبه سيبويه (إلا) في : ماقام إلا زيد ، بِلَا ، في (لا مرحبًا) لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام عمل بعضه في بعض فلم تغيّر منه شيئا ، فكما لم يلزم من كون (لا) غير عاملة في : لا[٢] مرحبا ، إبطال عملها في : لا خيرا منك[٣] عندنا ، لا يلزم من كون[٤] (إلّا) غير عاملة في : ماقام إلا زيد[٥] ، إبطال عملها في : قاموا[٦] إلا زيدا ، فإن قيل : قاعدة الدلالة على إلحاق إلا بالعوامل ، إنما هي دعوى اختصاصها بالاسم ، ودخولها على الفعل ثابت ، فلا يثبت اختصاصها بالاسم ، قلت : دخولها على الفعل ليس مانعا من اختصاصها بالاسم ، لأن كل فعل دخلت عليه مؤوّل باسم ، ولذا قالوا في : " نَشَدْتُكَ اللهَ إلّا فَعَلْتَ " معناه ماأسألك إلا فعلك . وقال سيبويه بعد أن ذكر قول العرب : " مازاد إلا مانَقَصَ " و " مانفع إلّا ماضرّ " : فـ (ما) مع الفعل (بمنزلة)[٧] اسم ، نحو : النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت : ماأحسن ماكلّم زيدا ، فهو بمنزلة : ماأحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) في ذا الموضع كما لا يجوز[٨] بعد (ماأحسن) بغير (ما)[٩] . فشبه (إلا) في طلبها الاسم ومباينتها الفعل المحض ، بفعل التعجب قال ابن خروف : ومنعه لوقوع الفعل بعد (إلا) من غير ذكر (ما) حسن[١٠] ، وهو في باب الاستثناء لا في غيره ،

---

(١) في الاصل ، ط ، ظ : ومعمول ، والمثبت من ع .

(٢) لا ، ساقطة من ع .

(٣) في الاصل : لا مرحبا بك . . ، والمثبت من ط ، ع ، ظ .

(٤) كون ، ساقطة من ط .

(٥) في ظ : الا زيدا .

(٦) في الاصل ، ط : ماقاموا ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) بمنزلة ، زيادة من المصنف .

(٨) في الاصل ، ط ، لم يجز ، والتصويب من ع ، ظ والكتاب .

(٩) الكتاب : ٢/ ٣٢٦ .

(١٠) في ع : ماأحسن .

ولذلك قال في ذا الموضع . قلت : فات ابنَ خروف أن يقول : وذلك في موضع النصب [على الاستثناء] ؛[1] لأنّ كل مثال ذكره من الأمثلة التي دخلت فيها (إلّا) على فعل مجرد من (ما) فهو من باب الاستثناء ،لكن الواقع فيه بعد (إلّا) ليس في موضع نصب الاستثناء ثم قال ابن خروف : وقد قالت العرب : " ماتأتيني إلّا قلت حقًّا " وماأتيتني إلّا تكلّمتَ بالجَميل " و" مازاد إلّا نفَع " و " ماقلّ إلّا ضرّ " و " ماتكلّم إلّا ضَحِك " و " ماجاء إلّا أكرمته " كأنهم قالوا : ماتأتيني إلا قائلا حقا ،وماأتيتني إلّا متكلّما بالجميل ، وما زاد إلا نافعا ، وماقلّ إلا ضارًّا ، وماتكلم إلّا ضاحكا ،وماجاء إلّا مُكرِمًا ، فجميع هذه أحوال . فهذا نص سيبويه .

ونص أبو الحسن ابن خروف في شرح الكتاب مبيّنا[2] بأن الفعل لا يقع بعد (إلا) حتى يكون مؤوّلا باسم ،ولو كان مطلق الدخول على الفعل مبطلا للاختصاص بالاسم ، ماأضيف الاسم[3] إلى فعل ،ولا وقع الفعل حالا ولا مفعولا ثانيا لظنّ ولا خبر (كان) أو (إنّ) لأن مواضع كل واحد من هذه المذكورات ،متسلّط عليه عامل من عوامل الأسماء ،فكما لم يبطل اختصاص هذه العوامل بالأسماء وقوع الأفعال في مواضع معمولاتها لتأولها بأسماء ،كذلك لا يُبطل اختصاص (إلا) بالأسماء دخولها على فعل مؤول باسم ،فإن قيل : لو كانت (إلّا) عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلا كما يقع بعد (إنّ) وأخواتها ، والأمر بخلاف ذلك ،قال الله تعالى : ﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إلّا إيّاه﴾[4] وقد مضى أنّهم قالوا في الاستثناء المنقطع : " مافي الأرض أخبث منه إلا إيّاه "[5] ،والجواب من خمسة أوجه :

---

(١) تكملة من ع ،ظ .

(٢) في ع : مثبتا ،وفي ظ : منبئا .

(٣) في ظ :اسم الى فعل ،وفي ع : الى اسم فعل ،تحريف .

(٤) الآية (٦٧) من سورة الاسراء .

(٥) في ع : أباه ، تحريف .

أحدها : أنّ المنصوب بإلّا لمّا كان منصوبا لا مرفوعَ معه أشبه المنصوبَ على التحذير والنّداء ، فاستحقّ الانفصال إذا كان مضمرا ، كما استحق شبيهه .

الثاني : لمّا كان الانفصال ملتزما في التفريغ المحقّق والمقدر/ التزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سَنَن واحد .

الثالث: أنّ إلّا والمستثنَى بها في حكم جملة مختصرة ، فكُره وقوعه ضميرا متصلا ، لأنه مختصر(١) بالنسبة إلى المنفصل ، والاختصار بعد الاختصار إجحاف .

الرابع : أنّ إلّا تشبه (ما) النافية في موافقة الفعل معنى لا لفظا ، وفي(٢) الإعمال تارة والإهمال تارة ، ومعمول (ما) إذا كان مضمرا لا يكون إلّا منفصلا ، فألحقت بها إلّا(٣) .

/الخامس: أنّ (إلّا) تشبه (لا) العاطفة في لزوم التوسط وجعل مابعدها مخالفا لما قبلها ، و(لا) العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلا ، فجرت في ذلك [إلا](٤) مجراها ، ومع ذلك فلِلمستحق(٥) بعد (إلّا) النصب على الاستثناء شبه بالمفعول المباشره(٦) عامله ، فكان له بذلك حظّ في الاتصال إذا كان مضمرا ، فنبّهوا على ذلك بقول الشاعر(٧) :

(١١٢/ب)

وما أُبالِي إذا ماكُنْتِ جارتنا .·. ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيَّارُ

---

(١) في الاصل : مختصرا ، سهو ، والتصويب من بقية النسخ .

(٢) في ع : في الاعمال ، بسقوط الواو .

(٣) إلا ، ساقطة من ظ .

(٤) تكملة من ع ، ظ .

(٥) في الاصل ، ظ : فالمستحق ، والتصويب من ع ، ظ .

(٦) في ظ : المباشر ، وفي ع : لمباشره .

(٧) سبق الاستشهاد به في باب المعرفة والنكرة .

وبقول[1] الآخــر[2]:

أعوذُ بربِّ العَرْشِ من فِئَةٍ بغَتْ .·. عليَّ ، فمالي عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ

وليس هذا ضرورة ، لتمكّن قائل الأوّل من أن يقول :

وما أبالي إذا ماكُنْتِ جارتَنـا .·. ألّا يكونَ لنا خِلٌّ ولا جارُ

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول :

أعوذُ بربِّ العَرْشِ من فِئَةٍ بغَتْ .·. عليَّ فمالي غيره عَوْضُ ناصِرُ

وأيضا ، فإنّ المعروف في كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للإضطرار كقــول الشـاعر[3]:

بالوارثِ الباعثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ .·. إيّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهاريرِ

وأمّا إيقاع[4] المتّصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف ، فلو لم يكن الأصل فـي الضمير المنصوب على الاستثناء بعد إلا الاتصال لم يسغ لقائلَي البيتين[5] المذكورَيـن أن يفعلا كمافعلا[6] ، كما لا يسوغ في المعطوف ولا في المفعول معه . فإن قيل : لو كانـت إلا عاملة لجرّت ، لأنّ الجرّ هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل ، ولذا حكم لعدا وخلا وحاشا ، بالحرفيه إذا جرّت ، وبالفعليّة إذا نصبت .

فالجواب : لا نسلّم أنّ اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبـه الفعل هو الجرّ خاصـة ، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل وهو جرّ أو نصب لا رفع معه ، فكان النصب أولـى بالأربعة ، لأنّه أخفّ من الجرّ لكن منعت منه (عدا) وأختاها ، لأنهنّ يكنّ أفعـالا فيستوجبن النصب حينئذ ، فلو عطنه وهنّ أحرف لجُهلت الحرفيّة ، فتعيّن الجـر

---

(١) في الاصل : وقول ، وفي ط : وكقول ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) ورد بدون نسبة في شرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٨٩ ، والمقاصـد : ١ / ٢٥٥ .

(٣) سبق الاستشهاد به في باب المضمر .

(٤) في الأصل ، ط : وقوع ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) في الأصل ، ط ، ع : لقائل ، والمثبت من ظ ، وسقطت : " البيتين " من ط .

(٦) في الاصل ، ط : مافعلا ، والمثبت من ع ، ظ .

بهن[1] إذا كنّ أحرفا ، ولم يمنع من النصب بإلا مانع فعملته .

وأيضا فإن (إلّا) مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرّض للتكرار، فأُوثرت من بين أخواتها الحرفية[2] بأخفّ الإعرابين .

وإذ قد بيّنت أن[3] الصحيح كون (إلا) عاملة نقلا واستدلالا ، فأَذكر[4] ماسوى ذلك من المذاهب مقرونة بشبهها[5] و[إبطالها][6] بالحجج الواضحة والله المستعان .

وجملتها خمسة :

أولها : مذهب السيرافي ، وهو أن الناصب ماقبل[7] إلا من فعل أو غيره بتعدية إلّا[8] ويبطل هذا المذهب صحّة تكرير الاستثناء نحو: قبضتُ عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ربعا ، إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبضت ، فإذا جعل معدّى بإلّا لزم تعديته إلى الأربعة[9] بمعنى الحط ، وإلى (الدرهم) بمعنى الجبر، وإلى الربع بمعنى الحطّ[10]، وذلك حكم بما لا نظير له ، فإنه استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادّين ، وكذا لو كُررت إلا[11] دون تخالف[12] في المعنى[13]

---

(١) في ظ: بها .

(٢) في ع : بالحرفيه .

(٣) أن :ساقطة من ط .

(٤) في ط : فلنذكر ، وفي ع : ذكر .

(٥) في ط: بسببها ، تحريف .

(٦) تكملة من ع ،ظ .

(٧) في الأصل : النصب بما قبل ، والمثبت من ع ،ظ ،ط.

(٨) الهمع : ٣/ ٢٥٢ .

(٩) إلى : ساقطة من ط ، وفي الاصل ،ع :أربعة .والمثبت من ط ،ظ .

(١٠) الحط، ساقطة من ظ .

(١١) في ع : بإلا .

(١٢) في الأصل ،ط : دون عطف ، والمثبت من ع ،ظ .

(١٣) بعدها في ط : (في اللفظ دون) المعنى ،زيادة لاضرورة لها .

نحو : قاموا إلّا زيدا إلّا عمرا ، فإن الثاني موافق للأول في المعنى ، فإن جُعلا منصوبَين بالفعل معدًّى إليهما بإلّا لزم من ذلك عدم النظير، إذ ليس في الكلام فعل معدًّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه .

الثاني : أنّ الناصب ماقبل إلا على سبيل الاستقلال ، وهوقول ابن خروف (١) . وهو أيضا حكم بما لا نظير له ، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد إلّا ، لا مقتضي له غيرها ، لأنها لو حُذفت لم يكن لذكره معنى ، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصِلة (٢) عملَ ماقبلها إليه مع اقتضائها إيّاه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه . والذي دعا ابن خروف إلى هذا الرأي انتصاب (غير) إذا وقعت موقع (إلا) المنتصب مابعدها نحو : قاموا غير زيد ، فنصبوها على الاستثناء بلا واسطة قال : فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب (غير) بلا واسطة . وجَرّأه على هذا أيضا قول سيبويه في باب (غير) : ولو جاز أن تقول : أتاني القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر (إلّا) لَمّا كان إلّا نصباً (٣) .

والجواب عن نصب (غير) بلا واسطة : أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء [كما أنّ (ما) وصلتها في نحو: قاموا ماعدا زيدا ، مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء] (٤) هذا هو اختيار السيرافي في : (ماعدا وما خلا) وهو الصحيح ، ولا يمنع من ذلك كونه معرفة ، فإن وقوع المعرفة حالا لتأولها بنكرة سائغ شائع .

وذهب ابن خروف والشلوبين/ إلى نصب (ما) وصلتها على الاستثناء ، وهو (١٣٢/أ)

---

(١) الهمع : ٣/ ٢٥٢ .

(٢) في الأصل ، ع : موصولة ، والمثبت من ط ، ظ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٤٣ .

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من ط .

غلط منهما ، لأن المنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره[١] ، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد (ما) وصلتها لا بها[٢] كما هو قائم بما بعد غيْر ، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء ، لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان .

وقد ذهب أبو علي في التذكرة إلى ماذهبت[٣] إليه ، من أنّ (غير) في : قاموا غيرَ زيد ، حال ، وهو[٤] الظاهر من قول سيبويه في باب (غير) بعد تمثيله بـ(أتاني القوم غيرَ زيد) فغيرهم[٥] الذين جاءوا ، ولكن فيه معنى إلّا . هذا نصه[٦] .

والجواب عن قوله - لو جاز أن تقول : أتاني القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لَمّا كان إلّا نصبا[٧] - أن يُحمل على حذف (إلا) وإبقاء عملها ، أو على حذف (غير) وإقامة (زيد) مقامها في الإعراب ، كما يُفعل بكل مضاف إليه إذا حُذف المضاف وأُقيم هو مقامه .

الثالث : أن الناصب بعد إلا (أستثني) مضمرا ، وهو قول الزجاج عزاه إليه وإلى المبرّد السيرافي[٨] .

وهو[٩] أيضا مردود لمخالفة النظائر ، إذ لا يُجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار ، ولو جاز ذلك لنصب ماولي (ليت) و(كأنّ) و(لا) بأتمنّى وأُشبّه وأنْفي .

---

(١) في ط: لغيره .

(٢) في ط: وصلتهما لا بهما .

(٣) في ط: ماذهب .

(٤) بعدها في ظ: في ، ولا معنى له .

(٥) في نسخ التحقيق : فغير ، والتصويب من الكتاب .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٤٣ .

(٧) السابق .

(٨) الهمع : ٣ / ٢٥٣ .

(٩) في الاصل ، ط : وهذا . والمثبت من ع ، ظ .

وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار[1] (استثني).

الرابع : قول الفراء ، عزاه إليه السيرافي ، وهو أن (إلا) مركبة من (لا) و (إنْ) مخففة من (إنّ)[2]. وهو قول فاسد من أربعة أوجه :-

أحدها : أنه مبني على ادّعاء التركيب ، ولا دليل عليه ، فلا يُلتفت إليه .

الثاني : أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله ، لأن المعنى قد تغير معه ، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم ، كتركيب إذ ما وحيثما ، فإنه أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها ، وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها ، فلو كانت (إلا) مركّبة ، لم يبق عمل ما ركّبت منه ، لزوال معناه وتجرد[3] معنى الاستثناء .

الثالث : أنه لو صحّ التركيب من لا وإنْ المخففة لم يلزم نصب ما ولي (إلّا) في موضع ما ، ولكان غير النصب[4] به أولى ، كما كان قبل التركيب ، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب ، لازدياد الضعف بالتركيب ، وأمر ما ولي (إلا)[5] بخلاف ذلك ، فبطل التركيب .

الرابع : أنه لو صح التركيب وكون المنصوب منصوبا بعد (إلا) بإنّ على حدّ نصبه بإنّ لوجب ألّا يتمّ الكلام بالمنصوب مقتصرا عليه ، كما لا يتم به بعد إنّ ، لأن العامل المنقوص لا ينقص عمله .

وعزا السيرافي مذهبا خامسا إلى الكسائي ، وهو نصب ما بعد إلا بأنّ[6] مقدّرة[7] ؛ وهو قول في غاية من الضعف ، لأنه مبنيّ على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة

---

(١) في ع : أعني أو استثني ، زيادة لا مكان لها .

(٢) الهمع : ٣/ ٢٥٣.

(٣) في ع : وتجدد .

(٤) في الاصل ، ط : الناصب ، والتصويب من ع ، ظ .

(٥) الا ، ساقطة من ظ .

(٦) بأن ، ساقطة من ظ .

(٧) الهمع : ٣ / ٢٥٣.

إليه ، ولأنه لو سلم تقدير (أنّ) للزم أن يكون لها عامل يعمل فيها ، لأنها مع ماتعمل فيه في تأويل مصدر ، فيجعل الذي عمل[1] فيها عاملا فيما قدرت من أجله ويستغني عنها . وأيضا لو كانت ، (أنّ) مقدّرة لم يتمّ الكلام بمنصوبها مقتصرا عليه ، كما لا يتم بها إذا ذكرت ، لأن العامل إذا حُذف لا يُختصر[2] عمله .

(ص) فإن كان المستثنى بإلّا متصلاً[3] مؤخرا عن المستثنى

منه المشتمل عليه نهي أو معناه[4] أو نفي صريح أو مؤوّل ،

غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختير فيه متراخيا النصب،

وغير متراخ الاتباع إبدالا عند البصريين ، وعطفا عند

الكوفيين . ولا يُشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه

خلافا للفراء ، ولا في جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب،

خلافا لبعض القدماء .

واتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب ،

خلافا للمازني في العكس .

ولا يُتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية

إلا باعتبار المحل .

(ش) قد تقدّم أن حكم[4] المستثنى بإلّا إذا ذُكر[5] المستثنى منه النصبُ مطلقا ، وأن المراد بالإطلاق الموجب وغير الموجب ، والغرض الآن تبيين المواضع التي يُشرك[6] فيها بين النصب ، والبدل ، فإذا أُحصيت عُلم أنّ لِما سواها النّصب متعينا ،

---

(١) في ظ: يعمل .

(٢) في ط، ع : " لا يختص " ، تحريف .

(٣) بعدها في الاصل : ومعناه ، زيادة لا معنى لها .

(٤) في ع : أو معنا ، وفي ظ، ساقطة .

(٥) حكم ، ساقطة من ع ، ظ .

(٦) في الاصل ، ط: ذكرت ، والمثبت من ع ، ظ .

وبدأت من المواضع[1] المشاركة بما يكون فيه البدل راجحا ،فلذلك قلت : فإن كان المستثنى بإلّا متّصلا،[2] فأخرت الكلام على المستثنى المنقطع ،فإنّ النصب فيه راجح أو واجب ، وكذلك المستثنى المقدم ،ولذلك[3] قلت: متصلا مؤخرا ،وسنبين[4] ذلك كله إن شاء الله تعالى .

وقيّدت المستثنى منه المجوّز فيه النصب والبدل ،بالمشتمل[5] عليه نهي أو معناه[6] / أو نفي صريح[7] احترازا من الموجب نحو: ذهبوا[8] إلّا زيدا ،وستظفرون إلّا عمرا .(١١٣/ب)

وقلت : المشتمل عليه ، ولم أقل :الكائن معه ،أو نحو ذلك ، تنبيها على / أن/[9] النهي أو النفي ،قد يوجد ولا يكون له حكم ،لكونه منقوضا،[10] نحو: لا تأكلوا إلّا اللحم إلا زيدا ، وماشرب أحد إلّا الماءَ إلا عمرا ،فإن هذا وأمثاله بمنزلة مالا نهي فيه / ولا نفي/[11] إذ المراد : كُلوا اللحم إلا زيدا ، وشربوا الماء إلا عمرا ومن هذا القبيل : مامررت بأحد إلا[12] قائما إلا أخاك ،ذكره أبو علي في التذكرة وقال :لا يجوز كون (قائم) صفة لأحد ،لأن إلا / لا/[13] تعترض بين الصفة والموصوف ـ ولا كونه

---

(١) في ع : مواضع .

(٢) في ع : منصوبا ، تحريف .

(٣) في ع : فلذلك .

(٤) في ع : وسيان .

(٥) في الاصل : والمشتمل ،تحريف ، والمثبت من ط،ع ، ظ.

(٦) أو معناه ،ساقطة من ظ .

(٧) صريح ،ساقطة من ظ .

(٨) في ع ،ظ : اذهبوا .

(٩) تكملة من ط،ع ، ظ.

(١٠) في الاصل ،ط : منقوصا ،بالصاد ،تصحيف ،وفي ظ،مهملة ، والمثبت من ع .

(١١) تكملة من ع ،ظ .

(١٢) إلا :ساقطة من ط .

(١٣) تكملة من ط،ع ،ظ .

حالا من التاء ،لأن معنى : مامررت إلا قائما ، مررت قائما ، ولو قلت : مررت قائما بأحد ،لم يجز ،فكذا مافي معناه . وإذا بَطَلَ هذا[١] ثبتَ أنّ[٢] (قائما) حال من (أحد)و(أخاك) منصوب به[٣]،[٤] لأنه بعد إيجاب .

(وأشرت بالمشتمل عليه نهي[٥] أو معناه ، إلى قول عائشة رضي الله عنها : « نُهي عن قتل جِنّان[٦] البيوت إلا الأبترُ وذو الطُّفْيَتَيْن[٧]» . فإنّه محمول على تقدير لا يُقتل جِنّان[٨] البيوت إلّا الأبتر[٩])[١٠].

والنفي الصريح ظاهر، والمؤول ،كقوله تعالى : ﴿ومَنْ يَغْفِرُ الذُّنوبَ إلّا اللهُ﴾[١١]، و﴿مَنْ يَقْنَطُ من رَحْمَةِ ربِّه إلّا الضَّالُّون﴾[١٢] فهذا وأمثاله استفهام في اللفظ ونفي في المعنى ،فالله : بدل من الضمير في (يغفر) ،والضّالّون : بدل من الضمير في (يقنط) .وأكثر مايكون معنى النفي في الاستفهام إذا كان بهَلْ أو مَنْ ،وقد يكون [في][١٣] الاستفهام بأي ،ولذلك عطف بعدها بولا ،في قول الشاعر:[١٤]

---

(١) في ظ: هذان .

(٢) في الاصل ،ظ : نسب الى أن ، والمثبت من ع ،ظ .

(٣) في ظ: وتعين نصب (أخاك) لأنه . .

(٤) به ،ساقطة من ع .

(٥) بداية سقط من ظ .

(٦) في ع : نفي ،سهو.

(٧) في ع : حيات ، وفي رواية في المسند : عوامر البيوت .

(٨) أخرجه أحمد في مسنده : ٥/٢٦٢،٦/٢٩،٨٣ .
ويروى : الا الابتر وذا الطفيتين .

(٩) في ع :حيات .

(١٠) نهاية سقط من ظ،سبقت الإشارة اليه .

(١١) الآية(١٣٥) من سورة آل عمران .

(١٢) الآية (٥٦) من سورة الحجر .

(١٣) تكملة من ظ .

(١٤) هو المتنخل ،مالك بن عويمر الهذلي ،شرح أشعار الهذليين :ص : ١٢٨٣، والخصائص: ٢/٤٣٣ .

فإنْ هَبْ فأيّ فتىً في الناس أحْرَزَهُ ∴ عن حَتْفِهِ ظُلمُ دَعْجٍ ولا جَبَلُ

فلو قيل على هذا : أي الناس يبطر بالغنى إلا الجاهلون ، على الإبدال من فاعل يبطر لحسن .

ومن النفي المؤوّل : قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيد ، بمعنى ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، وكذا : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك ، إذا قُصد به النفي . ومن النفي المؤول ، قراءة بعض السلف : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[(١)] لأن قبله ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾[(٢)] فلذلك صار (شربوا منه) بمعنى لم يكونوا منه[(٣)] . ومن النفي المؤول ما أنشد الأخفش من قول الشاعر[(٤)] :

لِدَمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ ∴ أقربُوهُ إلّا الصَّبا والجَنُوبُ[(٥)]

ومن قول الآخر[(٦)] :

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهم منزلٌ خَلَقٌ ∴ عافٍ تَغَيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ[(٧)]

لأن (تغيب) بمعنى : لم يحضر ، و (تغير) بمعنى : لم يبق على حاله .

وقولي : غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ، أشرت به إلى نحو أن يقول قائل : قاموا[(٨)] إلا زيدا ، وأنت تعلم أن الأمر بخلاف ذلك فتحلّ[(٩)] النفي وتأتي بالكلام

---

(١) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة ، قرأ بها ابن مسعود والأعمش ، كما في البحر : ٢/٢٦٦ .

(٢) الآية (٢٤٩) من سورة البقرة .

(٣) في ط : لم يشربوا منه ، تحريف .

(٤) استشهد به المصنف دون نسبة في شرح الكافية : ص ٧١ ، وورد كذلك في الهمع : ١/٢٢٩ ، والمقاصد : ٣/١٠٥ .
ويروى : " إلا الصبا والدبورُ " و " إلا الصبا والجبوبُ " .

(٥) في ط : والجبوب .

(٦) هو الأخطل ، ديوانه : ص ٣٤ ، والمغني : ص ٣٠٥ ، والمقاصد : ٣/١٠٣ .

(٧) في ع : والوتر .

(٨) في ع : أقاموا .

(٩) في ع : فيدخل .

مثل ماكان نطق به المردود عليه فتنصب (زيدا) ولا ترفعه ، لأنك لم تقصد معنى : ماقام إلا زيد ، وكذا إذا قال لي : عندك مائة إلا درهمين ، فأردتَ جحد ما ادّعاه ، فإنك تقول : مالك عندي مائة إلا درهمين ، فيكون هذا بمنزلة قولك : مالك عندي الذي ادعيته ، ولو رفعت الدرهمين [لكنت][1] مقرًا بهما جاحدا الثمانية[2] وتسعين ، لأنّ المستثنى المبدل مما قبله في حكم الاستقلال ، فكأنك قلت إذا رفعت[3] : مالك عندي إلا درهمان . وإذا اجتمع في المستثنى بإلا جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر وكونه مشتملا عليه نهيٌ أو نفي صريح أو مؤوّل ، وكونه غير مردود به كلام وغير متراخ اختير اتباعه بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي ؟ ، وأجاب السيرافي بأن قال : هو بدل منه [في][4] عمل العامل فيه ، وتخالفهما[5] بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه . وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب.

قلت : ولمقوي[6] العطف أن يقول : تخالف الموصوف والصفة ، كَلَا تخالُفٍ[7] ، لأن نفي الكرم واللبابة إثبات لضديهما ، وليس كذلك[8] تخالف المستثنى والمستثنى منه ، فإن جعل زيد بدلا من أحد ، إذا قيل : مافيها أحد إلا زيد ، يلزم منه عدم

---

(١) تكملة من ع ، ظ ، وفي ط : بكنت .

(٢) في ظ : ثمانية .

(٣) في ط : فكأنك اذا قلت اذ ر فت ، ركيك ، وفي ع ، ظ : فإنك قلت اذا رفعت .

(٤) تكملة من ع ، ظ .

(٥) في ع : ويخالفهما .

(٦) في ع : ويقوي .

(٧) في الأصل ، ع : كما يخالف ، وفي ط : كما لو لم يتخالف ، والمثبت من ظ .

(٨) في الاصل ، ط : وليس لضديهما ، والمثبت من ع ، ظ .

النظير، إذ لا بدل في غير محل النزاع إلا وتعلق العامل به مساو لتعلقه بالمبدل منه ، والأمر في (زيد) و (أحد) بخلاف[1] ذلك ، فيضعف كونه بدلا ، إذ ليس في الإبدال ما يشبهه، وإن جُعل معطوفا لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات ، بل يكون نظير المعطوف بلا وبلْ ولكِنْ ، فكان جعله معطوفا أولى من جعله بدلا ./ وإنما رجّح الإتباع في غير الإيجاب على النصب / لأن معناه ومعنى النصب واحد ، (١١٤/أ) وفي الإتباع تشاكل اللفظين ، فإن تباعدا تباعُدا بيّنا رجّح النصب ، كقولك : ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع[2] الناس إلّا زيدا ، ولا تنزل[3] على أحد من بني تميم إذا جئتهم إلا قيسا[4] ؛ لأنّ سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل ، وقد ضعف داعيه بالتباعد ، والأصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا يُختَلَى خلاها ولا يُعضَدُ شَوكُها " فقال له العباس يارسول الله إلا الإذخِرَ " فقال : " إلّا الإذخِرَ "[5] . وقد يكون من هذا : " مالِعَبدي المؤمنِ عِندي جزاءٌ إذا قبَضْتُ صَفِيَّهُ[6] من أهل الدنيا ثمَّ احتَسَبَهُ إلّا الجَنَّةُ "[7] وإليه الإشارة بقولي : اختير [فيه][8] متراخيا النصبُ[9] ، وغيرُ متراخٍ الإتباع.

---

(١) في ظ: يخالف .

(٢) في الاصل ، ط : ينفع ، والمثبت من ع ، ظ .

(٣) في ط: ينزل .

(٤) في الاصل ، ط : ان وافيتهم إلا تميما ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، في باب وقال الليث . . من كتاب المغازي : ٥/١٩٤ .

(٦) في الاصل ، ط : فيتصب بصبيه ، والمثبت من ع والبخاري .

(٧) أخرجه البخاري في باب العمل الذي يبتغى به وجه الله من كتاب الرقاق ، فتح الباري : ١١ / ٢٤٢ ،
وسقط الحديث من ظ .

(٨) تكملة من ع ، ظ .

(٩) في الاصل ، ط : بالنصب ، والمثبت من ع ، ظ .

وعلل قوم هذا النوع بعروض الاستثناء ، قال ابن السراج : فإن لم تقدّر البدل وجعلت قولك :[١] ماقام أحد ، كلاما تاما لا يُنوى فيه الإبدال من (أحد) ثم استثنيت - نصبت فقلت : ماقام أحد إلا زيدا / فعلى هذا /[٢] يكون للزوم النصب بعد النفي سببان :[٣] التّراخي وعروض الاستثناء[٤].

وجواز النصب عند الفراء مع صحة الإتباع مشروطٌ بتعريف المستثنى منه،[٥] كقوله تعالى : ﴿ مافَعَلُوهُ إلا قليلٌ مِنْهُم ﴾[٦] فالنصب في مثل هذا جائز بإجماع ، لأن المستثنى منه معرفة بخلاف قوله تعالى : ﴿ ولَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهداءُ إلّا أنفسُهُم ﴾[٧] فإن الاستثناء فيه من نكرة ، فيلزم فيه على مذهب الفراء الإتباع . ولا حجّة له ، لأنّ النصب هو الأصل والإتباع داخل عليه ، وقد رجّح عليه لطلب المشاكلة ، فلو جُعل بعد ترجيحه عليه مانعا منه لكان ذلك إجحافا بالأصل ، فضُعّف بهذا الاعتبار قول الفراء .

وقد يُردّ عليه أيضا بقوله تعالى : ﴿ ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أحدٌ الّا امرأتَكَ ﴾[٨] في قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو،[٩] على أن يجعل (امرأتك) مستثنى من (أحد) لا من (الأهل) ليتفق القراءتان[١٠] في الاستثناء من شيء واحد ، ولأنه قد قيل : إنه أخرجها معهم وأمر ألّا يلتفت منهم أحد إلا هي ، فلما سمعت هدّة العذاب التفتت وقالت

---

(١) في الاصل ، ط : وجعلته كقولك ، والتصويب من ع ، ظ والأصول .

(٢) تكملة من ع ، ظ والأصول .

(٣) في الاصول : شيئان ، بدل : سببان .

(٤) الأصول : ١/ ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، وتلاحظ الحاشية (٣) في الصفحتين المذكورتين لوجود التكملة فيهما .

(٥) الهمع : ٣/ ٢٥٤ .

(٦) الآية (٦٦) من سورة النساء .

(٧) الآية (٦) من سورة النور .

(٨) الآية (٨١) من سورة هود . وقراءة ابن كثير وأبي عمرو برفع (امرأتك) . الكشف : ١/ ٥٣٦ .

(٩) حيث قرآها برفع (امرأتك) . الكشف : ١/ ٥٣٦ .

(١٠) في ع : ليتفق القراء بأن ، تحريف .

ياقوماه ، فأدركها حَجَرٌ فقتلها . (ويمكن في قراءة ابن كثير وأبي عمرو[1] أن يجعل (امرأتك) مبتدأ ، و(إنه مصيبها ما أصابهم) خبره والاستثناء منقطع)[2] .

وقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول : " مامررت بأحد إلّا زيدا " و " ما أتاني أحدٌ إلا زيدا "[3] بالنصب بعد النكرة . وهذا يقتضي[4] / جواز[5] ما ادّعى الفراء امتناعه ، فرأيه في المسألة مردود ، وباب الإصابة عنه مسدود .

وحكى سيبويه عن من لم يسمه أنّ المنفي[6] إذا جاز في لفظه[7] الإيجاب ، لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء نحو : ما أتاني القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلة : أتاني القوم إلا أباك[8] . وردّ ذلك سيبويه وهو بالردّ حقيق ، لمخالفة السّماع والقياس ، فمن السّماع الدالّ على البدل ، قوله تعالى : ﴿ مافعلوه إلّا قليلٌ منهم ﴾[9] و (فعلوه) يقع في الإيجاب ، وأما القياس فإنه يقتضي جواز البدل أيضا ، وذلك أن[10] المسوّغ للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه وإقامة المستثنى مقامه وذلك موجود في نحو (ماأتاني القوم إلا أبوك ، كما هو موجود في[11]) ماأتاني[12]

---

(١) وقراءتهما برفع (امرأتك) . الكشف : ١/٥٣٦ .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من ظ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣١٩ .

(٤) في ع ، ظ : نقض .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ع : النفي .

(٧) في ط : لفظ .

(٨) الكتاب : ٢ / ٣١١ .

(٩) الآية (٦٦) من سورة النساء .

(١٠) في الاصل : لأن ، والمثبت من بقية النسخ .

(١١) مابين الحاصرتين ساقط من ظ .

(١٢) في ط : ماأتى .

أحد إلا أبوك ، فوجب تساويهما في الحكم بجواز البدل ، كما تساويا في تضمن المسوغ[(١)].

وإذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو: مافيها أحد إلا زيد خير من عمرو ، فالإتباع عند سيبويه[(٢)] والمبرد أولى من النصب[(٣)] ، ومذهب المازني عكس ذلك[(٤)]. والصحيح ماذهب إليه سيبويه ، لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقدم[(٥)] عليها ، ولأن المستثنى في نحو: ماجاء أحد إلا زيد[(٦)] ، إنما رجّح اتباعه على نصبه ، لأنه إذا أتبع شاكل[(٧)] ماقبله لفظا ، ولم يختلف المعنى ، فإذا أتبع/ صفة متبوعه شاكل ماقبله ومابعده[(٨)] ، فكان إتباعه متوسطا أولى من إتباعه غير متوسط . قال المبرد: وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد طرحته[(٩)] من لفظي ، وإن كان في المعنى موجودا ، فكيف أنعت ماقد سقط ؟ قال المبرد : والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنما[(١٠)] يراد لمعناه[(١١)]. والمعنى الصحيح أنّ البدل والمبدل منه موجودان معا ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط ، فإن المبدل منه بمنزلة ماليس في الكلام[(١٢)].

---

(١) في الاصل : التسوع ، وفي ط : التوسع ، والمثبت من ع ظ .

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٣٦ .

(٣) وهو ماصرح به المبرد في المقتضب: ٤/ ٤٠٠ ، لكن المصنف في شرحه على الكافية : ٢/ ٧٠٦ ، عزا اليه مذهب ترجيح النصب على الاتباع .

(٤) المقتضب : ٤/ ٣٩٩ .

(٥) في الاصل ، ط : بالمقدم ، والتصويب من ع ، ظ .

(٦) في ع : زيدا ، سهو .

(٧) في ط: يشاكل .

(٨) في ع : وبعد .

(٩) في المقتضب : اطرحته .

(١٠) بعدها في ع : يقع ، ولامعنى لها .

(١١) في الاصل ، ط : بمعناه ، والتصويب من ع ، ظ والمقتضب .

(١٢) المقتضب : ٤/ ٣٩٩ .

ولا يُتبع المستثنى منه إن كان مجرورا بمن الزائدة على اللفظ ، بل على المحل ، وكذا المجرور بالباء الزائدة ، وكذا اسم (لا) المحمولة على (إنّ) فمثال الأول : مافيها من أحد إلا / زيدٌ ، ومثال الثاني : "ليس زيد بشيء إلّا شيئا لا يُعبأ بــه". (١١٤/ب) ومثال الثالث : "لا إله إلا اللهُ" ، فرفعت البدل من (أحد) لأنه في موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتجره ، لأنه معرفة موجب و (من) الزائدة لا تجر إلا منكرا غير موجب ، ونصبت البدل من (شيء) لأنه في موضع نصب بليس ، ولم تحمله على اللفظ فتجره ، لأنه خبر موجب ، ولا عمل للباء الزائدة في خبر موجب . ورفعت البدل من اسم (لا) لأنه في موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه ، لأنه معرفة موجب و (لا) إنما تعمل في منكر منفي .

ومن الإتباع على محل المجرور بالباء الزائدة قول الشاعر:(١)

أَبَنِيْ لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ ∴ إلّا يَدًا لَيْسَتْ لَها عَضُدُ

(ص) وأجاز التميميون إتباعَ المنقطع / المؤخّر(٢) إن صحّ إغناؤه عن المستثنى منه ، وليس من تغليب العاقل على غيره فيُخصّ(٣) بأَحَدٍ وشبهه ، خلافا للمازني . وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلّا الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أُتبع الضمير جوازا(٤) وصاحبه اختيارا(٥) ؛

---

(١) نُسب لاثنين من الشعراء هما : طرفة في ديوانه :ص ١٤٧ ، وفيه التخريج ، وأوس بن حجر في ديوانه :ص ٢١ ، مع التخريج .
وانظر الكتاب : ٢ / ٣١٧ ، وشرح المفصل : ٢/ ٩٠ ، والمقتضب: ٤/ ٤٢١ .

(٢) تكملة من ظ والتسهيل ، وفي التسهيل : المتأخّر.

(٣) في ع : فتختص .

(٤ ، ٥) في ع : جواز وصاحبه اختيار ، سهو.

وفي حكمهما[1] المضاف والمضاف إليه في نحو: ماجاء
أخو[2] أحد إلا زيدٌ. وقد يُجعل المستثنى متبوعا
والمستثنى منه تابعا، ولا يقدَّم دون شذوذ المستثنى
على المستثنى منه والمنسوب إليه معا، بل على أحدهما
[وماشذَّ من ذلك فلا يُقاس عليه خلافا للكسائي][3].

(ش) لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخّر من مستثنيات إلا في غير الإيجاب من الإتباع ما للمتصل، فيقولون: مافيها أحد إلا وتدٌ، كما يقول الجميع: مافيها أحد إلا زيد ويقرءون: ﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾[4] بالرفع إلا من لقّن بالنصب.
وعلى لغتهم قول الراجز:[5]

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنِيسُ .:. إِلّا اليَعافِيرُ وإِلّا العِيسُ

ومنه قول الفرزدق:[6]

وَبِنتِ[7] كريمٍ قَدْ نَكَحْنا ولم يَكُنْ .:. لنا خاطِبٌ إِلّا السِّنانُ وعامِلُه

---

(١) في نسخ التحقيق: حكمها، والتصويب من التسهيل.
(٢) في ع: أحد أحد، تحريف.
(٣) تكملة من ع والتسهيل.
(٤) من الآية (١٥٧) من سورة النساء، قرأ بها ابن عمير، كما في شواذ القراءة للكرماني: ص ٦٦.
(٥) هو جران العَوْد، ديوانه: ص ٩٧، والكتاب: ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢، والمقتضب: ٤/ ٤١٤، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٩، ٣/ ٢٧٣، والإنصاف: ص ٢٧١، وشرح المفصل: ٢/ ٨٠، ١١٧، ٧/ ٢١، ٨/ ٥٢، ٥٢٠، وشرح شذور الذهب: ص ٢٦٥، والمقاصد: ٣/ ١٠٧، والخزانة: ٤/ ١٩٧، ١٩٩.
(٦) المقاصد: ٣/ ١١٠، وشرح الأشموني: ٢/ ١٤٧، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع.
(٧) في ع: وبنت.

ويلحق[(١)] بهذا إتباع[(٢)] أحد المتباينين الآخر[(٣)] نحو: ماأتاني[(٤)] زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه، وهما من أمثلة سيبويه[(٥)]، والأصل: ماأتاني أحد إلا عمرو، وماأعانه أحد إلا إخوانه، فجعل مكان (أحد) بعض مدلوله وهو زيد، وإخوانكم، ولو لم يذكر الدخلاء[(٦)] في مَن نُفي عنه الإتيان والإعانة، لكن ذُكرا توكيدا لقسطهما من النفي ورفعا لتوهّم المخاطب أن المتكلم لم يعرض له هذا الذي أكد به فذكره توكيدا. واستشهد سيبويه [على هذا][(٧)] بقول الشاعر[(٨)]:

والحربُ لايَبْقَى لجا ... حِمِها التَّخَيُّلُ والمِراحُ

إلا الفَتَى الصَّبّارُ[(٩)] في النَّـ ... ـجَداتِ والفَرَسُ الوَقاحُ

ويقول الآخر[(١٠)]:

عَشِيَّةَ لاتُغْنِي الرِّماحُ مكانَها ... ولا النَّبْلُ إلا المَشْرَفيُّ المُصَمِّمُ

وشرط الإتباع في هذا النوع أن يستقيم حذفُ المستثنَى منه والاستغناء عنه بالمستثنى، وهذا الشرط موجودٌ في كلّ مامثّلت به، فإن لم يُوجد الشّرط تعيّن

---

(١) في ظ: ويلتحق.

(٢) في الاصل، ط، ع: الاتباع، والمثبت من ظ.

(٣) في الاصل: للآخر، والمثبت من ط، ع، ظ.

(٤) في ط والاصل: ماأتى، والمثبت من ع، ظ.

(٥) الكتاب: ٣/ ٣٢٥.

(٦) في الاصل، ط: الرّجلان، تحريف، والمثبت من ع، ظ.

(٧) زيادة من ظ.

(٨) نُسب لسعد بن مالك وللحارث بن عباد شرح الحماسة: ص ٥٠١، ٥٠٢، والكتاب: ٢/ ٣٢٤، والخزانة: ١/ ٢٢٥، ٢/ ٤.

(٩) في ع، ظ: المصبار.

(١٠) هو ضِرار بن الأزور، الكتاب: ٢/ ٣٢٥، المقاصد: ٣/ ١٠٩، الخزانة: ٢/ ٥.

النصب عند الجميع كقوله تعالى : * لا عاصِمَ اليومَ مِنَ امرِ اللّهِ إلّا مَنْ رَحِمَ * [١] فَمَنْ رَحِمَ في موضع نصب على الاستثناء ، ولا يجوز منه الإتباع ، لأن الاستغناء به عما قبله ممتنع إلا بتكلف ، [٢] ومن هذا القبيل قول الشاعر: [٣]

ألا لا مُجيرَ اليومَ مِمّا قضتْ بهِ ∴ صَوارِمُنا إلّا امرءًا دانَ مُذْعِنا

وما اتبع من المنقطع عند التميميين ملتزم النصب عند الحجازيّين ، ولهذا أجمع القراء على نصب * إلّا اتّباعَ الظّنِّ * [٤] كما اجمعوا على نصب * ماهذا بَشَرًا * [٥] لأنّ القرآن نزل بلغة الحجازيين إلا قليلا ، فمن القليل المنزل بلغة التميميين ادغام * وَمَنْ يُشاقِّ اللهَ * [٦] في سورة الحشر ، و * مَنْ يَرْتَدَّ [٧] مِنْكُم عَنْ دِينِه فسوفَ يأتي اللّهُ بِقَوْمٍ * [٨] في قراءة غير نافع وابن عامر ، [٩] فإنّ الإدغام في المجزوم والأمر [من المضاعف] [١٠] لغة تميم ، و[لذلك قلّ] [١١] والفك لغة [أهل] [١٢] الحجاز ، ولذلك كثر نحو: * وَمَنْ يَرْتَدِدْ [١٣] منكم عن دينه فيمت * [١٤] و * فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الذي عَلَيْهِ الحَقُّ * [١٥] و * فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بالعَدْلِ * [١٦] و * يُحبِبْكُمُ اللّهُ * [١٧] و * يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ * [١٨]

---

(١) الآية (٤٣) من سورة هود .

(٢) في الاصل : بتكليف ، تحريف ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/ ٥٦٣ .

(٤) الآية (١٥٧) من سورة النساء .

(٥) الآية (٣١) من سورة يوسف .

(٦) الآية (٤) من سورة الحشر .

(٧) في الأصل ، ع ، ظ ، يرتدد .

(٨) الآية (٥٤) من سورة المائدة .

(٩) الكشف : ١/ ٤١٢ .

(١٠) تكملة من ع ، ظ .

(١١) زيادة من ع ، ظ .

(١٢) زيادة من ع ، ظ .

(١٣) في ظ ، ع : يرتد .

(١٤) الآية (٢١٧) من سورة البقرة .

(١٥) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

(١٦) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

(١٧) الآية (٣١) من سورة آل عمران ، وفي الاصل ، ظ: يحبيكم ، تحريف .

(١٨) الآية (١٢٥) من سورة آل عمران .

* مَنْ يَغْلُلْ يأتِ بِما غَلَّ يومَ القيامةِ *[1]، و * مَنْ يُشاقِقْ *[2] في النساء والأنفال و * مَنْ يُحادِدْ *[3] و * مَنْ يُضْلِلِ *[4] و * استَفْزِزْ *[5] و * فَلْيَمْدُدْ *[6] و * احْلُلْ عُقْدَةً *[7]، و * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي *[8] و * مَنْ يَحْلِلْ عليهِ غَضَبِي *[9] وهو كثير.

وزعم الزمخشري أن قوله تعالى : * قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ في السَّماواتِ والأرضِ الغَيْبَ إلا اللهُ *[10] استثناء منقطع جاء على لغة تميم ، لأنّ الله تعالى وإن صحّ الإخبار عنه بأنه في السموات والأرض ، فإنما ذلك على المجاز ، لأنه مقدّس عن الكون في مكان بخلاف غيره ، فإنه إذا أُخبر عنه[11] بأنه في السماء أو في الأرض فإنه كائن فيها حقيقة ، ولا يصحّ حمل اللفظ في حال واحد على الحقيقة والمجاز. والصحيح عندي أن الاستثناء في الآية متصل و (في) متعلقة[12] بغير (استقر) من / الأفعال المنسوبة على الحقيقة (١١٥/أ) إلى الله تعالى وإلى المخلوقين كذُكِر[13] ويذكر، فكأنه قيل : لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض الغيبَ إلّا الله. ويجوز تعليق (في) باستقرّ مسندا إلى مضاف حُذف وأُقيم المضاف إليه مقامه والتقدير:[14] لا يعلم من استقرّ ذكره في السماوات والأرض الغيب

---

(١) الآية (١٦١) من سورة آل عمران .
(٢) الآية (١١٤) من سورة النساء ، و ١٣ من سورة الأنفال .
(٣) الآية (٦٣) من سورة التوبة .
(٤) الآية (١٨٦) من سورة الأعراف ، وغيرها .
(٥) الآية (٦٤) من سورة الإسراء .
(٦) الآية (٧٥) من سورة مريم .
(٧) الآية (٢٧) من سورة طه .
(٨) الآية (٣١) من سورة طه .
(٩) الآية (٨١) من سورة طه .
(١٠) الآية (٦٥) من سورة النمل .
(١١) في الاصل ، ط: فإذا أُخبر، والتصويب من ع ، ظ .
(١٢) في ع : معلّقة .
(١٣) في الأصل ، ط : تذكر ، وفي ع : لذكر، تحريف . والتصويب من ظ .
(١٤) في ع ، ظ : والاصل .

إلا الله ، ثم حُذف الفعل والمضاف واستتر الضمير لأنه مرفوع[(١)]، هذا على تسليم امتناع[(٢)] إرادة الحقيقة والمجاز في حال واحدة ، وليس عندي ممتنعا لقولهم : " القلم أحدُ اللسانين والخالُ أحدُ الأبوين[(٣)] "، وقوله[(٤)] تعالى : ﴿ إنّ اللهَ وملائكتَهُ يُصلّون[(٥)] ﴾، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : " الأيدي ثلاث يَدُ اللهِ ، ويَدُ المُعطي ويَدُ السائلِ[(٦)] ".

وزعم[(٧)] المازني أن اتباع المنقطع من تغليب ما يعقل على ما لا يعقل ، قال ابن خروف قاصدا هذا المذهب : وهو فاسد لأنه لا يتوهّم ذلك إلا في لفظ أحد والذي يبدل منه في هذا الباب وليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى[(٨)]، انقضى كلامه .

قلت : وقد يكون قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع اسم ظاهر، ومضمر يعود إليه ، فيخير المستثنى بين إتباع الظاهر وإتباع المضمر مع ترجيح إتباع الظاهر، وذلك في نحو : ما أحدٌ يقول ذلك إلا زيد ، وما حسبتُ أحدًا يفعل ذلك إلا زيدا ، وما كان أحد يجترئ عليك إلا زيد ، فلك أن تجعل زيدًا تابعا للمضمر، ولك أن تجعله تابعا لما يعود إليه المضمر، وهو أولى ، لأنّ المسوّغ للإتباع هو النّفي ، وهو أقرب إلى المَعُود[(٩)] إليه

---

(١) في ظ : لكونه مرفوعا .

(٢) في ع : الامتناع ، سهو .

(٣) جنى الجنتين : ص ١٥٠ .

(٤) في ع : ولقوله .

(٥) الآية (٥٦) من سورة الأحزاب .

(٦) سبق الاستشهاد به في أول الكتاب بلفظ : فيدُ الله العليا . . ويد السائل السفلى ، المسند : ٣/٤٧٣ .

(٧) قبلها في ع : " ويمكن أن يكون (من في السموات) في موضع نصب ، و (الغيب) بدل اشتمال ، والفعل مفرّغ لما بعد إلا ، فيكون المعنى : لا يعلم غيب من في السموات والأرض إلا الله ، وهذا وجه صحيح الاعراب ، والمعنى بإجماع ".

(٨) في ع : تحصى .

(٩) في ط ، ع : العود .

منه إلى العائد ، وجاز إتباع العائد، لأن الذي عمل فيه خبر ما دخل عليه النفي ، وإذا دخل نفي على ذي خبر فالخبر هو المنفي . ومما اتبع فيه الضمير مع كون الاستثناء منقطعا قول الشاعر:[١]

في لَيْلَةٍ لا نَـرى بها أحدًا .·. يَحْكِي عَلينا إلّا كَواكِبُهـا

فكواكبها : تابع لفاعل[٢] يحكي ، ونرى : بمعنى نعلم ، ويحكي : جملة وقعت مفعولا ثانيا ، ولذلك جاز إتباع فاعلها . ومعنى يحكي علينا : يُخبر عنا ، وحكم صفة المخبر عنه بعد النفي حكم الخبر، أعني في التأثر بالنافي وصحة اتباع ضمير يشتمل عليه كقولك : مافيهم أحد تخذتُ عنده يدًا إلّا زيد ، بالرفع ، على اتباع المبتدا ، وإلّا زيد ، بالخفض ، على اتباع الضمير الذي اشتملت عليه الصفة ، لأن المعنى : ماتّخذتُ[٣] عند أحد يدا إلا زيدٍ ، فلو كان الضمير في غير خبر وغير صفة مخبر عنه امتنع اتباعه ، ولزم اتباع الظاهر كقولك : ماشكر رجل أكرمته إلا زيدٌ ، ومامررت برجل[٤] أعرفه إلا عمرٍو ، لأنّ المعنى : ماشكر ممن أكرمتهم إلا زيد ، وما مررت بمن أعرفهم إلا بعمرٍو ، فلا تأثير للنفي في : أكرمت ، ولا في : أعرفه ،[٥] فهما[٦] مثبتان[٧] ، فلذلك امتنع إتباع معموليهما . وهذا / الذي /[٨] فصلته منبه عليه بقولي : وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتبع الضمير جوازا ، وصاحبه اختيارا .

---

(١) هو عدي بن زيد ديوانه : ص ١٩٤ ، وفيه التخريج ، وانظر الكتاب: ٢ / ٣١٢ .

(٢) في الأصل ، ط: لعامل ، والمثبت من ع ، ظ.

(٣) في ع ، ظ : ماتخذت .

(٤) في ظ: بأحد .

(٥) في ع ، ظ : أعرف .

(٦) في ع ، ظ : بل هما .

(٧) في الاصل : متباينان ، تحريف ، والمثبت من ع ، ط ، ظ.

(٨) تكملة من ع ، ظ .

ثم قلت : وفي حكمهما المضاف والمضاف إليه في نحو: ماجاء أخو أحدٍ إلا زيد ، أي في حكم الظاهر والمضمر المتقدم ذكرهما ، المضاف والمضاف إليه ، [في المثال المذكور، فلك أن تقول : ماجاء أخو أحد إلا زيدٌ ، بالرفع ، مبدلا من المضاف ، ولك أن تقول : ماجاء أخو أحد إلا زيدٍ ، بالخفض مبدلا من المضاف إليه] (١) كما قلت : مافيهم أحد تخذتُ عنده يدا إلا زيدٌ وإلا زيدٍ .

ثم قلت : وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا ، فنبّهت بذلك على قول سيبويه : حدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون : مالي إلا أبوك ناصرٌ (٢) ، فيجعلون (ناصرا) (٣) بدلا ، قال سيبويه : وهذا مثل قولك : مامررت بمثلك أحدٍ (٤).

قلت : ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت رضي الله عنه (٥) :

لأنَّهم يَرْجُونَ مِنْهُ شَفاعةً ∴ إذا لَمْ يَكُنْ إلا النَّبِيُّونَ شافِعُ

وأنشد الفراء (٦) :

مُقَزَّعٌ (٧) أَطْلَسُ الأَطْمارِ لَيْسَ لَهُ ∴ إلا الضِّراءُ وإلّا صَيْدُها نَشَبُ

ثم قلت : ولا يقدم المستثنى دون شذوذ (٨) على المستثنى منه والمنسوب إليه معا ، بل على أحدهما ، فنبهت بذلك على جواز : قام إلا زيدا القومُ ، والقوم إلا زيدا ذاهبون ، وفي الدار إلا عمرًا أصحابُك وضربت إلا زيدًا القومَ ، ولهذا قلت : والمنسوب إليه ، لأن المنسوب يتناول المسند نحو: قام إلا زيدا القوم ، والواقع نحو: ضربت ،

---

(١) تكملة من ع ، ظ .

(٢) ، (٣) الذى في الكتاب : (أحد) و(أحدا) .

(٤) الكتاب : ٢/٣٣٧ .

(٥) ديوانه : ص ٢٦٧ وفيه التخريج .

(٦) لذي الرمة ، ديوانه : ١/ ١٠٠ وفيه التخريج .
وروايته في الديوان بنصب (الضراء) وعليه يزول الاستشهاد به على المسألة .

(٧) في ع : مقدع .

(٨) دون شذوذ ، ساقطة من ظ .

وفهم من ذلك امتناع : إلا زيدا قام القومُ ، ونحوه ، وذلك أنّ المستثنى جار من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة من الموصوف بها ، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه ، فكما لا يتقدمان على متبوعهما،(١) كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا تقدم(٢) مايشعر به مما هو مسند(٣) إليه ، أو واقع عليه ، كقولك : ضربت إلّا زيدا القومَ ، وهو ضعيف ، / لأن طلبَ الفعل لِما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة ، فتقدّم ما يطلب (١١٥/ب) المستثنى منه وهو عمدة بمنزلة تقدمه بنفسه ، وليس كذلك [تقدم](٤) ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة .

وقال الأخفش لو قلت : أينَ إلّا زيدا قومُك ، وكيف إلّا زيدا قومك ، لجاز ، لأنّ هذا بمنزلة : أهاهنا إلّا زيدا قومُك .

قلت : وقد يكون المستثنى منه جائز التقديم فيُقدّر وقوعه مقدّما ، ويقدّم لذلك المستثنى عليه وعلى ماعمل فيه وأُسند إليه ، فمن ذلك قول الشاعر :(٥)

خَلا اللهِ لا أَرْجو سِواكَ وإنَّما ∴ أَعُدُّ عِيالي شُعْبَةً(٦) مِنْ عِيالِكا

قدر أنه قال : سِواك خلا الله لا أرجو ، فاستجاز مع المقدر مايُستجاز(٧) مع المحقق ، ومثله قول الراجز :(٨)

---

(١) في ع : متبوعيهما .

(٢) في ع : تقدمه .

(٣) في الاصل ، ط : المسند .

(٤) تكملة من ع ، ظ .

(٥) هو الأعشى ، ديوانه : ص ٢٠١ ، الهمع : ١/ ٢٢٦ ، المقاصد : ٣/ ١٣٧ ، واللسان (خلا) .

(٦) في ط : شيعة .

(٧) في ط : ماستجاز .

(٨) هو العجاج ، ديوانه : ص ٣١٩ وفيه التخريج . ويروى : بكسر (الجنّ) ، على أنها حرف جر .

وبَلْدةٍ لَيْسَ بها طُـوريٌّ[1] .·. ولا خلا الجِنَّ بها إنْسِـيُّ

فقدّر أنه قال[2] : ولا بها إنسيّ خلا الجِنّ ، وهو استثناء منقطع . وفي تقديم (خلا) إشعار بتقديم (إلا) لأنها الأصل ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل ، وإلى هـذا ونحوه أشرت بقولي : دون شذوذ .

ر وأجاز الكسائي أن يقال : إلا زيدا قام القوم ، وعلى ذلك نبّهت بقولي : وماشذّ من ذلك فلا يُقاس عليه ، خلافا للكسائي[3] . ومن تقديم إلّا على المنسوب إلى المستثنى منه قول أبي الصلت[4] :

كلُّ دِينٍ يومَ القيامةِ عند اللهِ إلّا دينَ الحنيفيةِ بورٌ[5]

وقول الأدلي[6] :

معلم إن الوافد إلا عُويمِرًا .·. هم الكاذبون المخلفوا كُلَّ موعدِ[7]

(ص) ـ فصـل ـ لا يُستثنى بأداة واحدة دون

عطف شيئان ، ومُوهِمُ[8] ذلك بدلٌ ومعمولُ عاملٍ مضمرٍ ،

لا بدلان ، خلافا لقوم . ولا يمتنع استثناء النصـف ،

خلافا لبعض البصريين ، ولا استثناء الأكثر وفاقا للكوفيين .

والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخّر عند توسـط

المستثنى ، وإن تأخّر عنهما فالثاني أولى مطلقـا ،

وإن تقدم فالأوّل أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا

---

(١) في ط : طؤوى .

(٢) في ط : أنه أراد .

(٣) الهمع : ٣/ ٢٦١ .

(٤) ديوان أمية ص ٣٩٣

(٥) في ع : نـور .

(٦) لم أعثر عليه في كتاب .

(٧) تكملة من ع .

(٨) في ط وبعض نسخ التسهيل : وموهما .

أو معنى ، وإن يكنه فهو أولى مطلقا إن لم يمنع مانع ،
وإذا أمكن أن يشترك في حكم الاستثناء مع مايليه
غيره لم يقتصر عليه إن كان العامل واحدا، وكذا إن كان
غير واحد والمعمول واحد في المعنى .

(ش) قال ابن السراج : فإن استثنيت بعد الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين نحو: أعطيت . . . قلت : أعطيت الناس دراهم[١] إلا عمرا ، لأنه لا يجوز أن تقول : إلا عمرا الدنانير ، لأن حرف الاستثناء إنما يُستثنى به واحد[٢]، فإن قلت : ماأعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا، وأردت الاستثناء لم يجز ، فإن أردت البدل جاز، فأبدلت (عمرا) من (أحد) ، و(دانقا) من درهم[٣]، كأنك قلت : ماأعطيت إلا عمرا دانقا[٤].

قلت : حاصل كلامه جواز أن يقال : ماأعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا ، على أن يكون الاسمان اللذان هما[٥] بعد إلا بدلين [لا][٦] منصوبين على الاستثناء . وفي هذا ضعف بيّن ، لأن البدل في الاستثناء ، لابد من اقترانه بإلا ، فكان لذلك[٧] أشبه شيء بالمعطوف بحرف ، فكما لا يقع بعد حرف [عطف][٨] معطوفان ، كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان ، فإن ورد مايوهم ذلك قُدّر ناصب للثاني ، كما يُقدّر خافض للثاني في نحو:

أكُلَّ امرئٍ تحسَبِينَ امرءًا .·. ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا[٩]

---

(١) في الاصول : الدراهم .

(٢) في الاصول : تستثني به واحدا ، على البناء للمعلوم .

(٣) في الاصول : من قولك درهما .

(٤) الاصول : ١ / ٢٨٣ .

(٥) هما ، ساقطة من ظ .

(٦) تكملة من ع ، ظ .

(٧) في ع : كذلك ، تحريف .

(٨) تكملة من ع ، ظ .

(٩) سبق الاستشهاد به في باب كان وأخواتها .

واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي ، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي[1] ، فلا يجوز على القولين : عندي عشرة إلا ستة ، ولا على الأول : عندي عشرة إلا خمسة ، وهو على القول الثاني جائز ، وكلاهما جائز عند الكوفيين وهو الصحيح ، وممن وافقهم ابن خروف ، واستدل بقوله تعالى : * قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ *[2] قال : فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدر ، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل ، والضمير عائد إلى الليل ، والمعنى : قم نصف الليل ، والضمير في (منه) عائد إلى النصف ، وكذا الضمير في (عليه) فالتقدير والله أعلم : قم نصف الليل أو أقلّ منه أو أكثر منه[4] قال : فخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه ولا محيص عنه . قلت : ومن استثناء الأكثر قوله تعالى : * وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ *[5] لأنّ مَنْ سَفِهَ[6] نفسه أكثر ممن لم يسفه [نفسه][7] فإن المراد بمن سفه [نفسه][8] : المخالفون لملّة إبراهيم [وهم][9] أكثر من الذين يتبعونها . ومن استثناء الأكثر قوله تعالى : * فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ *[10] لأن القوم الخاسرين[11] هم غير المؤمنين لقوله تعالى : * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا *[12] .

---

(١) في ع : الثاني .

(٢) الهمع : ٣ / ٢٦٩ .

(٣) الآية (٢) من سورة المزمل .

(٤) في الأصل ، ط : وأقل ، وأكثر ، والتصويب من ع ، ظ .

(٥) الآية ١٣٠ من سورة البقرة .

(٦) في الأصل ، ط : ومن سفه ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) ، (٨) زيادة من ع ، ظ .

(٩) تكملة من ع ، ط ، ظ .

(١٠) الآية (٩٩) من سورة الأعراف .

(١١) في الاصل ، ط : القوم الخاسرون ، والمثبت من ع ، ظ .

(١٢) الآيتان (٢ ، ٣) من سورة العصر .

وإذا توسّط مستثنى بين شيئين يصلح استثناؤه منهما ، فالاستثناء من السابق أولى ، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل ، فلا يُعدل عنه إلا بدليل ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُم اللَيلَ إلّا قَليلاً ﴾(١) فالقليل مستثنى من الليل لا من النصف لما ذكرته . والنِّصف بدل من القليل ، وبذلك تبين(٢) مقدار المستثنى ، واستفيد من الخطاب التخيير بين قيام النصف(٣) أو أقل منه أو أكثر منه ، فلو قيل : غلب مائة مؤمن مائتي كافر إلا اثنين ،(٤) لجعل الاستثناء من الآخر مطلقا ، أي فاعلا كان أو مفعولا ، مراعاة للقرب ، وإلى / نحو هذا أشرت بقولي : فإن تأخر عنهما فالثاني أولى مطلقا . (١١٦ / أ)

فإن تقدم المستثنى على شيئين يصلح الاستثناء من كل واحد منهما ولم يكن أحدهما مرفوعا(٥) ولا في معنى مرفوع فالاستثناء من الأول(٦) أولى ، لأنّه أقرب ، وذلك نحو : استبدلت إلا زيدا من أصحابنا بأصحابكم ، فإن(٧) كان أحدهما مرفوعا فالاستثناء منه أولى وإن تأخر ، نحو : ضرب إلّا زيدا أصحابَنا أصحابُكم ، وكذا إن كان أحدهما مرفوعا في المعنى دون اللفظ نحو : ملكتُ إلا الأصاغرَ عبيدَنا أبناءَنا ،(٨) وإلى نحو هذا أشرت بقولي : فإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى ، وإن يكنه(٩) فهو أولى مطلقا . ثم قلت : إن لم يمنع مانع ، فنبّهت بذلك على نحو : طلق

---

(١) الآية (٢) من سورة المزمل .

(٢) في ع : تبيين .

(٣) في ع : نصف الليل .

(٤) غلب . . . الا اثنين ، مطموسة في ط .

(٥) في ع : مرفوع ، سهو .

(٦) معنى مرفوع . . . من الأول ، سقطت من ط بسبب الرطوبة والتآكل .

(٧) في الاصل ، ط : وان . والمثبت من ع ، ظ .

(٨) في ع : ابناؤنا .

(٩) في ع : لم يكنه ، سهو .

نساءهم الزيدون إلا الحُسَينات[1]، وأَصْبَى[2] الزيدِينَ نساؤهم[3] إلا ذوي النُّهى، [ونبّهت بذلك أيضا على نحو: استبدلت إلا زيدا من إمائنا بعبيدنا][4].

ونبّهت بذلك أيضا على نحو: ضرب إلا هندا[5] بنونا بناتِنا، فتركت القرينة اللفظية في هذه الأمثلة ونحوها لمنع[6] المعنى من الحمل عليها. وإذا[7] ذُكر شيئان أو أكثر والعامل واحد فالاستثناء معلّق بالجميع، إن لم يمنع مانع، نحو: اهجر بني فلان وبني فلان إلا مَنْ صلح، فمن صلح: مستثنى من الجميع، إذ لا موجب للاختصاص، فلو ثبت موجب فُعِل[8] بمقتضاه نحو: لا تحدّث النساء ولا الرجال إلا زيدا، وقد تضمنت الأمرين آية المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ إلى ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾[9] فاشتملت على ما فيه مانع، وهو ما أُهِلّ، وما قبله، وعلى ما لا مانع منه، وهو ما بين (به) و(إلا) فـ(ما ذكّيتم) مستثنى من الخمسة إذا كانت [تذكيته][10] سبب موته.

ويُعلق[11] الاستثناء أيضا بالجميع إن كان قبله جملتان أو أكثر والعامل غير واحد

---

(١) في الأصل: غامضة، وفي ط، ع: الحسنيات، والمثبت من ظ.

(٢) أصبته المرأة وتصبته: شاقته ودعته إلى الصبا، فحنّ لها وصبا إليها.

(٣) في الاصل: الزيدون نساؤهم، وفي ع: الزيدون نساءهم، والتصويب من ط، ظ.

(٤) تكملة من ظ.

(٥) في الأصل، ط: إلا هند، والتصويب من ع، ظ.

(٦) في ع: يمنع، تحريف.

(٧) في ع: فإن، وفي ظ: وإن.

(٨) في الاصل، ط: عمل، والمثبت من ع، ظ.

(٩) الآية (٣) من سورة المائدة

(١٠) تكملة من ع، ظ.

(١١) في ع: ويتعلق أيضا.

والمعمول واحد في المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ﴾ إلى ﴿ إلا الذين تابوا ﴾[١] .

وإلى القسمين ونحوهما ، أشرت بقولي : وإذا أمكن أن يشرك[٢] في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يقتصر عليه إلى آخر الكلام .

واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع في نحو : لا تصحب زيدا ولا تزره ولا تكلمه إن ظلمني . واختلف في الاستثناء نحو : لا تصحب[٣] زيدا ولا تزره ولا تكلمه إلا تائبا من الظلم ، فمذهب مالك والشافعي تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع ، وهو الصحيح ، للإجماع على[٤] سد كل / واحد[٥] / منهما مسد الآخر في نحو : اقتل الكافر إن لم يسلم ، واقتله إلا أن يسلم ، وإلى هذا / والله أعلم[٦] / .

(ص) - فصل -

تكرر[٧] (إلا) بعد المستثنى بها توكيدا ، فيبدل

ما يليها مما تليه[٨] إن كان مغنيا عنه وإلا عطف بالواو ،

وإن كررت لغير توكيد ولم يمكن استثناء بعض

المستثنيات من بعض شغل العامل ببعضها إن كان

مفرغا ونصب ما سواه ، وإن لم يكن مفرغا فلجميعها

النصب[٩] إن تقدمت ، وإن تأخرت فلأحدها[١٠] ماله

---

(١) الآية (٤) من سورة النور .

(٢) في ع ، ظ : يشترك .

(٣) في ظ : لا تصحبه .

(٤) بعدها في ع : حد ، ولا معنى لها .

(٥) زيادة من ع ، ظ .

(٦) زيادة من ع .

(٧) في ع : تكرار ، تحريف .

(٨) في ع : (لم) يله ، بزيادة (لم) .

(٩) في الاصل : فالنصب لجميعها ، والمثبت من ع ، ظ .

(١٠) في الاصل : فلآخرها ، تحريف ، وفي التسهيل : فلأحدهما ، والمثبت من ط ، ع ظ .

مفردا وللبواقي النصب ، وحكمها في المعنى حكم المستثنى

الأول ، وإن[1] أمكن استثناء بعضها من بعض استثني كل

من متلوه وجُعل كلّ وَتْر خارجا وكل شَفْع داخلا ، وما اجتمع

فهو الحاصل . وكذا الحكم في نحو: له عشَرةٌ إلا ثلاثةً

إلا أربعةً ، خلافا لمن يخرج الأول والثاني .

وإن قُدِّر المستثنى الأول صفة لم يعتدّ به وجعل الثاني

أولا .

(ش) تكرر[2] إلا بعد المستثنى بها لتوكيد ولغير توكيد ، وتكريرها للتوكيد إما مع بدل ، وإما مع معطوف بالواو ، فالأول كقولك : مامررت إلا بأخيك إلا زيدٍ ، تريد : مامررت إلا بأخيك زيدٍ [فأكدت][3] إلّا الأولى بالثانية داخلة بين البدل والمبدل منه ، والثاني : كقولك ما قام إلا زيد وإلا عمرو ، ومن الأول قول الراجز[4]:

مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ ∴ إلا رَسِيمُهُ وإلّا رَمَلُهْ

وقد يكون مثل " إلّا رَسِيمُهُ وإلا رَمَلُهْ " قول الفرزدق[5]:

مابالمَدِينَةِ دارٌ غيرُ واحِدَةٍ ∴ دارُ الخَلِيفَةِ إلّا دارُ مَروانا

ومن الثاني قول الشاعر[6]:

وماالدّهرُ إلّا لَيْلَةٌ ونَهارُها ∴ وإلا طُلُوعُ الشّمسِ ثُمّ غِيارُها

---

(١) في ع : فان .

(٢) في ع : تكرير ، وفي ظ: تكرار .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) ورد بدون نسبة في الكتاب: ٢ / ٣٤١ ، والمقرب: ١ / ١٧٠ ، والهمع: ١ /٢٢٧ ، والمقاصد : ٣ / ١١٧ .

(٥) الكتاب: ٢ / ٣٤٠ ، والمقتضب : ٤ / ٤٢٥ ، والافصاح للفارقي : ص ٣٦٨ ، وليس في ديوانه المطبوع .
وجاء في الكتاب برواية: مروان ، بكسر النون ، مع أنه لا ينصرف .

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي ، شرح أشعار الهذليين : ١ / ٧٠ وفيه تخريجه .

وإن كُرّرَتْ مقصودا بها استثناء /بعد استثناء/ (١) فإما أن يكون المستثنى بها مباينا لِمَا قبلها وإمّا أن يكون بعضا له ،فإن كان مباينا ، فإمّا أن يكون ماقبله من العوامل مفرغا وإما أن يكون مشغولا ،فإن كان مفرغا شُغل بأحد المستثنيين أوالمستثنيات ونُصب ماسواه ، نحو: ماقام إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا ، والأقرب بعمل العامل المفرغ أولى ، وإن كان العامل مشغولا بالمستثنى منه فللمستثنيين / أو المستثنيات النصب (١١٦/ب) إن تأخر المستثنى منه نحو: ماقام إلّا زيدا (٢) إلّا عمرا إلا خالدا أحدٌ ،وإن لم يتأخر /المستثنى منه/ (٣) فلأحد المستثنيين أو المستثنيات من الإتباع والنصب ماله لو لم يستثن غيره ولما سواه النصب ،كقولك ماجاء أحدٌ إلا زيدٌ (٤) إلا عمرا إلا خالدا ،ومابعد الأول من هذا النوع مساوٍ له في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب وفي الخروج إن كان من موجب .

وإن كان ماولي (إلا) المكررة بعضا لما قبلها نحو : عندي مائة إلّا خمسين إلا عشرين إلا عَشَرَةً إلا خمسةً ، أخرج أول وثالث وما أشبههما في الوترية ،وأدخل ثانٍ (٥) ورابع وماأشبههما في الشّفعية ،فالباقي بعد الاستثناء في المثال المذكور بالعمل (٦) المذكور خمسة وستّون ،لأنا أخرجنا من المائة خمسين ،لأنها أول المستثنيات ،فهي إذن وتر ، وأدخلنا عشرين لأنها ثانية المستثنيات ، فهي إذن شفع ،فصار الباقي سبعين ، ثم أخرجنا عشرة ،لأنها ثالثة المستثنيات ،فهي إذن وتر،فصار الباقي ستين ،ثم أدخلنا خمسة لأنها رابعة المستثنيات ،فهي إذن شَفْع، فصار الباقي خمسة وستين (٧) ، وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة . وإلى نحو

---

(١) تكملة من ع ،ظ .

(٢) في ط: زيد ، سهو.

(٣) زيادة من ظ .

(٤) في الاصل ،ظ: زيدا ،والتصويب من ط ،ع .

(٥) في ط: أول وثان .

(٦) في الاصل : بالعامل ،والمثبت من ط ،ع ،ظ.

(٧) في ع : وستون ، سهو.

هـذا[١] إلاشارة بقولي : استثني كلّ من متلوّه وجعل كلّ وتر خارجا وكلّ شفع داخلا ، وما اجتمع فهو الحاصل . ثم قلت : وكذا الحكم في نحو : له عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً ، فأشرت بذلك إلى قول السيرافي : فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذي قبله نحو: له علي عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً ، فالفراء يستثني الثلاثة ، ويزيد على السّبعة الباقية أربعةً[٢] فيكون المقرّ به أحد عشر ، وغير الفراء يستثني من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة ، فيكون المقرّ به ثلاثة .

وقول الفراء عندي هو الصحيح لأنه جارٍ[٣] على القاعدة السابقة ، أعني جعل الاستثناء الأول إخراجا والثاني إدخالا .

ثم قلت : وإن قُدّر المستثنى[٤] الأول صفةً لم يعتدّ به وجعل الثاني أولا ، فنبهت بذلك على أن للمتكلم بذلك المثال أن يجعل إلا الأولى وماوليها مقصودا بهما[٥] الوصف لا الاستثناء كالتي في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٦] فعلى هذا التقدير يكونان في حكم المسكوت عنه ، ويكون المستثنى الأول العشرين ، فكأنه قال : عندي مائة إلا عشرين إلا عشرةً إلا خمسةً ، والعشرون[٧] خارجة من المائة فتصير ثمانين ، والعشرة داخلة فتصير تسعين والخمسة خارجة ، فالباقي إذن خمسة وثمانون[٨] .

---

(١) في ع ، ظ : هذه .

(٢) في ع ، ظ : الأربعة .

(٣) في الاصل ، ط : فإنه جاز ، والمثبت من ع ، ظ .

(٤) في الأصل ، ط : الاستثناء ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) في الاصل ، ط : بها ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

(٧) في ع : فالعشرون .

(٨) في ع : خمسة وتسعون ، وفي ظ : خمسة وسبعون ، سهو .

(ص) - فصـــل

تُؤوّل (إلا) بِغَيرٍ فيُوصف بها وبتاليها جمـــع

أو شبهه منكّرًا أو معرّفًا[1] بأداة جنسية ، ولا تكـــون

كذلك دون متبوع ، ولا حيث لا يصلح الاســــتثناء ،

ولا يليها نعتُ ماقبلها ، وماأوهم ذلك فحـــالٌ

أو صــفة بدلٍ محذوف ، خلافا لبعضهم . ويليهـــا

في النفي[2] فعل مضارع بلا شرط وماضٍ مسبوقٌ بفعـــل

أو[3] مقرون بِقَدْ . ومعنى : "أَنْشُدُكَ اللّهَ إلّا فَعَلْتَ" ،

ماأسألك إلا فِعْلَكَ .

(ش) أصل (غير) أن تقع صفة وأصل (إلا) أن يُستثنى بها ، ثم حُملت كـــل

واحدة منهما على الأخرى فيما هي أصل فيه ، ولأصالة (غير) في الوصفيّة جاز أن

يوصف بها جمعٌ وشبه جمع وماليس جمعا ولا شبه جمع ، كقولك : جاء رجال غيرُ زيـــد ،

وكقـوله[4] :

فَكَفَى بِنا فَضْــلًا على مَنْ غيرِنا ∴ حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمّدٍ إيّانـــا

ورجلٌ غيرُك أحبّ إليّ . ولأصالتها أيضا في الوصفيّة جاز أن يُحذف الموصوف بهـــا

وتقام[5] مقامه كما يُحذف الموصوف بـ(مثل) وتقام[6] مقامه . ولا يُعامل بهذه المعاملـــة

"إلا" الموصوف بها ، فلا يُوصف بها إلا جمع أو شبه جمع منكّر أو معرَّف[7] بالألف والـــلام

الجنســيّة .

---

(١) في الأصل : منكرا ، أو معرفا ، بالنصب . وأثبت مافي ع، ظ والتسهيل .

(٢) في النفي ، ساقطة من ظ .

(٣) في ط: إلا مقرون ، سهو .

(٤) هو حسّان بن ثابت رضي الله عنه ، ديوانه : ص ٥١٥ ، وفيه تخريجـــه ، وسبق الاستشهاد به في أول الكتاب.

(٥)، (٦) في ع : ويقام ، تحريف .

(٧) في الاصل ، ط : منكرا أو معرفا ، والمثبت من ع ، ظ.

فمثال الجمع المنكّر قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١) فإلّا اللهُ: صفةٌ لآلهةٍ ، ومعنى الصفة في هذا الباب التوكيد لا التخصيص ، فلا فرق في المعنى بين ثبوتها وسقوطها ، ولذلك إذا قال المُقِرّ: له عندي عَشَرَةٌ إلا درهمٌ ، حُكم عليه بعشرة كاملة ، ولا يجوز أن يُجعل (الله) (٢) بدلا ، لأن شرط البدل في الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول ، وذلك ممتنع بعد (لو) كما يمتنع بعد (إنْ) لأنهما حرفا شرط والكلام معهما موجب ، ولذا قال سيبويه : لو قلت : لو كان معنا إلّا زيدٌ لَهَلَكْنا (٣) لكنتَ قد أحلتَ (٤) أي أتيت بممنوع ، فصح بقول سيبويه أنّ (لو) لم يفرغ العامل من بعدها لما بعد إلا كما فرغ بعد النفي وإن كان (ما) (٥) يدل عليه من الامتناع شبيها بالنفي ، ولو كانت [بذلك] (٦) مستحقة لتفريغ / مايليها من (١١٧/أ) العوامل لكانت مستحقة لغير ذلك مما يختص بحروف (٧) النفي ، كزيادة (من) في معمول مايليها وإعماله في أحد وعشرين (٨) ونحوهما ، وكنصب جواب مقرون بالفاء .

وقال السيرافي شارحا لقول سيبويه (لكنتَ قد أحلتَ) (٩) : لأنه يصير في معنى (١٠) : لو كان معنا زيد لهلكنا ، لأن البدل بعد إلا في الاستثناء موجب وكذا : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (١١) لو كان على البدل لكان التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا ، وهذا فاسد .

---

(١) الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

(٢) في ط: الا الله .

(٣) بعدها في الكتاب : وأنت تريد الاستثناء .

(٤) الكتاب : ٢/ ٣٣١ .

(٥) في ط: مما .

(٦) زيادة من ع ، ظ .

(٧) في ع : بحدوث ، تحريف .

(٨) في ط: وشفر ، وفي ظ: وعرس ، كذا ، بدون اعجام .

(٩) سبق ذكره آنفا .

(١٠) في ظ: المعنى .

(١١) الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

وحكى ابن السراج أنّ أبا العباس المبرد قال: لو كان معنا إلا زيداً[1] أجود كلام وأحسنه.[2] وكلام المبرد في المقتضب مثل كلام سيبويه[3] أعني: أنّ التفريغ والبدل بعد (لو) غير جائز، وأن[4] (إلا) لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء، ولا يوصف بها إلا[5] ما يوصف بغير، وذلك النكرة والمعرفة التي بالألف واللام على غير معهود نحو: "ما يحسن [بالرجل][6] مثلك أن يفعلَ ذلك[7]، وقد أمرّ بالرجل غيرِك فيكرمني. هذا كلام المبرد [في كتابه][8] وهو موافق لكلام سيبويه ولكلام أبي الحسن الأخفش في كتابه. وقد قبِل ما نسب ابنُ السراج إلى المبرد ابنُ ولّاد وردّ عليه، وقبِله أيضا أبو عليّ الشلوبين قبول راضٍ به، وأما ابن خروف فأنكر ثبوت ذلك عن المبرد، وأنكر على ابن ولاد الاشتغال بردّ ما لم يصحّ ثبوته، ومن شواهد الوصف بإلا وما بعدها قول الشاعر:[9]

أُنِيخَتْ فألقَتْ بَلْدَةً فوقَ بَلْدَةٍ ∴ قليلٍ بها الأصواتُ إلّا بُغامُها

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها.

قال السيرافي: وأمّا قوله: قليل بها الأصوات إلا بغامها، ففيه وجهان: أحدهما: ما قاله[10] سيبويه، وإذا كان على معناه فقد أثبت بها أصواتا قليلة وجعل (إلّا بغامها) نعتا للأصوات.

---

(١) في جميع نسخ التحقيق: زيد، بالرفع، والتصويب من الأصول.

(٢) الأصول: ١/٣٠١.

(٣) المقتضب: ٤/٤٠٨.

(٤) في ع: فان.

(٥) في ع: الا حيثما يوصف.

(٦) تكملة من ع، ط.

(٧) في المقتضب: ذاك.

(٨) زيادة من ع، ظ، وانظر المقتضب: ٤/٤١١.

(٩) هو ذو الرمة، ديوانه: ٢/١٠٠٤، وفيه التخريج.

(١٠) في الاصل، ط: ماقال.

والوجه الثاني : أن يكون (قليل [١]) بمعنى النفي ، كأنه قال : مابها أصوات إلا بُغامها ،
وهو استثناء [٤] وبدل صحيح كما تقول : أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلّا زيدٌ ،
قال الشلوبين : لا يتصوّر البدل في هذا لأنّه يؤول إلى التفريغ وذلك فاسد ،
ألا ترى أنه لم يُرد أن يقول : مابها إلا بغامها ، وكيف يقول ذلك وبها
القائل [٢] والراحلة ورحلها / وغير ذلك / [٣] وإنّما أراد : مابها صوت
مغاير لبغامها ، وقليل بها الأصوات في معنى النفي ، وإنّما وُصفت الأصوات
وهي معرفة بما في معنى (غير) و(غير) نكرة لأنّ التعريف بالألف واللام
الجنسية ، وتعريفها كلا تعريف وكذلك [٥] / وصف / [٦] ماهما فيه
بالجملة في قوله تعالى : ﴿ وآيةٌ لهُمُ الليلُ نَسْلَخُ مِنهُ النَّهارَ ﴾ [٧] وكما
وصف ماهما فيه بغيرٍ في قولهم : إنّي لأمرّ بالرجلِ غيرِك فيكرمُني ، ووُصف
بإلا الواقعة موقعها وبما بعدها . ومن وصف مافيه الألف واللام الجنسية
/ بإلا / [٨] ومابعدها قول الشاعر [٩] :

وبومَ الحَزْنِ إذْ حَشَدَتْ مَعَدٌّ .·. وكانَ الناسُ إلّا نَحْنُ دِينا

أراد : وكان الناس المغايرون لنا دينا .

---

(١) في الاصل ، ط : قل ، والتصويب من ع ، ظ .
(٢) في ع ، ظ : العاقل ، تحريف .
(٣) تكملة من ع ، ظ .
(٤) في ط : وهو .
(٥) في ع ، ظ : ولذلك .
(٦) تكملة من ع ، ظ .
(٧) الآية (٣٧) من سورة يس .
(٨) تكملة من ع ، ظ .
(٩) ورد بدون نسبة في معاني القرآن للفراء : ٣/ ٨١ .

ومن وقوعها صفة لشبه الجمع المنكّر معنى ، الشبيه بالمعرفة لفظا ، قول الشاعر[١] :

لَوْ كانَ غيري سُلَيْمَى الدَّهْرَ غيَّرَهُ .·. وَقْعُ الحوادِثِ إلّا الصّارِمُ الذَّكَرُ

أراد : لو كان غيري غير الصارم الذّكر غيّره وقعُ الحوادث .

ومن وصف ذي الألف واللام الجنسية بغير، قوله تعالى : ﴿ لا يَسْتَوِي القاعِدونَ مِنَ المؤمنِينَ غَيْرُ أُولي الضَّرَرِ ﴾[٢] فغيرُ أولي الضرر ، بالرفع صفة للقاعدون[٣] ، وبالجرّ صفة للمؤمنين ، ولا يصح جعله بدلا لأنه لا يستغنى به عما قبله[٤] .

ومن وصف ذي الألف واللام بِغَيْرِ قول لبيد[٥] :

وإذا أُقرضْتَ خَيْرًا فاجْزِهِ .·. إنّما يَجْزِي الفَتَى غيرُ الجَمَلْ

وحاصل هذا الفصل أنّ (إلا) الموصوف بها لا يُوصف بها مفردٌ محضٌ ولا معرفة محضة ولا تقع في موضع غير[٦] صالح للاستثناء إلا أن يمنع منه مانع من خارج ، فلا يجوز أن يقال : قام رجل إلا زيد ، لأن رجلا مفرد محض ، ولا يجوز : جاء الرجال إلا زيد ، على أن يكون الرجال معهودين ، لأن تعريفهم حينئذ محضٌ ، فلو قُصِد الجنس لم يمتنع وصفهم بإلا كما لا يمتنع وصفهم بغير كقوله تعالى : ﴿ غيرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾[٧] .

وقولي : ولا يليها نعتُ ما قبلها ، أشرت به إلى قول أبي الحسن في كتاب المسائل : لا يُفصل بين الموصوف والصفة بإلّا . ثم قال : ونحو (ما جاءني رجل إلا راكب) تقديره : إلا رجل راكب ، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم . وقال أبو علي في التذكرة : تقول : ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، لا يجوز كون (قائما) صفة لـ(أحد) لأن (إلا)

---

(١) هو لبيد ، ديوانه : ص ٦٢ ، وفيه التخريج .

(٢) الآية (٩٥) من سورة النساء .

(٣) بعدها في ظ : من المؤمنين .

(٤) في الاصل ، ظ : لا يستثنى به غير ماقبله ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) ديوانه : ص ١٧٩ وفيه التخريج .

(٦) في الاصل ، ظ : غير موضع ، سهو ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) الآية (٩٥) من سورة النساء .

لا تعترض بين الصفة والموصوف ، ولا كونه حالا من التاء ، لأنّ معنى مامررت إلا قائما : مررت قائما ، ولو قلت : مررت قائما بأحد ، لم يجز وكذا مافي معناه .

فإن(١) بطل هذان(٢) ثبت أنّ (قائما) حال من (أحد) / وإذا ثبت ذلك تعيّن (١١٧/ب) أن ينصب (أخاك) لأنه بعد إيجاب صحيح . وقد(٣) صرّح أبو الحسن وأبو علي بأن إلا (٤) لا تفصل بين موصوف وصفة . وماذهبا إليه هو الصحيح ، لأن الموصوف والصفة كشيء واحد وشيئان هما كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما إلا ، ولأنّ الصفة توضّح موصوفها كما توضّح الصّلة الموصول ، وكما يوضح المضاف إليه المضاف(٥) ، فكما لا يقع إلا(٦) بين الموصول والصلة ولا بين المضاف والمضاف إليه كذا لا تقع(٧) بين الموصوف والصفة ، ولأن إلا ومابعدها في حكم جملة مستأنفة ، والصفة لا تُستأنف ، فلا(٨) تكون في حكم مستأنف . وقال الزمخشري : وإذا قلت : مامررت بأحد إلا زيد خير منه ، كان مابعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأَحد . وزعم في الكشاف أن ﴿ وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ ﴾(٩) جملة واقعة صفة لِقَرْيَة ووسّطت الواو بينهما لتوكيد لُصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال : جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب .(١٠)

---

(١) في الاصل ، ط : وإذا ، والمثبت من ع ، ظ.

(٢) في الاصل ، ط ، ع : هذا ، والمثبت من ظ .

(٣) في ظ : فقد .

(٤) إلا ، ساقطة من ظ .

(٥) في ع : المضاف المضاف اليه .

(٦) في ع : لا ، سهو.

(٧) في ع : كذا الا ، تحريف .

(٨) في ع ، ظ : ولا .

(٩) الآية (٤) من سورة الحجر.

(١٠) الكشاف : ٢/ ٣١٠.

وماذهب إليه ، من توسّط الواو بين الصفة والموصوف ، فاسد من خمسة أوجه :

أحدها : أنه قاس في ذلك الصفة على الحال ، وبين الصفة والحال فُروق كثيرة كجواز تقدّمها على صاحبها ، وجواز تخالفهما بالإعراب ، وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير ، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحاليّة وامتناع ذلك في الواقعة نعتا ، فكما ثبتت[1] مخالفة الحال الصّفة في هذه الأشياء ثبتت[1] مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية .

الثاني : أنّ مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين معوّل عليه ، فوجب ألا يُلتفت إليه .

الثالث : أنه معلّل بما لا يناسب ، وذلك أن الواو تدلّ على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ، وهو ضدّ لما يُراد من التوكيد ، فلا يصح أن يقال : العاطف[2] مؤكّد .

الرابع : أن الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي لتلاصقا ، فكيف يقال : إنها أكّدت لُصُوقهما .

الخامس : أن الواو لو صلَحت لتوكيد لُصُوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو : إنّ رجلا رأيه سديدٌ لَسَعيدٌ ، فـ(رأيه سديد) جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو ، لعدم صلاحية موضعها للحال ، بخلاف ﴿ ولها كِتابٌ مَعْلُومٌ ﴾[3] فإنها جملة يصلح في[4] موضعها الحال لأنها بعد منفي والمنفي صالح لأن يجعل صاحب

---

(١) في الاصل ، ط : ثبت ، والمثبت من ع ، ظ.

(٢) في ع : بعاطف ، وفي ظ : لعاطف .

(٣) الآية (٤) من سورة الحجر.

(٤) في ، ساقطة من ظ .

حال)[١] كما هو صالح لأن يُجعل مبتدأ ، وإذا ساغ[٢] أن يُجعل صاحب الحال نكرة بعد النهي لشبهه بالنفي كقول قطري[٣]:

لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام .:. يوم الوغى متخوفاً لحِمامِ

فليجز ذلك بعد النفي ، فهو أولى وأحرى ، لأنّ النهي لا يصحب[٤] المبتدأ ويصحبه النفي ، ومن أمثلة أبي علي في التذكرة : ما مررت بأحدٍ إلّا قائما إلا أخاك ، فجعل الحال من (أحد) لاعتماده على النفي . وقد تقدم الكلام على هذه المسألة ، فلو كانت الواو تصلح لتوكيد لُصوق الصفة بالموصوف لكان أولى المواضع بها ما لا يصلح للحال ، نحو: إنّ رجلا رأيُه سديدٌ لسعيدٌ ، لأن المؤكّد به حقيق بأن لا يصلح لغير توكيد .

وقولي : ويليها في النفي فعل مضارع بلا شرط ، نبهتُ به على أنه لا يُشترط في وقوع الفعل المضارع بعد إلا تقدّم فعل ، بل وجود نفي قبلها كاف فعلًا كان ما ولي النفي أو اسمًا ، فيقال : ما زيد إلّا يفعل وما زيد إلا فاعل[٥] . ويُشترط في وقوع الفعل الماضي بعدها تقدّم نفي أو معناه وكون ما ولي النفي فعلا ، فلفظ النفي كقوله تعالى : ﴿ ما يأتيهم من رسولٍ إلّا كانوا به يستهزءون ﴾[٦] ومعنى النفي كقولهم : " أنشدك الله إلّا فعلتَ " ، بمعنى : ما أسألك إلا فعلك .

وقد يُغني اقتران الماضي بقد عن تقدم فعل كقول الشاعر[٧]:

ما المجدُ إلّا قد تبيّن أنّه .:. ببذلٍ وحِلمٍ لا يزالُ مؤثّلا

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من ظ .

(٢) في الاصل ، ط ، جاز ، والمثبت من ع ، ظ .

(٣) شرح ديوان الحماسة : ص ١٣٦ ، وشرح المفصل : ٢ / ٦٠ ، والمغني : ص ٦١٠ ، والخزانة : ٤ / ٢٥٨ ، والمقاصد : ٣ / ١٥٠ ، والهمع : ١ / ١٥٦ .

(٤) في ط : لا يصحبه .

(٥) في ع : فاضل ، تحريف .

(٦) الآية (٣٠) من سورة يس .

(٧) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٥٨١ ، والتذييل : جـ٣ لوحة ٤٥ ، وشفاء العليل ص: ٥٣١ ، والهمع : ١ / ٢٣٠ .

وإنما أغنى اقتران الماضي بقد عن تقدم فعل لأن اقترانه بها يقربه من الحال ، فيكون بذلك شبيها بالمضارع ، وإنما كان المضارع مستغنيا عن شرط في وقوعه بعد إلا لشبهه بالاسم ، والاسم بإلا أولى ، لأن المستثنى لا يكون إلّا اسما أو مؤوّلا باسم ، وإنما ساغ بتقدّم الفعل وقوع الماضي بعد إلّا لأن تقدم الفعل مقرونا بالنفي يجعل الكلام بمعنى (كلّما كان كذا وكذا كان كذا وكذا) / فكان فيه فعلان كما كانا[1] مع (١١٨/أ) كلّما .

(ص) ولا يعمل مابعد إلا فيما قبلها مطلقا، ولا ماقبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنًى أو مستثنى منه أو تابعا له ، وماظنّ من غير الثلاثة معمولا لما قبلها قُدّر له عامل ، خلافا للكسائي في منصوب ومخفوض ، وله ولابن الانباري في مرفوع .

(ش) الاستثناء في حكم جملةٍ مستأنفة ، لأنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا[2] ، فكأنك قلت : جاء القوم مافيهم[3] زيد ، فمقتضى هذا ، أن لا يعمل مابعد إلا فيما قبلها ، ولا ماقبلها فيما بعدها على الإطلاق ، كما لا يعمل مابعد (ما) فيما قبلها ، ولا ماقبلها فيما بعدها ، فاستمر على ماقتضته هذه المناسبة من[4] منع إعمال مابعدها فيما قبلها نحو : مازيد إلا أنا ضارب ، فلا يجوز إعمال ضارب في زيد لِما[5] ذكرتُ لك ، بل تقدّر هاء عائدة إلى زيد ويرتفع[6] هو بالابتداء ، ولذلك[7] استمر على ماقتضته

---

(١) في ظ ، ع : كان .

(٢) الا زيدا ، ساقطة من ظ .

(٣) في ع ، ظ : مامنهم .

(٤) في الاصل ، ط : هذه المسألة في ، والمثبت من ع ، ظ .

(٥) في الاصل ، ط : كما ذكرت ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) في ظ : ويرفع .

(٧) في الاصل ، ط : وكذا استمر ، والمثبت من ع ، ظ .

المناسبة من إعمال ماقبلها فيما بعدها إلا فيما لا مندوحة عنه من إعمال ماقبلها في مستثنى منه ، نحو : ماقام إلا زيدا أحدٌ ، وتابع[1] له نحو : مامررت بأحد إلا زيدا خيرٍ من عمرو ، أو مستثنى فُرغ له العامل ، نحو : ماقام إلا زيد . ولم تجز الزيادة على هذه الثلاثة لئلا تكثر مخالفة الأصل ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة ، فلا يقال : ماضرب إلّا زيد عمراً[2] ، ولا : ماضرب إلا زيدا عمرو ، ولا : مامر إلا زيد بعمرو ، بل الواجب أن يؤخر المقرون بإلا استمرارا على مقتضى الدليل المذكور ، فإن ورد مايخالف ذلك قدّر له عامل بعد إلا ، كقوله تعالى : * وماأرسَلْنا من قَبْلِكَ إلّا رِجالاً يُوحَى إليْهِم فاسئلُوا أهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنتم لا تَعْلَمُونَ بالبَيِّناتِ *[3] أي : أرسلناهم بالبينات ، فهذا مثال تأخّر المجرور ، ومثال تأخر المنصوب قول الشاعر:[4]

وماكَفَّ إلّا ماجِدٌ ضَيْرَ بائِسٍ .·. أمانِيَّهُ مِنهُ أُتِيحَتْ بِلا مَنِّ

أي : إلا ماجدٌ كفّ ضيرَ بائسٍ .

ومثال تأخر المرفوع قول الشاعر:[5]

تَزَوَّدْتُ مِن لَيْلَى بِتَكْلِيمِ ساعةٍ .·. فما زادَنِي إلّا غَراماً كَلامُها

ومثله قول الآخر:[6]

وهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلّا وَشِيجُهُ .·. وتُغْرَسُ إلّا في مَنابِتِها[7] النَّخْلُ

ومثله ماأنشد سيبويه من قول الآخر:[8]

---

(١) في ظ: أو تابع .

(٢) في الاصل ، ظ : إلا زيد عمرو لا ، والتصويب من ع ، ظ .

(٣) الآية (٤٣) من سورة النحل .

(٤) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٥٣٢ ، والهمع : ١ / ٢٣٠ .

(٥) سبق الاستشهاد به في باب نائب الفاعل ، برواية:
... ... فما زاد إلا ضِعفَ مابي كلامُها .

(٦) سبق الاستشهاد به في باب الفاعل .

(٧) في ظ: منابته .

(٨) سبق الاستشهاد به في باب كانَ . وانظر الكتاب : ١/ ١٦٥ ، ٣٠٦ .

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً .'. ولا ناعبٍ[1] إِلّا بِبَيْنٍ غُرابُهـا

وأجاز الكسائي الأوجه الثلاثة على تعليق معمولات بما قبل إِلّا ٦ ووافقه الأخفش في الظرف والجار والمجرور والحال ، نحو : ماجلس إِلّا زيد عندك ، وما أرى إلا عمرو إليك ، وماجاء إلا محمد محللة له الغنائم ٧[2] ووافقه ابن الأنباري في المرفوع خاصة[3] ، وفرق بينه وبين غيره بأن قال : الدليل يقتضي أن لا يتأخر مرفوع ولا غيره ، لأن مسائل الاستثناء المفرّغ فيها العامل لما بعد إِلّا حقيقة بأن تختم بالمستثنى ، فإن كان الواقع بعده مرفوعا نُوي تقديمه واتصاله برافعه ، لأنه كجزء منه وتأخره لفظا لا يمنع أن ينوى تقديمه فإنه الأصل ، ويلزم من ذلك تقدير المستثنى مختوما به ، وإن كان الواقع بعد المستثنى غير مرفوع لم يجز أن ينوى تقديمه ، لأنه متأخر بالأصالة ، وقد وقع في موضعه فيلزم من تجويزه منع كون المستثنى المفرّغ له العامل غير مختوم به لفظا ولا تقديرا ٦ والله أعلم ٧[4] .

(ص) - فصل

يُستثنى بـ(حاشا) و(خلا) و(عدا) فيجررْنَ المستثنى

أحرفا وينصبْنَه أفعالا ، ويتعين الثاني لـ(خلا) و (عدا)

بعد (ما) عند غير الجرميّ . والتزم سيبويه فِعليّة (عدا)

وحرفيّة (حاشا) وإن وليها مجرور باللام لم يتعيّن فعليتها ،

خلافا للمبرد ، بل اسميّتها لجواز تنوينها .

وكثر فيها : حاشَ ، وقلّ[5] : حَشَا وحاشَ . وربما قيل :

ماحاشا[6] ، وليس (أُحاشِي) مضارع (حاشا) المستثنى

---

(١) في ظ : ناعبا .

(٢) تكملة من ع وحدها .

(٣) الهمع : ٢٧٧/٣ .

(٤) زيادة من ع .

(٥) في ع : قل .

(٦) وربما قيل ماحاشا ، ساقطة من ظ .

بها ، خلافا للمبرد . والنصب في :" ما النساءَ وذِكْرَهُنَّ " بـ(عدا) مضمرة ، خلافا لمن أول (ما) بإلّا . ويُستثنى بليس و(لا يكون) فينصبان المستثنى خبرا ، واسمهما[1] بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف ، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة . وقد يوصف على رأيِ المستثنى منه منكّرا أو مصحوب (أل)[2] الجنسية بلَيْس ولا يكونْ ، فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة .

(ش) من أدوات الاستثناء (حاشا) و(عَدا) و(خلا) والمستثنى بهنّ منصوب أو مجرور ، فإن كان منصوبا فهنّ أفعال مستحقّة منع التصرف ، لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناه ، وإن كان المستثنى بهنّ مجرورا فهنّ أحرف جرّ. وكون (حاشا) حرفا جارّا هو المشهور ، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليّتها والنصب بها ، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم : " اللهم اغفِر لي ولِمَنْ سَمِعَ[3] حاشا الشيطانَ وأبا الإصبغ[4] " رواه أبو عمرو الشيباني وغيره . وقال الأخفش : وأمّا (حاشا) فقد سمعت من ينصبُ بها[5]. وأنشد ابن خروف في / (١١٨/ب) شرح الكتاب:[6]

حاشا قُرَيشا فإنّ اللهَ فضّلَهُمْ .·. على البَرِيّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

---

(١) في الاصل ، ط : واسمها ، والمثبت من ع ، ظ والتسهيل .

(٢) في ع وبعض نسخ التسهيل : أو مصحوبا بأل .

(٣) في الاصل ، ط : سمعني .

(٤) أصول ابن السراج : ١/٢٨٨ ، والهمع : ٣ / ٢٨٣ .

(٥) تنظر المسألة (٣٧) من الانصاف : ١/٢٧٨ .

(٦) ورد بدون نسبة في شرح ابن عقيل على الألفية : ١/٦٢٢ ، والهمع : ١/٢٣٢ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٦٥ .

وتعصب بعض المتأخرين مانعا فعليّة (حاشا) لقول بعض العرب : حاشاي ، ولم يقولوا[1] : حاشاني ، وأنشد[2] :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهَهُمْ ∴ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

والجواب : أنّ هذا ورد على استعمالها حرفا ، لأنّه أكثر من استعمالها فعلا ، ولو أن من قال : " حاشا الشيطانَ " فنصب بها دعته حاجة إلى استثنائه نفسه قاصدا للنصب لقال : حاشاني ، كما يقال : عساني ، وإنّما نظّرت (حاشا) بـ(عسى) لتساويهما في عدم التصرف وتأدية كل واحد منهما معنى حرف ، كما قيل في (عدا) : عدانِي ، كقوله[3] :

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي لأَنَّنِي ∴ بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ

وأجاز الفراء نصبَ المستثنَى بحاشا وخفضه ، وقال : إذا استثنيت بما عدا و ما خلا ، ضمير المتكلم قلت : ماعدانِي ، وماخلاني . ومن نصب بحاشا ، قال : حاشاني ، ومن خفض قال : حاشايَ . هذا نصه / في كتاب له في النحو /[4] .

وقال بعض المتعصبين أيضا : لو كانت (حاشا) فِعلا لجاز أن يُوصل بها (ما) كما وصلت بِعَدا وخَلا . وهذا غير لازم ، فإن من أفعال هذا الباب (ليس) و(لا يكون) ولم توصل (ما) بهما . وأيضا فإن الدليل يقتضي أن لا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يقدر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر ، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة ، فإذا وُصل ببعضها حرفُ مصدري فهو على خلاف الأصل ، فلا يُبالَى بانفراده بذلك فيقال : لِمَ لم يوافقه غيره ، فإنّ موافقته تكثير للشّذوذ ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل ،

---

(١) في الاصل ، ط : ولم يقل ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) للأقيشر الأسدي ، أوضح المسالك : ١/ ١١٩ ، والهمع : ١/ ٢٣٢ ، والمقاصد : ١/ ٣٧٧ .

(٣) ورد بدون نسبة في شرح شذور الذهب : ص ٢٦٢ ، والمقاصد : ١/ ٣٦٣ ، والهمع : ١/ ٢٣٣ .

(٤) تكملة من ظ .

على أنه قد قيل : ماحاشا ، في حديث ابن عمر من مسند أبي أميّة الطرسوسي عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أسامةُ أحبُّ الناس إليّ ماحاشا فاطِمةَ"[1] .

ومن ورود الجرّ بحاشا ، وإن كان هو المجمع عليه قول الشاعر[2] :

حاشا أبِي ثوبانَ إنّ بِـهِ ∴ ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّـتْمِ

كذا أنشده أكثر النحويين والصحيح :

حاشـا أبي ثوبان إنّ أبا ∴ ثوبانَ ليس بِبُكْمَة فَـدْمِ

عمرو بن عبد الله إنّ بِـهِ ∴ ضِنًّا عَن المَلْحاةِ والشَّـتْمِ

والبيتان للجميح الأسدي ، وقبلهما[3] :

وبَنُو رُواحَةَ ينظُرونَ إذا ∴ نَظَرَ النَّديّ بآنُفٍ خُشْـمِ

ثم استثنى فقال : حاشا أبي ثوبان .

وقال المرزوقي رواه الضّبّي : " حاشا أبا ثوبان[4] " بالنصب .

وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف ، إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر ، وإذا لم تكن حرفا فهي إما فعل ، وإما اسم ، فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل ، والصحيح أنها اسم منتصب[5] انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ، فمن قال : حاشا لِلّهِ ، فكأنه قال : تنزيها لله . ويؤيّد هذا قراءة أبي السمّال * حاشاً لِلّهِ *[6] بالتنوين ، فهذا مثل قولهم : رَعْيًا لزيد . وقرأ ابن مسعود : * حاشا اللّهِ *[7] بالإضافة ،

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده : ٢ / ٩٦ ، والحديث ساقط من ظ .

(٢) هو الجميح الاسدي ، المفضليات : ص ٣٦٧ ، والمحتسب : ١ / ٣٤١ ، وشرح المفصل : ٢ / ٨٤ ، والانصاف : ص ٢٨٠ ، والمغني : ص ١٣١ ، والهمع : ١ / ٢٣٢ ، والخزانة : ٢ / ١٥٠ .

(٣) المفضليات : ص ٣٦٧ .

(٤) السابق .

(٥) في الاصل ، ط : فينتصب ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) من الآية (٥١) من سورة يوسف عليه السلام ، والقراءة في البحر : ٥ / ٣٠٣ .

(٧) من الآية السابقة ، المحتسب : ١ / ٣٤١ ، والبحر : ٥ / ٣٠٣ .

فهذا مثل : سُبحانَ اللهِ ، ومعاذَ اللهِ . وأما القراءة المشهورة : ﴿ حاشَ لِلَّـهِ ﴾ [1] بلا تنوين . فالوجه فيها أن يكون (حاشا) مبنيًا لشبهه بـ(حاشا) الذي هو حرف ، فإنه شبيه به لفظا ومعنى ، فجرى مجراه في البناء كما جرى (عن) في قوله [2] :

... ... من عَنْ يَميني تارةً وأمامي

مجرى (عَنْ) في نحو : رَوَيتُ عن زيد ، وأعرضت عن عمرو .

وقيل : حاشَ كثيرا ، وحَشا قليلا .

واستدل المبرد على فعليّة (حاشا) بقول النابغة [3] :

ولا أرى فاعلا في النّاس يُشبِهُهُ ∴ ولا أُحاشِي مِنَ الأقوام مِنْ أحَدِ

وهذا منه غلط ، لأنّ (حاشا) إذا كانت فعلا وقُصد بها الاستثناء فهي واقعة موقع (إلا) ومؤدّية معناها ، فلا تتصرّف كما لا تتصرّف (عدا ، وخلا ، وليس ، ولا يكون) بل هي أحقّ بمنع التصرف ، لأن فيها مع مساواتها الأربع شَبَهها بحاشا [4] الحرفيّة لفظا ومعنى .

وأما (أحاشي) فمضارع (حاشَيتُ) بمعنى : استثنيتُ ، وهو فعل متصرف مشتقّ من لفظ حاشا المستثنى بها كما اشتقّ (سَوّفتُ) من لفظ سَوْفَ ، و(لَوْلَيْتُ) من لفظ لولا ، و(لا لَيْتُ) من لفظ لا ، و(أيّهتُ) من لفظ أيّها ، وأمثال ذلك كثيرة .

وفعليّة (عدا) أشهر من حرفيتها ، ٢ ولذا لم يتعرّض سيبويه ولا المبرد بحرفيتها وجر ما استثني بها ، بل اقتصرا على فعليتها ونصب ما استثني بها . وفعليّة (خلا) أيضا أكثر من حرفيتها [5] ولذلك قال سيبويه : وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ(لا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا) . ثم قال : وما فيه ذلك المعنى من حروف

---

(١) الآية (٥١) من سورة يوسف .

(٢) هو قطري ، وسبق الاستشهاد بالبيت تاما في هذا الباب ، وفي باب (ظن) .

(٣) ديوانه : ص ٢٠ ، وفيه التخريج ، وسقط صدره من الاصل ، ط .

(٤) في ع ، ظ : الأربعة شبهها بحاشا .

(٥) تكملة من ع ، ظ .

الإضافة وليس باسم في (حاشا ، وخلا) في بعض اللغات[(١)].

وسوّى المبرد بين (خلا) و(عدا) في الفعليّة ثم قال : وقد تكون (خلا) حرف خفض، فتقول : جاءني القوم خلا زيدٍ، مثل : سوى زيدٍ[(٢)]، وأنشد غيرهما في حرفية (عدا) والخفض بها[(٣)]:

تَرَكْنا في الحَضِيضِ بَناتِ عُوجٍ ∴ عَواكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ

أَبَحْنا حَيَّهم قَتْلًا وأَسْرًا ∴ عَدا الشَّمْطاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ (١١٩/أ)

ومن النصب بها وإن كان هو المشهور قول الراجز[(٤)]:

يا مَنْ دَحا الأرضَ ومَنْ طَحاها ∴ أَنزِلْ بِهِم صاعِقَةً أَراها

تَحْتَرِقُ الأَحشاءُ مِنْ لَظاها ∴ عَدا سُلَيْمَى وَعدا أَباها

ومن الجر بخلا ، قول الشاعر[(٥)]:

خَلا اللهِ لا أَرْجُو سِواكَ وإنَّما ∴ أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكا

هكذا رواه من يوثق بروايته ، خلا اللهِ ، بالجر.

واتفق النحويون إلا أبا عمرو الجرمي[(٦)]، على وجوب نصب المستثنى بـ (ماعدا ، وماخلا) كقول لبيد[(٧)]:

ألا كلُّ شيْءٍ ماخَلا اللهَ باطِلُ ∴ وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ

---

(١) الكتاب : ٢ / ٣٠٩.

(٢) المقتضب : ٤ / ٤٢٦.

(٣) بدون نسبة في أوضح المسالك : ٢ / ٢٨٥ ، والهمع : ١ / ٢٣٢ ، والمقاصد : ٣ / ١٣٢ ، وشرح الاشموني : ٢ / ١٦٣ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٦٣.

(٤) ورد رابعها بدون نسبة في الهمع : ١/ ٢٣٢.

(٥) سبق الاستشهاد به قريبا في الباب .

(٦) الهمع : ٣ / ٢٨٧.

(٧) ديوانه : ص ٢٥٦ ، وفيه تخريجه .

لأن (ما) مصدرية ، ولا يليها حرف جرّ وإنّما توصل بجملة فعليّة وقد توصل بجملة من مبتدأ وخبر.

وروى الجرمي عن بعض العرب جر ما استثني بـ(ماعدا ، وما خلا) ، والوجه فيه أن تجعل (ما) زائدة ، و(عدا ، وخلا) حرفي جرّ . وفيه شذوذ ، لأن (ما) إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه ، بل تتأخر عنه نحو: ﴿فبما رحمة﴾[1] و﴿عمّا قليلٍ﴾[2] ومن كلام العرب : "كلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذِكْرَهُنَّ"[3] ومعناه : كل شيء يسيرٌ ، ماعدا النساءَ وذِكْرَهُنَّ ، فحذفوا (عدا) وأبقوا عملها .

وزعم بعض الناس أن (ما) هنا بمعنى (إلا) ، وليس بشيء. [و(ليس) و(لا يكون) - المستثنى بهما - هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر (. فلذا يجب نصب ما استثني بهما ، لأنه الخبر)[4] . ولوقوعهما موقع "إلا" التزم حذف اسمهما ، لئلا يفصلهما من المستثنى فيجهل قصد الاستثناء .

ومن شواهد الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم "يُطبعُ المؤمنُ على كلِّ خلقٍ ، ليس الخيانةَ والكذبَ"[5] أراد : إلّا الخيانةَ والكذبَ ، [فأوقع "ليس" موقع "إلا" وأولاها ماكان يليها ، والأصل ليس بعض خُلقهِ الخيانةَ والكذبَ][6] . وكذا إذا قلت : قاموا لا يكون زيدا ، معناه : إلّا زيدا ، وأصله لا يكون بعضهم زيدا .
وكذا يقدّر أكثر النحويين فاعل عدا وخلا . وفيه ضعف ، لأن قولك : قاموا عدا زيدا ، إن جُعِلَ[7] تقديره : جاوز بعضهم زيدا ، لم يستقم ، إلا بأن يُراد بالبعض : من سوى

---

(١) الآية (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٢) الآية (٤٠) من سورة المؤمنون .

(٣) جمهرة الامثال : ٢/١٣٩ ، مجمع الأمثال : ٢/١٠٤ ، المستقصى : ٢/٢٢٧ ، اللسان (مهه) .

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من ظ .

(٥) استشهد به المصنف في شرح الكافية : ص ٧٢١ ، ولم أجده في كتاب غيره .

(٦) تكملة من ع ، ظ .

(٧) في الأصل ط ، ع : ان يجعل . والمثبت من ظ .

زيد ، وهذا وإن صحّ إطلاقُ البعضِ على الكلِّ إلّا واحدا ، فلا يحسُنُ لقلّته فــي الاستعمال ، فالأجود أن يُجعل الفاعل مصدرا عاملًا في المستثنى منه فيقدّر : قامــوا عدا زيدا : جاوز قيامهم زيدا ، ويستمرّ على هذا السَّنَن أبدا إذا دعت إليه حاجة.(١)

وأمّا المرفوع بـ"ليس ولا يكون" ، فلا يقدّر إلّا بعضا مضافا إلى ضمير المستثنى منــه ، فلذلك لا يختلف اللفظ بهما فيقال : جاءني القوم لا يكون زيدا ، وأتوني ليس عمــرا ، ومررت بالنّساء لا يكون فلانةً ، وليس فلانةً ، والتقدير : لا يكون بعضهم زيدا ، وليس بعضهم عمرا ، ولا يكون بعضهن(٢) فلانةً ، وليس بعضهن(٢) فلانةً ، وهذا هو القيــاس ، أن لا يتحمّل(٣) (ليس ولا يكون) ضميرا يطابق ماتقدّم ، لأنّ الاستثناء(٤) مقدّر الاستئناف. وإن جعلتهما(٥) وصفا للمستثنى منه ألحقتهما(٦) مايلحق الأفعال المتصرفة إذا وُصــف(٧) بها من ضمير يطابق الموصوف ومن علامة تأنيث إن كان مؤنّثا . ولا يكون الموصوف إلا نكرة أو معرفا تعريف الجنس لا تعريف العهد ، وذلك قولك : أتتني امرأةٌ لا تكون فلانة ، وأتاني القوم ليسوا اخوتك ، وهما من أمثلة أبي العباس ، مثل بهما بعد أن قــال : وان جعلته وصفا(٨) فجيد ، وكان الجرمي يختاره(٩) .

(ص) ـ فصل

يُستثنى بِغيرٍ فتجرّ المستثنى معربةً بما له بعد

(إلا) . ولا يجوز فتحها مطلقا لتضمن(١٠) معــنى

إلا ، خلافا للفراء ، بل قد تُفتح في الرفع والجــرّ

---

(١) في ع : الحاجة اليه .

(٢)، (٢) في الاصل ، ط : بعضهم ، والتصويب من ع ، ظ .

(٣) في ع ، ظ : لا يحمل .

(٤) في الاصل ط : المستثنى ، والمثبت من ع ، ط .

(٥) في الاصل ، ط : جعلتها ، والمثبت من ع ، ظ .

(٦) في الأصل ، ط : " الحقها " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) في الأصل ، ط : " وصفت " ، والمثبت من ع ، ظ .

(٨) في الأصل ، ط : " ولو جعلته " ، والمثبت من ع ، ظ والمقتضب .

(٩) المقتضب : ٤ / ٤٢٨ .

(١٠) في الأصل ، ط : " وتضمن " ، والمثبت من ع ، ظ والتسهيل .

لإضافتها إلى مبنيّ . واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبإلّا جائز. ويساويها في الاستثناء المنقطع (بَيْدَ) مضافا إلى (أن) وصلتها. ويساويها مطلقا (سِوى) وينفرد بلزوم الإضافة لفظا ، وبوقوعه صلة دون شيء قبله ، والأصح عدم ظرفيّته ولزوم النصب ، وقد تُضمّ سينُه ، وقد تُفتح فيمدّ ، وقد يقال : ليس إلا ، وليس غَيْرُ، وغيرٌ، إذا فُهم المعنى ، وقد ينون ، وقد يقال : ليس غيْرَه ، وغيرَه ، ولم يكن غيْرَه وغيرَه ، وفاقا للأخفش .

والمذكور بعد (لا سيَّما) منبّه على أولويته بالحكم لا مستثنى ، فإن جُرّ فبالإضافة و (ما) زائدة ، وإن رفع فخبر مبتدأ محذوف و (ما) بمعنى الذي . وقد توصل[١] بظرف أو جملة[٢] فعليّة . وقد يُقال : لا سِيَما ، بالتخفيف ، ولا سِواءَ ما .

(ش) الاستثناء بغَيْر، حمل على (إلا) والوصف بها هو الأصل ، والاستثناء بإلا هو الأصل ، والوصف بها وبما بعدها حملٌ على غَيْر، ولذلك لا يُحكم على غَيْر بأنها مستثنى بها حتى يكون موضعها صالحا ، لإلّا فتقدّر إلّا في موضعها ، ويُنظر[٣] ما يستحقه الواقع بعدها / من نصبٍ لازم أو نصبٍ مرجّح عليه الإتباع [٤][أو نصبٍ مرجّح على الإتباع] (١١٩ /ب) أو تأثر بعامل مفرّغ فتُعطاه غير ، ويُجرّ[٥] هو على مقتضى الإضافة ، فتقول :

---

(١) في ع : وصل .

(٢) في التسهيل : بجملة .

(٣) في الاصل ، ط : وتنظر ، والمثبت من ع ، ظ.

(٤) تكملة من ع ، ظ .

(٥) في الأصل ، ط : ويجري ، والمثبت من ع ، ظ .

جاءوني[1] غيرَ زيدٍ ، بنصب لازم ، وماجاءني أحد غيرُ زيدٍ بنصبٍ مرجّح عليه الإتباع .
وما لزيد عِلم غيرُ ظنٍّ ، بنصبٍ مرجّحٍ على الاتباع ، وماجاءني غيرُ زيدٍ بإيجاب التأثر بالعامل[2] ، فتفعل بغَيْر ماكنت تفعل بالواقع بعد إلا . وقد سبق تبيين الخلاف في نصب (غير) وترجيح كونها إذا نصبت حالا يؤدي معنى الاستثناء ، فأغنى ذكره ثَمَّ عن إعادته هنا .

وأجاز الفراء بناء (غير) على الفتح عند تفريغ العامل ، سواء كان المضاف إليه معربا أو مبنيا ، فيقال على رأيه : ماجاء غيرَ زيد ، وماجاء غيرَك ، ولم يذكر في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني[3] ، وكأن حامله على العموم جعل سبب البناء تضمّن (غير) معنى (إلا) . وذلك عارض فلا يُجعل وحده سببا ، بل إذا أُضيفت (غير) إلى مبني جاز بناؤها ، صلح موضعها لـ (إلا) أو لم يصلح . لكن بناؤها إذا أُضيفت إلى مبني وصلح موضعها لـ (إلا) أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبني ولم يصلح موضعها لـ (إلا) ، فمثال الأول قول الشاعر[4] :

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غيرَ أنْ نَطَقَتْ ∴ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ

ومثال / الثاني /[5] قول الشاعر[6] :

لَذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ ∴ تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَهُ

---

(١) في الاصل ، ط : جاءني ، والمثبت من ع ، ظ .
(٢) في ع ، ظ : لتفرغ العامل ، بدل : بالعامل .
(٣) ينظر في هذا المسألة (٣٨) من الإنصاف : ١/٢٨٧ .
(٤) هو صيفي بن الأسلت ، الكتاب : ٢/٣٢٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٤٦ ، ٢/٢٦٤ ، والإنصاف : ١/٢٨٧ ، وشرح المفصل : ٣/٨٠ ، ٨/١٣٥ ، والمغني ص ١٧١ ، والخزانة : ٢/٤٥ ، ٣/١٤٤ ، ١٥٢ ، والهمع : ١/٢١٩ ، واللسان (وقل) .
(٥) تكملة من ط ، ع ، ظ .
(٦) ورد من غير نسبة في المغني : ص ١٧١ ، والمقاصد : ٣/١٣٨ ، والخزانة : ٢/٤٦ .

وقولي : واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها جائز، أشرتُ به إلى قول سيبويه : زعم الخليل رحمه الله ويونس أنه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ، فالوجه[1] الجر، وذلك أن (غير زيد) في موضع (إلا زيد) وفي معناه ، فحملوه على الموضع كما قال[2] :

... ... فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا

فلما كان في موضع إلا زيدٌ ، وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع ، والدليل على أنك إذا قلت : غيرُ زيد ، فكأنك[3] قلت : إلا زيدٌ ، [ألا ترى][4] أنك تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ ، وإلّا عمرو.[5] قلت : إذا قيل ما أتاني غيرُ زيد وعمرو، بالرفع فلا يخلو أن يُحكم لِغيرٍ[6] هنا بحكم إلا وتنزّل منزلتها أوْلا ، فإن لم يُحكم لها بحكم إلا[7] فسد المعنى المراد ، وذلك أن المراد إدخال زيد وعمرو في الإتيان ، وأن يُقال : ما أتاني غيرُ هذين ، فإن لم تجعل (غير) بمنزلة إلّا ورفع عمرو ، كان[8] المعنى إخراجه من الإتيان ، وكأنه

---

(١) في نسخ التحقيق : والوجه ، والتصويب من الكتاب.

(٢) هو عقيبة الأسدي ، أمالي القالي : ٣٧/١ ، والكتاب : ٦٧/١ ، ٣٤٤/٢ ، والمقتضب : ٣٣٨/٢ ، وجمل الزجّاجي : ص ٥٥ ، وشرح المفصّل : ١٠٩/٢ ، ٩/٤ ، والانصاف : ص ٢٠٧ ، والمغني : ص ٥٢٠ ، والخزانة : ٣٤٣/١ ، ٢٨١/٣ .
وقال ابن قتيبة : " وقد غلط على الشاعر لأن هذا الشعر كله مخفوض" الشعر والشعراء : ص ٩٩ ، وبناء على قوله تكون الرواية بخفض (الحديد) وهذا ما يبطل الاستشهاد به .
وصدره : مُعاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ // .. فَلَسْنا ... ... البيت.

(٣) بعدها في الكتاب : قد .

(٤) تكملة من الكتاب .

(٥) الكتاب : ٣٤٤/٢ .

(٦) لغير، ساقطة من ط .

(٧) الا ، ساقطة من ط.

(٨) في ع : ورفع عمرو في الاتيان وكان .

قيل : ما أتاني غيرُ زيد ، وما أتاني عمرو ، والمُراد خلاف ذلك ، فلزم أن لا يصحّ المعنى حتّى تنزل غير منزلة إلّا ، ويُعرب عمرو بإعراب مابعد إلّا أو بإعراب مابعد غَيْر ، لا بإعرابها نفسها .

ومثال مساواة (بَيْدَ) لغير في الاستثناء المنقطع ، قول النبي صلى الله عليه وسلم : " أنا أفصحُ مَنْ نَطقَ بالضَّادِ بَيْدَ أنّي مِنْ قُرَيْش ، واسترضِعْتُ في بَني سَعْد "(١)

وقولي : ويساويها مطلقا (سِوَى)(٢) أردتُ بذلك أنّ (سوى) يُستثنى به كما يُستثنى بِغَيْر استثناء متّصلا ، نحو : قاموا سِوى زيدٍ ، ونحو قول الشاعر :(٣)

كُلُّ سَعْيٍ سِوى الذي يُورِثُ الفَو .·. زَ فَعُقْباهُ حَسْرَةٌ وَخَسَارُ

واستثناء منقطعا ، كقوله :(٤)

لم ألفِ في الدّارِ ذا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ

قَدْ كادَ يَعْفُو وما بالعَهْدِ مِنْ قِدَمِ

وتساويها أيضا في الوصف بها كقول الشاعر :(٥)

أصابَهُم بَلاءٌ كانَ فيهم .·. سِوى ماقَدْ أصابَ بَني النَّضِيرِ

وتساويها أيضا في قبول تأثر العوامل المفرغة رافعة وناصبة وخافضة ، في نثر ونظم ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم : " دَعَوْتُ رَبّي عَلى أنْ لا يُسلّطَ عَلى أُمّتي عَدُوّا مِنْ سِوَى أنْفُسِهِم "(٦) ، وقوله : " ما أنتم في سِواكُمْ مِنَ الأُمَمِ إلّا كالشَّعْرةِ البيضاءِ في جِلْدِ

---

(١) غريب الحديث للهروي : ١ / ٨٩ ، وانظر الفائق : ١ / ١٢٣ ، والنهاية : ١ / ١٧١ ، وأورده الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : ص ٣٢٧ .

(٢) في ع : سواء ، تحريف .

(٣) ورد بدون نسبة في الهمع : ١ / ٢٠٢ .

(٤) ورد بدون نسبة في شرح ابن الناظم على الألفية : ص ٤٠٣ ، والمقاصد : ٣ / ١١٩ .

(٥) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه ، ديوانه : ص ٣٢٨ ، وفيه تخريجه . وروايته في الديوان ... كأن فيه ... شَوَى ...

(٦) أخرجه أحمد في المسند : ٥ / ٢٧٨ ، ٢٨٤ .

الثَّورِ الأسودِ ، (١) وكالشَّعْرةِ السَّوداءِ في جِلْدِ (٢) الثَّورِ الأبيضِ (٣). وكقول بعض العرب:

* أتاني سِواك (٤) رواه الفراء .

ومن أمثلته : * أتيتُ سِواك * أي : غيرك ، وكقول أبي دُواد (٥) :

وكُلُّ من ظَنَّ أنّ الموتَ مُخْطِئُهُ (٦) ∴ مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ

وكقول الآخر (٧) :

أأترك لَيْلَى (٨) لَيْسَ بيني وبينها ∴ سِوى لَيْلَةٍ إنّي إذن لَصَبُورُ

وكقول الآخر (٩) :

لَدَيكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤمِّـلٍ ∴ وإنّ سِواكَ مَنْ يُؤمِّلُهُ يَشْـقَى

وكقول الآخر (١٠) :

وإذا تُباعُ كَرِيمَةٌ أو تُشْـتَرَى ∴ فَسِواكَ بائِعُها وأنْتَ المُشْتَرِي

---

(١) في ظ : أو كالشعرة .

(٢) في ظ : جلدة .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في باب كون هذه الامة نصف أهل الجنة من كتاب الايمان : ١ / ٢٠١ .

(٤) الانصاف : ١ / ٢٩٧ .

(٥) هو جويرية بن الحجاج ، ويقال جارية بن الحجاج الإيادي ، الانصاف : ص ٢٩٥ ، وشرح المفصل : ٢ / ٨٤ ، والهمع : ١ / ٢٠٢ ، وشرح الأشموني : ص ٢٩٤ .

(٦) في الاصل ، ط : يخطئه ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) هو المجنون ، ديوانه : ص ٤٨ ، والهمع : ١ / ٢٠٢ ، وشرح الاشموني : ٢ / ١٥٩ .

(٨) في ظ ، ع : أأترك سلمى .

(٩) ورد بدون نسبة في المساعد : ١ / ٥٩٤ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٦١٤ ، وشرح الاشموني : ٢ / ١٥٩ .
وسقط البيت من ظ .

(١٠) هو ابن المولى ، محمد بن عبد الله بن مسلم المدني ، شفاء العليل : ص ٥٣٩ ، والمقاصد : ٣ / ١٢٥ ، والهمع : ١ / ٢٠٢ ، والهمع : ٢ / ١٥٩ .

وكقول الآخر[1]:

ذِكْرُكَ اللهَ عِنْدَ ذِكْرِ سِواهُ ∴ صارِفٌ عن فُؤادِكَ الغَفَلاتِ

وكقول الآخر[2]:

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ ∴ فأَمْسَى وَهْوَ عُرْيانُ

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا ∴ نِ دِنَّاهُمْ كما دانُوا

وجعل سيبويه (سوى) ظرفا غير متصرف ، فقال في باب ما يحتمل الشعر، مما لا يحتمل في غيره[3]: وجعلوا ما لا يجري في[4] الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرّار العجلي[5]:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمْ ∴ إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِنْ / سَوائِنا (١٢٠ / أ)

ثم قال : فعلوا ذلك لأن معنى (سَواء) معنى (غَيْر)[6].

قلت : قد صرح سيبويه بأن معنى (سَواء)[7] معنى (غير) ، وذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هو منتفية عن (غَيْر) فإنّ الظرف في العرف ما ضُمِّن[8] معنى (في) من أسماء الزمان أو المكان ، و(سِوىً) ليس كذلك ، فلا يصحّ كونه ظرفا ولو سلم كونه ظرفا لم يسلم لزوم الظرفية ، للشواهد التي تقدم ذكرها نظما ونثرا[9]،

---

(١) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٥٣٩ ، والمساعد : ١/ ٥٩٥ ، وشرح ابن الناظم : ص ٣٠٦ ، والهمع : ١/ ٢٠٢ .

(٢) هو الفِنْد الزِّماني ، أمالي القالي : ١/ ٢٦٠ ، وشرح ديوان الحماسة : ص ٣٤، ٣٥ ، والهمع: ١/ ٢٠٢ ، والخزانة : ٢/ ٥٧ ، والمقاصد : ٣/ ١٢٢ .

(٣) (مما لا يحتمل في غيره) من كلام المصنف لا من كلام سيبويه .

(٤) في نسخ التحقيق : من الكلام ، والتصويب من الكتاب .

(٥) الكتاب : ١/ ٣١ ، والمقتضب : ٤/ ٣٥٠ ، والانصاف : ص ٢٩٤ ، والمقاصد : ٣/ ١٢٦ ، والخزانة : ٢/ ٦٠ ، واللسان (سوى) .

(٦) الكتاب : ١ / ٣١، ٣٢ .

(٧) في ط: سوى .

(٨) في ع : ما تضمن .

(٩) انظر المسألة رقم ٣٩ من الانصاف : ١/ ٢٩٤ .

فإن تعلق في ادعاء الظرفية بقول العرب : "رأيت الذي سِواكَ" فوصلوا الموصول بِسواكَ وحده كما وصلوه[1] بِعِنْدَكَ[2]، ونحوه من الظروف ، فالجواب أن يقال : لا يلزم من معاملته معاملة الظرف[3] كونه ظرفا ، فإنّ حرف الجر يُعامل معاملة الظرف[4]، ولم يكن بذلك ظرفا ، وإن سمّي ظرفا ، فمجاز ، وإن أُطلق على (سوى) ظرف إطلاقا مجازيًا لم يمتنع ، وإنما يمتنع تسميته ظرفا بقصد الحقيقة ، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقّ .

فإن قيل : فلِمَ استُجيز الوصل بِسِوى ، ولم يستجز بغَيْرٍ وهُما بمعنًى واحد ؟ فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أنّ هذا من النوادر كنصب (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ) ، وكإضافة (ذِي) إلى (تَسْلَم) في قولهم : "إذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ"[5].

والثاني : أن (سِوى) لازمته[6] الإضافة لفظا ومعنى ، فشُبِّه[7] بعِنْدَ ولَدى في ذلك مع كثرة الاستعمال فعُومل في الوصل به معاملتهما ولم تُعامل (غير) هذه المعاملة ، لأنها قد تنفكّ عن الإضافة لفظا .

فإن قيل : فما موضع (سِوَى) من الإعراب بعد الموصول ؟ قلت : يُحتمل أن يكون موضعه رفعا على أنه خبر مبتدأ مضمر ، ويُحتمل أن يكون موضعه نصبًا على أنه حال ، وقبله (ثَبَتَ) مضمرا ، كما أُضمر قبل (أنّ) في قولهم : "لا أفعَلُ ذلك ما أنّ حِراءَ مكانَه"[8]. ويقوّي هذا الوجه قول من قال : "رأيتُ الذي سَواءَكَ" بالنصب . ونظيره أيضا قولهم "كُلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ وذِكْرَهُنّ"[9].

---

(١) في ع : فصلوه ، تحريف .

(٢) في الاصل : بعندي ، وفي ع ، ظ : بعندك ، والمثبت من ط .

(٣، ٤) في ظ : الظروف .

(٥) الكتاب : ٣/١١٨، ١٢١، ١٥٨ .

(٦) في الاصل ، ط : لازمت ، والمثبت من ع ، ظ .

(٧) في ط : مشبهة ، وفي ع : مشبه .

(٨) مجمع الأمثال : ٢/٢٢٨ ، والمغني : ص ٧٠٣ ، واللسان (أنن) .

(٩) سبق الاستشهاد به قريبا في الباب .

ولنا أن نجعل (سواك)[1] بعد الموصول خبر مبتدأ محذوف[2]، على أن يكون مبنيا لإبهامه وإضافته الى مبني كما فعل ذلك بغير، في قوله[3] :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... (الشاهد: لَذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ .·. تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَهُ)

وقد يُكتفى بإلّا وبغير عن المستثنى اذا عُرف المعنى ، ولم تستعمل العربُ ذلك بعد غير (ليس)[4] فيقال : قبضتُ عشرةً ليس إلا ، وليس غيرُ، وغيرَ[5] ، فالأول : على تقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضا ، والثاني على تقدير: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك ، ومن هذا القبيل قول سيبويه في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) : وأمّا الفتح والكسر (والضمّ)[6] والوقف فللأسماء غير المتمكّنة المضارعة عند هم ما ليس باسم[7] ، مما جاء لمعنى ليس غيرُ.[8] وذكر ابن خروف أنه رُوِيَ مضموم الراء ومفتوحها . والأخفش يراه معربا في الحالين ، ويرى أن التنوين نُزِعَ للاضافة ، لأن المضاف إليه ثابت في التقدير ، وذكر أن بعض العرب ينون غيرا ، لأنه في اللفظ غير مضاف . قال السيرافي : وينبغي أن يكون تنوينه على وجهين[10] : الرفع والنصب .

قلت : تنوين (غير) يدلّ[11] على أنه معرب ، لأن تنوينه[12] (إمّا[13]) للصرف

---

(١) في الاصل ، ط : سواك ، والمثبت من ع ، ظ.

(٢) في ظ : مضمر .

(٣) سبق الاستشهاد به قريبا .

(٤) في ط : بعد غير و ليس .

(٥) وغير : ساقطة من ع .

(٦) تكملة من ع ، ظ والكتاب .

(٧) بعدها في الكتاب : ولا فعلٍ .

(٨) الكتاب : ١/١٥ .

(٩) في ط : غير.

(١٠) في ع ، ظ: وجهي الرفع والنصب .

(١١) في الاصل : يوول ، والتصويب من ط ، ع ، ظ.

(١٢) بعدها في ع : الرفع والنصب ، زيادة لا ضرورة لها .

(١٣) بداية سقط من ط .

وإمّا للتعويض من المضاف إليه ، وأيهما كان لزم كون ما هو فيه معربا ،لأن تنوين الصرف لا يلحق مبنيّا وتنوين العِوَض يوجب للمنوّن ماله مع المضاف إليه من بناء أو إعراب ،لأنّه قائم مقامه ولذلك حكم ببناء (إذ) وإعراب (كلّ وبعض) .

وذهب المبرد وأكثر المتأخّرين إلى بناء (غير) في (ليس غير) لشبهها بـ(قَبل ، وبَعْد) في الإبهام والقطع عن الإضافة ونيّة المضاف إليه . وأجاز الأخفش أن يقال : ليس غيرُه وغيرَه ، ولم يكن غيرُه وغيرَه ، في موضع : ليس غيرُ.(١) وما له على ذلك دليل غير القياس ،قال السيرافي : الحذف الذي استعملوه بعد" إلاّ "وغير" إنّما يُستعمل إذا كانت "إلاّ" وغير" بعد ليس ،ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف.(٢)

ومن النحويين من جعل(٣) (لا سِيّما) من أدوات الاستثناء ، وذلك عندي غير صحيح ،لأنّ أصل أدوات الاستثناء هو إلّا ،فما وقع موقعه وأغنى(٤) عنه ،فهو من أدواته ، ومالم يكن كذلك ،فليس منها . ومعلوم أن إلا ،تقع موقع حاشا ، وعدا ، وخلا ،وليس ، ولا يكون ، وغَيْر ، وسِوى ، وغير ذلك مما لم يُختلف في الاستثناء به ، فوجب الاعتراف بأنه من أدواته ، و(لا سيّما) بخلاف ذلك ،فلا يعدّ من أدواته ، بل هو مضادّ لها ،فإن الذي يلي (لا سيّما داخل [فيما دخل](٥) فيه ما قبله ، ومشهود له بأنه / أحقّ بذلك من غيره . (١٢٠/ب)

وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس :(٦)

أَلا رُبَّ يومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صالِحٍ(٧) .·. ولا سِيَّما يومٍ بِدارَةِ جُلْجُلِ

(١) شرح المفصل : ٢ / ٩٦ .

(٢) الهمع : ٣ / ٢٨٠ .

(٣) في ظ : يجعل .

(٤) في الاصل ،ط ،ع : وقع ... وأغنى ،والمثبت من ظ .

(٥) تكملة من ع ،ظ .

(٦) ديوانه :ص ١٠ ، وانظر المغني : ١ / ١٤٩ ،والخزانة : ٢ / ٦٣ .

(٧) في الاصل ،ع ،ظ :ألا رب يوم صالح لك منهما //. والمثبت من ط .

فلا تردّد في أن مراده دخول يوم دارة جُلجُل فيما دخلت فيه الأيام الأُخر من الصلاح وأن[1] له مزيّة ، وهذا ضدّ المستفاد بإلا ، فلا سبيل إلى الحاق (لاسيّما) بأدوات الاستثناء .

وإذا ثبت هذا فلتعلم أن (لا) من (لاسيّما) هي العاملة عمل إنّ ، و (سيّ) اسمها وهو نكرة ، وإن أُضيف إلى معرفة ، لأنه كمِثل معنىً وحكما ، و(ما) بعده زائدة إن جرّ مايليها ، وبمعنى (الذي) إن رُفع ، وهو حين يُرفع خبر مبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره صِلة ما . وحسن حذف هذا المبتدأ ماحصل [له][2] من الاستطالة بذكر"دارة جلجل" . ويجوز أن تجعل (ما) عوضا من المضاف إليه ، و(يوما) منصوبا على التمييز ، كما ينتصب بعد ذكر مضاف إليه ، كقولك : لي مِثله يوما ، وكقولهم : " على التّمرة مِثلها زُبدا " ، أشار إلى هذا الوجه الفارسي واستحسنه أبو علي الشلوبين، ولا بأس به في كل ماوقع بعد (لاسيّما) من صالح للتميز . ويجوز أن تجعل (يوما) من البيت المذكور منصوبا على الظرف ، ويكون صلة لِمَا ، و(بدارة جلجل) صفة لِيوما أو متعلّقا به ، لِما فيه من معنى الاستقرار .

ويجوز أن يجعل (بدارة جلجل) صلة ما ، و(يوما) منصوبا [به][3] لِما فيه من معنى الاستقرار ، فإنّ (ما) المذكورة قد توصل بظرف كقولك : يعجبني الاعتكاف ولا سِيّما عند الكعبة ، والتهجّد ولا سِيّما[4] قرب الصّبح[5] .

وقد توصل بجملة فعليّة كقولك : يعجبني كلامُك لاسيّما تَعِظُ به ، (فمن الأول[6] قول الشاعر[7] :

---

(١) في الاصل ، ط : وأنه ، والمثبت من ع ، ظ .

(٢) تكملة من ع .

(٣) تكملة من ع ، ظ .

(٤) بعدها في ع : إذا ، ولا ضرورة لها .

(٥) والتهجّد . . . الصبح ، ساقطة من ظ .

(٦) بداية سقط في ظ .

(٧) ورد بدون نسبة في شفاء العليل : ص ٥٤١ ، والمساعد : ١/ ٥٩٨ ، والهمع : ١/ ٢٣٤ ، والخزانة : ٢/ ٦٤ .

يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سِيَّما لدى .·. شهادةِ مَنْ في خيرِهِ يتقلّبُ

ومن الثاني قوله :[1]

فُقِ النّاسَ في الحمدِ[2] لاسِيَّما .·. يُنيلكَ مِنْ ذِي الجَلالِ الرِّضا[3]

وقد تُخفَّف (لا سيَما) كقول الشاعر :[4]

فِهْ بالعُقودِ وبالأيمانِ لاسِيَما .·. عَقْدٌ وفاءٌ بِهِ من أعظمِ القُرَبِ

وقد يُقال : لاسِواءَ ما،[5] بمعنى : لاسِيَّما .

كمل السّفر الأول من شرح تسهيل الفوائد لمصنّفه :

جمال الدين بن مالك رحمة الله عليه .

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمّد وعلى آله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا .

---

(١) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/٥٩٨، وشفاء العليل : ١ / ٥٩٨ ، والهمع : ١ / ٢٣٤ ، والخزانة : ٢ / ٦٤ .

(٢) ورد بدون نسبة في المساعد : ١/٥٩٨ ،وشفاء العليل :ص ٥٤١ ، والهمع : ١/ ٢٣٥ ، والخزانة : ٢ / ٦٤ .

(٣) في ع : بالخير لا سيما .

(٤) نهاية سقط من ظ .

(٥) ورد بدون نسبة في المغني :ص ١٤٩ ،وشرح أبياته : ٣/٢١٩ ،والخزانة: ٢/٦٤ ،والهمع : ١ / ٢٣٥ .

(٦) في الاصل ،ع : لا سواما ، وفي ظ: لا سوى ،والمثبت من ظ .

* فهرس موضوعات الدراسة *

* فهرس موضوعات شرح التسهيل *

الموضوع		الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
علة بناء المضمر	٢٢٦
ـ (فصل) الكلام على ضمير الفصل أو العماد	٢٢٧
(باب) الاسم العلم	٢٣٢
ـ تعريف العلم من الأسماء	٢٣٢
ـ انقسام العلم إلى أنواع هي: العلم المنقول، والمرتجل، والمفرد، والمركب. والمركب إلى إضافي، وإسنادي، ومزجي. والإضافي إلى: كنية وغير كنية	(٢٣٣-٢٣٧)
ـ اللقب من الأعلام	٢٣٧
ـ ذو الغلبة من الأعلام	٢٣٨
ـ تنكير العلم	٢٤٨
ـ مسميات الأعلام	٢٥٠
ـ الأمثلة الموزون بها من الأعلام	٢٥٢
ـ بعض الأعداد المطلقة من الأعلام	٢٥٤
ـ الكناية بفلان وأبي فلان وفلانة وأم فلان والفلان والفلانة، وهن وهنة وهنت وهنيت، وكيت وكية، وذيت وذية وكذا.	٢٥٤
(باب) الموصول	٢٥٦
ـ تعريف الموصول الاسمي. شروط جملة الصلة	٢٥٦
ـ تعريف الموصول الحرفي	٢٥٨
ـ الموصولات الاسمية وأنواعها واللغات الواردة فيها	٢٥٩
ـ حذف العائد	٢٧٧
ـ الخلاف في إعراب «أيّ»	٢٨٤
ـ حكم الضمير العائد على موصول مخبر به أو على موصول موصوفه مخبر به	٢٨٧
ـ جواز الاستغناء عن الجملة الموصول بها بظرف أو جار ومجرور منوي معه (استقر)	٢٨٩
ـ جواز الاستغناء عن العائد بظاهر	٢٨٩
ـ (مَنْ وما) وحكم ما يتعلق بهما من مضمر وغيره	٢٩١
ـ (من وما) يقعان شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين.	
(أي) تقع نكرة موصوفة.	
(ما) وجواز الوصف بها على رأي	
(من) وامتناع زيادتها ودلالتها على غير من يعقل.	

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
و(الخَلْف) المخبر به عن الظَّهْر . وكذلك ما أشبههما مثل (أسفل وتحت وفوق)	٤٣٨
— يغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر مكرر أو محصور ، وقد يرفع خبرا . يغني عن الخبر غير ما ذكر من مفعول به وحال	٤٤٠
— تعدد الأخبار والمبتدأ واحد	٤٤٢
— توالي المبتدآت وكيفية الإخبار عنها	٤٤٤
—(فصل) في دخول الفاء على الخبر جوازا ووجوبا	٤٤٥
(باب) الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر . (كان) وأخواتها	٤٥٢
— ذكر (كان) وأخواتها وانقسامها إلى ما يعمل بلا شرط ، وإلى ما يعمل بشروط	٤٥٢
— المبتدآت التي لا تدخل عليها أخوات كان	٤٥٥
— عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر ، وجواز تعدد الخبر في هذا الباب	٤٥٧
— علة تسمية أفعال هذا الباب (نواقص) هي عدم اكتفائها بمرفوع . وهي تدل على الزمن والحدث معا إلّا ليس	٤٥٨
— تأتي معظم أفعال هذا الباب تامة فتكتفي بمرفوعها وكلها تتصرف إلا ليس ودام	٤٦٣
— لا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامي أو مضاف إلى مفرد استفهامي . ومعهن (صار) في امتناع الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض	٤٦٦
— مجيء (كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلّ) بمعنى (صار) ويلحق بها ما رادفها من أفعال	٤٦٨
— توسيط أخبار أفعال هذا الباب وتقديمها وتأخيرها جوازا ووجوبا وامتناعا	٤٧٤
(فصل) اقتران الخبر المنفي في هذا الباب بـ(إلا) إن قصد إيجابه وكان قابلا	٤٨٧
— تختص لَيْسَ بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة وبجواز الاقتصار عليه ، واقتران خبرها بواو إنّ كان جملة موجبة بـ إلّا	٤٨٩
— يختص (كان) بمرادفة (لم يزل) وبجواز زيادتها وسطا ، وآخرا على رأي .	

الموضـــوع | الصفحـــة

الموضوع		الصفحة
	المتقدم بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر المتأخر. بيان الخلاف في هذه المسألة	(٦٨٨-٦٩٤)
ـ	تاء التأنيث الساكنة وعلة لحاقها الماضي دون غيره. مايجب لحاق التاء له. مايجوز حذف التاء منه. حكمها مع الفعل المسند إلى الجموع المختلفة. حكم تاء الصفة الفارقة وتاء المضارعة حكم تاء فعلت	(٦٩٤-٧٠١)
ـ	لحاق علامة التثنية والجمع للفعل على لغة "أكلوني البراغيث" وأقوال النحاة في هذه المسألة	(٧٠١-٧٠٣)
ـ	حالات حذف فعل الفاعل. وامتناع حذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه وإذا توهم حذفه دون فعله يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى يغني عن الفاعل استحضاره في الذهن	(٧٠٣-٧١١)
(باب)	النائب عن الفاعل	(٧١٢)
ـ	أغراض النيابة عن الفاعل لفظية ومعنوية. النائب عن الفاعل يخلف الفاعل في كل ماله. ماتصح نيابته عن الفاعل.	(٧١٢-٧١٧)
ـ	نيابة ثاني المفعولين من باب (أعطى) و(ظن) و(أعلم) جائزة إن أمن اللبس. لا يجوز نيابة خبر كان المفرد ولا مميزه خلافا لبعضهم	(٧١٧-٧١٩)
(فصل)	كيفية صوغ الأفعال إلى مالم يسم فاعله. مجيء الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا	(٧١٩-٧٢٣)
(فصل)	الأصل أن يلي المرفوع الفعل ويجوز فصله. وقد يجب تأخيره وتقديم المنصوب	(٧٢٤-٧٢٧)
(باب)	الاشتغال	٧٢٨
ـ	تعريف الاشتغال والتفريغ. موجبات نصب المشتغل عنه. موانع نصبه	(٧٢٨-٧٣٤)
ـ	مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء	٧٣٤
ـ	مسويات الرفع والنصب. مرجحات الرفع	(٧٣٧)
ـ	جواز نصب المشتغل عنه بمجرور حقق فاعلية ماعلق به. الفعل المشغول الرافع لسابقه يفسر رافعا له كما فسر الناصب ناصبا لسابقه	(٧٤٠-٧٤٢)

الموضوع	الصفحة
تنازع عاملين متحدّيين الى اثنين أو ثلاثة . جواز تنازع فعلي التعجب	(٧٨٣-٧٨٤)
(باب) المفعول المطلق	٧٨٥
— تعريف المصدر. المصدر أصل للفعل خلافا للكوفيين . ماينصب المفعول المطلق . أنواع المفعول المطلق ومايقوم مقام كل نوع منها	(٧٨٥-٧٩٣)
— حذف عامل المصدر جوازا ووجوبا	٧٩٣
— ماينوب عن المصدر النائب عن فعله	٨٠٧
(باب) المفعول له :	٨١٢
— تعريفه . ناصبه . مايوجب جره باللام . حذف عامله . جواز جره مع استيفاء شروط نصبه .	(٨١٢-٨١٦)
(باب) المفعول فيه :	٨١٧
— تعريفه . انقسامه إلى متصرف وغير متصرف . ثم إلى منصرف وغير منصرف . ذكر ألفاظ الأنواع الأربعة	(٨١٧-٨٢٣)
— تعريف الظروف . حكم ظروف جواب "كم" . ومايصلح جوابا لـ(متى) .	(٨٢٣-٨٢٥)
(فصل) في الظروف المبنية غير المركبة ومنها (إذْ) . علامات اسميتها . سبب بنائها . مجيئها لعدة معان	(٨٢٥-٨٢٩)
— من الظروف المبنية غير المركبة (إذا) للوقت المستقبل . وربما وقعت موقع (إذ) و(إذ) موقعها . إضافتها أبدا إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدّر . مفارقتها الظرفية مجيئها للمفاجأة	(٨٢٩-٨٣٧)
— ومن الظروف المبنية (مُذْ ومُنْذُ) . و(مُنْذُ) هي الأصل . مواضع اسميتهما وحرفيتهما . اللغات فيهما .	(٨٣٧-٨٤١)
— من الظروف المبنية (الآن) سبب بنائه . قد يأتي معربا ويقع غير ظرف	(٨٤١-٨٤٤)
— من الظروف المبنية (قطّ) و(عَوْض)	(٨٤٥)
— من الظروف المبنية (أمس)	(٨٤٧)
(فصل) في ظروف الأمكنة وبيان مايصلح منها للظرفية وبيان أنواعها	(٨٥٠-٨٥٥)

الموضوع	الصفحة
(فصل) تكرار (إلا) للتوكيد ولغيره وحكم المستثنى بها	(٩٤٧- ٩٥٠)
(فصل) حمل (إلا) على (غَيْر) وجواز الوصف بها. لا يجوز أن يُوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة - ولا يجوز الفصل بـ(إلا) بين الموصوف وصفته. وقوع الفعل المضارع والماضي بعد (إلّا) وشرط ذلك	(٩٥١-٩٥٩)
— لا يعمل ما بعد (إلّا) فيما قبلها مطلقا ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا له.	(٩٥٩-٩٦١)
(فصل) الاستثناء بـ(حاشا وعدا وخلا) وحكم المستثنى بهنّ. استعمالهنّ أفعالا وأحرفا. الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون) وحكم المستثنى بهما	(٩٦١-٩٦٨)
(فصل) يستثنى بـ(غَيْر) حملا على (إلا). الخلاف في بنائها على الفتح. الاستثناء بـ(بَيْدَ). الاستثناء بـ(سوى) والخلاف في ظرفيتها. الاستغناء عن المستثنى بقولهم: (ليس إلّا) و(ليس غير). (لا سيّما) ليست من أدوات الاستثناء ...	(٩٦٨-٩٧٩)

ثبت المصادر والمراجع

ابن مالك اللغوي (رسالة ماجستير) تقديم الطالب غنيم الينبعاوي ،
من كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
١٣٩٢/ ١٩٧٩م .

أساس البلاغة ، للزمخشري . تحقيق : عبد الرحيم محمود . دار المعرفة
بيروت ١٤٠٢ / ١٩٨٢م

أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني . تصحيح : محمد عبده . دار
المعرفة . بيروت ١٣٩٨-١٩٨٧م

الأشباه والنظائر في النحو ،لجلال الدين السيوطي . تحقيق : طه
عبد الرؤوف . مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٣٩٥- ١٩٧٥م .

الأصمعيات ، اختيار الأصمعي . تحقيق : أحمد/محمد شاكر وعبد السلام هارون
دار المعارف بمصر . القاهرة . ط ٣ . ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .

الأضداد لأبي حاتم السجستاني (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) تحقيق :
د. أوجست هفنر . تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت عن طبعة
في بيروت عام ١٩١٢م .

الأعلام لخير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ، بيروت . ط ٥
عام ١٩٨٠م .

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي . تحقيق :
سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة ، بيروت . ط ٣ عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ٥٤٠هـ . تحقيق : د. عبد المجيد
قطامش . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
طبع دار الفكر ، دمشق . ط١ عام ١٤٠٣هـ .

إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، لابن مالك ٦٧٢هـ ، رواية : محمد بن أبي
الفتح البعلي ٧٠٩هـ . تحقيق : د. سعد الغامدي . مركز البحث العلمي
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . ط١ عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

ألفية ابن مالك . توزيع دار التعاون ، عباس أحمد الباز . مكة المكرمة .

الأمالي ، لأبي علي القالي . تصوير دار الفكر ، بيروت .

أمالي الزجاجي ، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق . تحقيق : عبد السلام هارون . المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة . ط١ عام ١٣٨٢هـ

أمالي السهيلي ، أبي القاسم . تحقيق : د. محمد البنا . مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠

الأمالي الشجرية ، لابن الشجري . تصوير دار المعرفة ، بيروت عن طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ

أمالي المرتضى علي بن الحسين العلوي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٢ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام . تحقيق : د. عبد المجيد قطامش ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . ط دار المأمون للتراث . دمشق ط١ عام ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

الأمثال ، لأبي عكرمة الضبي . تحقيق : رمضان عبد التواب . مجمع اللغة العربية بدمشق .

الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية بمصر . ط٤ القاهرة ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . ط السعادة . ط٥ القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧ م .

الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي . تحقيق د حسن شاذلي فرهود . مطبعة دار التأليف بمصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م .

البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤هـ . دار الفكر ، بيروت . ط٢ عام ١٤٠٣ - ١٩٨٣م

البداية والنهاية ، للحافظ ابن كثير ٧٧٤هـ . مكتبة المعارف ، بيروت . ط٢ ١٩٧٧م

البغداديات ، لأبي علي الفارسي . تحقيق : صلاح الدين السنكاوي .
وزارة الأوقاف العراقية . مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٣هـ

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ٩١١هـ تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم . ط عيسى البابي الحلبي ، القاهرة
ط٢ عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز ابادي ٨١٧هـ . تحقيق : محمد
المصري، وزارة الثقافة السورية . دمشق ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

بهجة المَجالس وأنس المُجالس ، لأبي عمر يوسف بن عبد البرّ النّمري .
تحقيق : محمد مرسي، الدار المصرية للتأليف القاهرة ١٩٦٢م .

البيان و التبيين ، للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . مكتبة
الخانجي بالقاهرة ، ودار الهلال ببيروت والمكتب العربي بالكويت .
القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م

تاج العروس للزبيدي ، القاهرة ١٣٠٦هـ .

تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان . ترجمة : د. رمضان عبد التواب .
دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٥م .

التبصرة والتذكرة ، للصيمري . تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى . مركز
البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . ط دار الفكر ،
دمشق ، ط ١ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

تتمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي) لزين الدين عمر
بن الوردي . تحقيق أحمد رفعت البدراوي . دار المعرفة ، بيروت
ط١ ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م

تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب (شرح شواهد
سيبويه) للأعلم الشنتمري . حاشية الكتاب ط بولاق مصر ١٣١٦هـ.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ج ١، ٢ عن نسخة الأسكوريال برقمي ٥٢، ٥٣ والمصورة بالمركز برقمي ٧٣، ٧٤ وج ٢، ٥ عن نسخة دار الكتب برقمي ٦٢، ٩٥٣ نحو . والمصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقمي ٧٥، ٨١ نحو .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ٦٧٢هـ تحقيق : محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي - القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بن أبي بكر الدّماميني ٨٢٧هـ السفر الأول منه بتحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن المفدى (بدون ناشر) ط١ عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣. والسفر الثاني : تحقيق محمد السعيد عبد الله . رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر بكلية اللغة العربية عام ١٩٨٠م

التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ،لأبي عبيد البكري . تحقيق : أنطون صالحاني دار الفكر . بيروت . بدون تاريخ .

تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ٣٧٠هـ تحقيق عبد السلام هارون وآخرين المؤسسة المصرية للتأليف مصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

التيسير في القراءات السبع ،لأبي عمرو الداني . عني بتصحيحه : أوتو برتزل . دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

الجمل في النحو ،صنفه أبو القاسم بن إسحاق الزّجاجي ٣٤٠هـ تحقيق : د. علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة بيروت ط١ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د. فخر الدين قباوة . مؤسسة الرسالة بيروت ط١ عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنّيين ،لمحمد أمين بن فضل الله. دار الكتب العلمية بيروت .

جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ود. عبد المجيد قطامش . المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ط١ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد ، حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ

حاشية يس على التصريح بهامش التصريح ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر .
حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، لجلال الدين السيوطي .
مطبعة إدارة الوطن بمصر ١٢٩٩ هـ

حماسة البحتري، تحقيق لويس شيخو. دار الكتاب العربي بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

الحماسة البصرية تصنيف صدر الدين علي بن أبي الفرج البصري ٦٤٧هـ، تحقيق
مختار الدين احمد، دائرة المعارف العثمانية بالهند، ١٣٨٤هـ ١٩٧٧ م

الحماسة الشجرية لابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة العلوي. تحقيق
عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي. وزارة الثقافة السورية
دمشق ١٩٧٠ .

الحيوان، لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون. ط مصطفى
البابي الحلبي، ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .

خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي . ط بولاق القاهرة . وتحقيق عبد
السلام هارون . مكتبة الخانجي والهيئة المصرية للكتاب بالقاهرة
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى بيروت ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م

الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي . دار المعرفة
بيروت ط٢ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق محمد عبده دار المعرفة . بيروت
١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي ٨٧٤ تحقيق: د. فهيم شلوت
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ط الخانجي القاهرة ط١ ١٩٨٢م

ديوان ابن أحمر = شعر عمرو بن أحمر الباهلي .

ديوان ابن الدمينة صنعة أبي العباس ثعلب و محمد بن حبيب . تحقيق : أحمد
راتب النفاخ . مكتبة دار العروبة . مطبعة المدني بالقاهرة ١٣٧٨هـ -
١٩٥٩م .

ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن دمشق ١٩٦٢م .

ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين مكتبة النهضة بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

ديوان أبي زبيد الطائي = شعر أبي زبيد .

ديوان أبي طالب = غاية المطالب .

ديوان الأحوص = شعر الأحوص .

ديوان الأخطل = شعر الأخطل .

ديوان الأدب لاسحاق بن إبراهيم الفارابي تحقيق د. أحمد مختار عمر . الهيئة العامة للمطابع الاميرية . القاهرة ١٣١٤هـ - ١٩٧٤م

ديوان الأعشى الكبير تحقيق د. محمد محمد حسين . القاهرة ١٩٥٠ م

ديوان الأعشين = الصبح المنير (ذيله) .

ديوان الأفوه الأودي، ضمن مجموعة الطرائف الأدبية تحقيق عبد العزيز الميمني . دار الكتب العلمية بيروت .

ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ط٢ ١٩٦٤م

ديوان أمية بن أبي الصلت تحقيق بهجة عبد الغفور الحديثي . بغداد ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م وتحقيق السطلي بيروت ١٣٥٢هـ .

ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم . دار صادر ودار بيروت ١٩٥٨م

ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي تحقيق د . عزة حسن . وزارة الثقافة والإرشاد دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .

ديوان تأبط شرا وأخباره تحقيق علي ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٤م

ديوان جران العود النميري ، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب تحقيق د . نوري حمودي القيسي دار الرشيد بغداد ١٩٨٢م

ديوان جرير = شرح ديوان جرير

ديوان جميل ، شعر الحبّ العذري . تحقيق د. حسين نصار مكتبة مصر ، دار مصر ١٩٧٧م وانظر ايضا شرح ديوان جميل .

ديوان حاتم الطائي تحقيق د. عادل سليمان جمال . مطبعة المدني القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م

ديوان حسان بن ثابت تحقيق د . وليد عرفات بيروت ١٩٧١م

ديوان الحطيئة تحقيق نعمان أمين طه القاهرة ١٩٥٨م

ديوان حميد بن ثور الهلالي صنعة عبد العزيز الميمني الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٥م

ديوان الخنساء ، دار صادر بيروت ١٩٧٨م

ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي تحقيق : د. عبد القدوس أبو صالح مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٣م

ديوان الراعي النميري تحقيق راتيهرت فايبرت . المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨٠م

ديوان رؤبة بن العجاج . تصحيح وليم بن الورد البروسي . ليبسيغ ١٩٠٣م

ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير .

ديوان سراقة البارقي ، تحقيق حسين نصار . لجنة التأليف . القاهرة ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م

ديوان سلامة بن جندل تحقيق فخر الدين قباوة حلب ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م

ديوان السموأل دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ

ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني . تحقيق صلاح الدين الهادي . دار المعارف المصرية ١٩٦٨م

ديوان طرفة بشرح الأعلم الشنتمري تحقيق درّية الخطيب ولطفي المقّال. مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

ديوان الطرماح تحقيق د. عزة حسن. دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

ديوان عامر بن الطفيل دار صادر ودار بيروت. بيروت ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

ديوان العباس بن الاحنف تحقيق : عاتكة الخزرجي . دار الكتب المصرية ١٣٧٣هـ .

ديوان عبد الله بن رواحة تحقيق وليد قصاب. دار العلوم الرياض ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق وشرح محمد يوسف نجم . بيروت ١٩٥٨م

ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق د. حسين نصار. ط مصطفى الحلبي القاهرة ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م .

ديوان العجاج. تحقيق د. عزة حسن. مكتبة دار الشرق بيروت ١٩٧١م .

ديوان عدي بن زيد. تحقيق محمد جبار المعيبد دار الجمهورية بغداد ١٩٦٥م.

ديوان عروة بن الورد شرح ابن السكيت تحقيق عبد المعين الملوحي وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٦٦م .

ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمري. تحقيق لطفي المقال ودرّية الخطيب. حلب ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

ديوان عمر بن أبي ربيعة. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م

ديوان عمرو بن معديكرب. صنعة هاشم الطعّان. وزارة الثقافة والإعلام بغداد .

ديوان عنترة بن شداد تحقيق محمد سعيد مولوي. المكتب الاسلامي بيروت ١٩٧٠م

ديوان الفرزدق تحقيق كرم البستاني دار صادر بيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م

ديوان القطامي تحقيق د. إبراهيم السامرائي واحمد مطلوب دار الثقافة بيروت ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

ديوان قيس بن الخطيم تحقيق د. ناصر الدين الأسد دار العروبة القاهرة ١٣٨١هـ ١٩٦٢م .

ديوان قيس بن ذريح = قيس ولبنى

ديوان قيس بن زهير = شعر قيس بن زهير .

ديوان كثير عزة جمع وشرح إحسان عباس.دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م

ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب .

ديوان كعب بن مالك الأنصاري . تحقيق سامي مكي العاني مكتبة النهضة بغداد ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

ديوان الكميت = شعر الكميت .

ديوان لبيد = شرح ديوان لبيد .

ديوان ليلى الأخيلية تحقيق خليل إبراهيم العطية بغداد ١٣٨٦هـ

ديوان المتلمس الضبعي.تحقيق حسن كامل الصيرفي.معهد المخطوطات ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

ديوان متمم بن نويرة تأليف ابتسام الصفار مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٦٨م .

ديوان المتنبي بشرح العكبري تصحيح مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي . البابي الحلبي القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م

ديوان المثقب العبدي . تحقيق حسن كامل الصيرفي. معهد المخطوطات العربية ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

ديوان مجنون ليلى . تحقيق عبد الستار فراج القاهرة ١٩٧٩م وانظر : قيس بن الملوح .

ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة .

ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ١٩٧٧م وتحقيق د.شكري فيصل . دار الفكر بيروت ١٩٦٨ م .

ديوان نصيب بن رباح = شعر نصيب

ديوان النمر بن تولب = شعر النمر .

ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي . تصوير دار الفكر بيروت ١٩٦٠م

ذيل مرآة الزمان لقطب الدين موسى اليونيني ٧٢٦هـ . حيدر آباد الدكن . ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .

الروض الأنف للسهيلي . تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٢م .

روضات الجنات لمحمد باقر الموسوي الخونساري تصحيح : محمد علي الروضاتي .

زهر الآداب للحصري . تحقيق علي البجاوي الحلبي ١٩٥٣م

سمط اللآلئ للوزير أبي عبيد البكري الأونبي تحقيق عبد العزيز الميمني . لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .

سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . م عيسى البابي الحلبي .

سنن أبي داود تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار إحياء السنة دار الفكر

سنن الترمذي تحقيق إبراهيم عطوة عوض دار إحياء التراث بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وآخرين .
ط . البابي الحلبي ١٣٧٥ - ١٩٥٥م . وأيضا تحقيق طه عبد الرؤوف سعد دار الجيل . بيروت .

شذرات الذهب لابن العماد ١٠٨٩هـ . المكتب التجاري بيروت

شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ١٠٩٣هـ - تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق . دار المأمون التراث دمشق ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري تحقيق عبد الستار فراج ، مراجعة محمود شاكر مكتبة دار العروبة . مطبعة المدني القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان . دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي بمصر .

شرح الألفية لابن الناظم بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد . دار الجيل بيروت .

شرح التسهيل ، لابن مالك . تحقيق د. عبد الرحمن السيد . مكتبة الانجلومصرية ، القاهرة ١٩٧٤ م

شرح التصريح على التصريح للشيخ خالد الأزهري ،مطبعة عيسى البابي الحلبي .

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح وزارة الاوقاف العراقية ١٩٨٠م .

شرح ديوان جرير لمحمد اسماعيل الصاوي دار الأندلس بيروت ١٣٥٣هـ -

شرح ديوان جميل بثينة تحقيق إبراهيم جزيني ، المؤسسة العربية ، بيروت .

شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون . لجنة التأليف - القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤٤م

شرح ديوان كعب بن زهير صنعة أبي سعيد السكري تحقيق عباس عبد القادر القاهرة ١٩٤٩م

شرح ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق د . إحسان عباس الكويت ١٩٦٢م

شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت

شرح شواهد شروح الشافية لعبد القادر البغدادي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .

شرح ابن عقيل على الالفية تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري
وزارة الأوقاف العراقية مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد الأنباري تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .

شرح قصيدة بانت سعاد للخطيب التبريزي، تحقيق كرنكو تقديم د. صلاح الدين المنجد دار الكتاب الجديد بيروت ط٢ ١٩٨١م

شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي
مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ط دار المأمون للتراث ط١ دمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو/ ش
ومصورتها في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ٦٤٣ هـ - تصوير عالم الكتب بيروت .

شرح المفضليات لابي محمد الأنباري تحقيق كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الاباء اليسوعيين بيروت ١٩٢٠ م

شرح هاشميات الكميت تحقيق د. داود سلوم ود. نوري القيسي، عالم الكتب ط١ بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤ م

شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، الدر القومية للطباعة والنشر . القاهرة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م .

شعر الأحوص الأنصاري جمع وتحقيق عادل سليمان جمال الهيئة العامة للتأليف القاهرة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

شعر الأخطل صنعة السكوي تحقيق د فخر الدين قباوة دار الآفاق ،طبع دار السراج ط٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

شعر أبي زبيد الطائي تحقيق د. نوري حمود القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧م

شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق د. حسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

شعر قيس بن زهير تحقيق عادل جاسم البياتي مطبعة الأدب النجف ١٩٧٢م

شعر الكميت بن زيد الأسدي تحقيق داود سلوم مكتبة الأندلس بغداد ١٩٦٩م

شعر النابغة الجعدي تحقيق عبد العزيز رباح . المكتب الإسلامي دمشق ط١ عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

شعر نصيب بن رباح جمع داود سلوم. مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٦٧م

شعر النمر بن تولب صنعة د. نوري حمودي القيسي مطبعة المعارف بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨

الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م .

شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي. تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي . رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٢هـ ونشر الكتاب أخيرا عن المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .

شواذ القراءة للكرماني ٥٠٥هـ مخطوطة دار الكتب رقم ٢٠٠٧٣ب وصورته بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١١١ قراءات

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي عالم الكتب ط٣ بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

الصبح المنير في شعر أبي بصير تحقيق جاير ط أوربا ١٩٢٧م

الصحاح لإسماعيل الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار القاهرة ١٩٥٦م

صحيح البخاري تصوير دار الشعب القاهرة ١٣٧٨هـ

صحيح الترمذي = عارضة الأحوذي

صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار احياء التراث العربي =

ـــ ـــ ط٢ بيروت ١٩٧٢م ٠

صحيح مسلم بشرح النووي تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة ٠ دار الشعب / القاهرة ٠

ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد إبراهيم محمد دار الأندلس للطباعة والنشر ط١ القاهرة ١٩٨٠م

ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة. لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني تحقيق د٠ محمد زغلول و د٠ محمد مصطفى٠ منشأة المعارف٠ الإسكندرية ١٩٧٣م

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمد شكري الآلوسي دار البيان بغداد ودار صعب بيروت ٠

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧٧١هـ تحقيق د٠ محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو. مطبعة البابي الحلبي ط١ القاهرة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م

طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي ٨٥١ هـ تحقيق د٠ محسن عياض مطبعة النّعمان النجف ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م

عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي، تصوير مكتبة المعارف بيروت ٠

العبـــر في خبـــر من غبـــر للحافظ الذهبي ٧٤٨ هـ تحقيق د٠ صلاح الدين المنجد وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية. مطبعة حكومة الكويت٠ الكويت ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م

غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب بشرح الشيخ محمد الخطيب٠ القاهرة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٠م ٠

غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ت ٨٣٣ هـ ـ عني بنشره ج برجستراسر مكتبة الخانجي ط١ القاهرة ١٣٥١ هـ ١٩٣٢م

غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ٢٢٤هـ دار الكتب العلميّة ط١ ـ بيروت ١٩٨٦م

الغريبين، غريب القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي ٤٠١هـ رواية أبي سعيد المالِيني٠ تحقيق د٠ محمود محمد الطناحي٠ لجنة إحياء =

التراث القاهرة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

الفاخر للمفضل بن سلمة تحقيق عبد العليم الطحاوي . القاهرة ١٩٦٠م

الفاضل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد . تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي . مصورة عن طبعة في عام ١٩٥٥م .

الفائق في غريب الحديث للزمخشري . تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل . ط عيسى البابي الحلبي القاهرة .

فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ بإشراف عبد العزيز بن باز وآخرين المطبعة السلفية القاهرة ١٣٨٠ هـ

فوات الوفيات لمحمد شاكر الكتبي ت ٧٦٤هـ تحقيق د. إحسان عباس دار صادر بيروت ١٩٧٣م

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي مطبعة السنة القاهرة ط١ ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م

القوافي لسعيد بن مسعدة أبي الحسن الأخفش ت ٢١٥ هـ تحقيق د. عزة حسن وزارة الثقافة السورية ، دمشق ١٣٩٠ هـ و ١٩٧٠ م

قيس ولبنى ، شعر ودراسة تحقيق د. حسين نصار مكتبة مصر ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م

قيس بن الملوح المجنون وديوانه . تحقيق دكتورة شوقية آنالجق جامعة انقره ١٩٧٧م .

الكامل لأبي العباس المبرّد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة دار نهضة مصر القاهرة .

الكبائر للحافظ الذهبي ٧٤٨هـ دار الوعي حلب ١٣٩٦هـ

كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون دار القلم والهيئة المصرية العامة القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م

الكشاف عن حقائق التنزيل لجار الله الزمخشري تصوير دار الفكر بيروت .

الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧هـ تحقيق د. محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاج خليفة، تحقيق محمد مشرف الدين بالتقايا وزميله. وكالة المعارف ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م

كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت للخطيب التبريزي تحقيق لويس شيخو - المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩٥م

لامية العرب للشنفري مطبعة الجوائب ط ١ القسطنطينية ١٣٠٠هـ

لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت ١٣٠٠هـ

مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ١٣٦٩هـ

مجمع الأمثال للميداني تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى بمصر. مطبعة السعادة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦ هـ

المخصص لابن سيدة. المكتب التجاري بيروت.

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى. طبع دار الفكر بدمشق ط ١ عام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م

المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي ٣٧٧ هـ. تحقيق د. محمد الشاطر أحمد. مطبعة المدني. ط ١ القاهرة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي. تحقيق د. محمد الشاطر أحمد. مطبعة المدني ط ١ القاهرة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٢ م.

المستقصي في أمثال العرب للزمخشري دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٣٨٢هـ - ١٩٦١م

مسند أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي ودار صادر. بيروت.

المصون في الأدب للحسن بن عبد الله العسكري. تحقيق عبد السلام هارون. الكويت ١٩٦٠م

معاني القرآن للفراء ج ١، ٢ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار الدار المصرية للتأليف. ج٣ تحقيق د. عبد الفتاح شلبي. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة.

معاني القرآن ، للأخفش الأوسط . تحقيق فائز فارس . الشركة الكويتية . ط٢
الكويت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

معاني القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق د. عبد الجليل عبد شلبي . المكتبة
العصرية . صيدا ١٩٧٣م

معجم البلدان لياقوت الحموي ٦٢٦هـ . دار الكتاب العربي . بيروت - لبنان

معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون . مكتبة الخانجي بالقاهرة
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

معجم ما استعجم للبكري . تحقيق مصطفى السقا . المعهد الخليفي للأبحاث
١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م .

معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . مكتبة المتنبي . دار احياء التراث
العربي . بيروت

مغني اللبيب لابن هشام . تحقيق د. مازن المبارك ومحمد حمد الله . دار
الفكر دمشق ١٩٦٩م

مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبري زاده ٩٦٨هـ . تحقيق كامل بكري
وعبد الوهاب أبو النور . دار الكتب الحديثة . القاهرة ١٩٦٨م

المفضليات للمفضل الضبي . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون دار
المعارف بمصر ١٩٦٤م .

المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية للعيني ، بهامش خزانة الأدب طبع بولاق ١٢٩٩هـ

المقتضب للمبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . تصوير عالم الكتب .
بيروت ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م

المقرب لابن عصفور . تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري مطبعة العاني
ط١ بغداد ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

منال الطالب شرح طوال الغرائب لابن الأثير ٦٠٦هـ . تحقيق د. محمود محمد
الطناحي . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٣م

المنصف لابن جني . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين . مطبعة البابي الحلبي . مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م

الموطأ للإمام مالك بن أنس . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء الكتب . مطبعة البابي الحلبي . القاهرة ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي الأتابكي ٨٧٤هـ مصورة عن طبعة دار الكتب . وزارة الثقافة والإرشاد . المؤسسة المصرية العامة .

النشر في القراءات العشر لابن الجزري . تصحيح محمد أحمد دهمان . مطبعة التوفيق دمشق ١٣٤٥هـ

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للشيخ أحمد بن محمد المقّري التلمساني تحقيق ، د. إحسان عباس . دار صادر . بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

نقائض جرير والأخطل لأبي تمام . بعناية أنطون صالحاني . دار المشرق . المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٢٢م

النهاية في غريب الحديث لابن الأثير . تحقيق د. محمود الطناحي وطاهر الزاوي . مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تصحيح سعيد الخوري الشرتوني . دار الكتاب العربي . بيروت ط٢ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

هدية العارفين ، للبغدادي . تصوير دار الفكر . بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

همع الهوامع لجلال الدين السيوطي . تصحيح محمد بدر الدين النعساني . ط. السعادة بمصر ١٣٢٧هـ . وتحقيق عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية . الكويت ١٣٩٤هـ ١٩٧٥م

الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين الصفدي . بعناية س . ديدرنغ . المطبعة الهاشمية دمشق ١٩٥٣م

الوحشيات لأبي تمام . تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي . دار المعارف بمصـــر ١٩٧٠م .